الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم العلوم الإنسانية

الجاليات الأوروبية في تونس وموقفها من الحركة الوطنية التونسية

1881-1956م

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه الطور الثالث (L M D) في التاريخ
تخصص : تاريخ بلاد المغرب المعاصر

إعداد الطالبة :
أم الخير بـان

إشراف الأستاذ الدكتور
محمد السعيد عقيب

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
لزهر بديدة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الوادي	رئيساً
محمد السعيد عقيب	أستاذ التعليم العالي	جامعة الوادي	مشرفاً ومقرّراً
الكاملة فرحات	أستاذ محاضر " أ "	جامعة الوادي	مناقشا
رضا ميموني	أستاذ محاضر " أ "	جامعة الوادي	مناقشا
شهرزاد شلبي	أستاذ محاضر " أ "	جامعة بسكرة	مناقشا
وافية نفطي	أستاذ محاضر " أ "	جامعة بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية : 1442- 1443 هـ /2021- 2022م

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

إهـــداء

﴿ كم هو رائعا أن تتعب من أجل العلم، والأروع أن تهدي ثماره لمن تحب ﴾

أهدي ثمرة جهدي إلى أرواح أجدادي طيّب الله ثراهم

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله

ومتعهما بالصحة والعافية، تقديرًا وامتنان

على دعمهما المعنوي و المادي و التشجيع طيلة

مساري الدراسي وحتى انجازي لهذا العمل

وإلى إخوتي وأخواتي و كافة الأقارب .

شكر وعرفان

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

" من اصطنع إليكم معروفا فجازوه ، فإن عجزتم عن مجازاته فادعوا له حتى تعلموا أنكم قد شكرتم ، فإن الله يحب الشاكرين "

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والامتنان إلى أستاذي الفاضل ومشرف العمل البروفيسور محمد السعيد عقيب، الذي كان نعم الناصح والمُوجه، وكل التقدير على ثقته وسعة صدره

كما أتقدم بالشكر والعرفان لكل من :

أساتذتي بقسم التاريخ جامعة الوادي، وأخص بالذكر أستاذي الإمام بريك الذي وجدت فيه المعلم والأخ المساند .

عمال الأرشيف الوطني التونسي ومركز منوبة لتاريخ تونس المعاصر على حسن الاستقبال والمساعدة .

للأستاذ السعيد بان و الأستاذة فطيمة لحمر على جهودهما في الترجمة

وأخيرًا

أجمل عبارات الشكر والوفاء لكل الأصدقاء والزملاء الذين رافقوني خلال هذه الرحلة بكل ما فيها، وحملت قلوبهم أصدق الدعوات والأمنيات، وكل من ساعدني من قريب أو بعيد جزاهم الله كل الخير.

قائمة المختصرات :

صفحة	ص
طبعة	ط
عدد	ع
جزء	ج
مجلد	مج
دون طبعة	(د .ط)
دون تاريخ	(د .ت)
دون مكان طبع	(د .م. ط)
ترجمة، تقديم، تصدير، تعليق	تر، تق، تص، تع
المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية	م .ع .ت .ح. و
مجلة الدراسات التاريخية	م .د .ت
المجلة التاريخية المغربية	م. ت. م
المؤسسة العربية للدراسات والنشر	م .ع. د. ن
معهد الدراسات العربية العالية	م .د .ع .ع
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية	ك. ع. إ. إ
كلية الآداب والعلوم الإنسانية	ك .آ .ع .إ
الجمعية المغربية للبحث التاريخي	ج. م. ب. ت
مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر	م .ف. ط .ن
كلية الآداب والفنون الإنسانية	ك. آ .ف. إ
المركز الوطني للاتصال الثقافي	م. و. إ. ث
المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية	م. ر. ج. ت
المكتب المصري لتوزيع المطبوعات	م. م .ت. م
مركز دراسات الوحدة العربية	م. د. و.ع
لجنة تحرير المغرب العربي	ل. ت .م .ع
مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية	م .د .ب .إ .إ

<u>Liste des abréviations</u> :

Page	P
Année	A
Préfaces	Pré
Archives Diplomatiques de Nantes	A.D.N
Institut Supérieur d'Histoire du Mouvement National	I.S.H.M.N
Archives ottomans	A.O
National Archives and Records Administration	N. A. R. A
France Sénat	F.S
The American consulate	A. C
Archives nationales tunisiennes	A.N.T
Librairie	Lib
Editions	Edi
Bibliothèque nationale tunisienne	Bnt

مقدمـــة

تميزت العلاقات بين الشرق الإسلامي والغرب المسيحي خلال العصر الحديث بالتنافس البحري الشديد للقوى الأوروبية الساعية إلى الاستحواذ على أكبر قدر من النفوذ بالحوض المتوسطي من جهة، والتحولات السياسية والاقتصادية التي عرفتها القارة الأوروبية من جهة أخرى، ما أثّر على أوضاع ساكنيها؛ الأمر الذي أدى إلى هجرتهم خارجها.

وقد عرفت الدولة العثمانية توافد موجات من العناصر الأوروبية، الذين وجدوا في أقاليمها مكاسب العيش الكريم، حيث استطاع هؤلاء الظفر بفوائد وعائدات مكنتهم من توسيع نشاطاتهم داخل هذه الأقاليم منها البلاد التونسية، التي شكّل الحضور الأوروبي بها ميزة هامة لما حققه من مكاسب على الصعيد الاقتصادي وحتى السياسي، ليتزامن هذا النفوذ مع ظهور المد الاستعماري وتصاعد حدّته بدأً باحتلال الجزائر عام 1830م.

وبعد تمكّن الفرنسيين من احتلال الجزائر، اتجهت أنظارهم صوب البلدان المجاورة، فكانت الوجهة الأولى تونس، التي شهدت تزايد نفوذ العناصر الأوروبية، والذي وصل للمجالات الاجتماعية والثقافية والإدارية، بل تمكنّوا من التدخل في الشؤون السياسية للبلاد التونسية، مما ساعد في فرض الحماية الفرنسية سنة 1881م.

وقد دخلت البلاد التونسية مرحلة جديدة نتيجة للسياسة الاستعمارية التي كان من تداعياتها ارتفاع وتيرة هجرة الأوروبيين من مختلف الجنسيات، بفعل سياسة الاستيعاب والاستغلال لهؤلاء، خدمة للأجندة الاستعمارية الطامحة إلى إقرار السيطرة والهيمنة، الأمر الذي ساهم في استقرارهم بالبلاد وتطور نشاطهم في شتى المجالات.

أدت الممارسات الاستعمارية القائمة على مصادرة الأراضي الزراعية، وفرض التجنيس إلى نتائج سلبية على التونسيين، خاصة في المجال الاقتصادي والاجتماعي، ما أدى بالتونسيين إلى القيام بردود فعل اتجاه تلك السياسة، وفضح أفعال الجاليات الأوروبية لاسيما الفرنسية منها، التي تمتعت بصلاحيات جعلتها تسيطر على جميع الأنشطة الاقتصادية الهامة داخل البلاد، وهكذا كان دور التونسيين من خلال نشاط الحركة الوطنية، المناداة بحقوقهم، ومواجهة سلطة الحماية، ونفوذ الأوروبيين الراغبين في الحفاظ على مكتسباتهم، مما جعلتهم في موقف المعارضة لكل مطالب التونسيين.

ومن هذا المنطلق تكمن أهمية الموضوع في التطرق إلى خلفيات تواجد العناصر الأوروبية داخل تونس حضوراً ونشاطا ، الذي يُعد منطلقاً هاماً لتوضيح دورهم في الأحداث التي عرفتها البلاد قبل فرض الحماية وأثناءها، وصولاً لإبراز المواقف خلال مرحلة النشاط

السياسي الوطني، وهذا ما دعاني إلى تتبع مسيرة تلك العناصر واستعراض مواقفها بمختلف مراحل النضال السياسي التونسي، حيث جاء عنوان الدراسة كالآتي : **الجاليات الأوروبية في تونس وموقفها من الحركة الوطنية التونسية 1881-1956م .**

دوافع اختيار الموضوع :

ترجع دواعي اختياري للموضوع إلى أسباب ذاتية وأخرى علمية، فالذاتية كانت :

- الرغبة في الاطلاع على تاريخ تونس المعاصر خاصة الاقتصادي والاجتماعي خلال فترة الحماية الفرنسية وأوضاع الجاليات الأوروبية، وذلك انطلاقًا من تجربة بحثية سابقة خلال مرحلة الماستر والتي تناولت نفوذ الجاليات الأوروبية داخل تونس .

أما الدواعي العلمية ألخصها كالآتي :

- إبراز دور الاستعمار الذي مهما كان شكله وأسلوبه، فهو يسعى إلى خدمة بني جلدته بالدرجة الأولى، حيث أصبح العنصر الأوروبي يتصرف كمستعمر واضعًا مكاسبه ومصالحه فوق كل اعتبار.
- الاطلاع على حجم نشاط تلك الجاليات ودورها في توجيه السياسة الاستعمارية، حسب ما تُمْليه مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية خاصة الفرنسية منها.
- تتبّع مسار التفاعلات بين الحركة الوطنية التونسية والجاليات الأوروبية التي استماتت في الحفاظ على دورها ومكتسباتها التي رأتها ضمن الإطار الشرعي لها.
- عرض مواقف الأوروبيين من النشاط الوطني التونسي عبر مراحله بشكل عام، ومدى تأثيره على مستقبل تونس، خاصة وأن جلّ المادة المتحصل عليها تُركز بشكل خاص على الوضع الديموغرافي والاقتصادي للجاليات .

حدود الموضوع وزمانه :

وقد تم حصر الإطار الزماني للدراسة في الفترة من 1881 إلى 1956م، حيث يمثل التاريخ الأول فرض الحماية بتوقيع معاهدة باردو إيذانا بوقوع البلاد التونسية تحت السلطة الفرنسية، بينما الثاني يمثل تاريخ نيل الاستقلال بعد مرحلة نضال أدى إلى منح فرنسا لتونس الاستقلال الذاتي في 1955م ومنها الاستقلال التام سنة 1956م، أمّا الإطار المكاني فينحصر في البلاد التونسية .

إشكالية الموضوع :

تبحث الإشكالية في موضوع الجاليات الأوروبية خلال فترة الحماية الفرنسية من خلال التعرض إلى مختلف جوانب نشاطات الأوروبيين، وتأثيراتهم على المجال التونسي بشكل عام، وكذلك دورهم على الصعيد السياسي وموقفهم من نشاط الحركة الوطنية، فجاء التساؤل الرئيسي كالآتي : **فيما تمثل تأثير الجاليات الأوروبية على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بتونس ؟ وكيف كان موقفهم من النشاط الوطني التونسي؟**

وتتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات الآتية :

– ما هي عوامل استقرار العناصر الأوروبية في تونس ؟ .

– ما دور الحماية الفرنسية في تكريس الهجرة الأوروبية، وكيف تم توظيفهم سياسيا واقتصاديا؟.

– فيما تمثلت النشاطات المختلفة للعناصر الأوروبية في ظل الحماية الفرنسية ؟ وما هي أبرز التأثيرات على المجال الاجتماعي والاقتصادي التونسي؟ .

– ما هو موقف الحركة الوطنية من نشاط العناصر الأوروبية في تونس؟ .

– كيف كانت التفاعلات المختلفة للجاليات الأوروبية على المستوى السياسي ؟، وما مواقفها من النشاط الوطني التونسي والمسيرة نحو الاستقلال ؟.

المنهج المتّبع :

تطلبت مني هذه الدراسة اتباع المنهج التاريخي والوصفي، لأنهما الأنسب لطبيعة الدراسة التاريخية، كما يتوافقا مع عرض مختلف الوقائع والأحداث السياسية التي عرفتها تونس خلال فترة الحماية، إضافة إلى استخدام المنهج الإحصائي في بعض جوانب الموضوع والمتعلقة بالمسألة الديموغرافية للعناصر الأوروبية وعملية التجنيس، ومقارنتها في تفسير تباين الأرقام والنتائج طيلة فترة الدراسة.

خطة الموضوع :

تضمّنت مقدمة وأربعة فصول وخاتمة، ففي المقدمة تم طرح الإشكالية وتفرعاتها، مع ذكر دواعي وأسباب اختيار الموضوع، وكذا المنهج المتبع وأهم المصادر والمراجع المعتمدة، والصعوبات التي اعترضني أثناء انجاز العمل .

أما الفصل الأول فجاء بعنوان تاريخ الاستقرار الأوروبي في تونس، تطرقتُ فيه إلى جذور الاستقرار الأوروبي في تونس، ثم عوامل التوجه الأوروبي نحو تونس قبل فرض الحماية، التي تخللتها سياسة البايات، وأوضاع دول البحر الابيض المتوسط التي أدت إلى تغيّر ميزان القوى الذي جعل تونس على المحك، ووقوع احتلال الجزائر إيذانا ببروز الظاهرة الاستعمارية،

بعدها تطرقت إلى مظاهر نُفوذ العناصر الأوروبية، وكيف ساهمت مجموعة من العوامل في إحكامه السيطرة على دواليب البلاد الهامة عن طريق القناصل والمعاهدات المبرمة والمشاريع والاستثمارات التي كرست الاحتكارية والرأسمالية، الأمر الذي أدى إلى التغلغل الاقتصادي والثقافي والتبشيري في البلاد.

ومن خلال الفصل الثاني تطرقت إلى تطور ونشاط الجاليات الأوروبية في تونس أثناء الحماية الفرنسية، بداية بدواعي فرض الحماية، ثم السياسة الاستعمارية وعملها على تكريس الهجرة وتوظيفها سياسيًا واقتصاديًا للعناصر الأوروبية الموجودة في سبيل تغليب العنصر الفرنسي، الذي سعى ليصل إلى التفوق الديموغرافي عن طريق التجنيس والاستيطان الزراعي، ثم التطرق إلى نشاط الأوروبيين وتأثيره على المجتمع التونسي في مختلف المجالات .

وتضمن الفصل الثالث الحركة الوطنية التونسية والجاليات الأوروبية – تفاعلات بين (1920–1949م)، في البداية تم التطرق إلى إرهاصات ومظاهر النشاط السياسي الوطني من خلال دور الجمعيات والنخب المحلية والمدارس والصحافة، إضافة إلى الحوادث الداخلية التي حرّكت كيان التونسيين وعرضتهم للمساس بهويتهم ووضعهم الاجتماعي كحادثة الزلاج وغيرها، بعدها استعرضت مختلف التشكيلات السياسية والنقابية التي قادت العمل الوطني بتونس، ثم تطرقت إلى مختلف مواقف الحركة الوطنية عبر برامجها وأدبياتها من المسائل الهامة التي كانت سببًا في التأثيرات السياسية والاجتماعية منها مسألة الأراضي والتجنيس .

وجاء الفصل الرابع بعنوان الجاليات الأوروبية والمسار نحو الاستقلال (1950–1956م)، حيث وقفتُ على بداية فترة الخمسينات التي وُصفت بالمرحلة الحاسمة نحو الاستقلال، في ظل تطورات دولية أثّرت على تونس في سعيها لنيل حقها في تقرير مصيرها، ليبدأ السباق نحو تحقيقه من خلال المطالبة بالإصلاحات التمهيدية للاستقلال الذاتي، وسط إنكار شديد ومعارضة من طرف الجالية الفرنسية، حيث برزت مظاهر الرفض في شكل تصريحات ومقاطعات وتهديدات وحتى الاقتتال الدموي، الذي كان نتيجته سقوط ضحايا من الجانبين، لتصل مرحلة الانفراج السياسي مع موجة إنهاء الاستعمار ومنح الاستقلال .

أما الخاتمة فقد تضمنت جملة من الملاحظات والاستنتاجات التي كانت كفيلة بالإجابة عن الإشكالية والتساؤلات التي طُرحت في المقدمة .

مصادر ومراجع الموضوع :

لخوض غمار الموضوع اعتمدت على مادة علمية من مختلف المصادر والمراجع، منها ما أمكن الحصول عليه من الوثائق الأرشيفية سواء المأخوذة من بعض المراكز البحثية كالأرشيف الوطني التونسي ومركز تاريخ تونس المعاصر بمنوبة، أو المنشورة عبر شبكة الانترنت، إضافة إلى العديد من الدراسات والمراجع وحتى المقالات خاصة باللغات الأجنبية.

كما تم استخدام العديد من إصدارات الجرائد الأجنبية والتونسية، التي تطرقت إلى الظرف التونسي ومختلف المسارات السياسية بفترة الحماية، خاصة فترة المسار نحو الاستقلال وتفاعلات السنوات العشر الأخيرة من الحماية، كما وظّفت العديد من المقالات وبلغات مختلفة، التي درست تاريخ وأوضاع الجاليات الأوروبية داخل تونس، حيث قدمت معلومات هامة خاصة التي تم تأليفها خلال الفترة المدروسة، مع الحرص على استخدام كل ما تحتويه من معلومات قيمة، والتي ترتكز في تحليلاتها على وثائق ومادة ثرية، وكل ذلك حرصًا على إثراء الموضوع بمعلومات ومعطيات موثوقة .

ومن بين المؤلفات الأساسية التي ركّزت على العناصر الأوروبية ومواقفها المتعددة خاصة السياسية، والتي كان لها نصيب هام من الاستخدام أذكر أهمها :

– كتاب حياتي آرائي جهادي للحبيب بورقيبة، وتونس الشهيدة لعبد العزيز الثعالبي، وهما مصدرين هامين يسْردان سيرة ونشاط أهم زعماء الحركة الوطنية التونسية، من خلال ما يحملانه من معلومات حول إرهاصات النشاط الوطني وبرامج الحركة الوطنية، إضافة إلى إبراز موقف الوطنيين التونسيين من نشاط الجاليات الأوروبية داخل تونس .

– كتاب أصول الحماية الفرنسية على تونس 1861–1881 (Les Origines du protectorat français en Tunisie 1861-1881) لجان قانياج (Jean Ganiage)، وهي دراسة لا يمكن لأي باحث في تاريخ تونس المعاصر أن يستغني عنها، حيث تتعرض لحيثيات الصراع الأوروبي حول تونس ووضعها الداخلي الذي أفضى إلى فرض الحماية عليها.

– كتابين لبول سيباق (Paul Sebag) الأول بعنوان : تونس في القرن السابع عشر – المدينة البربرية زمن السباق– (Tunis au XVII^{e} Siècle une cité barbaresque au temps de la course) ، الذي استفدت منه حول تونس خلال القرن 17م، واستقرار العناصر البشرية التي تعاقبت عليها، والثاني تحت عنوان : تونس : تاريخ المدينة (Tunis : Histoire d' une

(Ville، الذي تتّبع تطور مدينة تونس خلال القرن التاسع عشرة ميلادي وأثناء الحماية الفرنسية، في تغطية لمختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية والديموغرافية.

– كتاب لكينيث بيركنز (Kenneth Perkins) بعنوان : تونس، الطريق السلمي إلى الاستقلال (Tunisia La via pacifica all'indipendenza)، ويتحدث عن النشاط الوطني التونسي نحو الاستقلال، في سرد لمحطات الحركة الوطنية التونسية وأهم المواقف .

– كتاب لسيرج لاباربيرا (Serge La Barbera) بعنوان : الفرنسيون في تونس 1930–1950 (Les Français de Tunisie 1930-1950) ، وكتاب لجينيفيف جوسود فالغاس (Geneviève Goussaud-Falgas) تحت عنوان : الفرنسيون في تونس 1881-1931 (Les Français de Tunisie de 1881 à 1931)، ويحيوي هاذين الكتابين على معلومات هامة حول عمليات استقرار ونشاط الفرنسيين في تونس، ومواقفهم السياسية إزاء نشاط الحركة الوطنية التونسية خاصة الحزب الدستوري الجديد .

– أيضا استخدمت كتاب للويس بيرلييه (Louis Périllire) بعنوان : انتزاع الاستقلال التونسي (La conquête de l'indépendance tunisienne)، الذي تطرق فيه كاتبه وهو المقيم العام بتونس مابين (1950–1951م) إلى حيثيات الصراع السياسي داخل تونس وخارجها خلال فترة الخمسينيات .

– كتاب لشارل أندري جوليان (Charles-André Julien) بعنوان (Et la Tunisie devint indépendante 1951-1957) ، والذي يُشكل مصدرًا هامًا ومعاصرا لمرحلة الصراع لنيل الاستقلال التونسي، من خلال متابعته لموقع الأحداث وتقربه للشخصيات الوطنية الفاعلة .

الدراسات السابقة :

تم التوصل إلى عدة دراسات أكاديمية قدمت لي فكرة حول الموضوع، لاسيما في جانبه الاقتصادي ومن أهم هذه الدراسات :

* الجاليات الأوروبية بمدينة سوسة من 1881–1939م لكمال جرفال

* التجارة والتجار في تونس فترة الحماية الفرنسية 1881–1956م لمحمود فروة

يضاف إلى ذلك عدد من الدراسات الأجنبية أهمها :

دراسة لريو ايكيدا : السياسة الفرنسية اتجاه تونس والمغرب : الأبعاد الدولية لتصفية الاستعمار.

Ryo Ikeda : French Policy towards Tunisia and Morocco : the international dimensions of decolonisation, 1950-1956.

حيث أفادتني حول النشاط السياسي الوطني وردود الفعل الداخلي والخارجي ، ومراحل المفاوضات ومنح الاستقلال .

غير أن ما يمكن ملاحظته حول هذه الدراسات خاصة التونسية منها رغم قيمتها العلمية، هو تركيزها بالأساس على الجانب الاقتصادي والاجتماعي للعناصر الأوروبية المستقرة في البلاد، حيث أغفلت في الكثير من جوانبها التعرض إلى التجاذبات السياسية وبين عناصر الحركة الوطنية والأوروبيين، وهو ما سعيت إلى إبرازه من خلال دراستي للموضوع .

صعوبات البحث :

لا يخلو أي بحث أكاديمي من صعوبات وعوائق قد تؤثر على مساره أو مردوده، فالنسبة لي كان العائق الأكبر في عدم تمكّني من الحصول على مادة أرشيفية كافية، حيث قمت بزيارتين إلى دولة تونس استغرقت بضعة أيام سنتي 2018 و 2019م، لم يسعني إلا الحصول على القليل، أولا لحجم المراكز البحثية خاصة الأرشيف التونسي، ومركز تاريخ تونس المعاصر والحركة الوطنية بمنوبة، وثانيا لطول الموضوع وتشعبها موضوعًا وزمانًا، حيث تتطلب وقت أطول في البحث والاطلاع، ورغم حصولي على منحة قصيرة المدى والسفر للمرة الثالثة خلال شهر مارس 2020م حيث كان مخطط الاتصال بمراكز بحثية أخرى، لكن حدث أن عُدت أدراجي بسبب إغلاق الحدود على إثر جائحة كورونا التي اجتاحت العالم .

– بتوقف البحث الميداني الذي طال أمده، اضطررت إلى الاعتماد بشكل رئيسي على البحث الالكتروني، ولذي مكنّني إلى حد ما من الحصول على مادة أرشيفية منشورة، ودراسات أكاديمية ومؤلفات هامة، إضافة إلى دوريات وأعداد الجرائد، حيث ساهمت في إثراء الموضوع خاصة في الجانب السياسي .

– وفرة المعلومات والدراسات حول الجاليتين الفرنسية والايطالية، خاصة من الناحية السياسية والديموغرافية، بينما باقي العناصر الأوروبية لم تأخذ إلا حيزًا صغيرًا، وإن كان يُعزى ذلك للأهمية التي حظيت بها الفرنسية لاعتبارات سياسية، أما الايطالية لاعتبارات تاريخية ديموغرافية، وهو الأمر الذي جعلني طول الدراسة أركز على هاتين الجاليتين، نظرًا لفعاليتهما على المستوى الثقافي والاقتصادي والسياسي في البلاد التونسية .

– التباين في الأرقام والإحصائيات التي تخلّلتها بعض الشكوك والغموض، حتى بالنسبة للتي صدرت عن جهات رسمية وباعترافها، فكان لابد من الاعتماد على عدّة مصادر بهدف الوصول للمقاربة قدر الإمكان، مع إعطاء أسباب ذلك التباين .

– الاعتماد الشّبه الكلّي على الدوريات والجرائد الأجنبية في استنباط المواقف السياسية المختلفة في ظل عدم تمكّني من الحصول على مادة أرشيفية متعلقة بهذا العنصر، مع مراعاة الحذر في التعامل معها، إذ أنه في الغالب تُعطي وجهة نظر أحادية فيما يتعلق بالمسألة التونسية، والمحاباة اتجاه الطرف الاستعماري .

وفي الأخير فإنني أحمد الله على توفيقه في إنهاء هذا العمل، كما أتمنى أن أكون قد وفقت من الناحية المنهجية والجدية العلمية، وأرجوا أن يشكل هذا الموضوع حافزاً للباحثين لزيادة إثراءه، وأن يقدم إضافة إلى مكتبتنا الجامعية والوطنية .

أم الخير بان

25 أكتوبر 2022

الفصل الأول : **تاريخ الاستقرار الأوروبي في تونس**

1- جذور الاستقرار الأوروبي في تونس

2- عوامل توجه الأوروبيين نحو تونس قبل فرض الحماية

2-1- سياسة بايات تونس

2-2- أوضاع دول حوض البحر الابيض المتوسط

3- مظاهر نفوذ العناصر الأوروبية في تونس قبل فرض الحماية

3-1- التمثيل القنصلي

3-2- التغلغل الاقتصادي الأوروبي في تونس

3-3- النشاط التبشيري والتعليمي

4- تعداد الجاليات الأوروبية قبل فرض الحماية

شكلت تونس إحدى بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط على ضفته الجنوبية، التي نالت نصيبها من توافد الجاليات الأوروبية عبر محطاتها التاريخية على غرار باقي أقاليم الدولة العثمانية، وقد ساهمت مجموعة من التطورات الدولية في تناميها، ليس لعوامل داخلية عرفتها الدول الأوروبية فحسب، بل خدمتها عدة ظروف خارجية متعلقة بأوضاع حوض البحر الأبيض المتوسط عموما.

1- جذور الاستقرار الأوروبي في تونس :

تشير أغلب الدراسات إلى أن منطقة شمال إفريقيا عرفت منذ قرون هجرات متعددة الأجناس، التي تطورت بسبب استمرار وطول فترة الاستقرار السلمي، وتحولت بمرور الزمن إلى مجتمعات استيطانية[1]. ومنها تونس التي دخلتها جماعات أجنبية مختلفة استقرت فيها أو ترددت عليها حتى أواخر العهد الحفصي[2]، وذلك بفعل التشجيع والتسامح الذي لقيته[3].

وتتمثل أولى العناصر الأوروبية التي تشكلت بالعصر الحديث من رعايا من الممالك الايطالية[4]، الذين أقاموا في البلاد بغرض العمل خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين، وبتطور التجارة في عرض البحر الابيض المتوسط أدت الحاجة لإنشاء هياكل للاستقرار وممارسة النشاط بالقرب من الشواطئ، حيث عاش هؤلاء في منازل خاصة خارج

---

[1] عبد المالك خلف التميمي، **الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي – المغرب العربي – فلسطين- الخليج العربي- دراسة تاريخية مقارنة**، (د. ط)، عالم المعرفة، الكويت، 1983، ص 12 .

[2] **العهد الحفصي** : ينتسب الحفصيون للمولى أبو محمد عبد الواحد ابن الشيخ أبي حفص عمر يحيى بن محمد والد بن علي بن احمد بن ولال بن إدريس بن خالد بن اليسع بن إلياس بن عمر بن وافتن بن محمد بن محمد بن محبة بن كعب بن محمد بن سالم الذي ينتمي لقبائل هنتاته وهي من أعظم قبائل المصامدة بجبل درن المتاخمة لمراكش وأكثرها جمعاً وأشدها باساً وقوة . ويعد الحفصيون من السابقين الأوائل في القيام بدعوة الإمام المهدي بن تومرت، والممهدون لدولته، ودولة الأمير عبد المؤمن بن علي من بعده ينسبون إلى أبي حفص عمر بن يحي الهنتاتي أحد العشرة من أصحاب ابن تومرت وينسبه ابن نخيل إلى عمر ابن الخطاب . **ينظر** : مبارك بن محمد الميلي، **تاريخ الجزائر في** القديم والحديث، تق وتص : محمد الميلي، (د. ط)، المؤسسة الوطنية للكتاب، (د. م. ن)، (د. ت)، ص 382 .

[3] نيقولا زيادة، **تونس في عهد الحماية**، (د. ط)، الأهلية للنشر والتوزيع، (د. م. ن)، (د. ت)، ص 74 .

[4] **الجمهوريات الايطالية** : كانت شبه الجزيرة الايطالية قبل توحيدها تضم في الشمال الغربي ممالك سردينيا وبيدمونت، وأراضي سافوى وجنوة، وفي الشمال الشرقي لمبارديا والبندقية، بينما في الوسط دولة البابا ودوقيات كل من بارما وموديا وتسكانيا، أما في الجنوب فتوجد مملكة الصقليتين وتشمل صقلية ونابولي . **ينظر** : عمار شاكر الدوري وحارث عبد الرحمان التكريتي، **تاريخ** أوروبا **الحديث 1789-1914**، ط1، صفحات للنشر والتوزيع، دمشق، 2017، ص 165 .

المدينة بالقرب من باب البحر[1] ومستودعاتهم الخاصة في ميناء حلق الوادي[2].

وفي هذا الصدد يذكر هنري فروديفو (Henry Froidevaux) حول نشاط البحارة التجاري قائلا : « ... كان بحارة البندقية (Venice) يجلبون منتجات سواحل شمال افريقيا من الأغطية والزيوت ومصنوعات الفخار والمرجان، خاصة من المدن الساحلية التونسية مثل سوسة والمهدية وصفاقس، لذا فإن التجارة كانت السبب لبدء استقطاب المسيحيين في العصور الوسطى إلى البلاد،... » . ويضيف بأن العلاقات الدينية والتجارية مثلتا حلقتا تواصل بين أوروبا بلاد المغرب ولم تنقطع برغم الحروب والتوترات، حيث وجدت الأسقفيات والنشاط التبشيري، ولم تنقطع تلك العلاقات بل استمرت وتغلبت على المحن المتعاقبة، منها استيلاء حكام جنوة (Genova) على جربة، ومن بعدها الانتهاكات التي مارسها حكام مدينة صقلية (Sicile) على هذه الجزيرة[3].

وهكذا كان للايطاليين السبق في إنشاء مستوطناتهم بالمنطقة، حيث أقاموا منذ عام 1540م في طبرقة[4]، وشيدوا حصناً منيعاً أصبح بعد ذلك مركزاً تجارياً مهماً ومستودعا ضخما للمنتجات البحرية. بعدها بسنوات تمكن التاجران الفرنسيان كارلين ديدييه (Carlène Didier) وتوماس لونشيه (Thomas Lynchet) المنحدرين من مدينة مرسيليا (Marseille) من تأسيس مركز فرنسي في حوالي سنة 1560م، وذلك بغية التنافس مع الجنويين في طبرقة، إلا أنه لم يعرف النجاح، لافتقاره إلى قاعدة متينة[5].

ومع نهاية القرن السادس عشر، شهدت البلاد تعدد أصول الوافدين من (الموريسكيون واليهود الليفورنيون واليونانيون والأتراك ... وغيرهم)، حيث ساهموا في ظهور المدن الساحلية

---

[1] **باب البحر** : كان معروفا بهذا الاسم منذ عهد الدولة الحفصية، وفيما بعد سماه الفرنسيين باب فرنسا . **ينظر** : محمد بن الخوجة، **صفحات من تاريخ تونس**، تق وتح : حمادي الساحلي والجيلاني بن الحاج يحي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986، ص ص 380-383 .

[2] Geneviève Falgas : « Le Fondouk des Français à Tunis dans la deuxième moitié du XVIII[e] siècle, à partir de la Correspondance des Beys de Tunis et des Consuls de France avec la Cour (1579-1830) », **Outre-mers**, T 97, N° 368-369, 2e semestre 2010, Cinquante ans d'indépendances africaines , p 379 .

[3] Henri Froidevaux : **La Tunisie au début du XX[ème] siècle, Les Européens en Tunisie Avant la conquête Française** , F,R, de Rudeval éditeur, paris , 1904, p p 3-6 . Bnt- e-b-9660.

[4] **طبرقة** : مرسى على جبل مرتفع بالشمال الغربي لتونس، اشتهرت بالمرجان ذو نوعية رفيعة . **ينظر** : حسن حسني عبد الوهاب، **خلاصة تاريخ تونس**، ط3، دار الكتب العربية الشرقية، تونس، (د. ت)، ص 152.

[5] Henri Froidevaux : **Op Cit**, p 15.

الرئيسية بتونس العاصمة[1]، واستقر بعض البحارة الايطاليين في الساحل التونسي بحلق الوادي، وقاموا بإضفاء الطابع الرسمي لوجودهم عن طريق الحصول على امتيازات الصيد، حتى احتكرت شركاتهم تجارة المرجان وصيد أسماك التونة[2].

وهكذا أصبحت سواحل البحر الابيض المتوسط الشمالية متميزة بتجارتها التي أثرتها القرصنة، ووجود عدد من التجار متعددي الأصول منهم المسلمين والمسيحيين الذين أشهروا إسلامهم من إسبانيا وكورسيكا (Corsica) وجنوة، وعلى اثر تراجع النشاط البحري فكان على هؤلاء الاندماج التدريجي حتى تمكن بعضهم من الوصول إلى مراكز هامة ومنهم مراد كورسيكا[3] الذي أسس الحكم المرادي (1630–1705م)، وقد حمل الناشطين تجاريًا وسياسيًا أسماء عربية مع بقاء اسم أصلهم منهم غابرييل دي مونسيرات نفرتيتي (Gabriel de Monserrat Nefertiti) الذي عُرف باسم أحمد مالهو ريكينوفي في عام 1624م، الذي أسلم ومارس النشاط التجاري بين (1633–1654م) وحافظ على علاقته التجارية مع جزيرة مايوركا (Maiorca) حيث تعمل زوجته، كما تعزز وجود الهولنديين والانجليز، وتمكن الفرنسيون بفعل معاهدات الامتيازات[4] مع الباب العالي من إقامة علاقات دبلوماسية مع تونس في وقت مبكر

---

[1] Georges Koutzakiotis : « Histoire communautaire et plurielle de la Méditerranée », **Historique Institut de Recherches Néohelléniques FNRS** , V 4, 2007, p 245 .

[2] Giudice Christophe : « Diaspora italienne et identités urbaines à Tunis, XIX[e]-XXI[e] siècle », **Diasporas** [En ligne], N° 28, 2016 , p 85-104, https://journals.openedition.org .

[3] **مراد كورسيكا :** مراد الأول أصيل جزيرة كورسيكا كان يدعى جاك سانتي (Jack Santi) أخذه قرصان تونسي في سن التاسعة ، على الفور تحول من قبل سيده ونشأ على الدين الإسلامي، واشتهر بمراد بوشواطة تولى الحكم بالفترة (1613–1631م)، شغل منصب الباي لما يقرب من عشرين عامًا، بين (1613–1631م)، ونجح في جعله وراثياً في عائلته . والمراديون جماعة من الموالي ظهرت في تونس خلال القرن 11هـ تسموا كلهم باسم مراد بعد اعتناقهم الإسلام في عهود متفاوتة، واتخذوا هذا الاسم لما فيه من معاني التفاؤل والخير، المقتصة من اسمي سلطانين عثمانيين معاصري تلك الفترة هما مراد خان الثالث (1575–1594م)، ومراد الرابع (1622–1639م). **ينظر** : محمد بن الخوجة، **المصدر السابق**، ص ص 48–50 ؛ **ينظر أيضا** :

Paul Sebag : **Tunis au XVII[e] Siècle une cité barbaresque au temps de la course**, édi : L'Harmattan, Paris, 1989 , p 49.

[4] بدأ العمل بنظام الامتيازات الأجنبية عام 1536م والذي فتح الباب على مصراعيه للعناصر الأجنبية في تونس، على إثر تحالف عقده السلطان سليمان القانوني (1520–1566م)، مع الملك الفرنسي فرانسوا الأول (François I) (1515 – 1547م) على اثر إنقاذ السلطان القانوني للفرنسيين من شارل الخامس (Charles V) (1500 – 1558م) ملك النمسا واسبانيا وهولندا وألمانيا الذي حاصر فرنسا، حيث قام الجيش بحمايتها من الجنوب، وحارب العثمانيين المجر، وتوج التحالف العثماني الفرنسي بعد عشر سنوات بعقد معاهدة منح امتيازات تجارية، وبدأ وقتها نظام الامتيازات الأجنبية التي

وذلك منذ عام1577م، تكلل بإقامة أول مبنى تحت اسم فندوك (Fondouk)[1] في 1660م، والذي رمز إلى المصالح السياسية والتجارية والدينية الفرنسية في تونس[2]. ومع نهاية القرن السابع عشر أدى ضعف النشاط البحري إلى تراجع دور المسلمين من أصل أوروبي في تونس[3].

ومع هذا فإن تونس المدينة خلال القرن السابع عشر أصبحت من أهم المدن في شمال إفريقيا، التي أثارت إعجاب الأوروبيين ممن زاروها، حيث تنوع فيها السكان بين أتراك ومغاربة وموريسكيون وأوروبيون، الذين اعتنقوا الإسلام، مع استمرار التوافد من جميع دول حوض البحر الأبيض المتوسط لليهود الليفوريين[4]، والمسيحيين منهم أسبان وفرنسيون وإيطاليون ومالطيون[5].

والملاحظ أن البلاد التونسية بين القرنين السابع عشر والثامن عشر عرفت ازدهارا حضاريًا[6]، حيث وصفها العالم الألماني هابنسترايت (Happenstreet) الذي قام برحلة إلى تونس

كان لها فيما بعد آثار سياسية وقانونية . **ينظر** : قيس جواد العزاوي، **الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط**، ط2، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2003، ص ص 18-19 .

[1] أطلق على المبنى اسم فوندوك بُني في باب البحر، حيث استغرق الأب لازاريست جان لو فاشير Lazariste Jean-le-Vacher) الذي عمل قنصلًا لفرنسا من عام 1658م، وقتا طويلا في سعيه للحصول على تصريح لبنائه، وضم الفندوك بشكل رئيسي التجار والحرفيين ورجال الدين بالأخص الفرنسيين، كما كان محطة للمسافرين الأجانب ومقر للعديد من العائلات . **ينظر** : أندريه ريمون، **المدن العربية الكبرى في العهد العثماني**، تر : لطيفة فرج، ط1، دار الفكر، القاهرة، 1991، ص 87.

[2] Habib Kazdaghli : « Apports et place des communautés dans l'histoire de la Tunisie moderne et contemporaine, Actes de l'histoire de l'immigration », 1 (2001), [En ligne] http://barthes.enssib.fr.

[3] Jean Ganiage : **Les Origines du protectorat français en Tunisie (1861-1881),** pré : Khalifa Chater, BERG édition, Tunis, 1per, 2015, p 30 . **Voir Aussi** : Sadok Boubaker : « Négoce et enrichissement individuel à Tunis du XVIIe siècle au début du XIXe siècle », **d'histoire moderne & contemporaine**, N° 50, octobre-décembre 2003, p 37 .

[4] **يهود ليفرون** : أو ليفرونيا وهي مدينة ايطالية وفد إليها اليهود الأسبان والذين يسمون الميغوراشيم أو اليهود النصارى عند إنشاء ميناءها على البحر التيراني بمقاطعة توسكانيا في عهد الدوق فريناند الأول (1549-1609م)، وذاع صيت يهود ليفرون في حوض المتوسط وأوروبا كتجار أقوياء واستفادوا من ميثاق (livornana) الذي سمح لهم بالإقامة في ميناء بيزا وليفرون وإنشاء مخازن للعبيد والبضائع التي مصدرها القرصنة . **ينظر** : عبد القادر كركار، **الطائفة اليهودية في الجزائر 1830-1900م التجنيس وردود الفعل**، (رسالة لنيل درجة الماجستير في التاريخ المعاصر)، إشراف : مسعودة يحياوي، جامعة الجزائر، 2008، ص 27 ؛ **أيضا** : رحمونة بليل، « سيطرة اليهود على التجارة الليفورنية خلال القرن 18م »، **مجلة عصور الجديدة**، ع 10، جامعة وهران، 2013، ص 207.

[5] Paul Sebag : **Op, Cit**, p p 43-56 .

[6] Abdelhamid Henia : « Le rôle des étrangers dans la dynamique sociopolitique de la Tunisie (XVIIe - XVIIIe siècle)- Un problème d'historiographie », **Cahiers de la Méditerranée**, N° 84 , 2012, p p 213-214.

سنة 1732م، «... بأنها أكبر مدن إفريقيا بعد القاهرة والإسكندرية، وأحسنها بنياناً، تقع على سهل جميل وتتصل بالبحر عن طريق قناة، وزاد في جمالها وجود جامع حسين باي الذي بناه مهندس فرنسي بين سنتي (1726-1727م)...»[1]، ما جعلها عامل جذب للوافدين من أصحاب رؤوس الأموال، منهم تجار من مرسيليا وجنوة الذين استفادوا من تسهيلات الباي[2]، الذي أمن لهم المنازل والمحلات التجارية، مُشكلاً بذلك النواة الأولى لاستقرار الأوروبيين، والمتمثل في وفود التجار خلال القرن السادس عشر[3].

كما شهدت تونس توافداً للعناصر اليهودية المعروفون باسم يهود جرانا (Grana)[4] الذين طُردوا من البرتغال تحت تهديد محاكم التفتيش[5] واستقر عدد منهم في موانئ توسكانا

---

[1] **ج.أو. هابنسترايت، رحلة العالم الألماني إلى الجزائر وتونس وطرابلس (1142هـ- 1732م)**، تر وتق وتع : ناصر الدين سعيدوني، (د. ط)، دار الغرب الإسلامي، تونس، 2007، ص 113 .

[2] **الباي** : لفظ معرب من كلمة بك، معناه السيد العظيم، هو عند الأتراك من ألقاب رؤساء الجيش وأبناء الباشوات، وتطلق الكلمة على كل أمير أو ذي منصب عالي، حين عرفت تونس الاضطراب أصبح الباي الذي كان مسؤول جباية الأموال سلطته طاغية على كل من الآغا والداي وراح يطالب الباب العالي بحمل لقب الباشا، وقد استخدم أول مرة في عهد سنان باشا في القرن 16م . ليصبح اللقب في تونس ملكيًا وراثيًا. **ينظر** : محمد بن الخوجة، **المصدر السابق**، ص 57 . وعبد الرحمان تشايجي، **المسألة التونسية والدولة العثمانية (1881-1913م)**، تر وتع : عبد الجليل التميمي، ط1، دار الكتب الشرقية، تونس، 1973، ص ص 29-30 ؛ ومصطفى عبد الكريم الخطيب، **معجم المصطلحات والألقاب التاريخية**، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996، ص 68.

[3] Jean Ganiage : **Op, Cit**, p 34.

[4] **يهود جرانا (Grana) أو (Gurni)** : الكلمة مشتقة من اسم المدينة ليفورن ، ويقصد بهم اليهود الذين خرجوا من الجزيرة الأيبيرية (اسبانيا والبرتغال) إلى ليفورن (منطقة توسكانا في ايطاليا)، احتكوا بالحضارة الأوروبية ولهم صلات مع سواحل المتوسط، استقروا في تونس منذ القرن 17م ومتميزين ثقافيا ولغويا وطقوسيا عن يهود تونس العبرانيين يتميزون بملابسهم على النمط الأوروبي، ويرتدون باروكة أو قبعة ويقومون بعمل شعرهم مثل الأوروبيين. في حين أن اليهود الأصليين يرتدون ملابس مثل المغاربة وقلنسوة سوداء أو عمامة على رؤوسهم، أما يهود ليفورن يحملون أسماء تشهد على أصلهم الأيبيري التي تتوافق مع أسماء المواقع الإسبانية مثل : كالفو، كاسترو، لارا، ليون، أوسونا سوريا، سبينوزا، سواريز، فالينسي، والأسماء الجغرافية مثل : لبونوغال، كاردوسو، سيلفيرا ... وغيرها . **ينظر** : لويست فالنسي، **المغرب العربي قبل سقوط مدينة الجزائر 1790-1830**، تر : إلياس مرقص، ط1، دار الحقيقة، بيروت، 1980، ص 37 ؛ **أيضا** : Paul Sebag : **Op, Cit**, p 54 .

[5] **محاكم التفتيش** : أعلنت رسميا على يد البابا غريغوريوس التاسع (Grégoire IX) سنة 1333م، وأمر الكنائس الكاثوليكية بتعيين كاهن للتفتيش ومعاقبة غير الكاثوليكي في كامل أوروبا ومنهم اليهود والمسلمين، ويعقد المحكمة المسماة الديوان المقدس التي كانت أكثر نشاطا ووحشية في اسبانيا والبرتغال وحصدت مالا يقل عن 9 ملايين شخص مابين (1333-1835م) . **ينظر** : محمد علي قطب، **مذابح وجرائم محاكم التفتيش في الأندلس**، (د. ط)، (د. م .ن)، (د. ت)، 1985، ص ص 75-76.

(Toscane) وليفورن (Livorne) التي رحبت بهم منذ عام 1593م، وكانوا تجارًا استغلوا علاقاتهم مع الشبكة التجارية في المتوسط لتولي مناصب مهمة وذات رواتب جيدة في تونس وغالبا ما أصبحوا وكلاء وممولين، حيث سمح الأوروبيون لبعضهم بالعمل والوساطة بسبب علاقاتهم مع التونسيين وإتقانهم للهجة المحلية، وأدى تواجد عناصر يهودية كبيرة في تونس إلى إقامة علاقات تجارية نشيطة بين الضفتين خلال القرن السابع عشر ميلادي[1].

وعلى الرغم من قلة عدد هؤلاء، إلا أنهم أدوا دورًا كبيرًا في اقتصاد مدينة تونس، وفي عملية التصدير والاستيراد، وكان لهم الحق الحصري في جمع الجلود في جميع أنحاء البلاد، ويتم تصديرها إلى ليفورن، وبيعها جزئيًا للتجار الفرنسيين في مرسيليا[2]، كذلك تعاملوا بتجارة الصوف، الشمع، العسل وغيرها، وكل ما يتم تحصيله من البحارة والاستفادة بالبيع والشراء لبضائع أخرى كالورق والقماش[3]، ومكنتهم هذه النشاطات من إنشاء علاقات تجارية مع أوروبا، وشكلوا بذلك النواة الأولى لاستقرار العنصر الايطالي بصفة دائمة[4].

ووفقًا للأب دان (Dan)، كانت تونس تضم من ثلاثة إلى أربعة آلاف مسلم من أصل أوروبي وست إلى سبعمائة امرأة[5]، منحتهم مواهبهم المتنوعة مكانًا داخل المجتمع المحلي، على الرغم من أصلهم المسيحي والشكوك حول صدق إسلامهم، لم يجدوا صعوبة في الاندماج، وكانوا يتمتعون بنفس الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها الأتراك، إذا تزوج أحدهم امرأة محلية وولد لديهم أطفالًا، أصبحوا كراغلة مثل المولودين من أحد الأتراك مع امرأة محلية[6]، وحملوا الأسماء التي تشهد على أصلها الأوروبي منها: سربوا، أسان، وتسموا بجعفر ويوسف، ماميت، مامي، موراتو، مصطفى ورجب، وكانوا من جنوة، نابولي (Naples)، فينيسيا (Venise)، فرنسا، انجلترا، مالطا، كورسيكا... الخ[7].

وإلى جانب فئة التجار ضمت البلاد الأسرى من مختلف مناطق أوروبا، الذين تحولوا إلى الإسلام بالقرن السابع عشرة، إضافة إلى المغامرين الذين وصلوا إلى تونس كأحرار

---

[1] Ahmed Saadaoui : « Les Européens à Tunis aux XVII[e] et XVIII[e] siècles », **Cahiers de la Méditerranée**, N° 67, 2003, p p 61-84 . **Voir Aussi** : Kenneth Perkins : **Tunisia La via pacifica all'indipendenza**, Beit casa éditrice, Trieste, 2013, p 29.

[2] Paul Sebag : **Tunis: Histoire d' une Ville…**, édi : L'Harmattan, Paris,1998, p 218.

[3] Paul Sebag : **Tunis au XVIIe Siècle…, Op, Cit**, p 54 .

[4] Carboni Michel, Soi Isabella : « Italiani in Africa, tra (dis) continuità e rinnovamento », **Ammentu**, N° 10, Centro Studi SEA, 2017, p 62 .

[5] Pierre Dan, **Histoire de Barbarie et de ses Corsaires**, seconde edition ,Paris, 1648, p 313.

[6] Paul Sebag : **Tunis au XVIIe Siècle…, Op, Cit**, p 50.

[7] Paul Sebag : **Tunis : Histoire d' une Ville…**, **Op, Cit**, p 160.

ومتجولون[1]، حيث تشير إحصائيات حول العبيد المسيحيين الذين وجدوا في تونس يضم 776 أسير نابولي و 600 من صقلية بالفترة بين (1786- 1796م)، بينما يشير تعداد آخر سنة 1797م إلى تسجيل أكثر من 1500 اسم، وبحلول نهاية القرن الثامن عشر وصل العدد إلى ما يقارب ألفين فرد[2]، حيث شارك العديد منهم في النشاط البحري بحثًا عن الثراء السريع أو الحصول على مهنة راقية، أو الهروب من بلادهم بسبب جريمة، أو للانتقام من العدو في بلده الأصلي، مثل ما فعل ملاح من نيكوتيرا (Nicotera) في مقاطعة كالابريا (Calabria)، على إثر تعرض ابنته للإغواء من قبل حاكم المنطقة، فذهب إلى تونس، أسلم وعمل كدليل للبحارة، ومنها خاض حملة عام 1638م وهاجم المدينة لينتقم لشرف عائلته[3].

ويشير توماس داركوس (Thomas Darkos)، الذي كان عبدًا وتم تحريره بفدية، وقرر عام 1632م اعتناق الإسلام، وأتخذ اسم عثمان، وعمل كاتبا، بأنه لاحظ كثرة اعتناق الإسلام بين فئة العبيد، مع إمكانية إجبارهم على ذلك، خاصة بسبب أسرهم في سن مبكرة، وتعرضهم لعملية الختان، ورغم ذلك فإن معظمهم نبذوا المسيحية طواعية، وإن كان ذلك تحت ضغط ظروف أخرى مثل تجنب عقوبة، أو الضبط متلبساً بفعل الزنا مع امرأة مسلمة، الأمر الذي يعرضه لعقوبة الإعدام، أو وعد بالعتق أو الزواج من أرملة ثرية[4].

هذا وتذكر أغلب الدراسات أن نسبة الأسرى المسيحيين في تونس خلال القرن الثامن عشر أي بين سنتي (1724-1725م)، غلب عليها العنصر الايطالي ما يمثل 63,68 %، ويحل العنصر الاسباني في المرتبة الثانية بنسبة 14,28%، واليونانيين 6,05 %، البرتغاليين 2,66 %، و 13,31 % غير معلومي الأصل[5]، ومع بداية القرن التاسع عشر استمر العنصر الايطالي في تفوقه العددي بتونس، حيث وصل إلى نحو 1800 فرد سنة 1811م، اعتنق بعضهم الإسلام وأصبحوا موظفين لدى المحاكم، وفضّل بعضهم ممارسة المهن والتجارة وغيرها من الأعمال، وتم تدريجيا استيعابهم ووصل الأمر إلى حالات مصاهرة بينهم وبين بعض أفراد

---

[1] Ahmed Saadaoui : **Op, Cit**, p p 61-84 .

[2] Valensi Lucette : « Esclaves chrétiens et esclaves noirs à Tunis au XVIIIe siècle», **Annales Economies**, **sociétés, civilisations**, N° 6, 1967, p p 1277- 1278.

[3] Paul Sebag : **Tunis au XVII[e] Siècle…, Op, Cit**, p 47.

[4] **Ibid**, p 48.

[5] حسام الدين شاشية، « تونس والجزائر في عيون الأسبان خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر مثال الراهبين فرنثيسكو خيميناث و مالغور غارثيا نفاراو »، **ضمن ندوة دولية بعنوان هجرة الآثار في المتوسط**، تنسيق محمد سعد برغل، المعهد العالي للدراسات التطبيقية في الإنسانيات، المهدية، جانفي 2016، ص ص 143-144.

العائلة الحاكمة[1].

أما بالنسبة لليونانيين فحسب سيباغ يرجع تاريخ استقرارهم بتونس إلى تاريخ قديم، عندما أسس عدد منهم قورينا بنيابوليس (نابل حاليا)، واستمرت الهجرة في العهد العثماني والأسر أثناء النشاط البحري على السواحل الإفريقية[2]، ووصلت موجة أخرى إلى تونس بعد تمرد 1821م لأجل الاستقلال اليوناني الذي تم في 1829م، منهم الأطفال الذين تحولوا إلى الإسلام ونشئوا في باردو. وبالنسبة للوضع القانوني لليونانيين في تونس فقد كانوا تحت حماية القنصلية الفرنسية[3]، بينما أشار بوير دو سان جيرفيه (Boyer de Saint-Gervais) القنصل الفرنسي بين سنتي (1729– 1734م) في مذكراته، بأنه كان لهم كنيسة هي الأولى في حي الفرنجة[4]، في الجزء السفلي من مدينة تونس وبالإضافة إلى مكان العبادة هذا، يبدو أن الإغريق تلقوا من أحد بايات تونس وقف ملكية كاملة لقطعة أرض كبيرة تقع خارج أسوار المدينة لتكون مقبرة على تلك الأرض، وبنوا كنيسة صغيرة تحمل اسم القديس أنطوان (Antoine)، وهو ما أكده الرحالة الجنيفاني هنري دونان (Le Genifani Henry Dunant) الذي زار تونس عام 1856م[5]. واستمرت هجرتهم في القرن التاسع عشرة من آسيا الصغرى والجزر من بحر ايجة[6].

كما سجلت بعض الوثائق دخول عدد من الأفراد المالطيين بين تجار وعائلات، منها وثيقة بتاريخ 1 جويلية إلى 1 ديسمبر سنة 1828م تضم اسماء وبعض البضائع (التبغ والتونة والإسفنج وما إلى ذلك)، ومن بين ركاب سفينة أخرى سُجل قدوم ثلاثة تجار مالطيين وهم: سلفادور سبيتيري (Salvador Spitteri)، وجوزيبي ديبونو (Giuseppe Debono)، وجيو غايتانو بونيلو (Gio Gaetano Bonello)، وفي 5 جانفي 1830م، انطلق من مالطا متجهًا نحو تونس، عشرين مالطيًا بينهم ثلاث عائلات : تشيلي ميشيل (Chili Michel) مع ابنه سانتو(sainto)، كاتارينا فيلا (Villa Katrina) مع أطفالها الخمسة، وكاتارينا ميفسود (Katrina Mifsud) وابنها

---

[1] Alessandro Triulzi : « Italian-speaking communities in early nineteenth century Tunis », **Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée**, N°9, 1971, p 155 .

[2] Paul Sebag : **Tunis au XVII[e] Siècle…, Op, Cit**, p 52.

[3] Geneviève Goussaud-Falgas : **Les Français de Tunisie de 1881 à 1931**, L'Harmattan, Paris, 2013, p 317.

[4] **ينظر الملحق رقم** : 01 ، ص 283.

[5] Habib Kazdaghli, « Communautés méditerranéennes de Tunisie, Les Grecs de Tunisie : du Millet-I rum à l'assimilation française (XVIIe-XXe siècles) », **Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée** [En ligne], 95-98 | avril 2002. URL : http://journals.openedition.org .

[6] Paul Sebag : **Tunis: Histoire d' une Ville…**, **Op, Cit**, p 275.

جوزيبي (Giuseppe)[1]، وتزداد وتيرة الهجرة المالطية والصقلية عموما ابتداء من عام 1850م مما جعلهما فيما بعد الطائفتين الأكثر تفرداً وتجانساً في البلاد التونسية[2].

ومنه شكلت المجتمعات الأجنبية المختلفة تجمعات على هامش مجتمع السكان الأصليين، وتوسعت دائرة وجودهم بشكل كبير خلال القرن التاسع عشرة مع وصول موجات متتالية من المهاجرين، الذين أصبحوا غير قادرين على الحصول على الممتلكات العقارية في البلاد، ولم يجدوا بُداً من استئجار المنازل من طرف التونسيون، الأمر الذي لم يمنعهم من إجراء تغييرات لتكييفها مع عاداتهم وأذواقهم[3].

2- عوامل توجه الأوروبيين نحو تونس قبل فرض الحماية :

ابتداء من القرن التاسع عشر الميلادي، عرفت المجتمعات الأوروبية في تونس نموا وتطورا، بفعل مجموعة من العوامل التي كان لها ارتباطا مباشرا أو غير مباشر بهجرة العناصر الأوروبية نحو بلاد المغرب عموما. وساهمت تلك العوامل في تزايد توافد الأوروبيين على الاستقرار في البلاد التونسية، أمام ما رافقه من أحداث وظروف كان لها الدور الكبير في تلك الهجرة وهي كالآتي:

2-1- سياسة بايات تونس :

رسمت تونس مبكرا شكلها السياسي في الحكم والإدارة لشؤونها الداخلية والخارجية وفق ما تمليه مصالحها وأحوالها التي فرضتها أحداث وأوضاع منطقة الحوض المتوسطي، مما خلف تساؤلات حول وضعها بين استقلاليتها وتبعيتها للدولة العثمانية، وأهم مظهر لقياس ذلك هو دراسة سياسة حكام الايالة[4]، وتصنيف علاقاتهم الخارجية ضمن إطارها المعروف، وتعاملهم مع العناصر الأجنبية داخل البلاد من خلال العديد من المظاهر.

ووفق سياسة اتخذها العثمانيين أثناء عمليات الضم للأقاليم، كان الاعتماد على المماليك ممن يدينون بالإخلاص المطلق، وتواصلت إلى غاية القرن التاسع عشر، حيث تم

---

[1] Michèle Muscat : **L'héritage impensé des Maltais de Tunisie**, Pré : Habib Kazdaghli et Ahmed Ben Naoum, L'Harmattan , Paris, 2011, p p 48-49.

[2] Mahmoud Seklani : **La Population de la Tunisie**, Comité International de Coordination des Recherches Nationales de Démographie (CICRED) , Paris , 1974, p 21.

[3] Paul Sebag : **Tunis : Histoire d' une Ville…**, **Op, Cit**, p 276.

[4] **الإيالة :** مصطلح إداري عثماني ورد قبل إلغاء الانكشارية، يُقصد به الولاية التي يرأسها الباشا أو الوالي من رتبة وزير . **وسنعتمد هذا المصطلح طيلة هذا الفصل. ينظر :** مصطفى عبد الكريم الخطيب، **المرجع السابق**، ص ص 57-58.

انتداب أغلبهم داخل البلاط ما يعرف بنظام (الدفشرمة)[1]، أو من أسرى الحروب حيث نصّ القانون أن خمسهم ملك للسلطان[2].

وبالنظر إلى نظام الحكم في الايالة بدايات العصر الحديث، فالمُلاحظ أن الدايات[3] لم يكن كلهم من أصل تركي بل وجد منهم عناصر غير تركية، واستطاع بعضهم الوصول إلى سدة الحكم، وتميز عهد الدايات في أغلبه بخلوه من السلم، ففي كثير من الأحيان كان يشهد صراعات وحروبا مع الجيران، بما معناه أن هذا النظام كان غير مستقر وثابت ولا توجد قوانين للتداول على السلطة، لهذا سرعان ما انهار مع مطلع القرن الثامن عشر لصالح البايات ببلوغ الحسين بن علي (1705-1735م)[4] للسلطة[5] .

هذا ولقد سمحت سياسة البايات بمشاركة الأسرى الذين أعلنوا إسلامهم في أغلب أنشطة الإيالة، ولعبوا دورًا مهمًا في النشاط البحري، فوفقًا للأب دان، شكلوا معظم البحارة وأصبحوا أعضاء في الإنكشارية[6]، وتقلدوا جميع مستويات التسلسل الهرمي العسكري، وعُرفوا بأسماء مثل

---

[1] نظام إداري وظيفي بالعهد العثماني، يتم بمقتضاه جمع أولاد المسيحيين من أوروبا الشرقية تتراوح أعمارهم بين السنتين وسبع سنوات، ويتم تدريبهم وتعليمهم لفترة من الزمن، ثم يوزعون للعمل داخل الإدارات والجيش قد يصل بعضهم إلى مناصب قيادية . **ينظر** : مصطفى عبد الكريم الخطيب، **المرجع السابق**، ص 183.

[2] اينالجيك خليل، **تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار**، تر : محمد الارناؤوط، ط1، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2002، ص ص 123-124 .

[3] جمع داي، وتعني بالتركية الخال، رتبة عسكرية حملها رؤساء الانكشارية، الذين دخلوا شمال إفريقيا، بعدها استولى الداي على منصب الوالي العثماني المعين في الجزائر، حيث بقي اللقب يحمله حكام البلاد إلى غاية الاحتلال الفرنسي 1830م . **ينظر** : اينالجيك خليل **المرجع السابق**، ص 175.

[4] **الحسين بن علي (1705-1735م)** : تولى مقاليد الحكم بعد فترة من الفوضى، حيث دخلت تونس في نزاع مع دايات الجزائر، استطاع صد هجماتهم، وبعد تحقيق انتصاراته حصل على فرمان تعيينه على رأس تونس في العام 1706م، وهكذا ضمن لنسله حكم تونس إلى غاية استقلالها . **ينظر** : محمد الهادي الشريف، **تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال**، تع : محمد الشاوش ومحمد عجيبة، ط1، دار سارس، تونس، 1993، ص ص 81-82 .

[5] محمد محمود السروجي، **العلاقات التونسية الفرنسية من الحماية إلى الاستقلال**، (د. ط)، المكتبة الوطنية، بنغازي، (د. ت)، ص ص 11-14 .

[6] أصل الكلمة "ينكجري"، وتعني العسكر الجديد، وفرقة من الجيش العثماني، أول من أمر بتشكيلها السلطان اورخان (1326-1360م) في 1330م، كان أفرادها يُختارون من الشباب المسيحي اغلبهم من الأسرى، يتم تنشئتهم على الولاء للسلطان، تطورت لتصبح جيشا كبيرا، وصل عدده إلى ما يقارب النصف مليون في عهد السلطان سليمان القانوني (1520-1566م)، ينقسم هذا الجيش إلى وحدات وله سلطات واسعة بسبب انتصاراته تصل إلى حد عزل السلطان والولاة، لكنه أصبح خلال القرنين 18 و 19م رمزا للفساد والفوضى. ليتم القضاء عليه من قبل السلطان محمود الثاني (1785-1839م) سنة 1826م . **ينظر** : مصطفى عبد الكريم الخطيب، **المرجع السابق**، ص 50.

: رمضان فينيزيانو، موراتو كورسو، ريجيبي فرانشيز، جيافر جينوفيز، موراتو جينوفيز، ينتقلون بين التدريبات العسكرية المهمة والأعمال الإدارية. ووصل بعضهم لرتبة قباطنة ميناء، وقائد المراقبة أو حاكم مقاطعة[1]، وكان بلاط البايات يضم عددًا كبيرًا من المماليك، شغل بعضهم مناصب عليا، أشهرهم مصطفى خزندار[2] حيث ساعد اليونانيين في تونس[3].

ومنذ بداية القرن التاسع عشر، بدا واضحا أن حكام تونس مالت توجهاتهم نحو التطور الذي بلغته أوروبا، خاصة ممن زاروها، وما حمله التواصل من مؤثرات، وباتت الرغبة في إدخال تغييرات على جوانب عدة في البلاد، في حين أنه لا أحد يستطيع إنكار دور النشاط البحري في جلب الأسرى الذين كان لهم دور هام فيما بعد داخل قصور البايات والمؤسسات التي عملوا فيها، ومنها نقلوا خبراتهم وتقنياتهم .

فقد اتسمت سياسة أغلب البايات خاصة الذين جلسوا مدة طويلة على العرش الحسيني، برغبتهم في نقل التطور والحداثة الأوروبية إلى الإيالة، ومنها العمل على عقد معاهدات مع الشق الأوروبي. فبالرغم من حالة الوهن السياسي والاقتصادي التي عرفتها تونس، إلا أنها عاشت فترات ذهبية في عهد حمودة باشا[4] (1782-1814)[5] وانفتاحه في تعامله مع الدول

---

[1] Paul Sebag : **Tunis au XVII^e Siècle…, Op, Cit**, p 49.

[2] **مصطفى خزندار** : اسمه جورج كاليكياس ستراڤيكلاس (George Kalikias Straviklas)، يعتقد انه ولد في جزيرة خيوس اليونانية كان يسميها العثمانيين ساقس سنة 1817م، حيث تم أسر الخزندار وهو بسن الرابعة رفقة أخوه جون، بيع في سوق اسطنبول للعبيد، اشتراه الحاج مصطفى التركي الذي قدمه إلى مصطفى باي عام 1826م وجه لتعليم فنون الإدارة ، تربى الخزندار أمام أعين احمد باي أتقن العربية والايطالية، عينه هذا الأخير في محاسبة الوكلاء حول المصاريف والعائدات الأمر الذي مكنه من تكوين شبكة علاقات، تولى المناصب التالية بين سنتي 1837و 1873م : وزارة المال، وزارة العمالة، الأمور الخارجية، الوزارة الكبرى، رئاسة المجلس الأكبر، تم عزله سنة 1873م إثر تورطه في الفساد المالي . **ينظر** : محمد بيرم الخامس، **صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار**، تح : علي بن الطاهر الشنوفي، (د. ط)، بيت الحكمة، تونس، مج1، (د. ت)، ص 453 ؛ وعادل حسن الكوكي، **مصطفى خزندار ودوره السياسي والاقتصادي في تاريخ البلاد التونسية خلال القرن التاسع عشر 1837-1878م**، (رسالة لنيل درجة الدكتوراه)، إشراف : محمد الأزهر غربي، جامعة تونس، 2008، ص ص 14-53؛ **أيضا :** Jean Ganiage : **Op, Cit**, p 64.

[3] Habib Kazdaghli, « Communautés méditerranéennes de Tunisie... », **Op, Cit** .

[4] تعني بالتركية الرأس، شاع استعماله كلقب تشريفي خلال العهد العثماني، مُنح في البداية لكبار الضباط في الجيش والبحرية، ثم أطلق على الوزراء، ومع توسع الدولة أصبح اللقب يحمله كبار الأعيان ورجال الدولة وحتى من اليهود والمسيحيين من الرعايا . **ينظر** : مصطفى عبد الكريم الخطيب، **المرجع السابق**، ص 65.

[5] **حمودة باشا (1782-1814م)** : ولد في الجزائر سنة 1759م، وصفت فترة حكمه التي دامت ثلاثة وثلاثون عاما بالعصر الذهبي بسبب سياسته في قيادة تونس والعديد من الإصلاحات والانجازات التي قام بها على المستوى الداخلي

الأوروبية خاصة فرنسا[1]، واستقدم العديد من الكفاءات، حيث كان لهم النصيب الأكبر من المناصب الهامة، مثال ماريانوستنكا (Marino Stinca) عبد من نابولي أُلحق بالقصر وتعلم اللغة العربية، عينه الباشا رئيساً للعبيد الأوروبيين بالقصر لذكائه وأمانته، وتمت ترقيته ليصبح كاتب شخصي ومترجم شخصي للباشا، كما كان قازو (Gazzo) ومندريتشي (Mendrici) ورونكي(Ronchi) أطباء حمودة باشا، واستمر البايات الذين حكموا بعده في تولية الايطاليين بعض المهام إلى غاية فرض الحماية[2].

كما ضم البايات عدد من الفرنسيين، ووُجد منهم المدربين للجيش الجديد، والفنيين لقيادة مختلف الصناعات : تصنيع قماش أو إمدادات المياه أو العملات المعدنية، والمهن الحرة كالمحاماة والطب[3]. إضافة لذلك فخلال القرن السابع عشر والنصف الأول من القرن الثامن عشر، سيطر الأوروبيون ذوو الأصول الجورجية والشركسية على البلاط، وزاد دورهم ونشاطهم من خلال العطايا والرواتب التي تمنح لهم من قبل الباي، الأمر الذي مكّنهم من تكوين ثروة، وأصبح غالبا ما يلجأ إليهم البايات في وقت الأزمات، مثل ما حدث في عهد حسين باي سنة 1821م حين استنجد من بشاكير صاحب الطابع عندما وقعت أزمة زيت الساحل[4].

أما في مجال الإدارة فقد ظلت الوظائف المرموقة من نصيب العبيد في البلاط الحسيني خاصة الايطاليين، حيث ظلت أعلى الوظائف محفوظة لهم تبعا للاقدمية، ووصلوا للعمل بالمحكمة كعمل المترجم وسكرتير خاص، وعُرف عن البايات إحاطة أنفسهم بأطباء ايطاليين حتى من اليهود، فحمودة باشا طبيبه كان يدعى رانتشي نابولي (Rantchi Nabeuli)، واثنين من اليهود الايطاليين لومبروزو (Lumbroso) وكاستلونفو(Castelnuovo) أطباء كل من احمد باي (1837-1855م)[5]، ومحمد باي (1855-1859م)[1]، وفي عام 1850م كان جميع

والخارجي . **ينظر** : رشاد الإمام، **سياسة حمودة باشا في تونس 1782-1814م**، (رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفلسفة)، دائرة التاريخ الجامعة الأمريكية، بيروت، 1971، ص ص 67-72 .

[1] Chérif Mohamed Hédi : « Expansion européenne et difficultés tunisiennes de 1815 à 1830 », **Annales**. **Economies**, **sociétés**, **civilisations**, N° 3, 1970, p 719.

[2] العروسي الميزوري، « الجالية الايطالية بتونس في دائرة السلطة الحسينية قبل انتصاب الحماية الفرنسية »، **م. ت. ع. د ع**، ع 9-10، 1994، ص ص 354-355 .

[3] Paul Sebag : **Tunis: Histoire d' une Ville…**, **Op, Cit**, p 275.

[4] عادل حسن الكوكي، **المرجع السابق**، ص ص 23-24.

[5] **أحمد باي (1837-1855م)** : أهم انجازاته بتأسيس مدرسة عسكرية 1838م، سميت المكتب الحربي باردو، وجلب لها الموظفين والمعلمين الأجانب من ايطاليا وفرنسا وانجلترا، وتم تدريس اللغات وعلوم الجغرافيا، ولعبت المدرسة دورا كبيرا في

الأطباء ايطاليين، نصفهم في خدمة الباي، أما الجراحين فوجدوا في الجيش[2]. كما وجد من الايطاليين من أُوكل إليهم مهمة تدريب الجيش، وإدارة مدرسة باردو الحربية منذ إنشاءها عام 1840م إلى غاية 1855م لويجي كاليقاريس (Luigi Calligaris) الذي حل بتونس عام 1833م وعمل في تدريب الجيش وإدارة المدرسة، وكذلك لويجي فيسكونتي (Luigi Visconti) الذي كلف بتدريب جند الباي وبعدها عين أستاذا بها[3].

وبالتالي تشكل العنصر الايطالي في تونس على ثلاث مراحل فالنواة الأقدم تشكل على يد الطبركين، الذين تم الاستيلاء عليهم في حملة عام 1741م، ضد جزيرة طبرقة، أو في 1798م أثناء غارة للتونسيين على جزيرة سان بيير (Saint-Pierre)، فبقي بعضهم بعد تحريرهم في تونس وأقاموا فيها، وتم تشكيل العنصر الثاني من قبل العديد من الوطنيين الإيطاليين الذين اضطروا للذهاب إلى المنفى ووجدوا ملجأ في عاصمة البايات، أما العنصر الثالث الأكثر عددًا، كان مكونًا من فلاحين، الحرفيين والعمال الذين فروا من بؤس جنوب إيطاليا صقلية، سردينيا (Sardaigne) وجزيرة بانتيليريا(Pantelleria)، حيث كانت بتونس عروض وفرص عمل أوسع[4].

وهكذا بفضل سياسة التسامح، لقي الأوروبيون في تونس بشكل عام كل الظروف الحسنة للعيش في البلد خلال عهد احمد باي باشا، ووجدوا الأمن وحرية الحركة والتجارة، لكن منع عليهم امتلاك عقارات ولهم حق الاستئجار فقط[5]، وكان الباي يتدخل شخصيا لحل أي نزاع أو اعتداء على الأجانب المقيمين بالايالة[6]. وكانت نفس الحقوق للفرنسيين اعتبارا لمعاهدة 1824م ضمنت لهم مبدأ الرعايا الأكثر امتيازا في البلاد، كما منح أيضا الرعايا الايطاليين

التعريف ونقل الحضارة والتحديث إلى تونس . **ينظر** : الطاهر عبد الله، **الحركة الوطنية التونسية – رؤية شعبية قومية جديدة**، ط2، دار المعارف، تونس، (د. ت)، ص 17.

[1] **محمد باي (1855–1859م)** : شهد عهده تنافس شديد بين الفرنسيين والانجليز، خلص إلى منح الامتيازات للشركات الأجنبية ورؤوس الأموال، حيث نتج عنه تدخل الدول في شؤون الايالة، وشهد أيضا صراع مع الإصلاحيين، انتهى بإصدار عهد الأمان 1857م . **ينظر** : الطاهر عبد الله، **المرجع السابق**، ص ص 20–21 .

[2] Alessandro Triulzi : **Op, Cit**, p 159 .

[3] العروسي الميزوري، **المرجع السابق**، ص 356 .

[4] Paul Sebag : **Tunis: Histoire d' une Ville**…, **Op, Cit**, p 274-275.

[5] أرنست بيليسيي دي راينو، **وصف إيالة تونس**، تر : محمد العربي السنوسي، مر : توفيق العيادي ومصطفى التليلي، ط1، دار سيناترا، تونس، 2010، ص 46.

[6] حسين جبار إبراهيم، **إيالة تونس في عهد احمد باشا باي**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2017، ص 69.

والسويديين والبروسيين نفس الحقوق[1].

وتأتي مرحلة ظهور الإصلاحات في تونس في القرن التاسع عشر، التي لا ينفصل عن مجريات الوضع الدولي، ولاسيما المنافسة والهيمنة، والأهداف الإمبريالية للقوى الأوروبية، وتأثيراتها الثقافية والأيديولوجية بالنسبة للإمبراطورية العثمانية والعالم الإسلامي[2]، ونتج عن تلك التبعات أن أرست تونس مجموعة من التشريعات والمواثيق، التي جسدت التنظيم للرعايا والسكان، وساهمت بشكل واضح في تكريس الوجود الأوروبي بالايالة، فنتيجة لتزايد نفوذ الأوروبيين داخل البلاد الذين مارسوا ضغوطا[3] مختلفة وطالبوا باستمرار الإصلاح السياسي والاقتصادي[4]، حتى صدر الميثاق الأساسي لسنة 1857م المسمى عهد الأمان[5] المستوحى من مواثيق الإصلاحات التي عرفتها الإمبراطورية العثمانية، تحت اسم (التنظيمات)[6]. ولم يقف

---

[1] لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديث** ، ط9، دار الفارابي، بيروت، 2007، ص 206 .

[2] Béatrice Hibou : « Le réformisme, grand récit politique de la Tunisie contemporaine », **Revue d'histoire moderne et contemporaine**, N° 56, 2009, p 17 .

[3] ذكر أبي الضياف حادثة قيام يهودي مدعو باطو بالسب والشتم لمسلم وللدين وهو في حالة سكر، ما انجر عنه تقديمه للباي الذي رفض إعدامه وفق المذهب الحنفي، لكن علماء المالكية اقروا بوجوب الاقتصاص لفعلته وتم قتله . هذا الأمر تسبب في وقوع بلبلة في أوساط يهود تونس وحتى فرنسا، واحتجت انجلترا وطالبت بمحاكم مختلطة تحقق العدالة لغير المسلمين، وعلى اثر ذلك قام القنصل الفرنسي ليون روش والانجليزي ريتشارد وود بالاجتماع مع الباي والتأكيد على مزيدا من الحماية لليهود والأقليات الدينية في تونس . **للمزيد ينظر** : أحمد بن أبي الضياف، **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، (د. ط)، **مج2، ج4**، الدار العربية للكتاب، تونس، (د.ت)، ص ص 233-237؛ **أيضا** :
Charles Combs Harber : **Reforms in Tunisia 1855-1878**, the Degree Doctor of Philosophy, History modern, The Ohio State University, 1970, p 18 .

[4] محمد علي داهش، **المغرب العربي المعاصر الاستمرارية والتغيير**، ط1، العربية للموسوعات، بيروت، 2014، ص 29.

[5] **عهد الأمان** : أو القانون الأساسي صدر في 10 ماي 1857م يتضمن احد عشر بندا، كُلف أبي الضياف بوضعه ثم الفت لجنة لتعديله، وتم اطلاع القنصلين الفرنسي والانجليزي عليه قبل إصداره وتلاوته في حفل يضم الأعيان وقناصل الدول، ونص الأمان التونسي على المساواة أمام القانون، حرية العبادة، وضمان حرية ممارسة التجارة، كما وقف الميثاق على تحديد الحقوق الأساسية للتونسيين، وألغى وضع الذمي لليهود، وخول للأوروبيين حق الملكية . **للمزيد ينظر** : أبي الضياف، **المصدر السابق، ج4**، ص ص 240-244 ؛ **أيضا** :
Hedi Saidi : « Le protectorat et le droit. La Régence de Tunis entre la Charte de 1861 et le système colonial français », **Insaniyat**, N° 65-66, 2014, p p 241-242.

[6] **التنظيمات العثمانية** : التحديث الذي نادت به النخب المحلية بالقرن التاسع عشر، أي نقل الحداثة السياسية الأوروبية إلى مؤسسات الدولة العثمانية، اصدر أول خطوط تلك التنظيمات سنة 1839م تحت اسم خط (كل خانة)، بعدها أتت سلسلة من الإصدارات التنظيمية والقانونية أهمها الخط (الهمايوني) سنة 1856م الذي نص على المساواة بين الطبقات، ثم قانون الولايات في 1864م ونص على إنشاء مجالس إدارية منتخبة، إضافة إلى قوانين أخرى لتنظيم القضاء، والمعاملات والتجارة وتسجيل الأراضي، والتعليم ...الخ، لتتوج في الأخير بإصدار دستور 1876م أطلق عليه القانون الأساسي

الأمر عند ذلك فحسب، بل استمر تدفق رجال الأعمال الأوروبيين على تونس، وناشدوا قناصلهم باستمرار تحسين وضعهم، ومارسوا ضغوطهم على الباي لتحويل عهد الأمان إلى دستور حقيقي، ولم يكن أمام محمد باي سوى الموافقة[1]، لتتوج بإعلان دستور[2] 1861م في عهد محمد الصادق باي (1859-1882م)[3]، وبمعية الوزير خير الدين[4]، الذي منح تونس مجموعة من القوانين كما هو الحال في فرنسا، والقيام بإصلاحات جريئة على غرار ما عرفته أوروبا، وتعزيز الإصلاح القضائي عن طريق إنشاء محكمة مختصة بحل النزاعات بين التونسيين والأوروبيين، وسعى لتحسين حال الايالة وتطوير عناصرها الحضارية، وزيادة الثروة من خلال تنمية الزراعة والتجارة والصناعة، وتمّ إنشاء مجلس استشاري من ستين عضوًا،

للسلطنة، وبقدوم عبد الحميد الثاني إلى الحكم ألغى الدستور والعمل بالتنظيمات في 1878م . **ينظر** : عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **موسوعة السياسة**، (د. ط)، م. ع. د. ن، بيروت، ج6، (د. ت)، ص 793.

[1] Kenneth Perkins : **Op, Cit**, p 31.

[2] تم الافتتاح الرسمي للعمل بالدستور بإقامة حفل ضخم بباردو يوم 24 افريل 1861م، حضره جميع الأمراء والعلماء وقضاة البلاد، كذلك الوزراء والمجلس الأعلى الذي تم إنشاءه، وجميع الضباط الرئيسيين والقناصل المعتمدين على رأسهم الفرنسي ليون روش، إضافة إلى الحاكم العام للجزائر، حيث تلا خير الدين باشا بنود الدستور على الحضور وسط جوقة مهيبة، واقسموا بالإجماع على مراقبة العمل بإخلاص وأمانة لتطبيقه . **للمزيد ينظر** :

Faucon Narcisse : **La Tunisie avant et depuis l'occupation française : histoire et colonisation**, Augustin Challamel éditeur, Paris, T1, 1893, p 210 .

[3] **محمد الصادق باي (1859-1882م)** : عرف عهده العديد من الإصلاحات، منها إنشاء المطبعة الرسمية 1860م، وصدور أول صحيفة عربية بتونس تحت اسم الرائد التونسي، اصدر دستور 1861م، وتم إنشاء المدرسة الصادقية، وتنظيم التعليم الزيتوني وهياكل الإدارة ومحاربة الفساد، إلا أن تلك الإجراءات لم تقي تونس شبح الأزمة الاقتصادية الحادة، واللجوء إلى القروض من الخارج، وتدخل الأوروبيون وسيطرتهم على الثروات، وقيام انتفاضة علي بن غذاهم 1864م، إضافة إلى انتشار الأوبئة والمجاعة، وتطاحن أفراد الأسرة الحاكمة، أعلن في عام 1869م إفلاس الخزينة الحسينية، وزاد التنافس الأوروبي الذي تكلل بإمضاء معاهدة فرض الحماية مع الفرنسيين يوم 12 ماي 1881م. **ينظر** : نور الدين الدقي وآخرون، **تنظيم الحكم بتونس في فترة الحماية الفرنسية 1881-1956**، جامعة تونس الأولى و م. أ. ت. ح. و، سلسلة وثائق ونصوص من تاريخ تونس المعاصر، ع3، تونس، 1998، ص 88 .

[4] **خير الدين باشا (1823-1890م)** : مملوك من أصل شركسي تم أسره في الأستانة وبيعه إلى احمد باي، عاش في القصر وتعلم به تولى عدة مناصب منها وزارة الحربية 1856-1862م، ثم عين أول رئيس لمجلس الشورى بالبلاد 1860-1862م، شغل منصب الوزارة الأولى 1873-1877م، كما ساهم في انجاز عدة مشاريع إصلاحية في تونس في الجيش والإدارة وغيرها عين صدرا أعظما للأستانة بين 1878-1879م، وتخلى عن منصبيه الأخيرين لفشله في تطبيق إصلاحاته، صاحب كتاب أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك الذي نشر عام 1867م، ويكشف فيه عن أفكاره الإصلاحية والنهل من التقدم الأوروبي بشكل معتدل دون المساس بالقيم الإسلامية للبلد . **ينظر** : أحمد أمين، **زعماء الإصلاح في العصر الحديث**، (د. ط)، وكالة الصحافة العربية، مصر، 2017، ص ص 180-190 ؛ **أيضا** : أحمد عبد السلام، **مواقف إصلاحية في تونس قبل الحماية**، ط1، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1987، ص ص 6-17.

وتقسيم السلطات بين الباي ووزرائه[1]، إضافة إلى العمل على بناء وتجديد مقرات القناصل الأوروبيين حيث تم بناء قنصلية في فرنسية في العاصمة 1861م قُدرت تكلفتها بـ 680.00 فرنك، أيضا بناء فيلا في المرسى لقنصل انجلترا وإعادة تهيئة مقرات قنصلية أخرى[2]. الأمر الذي أغرق البلاد في أزمة مالية خانقة مما دفعها للاستدانة.

وبفعل تلك الإصلاحات والمعاهدات تمكن الأوروبيون من امتلاك المنازل دون أي عائق مع إمكانيات التمديد داخل أسوار المدينة، حيث شيدوا المباني خارج الموانئ خاصة بالمناطق الزراعية[3]، واستمر بالفعل بناء ضاحية من الثكنات والفنادق، يسكنها معظم أفقر السكان المسيحيين من أصل مالطي أو إيطالي، وبرزت مظاهر إنشاء مدينة أوروبية تضم إضافة إلى القنصليات المدارس والمسارح والمستشفيات وأماكن العبادة، ومقابرهم[4].

إن ما منحته القوانين والمراسيم الإصلاحية، عادت بالفائدة على الوضع العام للأوروبيين داخل تونس، وازدادت وتيرة هجرتهم إلى البلاد مع مرور الزمن وبفعل ما منحته من امتيازات، مما أدى إلى تضارب مصالحهم مع مصالح التونسيين[5]، هذه الأجندة خدمت في المقام الأول الأوروبيين وأغراضهم وفشلت في تحقيق الاستقرار السياسي و الاقتصادي في البلاد[6]، وعبر التونسيون عن رفضهم للإجراء باندلاع ثورة 1864م بقيادة علي بن غذاهم[7]، ورغم أن الدستور

---

[1] Hedi Saidi : **Op, Cit**, p p 241-244.

[2] عبد المجيد بلهادي، **تونس والهيمنة الاقتصادية زمن الاستعمار**، (د. ط)، م. أ. ت. ح. و، جامعة منوبة، تونس، 2016 ، ص 30.

[3] Fallot Ernest : **Notice géographique, administrative et économique sur la Tunisie**, Imprimerie Franco-Tunisienn Cil. FATII, Tunis,1888 , p 115.

[4] Paul Sebag : **Tunis: Histoire d' une Ville**, **Op, Cit**, p 278.

[5]. نيقولا زيادة، **المرجع السابق**، ص 75

[6] Kenneth J Perkins : **Historical Dictionary of Tunisia African**, Scarecrow Press, Lanham, Maryland & London, 1997, P 82.

[7] **علي بن غذاهم** : من عرش ماجر بنواحي منطقة الكاف، كسب احترام العامة، ولما تم زيادة الضرائب، انتفض الأهالي رفضا لها، فعين وسيطاً بينهم وبين الباي، أدت المعارضة إلى قيام ثورة ضد سلطتهم التي ردت بالقوة، انتشرت الثروة في أرجاء البلاد وصلت إلى العاصمة وطالبوا الباي بإقالة الخزندار وإلغاء الدستور والضرائب، فر بن غذاهم إلى الجزائر ووجد الحماية من قبل شيخ الزاوية التجانية محمد العيد، لكن تمت محاصرته من طرف الفرنسيين ومعه القبائل المساندة له، عاد إلى تونس وأودع السجن وتوفي به مسموما . وكانت الثورة تعرضت إلى القوة الفرنسية التي استطاعت إخمادها أمام مشاكل المنافسة بين القبائل الأمر الذي أعاق التعاون، كما صرف العديد من المحاربين بسبب التزامات قرب الحصاد، بالتالي فشلت وفر حوالي 100 ألف من الرجال مع عائلاتهم للبحث عن ملجأ في طرابلس. **ينظر** : عبد الجليل التميمي، **بحوث ووثائق في التاريخ المغاربي – الجزائر وتونس وليبيا**، (د. ط)، مركز الدراسات والبحوث عن الولايات العربية في العهد العثماني، زغوان، 1985، ص ص 21-27 ؛ **و أيضا** : Faucon Narcisse : **Op, Cit** , T1, p 218-221.

جعل تونس تصبح نوعا من الملكية الدستورية التي أقيمت ضد الحكم المطلق للباي[1]، لكن في باطنه لم يراعي علاقة الحاكم بالرعية من خلال وضع قواعد ترضي الجميع بفعل التدخل الأجنبي، بل وعقّد العلاقات مع الدولة العثمانية[2].

فأمام ازدياد الضغط على التونسيين بفعل الضرائب المفروضة[3] وتأجيج موقفهم بإعلان الثورة، ألحقت نتائج سلبية بالأوروبيين وممتلكاتهم ولما رأوا أن العمل بالدستور ليس في صالحهم قام في 29 أفريل 1864م، القنصل الفرنسي في تونس شارل دي بوفال (Charles de Beauval)، يرافقه وفد عسكري وقدم طلبا رسميا للباي نيابة عن إمبراطور فرنسا لتعليق الدستور: « جئت إليك نسأل باسم الإمبراطور لتعليق الدستور لأنها أضرت ببلدك ونفسك ...» وبالتالي استفادت فرنسا من الأزمة عن طريق الإشراف على ميزانية تونس[4].

كما أدت الثورة إلى ظهور عداوة اتجاه الأوروبيين الذين تعرضت مصالحهم للنهب والتخريب خاصة في سوسة وصفاقس، واضطروا للاحتماء في السفن بحلق الوادي. ويبدو أن غضبهم كان موجهًا بشكل خاص ضد المزارعين والمحتكرون ومنازلهم ومخازنهم، واستمرت السفن الإنجليزية والفرنسية والإيطالية تقدم المساعدة للأوروبيين، وأضحت القوى الأوروبية – فرنسا وإنجلترا وإيطاليا – تستفيد من الحرب لتوسيع نفوذها، والتدخل العسكري تحت ستار ضمان حماية رعاياها. هزمت الطموحات المتنافسة بعضها البعض، ودفع خطر الهيمنة الأجنبية إلى التماس إعادة التأكيد على السيادة التركية. ولكن بفعل تدخل فرنسا، تعهد الباب

---

[1] Hedi Saidi : **Op, Cit**, p p 241-244.

[2] دائرة المعارف الإسلامية، **تونس الخضراء**، (د. ط)، (د. م. ط)، (د. ت)، 1947، ص 7 .

[3] في 1861م، سنة إصدار الدستور، ضرب الجفاف والمجاعة الريف. وأصبح الفلاحون مجبرون على بيع ماشيتهم لدفع ضرائب متعددة أو التخلي عنها وهجرتهم نحو المدن، في حين واجه العسكر المسؤول عن التحصيل الضريب مقاومة متزايدة، في الجريد عام 1861م وفي الخمير عام 1862م، حيث ساعدت فرقة فرنسية لإجبار سكان الجبال على الدفع. وفي الجنوب قبائل كاملة هاجرت إلى طرابلس هربا من المحلة في عام 1863م، وانخفضت الأراضي المزروعة إلى النصف مقارنة ببداية القرن، وأمام زيادة الإنفاق قام خزندار بطلب القروض في 1863م بلغت 30 مليون فرنك فلم يجد الباي أمامه بُداً من مضاعفة الضرائب . وهو الأمر الذي أثار غضب الريف . **ينظر** :
Sophie Bessis **: Histoire de la Tunisie de Carthage à nos jours,** Édi : Tallandier, Paris, 2019, p p 224-225 .

[4] Jean Darcy : **France et Angleterre Cent Années de rivalité coloniale L'afrique** , Lib : académique PERRIN et Lib: éditeurs , paris, 1904, p 193. **Voir Aussi** : Hedi Saidi : **Op, Cit**, p 244.

العالي باحترام الوضع على ما هو عليه. ومع ذلك، خفضت حكومة الباي المجبى[1] إلى معدلها الأصلي وعلقت تطبيق الدستور، كما أضعفت الخلافات الداخلية الثورة حيث تم قمعها بلا رحمة على السكان المتمردين[2]، وطالب القنصل الفرنسي بإقالة الوزير مصطفى خزندار والجنرال خير الدين باشا كمؤيدين ومروجين للآراء والمصالح الأنجلو- تركية[3].

استغرقت المفاوضات مع القبائل الثائرة وتم إلغاء الضريبة المفروضة وفي الوقت نفسه وصل عدد من السفن البريطانية والفرنسية إلى حلق الوادي، قام وفد عسكري برفقة العقيد كامبينون (Campinon)، (المدرب العسكري السابق في الجيش التونسي)، والقنصل الفرنسي، حيث جدد مطالبتهم بإلغاء القوانين الوضعية وإقالة الوزير، رفض الباي الطلب في بادئ الأمر، لكنه لاحظ أنه كما وضع دستوراً لإرضاء إنجلترا وفرنسا، لم يعد هناك اعتراض لفكها، بشرط أن تكون الحكومتان وافقتا على ذلك ، إضافة إلى بناء المتاريس والدفاع عن الأوروبيين[4].

وبالرغم من محاولات خير الدين الإصلاحية في البلاد مع وجود نخبة أمثال بيرم الخامس وأبي الضياف التي يمكن مقارنتها بالبرجوازية الأوروبية، إلا أنها وحسب محمد الهادي الشريف كانت تفتقد للقاعدة الاجتماعية الحقيقية مما جعلها تتبع الأعيان وتستمد نفوذها من رضا الباي وسرعان ما سقطت تلك الأعمال الإصلاحية عن طريق الضغط الذي مارسه الأوروبيين على الباي لتنتهي تلك التجربة الإصلاحية في 1877م[5].

لقد كثر اللغط حول جدوى الإصلاحات التي سبقت فرض الحماية الفرنسية على تونس، وألحقت بها صفة الفشل، بالرغم من محاولات الرجال الذين أخذوا على عاتقهم النهوض بالبلاد والاستفادة من اطلاعهم على التقدم الحاصل في أوروبا، لكن التساؤل المطروح هنا : هل كانت

---

[1] **المُجبى** : في الأصل أقرها عثمان داي (1593-1610م)، في البداية فرضت على مدن الايالة وقراها حيث تساهم في دفع رواتب الجنود الأتراك، ثم أصبحت بعد عام 1815م تدفعها سوى القبائل، أما الضريبة في عهد محمد باي (1855-1859م) كان يدفعها كل تونسي راشد وتقدر بـ 36 ريالا ثم أصبحت 72 ريالا، فرضها الباي رغم معارضة المجلس الأكبر، لحين تحسن أحوال البلاد إلا أن التونسيين استمروا في دفعها، كما فرضت عليهم ضريبة الماشية على الأبقار والخيول وقدرها 36 قرش . **ينظر** : محمد بيرم الخامس، **المصدر السابق**، ص 463 ؛ وحسن حسني عبد الوهاب، **المرجع السابق**، ص 171 ؛ وخليفة الشاطر، **التبعية وتحولات ما قبل الاستعمار إيالة تونس من سنة 1815 إلى سنة 1857**، تر : إبراهيم بلقاسم، مر : أحمد الخصخوصي، ط1، المركز الوطني للترجمة، تونس، 2015، ص 80.

[2] Paul Sebag : **Tunis: Histoire d' une Ville…**, **Op, Cit**, p 265.

[3] A. M. Broadley : **The last punic war Tunis, past and Present with A narrative of the French conquest of the Regency**, William Blackwood and sons, Edinburgh and London, 1882, p 124.

[4] Faucon Narcisse, **Op, Cit,** p 226. **Voir Aussi** : A. M. Broadley : **Op, Cit,** p p 124-125.

[5] محمد الهادي الشريف، **المرجع السابق**، ص 99 .

القوى الأوروبية فعلا ستسمح بسيرورة تلك الإصلاحات دون عرقلتها ؟ بالطبع لا، لأن الواقع والأحداث أثبتت بما لاشك فيه استحالة تمام الأمر، في الوقت الذي كان فيه العالم على أبواب صراع استعماري شرس يفترس فيه القوي الضعيف، وخدمتها العيون والجواسيس المزروعة داخل الكيانات التي طغت مصلحتها الشخصية عن المصلحة الوطنية.

2-2- أوضاع دول حوض البحر المتوسط :

مثلت منطقة شمال إفريقيا عامة، مركز صراع القوى الأوروبية منذ القرن السادس عشر، فقد أصبحت على وقع تنافس قوي ازدادت حدته مع مطلع القرن التاسع عشر، وتميزت طبيعته بالتمركز للقوى البحرية، وكذا الاعتماد على سلطة النفوذ الاقتصادي الأوروبي الموجود داخل الإيالات ومنها تونس، وبالتالي تطرح تساؤلات حول دور ذاك النفوذ وما مدى قدرته على تحويل مسارات القرارات السياسية ؟

ومن هذا المنطلق فإن دعامة النفوذ الأوروبي داخل تونس، خدمتها ثلاث محركات فاعلة وأساسية وهي :

2-2-1- تغير ميزان القوى :

إن تغير التوجه العثماني والمعاملات اتجاه القوى الأوروبية بعد أن كانت العلاقة يسودها التوتر والحرب، أهم ما ميز القرن التاسع عشر، ففي أغلب الأوقات أصبحت تميل إلى السلم أكثر وعقد معاهدات تبادل المصالح، وبالتالي فسياسة الايالة لم تختلف عن الباب العالي في تغير توجهاته ومعاملاته التي مالت أكثر للسلمية اقتضتها تطورات الحوض المتوسطي والضرورات الاقتصادية.

فمنذ منتصف القرن الثامن عشر، بدأت تظهر جليا عمليات توازن القوى بين العالم الإسلامي والعالم المسيحي، أصبحت الدولة العثمانية توظف نفسها للدفاع عن الهجمات الأوروبية، وجعلها هدفًا للاستغلال الاقتصادي بعد أن كان سياسي فقط، كرّس بذلك التبعية العثمانية للقوى الأوروبية مما جعل الأوروبيين يعتبرونها سوقا لمنتجاتهم، وحاربوا تطور الصناعة المحلية، وبانتهاء الخطر العثماني على أوروبا الذي استمر قرابة ثلاثة قرون اثر على إستراتيجية العثمانيين اتجاه أوروبا التي بدأت تتخذ مواقف سلمية أكثر منها حربية اتجاه الأوروبيين[1].

[1] نادية مصطفى وآخرون، **العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية**، ط1، المعهد العالي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996، ص ص87-107.

إن امتياز تونس بموقع إستراتيجي المطل على البحر الأبيض المتوسط، سمح أن يكون لها مكانة ودور مهم في الملاحة البحرية، وجلب نحوها اهتمام الدول الأوروبية، ورغم خضوعها سياسيا للدولة العثمانية، إلا أنها تمتعت بنوع من الاستقلالية الذي ميز عهد الأسرة الحسينية، وأتاح لها بتبني مجموعة من مشاريع الإصلاح السياسي والعسكري والاقتصادي، والقيام بعمليات تحديث لهياكل البلاد التي استوجبت جلب الكفاءات الأوروبية من شركات ومستثمرين، تلك الامتيازات أدت إلى التنافس بين القوى الأوروبية ما تسبب في سلسلة من التدخلات الأجنبية في شؤونها[1].

وفي الوقت الذي كانت فيه تونس تنعم بالاستقرار في ظل الاستقلال الفعلي خلال القرنين السابع عشر ونهاية القرن الثامن عشر، ووضعا اقتصاديا مريحا بفضل انتعاش التجارة الخارجية[2]، كانت دول أوروبا منهمكة في مشاكلها وحروبها الداخلية والخارجية خاصة بين فرنسا وانجلترا حول مناطق أمريكا والهند، بينما اسبانيا فقدت مجدها القديم، وايطاليا تشهد تحولات جغرافية، أما الدولة العثمانية بدأت تعيش الضعف[3]. وبالتالي تمكن التجار الأوروبيين من الهيمنة على مقدرات العثمانيين وخيراتها، بفضل السبق الثقافي والاقتصادي الأوروبي وكان نظام الامتيازات الممنوح وسيلة للتغلغل، الأمر الذي مكنهم في الأخير من اكتساب خبرة تجارية وحضارية واسعة عن الدولة وأقاليمها ومعرفة مواطن قوتها وضعفها.

ومع دخول القرن التاسع عشر شهدت القارة الأوروبية مجموعة من التحولات السياسية والاجتماعية كان لها التأثير الواضح على مستوى العالم، فانتشرت الديموقراطية ومبدأ سيادة الشعوب وازدادت قوة الرأي العام نتج عنه التأثير في التشريع العام إضافة إلى التطورات الاقتصادية الهائلة والمتمثلة في ظهور الصناعات والمكننة التي استغنت تدريجيا عن اليد العاملة التقليدية، وعرفت أوروبا زيادة في سكانها واتساع نطاق التجارة والمواصلات، ونال الجانب الثقافي أيضا نصيبه من التغيير الحاصل، من خلال النهضة الفكرية والأدبية والعلوم بشتى أنواعها[4]، ما نتج عنه التنافس بين الدول الأوروبية اقتصاديا وبحريا، بفعل النمو السريع

---

[1] محمد علي داهش، **المرجع السابق**، ص ص 28-30.

[2] Chérif Mohamed Hédi : **Op, Cit,** p 717 .

[3] محمد محمود السروجي، **المرجع السابق**، ص 15 .

[4] يشير Adu Boahe. A، أنه منذ 1880م بدأت إفريقيا تعرف تغييرات متسارعة ومأساوية واحتلال القوى الإمبريالية لها بأكملها تقريبًا، وإنشاء النظام الاستعماري، فحتى أواخر العام المذكور كانت مناطق من إفريقيا قد خضعت فعلا للحكم المباشر للأوروبيين، ومع ذلك في غضون الثلاثين عامًا التالية، حدث تغيير هائل وثوري، فبحلول عام 1914م، تعرضت

في الموارد المالية والمنافسة التجارية داخليا وخارجيا الذي خلّف توتر واقتتال سياسي كان من أثره نمو وازدياد السيطرة والهيمنة الاستعمارية على البلدان الأخرى بقارتي إفريقيا وآسيا[1].

هذا وتغيرت معالم الوضع السياسي الدولي على اثر قيام حربين عظيمتين الأولى بين تركيا وروسيا انتهت بانتصار الأخيرة 1877م، والثانية بين فرنسا وألمانيا حيث انتصرت الأخيرة سنة 1870م، ما نتج عنه تغيير مركز الثقل في التوازن الدولي، واشتداد التنافس بين الدول على تحصيل مناطق النفوذ داخل أوروبا وخارجها[2].

وبفعل التطورات الحاصلة بدأت تونس تدخل مرحلة الانحطاط على غرار ما حدث للايالات العثمانية والعالم الإسلامي وذلك بفعل حالة الجمود الاقتصادي والاضطراب السياسي أمام ازدياد الضرائب على الرعية[3]، فرغم استئناف النشاط التجاري بين تونس وأوروبا الذي يعود إلى نهاية القرن السادس عشر، فإن تواجد التجار الأوروبيين لم يكن بالشكل الملحوظ داخل المدن الساحلية، إلا مع بداية القرن السابع عشر، حيث التطور للتبادلات التجارية لاسيما في نهاية القرن الثامن عشر، وقد عززت نهاية حروب نابليون[4] في أوروبا المنافسة الاقتصادية، واستئناف التوسع الأوروبي في الخارج كانت بدايته في المنطقة المغربية[5].

إفريقيا بأكملها لحكم القوى الأوروبية باستثناء إثيوبيا وليبيريا، وغالبًا ما تباينت علاقتها بالأنظمة السياسية الموجودة مسبقًا، لذا لم تكن السيادة الأفريقية والاستقلال الذي فقدته المستعمرات بل مثل اعتداء ممنهجا على خيراتها ومنشآتها. **ينظر** :
A. Adu Boahen : **Africa under Colonial Domination 1880-1935**, Heinemann Educational and University of California Press , 1985, p 1.

[1] قاسم محمد وحسين حسني، **تاريخ القرن التاسع عشر**، ط6، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1929، ص ص 13-15.

[2] علال الفاسي، **محاضرات في المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأولى**، (د. ط)، م. د. ع. ع، (د. م. ط)، 1955، ص 5.

[3] علي العريبي، **الحاضرة**، (د. ط)، ك. ع. إ. إ ، مج 2، تونس، 1995، ص 17 .

[4] **نابليون بونابرت (1869-1821م)** : ولد بكورسيكا وتعلم بفرنسا ليصبح جندي، ومنها ضابط مدفعية، عين قائدا للجيش الفرنسي في ايطاليا سنة 1796م بفضل انجازاته في إخماد التمرد الملكي الفرنسي 1795م، حقق انتصارات ضد جيوش النمسا وايطاليا وفرض الصلح على الأخيرة، قاد حملة ضد مصر في 1798م لكنه انهزم أمام الأسطول الانجليزي ولم يستطع التوسع في الشرق، عاد إلى فرنسا 1799م ليصبح زعيمها ويحقق المزيد من الانتصارات الحربية ضد الروس والنمسا (1799-1800م)، وأعلن نفسه إمبراطوراً وناصر مبادئ الثورة الفرنسية، لكنه انهزم ضد الروس في 1813م، وتخلى عن الحكم ونفي في جزيرة ألبا، لكنه عاد إلى فرنسا بعد 100 يوم ليستعيد مجده، لكنه انهزم بفعل اتحاد الجيوش البريطانية والبروسية، مما اجبره على التنحي ونفي إلى جزيرة هيلانة بالمحيط الأطلسي التي توفي بها . **ينظر** : عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **المرجع السابق، ج6**، ص ص 538-539 .

[5] Kamel Jerfel : « De grands acteurs économiques : les négociants européens dans les villes ports de la côte Est de la régence de Tunis au XIX[e] siècle. », **Revue Mawarid**, des Lettres et des Sciences Humaines de Sousse, 2012, p121.

ومنه نتيجة لتلك التحولات برزت ظاهرتين هامتين أولهما التعمير خارج القارة الأوروبية إلى القارات الأخرى بغرض الاستعمار الاستيطاني، أما الثانية تمثلت في الغزو والاستحواذ السياسي الهادف إلى الاستغلال الذي مر بمراحل من الأسلوب التقليدي عن طريق الإبادة والاسترقاق، ومنها إلى مرحلة الاستعمار السياسي، وأخيرا تأتي مرحلة صراع الأجناس ووضع مصلحة المستعمر فوق كل اعتبار[1]، وخدم هذا التوجه منذ عام 1815م البرجوازية التي تزعمت الطبقات الاجتماعية في العالم، التي فرضت مبادئها الاقتصادية في أوروبا حتى بعد عودة الأنظمة الملكية، وأضحت تمثل قوة النظام الرأسمالي المستحوذة على جل وسائل الإنتاج والثروة، ولتحقيق مصالحها نشرت أفكارها ومارست ضغوطها بشدة حتى تمكنت على المستوى السياسي وذلك من خلال إصدار قوانين تخدم مصالحها[2].

وبالتالي أدى عودة الهدوء لقارة أوروبا وتحديد مصالحها إلى مد النظر للخارج، حيث اجتمعت القوى الأوروبية في مؤتمر برلين[3] لتقرير مصير الإمبراطورية العثمانية، والتفاوض على مصالح ومطالبات الدول المختلفة بشأن تونس، حيث بقيت انجلترا على الهامش، بينما قدمت فرنسا وإيطاليا أسبابها. أما ألمانيا اعترفت بحق فرنسا في تونس لتحويلها عن هوسها، والنأي عن المطالبة للمقاطعات المفقودة في الحرب الفرنسية البروسية[4].

بالمقابل وأمام الوضع السياسي العام السائد أخذ عدد العبيد المسيحيين في تونس يتزايد بعد إغارة التونسيين على جزيرة سان بيير، جنوب شرق سردينيا بين (1798- 1809م)، بعدد ألفين وستمائة في بداية سنة 1810م[5]. أدى هذا إلى سرعة التحرك الأوروبي إزاء هذا النشاط، وعلى اثر استعراض القوة المستمر بالحوض المتوسطي بين الدول من خلال القيام بحملات

---

[1] حسن سيد سليمان، « ظاهرة الاستعمار في إفريقيا والعالم العربي »، **دراسات افريقية**، ع2، المركز الإسلامي الإفريقي، الخرطوم، افريل 1986، ص 58 .

[2] إبراهيم شعبان السعداوي، « ظرفية 1815 – 1830م وانعكاساتها الاقتصادية بالايالة التونسية »، **أعمال الندوة الدولية لتكريم الأستاذ عثمان المنصوري : المغرب والتحولات الدولية**، جامعة الحسن الثاني، ك. آ. ع. إ، ج. م. ب. ت، الدار البيضاء، فيفري 2008، ص 240.

[3] **مؤتمر برلين 1878م** : اجتمعت القوى الأوروبية بدعوة من بسمارك في مؤتمر بالوقت الذي كانت فيه الأوضاع السائدة تتافس على ممتلكات الدولة العثمانية، ودخول روسيا المجال لرغبتها في الحصول على موطئ قدم بالمياه الدافئة في البحر الأسود، وخرج المؤتمرون بقرارات ضمنت لهم المكاسب في ظل إخضاع الدولة العثمانية لجملة من التنازلات بدول البلقان . **ينظر** : عمار شاكر الدوري وحارث عبد الرحمان التكريتي، **المرجع السابق**، ص ص 190-191.

[4] Kenneth Perkins : **Op, Cit**, p 45.

[5] Paul Sebag : **Tunis: Histoire d' une Ville…**, **Op, Cit**, p 222.

عسكرية بحرية اتجاه السواحل الإفريقية، من خلال حملة اكسموث (Exmouth) [1] عام 1816م، التي استهدفت إنهاء استعباد المسيحيين[2] بإيّالتي كل من الجزائر وتونس[3]، كان من أهم نتائجها تراجع النشاط البحري[4] والتقارب بين الجزائر وتونس وتراجع حركة التجارة الصحراوية مقابل تنمية تجارة عرض البحر المتوسط[5]، ثم تم إقرار منع أي عمل عسكري بحري في مؤتمر ايكس لاشابال (Aix-la-Chapelle)[6] 1818م[7]، ما نتج عنه تغيير الأوضاع الاقتصادية بتونس وتغلغل

---

[1] **اكسموث (Exmouth)** : قائد الأسطول الانجليزي بالمتوسط في الفترة (1811–1816م)، قاد حملته الشهيرة ضد النشاط البحري المغاربي 1815م، حيث اتبع الأسلوب الحربي والدبلوماسي لتحرير العبيد المسيحيين، هدد الجزائر اثر ما سماه إهانة إحدى السفن البريطانية لكنه في الأخير هادنها، وحرر 1500 من العبيد بلا فدية والتأكيد على ضرورة إلغاء ما يطلق عليه بالقرصنة، واتجه نحو تونس مستعرضا أسطوله إلى حلق الوادي، وحضي باستقبال رسمي ودخل في مفاوضات مع الباي محمود (1814–1824م) وأملى اللورد شروطه على الباي التي خضع لها أمام ضعف أسطوله والتهديد التركي، حيث ألغى استعباد الأوروبيين . **ينظر** : خليفة الشاطر، **المرجع السابق**، ص ص 227–236 . **أيضا** :
Julia A Clancy Smith : **Mediterraneans North Africa and Europe in an Age of Migration 1800–1900**, The Regents of the University of California, 2011, p 26.

[2] تم إقرار إلغاء الرق في تونس في عهد احمد باي سنة 1818م، على اثر إجبار اكسمونث وتهديده للسواحل التونسية لتحرير المسيحيين، ورغم ذلك يؤكد البعض أن الأمر لم يكن إجباراً سياسياً بقدر ما كانت الظرفية وقتها تعمل لهذا المطلب ليس بالايالات المغاربية فحسب، بل في قارة أوروبا أيضا، ورغم ذلك فالأمر يحسب على أنه قرار إصلاحي حيث أمر= الباي إغلاق سوق العبيد وعتق جميع المماليك، ونال الثناء والشكر من قبل القناصل على هذا القرار . **ينظر** : حسن حسني عبد الوهاب، **المرجع السابق**، ص 161.

[3] وصل حجم الفدية بين 500 إلى ألف فرنك فرنسي . **للمزيد ينظر** : A. M. Broadley : **Op, Cit**, p p 27-85.

[4] كتبت جريدة Gazelle de Lansanne السويسرية التي تابعت نشاط أسطول اكسمونث منذ البداية، حول بطولاته البحرية بأنه أول من أجبر الجزائريين على الخضوع لإمضاء إنهاء العبودية المسيحية رسميا، في رسالة موجهة وشديدة اللهجة إلى الداي بشكل مثير للإعجاب، حيث منذ الحروب الصليبية، لم توجه مثل تلك الرسالة حاملة لغة القوة والتهديد، وبأن اكسمونث كان ضابط بحريا استثنائيا وصاحب رؤية ناجحة، واستطاع تحرير العديد من الأسرى . **ينظر** :
Gazelle de Lansanne, N° 79, 1er Octobre 1816.

[5] عبد المجيد بلهاوي، **المرجع السابق**، ص 13 ؛ وخليفة الشاطر، **المرجع السابق**، ص ص 245–246.

[6] **إيكس لاشابيل** : مدينة أوروبية، ارتبط اسمها بانعقاد مؤتمر للقوى الأوروبية في 1818م، بحضور إمبراطور كل من النمسا وروسيا و بروسيا، إلى جانب ممثل بريطانيا ورئيس وزراء فرنسا، بحث المؤتمر مشكلة القرصنة المغربية وتهديدها للملاحة في المتوسط، ومسألة الرق، والأعمال الدبلوماسية والصلاحيات الممنوحة للسفراء . **ينظر** : عمار شاكر الدوري وحارث عبد الرحمان التكريتي، **المرجع السابق**، ص ص 107–111.

[7] أ .ج جرانت وهارولد تمبرلي، **أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين 1789–1950**، تر : بهاء فهمي واحمد عزت عبد الكريم، (د. ط)، مؤسسة سجل العرب، (د. م. ط) (د. ت)، ص 288 ؛ **أيضا** : لويست فالنسي، **المرجع السابق**، ص 73 .

السلع الأوروبية وزيادة غطرسة الأوروبيين حتى وصف ابن الضياف[1] حال البلاد في قوله : « ... والحال فضيع المنافي لحقيقة التجارة بل هو إلى النهب اقرب... »[2].

وسرعان ما ظهرت نتائج التفوق الصناعي والبحري الأوروبي، حيث أدى القضاء على النشاط البحري لتونس واستعباد المسيحيين فيها، إلى منح فرنسا امتيازات أكبر كصيد المرجان المتنازع عليه منذ فترة طويلة، وامتياز الحصول على أرض من أجل بناء كنيسة صغيرة[3]. أما بالنسبة للدولة العثمانية فقد دخلت في صراعها مع روسيا الباحثة عن موطئ قدم لها في المتوسط، تحت ما يسمى بالمسألة الشرقية[4]، وأصبحت الدول الأوروبية تمد نظرها خارج القارة.

وبإلغاء السباق الذي فرضته القوى الأوروبية، الذي مثّل نقطة تحول في تاريخ السكان الأوروبيين في تونس العاصمة. أدى تأمين العلاقات البحرية، والحياة الهادئة لكل من أراد الاستقرار في البلاد للعمل، إلى تطور مستمر في مختلف المستعمرات الأوروبية طوال القرن التاسع عشر[5]. وتكللت المتغيرات في القارة الأوروبية والأوضاع الخارجية بالمجال المتوسطي

---

[1] **أحمد بن أبي الضياف (1804-1874م)** : ينحدر من عائلة تنتمي لفرع أولاد عون، كان والده من الأعيان، تعلم القران والمبادئ الأساسية للدين ودرس على يد نخبة من الزيتونة، كان يميل إلى الفلسفة والمناقشات الشرعية، لاحظ الأمير حسين باي الثاني نباغته فعينه في خطة شاهد عدل 1822م، ثم في الكتابة وأمانة السر 1929م، كلفه احمد باي بالإشراف على شؤون الكتابة وقلده الوسام الحيسني في 1849م، كلف بمهام لدى الباب العالي، ورافق الباي في سفره إلى باريس بصفته مستشارا وتأثر بما رآه من تطور وحداثة، رفض منصب المفتي واختار البقاء في خطة الكتابة، حيث استمرت خدمته إلى عهد الصادق باي نصوحا ومنذرا، تمت ترقيته إلى خطة وزير وعهد إليه شرح عهد الأمان، ولما كبر وتدهورت صحته= عكف منكبا على الكتابة فألف كتابه إتحاف أهل الزمان الذي يروي ثلاثة قرون من تاريخ وأحوال تونس . **ينظر** : الصادق الزمرلي، **أعلام تونسيون**، تق و تع : حمادي الساحلي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986، ص 77.

[2] محمود فروة، **التجارة والتجار في تونس فترة الحماية الفرنسية 1881-1956م**، (رسالة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي)، إشراف : عبد السلام ابن حميدة، جامعة تونس، 2005، ص 537.

[3] André Raymond : **British Policy towards Tunis (1830-1881**), Thesis for the degree of Doctor of Philosophy, History, University of Oxford, 1953, p p 34-47.

[4] **المسألة الشرقية** : اتفق الكتاب والسياسيون على أنها ذاك النزاع القائم بين بعض الدول الأوروبية والعثمانيين، بشان البلاد الواقعة تحت سلطتهم، وبعبارة أخرى تتعلق بالوجود العثماني في أوروبا، في حين يعتبرها آخرون بأنها نزاع مستمر بين النصرانية والإسلام، إلا أن هذا القول وان كان فيه شيء من الحقيقة ليس صحيح تماما لان الدول التي دخلت في نزاع مع العثمانيين أظهرت في الغالب طمعها في نيل الامتيازات وأملاك من خلال الصراع على المضايق ومناطق سلطة العثمانيين بسبب ضعفهم بالداخل والخارج . **ينظر** : مصطفى كامل، **المسألة الشرقية**، (د. ط)، مؤسسة هنداوي، القاهرة، 2012، ص 9 ؛ **أيضا** : محمد رفعت بك، **التيارات السياسية في حوض البحر المتوسط**، (د. ط)، لجنة البيان العربي، (د. م. ط)، (د. ت)، ص 71 .

[5] Paul Sebag : **Tunis : Histoire d' une Ville…, Op, Cit**, p 274.

بانعقاد مؤتمر فيينا[1] وتسارع نسق التحولات الاقتصادية بأوروبا التي انتهجت دولها سياسة التوسع والتهديد العسكري الذي انتهى باحتلال الجزائر[2].

2-2-2- احتلال الجزائر 1830م :

مثّل احتلال الجزائر منعطف تاريخي حاسم، جسد من خلاله انطلاق الحركة الاستعمارية الأوروبية من أوسع أبوابها على الشمال الإفريقي والقارة عموما، ومنذرا بواقع ضعف الايالات العثمانية وعجزها على مواكبة التطورات الحاصلة تمكنها من إتباع سياسة سليمة تستطيع من خلالها حماية مجالها سياسيا وتأمينه اقتصاديا . فكان وقع احتلال البلد الجار سنة 1830م أثره البالغ على تونس، فالبلدين خلال الحقب الزمنية المتعاقبة مرا بنفس التأثيرات الخارجية، كما جمعهما نشاط اقتصادي متبادل وعلاقات اجتماعية كرست التعاون والمصالح المشتركة بين الجارتين، بالرغم من الأحداث التي عرفتها المنطقة في حالات الحرب والسلم، فان الوقائع بعد احتلال الجزائر تطورت للعمل على حماية هذا المكسب بالنسبة لفرنسا، التي سرعان ما بدأت عينها تلوح نحو تونس، ومنه بدأت مجريات التطورات على مستوى البلاد داخليا تعمل لصالح هذا المطلب .

في الواقع جعل احتلال الجزائر وضع تونس محفوف بالمخاطر، إذ رأت بعض الشخصيات الأوروبية أن هذا الاحتلال قدم فائدة عظيمة للمسيحيين[3]، في ظل رغبة فرنسا بتكوين إمبراطورية استعمارية بالشمال الإفريقي[4]، خاصة أمام تنديد الباب العالي إزاء ما حصل للجزائر وسعيه لاسترجاعها بالطرق السياسية[5]، وفي هذا الصدد بيّن جان دارسي

---

[1] **مؤتمر فيينا** : عقد بين (1814-1815م)، بعد الانتصار الذي حققته الدول الأوروبية على نابليون بونابرت (1769-1821م)، وعقد لتحقيق هدفين رئيسيين عزل فرنسا والحيلولة دون نشرها للفكر الثوري، وإعادة أوروبا إلى شرعيتها القديمة وذلك باللجوء إلى وسيلتين أولها سياسة المناطق العازلة لفرنسا، وسياسة التعويضات بالاقتطاع وإلحاقها لغيرها . عمار شاكر الدوري وحارث عبد الرحمان التكريتي، **المرجع السابق**، ص ص 101-103 ؛ وممدوح نصار واحمد وهبان، **التاريخ الدبلوماسي العلاقات بين القوى الكبرى 1815-1991**، (د. ط)، جامعة الإسكندرية، (د. ت)، ص ص 33-37 .

[2] إبراهيم شعبان السعداوي، **المرجع السابق**، ص 236.

[3] أرنست بيليسيي دي راينو، **المصدر السابق**، ص 253.

[4] لوتسكي، **المرجع السابق**، ص 203 .

[5] كانت هناك محاولات دبلوماسية جادة من قبل الباب العالي لاستعادة الجزائر، عن طريق القائم بالأعمال العثماني في باريس الذي أرسل احتجاج إلى وزير خارجية فرنسا الذي رفض استقبال المذكرة التي حملها نوري أفندي مبعوث القائم العثماني، وأمام موقف القنصلين الروسي والانجليزي المتخاذل، فهم انه من غير المتوقع تسليم فرنسا بسهولة في الجزائر

(Jean Darcy) أن المسألة التونسية حُسمت يوم احتلال الجزائر لعدة اعتبارات في قوله : « ... فالعملية الثانية كانت نتيجة حتمية للأولى: حيث لا فروق بين البلدين، في الأرض والسكان،... فمنذ فتح الجزائر، كان هذا هو الشغل الشاغل لجميع الرجال الذين خلفوا بعضهم في السلطة لإزالة أي تأثير أوروبي من تونس، وللحفاظ على الوضع الراهن هناك، حتى تسمح لنا الظروف بربطها بنا... »[1].

إن ما حصل لبلدي الجوار (طرابلس[2] والجزائر) جعل تونس في حالة من التخوف الذي له ما يبرره، فهي أصبحت مهددة من الجانب التركي الذي يريد سلب استقلاليتها، والفرنسيين الذين يعملون باستماتة على تأمين حدودهم خاصة وأنهم كانوا يستعدون لاحتلال قسنطينة، إلى درجة تحريك الأسطول بحجة حماية الباي[3]، وبدا الموقف الرسمي لهذا الأخير والتونسيين بشكل عام إزاء احتلال البلد الجار بنوع من الارتياح على حد زعم جان قانياج (Jean Ganiage) بسقوط العدو اللدود، ويعزى كلامه هذا بسبب قيام الباي ببيع خيول للجيش الفرنسي أمام إشاعة حول تسليم عمالتا قسنطينة ووهران له، لكن المشروع عُدّل عنه في 1831م بسبب رغبة الفرنسيين بالتوسع وإحكام السيطرة على البلاد، وما بقي للباي إلا المطالبة بتأمين حدوده الغربية[4] .

وهكذا عملت فرنسا على تدعيم التوجه الاستقلالي لتونس والقضاء على النفوذ التركي من خلال تعاملها مع البايات على أنهم مستقلين، ويظهر ذلك عندما تم استقبال باريس لأحمد باي بمراسم رسمية عام 1846م، ومحمد الصادق باي عند زيارته للجزائر في 1860م[5]، كما عاملت الدول الأوروبية الأخرى باي تونس باعتباره ملكًا كامل السيادة باستثناء انجلترا[6] التي

وان الأمر يتعدى حله بالمباحثات السياسية فقط . **للمزيد ينظر** : آرجمنت كوران، **السياسة العثمانية اتجاه احتلال الجزائر**، تر : عبد الجليل التميمي، (د. ط)، سلسلة الجامعة التونسية، (د. م. ط)، 1970، ص ص 87-88.

[1] Jean Darcy : **Op, Cit**, p 192.

[2] يُذكر أن طرابلس الغرب مرت بفترة من الاضطرابات الداخلية على اثر خلافات داخل العائلة القرمانلية، حيث تم إرسال حملة من قبل الباب العالي إلى الايالة وتم فعلا إخضاعها لسلطته عام 1853م . **ينظر** : مجيد خدوري، **ليبيا الحديثة دراسة في تطورها السياسي**، تر: نيقولا زيادة، مر : ناصر الدين الأسد، (د. ط)، دار الثقافة، م ف ط ن، بيروت-نيويورك، 1966، ص ص 17-18 .

[3] André Raymond : **Op, Cit**, p p 52-55 . **Voir Aussi** : Jean Darcy : **Op, Cit**, p 193.

[4] André Raymond : **Op, Cit**, p 55. **Voir Aussi** : Jean Ganiage : **Op, Cit**, p p 28-31.

[5] Jean Ganiage : **Op, Cit**, p p 16-22 .

[6] لوتسكي، **المرجع السابق**، ص ص 203-204 .

رفضت استقبال الباي عام 1846م إلا بحضور الممثل العثماني[1].

وبدا واضحًا أن السياسة الفرنسية كانت متجهة نحو المزيد من التدخل بحذر، لمنع أي نفوذ أجنبي على حسابها، وباتت تونس إحدى أهم مراكز الصراع بين فرنسا وانجلترا، حيث اعتبرت الأخيرة المسألة إستراتيجية، بينما مثلت لفرنسا أهمية سياسية وحيوية، أهم أسبابها المحافظة على أمن مستعمرتها، ومن هذا المنطلق برزت كل من الدولتين متزعمتين للصراع على منطقة شمال إفريقيا، الذي اشتدت حدته بعد احتلال الجزائر[2]، وعلى إثره تراجع النفوذ الانجليزي في تونس أمام الفرنسي[3] .

ومن جهته وأمام الموقف التونسي إزاء أحداث الجوار، وصف فلاديمير لوتسكي (Vladimir Lotesky) حكام تونس بقاصري النظر وغير مدركين للخطر المحدق بهم بل ابتهجوا للنكبات التي تعرض لها داي الجزائر العدو القديم، واستغلت فرنسا هذا الأمر وطلبت من تونس تزويد الجيش الفرنسي في الجزائر بالقمح، وبدأت فرنسا بالتخطيط لوضع يدها على البلاد بأن تدعم استقلالها عن سلطة الباب العالي، ورفض كل محاولات التدخل الخارجي بتونس وأصبحت فرنسا الوصية لحمايتها فعليا[4]، كما أن النشاط التجاري الفرنسي في تونس أخذ في الازدياد[5].

ومن تأثير احتلال البلد الجار أيضا، أن أصبح الدور القنصلي السياسي والاقتصادي فعالاً في تونس من خلال علاقاتهم بحكام البلاد والخدمات التي يقدموها لصالحهم وصالح رعاياهم، وتمكنوا شيئا فشيئا من فرض وجودهم وتأثيرهم وتغيير أوضاع جالياتهم، وعبر بيليسيي عن ذلك في قوله : « ... لم يكن الأمر كذلك قبل احتلال الجزائر، فقد كانت إقامتهم خاضعة لشروط قاسية ومُهينة... وأخيرًا أزاحت فرنسا عن أوروبا ذلك الخزْي، ومنذ ذلك الحين تغيرت الأدوار في تونس، وأصبح المسيحيون كأنّما هم أسياد الايالة »[6]، في دلالة على أن القناصل ووكلائهم قد نعموا بالأمان والاحترام والقوة .

ومنه فالتطورات السابقة أدت في النهاية إلى إعادة توجيه الاقتصاد السياسي والهجرة في المغرب والبحر المتوسط بشكل عام، نظرا للتجاور الديموغرافي للقارة الأوروبية ولجزر المتوسط

---

[1] Charles Combs Harber : **Op, Cit**, p p 9-12.
[2] Jean Ganiage : **Op, Cit**, p 28 .
[3] André Raymond : **Op, Cit**, p 49.
[4] لوتسكي، **المرجع السابق**، ص 203.
[5] Kenneth Perkins : **Op, Cit**, p 22.
[6] أرنست بيليسيي دي راينو، **المصدر السابق**، ص 47 .

التي جعلت منها منطقة جذب للمهاجرين[1]، وبالتالي فإن طبيعة التنافس اتخذ الصبغة السياسية والإستراتيجية القائمة أساسا في الحصول على مناطق النفوذ وفق ما تقتضيه المصالح الاقتصادية وكان أولى ضحاياه بلاد المغرب.

لقد برز الدور الدبلوماسي للقوى الأوروبية بوضوح داخل تونس، ومدى ولوجها واطلاعها على الوضع السياسي الداخلي، إضافة إلى التنافس والتشاحن في ما بينها، الأمر الذي سرّع عملية الاستحواذ على البلاد وضمها داخل المستعمرات الفرنسية، وهذا ما سنوضحه خلال الفصل الثاني .

2-2-3- الأوضاع الداخلية للبلدان الأوروبية :

تاريخيًا يعتبر الجانب الاقتصادي والسياسي من أهم العوامل الأساسية المسببة للهجرات البشرية، ويتعلق الأمر بالأوضاع التي عرفتها أغلب مناطق القارة الأوروبية خلال العصر الحديث، مؤدية إلى حركة الهجرة من الشمال نحو الجنوب خاصة مناطق النفوذ العثماني نظرا لعوامل سبق ذكرها، وكذلك أسباب داخلية ساهمت في تلك الحركة السكانية.

فعلى المستوى الاقتصادي عرفت المقاطعات الجنوبية الايطالية أزمات حادة، خاصة إبان حروب الوحدة[2]، وأصبحت تونس ملجأ للشباب الفارين من التجنيد الإجباري[3]، حيث أُجبر العديد من السياسيين على الهجرة قسرا هربًا من القمع، ومع زيادة حركة الهجرة من مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية الايطالية، وما خلفته من مشكلات أثرت على الوضع الاجتماعي والمعيشي للسكان، دافعا بالعديد منهم نحو السواحل الإفريقية خاصة تونس في شكل أفراد أو مجموعات متتابعة[4]، فتلك المناطق التي تعيش على الزراعة وتجارة الحبوب شهدت تدهورا في الأسعار بسبب المنافسة الخارجية، فحاول المزارعون التقليل من الثروة الحيوانية وزرع منتجات

---

[1] Julia A Clancy Smith : **Op, Cit**, p 16 .

[2] عرفت أقاليم ايطاليا بين (1830-1848م)، ثورات للمطالبة باستقلالها عن النمسا وتوحيدها، وظهرت زعامات تنادي بحرية ايطاليا والوحدة منهم ماتزيني (Matzini) مؤسس ايطاليا الفتاة، وغاريبالدي (Garbialdi) مؤسس جمعية القمصان الحمراء، وساندت البابوية المسعى وملك سردينيا شارل ألبرت (Charles Albert)، الذي أطلق العنان للحريات وألغى البوليس واندلعت الثورة في نابولي في 1848م وأعلنت كل من البندقية ولمبارديا الانفصال عن النمسا، إلا أن جيوش هذه الأخيرة تمكنت من القضاء على الثورات، وأعادت الوضع على ما كانت عليه . **ينظر** : عمار شاكر الدوري وحارث عبد الرحمان التكريتي، **المرجع السابق**، ص 132.

[3] Jean Ganiage : **Op, Cit**, p 34.

[4] Choate Mark I : « Tunisia, Contested: Italian Nationalism, French Imperial Rule, and Migration in the Mediterranean Basin », **California Italian Studies**, V 1, N° 1, 2010, p 2. https://escholarship.org.

أخرى كالكروم، إضافة إلى بروز أزمة أخرى تمثلت في انتشار الأمراض بالكروم وأشجار الزيتون مسببة إفلاسا للشركات الصغيرة، أثرت سلبا على الصناعات كالكبريت في صقلية، وممّا زاد الوضع سوءا فرض زيادة في الضرائب القديمة والجديدة، وطرد أصحاب الأراضي الصغيرة غير القادرين على الدفع، وباتت الأسر عاجزة عن إعالة أبناءها، فازدادت ظاهرة التشرد، وأمام هذا البؤس الاقتصادي هاجر الايطاليون وانتشروا في أرجاء وسط أوروبا، واجتازوا البحر الابيض المتوسط والمحيط[1].

يُضاف لكل هذا تأثير الظواهر الطبيعية، التي تعرضت لها شبه جزيرة ايطاليا، وصقلية والمتمثلة في حصول موسم الجفاف، فقد أثر بشدة على القطاع الزراعي لعدّة السنوات . ومع نهاية القرن الثامن عشر وبداية التاسع عشرة استمر تدمير الغابات على نطاق واسع في جنوب البلاد، تزامنت مع حركة إلغاء الإقطاع[2] في نابولي عام 1806م صقلية 1812م، حيث استمر سن قوانين انتزاع أراضي الكنيسة والشركات وقانون الغابات 1877م الذي أزال القيود التي كانت تحمي مساحات واسعة من الغابات وأدى بالمزارعين للقضاء عليها رغبة في توسيع أراضيهم، إضافة إلى سلسلة من الزلازل التي عرفتها البلاد في ما بعد والتي انجر عنها تدمير البنية التحتية وتأثر النشاط الاقتصادي[3]، ومع زيادة حركة الهجرة من مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية الايطالية، تمّ في عام 1852م إنشاء شركة (Rubattine) للاتصال، و(Tunis– Genoa Cagliari) لتنقل الأفراد[4] .

وبالنسبة لمالطا[5] فقد واجهت أيضا وضعًا اقتصاديًا خطيرًا، بسبب الفائض الديموغرافي الدائم في هذه المنطقة الضيقة، واعتبرتها انجلترا أرض للزراعة والصناعة والتجارة لذا رفضت

---

[1] Gaston Loth : **Le Peuplement Italien En Tunisie & en Algérie**, Phd thèses for obtaining a Phd degree, Université Paris, 1905, p p 41-60.

[2] نظام اقتصادي اجتماعي عرفته البشرية منذ القدم، يقوم على العلاقة بين المالك ونائبه ويتيح للمالك التحكم في ارض ومن فيها، يمنح الإقطاع في أوروبا من قبل الملك لأتباعه حسب إرادته، بينما في الدول الإسلامية فهو أمر شخصي ولا يخضع لقانون الملكية أو الوراثة ويؤول للسلطان بمجرد وفاة صاحبه أو نهاية العقد . **ينظر** : مصطفى عبد الكريم الخطيب، **المرجع السابق**، ص 37.

[3] Foerster Robert F : **The Italian Emigration of Our Times**, Cabridge Harvard University Press, London, 1924, p p 51-63.

[4] Paolo Emilio Cardone : intervento « La popolazione coloniale italiana nelle ‘non colonie’: il caso della Tunisia », convegno Per una storia della popolazione italiana nel Novecento, Società Italiana di Demografia Storica sides, a Udine fra l’ 8 e il 10 ottobre 2015, p 195.

[5] في بداية القرن التاسع عشر، احتل الإنجليز جزيرة مالطا وتم إثبات التبعية للتاج البريطاني على اثر معاهدة باريس عام 1814م، وتم التصديق عليها في مؤتمر فيينا عام 1815م. **ينظر** : Michèle Muscat : **Op, Cit,** p 44 .

زيادة النفقات مما أدى إلى تفاقم مشاكل الأرخبيل خلال القرن التاسع عشر وعانت الجزيرة الركود الاقتصادي الهائل بين سنتي (1817–1848م)، وعرفت أزمة كبرى سنة 1837م، وأصبح الإنتاج الزراعي للمالطيين غير كافي لإطعامهم، إضافة إلى أن ثلثي الأراضي يتقاسمها التاج البريطاني والكنيسة الكاثوليكية، أما الماشية فتقتصر على الماعز المالطي والباقي يُستورد من ليبيا أو تونس. كذلك المنافسة التي عرفها القطن المالطي أمام المصري، ثم في 1870م من قبل الولايات المتحدة الأمريكية[1].

يُضاف إلى ذلك بؤس الريف، ونقص الموارد الطبيعية الذي تفاقم بسبب الاكتظاظ الديموغرافي، حيث وصل إلى 112000 نسمة لمسافة 250 كم[2] في عام 1823م، مما دفع السكان بالهجرة نحو سواحل إفريقيا، فكانت الوجهة الأولى الجزائر، ثم تونس جُلهم من الفلاحين، تأقلموا بسهولة بسبب قرب لغتهم من اللغة العربية، حيث مكنهم ذلك من التفاهم مع السكان الأصليين[2]. كذلك أمام الكثافة السكانية للجزيرة التي تُعد الأعلى في أوروبا، فقد رأت البرجوازية الحل في عملية التهجير، منهم العديد العائلات المالطية مثل : (Micallef) و (Camilleri)و (Schembri) و (Muscat or) و (Farrugia)[3]. واستقر المالطيين على وجه الخصوص في المدن الساحلية الصغيرة كسوسة وصفاقس. كما كانت الهجرة المالطية أيضا في أوائل القرن التاسع عشر، مدفوعة أيضا بسبب الأوبئة التي ضربت الجزيرة[4].

أما بخصوص الهجرات اليونانية خلال العصر الحديث، فكان سببها الرئيسي الدخول العثماني في القرن الخامس عشر واستمراره خلال القرنين التاليين مع احتلال جزيرة قبرص (Chypre) عام 1571م وكريت (Crete) عام 1669م. كما أدت الهيمنة الأجنبية والعوامل الاقتصادية والديموغرافية إلى عدم التوازن بين الموارد الطبيعية والأعداد البشرية في جزر بحر إيجة، فكانت الدول المضيفة لليونانيين أوروبية بشكل أساسي مثل الدول الإيطالية والنمسا والمجر وأيضًا روسيا وبولندا وألمانيا، بينما فضّل آخرون البقاء في كل من البلقان والمقاطعات العثمانية ومصر وطرابلس وتونس، وكانت الهجرات اليونانية في ذلك الوقت تتكون بشكل أساسي من العائلات الثرية من ثيساليا (Thessalie) ومقدونيا (Macedonia) وكريت وقبرص

[1] Michèle Muscat : **Op, Cit**, p 45 .
[2] Paul Sebag : **Tunis: Histoire d' une Ville…**, **Op, Cit**, p 275.
[3] Michèle Muscat : **Op, Cit,** p p 44-46.
[4] Andera l. Smith : « The Maltese in Tunisia before The Protectorate, 1850-1870 Towards A Revised Image » , **Journal of Mediterranean Studies**, V 10, N° 1& 2, University of Malta, 2000, P 184.

والجزر الصغيرة الأخرى في بحر إيجة، وكرّس هؤلاء اليونانيين أنفسهم قبل كل شيء للتجارة بين تونس وموانئ شرق البحر الأبيض المتوسط [1].

ولقد اتسمت حركة الهجرة عمومًا في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بطابع الهجرة الجماعية، حيث كان من المستحيل أن تتم دون موافقة الدول، فلم يسبق أن واجهت حركة الأوروبيين عقبات قانونية، فقد برزت عدة عوامل مشجعة منها انكسار الإقطاع التي ربط الفلاح بالأرض تدريجيًا بداية في فرنسا، في مطلع القرن التاسع عشر في المناطق الألمانية، وفي المناطق الواقعة تحت السيطرة الروسية أو النمساوية، فإن الحركة لم تنته حتى الثلث الأخير من القرن، وبالتالي فحرية مغادرة الأرض كان سببه تحرير القوى الفلاحية الباحثة عن مصادر للعيش، حيث سنّت كل من النمسا والمجر لدستور 1867م يضمن حرية الهجرة، ومنه فالأوضاع السياسية التي عرفتها القارة الأوروبية منذ النصف الأول للقرن التاسع عشرة، وإلغاء حركة الإقطاع التي عملت على ازدياد وتيرة الهجرة إلى الخارج[2].

من جهة أخرى كانت فرنسا أقرت قانون في 1849م القاضي بإمكانية طرد جميع الأجانب الذين يشكلون تهديدا للنظام العام، بل وسمح ذات القانون بترحيل المشردين والمعوزين والعمال والمجرمين والعاطلين، كما تعددت مسببات الهجرة إضافة إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية فشل التحولات الجديدة بعد ثورة 1848م وانتصار الرجعية، ومعاداة القومية للأقليات وقمع المعارضين السياسيين[3].

3- مظاهر نفوذ العناصر الأوروبية في تونس قبل فرض الحماية :

أدى الاستقرار للجاليات الأوروبية بمرور الزمن، إلى تمكنهم من تحقيق مكاسب وطموحات، حيث ممارسة النشاطات بحرية، وأصبح لهم دور في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وباتوا على قدر من النفوذ الذي أوصلهم بأن يكون لهم وزنًا في الحياة السياسية التونسية، من خلال سلسلة العلاقات التي كونوها ومكنتهم من بسط نفوذهم والوقوف بحزم لحماية مصالحهم بالدرجة الأولى، وتمثل مظاهر ذلك النفوذ في الأتي :

---

[1] Habib Kazdaghli, « Communautés méditerranéennes de Tunisie …», **Op, Cit** .

[2] Philippe Rygiel : **Le Temps des migrations blanches, Migrer en Occident du milieu du XIX^e siècle au milieu du XX^e siècle**, édi : Publibook, 2010, p 36 .

[3] Philippe Rygiel : **Op, Cit**, p p 37-47 .

3-1- التمثيل القنصلي[1] :

شكل التوافد المبكر للعناصر الأجنبية على تونس تحديًا جديًا للحكام، أمام ممارسة هؤلاء لنشاطهم ووضعهم ومحاولة المحافظة على مكاسبهم وتقوية نفوذهم داخل البلاد، فكانت المهمة موكلة للقناصل الذين عُدّو المحرك الأساسي لخدمة المصالح الاقتصادية وحماية الأفراد في غمار تأكيد النفوذ وحق الامتياز . وقبل الخوض في ذلك لابد من التعرض إلى تطور العمل القنصلي وآلياته ومدى الصلاحيات التي تمتع بها حتى مكنته من أن يصبح سلطة في حد ذاته تقابل سلطة الباي .

يتم تمثيل الأجانب لدى السلطات في تونس بواسطة قنصل مسؤول عن مراقبة مصالح رعاياه، ومن بين جميع المجتمعات الأوروبية التي تشكلت في تونس، كانت الفرنسية هي الأهم إلى حد بعيد، ضمت أيضا التجار والكتاب. أما إدارة القنصل الفرنسي تضم : نائب القنصل، والمستشار والوكلاء المرؤوسون، بالإضافة إلى عدد معين من الحرفيين وأصحاب الفنادق، والخبازين لتلبية الاحتياجات[2].

وعمل القناصل الأجانب بجد لكي يصلوا إلى المكانة والدور الهام قبل فرض الحماية، حيث وصف كتبيير برويلي (Ecrit parpierre Brouilly) في أثناء توليه إدارة القنصلية في العاصمة تونس بين سنتي (1613-1626م) رسالةً إلى كل من قناصل وحكام مرسيليا مبيناً أن مُلاك السفن هم أصحاب الكلمة العُليا في المنطقة، وأن المنافسة بين القراصنة شديدة، ورغم وجود الداي إلا أنه لا يُعد سيداً، فهو لا يستطيع وقف القادمين من المشرق لممارسة التجارة، ولا السفن الفرنسية المُحملة لأكثر البضائع الجيدة، كما صرح دينيس داسو (Denis Dassault) بقوله : « كان هناك الكثير من الفضيلة، والمزيد من الحذر، وصرامة أكثر ». وأكدت دراسة مطابقة للمحكمة الفرنسية والتي نشرها يوجين بلانت (Plante Eugène)، أن القناصل اثبتوا أنهم استحقوا بكل جدارة منصب الشرف الذي شغلوه، وأنهم أسْدوا بوجودهم في تونس أعظم خدمة لكل أو جل مواطنيهم وبلدانهم. بينما أشاد لو فاشيه (Si c'est fasciste) الذي شغل منصباً في العاصمة تونس طوال ثمانية عشر سنة بأنهم كرّسوا أنفسهم بجدية متساوية للحفاظ على

---

[1] عرف هذا المنصب تطورا منذ العصر الوسيط، فقد حمل القنصل اسم التاجر الأوروبي، وفي الفترة الحديثة توسعت مهامه إلى الدفاع عن مصالح بلاده في الخارج، إضافة إلى المهام الإدارية والحالة المدنية للرعايا . **ينظر** : عبد المجيد الجمل، **بريطانيا العظمى وبلاد المغرب التنافس الانجليزي- الفرنسي بتونس والمغرب الأقصى 1881-1939**، ط1، ك. آ. ف. إ، منوبة، 2019، ص 34 .

[2] Paul Sebag : **Tunis: Histoire d' une Ville…, Op, Cit**, p p 220-221.

مناصبهم، وخدمة المسيحيين من كل الجنسيات[1].

وذكرت المصادر المطلع عليها بأن التمثيل القنصلي بتونس كان سبّاقًا، وتعتبر ايطاليا أولى من أدرجت علاقاتها مع الايالة بإطارها الدبلوماسي وإقامة أول قناصل لها، وأول من خطت القنصل بالصفة السياسية حوالي القرن الثاني عشر، ووجدت علامات تواصل قديم عن طريق ممثلين بين الممالك الايطالية والايالة[2]، كما أنشأت فرنسا قنصليتها عام 1577م[3] وهي الأولى في البلاد، لتتوالى بعدها كل من القنصلية الانجليزية عام 1623م، ثم جنوة 1674م لتتوالى غيرها من قنصليات الأوروبية[4].

وما إن وصل عام 1864م حتى أصبح في تونس على الأقل أحد عشر رجلا يمثلون دول مختلفة من القناصل أو الوكلاء التجاريين الذين شكّلوا عامل ضغط في البلاد على المستوى الداخلي والخارجي، وكان القنصلين الفرنسي ليون روش (Léon Roche)[5] وود ريتشارد (Wood Richard)[6] الانجليزي الذين وصلا لتونس عام 1855م أكثرهم نشاطًا وتأثيرا ولهما دور

---

[1] Henri Froidevaux : **Op, Cit**, P 14.

[2] محمد بن الخوجة، **المصدر السابق**، ص 136.

[3] تم تعيين قنصل فرنسي بتونس تماشيا مع معاهدة سنة 1535م، وكان يمثل جميع المسيحيين المقيمين فيها، والذين لا يستطيعون التفاوض مع الباب العالي إلا تحت العلم الفرنسي . **ينظر** : عبد الرحمان تشايجي، **المرجع السابق**، ص 31 .

[4] Ali Eltarhuni : **Factors that affected the Tunisian industrialization movement in the era of Ahmed Bey (1837-1855)** , Doctor of Philosophy in the Department of History of the College of Arts and Sciences , University of Cincinnati, 2015, P 15.

[5] **ليون روش (1809-1901م)** : عاش في الجزائر طويلا مع عائلته أتقن اللغة العربية وعلى دراية بعادات السكان أصبح مترجما رئيسيا للجيش الفرنسي بين (1835-1839م)، ثم تدرج إلى رتبة ضابط وسام جوقة الشرف منذ 1854م وعمل سكرتير للأمير عبد القادر، دخل تونس في 1855م وكان عمره 45 عاماً وله دور في النفوذ الفرنسي بالبلاد لمدة عشرين سنة، من خلال قربه من البلاط الحسيني حيث عمل أحيانا مترجما خاصا للباي، مما أدى إلى امتعاض الوزراء التونسيين من تدخلاته في المجلس، دخل في منافسة مع القناصل الأجانب خاصة الانجليزي وود انتهى بعزله في 1863م ليعين قنصلا في اليابان . **ينظر** : Jean Ganiage : **Op, Cit**, p p 20-22.

[6] **ريتشارد وود (1806-1879م)** : ولد بالقسطنطينية عام 1806م، يذكر قانياج من خلال وثائق انه أصيل يهود سوريا واسمه العربي حطاب، عندما وصل إلى تونس كان يملك خبرة تفوق ثلاثين سنة، فقد عمل طويلا في مجال تطوير النفوذ الانجليزي والعمل لصالح الدولة العثمانية، في عام 1824م عمل في شركة المشرق العربي، وعندما تم إلغاءها عاد مع موظفيها لخدمة الحكومة البريطانية بين (1825-1841م) كان تلميذاً ملحقاً بسفارة القسطنطينية وتم إرساله في مهمة مراقبة الأوضاع وجمع المعلومات في سوريا لصالح العثمانيين إبان غزوها من طرق القوات المصرية، ومنها إلى لبنان، ومنها عين قنصلا في دمشق سنة 1841م، بعد أربعة عشر سنة أي في 1855م عين في تونس إلى غاية 1874م، تقاعد في 1879م وتوفي بمدينة نيس . **ينظر** : **Ibid**, p p 23-24 .

في تبني الباي للإصلاحات[1].

أما بالنسبة لليونانيين فقد كان لهم وضعًا خاصًا فبميلاد دولتهم المستقلة الجديدة، حتى تم وضعها تحت حماية القوى الأوروبية وخاصة إنجلترا (معاهدة لندن 1830م)، واعترف بها الباب العالي بموجب معاهدة عام 1832م، لكن ما حدث كان له تداعيات على اليونانيين في تونس والمقاطعات العثمانية الأخرى، وكانت سلطات الباي رفضت اعتبار اليونانيين في تونس رعايا دولة مستقلة لأكثر من ثلاثة قرون وحتى عام 1827م، كان اليونانيون يقدمون تقاريرهم إلى القاضي أو الشيخ. وكان وحتى بعد ذلك التاريخ، استمر البايات في رفض منح التمثيل القنصلي للدولة الجديدة[2].

وبإعلان استقلال اليونان، لجأ رعاياها في تونس ممن رغبوا في العودة إلى بلادهم إلى القنصل الفرنسي، لطلب التدخل لدى الباي من أجل الحصول على جواز السفر والسماح لهم بالمغادرة، وانتهز القنصل الفرنسي الفرصة للتحدث نيابة عن جميع الأوروبيين المقيمين في تونس والمطالبة بإنشاء هيئة نهائية في حي الفرنجة لسلامة الأوروبيين، الذين يتعرضون للتهديد يوميًا، وفي عام 1844م، طالب القنصل فرنسا بمعاقبة تونسي قاتل اليوناني ديميتري (Dimitri) حيث حُكم عليه بالإعدام خلال 48 ساعة، وهناك دافع آخر لليونانيين لطلب حماية القناصل الأوروبيين، وهو سداد الديون التي تعاقد عليها التونسيون معهم . هذا ويذكر استناد غالبية اليونانيين في تونس إلى الحماية القنصلية الروسية، بسبب المجتمع الديني وللتأثير الكبير الذي مارسه القنصل الروسي شارل نيسن (Charles Nissen) على الباي، حيث شغل هذا الأخير منصبه لمدة طويلة من الزمن . وهكذا استمر وضع اليونانيين في تونس بالتأرجح بين البحث عن إقامة قنصلية قادرة على حمايتهم واللجوء الفردي إلى حماية قناصل دول أخرى، إلى أن تم إنشاء القنصلية اليونانية في عام 1878م[3].

لقد استمر تطور الدور الدبلوماسي إلى بداية القرن التاسع عشر بأن دخلت تونس مرحلة جديدة سميتْ بعصر القناصل (1815-1881م)، عرفت من خلاله وجود ممثلي القوى الأوروبية بصورة أكثر، وامتيازات أكبر إلى غاية فرض الحماية[4] الفرنسية، ولقد تمتع القناصل

---

[1] Charles Combs Harber : **Op, Cit**, p p 10-11.

[2] Habib Kazdaghli, « Communautés méditerranéennes de Tunisie... », **Op, Cit** .

[3] **Ibid**.

[4] **الحماية (protectorat)** : في مفهوم القانون الدولي هي نظام قاضي بوضع دولة نفسها تحت كنف دولة أخرى أقوى منها، وفرضت فرنسا الحماية بدعوى أن السلطات داخل الدولة أصبحت عاجزة عن حفظ الاستقرار والأمن، ونفس الأمر فعلته مع التشاد 1899م، والكونغو 1891م والمغرب الأقصى 1912م . وهي أيضا الدفاع عن البلاد المحمية ومراقبة

بحق اللجوء لكن مع وجوب الحذر لحفظ قوتهم أمام الأهالي مما يجعلهم قادرين على التدخل في شؤون البلاد الأكثر خصوصية[1]، إضافة إلى حصولهم على مكانة كبيرة على حساب قناصل المشرق العثماني، فبفعل الاستقلال النسبي الذي عرفته البلاد جعل العمل السياسي القنصلي أكثر تنوعًا وتشعبًا، وكان للقناصل مساعدون قضائيين ووكلاء في المدن الكبرى بالايالة[2]. ومع تطور توافد الأوروبيين بات المجتمع بالبلاد التونسية عبارة عن فسيفساء اجتماعية[3]، وزاد ارتباط النشاط القنصلي بالبلاد، بفعل الامتيازات الاقتصادية التي شكلت أساس الصراع بين القوى الأوروبية .

أما من ناحية الأهمية السياسية للقناصل داخل تونس فهي تختلف باختلاف دورها وتوجهاتها، فقد وُجد في عهد أحمد باشا باي إضافة إلى قنصلية فرنسا، قنصليات كل من اسبانيا والنمسا وبلجيكا وهولندا والسويد والنرويج وبروسيا، التي اقتصرت أعمالها على الجانب التجاري وحماية رعاياها والاهتمام بمصالحهم، وكان تأثير تلك القنصليات ضعيفا جدا[4]، باستثناء قنصلي فرنسا وبريطانيا حيث كان يتم استقبالهما باهتمام ملحوظ في البلاط، وفي أبهة عظيمة واستعراض بالزي الرسمي، وفي زياراتهم الخاصة كانوا محط ترحيب ومجاملة[5].

فعلى المستوى السياسي كان للقناصل تأثيرا ايجابيًا في تطور الفكر الإصلاحي في تونس خاصة الفرنسي والبريطاني، على حكام تونس وفرضوا أجندتهم الخاصة باللين تارة

سياسيتها الخارجية، لكن باطنا نجد أن الحماية لا تختلف عن الاستعمار في الهدف وهو استغلال ثروات وخيرات المنطقة المحمية، انطوت ضمن ترك البلاد الحامية للشعب المحمي تحت وهم الاستقلال ومن ثمة استغلاله تجاريا واقتصاديا، ويطبق هذا النظام بدلا من الضم مباشرة خوفا من إثارة المقاومة، كما تعتبر الحماية من المهام التي تأخذها مؤسسات الدولة الحامية على عاتقها لدى بعض الأمم، حيث لا تستطيع هذه الأخيرة حماية والدفاع عن نفسها. **للتعمق حول الموضوع ينظر** : يونس درمونة، **تونس بين الحماية والاحتلال**، (د. ط)، مطبعة الرسالة، القاهرة، (د. ت)، ص19. و Pierre Ghaleb : **protectorat religieux de la France en orient étude historique et politique**, lib : Aubanel frères, (s.d) , p111. **Voir Aussi** : Bernard Lugan : **Histoire de l'Afrique du Nord** (**Égypte, Libye, Tunisie, Algérie, Maroc**) **Des origines à nos jours**, Édi : du Rocher, Monaco, 2016, P 360.

[1] بيليسيي، **المصدر السابق**، ص 253 .

[2] نيقولا زيادة، **المرجع السابق**، ص 76.

[3] Georges Koutzakiotis: « Les communautés méditerranéennes de Tunisie », **Revue Historique**, Institut de Recherches Néohelléniques , V 4, 2007, p p 245-246.

[4] حسين جبار إبراهيم، **المرجع السابق**، ص 68 .

[5] Perry Amos **: Carthage and Tunis, Past and Present, in Two Parts**, Pkovidenoe Press Company , Printers, 1869, p 509.

وبالتهديد تارة أخرى، ونجحوا في إنشاء محاكم حديثة[1]. في حين كانت ايطاليا تعمل جاهدة لتحقيق طموحها في تونس، أما بريطانيا فكانت تراقب من جزيرة مالطا وتدبر لتحقيق الاستيلاء على جزيرة قبرص، فإنها كانت تعمل بنفس الوقت على ترغيب فرنسا في امتلاك تونس لتأمين جانبها والحفاظ على سلامة مستعمراتها وممراتها البحرية، وعلى إثر ذلك أخذ التنافس الفرنسي الايطالي على تونس يشتد واكتسب الموقف عداء صريحا بينهما خاصة بعد تعين قنصل ايطاليا الجديد ماكيو ليكورغوو(Maccio Licurgo)[2]، في تونس الذي استطاع بماله من دهاء وحنكة سياسية إيقاف كل مخططات القنصل الفرنسي تيودور دومينيك روستان (Théodore Dominique Rostan)[3] وتمكن في الوقت نفسه من تحقيق امتيازات مالية وعقارية لفائدة دولته[4].

ومع استمرار سياسة التهيئة المكلّفة في البلاد وتدخلات أصحاب رؤوس الأموال الأجانب، عانت الايالة من الوهن الداخلي وضعف بالجيش والإدارة، والتراجع الاقتصادي، خاصة أمام الضغوط من الباب العالي وحتى القوى الأوروبية، بالرغم من الإصلاحات التي شهدتها مؤسسات البلاد إلا أن ذلك أدى إلى زيادة النفقات وإنهاك الوضع المالي وأعطى

---

[1] Ali Eltarhuni : **Op, Cit** , p 15.

[2] **ماكيو ليكورغوو** : ولد في بستويا 5 أوت 1828م، تخرج في القانون من جامعة بيزا 1847م؛ جند ضد النمسا في كتيبة تطوعية، عين نائب القنصلية بالإسكندرية بين (1848–1849م)، وفي 1860م تم تعيينه نائبًا للقنصل من الدرجة الأولى، واعتبارًا من مارس 1861م، أصبح يدير قنصلية إيطاليا في القاهرة، وتمت ترقيته عام 1863م إلى قنصل من الدرجة الثانية، وفي عام 1866م نُقل إلى بيروت بترخيص من القنصل العام، في 24 جويلية 1869م، تم نقله إلى تونس، 17 أكتوبر 1878م رقي القنصل العام من الدرجة الثانية في 27 فبراير 1881م، ثم أرسل في جانفي 1883م إلى الجبل الأسود بأوراق اعتماد وزير مقيم، وفي أكتوبر 1884م تمت ترقيته إلى منصب قنصل عام من الدرجة الأولى وفي 1889م نقل إلى القاهرة . **ينظر** : Jean Ganiage : **Op, Cit**, p 345.

[3] **تيودور دومينيك روستان (1833–1906م)** : ولد في 8 أوت 1833م في إيكس أون بروفانس، حصل على رخصة في القانون، ثم ملحق في توجيه القنصليات، في بيروت 1867م إلى جوان 1868م ، ومنها بدمشق. والمفوض في فلسطين في أوت 1870م، ومنها مسئول عن إدارة القنصلية العامة بالإسكندرية 1872م، ومنها التحق بالقنصلية العامة في بيروت، ثم مفوض فرنسي في فلسطين في 1873م، والقنصل العام في بيروت في 1874م. أصبح القنصل العام والقائم بالأعمال في تونس 31 جويلية 1879م، ثم وزير مفوض الدرجة الثانية 23 جانفي 1880م، ووزير مفوض من الدرجة الأولى مكلف بوظائف وزير مقيم في تونس بعد فرض الحماية على تونس، ثم المبعوث فوق العادة والوزير المفوض في واشنطن 18 فيفري 1882م، وسفيرًا في مدريد 1891م، تقاعد في 1894م، وتوفي سنة 1906م. **ينظر** : **Ibid**, p 282.

[4] البشير بن الحاج عثمان الشريف، **أضواء على تاريخ تونس الحديث 1881 – 1924**، ط1، دار أبو سالمة، (د. ت)، ص 5–6.

البلدان الأوروبية سببا كافيا للتدخل[1]، مما استدعاها ولضمان استرداد أموالها تشكيل اللجنة المالية[2] للمتابعة في 1869م، والواقع أن تونس سقطت في قبضة النفوذ الفرنسي المباشر بتشكيل تلك اللجنة وباتت فاقدة للاستقلالية والسيادة[3].

من خلال ما سبق وبالنظر إلى الخلفية التكوينية والعملية للقناصل، يمكن القول بأنه كان لهم دراية كافية بالمناطق العثمانية من خلال الخبرة التي اكتسبوها في الشرق أين مكّنهم نشاطهم السياسي هناك من اكتساب قدرات عن طريق الاحتكاك الاجتماعي الذي أدى بهم لتعلم اللهجات المحلية وفهم العقلية لمختلف فئات السكان، واستطاعوا استشراف مواطن الضعف والقوة، الأمر الذي مكنهم من التعامل بحذر إن لم نقل بخبث في الحصول على ما يريدون والعمل على استقطاب حلفاء خاصة داخل البلاطات، مما جعلهم على اطلاع وقرب من مراكز القرار السياسي، وبالتالي سمح لهم وبسهولة في تأليب أي أمر ليس في صالحهم أو في صالح رعاياهم ومنه القدرة على تحقيق أهدافهم وفق مظهرين فاعلين وهما :

3-1-1- المشاريع والاستثمارات :

مثّل هذا النشاط أولى مظاهر التنافس بين قناصل القوى الأجنبية في تونس، والذي عرف احتدامًا قبل سنوات قليلة من فرض الحماية، تمثل في الحصول على حيازات كبيرة من الأراضي لتأسيس مناطق زراعية[4]، بينما شكّلت مشاريع السكك الحديد أهم الاستثمارات منذ سنة 1854م، حين بادر رجل الصناعة الإنجليزي روني (Rune)، لإنشاء خط سكة حديد يربط تونس بحلق الوادي، حتى عام 1859م، فانهالت سلسلة من العروض من هولندا (2 مارس 1859م)، فرنسا (3 ماي 1861م، 5 أوت 1862م، 14 أفريل 1864م، 12 جانفي و30 جوان 1865م، 1 ماي 1869م)، إنجلترا (1864م، أفريل 1865م)، إيطاليا (18 ديسمبر 1863م، 25 فيفري 1864م)، وتهدف جميع الطلبات للظفر بالمشروع، وتقديم عروض أسعار

---

[1] Jean Ganiage : **Op, Cit**, p 51 .

[2] **اللجنة المالية** : أطلق عليها اسم الكوميسون المالي برئاسة الوزير خير الدين باشا ونائب فرنسي، شكلت هذه اللجنة في جويلية 1869م بسبب تردي الوضع المالي لتونس، مما عجل بتدخل الدول الأوروبية وعلى رأسهم فرنسا، بحجة حماية مصالحها، وتتلخص مهمتها في جدولة الديون وتحديدها، تحديد الفوائد المترتبة عنها ، والمرافق التونسية التي بواسطتها سيتم تسديد الدين، وهي تتكون من لجنتين للتنفيذ والمراقبة . **ينظر** : الطاهر عبد الله، **المرجع السابق**، ص 22 .

[3] Jean Ganiage : **Op, Cit**, p 277.

[4] l'Abbé G Dervin : **La Tunisie** : **sa géographie, son histoire, son régime politique et administratif, son commerce, son industrie, son agriculture, sa colonisation**, Épernay, 1905. , p 57.

مغرية، لكن الجميع طالبوا الحكومة التونسية ببذل جهد مالي غير قادرة عليه أو ضمانه[1] .

كما عرفت الفترة بين (1869-1881م) احتدام الصراع بين القناصل الثلاثة وممثلي جبهة التنافس الاستعماري الأوروبي على تونس وهم القنصل الفرنسي روستان، والانجليزي وود، والايطالي ماكيو في سبيل التقرب من الباي والحصول على أفضل الامتيازات الأمر الذي أغرق البلاد في ديون تفوق ميزانيتها[2].

في هذا الوقت كانت الايالة تعيش وضعًا فوضويًا من الناحية الاقتصادية والأمنية، ما سمح لممثلي الدول الأجنبية بالحصول على مشاريع وامتيازات وأراضي[3]، حيث تمكنت بريطانيا من الحصول على امتياز الخط الحديدي من تونس إلى حلق الوادي[4]، تمكن الصانع الانجليزي إدوارد بيكرينغ (Edward Pickering)، في 7 أوت 1871م من طلب الامتياز المار بالخط المذكور، كما طلب كذلك فيما بعد امتياز خط سوسة في 21 أوت 1871م، وحصلت شركة إنجليزية في 23 سبتمبر 1874م امتياز الخط لربط تونس بالجزائر [5] ويربط الخط بين المحطات لكل من المرسى وسيدي بوسعيد وقرطاج، بينما الحكومة التونسية تقدم تسهيلاتها من خلال توفير وسائل نقل المواد وعدد من العمال التونسيين للبناء والتشغيل، ولكن المشروع تعرض لعراقيل جمة فإضافة إلى الصعوبات المالية للسلطة التونسية، كانت هناك الحرب الفرنسية الألمانية 1870م التي كانت لها نتائج سيئة خاصة في مجال استيراد المعدات[6].

لكن الشركة عمدت إلى بيع الامتياز، فاشترته شركة روباتينو (Robatino) الايطالية وفي عام 1874م، كما منحت شركة بريطانية امتياز أنشاء خط سكة حديد يصل تونس بالجزائر

---

[1] Laurent Debernardi : « Le premier chemin de fer tunisien, le T. G. M. (1870-1898) », **Revue française d'histoire d'outre-mer**, T 50, N° 179, deuxième trimestre, 1963, p p 197-198.

[2] علي العريبي، **المرجع السابق**، ص 18 .

[3] Gabriel Hanotaux: « La Diplomatie Française et la Tunisie (1880-1897) », **Les Annales coloniales** , revue mensuelle illustrée / directeurfondateur Marcel Ruedel, paris, 02/1931 , P 4.

[4] كانت الحكومة التونسية قد رخصت لديمنتس (De Montez) الاسباني وشركاؤه للعمل على إنشاء سكك الحديد من نوع لارمانجا (Larmanga) الذي اخترعه المهندس الفرنسي بنفس الاسم، يمتد الخط الحديدي من تونس إلى حلق الوادي وباردو على مدة تسعة وتسعين عاما من تاريخ الاتفاق 07 فيفري 1870م، على أن يصبح المشروع ملكا للدولة التونسية بعد انتهاءه . **للمزيد ينظر** : تقرير منشور بعنوان **شرح وجيز لسكة الحديد المراد إنشاؤها من الحاضرة إلى مرسى حلق الوادي ومن باردو إلى الحاضرة**، بمقتضى الأمر العلي المؤرخ في السادس من ذي الحجة الحرام سنة 1287هـ، تونس، 1870م، ص ص 5-6 . موجود بدار الكتب التونسية.

[5] Narcisse Faucon : **Op, Cit**, T1,, p 250.

[6] Laurent Debernardi : **Op, Cit,** p p 200- 203.

لكنها لم تنفذ العمل، ثم مُنح فيما بعد لشركة فرنسية[1]، وفي أعقاب مؤتمر برلين تخلت إنجلترا عن معارضتها للنفوذ الفرنسي في تونس بغرض إطلاق يدها في الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، لتصبح المنافسة بين فرنسا وايطاليا حيث قام كل من القنصل الفرنسي روستان والإيطالي بدعم شركاتهم، والتي جعلوها من مسائل المصلحة الوطنية، فشركة (Bône-Guelma)، حلت محل (des Société de Construction)، ولكن لسبب ما تم إلغاء البيع وحصلت الشركة الأولى على امتياز سكك حديدية جديدة في شمال البلاد لاستكمال الشبكة التي بدأها الخط من تونس إلى الحدود الجزائرية[2]. إذ في سنة 1880م تمكنت فرنسا من الحصول على امتيازات لإنشاء سكك حديد جديدة من بعدها تكاد تحتكر هذا النوع من العمل، فقد تمكنت في العام نفسه من الحصول على امتياز لبناء سكتي حديد، الأولى من تونس إلى ميناء بنزرت[3] والثانية من تونس إلى سوسة[4].

وفي ضوء تلك التطورات الاقتصادية عززت الشركات الأجنبية من الهجرة للعناصر الأوروبية الباحثة عن فرص العمل واستقرارها في تونس بالنصف الثاني من القرن التاسع عشر، كانت فرنسا قد حصلت عام 1861م على امتياز احتكاري لإنشاء خطوط تلغرافية في تونس، ولم تصل المفاوضات التي قامت في سبيل أنشاء خط تلغرافي بين صقلية وتونس إلى نتيجة، لان ايطاليا لم تقبل بأن تتولى فرنسا العمل، والأخيرة لم تتنازل لايطاليا عن حقها[5].

كما كان الاستثمار في الأراضي خاصة العقارية منها نصيب في تهافت الشركات والمستثمرين، حيث في 1863م تمكن القنصل الانجليزي من إقناع الباي بإصدار أمر يعطي الانجليز حق ملكية العقارية، والفرنسيين سنة 1871م. فيما حصلت العديد من الشركات الأجنبية على عقود تسمح لها باستغلال الثروات المعدنية[6]، أو استثمارات خدماتية مثل شركة

---

[1] خليفة الشاطر وآخرين، **تونس عبر التاريخ –الحركة الوطنية ودولة الاستقلال–**، (د. ط)، ج3، م. د. ب. إ. إ ، تونس، 2005، ص 18 .

[2] Paul Sebag : **Tunis: Histoire d' une Ville…**, **Op, Cit**, p 266.

[3] **ميناء بنزرت** : من أهم الموانئ التونسية التي تقع على ساحل البحر المتوسط بالشمال الغربي من العاصمة تونس، كانت المدينة وخليجها معقلا للبحارة، وأصبح لها أهمية إستراتجية في النواحي العسكرية والاقتصادية منذ القرن التاسع عشرة . **ينظر** : عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **المرجع السابق، ج1**، ص ص 566–567 . **أيضا** : الحبيب ثامر، **هذه تونس**، (د. ط)، مكتب المغرب العربي، (د. م. ط)، (د. ت)، ص 4.

[4] نقولا زيادة ، **المرجع السابق** ، ص 98 – 99 .

[5] خليفة الشاطر وآخرون، **المرجع السابق**، ص 18 .

[6] **ينظر الملحق رقم** : 03 ، ص285 .

الاستغلال الفلاحي الايطالي بمنطقة (الجديدة) التي عوضت بنفس المنطقة شركة إنتاج القطن الانجليزية. وتمكنت الشركة المرسيلية الفرنسية في 1869م من شراء ارض (سيدي ثابت) على مساحة 5000 هكتار، وحصلت على امتياز استغلال وتوزيع المياه واشترت الشركة نفسها ارض (النفيضة) 100.000 هكتار من خير الدين باشا[1].

وكان لسياسة الحكام الدور الأكبر في الأزمة المالية بالإضافة إلى تواطئهم مع أصحاب النفوذ وتشجيعهم للمنتجات الأجنبية وكذا سوء السياسة المالية التي اتبعها الوزير الأول مصطفى خزندار[2] حيث اعترف كل من وود وروش في الواقع بالتقارب مع رئيس الوزراء في عهد أحمد باي، وفيما بعد تحت حكم محمد باي، الشخصية الأكثر نفوذاً في البلاط، وكذلك الرجل الذي كان من الممكن أن يسرع أو يعيق مشاريعهم. وكان روش أول من اقترب منه عام 1858م، وقام تزويده باتصالات مع البنوك الفرنسية الجاهزة للدعم المالي لحكومة الباي[3] مستغلاً ضعف الحكام أمام حنكته الطويلة في منصبه، واعتمدت سياسته على اللجوء إلى القروض الأجنبية بصورة مبالغة وبفوائد غير معقولة[4].

وبوفاة أحمد باي عمل الحسينيون بجهد من أجل الحفاظ على استقلاليتهم . وعرفت تلك السنوات منافسة شديدة بين فرنسا وبريطانيا للاقتصاد والهيمنة السياسية في البلاد، وسط شغف كبير من المسؤولين لإثراء أنفسهم من خلال التعاون مع الحكومات الأجنبية ومن خلال المشاركة في مشاريع مع رجال الأعمال الأوروبيون في تونس، الأمر الذي نتج عنه حالة مالية منهكة وفساد في العاصمة[5].

3-1-2- الاتفاقيات والمعاهدات :

تميزت تونس قبل فرض الحماية بعلاقاتها المتعددة مع دول أوروبا، من مظاهرها حجم المعاهدات وإن كانت أغلبها اتخذ الطابع الاقتصادي والتجاري، إلا أنها تؤكد على أهميتها في تلك المرحلة حتى وصل عدد الدول التي أبرمت معاهدات مع تونس سنة 1816م إلى سبعة

---

[1] عبد الكريم عزيز، **نضال شعب أبي 1881-1956**، (د. ط)، مركز النشر الجامعي، تونس، 2001، ص 46.

[2] رغم أن الوزير خزندار كان خدومًا لرغبات وسياسة القناصل الأجانب خاصة الفرنسي لمدة طويلة ولعب خلالها دورا هاما في تأليب المواقف والقرارات داخل البلاط لصالحهم، إلا أن معظم الكتابات الأجنبية المطلع عليها تصفه بالوزير اللص والمخادع وكثيرا من البغض اتجاهه، ومتى أصبح غير مفيد تم العمل على تنحيته.

[3] Kenneth Perkins : **Op, Cit**, p 32.

4 أحمد عبد السلام، **المرجع السابق**، ص ص12-19.

[5] Kenneth J Perkins : **Op, Cit**, p 81.

عشر معاهدة[1] .

خلّف التنافس الاقتصادي بتونس مواجهة سياسية من خلال الاستحواذ على الامتيازات ما بين (1863–1875م) التي منحتها تونس مع بداية القرن التاسع عشر أثمرت على توقيع العديد من المعاهدات مع الدول والقوى الأوروبية ما بين (1868–1875م)[2] . كما تبعتها مجموعة من الاتفاقات مع انجلترا عام 1863م، التي رخصت لرعاياها التملك والتجارة واحتراف شتى أنواع الحرف، كما حصلت النمسا وبروسيا على اتفاقيات مماثلة[3].

إضافة إلى ذلك وجود معاهدات ربطت ايالة تونس بايطاليا كمعاهدة جولتا (Goletta)[4] 8 سبتمبر 1868م بين ايطاليا وتونس والتي مدتها ثمانية وعشرون سنة، والتي حلّت محل الاتفاقات القديمة المنصوص عليها بين الباي ودوق توسكانا الأكبر سنة 1822م وملك سردينيا في 1832م، ومملكة الصقليتين في 1833م، حيث تم دمج تلك الاتفاقيات لتتبع مملكة ايطاليا الفتية، وضمنت هذه الأخيرة العديد من الامتيازات كالتمثيل القنصلي، بناء المدارس، توفير خدمات البريد، والحصول على امتيازات اقتصادية هامة وحيوية كخط سكة الحديد[5]، كما وقعت معاهدة مع نابولي وصقلية 17 نوفمبر 1833م، ومع ايطاليا 05 مارس 1871م[6]، هذه العوامل أدت إلى تحفيز الايطاليين وتنامي هجرتهم نحو تونس .

كما ربطت انجلترا تونس بمعاهدة سنة 1863م التي مكنت من الحصول على الحق بالحصول على ممتلكات داخل الايالة ومنها خمسمائة عائلة مالطية التي تركت الأحياء الفقيرة واستقرت بأراضي رحبة في ضواحي صفاقس وتونس وسوسة، كذلك النمسا استفادت من

---

[1] نيقولا زيادة، **المرجع السابق**، ص 21 .

[2] بلهاوي عبد المجيد، **المرجع السابق**، ص ص 14–15.

[3] محمود فروة، **المرجع السابق**، ص 540.

[4] **جولتا (Goletta)** : نسبة لتسمية أطلقت على حلق الوادي، وهي أول اتفاقية بعد توحيد إيطاليا، وقعت في 8 سبتمبر 1868م، بين الباي محمد الصادق والقنصل لويجي بينا (Luigi Pena) نيابة عن الملك فيتوريو إيمانويل الثاني (Vittorio Emanuel II) (1861–1878م)، مما شجع على تدفق الآلاف من الايطاليين، وضمان الحفاظ على الجنسية، وحرية التجارة وحيازة العقارات، الخضوع لقنصلية بلدهم في الشؤون العدلية، والحق في فتح المباني العامة (المستشفيات ، المكاتب ، مكاتب البريد والمدارس...)، إضافة إلى تأسيس الشركات والجمعيات، وكذلك الحق في ممارسة أي مهنة ونشاط صناعي وتجاري. **ينظر** : Paolo Emilio CArdone : **Op, Cit**, p 195 .

[5] Henri De Montety : « Les Italiens en Tunisie », **Politique étrangère**, N° 5. 1937, p 409.
Voir Aussi : **Journal de Genève** : N° 78, 20 mars 1939 .

[6] بلهاوي عبد المجيد، **المرجع السابق**، ص ص 14–15 . و Kenneth Perkins : **Op, Cit**, p 40.

معاهدة سنة 1866م، وأخيراً فرنسا في 1871م[1].

وبالرغم من الظروف الصعبة الاقتصادية والسياسية التي مرت بها الايالة إلا أن سلسلة الاتفاقيات والمعاهدات بقيت مستمرة، وقد أحصت انجلترا سنة 1881م ما عدده 114 معاهدة منذ 1854م، مع مختلف الدول الأوروبية منها 27 مع فرنسا و 15 مع انجلترا[2].

ومنه فإن التغلغل الرأسمالي الأوروبي بصفة عامة والفرنسي بصفة خاصة، بتونس لم يكن هدفه تحقيق أرباح فقط بل كان لأجل ترسيخ الوجود الاقتصادي واستخدامه لأجل التأثير في تونس عن طريق القناصل[3]، وتسببت تلك الاستثمارات والشركات في دفع عجلة الاحتلال تونس بغرض الحفاظ على الامتيازات[4]، ما أدى إلى توظيف الامتياز الاقتصادي بشكل سياسي للتأثير على القرار سواء داخليا أو خارجيا، وحجم تلك الامتيازات والمكاسب التي حققتها العناصر الأوروبية كانت الدافع الأكبر لفرض الحماية على البلاد .

3-2- التغلغل الاقتصادي الأوروبي في تونس قبل الحماية :

شكّل النشاط الاقتصادي مقصد الباحثين عن الثروة والعمل، وكل مآل يمكن أن يحقق العيش الكريم وبالنسبة للأوروبيين بشكل عام، الذين وجدوا في ايالات الدولة العثمانية ومنها تونس غايتهم، وسبق الوقوف على دور الامتيازات الممنوحة والتي فتحت الباب على مصراعيه في وقت مبكر للتجار والعمال بمختلف المهن . حيث كان النشاط الاقتصادي للعناصر الأوروبية فاعلا ونشطا منذ مراحل مبكرة وتجلت في عدة مظاهر :

3-2-1- التفوق التجاري :

تحددت معالم الوجود الأوروبي قبل فرض الحماية من خلال تدعيم مسارات الاستقرار خاصة الفئة الأكثر نشاطا، وهي فئة التجار وأصحاب رؤوس الأموال التي وجدت في البلاد المناخ الملائم للعمل والاستثمار، إضافة إلى الدعم والتشجيع بالقوانين من قبل السلطة الحاكمة.

فعلى المستوى الاقتصادي بدأ تغلغل الرأسمال الفرنسي والانجليزي في إطار الامتيازات الممنوحة من قبل العثمانيين أواخر القرن السادس عشر كما أشرنا سابقا، ومنها بدأت المعاهدات تتم بشكل مباشر مع الايالات تونس والجزائر وطرابلس، حيث حققت فرنسا تفوقها

---

[1] Jean Ganiage : **Op, Cit**, p 40.

[2] علي المحجوبي، **انتصاب الحماية الفرنسية على تونس**، (د. ط)، سراس للنشر، تونس، 1986، ص 23 .

[3] بلهاوي عبد المجيد، **المرجع السابق**، ص 26 .

[4] علي المحجوبي، **المرجع السابق**، ص 37 .

على انجلترا ما بين أواخر القرن السادس عشرة وأواخر القرن الثامن عشر[1]. إذ أن الاندماج لسواحل بكل من الجزائر وتونس وطرابلس ضمن الإمبراطورية العثمانية، جعل الاختراق الاقتصادي لأقاليمها أكثر حدّة أمام نشاطها مع موانئ جنوة ومارسيليا والبندقية وليفورن، وبالتالي أصبح الاعتماد المتزايد على المراكز المالية الأوروبية عندما بدأت تستورد العملات الفضية خاصة الاسبانية[2].

ولهذا يُعد النشاط التجاري من الأساليب التي تغلغل بواسطتها الأوروبيين إلى تونس وتطور إلى أن سيطروا على دواليبه خاصة إبان الصراع والسيطرة على البحرية التي جذبت العنصر الأوروبي، وحافظوا على مراكزهم على طول سواحل الدولة العثمانية، مكونين بذلك شبكة تواصل ملاحي على ضفتي المتوسط وتمكنوا من معرفة أصول التجارة الداخلية مما ساعدهم على احتكارها وتنشيطها عن طريق الوسطاء بينهم وبين الحكام المحليين من جهة وبين تجار السواحل الأوروبية من جهة أخرى، حيث سيطر الأوروبيين على مسارات التجارة بين البلاد العربية وأوروبا وحرصوا في المحافظة على مركزهم الاحتكاري في الملاحة مما سمح لهم بالتدخل بفاعلية في التجارة الداخلية للايالات العثمانية عن طريق العلاقة والربط بين المسيحيين واليهود النشطين على أراضيها والذين قاموا بدور الوسطاء[3].

تواجد في مدينة تونس عدد من المسيحيين الأحرار، أغلبهم من التجار الفرنسيين أو الإنجليز أو الهولنديين، وفق المعاهدات المبرمة بين دولهم والباب العالي لممارسة التجارة في موانئ الإمبراطورية بالقرن السادس عشر، ومع بداية القرن السابع عشر، سمحت لهم بالاستقرار ورعاية مصالحهم من قبل قناصلهم[4]، حيث تمكنت الدول الأوروبية من السيطرة على التجارة الخارجية لوفرة الأموال والامتيازات الممنوحة، وتعززت الشركات منها الشركة الفرنسية (Cap Négre) شرقي طبرقة، وأصبحت بالقرن السابع عشر وبداية الثامن عشر مركزًا تجاريًا للحبوب ويتعامل مع القبائل المحلية[5].

استمر النشاط التجاري ليكوّن برجوازية تجارية، مكونة من عدد صغير من تجار مرسيليا وجنوة ومن يهود ليفورن، شاركوا بتجارة تونس في تصدير الحبوب والزيوت والصوف والجلود

---

[1] عبد المجيد الجمل، **المرجع السابق**، ص 35 .

[2] Antonios Chaldeos : « The Greek Community in Tunis through 16^{th} – 17^{th} Centuries », **Chronos** , N° 34, Université de Balamand, 2016, P 54.

[3] ريمون اندريه، **المرجع السابق**، ص ص 87-88.

[4] Paul Sebag : **Tunis au XVII^{e} Siècle …, Op, Cit**, p 40, p p 43-56 .

[5] محمد الهادي الشريف، **المرجع السابق**، ص 85 .

والأقمشة الفاخرة والأجهزة والمواد الغذائية، منها صغار التجار والحرفيين الإيطاليين والمالطيين واليونانيين الذين مارسوا مهن مختلفة في المقاهي وتجارة النبيذ والخردوات، وصناعة الخبز والمعجنات، الجزارة، الخياطة، صناعة الأحذية، وأشغال البناء الذين من خلال عملهم يصنفون ضمن بروليتاريا[1]، المحصورة في أكثر الوظائف تواضعًا من رعاة وخدم، الملاحة، الصيد، والتحميل ما يفسر فقر هذه الطبقة وتفوقها عدديا[2].

وهكذا أصبحت حركة التجارة بين تونس والكثير من الدول الأوروبية نشطة منذ أواسط القرن السابع عشر حيث كانت سفن مالطا وجنوة ومرسيليا تحط مراسيها في موانئ طبرقة وحلق الوادي وغيرها[3]، وباعتبار تونس بلدًا زراعيًا في الأساس ومصدرة للمنتجات فيما تستورد المواد المصنعة فقد عرفت حركة التجارة ازدهارا نوعا ما خاصة الخارجية[4]، ما شجع الأوروبيين على امتلاك العديد من الشركات والمؤسسات الاقتصادية التجارية خاصة، فقد كان لفرنسا وايطاليا حوالي تسعة مؤسسات لكل منهما، بينما بريطانيا امتلكت خمس شركات وتخصصت هاته الشركات في تصدير الحبوب والزيوت والجلود وغيرها من المنتجات الفلاحية التونسية، كما تستورد البضائع الاستهلاكية الأوروبية كالمنسوجات وغيرها[5].

أدى الاحتكار الأوروبي للنشاط التجاري في تونس إلى تفاقم مشاكل اقتصادية، وباتت البلاد على حافة الإفلاس عندما توفي أحمد باي في ماي 1855م، وبالتالي سَهُل خضوعها للتدخل الأوروبيين الذين تمادوا لفرض إصلاحات جديدة من قبل الباي الجديد، هذا الأخير أذن بتصديره الحبوب للجميع اعتمادًا على إمدادات البلاد، ومضاعفة مبيعات التصدير للسلع الأخرى ما ساهم في وضع المتداولين الفرنسيين في المركز الأول بنسبة 56,1 ٪ بينما احتل التجار الإيطاليين المرتبة الثانية بنسبة 22,5٪، أما التجار اليهود في المرتبة الثالثة بنسبة 10,1٪[6].

وبينما أصبحت كل من فرنسا وانجلترا وايطاليا عام 1860م تتقاسم التجارة الخارجية

---

[1] ورد هذا المصطلح في القرن التاسع عشر ضمن بيانات الحزب الشيوعي، والمقصود به الطبقة التي لا تمتلك أي وسائل إنتاج وتعيش من مجهودها العضلي أو الفكري . **ينظر** : عمار شاكر الدوري وحارث عبد الرحمان التكريتي، **المرجع السابق**، ص 243 .

[2] Paul Sebag : **Tunis: Histoire d' une Ville**, **Op, Cit**, p 276.

[3] نيقولا زيادة، **المرجع السابق**، ص 20 .

[4] l'Abbé G Dervin : **Op, Cit**, p 35.

[5] عبد المجيد الجمل، **المرجع السابق**، ص ص 23-26 . **أيضا** : عبد المجيد بلهاوي، **المرجع السابق**، 23 .

[6] Kamel Jerfel : Op, Cit, p p 142-145.

لتونس بقيمة 93 % وتحتل فرنسا الصدارة بسبب الاستقرار الطويل الأمد لتجار مرسيليا[1]، فقد وصلت عدد الغرف التجارية قبل الحماية إلى 30 غرفة تمثل مختلف الدول الأوروبية وبالتالي تمكنت المؤسسات الأوروبية من الهيمنة على قطاعات كاملة في التجارة الخارجية والتحكم في الاستيراد والتصدير[2].

يضاف إلى نشاط اليونانيون الأوائل الذين استقروا في صفاقس حيث عملوا في التصدير بالنصف الثاني من القرن التاسع عشر حيث تاجر غالبيهم بزيت الزيتون التونسي والحبوب، كما شغل بعضهم مهن أخرى كبائعين لمجموعة متنوعة من السلع المستوردة بأسعار الجملة ليتم بيعها في جميع أنحاء تونس، والملاحظ أن تجارة زيت الزيتون هي الأساس كانت نشاط الأوروبيين منذ بداية القرن التاسع عشر[3].

وبهذا كان للنشاط التجاري الاحتكاري البارز آثاره السلبية على المجتمع التونسي، والذي سيطر على قطاع التصدير، ما أدى إلى ضغوط على الفلاحين بالقروض الربوية بفوائد باهظة من قبل التجار والمروجين سواء الأوروبيين أو اليهود، والتي دفعت بالفلاحين إلى تراكم الديون، أمام سياسة الحكام الذين سمحوا للتجار المحتكرين والمراهنين بإثراء أنفسهم مقابل التراجع المادي لجزء كبير من المنتجين التونسيين[4]، ويذكر بونسيبيه أن تجارة الزيت مثلاً كانت النشاط الأكبر خلال الفترة التي قضاها في تونس والتي سيطر عليها المسيحيين واليهود[5].

3-2-2- المعاملات المالية :

عرفت البلاد التونسية المؤسسات المالية التي أنشأها الأوروبيين لدعم نشاطهم الاقتصادي وحماية رأس المال تمثلت في البنوك بتشجيع من القناصل وموافقة الباي حيث رافق سلسلة المشاريع النشطة في تونس إنشاء للعديد من البنوك القرضية دعمًا للأوروبيين في حماية مصالحهم المالية، وكانت قرارات إنشاء مثل تلك البنوك تتم تحت البند الأول وهو خدمة أهل البلد والسماح لهم بالاقتراض ومراعاتهم وقت الحاجة[6].

---

[1] محمود فروة، **المرجع السابق**، ص 540.

[2] عبد المجيد بلهادي، **المرجع السابق**، ص 22 . **أيضا** : عبد المجيد الجمل، **المرجع السابق**، ص 64 .

[3] Antonios Chaldeos : « The Greek community of Sfax and Djerba in Tunisia between 1890 and 1940 and its role in the local economy » , **The Journal of North African Studies**, V 22, N° 1, 2017, p 79.

[4] Kamel Jerfel : Op, Cit, p p 156.

[5] بيليسيي، **المصدر السابق**، ص 265 .

[6] **ينظر للملحقين رقم** : 05 و 06 ، ص ص 286-287.

ودعماً لمحافظة التجار الأوروبيين على مواردهم وتجارتهم كانت الحاجة إلى الاعتماد على المؤسسات المالية لحفظ أموالهم ومصالحهم، فالتجار سعوا للمحافظة على وضعهم المالي أمام التدهور الاقتصادي بعد عهد أحمد باي، مما اضطر الحكام إلى الاقتراض من التجار الأوروبيين واليهود، وفعلاً في عام 1862م تم التعاقد مع بعض البنوك، لكن التجار استغلوا الأزمة لإثراء أنفسهم[1].

ومنه كان النشاط البنكي القرضي له دور في تعزيز النفوذ الاقتصادي لفرنسا خاصة، التي أقامت أول مؤسسة مالية في 01 أفريل 1879م سُميت الشركة الفرنسية التونسية، برئاسة اوجين بيرايار (Eugene Pereire) وفي أكتوبر 1880م أصبحت الشركة نيابة لبنك ترانزاتلانتيك (Banque Transatlantique) التابعة لمجموعة برايار التي كان لها الدور الحاسم في تسرب الرأسمال الفرنسي قبل الحماية[2].

وكان للقناصل دور في تدفق رؤوس الأموال داخل الاقتصاد التونسي من قبل ثلاث قوى أوروبية من خلال نشاطهم وتشجيعهم للاستثمار في البلد وتمكين رعاياهم من تطوير نفوذهم الاقتصادي عن طريق الاختراق المالي الأمر الذي ضمن لفرنسا فرض وصايتها السياسية فيما بعد عن طريق الاستثمار السريع في القطاعات البُنى التحتية[3].

لقد أدت زيادة مستوى المنافسة بين القوى الأوروبية بفعل النشاط التجاري خاصة بين فرنسا وانجلترا قبل فترة طويلة من فرض الحماية، والعمل من أجل اكتساب مناطق نفوذ تجاري والامتيازات الممنوحة التي تعني ضمان قوة التأثير الاقتصادي إلى التغلغل للمجال السياسي ومنها القدرة على مجابهة المناورات الدبلوماسية لتصل حد التهديدات العسكرية أحيانا في سبيل حماية طموحاتها في البلاد .

3-3- النشاط التبشيري والتعليمي :

عرف هذا النوع من النشاط انفتاحاً وتنوعاً، والذي ارتبط بصورة مباشرة بالتسهيلات التي منحتها الدولة العثمانية كما اشرنا سابقا، فاتحة المجال للعناصر الأجنبية داخل البلاد بمزيد من الحريات في الممارسة الدينية والثقافية، هذا الأمر كان له دور في تشجيع تلك العناصر على

---

[1] Kamel Jerfel : Op, Cit, p p 149

[2] محمود فروة، **المرجع السابق**، ص 553 .

[3] Dhafer Bousselmi : **Les emprunts tunisiens et les investissements publics : 1920 -1956**, Une thèse pour obtenir un doctorat, Economies et finances, Sous la direction de : Mohamed-Lazhar Gharbi et de Bertrand Blancheton, L'université de Bordeaux et de L'université de Tunis, 2016, p 13.

إنشاء مدارس وجمعيات دينية لتعليم أبنائها .

حيث شهد هذا النشاط زخما منذ 1830م في البلاد من خلال حركة التعليم التي تمت دون تدخل القناصل من مختلف الدول، وكان الدور للرعايا الذين فضّلوا إنشاء وتطوير مدارسهم، إضافة إلى مساهمة البايات بذلك لأنهم كانوا مطّلعين على الحياة الأوروبية ومجالاتها ممن زاروها وارتأوا إدخال إصلاحات ببلادهم، حيث سمحوا ورحبوا بإقامة المدارس الأوروبية رغم أنه لم تستفد منها جميع الطبقات، إلا أنه وجدت بعض النتائج واستطاعت تلك المدارس أن تجذب بعض الشباب التونسي. وقد أدى الاحتكاك الحاصل بين الشباب مع الفرنسيين والايطاليين واليونانيين إلى إنشاء المدرسة الصادقية[1] التي كانت أول تطبيق تونسي في المجال التعليمي على النموذج الأوروبي[2].

ومثلت الأسبقية في إنشاء المؤسسات الأولى للتعليم الخاص من قبل رجال الدين الايطاليين، والإنجليز البروتستانت في 1830م التي أغلقت فيما بعد، بعدها لم يحاول الانجليز فتح المدارس بينما المدارس الايطالية تضاعف عددها لاستيعاب الذكور والإناث وتلقت الدعم المادي من قبل الحكومة الايطالية[3]، فيما كان الحضور الكاثوليكي للرهبان في تونس في عام 1856م يضم عدد 21 راهبا في 9 كنائس[4] .

وما أن أصبح الوجود الايطالي بالايالة يُمثل عدداً مؤثراً وبارزا حتى سعى كبار

---

[1] **المدرسة الصادقية** : أسسها الباي محمد الصادق وفق أمر علي صادر في 13 جانفي 1875م بمعية خير الدين ، ومديرها حسونة المطلي رئيس بلدية تونس. والنائبان العقيد إسكندر والمقدم عمر بن باركيت، وهو طالب سابق في المدرسة باردو العسكرية. أيضًا مفتش للدراسات الأوروبي هو مواطن فرنسي يدعى ليوبولد فان غافير(Léopold van Gaveer)، تم تحديد تنظيم الكلية بموجب لوائح في اثنان وثمانون بندا في جانفي 1873م، تحوي قسمان عربي وآخر أوروبي، يتضمن القسم الأول أربع سنوات دراسية وأحد عشر معلم تونسي، لتعليم القرآن والكتابة واللغة الفصحى. ويشمل القسم الثاني أيضًا أربع سنوات من الدراسة وأحد عشر أستاذًا، جميعهم تونسيين، لتعليم العمليات الحسابية، القواعد، شرح القرآن، الفقه، المنطق، الأدب، التاريخ، وبالتالي فإن المدة العادية للدراسات هي ثماني سنوات. **ينظر** : ابن عاشور محمد الفاضل، **الحركة الأدبية والفكرية في تونس**، (د. ط)، م. د. ع. ع، (د. م. ط)، 1956، ص 24 ؛ **و** محمد بن الخوجة، **المصدر السابق**، ص ص 309-312. **و أيضا :**

P. Foncin : « L'Enseignement en Tunisie », **internationale de l'enseignement**, T 4, Juillet Décembre 1882, p p 402-405.

[2] François Arnoulet : « La pénétration intellectuelle en Tunisie avant le protectorat », **Revue Africaine**, N° 438-439, V 98, Alger, 1954 , p p 140-141.

[3] مشرفية مديحة، **المدارس الحرة الفرنسية في البلاد التونسية (1856-1886م)**، (رسالة لنيل درجة الماجستير)، إشراف : توفيق بشروفي، جامعة تونس، 1990، ص 62 .

[4] **المرجع نفسه**، ص 39 .

الشخصيات الايطالية إلى إنشاء المدارس كما وُجد معلمين بارزين في تعليم اللغة الايطالية، منهم الايطالي بومبو سيلميا (Pompéo Suléma) الذي قدم إلى تونس عام 1831م وأنشأ مدرسة ايطالية، إضافة إلى إدخال تعليم اللغة الايطالية بمدرستي باردو الحربية والصادقية[1]، كانت أولها عام 1838م وتبعها افتتاح مدارس أخرى[2].

أما على مستوى الكليات، فقد تأسست الكلية الايطالية للبنين في عام 1864م من قبل الحكومة الإيطالية، حيث تبرع الباي بالأرض وحملت اسم (المدرسة الوطنية) تلقت دعمًا سنويًا قدره 17000 فرنك من الدولة الإيطالية، وهي مخصصة للشباب المستعد لشغل وظائف في مجال الأعمال ومعظمهم من اليهود الايطاليين، كما وُجدت الكلية الايطالية للبنات على نفس النموذج تقريبًا بإعانة قدرها 11300 فرنك، يؤطرها مدرس للفرنسية، وآخر للرسم ومعلم البيانو، ويتم تدريس اللغتين الإيطالية والفرنسية، إضافة إلى مواد التاريخ ، الجغرافيا، الحساب، بعض مفاهيم الهندسة، على مدة خمس سنوات، إضافة إلى المدرسة الإيطالية للفنون والحرف اليدوية في تونس عام 1880م حيث تقوم بتخريج الشباب المتجهين للتجارة أو الصناعة، بالإضافة إلى تعليم الحساب والمحاسبة والمفاهيم الأساسية الهندسة والميكانيكا المطبقة على فن البناء المناطق الحضرية والريفية والنحت والنقش الخطي الهندسي والزخرفي، حيث مدة الدورة العادية ثلاث سنوات[3].

أما المدارس الحرة الفرنسية فتأسست من قبل جمعيات كاثوليكية، في الوقت الذي كانت فيه فرنسا نفسها تمر بأزمة متعلقة بالتعليم لذا كان جهد الفرنسيين منصب على عملية إصلاحه وإخراجه من سيطرة الكنيسة و تطويره في الخارج أيضا[4]، وقام الراهب فرانسوا بورجاد (François Bourgad) الذي وصل إلى تونس فقيراً ووجد كل الدعم من الفرنسيين وقنصلهم، وأسس مدرسة جديدة للبنين، تحت اسم سانت لويس (Collège Saint-Louis) وحصل على الدعم من ملك فرنسا لمدرسته الواقعة في سيدي مرجان[5].

وباستقرار راهبات القديس يوسف في تونس قامت ايميلي ده قيالار (emily de calar)

---

[1] François Arnoulet, Op, Cit, p p 142-147.
[2] Paolo Emilio CArdone : Op, Cit, p194 .
[3] P. Foncin : Op, Cit , p p 414-416.
[4] Abderrazak Bannour, « Aperçu sur l'enseignement du français en Tunisie de 1830 à 1883 », **Documents pour l'histoire du français langue étrangère ou seconde** [En ligne], V 1, N° 27 | 2001, http://journals.openedition.org . **Voir Aussi** : مشرفية مديحة، **المرجع السابق**، ص 42.
[5] Paul Sebag : **Tunis: Histoire d' une Ville…**, **Op, Cit**, p 278.

(1797–1856م) بفتح المدرسة الفرنسية في نوفمبر 1840م بشارع سيدي صابر وقدمت لها الجالية الفرنسية والقنصل كل الدعم ليصل عدد مدارسها إلى خمس ما بين 1840 إلى 1855م بالمدن الساحلية والعاصمة[1]، وفي عام 1855م أسس إخوان العقيدة المسيحية أنفسهم في تونس في دير كابوشين[2] السابق الواقع في شارع القصبة مدرستين. وكل تلك المدارس التي تم افتتاحها خلال القرن التاسع عشر في تونس العاصمة كانت تلبية احتياجات السكان الأوروبيين[3].

وتواصلت سلسلة إنشاء المدارس المختلفة منها مدرسة التحالف الإسرائيلي العالمي للبنين بالحي الفرنسي على حدود الحي اليهودي في تونس العاصمة 8 جوان 1878م تحت إشراف ورعاية القنصل روستان وبتمويل من (التحالف الإسرائيلي العالمي) في باريس، قدرت ميزانيتها حوالي 100,000 فرنك تم وضعها تحت حماية فرنسا بموجب قرار وزاري مؤرخ في 4 أفريل 1879م، يتكون من اثني عشر فصلاً دراسيًا، وفي عام 1878م عندما افتتحت المدرسة ضمت 1025 طالبًا من 4 إلى 15 عامًا[4].

إضافة إلى مدرسة إخوة المدارس المسيحية الواقعة في منطقة سيدي المرجاني وكانت تأسست في 1853م من قبل الراهب فيديل سوتر (Fidel Sutter)، بدأت بأربع فصول مدفوعة حيث تم تدريس اللغة الإيطالية. تم تدريس اللغة العربية بالإضافة إلى اللغة الإيطالية للطلاب الفرنسيين، و في عام 1879م تم بناء فصلين جديدين لمدرسة سوتر، كما تم إنشاء كلية سان لويس قرطاج على تل ليس ببعيد عن حلق الوادي على بعد 12 كيلومترًا من تونس العاصمة، بالقرب من كنيسة القديس لويس دي فرانسيس التابعة لكلية القديس لويس بقرطاج وافتتحت في 1 أكتوبر 1880م ومؤسسها هو الكاردينال دي لافيجيري (Cardinal de Lavigerie)[5].

وما يمكن ملاحظته أن النشاط التعليمي رافق النشاط التبشيري منذ بداية التغلغل للعناصر المسيحية بأقاليم الدولة العثمانية، حيث جعل الأمر بهدف تحقيق الأمان الاجتماعي في مناطق النفوذ بالنسبة للأهالي، ومنها تمرير المبادئ الدينية والأفكار الأوروبية إلى الأجيال

---

[1] مشرفية مديحة، **المرجع السابق**، ص ص 42–56 .

[2] **الكبشيون (Capucins)** : هم فرع من رهبان القديس فرنسيس الاسيزي (François d'Assise)، تأسس عام 1528م، نشطوا في الشرق وأسسوا الأديرة والمدارس والمؤسسات الخيرية منذ القرن 17م بالمناطق التالية : 1626م في بيروت ومصر، في 1628م في كل من حلب وبغداد ، أما في دمشق فكان سنة 1637م . **ينظر : المرجع نفسه**، ص 39 .

[3] Paul Sebag : **Tunis: Histoire d' une Ville…**, **Op Cit**, p 278.

[4] **Ibid**, p p 406-408.

[5] P. Foncin : **Op, Cit**, p 410-412.

عن طريق الخير والإحسان، وهي سياسة متبعة في المستعمرات عموما، فجاءت المدارس الفرنسية من تأسيس هيئات وجمعيات وشخصيات فردية ولم تتدخل الحكومة الفرنسية في تكوينها أو منهاجها، بينما الايطالية دعمتها الحكومة ومدتها بالأموال، في حين لم ألاحظ وجود مدارس للجاليات الأخرى على غرار الفرنسية والايطالية .

4- تعداد الجاليات الأوروبية قبل فرض الحماية :

إن الحديث عن الإحصائيات السكانية في تونس قبل فرض الحماية يشوبه نوع من التكهنات، ذلك أن مسألة تعداد السكان والقاطنين الأجانب لم تكن في ما يبدو على درجة من الأهمية بالنسبة للبايات، وأن المحاولات التي وجدت والغير دقيقة ما هي إلا رؤى لبعض الرحالة أو تقارير للقناصل، إذ شكل غياب المصادر الموثوقة لتلك الفترة صعوبة كبيرة للباحثين، إذا علمنا أن التعداد مسّه نوع من الشكوك والتوظيف السياسي خاصة بالنسبة للجالتين الفرنسية والايطالية، إضافة إلى عوامل أخرى، وهو ما سيتم توضيحه في سياق الفصل الثاني .

لم يكن في تونس قبل فرض الحماية الفرنسية نظام للتعداد السكاني أو ما يعرف اليوم بنظام الحالة المدنية[1]، فلقد كان الوضع السائد هو الحياة القبلية المبنية على الذاكرة الشفهية وقتها، وأرجع الفرنسيون ذلك إلى عقلية التونسيين في بالتشاؤم من عملية تسجيل الأحداث على حد زعمهم[2]، مع هذا لا يمنع من وجود محاولات إحصائية أولى في تونس سنة 1850م باستخدام سجلات المراقبين المعاصرين، والسجلات الضريبية المفروضة عام 1858م، التي ساهمت إلى حد كبير في تقدير سكان تونس[3] .

ويشير بول سيباغ أن معظم المؤلفين بالغوا في تقدير عدد سكان تونس العاصمة، وأنه من المستحيل تحديد حجم السكان المسيحيين بالضبط حتى لو كان على أساس طويل وفحص

---

[1] صدر أمر مؤرخ في 29 جوان 1886م المتضمن مقترح إنشاء الحالة المدنية، ليصدر القرار بشأنها أيضا في 28 ديسمبر 1908م، الخاص بالحالة المدنية لكل من العاصمة وأعمال الاحواز والقيروان والمنستير، وبناءا عليه يتم الإعلام عن المولودين والوفيات من طرف الولي أو من ينوب عنه . **ينظر : الزهرة**، ع 51، 01 جانفي 1909 . جريدة سياسية أدبية، تجارية، لصاحبها ومديرها عبد الرحمان الصنادلي، صدرت بين (1890-1959م) .

[2] محمد علي بن زينة، « بدايات جمع المعطيات الديموغرافية بالبلاد التونسية إثر انتصاب الحماية الفرنسية »، **المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية**، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، ع 144، 2018، ص 19 .

[3] Mahmoud Seklani : **Op, Cit**, p 13.

دقيق لسجلات الرعايا، لكن الزيادة التي وردت فهي من خلال تقديرات تقريبية[1]، أما بالنسبة لتقديرات المعاصرين فقد تباينت حيث قدّم بيليسي مثلاً عدد قُدر بحوالي خمسة عشرة ألف يقطن جلهم بالمدن الساحلية وعدد قليل بالمناطق الداخلية[2]. بينما ذكر (L. Filippi) أنه في عام 1829م بلغ عدد المسيحيين في مدينة تونس ألفان وخمسمائة إلى ثلاثة آلاف مسيحي[3].

وبحلول منتصف القرن التاسع عشر، كانت معطيات الإحصائيات التي تقدمها القنصليات تختلف بشكل كبير وتفتقد الدقة، ذلك أن الوافدين الجدد لا يسجلون في أغلبهم بالمكاتب القنصلية ولا يملكون جوازات سفر، كما أن التقديرات من سجلات المغادرة أيضا هي تقريبية[4]، وأشار قانياج من خلال دراسته سجلات الكنيسة الكاثوليكة الرئيسية في تونس سانت كروا خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر إلى وجود 12064 كاثوليكيا منهم 9150 في عام 1856م، بمدينة تونس لوحدها في حين أن العدد قابل للزيادة بسبب عدم تصريح بالإقامة[5]، ويضيف بأنه في ذات السنة بلغ عدد المالطيين سبعة آلاف نسمة، أما الايطاليين أربعة آلاف، بينما الفرنسيون كانوا بين خمسين إلى ستين عائلة[6].

ويمكن القول أن التقديرات الشاملة التي أيدتها التقييمات الجزئية لجنسيات مختلفة تظهر الزيادة بلا منازع في عدد السكان المسيحيين في تونس ليبلغ العدد تقريبًا عشرة آلاف نسمة حوالي عام 1860م، ومن ثم تصل وتتجاوز خمسة عشر ألف حوالي عام 1880م[7].

---

[1] Paul Sebag : **Tunis: Histoire d' une Ville**, **Op, Cit**, p p 275-276.

[2] بيليسي، **المصدر السابق**، ص 252.

[3] Paul Sebag : **Tunis: Histoire d' une Ville**, **Op, Cit**, p p 225 -275.

[4] Andera l. Smith : **Op, Cit**, p 186.

[5] Jean Ganiage : « La population de la Tunisie vers 1860, Essai d'évaluation d'après les registres fiscaux », **Population**, V 21 , N° 5, 1966, p 865.

[6] Jean Ganiage : **Les Origines du protectorat français …, Op, Cit**, p 44.

[7] Paul Sebag : **Tunis: Histoire d' une Ville**, **Op, Cit**, p 275.

ملخص الفصل

عرفت تونس قبل فرض الحماية 1881م مجموعة من التطورات والأحداث التي تأثرت بها على غرار ما عرفته ايالات الدولة العثمانية والدول الأوروبية، وباعتبار البلاد في تلك الفترة خاضعة للحكم العثماني سياسيا، فقد شهدت مجموعة من التأثيرات الداخلية جعلتها بمرور الزمن تصبح فريسة سهلة أمام الأطماع الاستعمارية خاصة من قبل فرنسا، تميزت فترة ما قبل الحماية بجملة من الأحداث والمظاهر التي كان لها تأثيرها على الايالة .

وقد اتسمت طبيعة العلاقات بين تونس والقوى الأوروبية خاصة الفرنسية بالطابع الاقتصادي عن طريق النفوذ القوي للرأسمال الذي لعب دور كبيرا في تزايد النشاط الاقتصادي عموما ومعه ازدياد وتيرة الهجرة الأوروبية بالقرن التاسع عشر التي شكلت يد عاملة أساسية للمشاريع والاستثمارات الحيوية، حيث تمكنت بفعل الامتيازات الممنوحة وسياسة البايات من تطوير المصالح التي أصبحت مجالا مفتوحا أمام مختلف القطاعات في الصناعة والتجارة، الأمر الذي سمح للقوى الأوروبية بان تكون لها قاعدة اقتصادية هامة مكنتها من التغلغل المالي وتدخلها في الشؤون الداخلية للبلاد .

وشكلت الفترة بين (1859 -1881م) مرحلة حاسمة في تاريخ تونس الحديث، حيث تميزت بأحداث ذات خطورة استثنائية ووقائع متسارعة وسط تدهور الوضع العام، الذي اثر على المشهد السياسي داخل البلاط الحسيني مثل تعليق دستور 1861م، ثورة غداهم عام 1864م، إفلاس الدولة، وتنصيب اللجنة المالية الدولية في 1869م، ما مكن القوى الأوروبية من استخدام رعاياها لممارسة ضغوطهم بحجة حماية المصالح المتعددة، وكرس هذا التكالب الاستعماري العدد الكبير والتنوع للجاليات الأوروبية على ارض تونس، في مظهر ينبأ بفقدان البلاد لسيادتها الفعلية .

وتأتي الفترة بين (1871-1881م) لتشهد نزاع سياسي لفرض الهيمنة والنفوذ على تونس تمهيدا للاستيلاء عليها، قاده القناصل الثلاثة الفرنسي والانجليزي والايطالي القوى المحركة لهذا المسعى، وما أن أصبحت الظروف الدولية والداخلية بتونس مهيأة حتى زادت فرنسا تدخلاتها بالبلاد، وتمكنت من إزاحت منافسيها شيئا فشيئا وضمان تحقيق مشروعها، وما بقي لها إلا البحث عن ذريعة لتنفيذ القسم الأخير وهو الاستيلاء عليها رسميا، وفرض الحماية الفرنسية على البلاد عام 1881م.

الفصل الثاني : تطور ونشاط الجاليات الأوروبية في تونس أثناء الحماية الفرنسية

1- ظروف فرض الحماية الفرنسية على تونس

2- السياسة الاستعمارية الفرنسية بتونس

2-1- المشروع الاستيطاني وتكريس الهجرة الأوروبية

2-2- التجنيس بين الهدف السياسي والتأثير الديموغرافي

3- الجاليات الأوروبية ومحطات الهجرة بين 1881-1956م

3-1- الفرنسيون

3-2- الايطاليون

3-3- المالطيون

3-4- اليونانيون

3-5- باقي العناصر الأوروبية

4- نشاط الجاليات الأوروبية في تونس - مجالاته وتأثيره على المجتمع التونسي -

4-1- النشاط الاقتصادي

4-2- النشاط الثقافي

4-3- النشاط العمراني

بفرض الحماية على تونس، بدأت البلاد تعيش على وقع السياسة الفرنسية من خلال فرض القوانين الإدارية والاقتصادية والاجتماعية، معززة بذلك وجودها في بلد اعتبر مكسبًا هامًا أمام رغبتها في تأسيس إمبراطوريتها الاستعمارية في إفريقيا .

غير أن ما يجب طرحه هو معطيات اختيار نظام الحماية بدل التدخل العسكري المباشر، لبلد متعدد العناصر السكانية وحجم الجاليتين الايطالية والمالطية، فهل مثلت تونس خطًا دفاعيًا للمستعمرة الأهم الجزائر كما ادْعت؟ ، أم أنها بلد استغلال بامتياز لخدمة مشروعها الاستعماري الأوسع وحماية مكتسبات رعاياها؟ .

1- ظروف فرض الحماية الفرنسية على تونس :

إن المتأمل لسياسة فرنسا في تونس يلاحظ بلا شك استماتتها في الحفاظ على قوة نفوذ عناصرها وحظوتهم لدى حكام البلاد منذ قرون، مما جعلها في الأخير اللاعب الأساسي في أي حدث داخلي أو خارجي، حيث خطتْ خطواتها بفعل استفادتها من تجربة احتلالها للجزائر.

وفي الوقت الذي كانت فيه المسألة التونسية تشغل كل من ايطاليا وانجلترا في إطار المنافسة وقوة عناصرها داخل البلاد، كيف استطاعت فرنسا التفرّد بفرض حمايتها على تونس؟.

أحدثت إشكالية إلحاق تونس بالمستعمرة الجزائر جدلية طوال سنوات، ليستقر الأمر بتفضيل نظام الحماية، الذي يسمح بالاحتماء وراء السيادة " الوهمية " لحكم الباي، فنظام الحماية يسمح للحكومة بالمضي قدمًا بتنظيم منطقة مستعمرة دون أن تصلها السيطرة لإدارة المتربول، ولأن الوضع الديموغرافي لفرنسا عانى انخفاضًا في الزيادة الطبيعية، فكان تفضيل الحماية حيث لا تتطلب كثرة إرسال للجنود[1]. هذا ولا يمكن في الوقت ذاته إغفال الدوافع الاقتصادية والتجارية والمالية والإستراتيجية وراء أطماع فرنسا في تونس[2]، التي حدّدت على أنها ستكون " مستعمرة استغلال "، تُديرها وزارة الخارجية الفرنسية، بدلاً من " مستعمرة استيطان " مثل الجزائر[3].

---

[1] Hedi Saidi : **Op, Cit**, p 248.

[2] محمد علي داهش، **المرجع السابق**، ص 29.

[3] Choate, Mark I : « The Tunisia Paradox: Italy's Strategic Aims, French Imperial Rule, and Migration in the Mediterranean Basin ", **journal California Italian Studies 1**, Italy in the Mediterranean » (2010): 1-20." (2010), https://scholarsarchive.byu.edu.

ولقد شهدت الفترة السابقة لفرض الحماية زيادة التدخلات الأجنبية للقوى الأوروبية في تونس من قبل الرعايا الأوروبيين، وبدأت السيطرة على مرافق البلاد الاقتصادية والمالية بحصولها على العديد من الامتيازات[1]، مؤدياً إلى اشتداد التنافس بين القوى الأوروبية الثلاثة انجلترا، فرنسا وايطاليا، هذه الأخيرة التي كانت تتطلع إلى احتلال تونس منذ عام 1866م عندما أعلن بسمارك (Bismarck)[2] أن إمبراطورية البحر الأبيض المتوسط تنتمي بلا شك إلى إيطاليا انطلاقاً من الخلفية التاريخية للرومان، وحاولت غزو تونس في عام 1871م وربط البلاد بمعاهدة لمنح المقيمين الإيطاليين في تونس امتيازات خاصة، وعندما قرر الباي محمد الصادق المقاومة أخذ الايطاليون يتأهبون لإعداد حملة عسكرية بحرية، وفشلت المحاولة بتدخل كل من بريطانيا والدولة العثمانية وفرنسا، كذلك بسبب مشاكل واجهتها في ميزانيتها بعد حروب الوحدة انعكست على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للسكان[3]، وحال سوء أوضاعها الداخلية، وعدم امتلاكها أسطولا بحريا قادراً على المنافسة في عرض المتوسط، من أن تُصبح في مصاف المتنافسين ضمن الحركة الاستعمارية[4]، إضافة إلى ذلك أن فرنسا ما كانت لتسمح لأي بلد أن يتدخل بتونس ويصبح على الحدود الجزائرية، الأمر الذي من شأنه أن يجعل المنطقة في حالة حرب، من خلال إنشاء سلطة منافسة لها، وبالتالي كان هدفها دخول تونس قبل الايطاليين، وعملت على توفير الذرائع كالغزوات المتواصلة من قبائل الخمير[5] للأراضي الجزائرية بعد إعلان الباي بأنه غير قادر على قمعها[6].

---

[1] محمد علي داهش، **المرجع السابق**، ص 30 .

[2] **بسمارك آتوفون (1815-1898م)** : سياسي بروسي، وأحد أهم الشخصيات تولى منصب المستشار بين (1871-1890م)، وكانت أبرز انجازاته تحقيق الحلف الداخلي وإقامة الإمبراطورية الألمانية الثانية، في عهده وضع التشريعات الاشتراكية، قاد حروب ناجحة ضد الدانمارك عام 1864م والنمسا 1866م، وفرنسا (1870-1871م) . **ينظر** : عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **المرجع السابق، ج1**، ص ص 543-544 .

[3] Choate Mark I : **Op, Cit**, p 3 .

[4] صحراوي نور الدين، **النفوذ الأوروبي (الفرنسي- الانجليزي- الايطالي) في تونس 1857-1881م**، (رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر)، جامعة الجزائر 2، 2013، ص 63.

[5] **الخمير** : عشائر جزائرية هاجرت إلى تونس بعد احتلال فرنسا للجزائر، وكانت متواجدة على الحدود الجزائرية التونسية، اتهمت بتقديم المساعدة للثوار الجزائريين ضد سلطة الاحتلال الفرنسي وزعزعت الأمن والنظام ، **ينظر** : شوقي عطا الله الجمل، **المغرب العربي الكبير من الفتح الإسلامي إلى الوقت الحاضر، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب الأقصى**، (د. ط)، م. م. ت. م، القاهرة، 1997، ص 307 .

[6] **La campagne de Tunisie de 1881** : 1922, p1. https:// gallica.bnf.fr. **Et :** لوتسكي، **المرجع السابق**، ص 305.

ومع اشتداد الصراع بين قناصل القوى الأوروبية، تغيّر التوجه الفرنسي في عام 1880م، وباتت فكرة أمن الجزائر متوقفة بالسيطرة على شمال إفريقيا كلها[1]، وكان القنصل روستان من أبرز المتحمسين لاحتلال تونس خاصة بعد التغيير الذي طرأ على موقف الدول الأوروبية – باستثناء ايطاليا– خاصة انجلترا وألمانيا بعد مؤتمر برلين، ففي تصريح وزير خارجية بريطانيا روبرت سيسيل سالزبوري (Robert Cecil Salisbury)[2] لنظيره الفرنسي ويليام هنري وادينتون (William Henry Waddington)[3] قائلاً : « احتلوا تونس إن شئتم فانجلترا لا تمانع ذلك بل تحترم قراركم »[4]، كما صرح اللورد جرانفيل (Granville) من على منبر البرلمان الإنجليزي قائلا : « على الشعوب المسيحية تحقيق مهمة فيما يتعلق بالشعوب البربرية، ويحق للقوة الحضارية أن تتدخل في شؤون صاحب السيادة، ذاك الملك الغريب الأطوار والمخادع الذي لا يستطيع رعاياه منعه من القيام بغارات على جيرانهم، لذا على فرنسا أن تحمي بأي ثمن إدارتها في الجزائر واتخاذ ضمانات جادة للمستقبل »[5]. وكان الغرض من وراء هذا التشجيع البريطاني إشغال فرنسا عن مسألة احتلال قبرص بعدما كانت تابعة للعثمانيين، إضافة إلى فرض الرقابة الثنائية على مصر، أما بالنسبة لايطاليا فقد أصيبت بخيبة أمل شديدة واعتبرت تصرف فرنسا عملاً عدائياً[6].

ومن بين الحجج التي استخدمتها فرنسا لتبرير تدخلها، حاجة السلطة التونسية لوجود حامية أوروبية، بسبب التوتر وصعوبات التوسع في الجزائر على إثر مقاومتي أحمد باي[7]

---

[1] Bernard Lugan : **Op, Cit** , P 359-358.

[2] **روبرت سيسيل سالزبوري (1830–1903م)** : رجل دولة بريطاني تلقى تعليمه في جامعة أكسفورد، وصل إلى زعامة حزب المحافظين وتسلم عدة مناصب وزارية قبل عام 1885م، أدى دوراً مهماً أثناء انعقاد مؤتمر برلين في عام 1878 لتصفية المشكلات الاستعمارية وإحلال السلام في أوروبا . شغل منصب رئيس الوزراء ثلاث فترات (1885–1886م)، (1886–1892م)، (1895–1902م) . **ينظر** : www.marefa.org. تاريخ الدخول : 2022/04/11 **و** www.bnf.fr تاريخ الدخول : 2022/03/24.

[3] **ويليام هنري وادينتون (1826–1894م)** : سياسي فرنسي، شغل عدة حقائب وزارية هي التعليم العام (1873م)، وزير الخارجية بين (1877–1879م) ، رئيس المجلس (1879م)، وكان عضو أكاديمية النقوش والأدب وله العديد من المؤلفات . **ينظر** : www.bnf.fr تاريخ الدخول : 2022/03/24.

[4] **Le Temps**, N° 7290, 7 avril 1881.

[5] **Gazette de Lausanne**, N° 161, 11 juillet 1881.

[6] نيقولا زيادة، **المرجع السابق**، ص 135.

[7] **أحمد باي** : ولد الحاج أحمد باي عام 1782م وينحدر من أسرة كرغلية، نشأ في بيت أخواله التي كان لها مكانة وسلطة في نواحي بسكرة والزاب، فشب على حياة البداوة وتعلم الفروسية وتدرب على القتال فكان رجلا شجاعا، وسعى حتى حصل

والأمير عبد القادر[1]، في الوقت الذي استسلمت انجلترا بهدوء، لتبقى المنافسة بين فرنسا لاعتبارات حدودية توسعيـة، وايطاليا الراغبة في استعادة مجد روما القديـم بالمنطقة[2] .

وقد عبّر الكونت موجني (Maugny) عن أهمية تونس بالنسبة للجزائر كمستعمرة فرنسية وبـأن الموقـع الجغرافـي علـى حـدود ، الجزائـر مـن الشـرق، تحتـم علـى الفرنسـيين مسـاعدة بـاي تـونس فـي الحفـاظ وبجديـة علـى استقلالية دولتـه، أمـام ضـعف حكمـه واستغلاله من قبل كبار المسؤولين إضافة إلى الفوضى وضعف الجيش ما يجعل البلاد منفتحة على كل المؤامرات من الخارج[3].

وهكذا رسمت فرنسا لنفسها الخطة وراحت تقوم بتصعيد مناوشات الخمير، التي تفاقمت في شهر مارس 1881م، فقد ذكر بول هنري بنيامين (Paul-Henri-Benjamin) في قوله : « إن التونسيين لا يمكن أن يصبحوا جيراننا، مع وجود برابرة يثيرون القلائل، خاصة وأنهم أشادوا بالانتصارات على عدوهم داي الجزائر... كنا بحاجة إلى رؤية النظام والازدهار يسود تونس ... وبالتالي اضطرار البايات إلى الاستماع إلى نصائحنا حيث لم يعودوا أحراراً، وإننا

عليه عام 1817م في عهد الباي علي بورصالي، واحتفظ به لمدة ثلاث سنوات، في سنة 1826م عينه الداي حسين باشا على قسنطينة وأظهر كفاءة كبيرة في تسيير وتنظيم الأمور الإدارية، وبعد أن كسب ثقة الداي وأثبت جدارته في وظيفة خليفة الداي، وبمجرد تسلمه المهام الجديدة شرع في تنظيم الأمور والقضاء على الفوضى وكان له من والكفاءة السياسية والعسكرية، ولذلك تمكن من البقاء 22 سنة في سدة الحكم على الرغم من المشاكل والمحن التي شهدها عهده واستمر في مقاومة الاحتلال الفرنسي بعد سقوط قسنطينة 1837م. ينظر : أحمد باي، مذكرات الحاج احمد باي وحمدان خوجة وبوضربة، تر : محمد العربي الزبيري، (د. ط)، الشركة الوطنية، الجزائر، 1973م، ص ص 115.116. أيضا : بسام العسلي، **المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي (1830-1838م)**، ط1، دار النفائس، (د. م. ن)، (د. ت)، ص 113.

[1] **الأمير عبد القادر (1807-1883م)** : ولد في وهران وتربى في كنف والده محي الدين، حيث تعلم الكتابة والقراءة واستخدام السلاح والفروسية منذ صغره، كما حفظ القران الكريم، أدى فريضة الحج وزار دمشق وبغداد رفقة والده في سنة 1825م، عند احتلال الجزائر من قبل الفرنسيين قام محي الدين وولده بمحاربة زحفهم، وفي 1832م تمت البيعة لعبد القادر وهو في سن 25 سنة، وحشد القبائل في الغرب الجزائري وحقق انتصارات مما دفع بفرنسا بعقد معاهدة التافنة معه عام 1837م، إلا أنه عاد إلى المقاومة ضد طمع الفرنسيين في التوسع، خاض عبد القادر 8 سنوات في حرب العصابات تم اعتقال عائلته في 1843م، مما دفعه إلى الاستسلام في 1847م ونفي إلى طولون منها إلى سوريا التي توفي بها . **ينظر** : شارل هنري تشرشل، **حياة الأمير عبد القادر**، تر وتق وتع : أبو القاسم سعد الله، (د. ط)، الدار التونسية للنشر، 1974، ص 39-56. و عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **المرجع السابق، ج3**، ص ص 840-841.

[2] Harry H. Johnston : **A History of the Colonization of Africa by Alien Races**, Cambridge : AT the University Press, 1899, p p 139-140.

[3] Le Conte de Maugny : **la questions de Tunis**, imprimerie typographique Kugelmann, paris,1881, p 4.

يجب أن نضبط تقدم نفوذنا الذي فرض نفسه على الرغم منّا، وإن لزم الأمر على الرغم منهم، أمام احتلال نطاقنا الاستعماري الجديد وتعزيز حدوده ... »[1]. وصرّح جول فيري أمام مجلس الشيوخ في 4 أفريل 1881م، قائلا : « جئت لأخبر مجلس الشيوخ أن هذا الوضع يفرض على الحكومة واجبات ... يجب اتخاذ جميع التدابير لوضع حد لوضع لا يطاق، وتجميع قوات كافية من أجل معاقبة هؤلاء السكان المتمردين »[2].

هذا وقد وصف بعض الساسة الفرنسيين بأن الحملة من الضرورات الوطنية، بسبب الخطر الدائم على الجزائر، خاصة وأن أمن الأخيرة مرتبط بالوضع السياسي في تونس، حيث انتهاكات الحدود تسببت في انخفاض النفوذ الفرنسي على الحدود الغربية، والواقع أنه كان من الممكن أن تمر مسألة (الخمير) دون أن يلْحظها أحد، فعادة ما تُترك لإدارة الوجهاء المحليين وتسويتها بدفع التعويض، وأن التوترات في المنطقة ترجع إلى زمن بعيد وسجلت سلطات الجزائر ما لا يقل عن 2380 حادثة في ما بين الأعوام (1870-1881م)، أي بمعدل 200 حادثة في السنة، وأن الحكومة الفرنسية لم تُعر المسألة أي اهتمام إلا عندما قررت العزم في بسط حمايتها على البلاد، أمام دعم القوى الأوروبية الأخرى وسط عدم قدرة الحكومة التونسية على المعارضة، وازداد الوضع تعقيداً إثر قيام السلطات الفرنسية في الجزائر بإعاقة المفاوضات بين القبائل، والواقع أن قضية الخمير لم تكن سوى حجة واهية اتخذتها فرنسا لتشرع منذ شهر افريل 1881م في التحرك باتجاه احتلال تونس[3] مثلما حدث مع الجزائر واتخاذها حادثة المروحة حجة لنزول الأساطيل إلى البلاد بداعي تأديب الداي.

لقد كانت رغبة فرنسا في الاستيلاء على تونس أقوى وألّح، ولا يخْفى أن لجول فيري الدور الأبرز في تسريع الإلحاق، فقد طلب من المقيم العام[4] الفرنسي في الجزائر ألبرت قريفا (Albert

---

[1] Paul-Henri-Benjamin: **La politique française en Tunisie : le protectorat et ses origines (1854-1891)**, Lib : Plon , Paris, 1891, p 2 .

[2] Gabriel Hanotaux : **Op, Cit** , p 5.

[3] Kenneth Perkins : **Op, Cit** , p 20. **Voir Aussi** : على المحجوبي، **المرجع السابق**، ص 47 .

[4] **المقيم العام** : موظف يمثل الحكومة الفرنسية في تونس خول بأن يمارس صلاحيات في غاية الأهمية بموجب مرسوم 9 جوان 1881م، كان يتلقى التعليمات والأوامر من الحكومة الفرنسية له صلاحيات غير محدودة جعلته يتدخل في مختلف قطاعات الدولة المحمية مدة المنصب ثلاث سنوات وبالنسبة للقيم تونس تمثل جزء من فرنسا ومن هذا المنطلق يتم تنظيم مسؤولي الإدارة الفرنسية والإطار الحضري والقوانين والثقافة التونسية وله مهام : تشييد الصروح، الساحات وتعبيد الشوارع والمساحات وتنظيم الاستعراضات العسكرية والزيارات والمدارس ومراقبة السكان الأصليين . **ينظر** :
Serge La Barbera : **Les Français de Tunisie (1930-1950),** L'Harmattan, Paris, 2006 , p p 25-26.

Garifa)، بالإسراع في مدْ خط سكة الحديد بين تونس والجزائر حتى يسهل نقل الإمدادات العسكرية والمؤن إلى تونس[1]، وما زادها في تقوية موقفها هو عريضة مطالبة كل من الايطاليين والمالطيين موقعة من طرف عشرين شخص من كل جانب من حكوماتهم باتخاذ تدابير لحماية الممتلكات والأفراد، ويُعتقد أن الهدف وراء هذا المطلب هو تحييد التأثير الذي يمكن أن يحدثه وصول السفن الفرنسية على قصر الباي، مما أدى بشخصيات فرنسية في تونس بإرسال برقيات إلى شخصيات سياسية مختلفة لفضح الوضع في الوقت الذي تم فيه إجلاء الأطفال وزوجات العاملين الفرنسيين المهددين[2] .

وهكذا بدأت فرنسا فعلاً استعداداتها للتدخل لقمع قبائل الخمير بإرسال العدة والجنود وسط رفض الباي ومعارضته لهذا التدخل، وراحت الأوساط تتكلم عن افتقار الجيش التونسي للحرفية المطلوبة[3]، وفي برقية أرسلها روستان إلى الباي في 7 افريل قائلا : « بأنه حسب التقارير حول الوضع فإن الاستعدادات تجري في فرنسا والجزائر من أجل قمع القبائل الحدودية »، في حين أبلغ روستان الباي على لسان وزير الخارجية بكلام شديد اللهجة بأنه يُقدر الصداقة بين البلدين لكن لابد من حماية السكان بالجزائر وأراضيهم ضد هجمات القبائل، في ظل تقاعص الباي لردعها وأنه لفرنسا كل الحق في الاستعانة بجيش الباي للقيام بالمطلوب[4].

في الوقت ذاته حذّرت الحكومة الفرنسية الباي من مغبّة اتخاذ أي خطوة نحو التدخل في الخمير بدعوى أن الجيش التونسي لن يكون له تأثير من الناحية العسكرية وأنها ستعمل على المسألة سواء وافق أو لا، ليحتج الأخير بأن دخول القوات الفرنسية هو انتهاك صريح للسيادة ولشخصه ولحقوقه كحاكم للبلاد[5]، وفي رد للباي محمد الصادق على برقية روستان أعرب عن استغرابه من الإجراء المتخذ بقوله : « ... نحن مندهشون من اتخاذ مثل هذا القرار من قبل الحكومة الصديقة التي سعينا دائماً للحفاظ على أفضل العلاقات وأواصر الصداقة معها،... لقد رأينا حتى الآن حوادث بسيطة ومألوفة مع القبائل الحدودية، حيث سارعنا إلى إرسال المفوض برفقة مجموعة من الخيالة... ونحن نعمل باستمرار في هذا الأمر لغرض طمأنة حكومة الجمهورية... إن مثل هذا القرار من شأنه تشويه سمعتنا بين سكاننا والدول

---

[1] يونس درمونة، **المرجع السابق**، ص 23 .

[2] **Le Temps**, N° 7290, 7 avril 1881.
[3] **Le Temps**, N° 7300, 17 avril 1881.
[4] A. M. Broadley : **Op, Cit**, p p 115-116.
[5] **Le Temps**, N° 7294, 11 avril 1881.

الأجنبية، وعلاوة على ذلك، فإن دخول القوات الفرنسية إلى الأراضي التونسية يُشكل انتهاكًا لحقوقنا السيادية ومن شأنه المساس بمصالح الحكومات الأجنبية في بلدنا...، وقبل كل شيء انتهاك لحقوق الباب العالي »[1].

وباعتبار أن فرنسا كان لها نشاط بارز وهام على المستوى التجاري في تونس، والذي أعطى أهم تأثيراته متمثل في الحصول على الأسبقية والحق في التدخل في أمور البلاد داخليا، حتى وصل عام 1881م أصبحت فيه متفوقة وصاحبة النفوذ الأكبر من خلال سيطرتها وامتلاكها عدة مجالات حيوية جعلتها في موضع السيطرة، إضافة إلى مميزات أخرى وهي كالآتي :

وجود حدود مشتركة بين تونس والجزائر، وتربع فرنسا على عرش الأكبر مدينا بقيمة 100 مليون فرنك من أصل 120 مليون ديون تونس للدول الأوروبية وامتلاك فرنسا لأصول مشاريع البنى التحتية كخط سكك الحديد 200 كلم، كذلك امتياز المصايد على شواطئ البلاد منذ قرنين من الزمن، إضافة إلى سيطرتها على التجارة الخارجية وامتلاكها عقارات بقيمة 50 مليون فرنك[2]، كل تلك الامتيازات كانت ضمن خطط السيطرة والنفوذ على البلاد التونسية داخليا وخارجيا تمهيدا للمشروع التوسعي، بسبب رؤيتها بأحقيتها الاستيلاء عليها منذ 1830م.

في المقابل كانت محاولة الباي لإظهار صورة المسؤول الحريص على أمن رعيته واضحة من خلال مراسلاته، أمام إصرار فرنسا على تأجيج الموقف واعتبارها مسألة وطنية تمس التراب الفرنسي مع أن النزاع بين القبائل كان يعد من الأمور الشائعة وقتها، ففي 13 أفريل، تلقى الباي برقية من السلطان معرباً عن الرضا الكامل للباب العالي للخطوات المتخذة في الخمير، وحثّ الحكومة التونسية على استمرار موقفها[3]، وبالفعل قام الباي بإرسال 5000 رجل لفض التمرد، إلا أن تدخله أزعج فرنسا[4]، ودخلت بالفعل فرق من الجيش الفرنسي تونس في 12 ماي 1881م ووصلت إلى قصر باردو مقر إقامة الباي الذي كان لديه ساعتان فقط

---

[1] A. M. Broadley : **Op, Cit**, p p 217-218 .

[2] صلاح العقاد، **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر الجزائر– تونس– المغرب الأقصى**، مكتبة الانجلو المصرية، ط6، (د. م. ن)، 1993، ص 127 .

[3] A. M. Broadley : **Op, Cit**, p 221 .

[4] عبد الرحمان تشايجي، **المرجع السابق**، ص ص 65–68.

للدراسة والتوقيع على معاهدة باردو[1].

وبتوقيع المعاهدة حصلت فرنسا على اعتراف أغلب الدول الأوربية بحمايتها على تونس باستثناء ايطاليا والباب العالي، حيث أرسل الباي برسالة إلى هذا الأخير يشرح فيها ظروف البلاد وتوقيع المعاهدة التي تمت حفظاً للشرف والدم، وتحت ضغط الجيش الفرنسي دون أي دراسة أو مناقشة، وجاء رد الباب العالي بالاحتجاج لدى أوروبا عن طريق ممثليه ضد فرنسا التي استخدمت القوة وأجبرت الباي على توقيع المعاهدة[2]، فيما احتجت انجلترا بدورها وبررت فرنسا ذلك بالتخوف من احتلالها الموانئ والمعابر الرئيسية، أما إيطاليا رفضتها وطالبت بعقد مؤتمر أوروبي إلا أن طلبها قُوبل بالرفض، بينما اعتبرت الأوساط الفرنسية أن المعاهدة إنجاز عظيم وبأقل التكاليف والخسائر، والذي سوف يحقق العديد من المكاسب[3] . وبتوقيع المعاهدة[4] تكون تونس قد فقدت استقلالها* وأقرت بتبعيتها للسلطة الاستعمارية الفرنسية[5].

ومن جهته عبّر بيرثولون لوسيان (Bertholon Lucien)[6] عن موقف الإيطاليين في تونس إزاء فرض الحماية بأنهم يرون دخول دولة أوروبية بالأمر الضروري من أجل إنهاء حالة الفوضى التي تعيشها السلطة التونسية. أما بالنسبة للتونسيين كان يمكن أن يكون التدخل الايطالي أكثر قبولًا بسبب عراقة العناصر الايطالية بالبلاد، علاوة على ذلك أبرمت العديد من

---

[1] Bernard Lugan : **Op, Cit**, p 359.

[2] **La Presse,** A 46, N° 135, 17 mai 1881.

[3] **Les Tablettes des Deux-Charentes**, N° 40, 18 mai 1881.

[4] أهم ما نصت عليه المعاهدة : ضرورة تسهيل قيام الحكومة الفرنسية بالإجراءات التي يجب اتخاذها وموافقة الباي، احتلال السلطة العسكرية الفرنسية للمناطق التي دخلتها لضمان استعادة النظام وأمن الحدود والسواحل، والتعاون بين الجنود الفرنسيين والتونسيين لضمان الحفاظ على النظام العام، كما تتعهد الحكومة الفرنسية بتخصيص منحة دعم للباي، وحمايته من أي خطر يهدد شخصه أو سلالته، أيضا إنهاء المعاهدات القائمة بين تونس والقوى الأوروبية المختلفة، كما يتعهد الباي بعدم إدخال أي أسلحة أو ذخائر عبر جربة أو ميناء قابس أو موانئ أخرى من جنوب تونس . **ينظر** :
La Presse, A 46, N° 139, 21 mai 1881.

* في 9 جوان 1881م أي بعد أقل من شهر، اعترف الباي بفرنسا كدور وسيط في مجال " تقارير المحمية "مع ممثلي الدول الصديقة المعتمدة، وأثار الاعتراف أزمة سياسية في فرنسا، لأنه في خريف 1881م، عندما عادت جلسات البرلمان، أتُهم جول فيري بتجاوزه معاهدة باردو وإتباع هذه السياسة خارج نطاق سيطرة النواب. حتى أن المعارضة اعتبرت أن النص الموقع في 9 جوان كان بدون قيمة ، فأُجبر فيري على الاستقالة وخلفه غامبيتا . **ينظر** :
Bernard Lugan : **Op, Cit**, p 359.

[5] لوتسكي، **المرجع السابق**، ص 307.

[6] **بيرثولون لوسيان (1854-1914م)** : عالم الأنثروبولوجيا وعلم الأعراق البشرية وطبيب عسكري، مؤسس معهد قرطاج . **ينظر** : www.bnf.fr ، تاريخ الدخول : 2022/03/24.

العائلات تحالفات مع كبار العائلات الفرنسية وهناك الكثير من الزيجات المختلطة بين الفرنسيين والأجانب خاصة العائلات الإيطالية[1]. بينما أشارت جريدة الصحافة (La Presse) إلى أن الأوروبيين كانوا على استعداد لاستقبال الجيش الفرنسي وتقديم الامتدادات المطلوبة التي يحتاجها[2]، فيما عبّرت الجالية الفرنسية أثناء لقاءها بالقنصل روستان برضائها عن النتائج التي حققها داخل تونس[3].

2- السياسة الاستعمارية الفرنسية بتونس :

قبل استعراض السياسة الفرنسية في تونس، وجب الإشارة أنه لا يمكن تحييد التشريع الاستعماري الفرنسي عن دوره بالنسبة للتونسيين أو الأجانب، بل يُعبّر على علاقة متوازية، كسياسة مُمنهجة في التعامل مع كل الأطراف، فمنذ فرض الحماية اتخذت السياسة الفرنسية اتجاهات تثبيت وتشجيع العنصر الأوروبي داخل البلاد، والاستفادة منه اقتصاديًا، خاصة الفرنسيين أصحاب الامتياز واستصدار القوانين التي تعود بالحق في الاستيطان والانتفاع للأوروبيين عامة. ويرتكز الطرح هنا حول جدوى تلك السياسة اتجاه الأوروبيين، وما حققته بين النفوذ السياسي والواقع الديموغرافي .

بفرض الحماية على تونس واجهت فرنسا جبهتين فمن جهة شرعت في إعادة الهيكلة الإدارية وتحديث الوظائف والتعامل مع التونسيين، وبدأ تحديث المدن خاصة العاصمة تونس[4]، ومن جهة أخرى حجم الجالية الإيطالية التي تمتلك قاعدة عريقة في البلاد، من حيث العدد والنشاط، لذا كان لزاماً على فرنسا إتباع سياسة ناجعة لفرض هيمنتها بواسطة تمكين أكبر عدد من الفرنسيين للاستقرار في البلاد، عن طريق سلسلة من المراسيم والإغراءات المادية

---

[1] Bertholon Lucien : **Étude démographique sur la Tunisie**, Imprimerie et Lib : centrales des chemins de fer imprimerie Chaix, Paris, 1893, p 19.

[2] **La Presse,** A 46, N° 131, 13 mai 1881.

[3] **La Presse,** A 46, N° 136, 18 mai 1881.

[4] قدمت جريدة القلوبو (El Globo) الاسبانية وصفًا لمدينة تونس إبان احتلالها، حيث ضمت ثلاثة أجزاء رئيسية: العربية المغربية واليهودية والفرنسية. ويعبر الساحة الرئيسية خط مزدوج من القناطر التي تضمنت المنازل، ويضم الحي الفرنسي بعض البنايات الجميلة ومساكن جميع القناصل الأجانب تقريبًا ومؤسسات معظم الأوروبيين المقيمين، ويشكل المغاربة متاهة حقيقية من المساكن العربية، وبعض الأسواق الأوروبية والتونسية حيث يبيع التونسيون والعرب عمومًا مجموعة متنوعة من البضائع، بينما الشوارع طويلة وضيقة ومتعرجة تجعل من تونس مركز مهم للنشاطات التجارية في البلاد بأكملها وتتدفق وفود التجار من أوروبا وآسيا وكل أفريقيا على أسواقها، وازدهرت التجارة التونسية حيث أقامت علاقات مع الولايات المتحدة. **ينظر :** **El Globo**, N° 2070, 30/06/1881.

والمعنوية.

بدأت فرنسا بالعمل واستأثرت بالسلطة الإدارية التنفيذية وفرضت على رأس الإدارة المركزية التونسية بموجب مرسوم 11 فيفري 1883م، موظفاً فرنسياً يشغل منصب سكرتير عام الحكومة التونسية مهمته الإشراف على الإدارة العامة باسم رئيس الوزراء وتهيئة المراسيم وعرضها على الباي، وأصبح المقيم العام الفرنسي رئيساً لمجلس الوزراء ووزيرًا للشؤون الخارجية التونسية، وفي الوقت نفسه ممثلاً لفرنسا في تونس، ومن قائد جيش الاحتلال إلى وزيراً للحربية التونسية، وقائد الأسطول الفرنسي وزيراً للبحرية، كما جعلت على رأس كل إدارة تونسية مديراً فرنسياً له كل اختصاصات الوزير، فأصبح مجلس الوزراء التونسي يتكون من سبعة وزراء تونسيين وجودهم شكلي فقط، وسبعة من الفرنسيين برئاسة المقيم العام الفرنسي وهو تابع لوزارة الخارجية الفرنسية[1].

وأصبحت تونس محمية حقيقية في 8 جوان 1883م، عندما تم التوقيع على اتفاقية المرسى، والتي أعْطت فرنسا الحق في إصدار إصلاحات إدارية[2]، ولتمكين تفعيل سياستها قامت أولاً بالعمل على تثبيت الإلحاق الرسمي الفعلي، فمعاهدة باردو والمرسى، في الواقع أفقدت الباي السلطة الفعلية خاصة الخارجية، حيث عمل بول كامبون (Paul Cambon)[3] شيئا فشيئا على تجريده من كافة الصلاحيات الداخلية والخارجية من خلال تعيين وزراء فرنسيين[4].

كما قام كامبون بإزالة أكبر عقبة أمام السيطرة الكاملة للفرنسيين، تتمثل في اللجنة المالية الدولية وإلغاء الدين التونسي، وإزاحة الموظفون الحكوميون التونسيون المسيرون للشؤون الداخلية. وبالتالي وضعت اتفاقية المرسى نهاية للجدل الذي كان مستمرًا منذ يوم الاحتلال، على الوضع الفعلي لتونس والضغط الذي مارسه معارضي الاستعمار من أجل الانسحاب

---

[1] يونس درمونة، **المرجع السابق** ، ص 30 .

[2] علي المحجوبي، **المرجع السابق**، ص 85 . و Bernard Lugan : **Op, Cit**, p 359.

[3] **بول كامبون (1882-1886م)** : أول مقيم عام في تونس، أمضى معاهدة المرسى مع الباي علي (1882-1902م)، كان مؤيدا الحفاظ على مظهر سيادة الباي مع الاحتفاظ بالسلطة الحقيقية لنفسه مع وجود مجموعة من الإداريين الفرنسيين والذي أصبح المعيار لخلفائه من بعده، شجع الاستحواذ على الأراضي وألغى المحاكم القنصلية الأوروبية، كما أنشأ المراقبة المدنية في 1884م، أصبح سفيرا لفرنسا بمدريد سنة 1886م، ثم اسطنبول في 1890م، وتوفي سنة 1924م . **ينظر** : نور الدين الدقي وآخرون، **تنظيم الحكم بتونس ...**، **المرجع السابق**، ص 193 .

[4] شارل أندري جوليان، **إفريقيا الشمالية تسير القوميات الإسلامية والسيدة الفرنسية**، تر : المنجي سليم وآخرون، مر : فريد السوداني، الدار التونسية للنشر، (د. ط)، تونس، 1976، ص ص 66-67.

الكامل للقوات الفرنسية بحجة أن نشر تلك القوات في تونس أضعف دفاعاتها[1].

ومنه فإن السياسة الفرنسية المنتهجة في التسيير، أكدت للفرنسيين أن احتلال تونس والسيطرة على اقتصادها لم يكلف الحكومة الفرنسية كثيراً، وإنما تطلب مساهمة الرأسمال الفرنسي والطبقة الرأسمالية، عن طريق تشجيع الهجرة الأوروبية بغرض الاستيطان، سواء من ناحية الأفراد أو الشركات وتحت حماية الدولة[2].

2-1- المشروع الاستيطاني وتكريس الهجرة الأوروبية :

بدأت فرنسا بالتشريع للاستعمار الرسمي والخاص[3] وهما مرحلتين هامتين في تكريس الاستيطان، حيث تم إصدار مرسوم فيفري عام 1882م، يقضي بضم الأراضي البور إلى ملكية الدولة[4]، وبمقتضاه تم السيطرة على مساحات شاسعة من الأراضي وإعادة توزيعها على الأوروبيين خاصة الفرنسيين، وكذلك السيطرة على الأوقاف[5] ومنحها وفق شروط حيث يُملك الممولون الفرنسيون أو الأفراد أو الشركات مساحات شاسعة من الأراضي، ولا يتم استغلالها مباشرة من قبل أصحابها بل تمنح عن طريق المضاربة[6].

وتميزت المرحلة بين (1881-1896م) بسياسة استعمار الأراضي الخصبة، حيث تم تمكين الفرنسيين من 402.000 هكتار، وكان نصيب الايطاليين 27350 هكتارا[7] . كما بدأت خلال هذه المرحلة عملية جلب رؤوس الأموال والشركات الكبرى لا غير والتي ترتكز

---

[1] Kenneth J Perkins : **Op, Cit**, p 49.

[2] عبد المالك خلف التميمي، **المرجع السابق**، ص 44 .

[3] الإجراء مستوحى من نهج مماثل تم تنفيذه في أستراليا، حيث كان السكان المحليون قليلون ومتباعدون . فقام السير روبرت تورينس (Robert Torrens) حاكم جنوب أستراليا في عام 1858م باعتماد نظام الممتلكات، تمثل في إنشاء سجل مودع في مكتب خاص، في عهدة أمين يمكن لملاك الأراضي التقدم للتسجيل. وتم تنفيذ هذه العملية بعد تحقيق رسمي= والدعاية لفترة زمنية لمنح المعارضين المحتملين الفرصة . كان لكل مبنى مسجل عنوان وصفي وتحديد قانوني (مادي وجغرافي)، وجميع التحويلات والحقوق المختلفة كانت خاضعة للتسجيل. الذي بقي اختياريًا، وتم تنفيذه فقط بناءا على طلب المالك في تونس، وأدى قانون 1 جوان 1885م، إلى صدور قانون جديد حول حيازة الأرض . **ينظر** :
Jean-Francois Martin : **Histoire de la Tunisie Contemporaine de Ferry à Bourguiba 1881-1956**, L'Harmattan, France, 2003, p 86.

[4] عبد المالك خلف التميمي، **المرجع السابق**، ص 45 .

[5] كانت مساحة أراضي الأوقاف العامة تقدر بـ 4 ملايين هكتار، أي ربع مساحة البلاد الصالحة للزراعة . **ينظر** ، الحبيب ثامر، **المرجع السابق**، ص 47.

[6] Mohamed salah lejri : **Evolution du Mouvement National des origines à la deuxiéme guerre mondiale** , édi : Maison Tunisienne, T 1, 1974, p 67.

[7] Mahfoud Bennoune : « Primary Capital Accumulation in Colonial Tunisia », **Dialectical Anthropology**, V 4, N° 2, July 1979, p 91.

على صغار الفلاحين وإدارتهم التي لعبت دور في توفير الأراضي وتقديمها للفرنسيين لاستغلالها خاصة مع التهديد الذي يمثله الوجود الايطالي[1].

ومع هذا واجهت سلطات الحماية عقبات في سياستها اتجاه الأراضي، خاصة المتعلقة بالأوقاف، فالسلطات الاستعمارية عمدت لتحقيق أغراضها دون عراقيل وبموجب مراسيم (1885-1898-1905م) إلى الإيجار طويل الأمد لأراضي الأوقاف واستبدالها وشرائها، وهكذا بموجب تلك تشريعات حصل الأوربيون على إمكانية الشراء والبيع للأراضي على الرغم من عدم إلغاء ملكيتها، ما يعني انتزاعها من أصحابها وحصرها في يد السلطة الفرنسية، ومنها بيعها بأثمان رمزية للفرنسيين[2].

لقد وضعت السلطة الفرنسية يدها على الحبوس بسبب اتساعها وأهميتها وكذلك بسبب ضعف إدارتها، والسيطرة عليها من قبل السلطة المحلية جعلها هدفاً للتحايل من قبل الأوروبيين على اختلاف جنسياتهم ووظائفهم نساء ورجال[3] حيث وقعت من النقل إلى الإنزال[4]، ومنه أصدرت الحكومة الفرنسية مرسوماً في 18 أغسطس 1885م يقضي بالسيطرة على الأراضي الزراعية التي لا يستطيع أصحابها إثبات ملكيتها بعقود رسمية، ثم لحقه مرسوم عام 1890م القاضي بضم جميع الغابات إلى أراضي الحكومة . وتعزيزاً لنفس السياسة صدر مرسوم عام 1898م القاضي بضم جميع أراضي الأوقاف التي تقدر مساحتها بحوالي أربعة ملايين هكتار[5].

وشكلت مسألة الحبوس عائقا كان سيهدد بعرقلة العمل الفرنسي داخل تونس، لذلك كان لابد من استخدام التحايل من خلال الإذن بتوقيع عقود الإيجار الدائمة، بواسطتها تم الحصول على العديد من الممتلكات ووضعتها تحت تصرف سلطة الحماية ببيعها مقابل سعر على عشرين قسط سنوي بدون فوائد، وبحسب المنطقة والمناخ وطبيعة التربة[6].

---

[1] ناجي كشيدة، « تجربة الاستعمار الزراعي الرسمي في تونس منذ 1892م »، **عصور**، ع 22-23، جويلية-ديسمبر 2014، ص ص 234-235.

[2] عبد المالك خلف التميمي، **المرجع السابق** ، ص 46 .

[3] الشيباني بن بلغيث، **الاستعمار الفرنسي والأوقاف في تونس**، ط1، مطبعة سوجيك، صفاقس، 2015، ص 11.

[4] عبارة عن كراء طويل الأمد دون حدود وبسعر ثابت، وهو الأمر الذي جعل الأوروبيين يتملصون من دفع ديونهم لغرض الحصول على الملك . **ينظر** : **المرجع نفسه**، ص 15 .

[5] زاهر رياض، **الاستيطان الأوربي والاستغلال الاقتصادي**، (د. ط)، (د. د. ن)، القاهرة ، (د. ت)، ص 267-248 .

[6] Alfred Silbert **:** « la Tunisie économique en 1931 », **Les Annales coloniales** , revue mensuelle illustrée / directeurfondateur Marcel Ruedel, paris, 02/1931, p 13.

ولضمان زيادة حجم الاستغلال، أجبرت الحكومة مجلس الحبوس على بيع ما لا يقل عن ألفي هكتار من أراضيها كل عام للمشترين الفرنسيين[1]، حيث تم إنشاء صندوق الاستعمار لغرض شراء الأراضي الخصبة وبيعها للفرنسيين بميزانية غير محدودة، وكان نشاطه كبيرًا من خلاله إنفاقه بعد سنوات ما يقارب العشرين مليون فرنك، وبالتالي تم انتزاع الأراضي عن طريق الإدارة المشجعة والأوروبيون الذين طردوا الفلاحين التونسيين من أراضي العروش والاحباس[2]، ونتيجة لهذه السياسة[3] بلغت قيمة الممتلكات للأوروبيين في تونس 89.69% بقيمة 592.187 هكتار حصة الفرنسيين، منها وصلت إلى 531.115 هكتار سنة 1900م[4] .

وجاء في تقرير قدمته إدارة الزراعة والتجارة في تونس للمقيم العام بتاريخ 31 ديسمبر 1897م، حول العقارات المملوكة للأوروبيين في تونس والتي حاولت من خلاله المديرية العامة للإعلام والرقابة المدينة والزراعية الحصول على إحصائيات تقريبية لحجم تلك العقارات حيث أكد المسح عام 1896م على وجود 1.585 مالك أوروبي بينهم 943 فرنسي، ليصل حجم العقارات المملوكة إلى 1.830.000هكتار، حيث يمثل المُلاك الفرنسيين ما نسبته 88.37 %، أما الايطاليين 7.46 %، بينما باقي الجنسيات الأوروبية بلغ حجم استحواذها 4.17 % تتوزع كالآتي : 1.35 % للمالطيين، 0.38 % سويسريين، والباقي موزع على كل من البلجيكيين والانجليز، اليونانيين، النمساويين، الأسبان...[5].

هذا وعرفت عملية السيطرة على الأراضي تطورا ففي مرحلة تسعينيات القرن التاسع عشر شهدت تباطؤ نتيجة عدم الثقة من قبل الفرنسيين، وعلى خلفية محاولاتهم المستمرة لوقف نشاط الاستيطان تم استدعاء غابرﻳال ألابتيت (Gabriel Alapetite)[6] إلى فرنسا في مظهر ينم عن قوة

---

[1] Kenneth Perkins : **Op, Cit**, p 57.

[2] عبد العزيز الثعالبي، **تونس الشهيدة**، تر وتق : سامي الجندي، ط1، دار القدس، بيروت، 1975، ص ص 121-122.

[3] قامت فرنسا بإعادة صياغة إيديولوجيتها الاستعمارية، فالمنظّر الاستعماري الفرنسي بول كان ليروي بوليو (Can Leroy Beaulieu)، ميز بين مستعمرات " السكان الأوروبيين "، مثل الجزائر ومستعمرات " الاستغلال " مثل الفيتنام أو غرب إفريقيا. ويرى أن نجاح الاستعمار يعتمد على هجرة البشر أو رأس المال من المتربول إلى المستعمرات. لكن فرنسا في تونس حطمت تلك التصنيفات بسبب السكان الايطاليين الذين فاقوا الفرنسيين، ورغم هذا بقيت تونس " مستعمرة للاستغلال" . **ينظر** : Mahfoud Bennoune : **Op, Cit**, p 95

[4] l'Abbé G Dervin : **Op, Cit**, p p 98-99.

[5] **L'Économiste français**, A 27, N° 9, V 1, 4 mars 1899 **.**

[6] **غابرييل ألابتيت (1906-1918م)** : ولد سنة 1854م بفرنسا، حاز شهادة الحقوق وعمل محامي ثم دخل الإدارة سنة 1876م، عين في عدة محافظات فرنسية بعدها في تونس كمقيم عاما لمدة 12 سنة، تم في عهده بعث الندوة الشورية وفي

للوبي الاستعماري الذي استطاع التأثير على سياسات الحماية[1]، حيث صرحت العناصر الفرنسية بموقفها من خلال جريدة الحرية (La Liberté tunisienne) لسان حال الجالية الفرنسية في تونس حول حقها في الدفاع عن امتيازاتها والعمل على مراجعة كل الرؤساء التي صدرت عنهم أي اتهامات معبرين بقولهم : « ... سنعمل على حث كل الفرنسيين المستقلين الذين يعانون تحت نير السيد ألابتيت لتوحيد جهدهم معنا ... ولدينا ثقة كبيرة في الروح الفرنسية، وكذا كرم وكلاء الشعب، حتى لا يحدث أي توتر أو قلق، أو يضطر البعض بمطالبة إخوانهم التونسيين في حقه من الحياة الكريمة، وهو الأمر التي تقره أمتنا للجميع، ما عدا أولئك الذين أتوا لحكم المحمية ... ولم تحظى تونس بنوابٍ، ولا بمجالس عامة، ولا حتى بممثلين لها في باريس، فقط قلة قليلة من البرلمانيين الذين سعوا جاهدين للدفاع عن تونس، ... فهم يعلمون يقيناً أن هؤلاء يخلطون بين المصالح الشخصية وبين مصالح مجتمع برمته ... ويبدو أنه من المؤكد أن الوضع الحقيقي الذي يتم من خلاله إجراء الموافقة على هذه القروض العقارية ليس فقط بتجاهل من السلطة الحكومية، بل حتى من أولئك المعنيين بالأمر في باريس ... وبما أن نمو المستوطنة مرتبط ارتباطاً وثيقاً بهذه المسألة، فإننا سنضع هذا الأمر نصب أعيننا »[2].

لكن عملية إلحاق الأراضي استمرت برغم بعض الصعوبات ونظام الملكية حتى وصلت في 1914م كانت لدى الفرنسيين وحدهم 757.000 هكتار لتتوقف العملية على اثر قيام الحرب العالمية الأولى[3] . هذا وأنشأت عدة صناديق ائتمانية وشركات متخصصة صندوق مالي استعماري خاص لشراء الأراضي[4]، كما تم تأسيس الشركة الفرنسية (Societe des Fermes françaises) في تونس عام 1899م تهدف إلى شراء العقارات الكبيرة من أجل المزارعين الفرنسيين وعائلاتهم بها مزارع من 50 إلى 100 هكتار، وتوفر ما بين 1000 إلى 3000 فرنك للقادم من أجل شراء المعدات الفلاحية، أيضا الشركة في ذات الوقت اللوازم التي يحتاجها العمل من الحيوانات والمنازل وبعد سنوات يصبح للمزارع الحق في الإنتاج المعاشي بينما

سنة 1910م تم فصل القسم التونسي عن الفرنسي، انشأ خطة طبيب الاستعمار لحماية الأوروبيين من الأمراض المعدية، شجع هجرة الفرنسيين الفقراء إلى المستعمرات، شهد عهده أحداث الزلاج والترامواي وضبط الحدود مع طرابلس وله دور في تجنيد عدد كبير من الشباب التونسي في الحرب العالمية الأولى، في سنة 1918م أصبح سفيرا لفرنسا بمدريد ، توفي 22 مارس 1932م . **ينظر** : نور الدين الدقي وآخرون، **المرجع السابق** ، ص 198.

[1] Kenneth Perkins : **Op, Cit**, p 64.

[2] **La Liberté Tunisienne**, A 1, N° 1, 15 Mai 1912.

[3] Mohamed salah lejri : **Op, Cit**, p p 67-69.

[4] لوتسكي، **المرجع السابق** ، ص 311 .

يتقاسم المنتجات الأخرى بالنصف[1].

بلغ حجم الاستحواذ ما بين (1892-1916م)، أكثر من 125.000 هكتار من الأراضي الزراعية وأكثر من 132.000 هكتار، لكن أقل مما كان متوقعًا في بداية القرن بفعل تباطؤ عدد السكان الفرنسيين مقابل السكان الإيطاليين الذي أخذ في الازدياد[2].

لم تتم عملية الاستيلاء على أراضي عن طريق الأفراد فقط، بل وُجدت شركات مالية كبرى استطاعت امتلاك أراضي شاسعة مثل (sociéte marseillaise) المتخصصة بتربية الحيوانات وأشجار الزيتون والكروم ولديها عمال مدربون تقنياً متخرجين من مدرسة الزراعة الاستعمارية في تونس، وغالباً ما يكونون من المحاربين القدامى يتقنون العربية ويسهل تواصلهم مع السكان، وممثلون في مجلس الأكبر ولهم دور سواء في إدارة البلدية أو الرقابة المدنية . كما تواجدت عائلات كبيرة حازت على أكثر من ألفين إلى 3000 هكتار منها عائلات فابر (faber) وكايو (Caillou) وجونود (Junod)، وهم يمثلون الارستقراطية ويهتمون بتصدير المنتجات، أما الفئة الثانية فهم جامعي الأراضي بوسائل خفية والفئة الثالثة من صغار الأوروبيين الذين حصلوا على الكثير من أراضي الزيتون وهم الأكثر صعوبة وتعاملاً مع التونسيين[3]. هذا وطالت سلطات الحماية أراضي القبائل حيث واجهت لفترة طويلة مشكلة عدم وجود أي وثيقة تشهد على حقوق القبائل وغموض حدود أراضيهم، وفي المرسوم في 30 ديسمبر 1935م اعترفت السلطات رسميًا بحيازة لـ 2.5 مليون هكتار[4]، وهكذا واستمرت سلطة الحماية بسياستها في إقدامها على إحكام السيطرة على أملاك البلاد إلى أن أصبح حجم ما يملكه الأوروبيون في تونس بعد الحرب العالمية الثانية 770,500 ألف هكتار[5].

أما في الوسط والجنوب فقد بلغ حجم الأراضي 300.000 هكتار فقط، وشملت الأرقام كل من العقارات الفرنسية والإيطالية (43600 هكتار)، وتعتبر العقارات الإيطالية عادة صغيرة (أقل من 10 هكتارات)، والأوروبيون من صقلية وكالابريا كانوا عادة من مزارعي العنب والبساتين وعمال، ومن ناحية أخرى كانت عقارات الفرنسيين كبيرة جدًا في المتوسط حيث 80٪ من الفرنسيين كانت العقارات تزيد عن 500 هكتار في المنطقة[6].

---

[1] l'Abbé G Dervin : Op, Cit, p p 101-103.
[2] Paul Sebag : **Tunis: Histoire d' une Ville**, **Op, Cit**, p 317.
[3] Serge La Barbera : **Op, Cit**, p p 25-26.
[4] Jean-Francois Martin : **Op, Cit**, p 88.
[5] عبد المالك خلف التميمي، **المرجع السابق** ، ص 45-46 .
[6] A. Aduboahen : **Op, Cit**, p 424.

برغم محالات سلطة الحماية التحايل على الأملاك والأراضي التونسية في سبيل الحصول عليها إلا أن العملية لم تسلم من الأزمات التي كان لها الأثر الكبير في تراجع هجرة الفرنسيين وتمليكهم، وتأتي الأزمة العالمية[1] (1930-1934م) والحرب العالمية الثانية على رأس تلك الأزمات حيث أصبحت الأراضي المتاحة نادرة مع انخفاض أسعار المنتجات، ما أدى إلى إبطاء توسع الملكية الاستعمارية بشكل كبير، ليتجدد بعدها عن طريق الشراء باتفاق متبادل حول الأراضي التي ليس لها مالكين، كما في المرحلة الأولى، إلا أن المالكين الصغار تخلوا عن العمل في الأرض للهجرة إلى المدن. وهكذا تم الحصول على مئات الهكتارات بين (1945-1955م)، وفي المجموع فعشية الاستقلال، كان هناك استقرار في الاستعمار الزراعي وامتدت الممتلكات الاستعمارية إلى حوالي 850.000 هكتار، أو ما يقرب من ربع الأراضي التونسية الصالحة للزراعة[2].

وفي إطار عملية التشجيع على استقطاب الأوروبيين للاستقرار في تونس، أقامت سلطات الحماية بنية تحتية، من بناء الطرق والسكك الحديدية والمدارس والمستشفيات والكنائس، وإنشاء نقاط المياه والخدمات العلمية للبحوث الزراعية (خدمة علم النبات) (Botannian service)، وعلوم تربية الحيوانات (معهد أرليونج) (zootechnics Arliong Institute)، وتم تنظيم المساعدة المالية للوافدين في إطار الائتمان المصرفي التونسي (Crédit Foncier) وعدد كبير من جمعيات الائتمان المتبادل (Crédit Mutuel Agricole) التي تلقت من الدولة التونسية قدرا كبيرا من الإعانات[3].

على المستوى الإداري عمل الفرنسيون منذ بداية احتلالهم على ثلاث مهام محورية في البلاد التونسية، وهي الوظيفة الأمنية والتمثيل الدبلوماسي الخارجي، وحق الرقابة على الإدارة المحلية، وتطلب ذلك تركيز الأشراف على عدد من الأجهزة الإدارية والأمنية كالجيش البحرية

---

[1] **الأزمة العالمية** : أضخم أزمة عرفها النظام الرأسمالي، وتسمى بالانهيار العظيم الذي حصل عام 1929م وكانت تبعاته لسنوات متتالية، كان لها وقع عالمي، بدأت الأزمة حينما انهارت بورصة نيويورك وحصل ركود في الأسهم، وعرضت للبيع وبلغت قيمة الخسائر خلال سنوات الأزمة حتى 1931م 50 مليار دولار، وانتحر آلاف الأشخاص نتيجة إفلاسهم، ويلقي المحللون بالسبب في ذلك نتيجة الفساد والصراع داخل أمريكا واتهامات بتهريب الأموال بين الشخصيات النافذة . **ينظر** : عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **المرجع السابق، ج1**، ص 159 .

[2] Mohamed salah lejri : **Op, Cit**, p 238.

[3] Ahmed Kassab : « La Colonisation agricole en Tunisie (1881-1956) », In: **Internationales Jahrbuch für Geschichts- und Géographie-Unterricht**, V 18, Berghahn Books, 1977/1978, P 238. **Voir Aussi** : Kenneth Perkins : **Op, Cit**, p 61.

والمحاكم والخزينة العامة[1]. كما استأثر الفرنسيون بالمناصب العليا في الإدارات التونسية للسيطرة عليها، وعملوا بجهد لمنع التونسيين من الوصول إلى تلك المناصب، كما كان العمال التونسيين يعانون من التفرقة بينهم وبين العمال الأجانب، وقلة الأجر الذي يتقاضونه وانعدام الضمانات والخدمات[2].

ففي سنة 1896م كان تصنيف العمال الفرنسيين عددياً كالآتي : 2300 في تجارة، 180.10 مختلف الصناعات، 180.10 الإدارات العامة، 1300 في الزراعة، 1000.10 أعمال حرة، 700 مهن أخرى، و 600 عامل، و500 في النقل، وأمام قلة المزارعين الفرنسيين فإن التونسيين أصبحوا عمالة رخيصة خاصة في الجنوب[3] .

وضمن هذا السياق ذكر المقيم العام الفرنسي أرمان غيلون (Armand Guillon)[4]، من خلال تقرير أرسله إلى وزير الخارجية الفرنسية عام 1936م : « إن رفضنا بصورة آلية إسناد الوظائف إلى المثقفين التونسيين حاملي الشهادات التونسية، وحاملي الشهادات الفرنسية، فإنه بدون شك ساهمنا في تقوية صفوف الغاضبين المحتاجين خاصة وأنهم فئة مثقفة وخطيرة، وهؤلاء الشبان الغاضبون سوف يصبحون مسئولين وطنيين أكثر حدة وتطرفاً، نتيجة للسياسة التي تتبعها »، وأكّد المقيم العام في ذات التقرير أنه يجب إنقاذ الاقتصاد التونسي قبل كل شيء، واقتحامه بسرعة مع الاقتصاد الفرنسي بالإعفاء من التعريفة الجمركية، وينبغي عرض موضوع الاتحاد الجمركي على البرلمان الفرنسي، كما أن الإدارة ينبغي لها أن تتلاءم مع الإمكانيات والأوضاع القائمة في البلاد المحمية وفق المعاهدات المبرمة وتطبيق سياسة عامة

---

[1] خلفية الشاطر وآخرون، **المرجع السابق** ، ص 32 .

[2] عبد المالك خلف التميمي، **المرجع السابق**، ص 50 .

[3] **La Politique coloniale**, N° 1349, 6 juillet 1899.

[4] **أرمان غيلون (1936-1938م)** : ولد عام 1880م في بيئة ذات ميول يسارية، نال درجة الدكتوراه في 1900م، مارس المحاماة فترة قصيرة ثم دخل مجال الإدارة أين تقلد عدة مناصب ومهام بعدة مناطق فرنسية، عين مقيدا عاما على تونس في 1936م تفاءلت به الحركة الوطنية خيرا خاصة بقدومه تم إطلاق سراح الناشطين السياسيين والمبعدين، لكن سرعان ما عرف الوضع السياسي والاجتماعي تدهورا بالبلاد نتيجة ضغط الجناح المتشدد من المعمرين الرافضين لأي محاولات الإصلاح ومطالبتهم بالرد العنيف إزاء أي مطالب نقابية، أدى ذلك إلى نشوب أحداث عنف ومظاهرات بعدة مناطق تونسية كان من نتيجتها استبداله في 22 أكتوبر 1938م . **ينظر** : نور الدين الدقي وآخرون، **تنظيم الحكم بتونس...، المرجع السابق**، ص 203 .

واسعة مبنية على التعاون والتفاهم المشترك بدل البحث عن فرنسة صورية للسكان، وتعيين موظفين يعملون على إقرار تبعيتهم لفرنسا بصفة غير مباشرة[1].

إن السياسة التي انتهجتها سلطة الحماية بتونس بخصوص الإطارات والتسيير الإداري أعطى ثماره، فقد احتل موظفو الخدمة المدنية أهمية بالغة داخل الإدارات الفرنسية، ليس على المستوى العددي فحسب، بل مثّلوا الاستعمار وصُنفوا بدورهم إلى ثلاث فئات : موظفون خاصين بالإطار الحضري يشغلون قطاعي التعليم والقضاء معظمهم ولدوا في تونس وتُدفع رواتبهم من الميزانية التونسية، ثم فئة المسؤولون في الإدارات بالجيش والضوابط المدنية وتدفع رواتبهم مباشرة من قبل الحكومة الفرنسية، واستفادت منذ عام 1919م من علاوة 30 % ما يسمى " بالثلث الاستعماري"[2] وهي أهم فئة في الجالية الفرنسية وتأثيرها بالغ لقربها من أماكن السيطرة والقوة، وصل تعدادها من أربعة إلى خمسة آلاف، وفي عام 1939م شكلت فئة موظفي الخدمة الجزء الأكبر من النقابات، ويعارضها في أغلب الأحيان التجار والأوروبيين المنافسين على أساس قوة التأثير والمنفعة المقدمة للبلاد، وكل هؤلاء كان يُنظر إليهم على أنهم إطارات عمل المحمية وضمان للسيطرة وجلب الحضارة، ومع ذلك فهي لم تخلوا من الخلافات حول ثمار التمثيل والاقدمية والأصل الجغرافي والعرقي[3] .

كما أشاد فوكون نارسيس (Faucon Narcisse) بالانجاز الذي حققته الحماية حيث تطورت الإدارة التونسية من إدارة حسينية عثمانية تقليدية إلى إدارة شبه عصرية نتيجة للتأثير الأوروبي[4]، لكن مع وجوب الفصل بين إدارة شؤون الأوروبيين وشؤون المسلمين لاختلاف التشريعات بينهما بفعل الفارق الحضاري، وبأن مهمة سلطة الحماية ليس تطوير الإدارة

---

[1] عبد الكريم عزيز، **المرجع السابق**، ص 228 – 230 .

[2] **الثلث الاستعماري** : أطلق المصطلح في 1946م، قانون الوظيفة العمومية تم منحه للأول مرة للمسؤولين الفرنسيين عام 1919م، اقره المقيم العام المؤقت أتيان فلاندان (Etienne Flandan)، لأجل جذب الفرنسيين حيث يستفيدون من علاوة قدرها 30 %، مما شكل فجوة كبيرة بين تعويضات الموظفين الفرنسيين والتونسيين . ينظر : Serge La Barbera : **Op, Cit**, p p 27. **Et** : Kenneth Perkins : **Op, Cit**, p 81. **و** الحبيب بورقيبة، **حياتي، آرائي، جهادي**، (د. ط)، نشريات كتابة الدولة للإعلام، تونس، 1978، ص 40.

[3] Serge La Barbera : **Op, Cit**, p p 27-28 .

[4] ومن ضمن الإجراءات التنظيمية المتخذة، إقرار البرلمان في 12 ديسمبر 1925م اقتراح إنشاء فيلق جوقة شرف متكونة من الفرنسيين والأوروبيين في تونس من ضابط وعشرة فرسان . **ينظر :**
F.S : Rapport (1875-1942). Impressions (Sénat. 1876), N° 587, 17/12/1925, p p 1-2. **المصدر** : https://gallica.bnf.fr

التونسية بل انتقاء وتطوير الجوانب التي تسمح باستفادة الجاليات الأوروبية منها[1]. ومنه باتت الإدارة المحلية المجردة من صلاحياتها همزة وصل بين سلطة الحماية والتونسيين تلك الإدارة التي فقدت نفوذها عن طريق إسناد أهم وأغلب المسؤوليات إلى الفرنسيين، وتعيين كاتب عام للحكومة الفرنسية لمراقبة العمل بالوزارة وتغليب العناصر الفرنسية في الهيئات التمثيلية[2].

وفي مقارنة لتعداد الموظفين الفرنسيين أمام التونسيين وجد 4000 مسؤول فرنسي مقابل حوالي 3800 تونسي، في المديرية العامة حوالي 900 فرنسي و 754 تونسي، بينما قسم الأمن أقل من 600 فرنسي وما يقرب من 400 تونسي، ولتسهيل وصول التونسيين إلى الخدمة في مجال القضاء أنشأت سلطات الحماية دروسًا في القانون من قبل قضاة فرنسيين يعرّفون الشباب التونسيين بالأساليب القانونية الفرنسية[3]. وأصبح ما يقرب من 60 ألف فرنسي يستمدون مواردهم من الميزانية التونسية، حيث احتكر الفرنسيين الوظائف الآتية : 9،200 موظفًا حكوميًا، يضاف إليهم 4،000 عامل في السكك الحديدية وفي الخدمات المرخصة و 7،000 متقاعد، أما التونسيين برغم وجود من دخل التعليم ونال شهادة الكفاءة، إلا أن أغلبهم شغل نصف الوظائف العامة تحديدًا وظائف برواتب أدنى. وجاءت مطالبتهم بضمان وصولهم بشكل أكبر إلى الخدمات العامة في إصلاحات 8 فيفري 1951م الذي أنشأ نظامًا للنسب يحجز للتونسيين ثلاثة أرباع الوظائف الصغيرة وثلثي الوظائف المتوسطة ونصف الوظائف العليا والعليا[4].

أما بخصوص تنظيم المقاطعات فقد أعادت سلطات الحماية، تصميم حدود القيادات على أساس التقسيمات الجغرافية وليس على الصلات القَبلية، فبعد عام 1890م تم تعيين حاكم المقاطعة الذي يكون في الغالب من خريجي المدرسة الصادقية، ممن يتوسم فيهم الثقة والقدرة على تنفيذ مهمتهم بشكل أفضل[5].

أما في الجنوب فقد جمعت الإدارة الفرنسية بين الإدارة التقليدية والإشراف الأوروبي، إذ حافظت فرنسا على الهيكل السائد في فترة ما قبل الحماية وألزمتها بالخضوع لجهاز رقابة

---

[1] Faucon Narcisse : **Op, Cit**, T 2, p p 419-426.

[2] علال الفاسي، **المصدر السابق**، ص 10 . وعدنان المنصر، **إستراتيجية الهيمنة الحماية، الفرنسية ومؤسسات الدولة التونسية**، تق : محمد الهادي الشريف، ط1، دار محمد علي للنشر صفاقس وك آ ع إ، سوسة، 2003، ص 13 .

[3] Edouard de Warren **: «** la Politique de Collaboration en Tunisie **», Revue Les Annales coloniales**' mensuelle illustrée / directeurfondateur Marcel Ruedel, paris, 07/1929 , p 16.

[4] **Le Monde**, 09 juil 1953 .

[5] Kenneth Perkins : **Op, Cit**, p 51.

فرنسي، وبالتالي جعلت السلطات من التونسيين شركاء في الجهاز الإداري لتنفيذ المشروع الاستعماري[1]. خاصة أمام جهل المسؤولين الفرنسيون بعادات التونسيين ولغتهم .

2-2- التجنيس بين الهدف السياسي والتأثير الديموغرافي:

بعد السيطرة على تونس، لفت نظر السلطات الفرنسية التواجد الكبير للعناصر الأوروبية في البلاد وتعدد جنسياتها خاصة الجالية الايطالية والمالطية، وحثّها الأمر في العمل على تطبيق سياسة ناجعة لاحتواء الجالية الأكبر عددا وفعالية داخل تونس وهي الايطالية، التي ثبت أن لها من التأثير الاقتصادي والاجتماعي وحتى الثقافي ما يفوق الحضور والنشاط الفرنسي .

فقد أدى اهتمام سلطات الحماية في تونس بالعنصر الايطالي منذ عام 1881م إلى صراع وتنافس ديموغرافي في سبيل تغليب العنصر الفرنسي، ولتحقيق ذلك جاء اقتراح قانون التجنيس بمرسوم 29 جويلية 1887م، الذي سمح لكل من بلغ 21 سنة، والإقامة لمدة تفوق ثلاث سنوات بالحصول على الجنسية الفرنسية، إضافة إلى التونسي الذي خدم في الجيش الفرنسي أو وظائف مدنية التي تدفعها الخزينة الفرنسية، ومن ضمن الامتيازات الممنوحة عدم تحصيل رسوم الختم على التجنيس على الأفراد المرتبطين بخدمة فرنسا، أما الباقي فيدفعون 50 فرنك. وعلى إثره تم تجنيس 142 شخصا منهم 49 ايطاليا، 33 مالطي، 4 سويسريين، 5 أسبان، 6 يونانيين، 9 تونسيين، 20 من جنسيات أخرى ...الخ[2].

واستمر بعدها إصدار قوانين التجنيس وفق ما تطلبته المرحلة، ففي 8 نوفمبر 1921م، صدر تشريع يقضي بتجنيس الأجانب الذين وُلد أجدادهم في تونس باستثناء الايطاليين الذين ظلوا يتمتعون بامتيازات خاصة[3]، بعدها واصلت فرنسا تحسين القوانين لإعطاء بُغية تحقيق نتائج أفضل حيث في سنة 1922م منحت الجنسية لكل أوروبي مولود في تونس للأبوين ولدوا فيها أيضا[4]. وفي 12 جويلية 1923م أصْدر مجلس النواب الفرنسي تعليمات تقضي بتشجيع التجنيس الفردي، وتم تحديد الشروط التي يمكن بموجبها منح الجنسية الفرنسية في تونس[5]،

---

[1] خليفة الشاطر وآخرون، **المرجع السابق** ، ص 40.

[2] Faucon Narcisse : **Op, Cit**, T 2, p p 425-427.

[3] علال الفاسي، **المصدر السابق**، ص 41 .

[4] Serge La Barbera : **Op, Cit**, p 23 .

[5] **F.S** : Rapport (1875-1940). Impressions (Sénat. 1876), N° 802, 08/12/1923, p 1-6. https://gallica.bnf.fr: **المصدر**

وذلك من خلال زيادة مرتباتهم، أي يُسمح للتونسي بعد تجنيسه بأن يتقاضى الثلث الاستعماري، وصرّح رئيس الحكومة الفرنسية جول فيري بهذا الخصوص بالقول : « أن هذا الإجراء لا يكفي وأنه ينبغي التفكير في وسيلة أخرى لتشجيع حركة التجنيس ودعمها »، لذا توجهت سلطة الحماية لكبار الشيوخ بغرض إصدار فتوى تدعوا التونسيين إلى التجنيس قصد إزالة تخوفهم من العملية لثقتهم بعلماء الدين[1].

وهكذا تم تنظيم سياسة التجنيس بمراسيم متعاقبة هدفها زيادة السكان الفرنسيون، واستيعاب الأوروبيين وأكبر قدر ممكن من التونسيين، لذا فإن المصلحة السياسية للتجنيس كما عبرت عنه مقتطف من مراسلات المقيم العام في عام 1921م قائلا : « إن الفائدة بالدرجة الأولى هي منح الجنسية الفرنسية إلى أكبر عدد ممكن من الإيطاليين والمالطيين الموجودين في تونس، وسيكون من المرغوب عدم وجود اعتراض ذي طبيعة قانونية أو معارضة للطلبات التي تحقق قبل كل شيء مصلحة سياسية »[2].

إضافة إلى ذلك تم منح التجنيس التلقائي عن طريق الزواج، حيث ذكرت إحدى إحصائيات السنوات الخمسة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى بين (1918–1922م) أن نسبة الزيجات بين الفرنسيين بلغت 73.65٪ ، ونسبة الزواج الفرنسي الأوروبي بلغت 26.35٪، أما الزيجات الفرنسية التونسية فمثلت 1.3٪ من إجمالي عدد الزيجات المعلنة في السجل المدني الفرنسي، وبالفترة (1924–1925م) أُعلن عن وجود 631 إلى 671 زواجًا بين الفرنسيين والأوروبيين، و34 زيجة بين فرنسيين وتونسيين بنسبة 2.5٪، مع ملاحظة أنه في عام 1912م كان 90 ٪ من الزيجات بين فرنسيين ويهود تونسيون، وهي نفس النسبة المئوية بالفترة (1918–1922م)، أما في سنة 1932م أظهر معدل الزيجات الفرنسية التونسية زيادة طفيفة بـ 3.7 ٪ من مجموع الزيجات المعلنة، وفي ما يخص النسبة المئوية للزيجات الفرنسية الإسلامية واليهودية الفرنسية خلال نفس الفترة فبلغت بين التونسيين المسلمين 20.6٪ فقط، وإلى ما يقرب من 80٪ م ما بين الفرنسيون واليهود[3].

لم تخلوا عملية التجنيس من صعوبات أهمها ما يتعلق بالايطاليين الذين يعتزون بأصولهم وانتماءهم وثقافتهم، وأمام رفضهم التجنيس في البداية فإنه كان يتم عن طريق الولادة

---

[1] الحبيب بورقيبة، **المصدر السابق**، ص 72 .

[2] Geneviève Goussaud-Falgas : **Op, Cit**, p 286.

[3] **Ibid** , p p 293-295.

والمدرسة واللغة والمصالح الاقتصادية ما جعلهم يتقدمون للحصول على الجنسية الفرنسية[1]، ومع ذلك فإن هذا التشريع تأثر بحملة رفض واسعة قادها السياسيين والمدافعين عن الهوية والتي كانت الصحافة مسرحا لها[2].

رسم بياني لتطور عملية تجنيس الأوروبيين في تونس ما بين 1891و 1948م

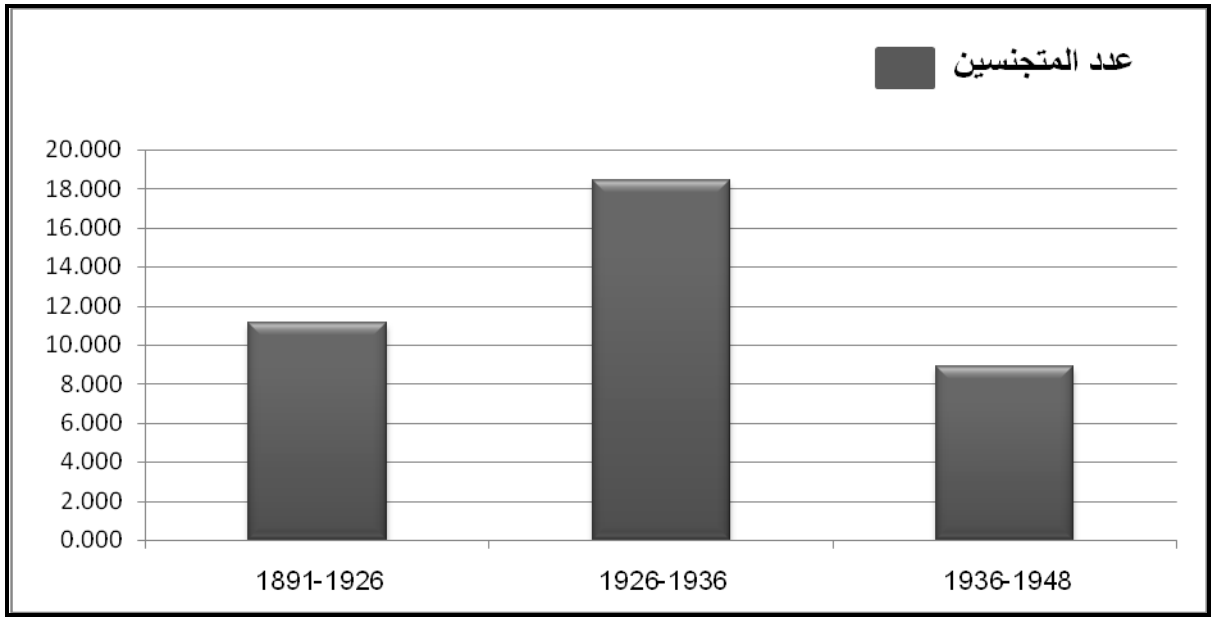

الملاحظ من خلال الرسم البياني أن عدد المجنسين عرف نوعًا ما نموًا بطيء بين سنوات 1891 و 1926م، حيث بلغ عدد المجنسين 11.128 مجنسًا، ليعرف العدد ارتفاعًا مقدرًا بـ 18447 إلى غاية سنة 1936م، لينخفض سنة 1948م إلى 8.879 مجنسًا[3].

وفيما يلي تفسيرات تباين الإحصائيات لكل جالية، وتأثير عملية التجنيس على نموها الديموغرافي .

*** الايطاليين :**

جاء الموقف الايطالي داخل تونس معاديًا لسياسة التجنيس الفرنسي فيما قادت القنصلية الإيطالية حربها ضد المجنسين من رعاياها، وتم التحريض على تصعيب الحياة عليهم بغرض إجبارهم عن التخلي على الجنسية، وفي روما تطورت الأحداث بدءًا من عام 1924م، وأصبحت الضغوط الاقتصادية بجميع أنواعها تلوح في الأفق على المجنسين، بينما قامت الجمعيات بدورها على تحفيز الشعور الوطني والتي عُهد إليها أيضا مراقبة الايطاليين،

[1] **La Dépêche coloniale**, N° 2032, 24 avril 1903.
[2] Geneviève Goussaud-Falgas : Op, Cit, p 295.
[3] **I.S.H.M.N- A.D.N** : Série Tunisie (Fonds de la Résidence), Bobine : R 261, carton 1956, Dossier 2, Folio 216, N° 6343 .

ووضعت مجموعات مهمتها تنظيم الجمعيات الترفيهية ومخيمات مدرسية من أجل إرسال الشباب في إجازة إلى إيطاليا، ومن ضمن إجراءات الحملة ضد المجنسين شملت أيضا : إلغاء المعاشات التقاعدية وميداليات الحرب على قدامى المحاربين المجنسين، والتجار الذين سافروا من أجل أعمالهم، والمستفيدين من المنح المخصصة من قبل الحكومة لتسديد المبالغ المحصلة كإيطاليين بمجرد أن يُظهروا رغبتهم في تغيير جنسيتهم، وحتى مقاولي البناء، وهو القطاع الذي يحوي أكبر عدد من القوى العاملة، ومنع توظيف المجنسين، إضافة إلى تحريض أهالي المجندين الذين تم تجنيسهم في طفولتهم على العصيان، ووصلت المقاطعة إلى حد عدم الحصول على حق الرعاية الصحية[1].

وعلى المستوى السياسي عارضت الحكومة الايطالية سياسة التجنيس وأصبحت قنصليتها في تونس يُنظر لها من قبل سلطات الحماية كعضو فاشي في فترة التوتر ما قبل الحرب ولها تأثير قوي على رعاياها، وكان التجنيس واحدة من جوانب المعركة ضد موسوليني (Mussolini)[2] والهدف منها حرمان إيطاليا من الحجة القائلة بأن تفوقها العددي سيعطيها حقوق أكثر في تونس، هذا وأدانت الصحف الايطالية المجنسين من أبناءها ودعت إلى سلْبهم جنسيتهم الأصلية بداعي تخليهم عن وطنيتهم في سبيل الحصول على مكاسب مادية[3] في الوقت الذي لا يزال الإيطاليون يستفيدون من الاتفاقيات الإيطالية التونسية في 28 سبتمبر 1896م[4]، سامحة لهم بالاحتفاظ بجنسيتهم وتبعيتهم لقوانين بلادهم[5]، وفي سنة 1935م وافق

---

[1] Geneviève Goussaud-Falgas : **Op, Cit**, p 309.

[2] **موسيليني بينيتو (1883–1945م)** : أبوه اشتراكي من الطبقة العاملة، وكان معارضا لغزو ليبيا في 1911م، شارك موسيليني في الحرب العالمية الأولى وأسس عصبة الفاشية وكسب تأييد الطبقة الوسطى، سعى إلى السيطرة على الدولة من خلال ضم طبقة العمال إلى صفه، تمكن من شغل منصب رئيس وزراء ايطاليا في 1922م، وبالتالي أصبح حزبه شرعيا ثوريا واتبع سياسة خارجية توسعية حينما وقعت حملة الحبشة في 1935م، وتأييد فرانكو في اسبانيا، وتحالف مع هتلر، ليدخل الحرب العالمية الثانية عند هزيمة فرنسا، انقلب عليه حزبه في 1943م ووقع في قبضة الشعب الايطالي ليعدم في افريل 1945م . **ينظر** : عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **المرجع السابق**، ج6، ص 470 .

[3] Geneviève Goussaud-Falgas : **Op, Cit**, p p 302-308.

[4] تم التوقيع على اتفاقيات 1896م لمدة 9 سنوات، مع إشعار مدته سنة واحدة قابلة للنقض، من قبل الأطراف المتعاقدة. احتفظت فرنسا بها سارية المفعول، باتفاق ضمني، ولتجنب تصعيد الموقف وتهديدات الحرب أعلنت فرنسا في 9 سبتمبر 1918م لروما عزمها على إنهاءها، وفي 12 سبتمبر 1919م أبرمت معاهدة جديدة، والمعروفة باسم اتفاقية "بيشون – بونين لاجار" (Bichon - Bonin à louer) ، والتي أكدت مرة أخرى الخصوصية الإيطالية من حيث الجنسية. **ينظر** : Geneviève Goussaud-Falgas : **Op, Cit**, p 300.

[5] **F.S** : Rapport (1875-1940). Impressions (Sénat. 1876), N° 802, 08/12/1923, P 4. https://gallica.bnf.fr : **المصدر**

موسوليني على زيادة الخاضعين الإيطاليين إلى الجنسية الفرنسية مقابل امتيازات تتعلق بالشركة الإيطالية الخاصة[1].

وبانتهاء الحرب العالمية الثانية كان لهزيمة المحور عواقب وخيمة على ايطاليي تونس، حيث تم اعتقال جميع الرجال القادرين على حمل السلاح في المعسكرات وتسخيرهم للعمل ذات النفع العام، والاستيلاء على ممتلكاتهم والورش والمخازن، وبتاريخ 22 جوان 1944م أكّدت الحكومة الفرنسية على إنهاء اتفاقيات 1896م، ومنه فقد الإيطاليون في تونس الوضع الخاص، وأصبحوا خاضعين للقانون العام. وفي 25 جويلية 1943م تم إلغاء قانون اليهود وجميع عمليات الإخلاء والتمييز واستعادة حريات الصحافة والتجمع وتكوين الجمعيات[2].

ومع ذلك قدّم العنصر الايطالي أكبر عدد من المجنسين بين عامي (1881 و1950م)، إذ تم تقدير المولودين في تونس هو 25.500 مع الأخذ بعين الاعتبار أحفادهم، أي أن السكان الفرنسيين مع بلوغ الخمسينات ربعهم هم من أصل إيطالي كانوا من جنوب إيطاليا (صقلية ونابولي)، بينما توقفت حركة التجنيس خلال الحرب واستؤنفت بعد انتهاءها حيث وصل في عام 1947م عدد المجنسين إلى رقم قياسي بلغ 4000 منهم 3777 إيطاليًا[3].

وحسب الإحصائيات المأخوذة من القنصلية الإيطالية فإنه في سنة 1956م كان 60.000 فرنسي من أصل إيطالي، ما نسبته 33.3٪ من إجمالي عدد السكان الفرنسيين البالغ عددهم 180،440، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه يصعب تحديد فرنسيي الأصل من المالطيين أو الإيطاليين المجنسين، وما يمكن قوله أنه أصبح هؤلاء السكان الفرنسيين في تونس عبارة عن مجموعة عرقية مركبة، وبلا شك انعكس ذلك على سلوكياتهم ومواقفهم[4].

*** المالطيين :**

عندما بدأت الجالية الفرنسية الصغيرة في البحث عن حلفاء ديموغرافيين لموازنة التفوق العددي للإيطاليين وجدت في المالطيين ضالتها أمام انسحاب انجلترا من تونس وإدراج رعاياها في النظام القانوني، ومنه جعل القانون الفرنسي 7000 مالطي مقيم في البلاد المرشحين

---

[1] Mary Dewhurst Lewis : « Necropoles and nationality : land rights, burial rites and the development of Tunisian national consciousness in the 1930[s] », **Past & Present**, N° 205, November 2009, p108.

[2] Paul Sebag : **Tunis: Histoire d' une Ville**, **Op, Cit**, p 496.

[3] **L'Action française**, N° 23, 23 janvier 1939 . **Voir Aussi** : **Le Monde** , 09 juil 1953 .

[4] Geneviève Goussaud-Falgas : **Op, Cit**, p p 294-295.

المثاليين لهذا الدور[1].

وعرفت الجالية المالطية زيادة معتبرة بين عامي (1881-1921م) من حوالي 7000 إلى 13000 فردًا في عام 1936م بسبب التجنيس الجماعي والفردي، وفقدت 38٪ من تعدادها، بينما الهجرة لم تعوض عن عدد المالطيين الذين أصبحوا فرنسيين استمر قانون 1923م ساري بطلب فردي أو بالزواج، لذا هرع الكثير منهم للحصول على الجنسية بغرض نيل المزايا، كما وُصف المالطيون بأنهم مطيعون ومجتهدون لذلك كانوا محط ترحيب من قبل الجالية الفرنسية[2].

ويعتبر المالطيون الوحيدون المستفيدين من المراسيم الصادرة في 8 نوفمبر 1921م، بشكل كبير، إلا أن التشريع الجديد أثار احتجاجات بعض الشباب الذين تم استدعاؤهم للخدمة العسكرية وطالبوا بإلحاقهم كرعايا بريطانيين، أدى هذا إلى نشوء خلاف بين فرنسا وإنجلترا الذي كان موضوع قرار من مجلس إدارة عصبة الأمم ومحكمة العدل الدولية ونتج عنه اتفاق في 24 ماي 1923م حيث اعترفت الحكومة البريطانية بأن للحكومة الفرنسية الحق في فرض جنسيتها على أي مالطي بريطاني الأصل ولد في تونس لأب مولود فيها، والأفراد الذين طُبقت عليهم المراسيم الصادرة في 8 نوفمبر 1921م لهم الحق في رفض الجنسية الفرنسية[3].

وتجدر الإشارة أنه من عام 1922م كان المالطيون يعدُون رعايا إنجليز، وفي تقرير منشور للقنصلية الأمريكية وُصف بالسرية، رفعت الحكومة البريطانية دعوى قضائية أمام محكمة لاهاي[4] حول حق امتياز البقاء للمالطيين، وأكدت في تقريرها أن هؤلاء المولودين في تونس فرنسيين لأبوين ولدوا فيها مع الأخذ في الاعتبار اكتساب الجنسية الفرنسية من قبل أحفاد هؤلاء المجنسين، الأمر الذي أفضى إلى اتفاقية كرزون دي سانت أولير (Curzon de Saint-Olier) مع الحكومة الفرنسية، كان نتيجتها تجنيس أكثر من 5000 مالطي، ليصل عددهم إلى 8643 مجنسًا عام 1931م، وبالتالي انخفض عدد السكان من أصل مالطي الذين

---

[1] Kenneth Perkins : **Op, Cit**, p 53.

[2] **Les Annales coloniales** : N° 56 , 13 Mai 1933 .

[3] **F.S** : Rapport (1875-1940). Impressions (Sénat. 1876), N° 802, 08/12/1923, P 4. https://gallica.bnf.fr : **المصدر**

[4] عقد مؤتمر دولي في عام 1899م بناء على اقتراح قيصر روسيا للاتفاق على تخفيض السلاح، حيث اتفق المجتمعون على ثلاث مواثيق أهمها إنشاء محكمة دائمة تضم في عضويتها عددا كبيرا من الخبراء القانونيين العالميين تم ترشيحهم من قبل الدول المشتركة في المؤتمر، ويكون التحكيم اختياري يلزم الدولتين المتنازعتين أن توافقا على ذلك، بحيث تختار كل منها مندوبين من بين خبراء المحكمة . **ينظر** : عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **المرجع السابق، ج5**، ص 398.

ظلوا إنجليز من 13000 إلى 6400 بين عامي (1921- 1950م)[1].

وكانت من بين أسباب رغبة المالطيين في التجنيس هو الاقتراب من النموذج الفرنسي، حيث حفزت السلطة الفرنسية هؤلاء على قبول التجنيس، ما جعلهم يُقبلون في الغالب على مرسوم عام 1921م بشأن التجنيس الجماعي الذي حقق نتائج مرضية[2]، وقد لعبت الكنيسة دورًا هامًا في تشجيع انضمام المالطيين إلى التجنيس[3]، حيث إلتحقت الأجيال بالمدارس الفرنسية وفي نفس الوقت عمل التجنيس على رفع المالطيون اجتماعيًا وساهموا في الرخاء العام[4].

أما بالنسبة لباقي الجنسيات الأوروبية، فقد حصلت عشرات العائلات اليونانية تلقائيًا على الجنسية الفرنسية ما سبّب وضعاً مربكًا داخل المجتمع اليوناني بخصوص الهوية، ظهرت أولى المشاكل عام 1928م حيث لم تعد فئة اليونانيين المجنسين قادرة على استيعاب القوانين القديمة، والسبب هو أن الجمعية الدينية أصبحت منذ عام 1918م متعددة الجنسيات حيث ضمت : 32 يونانيًا مقابل 24 فرنسيًا، و 2 يونانيًا – ألبانيًا، و 2 يونانيًا – عثمانيًا، في ما كانت إدارة أرباح الثروة العقارية عاملاً إضافيًا في التوتر الذي نشأ بين أفراد المجتمع اليوناني، حيث نشب نزاع داخلي بعد انتخاب مجلس إدارة جديد للجمعية في ماي 1928م، وظهر صراع بين اليونانيين وبين أعضاء المكتب الجديد المنتخبين الجدد وثلاثة أعضاء سابقين[5].

أيضا كان هناك السويسريون والبلجيكيون الذين تكيّفوا بشكل جيد مع السياسة الفرنسية قبل الانضمام نهائيًا بالتجنيس الجماعي أو بطلب فردي ومنهم أيضا الأسبان[6]. بينما أشار سيباغ إلى أنه بين (1944-1955م) تم تجنيس 14.343 فردا من جميع أنحاء البلاد، منهم 12.677 إيطالي، و236 مالطي، و70 يوناني، و 347 اسباني، 105 روسي و908 تونسي يهودي[7] .

هذا ولم تمر عمليات التجنيس بشكل سلس وهادئ، فقد كشفت عن وجود أزمة هوية، ومعاداة السامية من قبل الفرنسيين، واتجاه العربي، اليهودي، الأجنبي، والمجنّس، خاصة منهم

---

[1] **A. C** : French Naturalizations in Tunisia (Confidential), N° 152, 26 June 1933. p 6.
المصدر : . archive.org **Et** : **Le Monde**, 09 juil 1953 .
[2] Paul Sebag : **Tunis, histoire d'une ville...**, **Op, Cit**, p. 426.
[3] Geneviève Goussaud-Falgas : **Op, Cit**, p 316.
[4] **Ibid**, p 317.
[5] Habib Kazdaghli, « Communautés méditerranéennes de Tunisie… », **Op, Cit** .
[6] **Les Annales coloniales** , N° 56 , 13 Mai 1933 .
[7] Paul Sebag : **Tunis: Histoire d' une Ville...**, **Op, Cit**, p 594.

أنصار الاستعمار، فمسألة العنصر الفرنسي المتفوق على باقي العناصر الأوروبية ولو كان مجنسًا، كانت طاغية والتي صاغتها بعض الصحف اليمينية المتطرفة على وجه الخصوص، حيث وُصف الفرنسي الأصلي بأنه رجل متفوق عرقيا على باقي السكان، يُشهد له بالعمل الجاد والذكاء ومكلف بمهمة حضارية، حيث مكّنه هذا التفوق من تحويل بلد وُجد في حالة خراب إلى بلد متحضر[1].

3- الجاليات الأوروبية ومحطات الهجرة 1881-1956م :

عملت فرنسا على تكريس سياستها عن طريق مؤسسات الحماية التي عملت بشكل خاص على تقنين الهجرة[2]، وفرض الأحكام القانونية للجاليات الأوروبية، التي ترعى أوضاعها وأصبحت تخضع للسلطة الجديدة وتتأثر بسياستها، حيث عرفت تطورا في نشاطها التجاري والثقافي والفكري وحتى السياسي[3] .

وعلى اعتبار أسبقية الاستقرار للعناصر الأوروبية في البلاد قبل فرض الحماية، فإننا نطرح التساؤل الآتي : كيف كانت السياسة الفرنسية اتجاه تلك العناصر، وما وضعها ؟.

مع فرض الحماية واجهت سلطاتها بشكل عام مسألة التعداد السكاني للأوروبيين وحرصت على إجراء عملية الإحصاء لما يمثله هذا الأخير من أهمية ديموغرافية وسياسية، على غرار ما يجري في فرنسا فالإحصاء السكاني كان يتم كل خمس سنوات، بينما في تونس عرفت أول إحصاء رسمي للعنصر الفرنسي فقط في عام 1891م، فيما كانت الإحصائيات السابقة غير قادرة على إعطاء نتائج دقيقة بسبب صعوبة تحديد الهجرة الأجنبية الوافدة على البلاد، وسط عدم ثبوت وثائق الخروج بالنسبة للسلطات خاصة للأطفال المولودين بعد إنشاء ملفات لوالديهم، وبوصول عام 1906م أُعطيت الأهمية لتعداد كل العناصر الأجنبية وفق مرسوم 7 نوفمبر 1906م وهذه العملية كانت مُوكلة إلى رؤساء المقاطعات الإدارية بمساعدة سلطات البلدية وموظفي الأمن العام[4] . ومع حلول سنة 1921م جرت أولى عمليات الإحصاء

---

[1] Fayçal El Ghoul, « Le français de Tunisie et l'Autre dans les années 1920-1930 », **Cahiers de la Méditerranée** [En ligne], 66 | 2003. https://journals.openedition.org.

[2] Khalifa Chater: « Les mouvements migratoires entre la France et la Tunisie aux XIX^{e} et XX^{e} siècles : la dichotomie du langage », **Cahiers de la Méditerranée**, N° 54, 1, 1997, p 44.

[3] كمال جرفال، **الجاليات الأوروبية بمدينة سوسة من 1881-1939م**، (رسالة لنيل درجة الدكتوراه)، إشراف : محمد الهادي الشريف، جامعة تونس الأولى، 1999، ص 15.

[4] **مديرية الزراعة والتجارة** : تقرير بعنوان تعداد السكان الأوروبيين المدنيين في تونس 1826-1926م والعقارات التي يمتلكها الأوروبيين في تونس، ص 3. Bnt- E-PER-814-Bis.

السكانية الرسمية في تونس[1]، وتبعتها عدة إحصاءات لتصبح أكثر دقة، وركزت العمليات على العنصر الأوروبي بأكمله بينما التونسيين ظلوا مستبعدين لعدة أسباب[2].

ويرجع تأخر العملية الإحصائية إلى عدم اليقين السياسي بديموغرافية فرنسا التي مرت بعدة مراحل بين عامي (1881–1921م) وتغيرت بمرور الوقت بسبب إخفاقاتها، حيث اعتمدت سياسة الهجرة الفرنسية في بداية الحماية على البنية التحتية الضخمة ولمْ ترق إلى مستوى التوقعات وآثارها أدت إلى نتائج عكسية. بينما فضّل المهاجرون الفرنسيون الذهاب إلى الجزائر حيث السيطرة أقوى وحيث موقع المستوطنين أكثر حماية[3].

ولقد عملت سياسة الحماية وفق تطبيقها للخدمات إلى تطوير شبكة نقل حديثة تحت تأثير التحسين الفني والتقدم، والذي انعكس في إنشاء الشبكات وتمديد خطوط السكك الحديدية، وتحسين السفن الشراعية الأمر الذي أدى إلى تقليل مدة السفر ثم تعميم الملاحة البخارية، والنتيجة هي التمكين بشكل أسرع وأكثر أمانًا وأقل كلفة . وما شجع الهجرة أيضا الانخفاض في معدلات الإصابة بالأمراض على متن السفن[4].

إضافة إلى تلك العوامل، فإن عمليات الهجرة الأوروبية إلى تونس وغيرها خدمتها كذلك توجهات سياسية اتخذتها الدول الأوروبية، حيث أصبح تشجيع هجرة جزء من السكان وسيلة لتصدير مشاكل اجتماعية وتشجيعا لرحيل الأفقر، حين أعلن ليو فون كابريفي (von caprivi)[5]، في عام 1891م بقوله : « علينا تصدير البضائع أو الناس، إذا زاد عدد السكان بدون صناعة مع نمو مماثل، لن يكون لدينا طعام للجميع »[6] .

---

[1] Jean Ganiage : « La population de la Tunisie … », **Op, Cit**, p 857.

[2] Bernard Augustin: « Le recensement de 1906 en Algérie et en Tunisie », **Annales de Géographie**, T 17, N° 91, 1908, p 29.

[3] Martino Oppizzi **: Classifier, diviser, contrôler : l'emploi des recensements de la population dans la domination coloniale française en Tunisie**, Appel à communication pour l'école d'été franco-allemande autour du sujet « Bureaucratisation et construction des identités dans un contexte colonial et post-colonial (1500-2015) », Institut historique allemand, Dates : 3 – 7 juillet 2017, p 1.

[4] Philippe Rygiel : **Op, Cit**, p 33.

[5] **ليو فون كابريفي (1831–1899م)** : شغل رئيس لمجلس بروسيا ومستشار الإمبراطورية في عهد غليوم الثاني (1888–1918م)، خلف بسمارك سنة 1890م، وانتهج أسلوب ما يسمى بالاتجاه الجديد وعقد معاهدات تجارية مع عدة دول، واستطاع أن تكون له سلطة الرأي، أما على المستوى الداخلي هادن الاشتراكيين الأمر الذي أثار حفيظة المحافظين= مما اجبر الإمبراطور على فصل المنصبين المذكورين في 1892م، ومنه ضعف تأثير كابريفي، ودخل في صراع حتى أقيل من منصبه في 1894م واعتزل الحياة السياسية . **ينظر** : عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **المرجع السابق، ج5**، ص 11.

[6] Philippe Rygiel : **Op, Cit**, p 37.

جدول التطور الديموغرافي للعناصر الأوروبية في تونس بين 1881و 1956م

السنة / الجنسية	1881	1906	1911	1921	1926	1931	1936	1946	1956
الفرنسيين	700	34.610	46.044	54.476	72.020	91.427	108.068	143.000	180.450
الايطاليين	11.606	81.156	88.082	84.799	89.216	91.178	94.282	87.935	66.910
المالطيين	7000	10.330	11.300	13.520	8.396	8.645	7000	6.700	6000
أوروبيين آخرين	394	2.799	3.050	3.320	4.649	4.045	3.569	1.365	1.974

منحنى بياني يمثل التطور الديموغرافي للعناصر الأوروبية في تونس بين 1881 -1956م

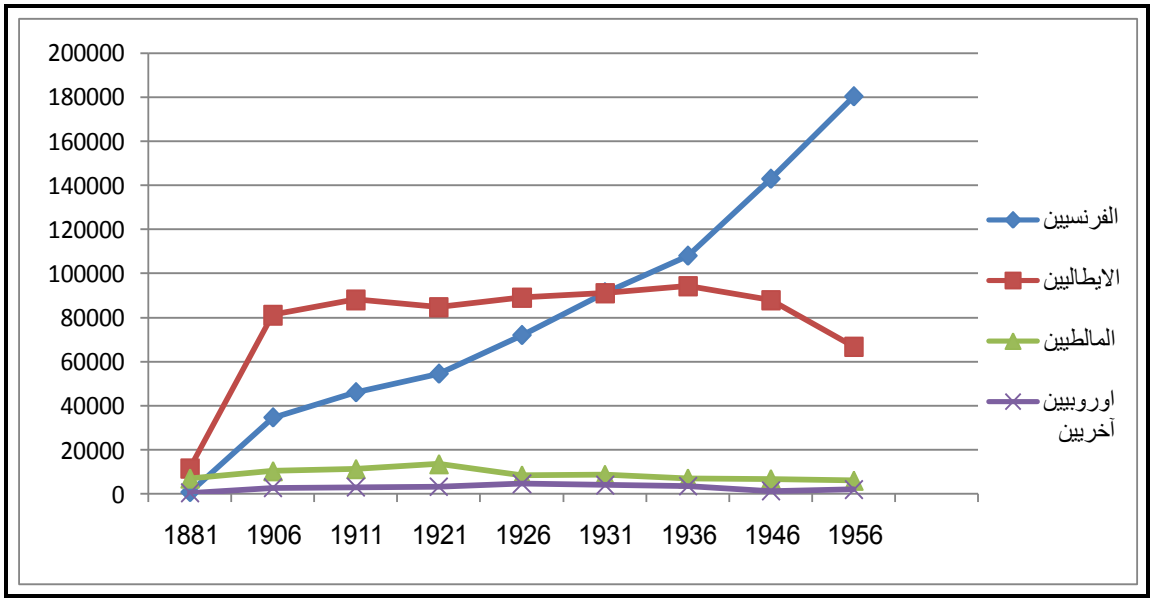

من خلال الرسم البياني نلاحظ أن الهجرة عرفت أواخر القرن التاسع عشر منحى تصاعديًا لكل العناصر الأوروبية ما يسمى بالهجرة الزراعية إلى غاية الحرب العالمية الأولى بفعل نشأة المؤسسات الداعمة لحركة الهجرة واعتبارها الحل الأمثل للمشكلات وتحقيق الثروات.

إضافة إلى المشاريع الداعمة والباحثة عن اليد العاملة المؤهلة على رأسها الصقلية الايطالية، ومنه هناك زيادة تصاعد عدد الوافدين رغم الظروف السياسية والعسكرية والاقتصادية، التي سادت تونس في الفترة الممتدة من احتلال تونس حتى نهاية الحرب العالمية الثانية[1] .

ووفقا للإحصائيات الأولية فقد ظهر التفوق الايطالي إضافة إلى عدد من الجنسيات الأوروبية الأخرى، فإنه من الخطأ اعتبار تونس مستوطنات بالأساس بل تضم جاليات مختلطة

[1] عبد المالك خلف التميمي، **المرجع السابق** ، ص 51. و Philippe Rygiel : **Op, Cit**, p 50 .

حيث العنصر السائد هو الأكبر عددًا، لكن الأمر المهم بالنسبة لسلطات الحماية هي أن القوانين والأعراف واللغة الفرنسية هي السائدة والمتحكمة وهي دلالة على السيطرة السياسية، كذلك دور رجال الكنيسة الفرنسيين مع وجود عناصر ايطالية واسبانية منذ سنوات طويلة تتقن اللغة الفرنسية، وبالتالي أصبح على الحكومة الفرنسية أن تتكيف مع التفوق الأوروبي عدديًا، خاصة وأن الفرنسيين لاعتبار التفوق السياسي لا يمكن أن يسمحوا بوجود نظام برلماني يعطي القاعدة والاستشارة للمقيمين الأوروبيين على حسابهم[1].

3-1- الفرنسيون :

كان الحضور العنصر الفرنسي قبل الحرب العالمية الأولى قليل الأمر الذي دفع بالحكومة الفرنسية أن تجعل عملية الاستعمار استغلالاً لترغيب الهجرة إلى تونس لسبب رئيسي وهو تدني نسبة الولادات، حيث لم تعد فرنسا تستطيع تقديم عدد كافي من المهاجرين للتوطين في تونس وهو الأمر الذي جعلها تشجع الهجرة من باقي الدول الأوروبية وحتى مستعمراتها خاصة الجزائر[2]. وبهذا زاد الفرنسيون بمقدار أكثر من 10000 وحدة وضمت العاصمة تونس لوحدها أكثر من نصف المهاجرين من الجنسية الفرنسية، أما بنزرت أكثر من 4000، كما أن استغلال الفوسفات كان له تأثير كبير في عملية التوزيع والاستقرار[3].

هذا وقدرت الزيادة في عدد الأوروبيين سنة 1921م بـ 115.156، بدل 143.476 عام 1911م، بزيادة 12.639 حيث كانت التعدادات في صالح العنصر الفرنسي 54.476 بدلاً من 46.044، أما العنصر المالطي قدر بـ 13.520 بدلاً من 11.300، بينما حدث انخفاض طفيف في العنصر الإيطالي 84.799 بدلاً من 88.082 بسبب الهجرة نحو طرابلس والمغرب الأقصى إثر الحرب العالمية الأولى[4]. أما في سنة 1936م وصل تعداد الأوروبيين كالآتي : 108.068 فرنسي و 94.289 إيطاليًا و 7.279 مالطي و 3.569 أوروبيًا من جنسيات أخرى . وشكّل 59.670 فرنسياً من مواليد فرنسا في تونس ما نسبته (55٪) و 56.687 إيطالي ولدوا في تونس بنسبة 60٪ ، هذه الأرقام تبين أن الهجرة الأوروبية إلى تونس كانت بشكل تدريجي لتتوقف تقريبًا بسبب الهجرة الريفية وتراجع ملكية الأراضي الفرنسية بين

[1] **La Justice**, N° 7179, 3 octobre 1899.

[2] عبد العزيز الثعالبي، **المصدر السابق**، ص 205 .

[3] **Le Temps**, N° 16798, 20 juin 1907.

[4] Bernard Augustin : « Le recensement de 1921 dans l'Afrique du Nord », **Annales de Géographie**, T 31, N°169, 1922, p 55.

(1914-1921م) للفرنسيين، وبفعل التجنيس اتسعت الفجوة العددية بين العنصر الفرنسي والعنصر الإيطالي لصالح الأول في عام 1931م، حيث وصل التعداد إلى 91.427 فرنسيًا و 91.178 إيطالي[1].

وبالرغم من تفوق العنصر الفرنسي عددياً على العنصر الإيطالي، إلا أن الفرنسيين لم يمثلوا الأغلبية الأوروبية حتى سنة 1931م مع الأخذ بعين الاعتبار أن هناك 8.596 من الإنجلو مالطيين، و 4.000 أوروبيون آخرون ذوي جنسيات متعددة. ويتبين من إجمالي هذه أرقام، أن العنصر الفرنسي قد أرتفع إلى 20.047 نسمة، بينما لم يرتفع العنصر الإيطالي سوى 1.968 نسمة، في حين شهد تعداد سكان المالطيين انخفاضاً بـ 247، و 68 بالنسبة للإسبانيين، وكذا الشأن مع اليونانيين 183، والجدير بالذكر أن عدد الفرنسيين شهد ارتفاع في كافة مصالح المراقبة المدنية، حيث قُدّر الارتفاع بـ : 81.454 نسمة، وذلك في غضون 40 سنة[2].

وهكذا استغرق الأمر خمسين عامًا من الإدارة الفرنسية للوصول إلى التكافؤ الديموغرافي المطلوب بالنسبة للفرنسيين، في عام 1936م، من بين 108.000 فرنسي، كان هناك ما يقرب من 30.000 شخص أصبحوا فرنسيين بالتجنيس، حيث أدت نتيجة الحرب العالمية الثانية إلى تغيّر وضع الإيطاليين، وبحلول عام 1946م ارتفع عدد الفرنسيين إلى ما يقارب 144000، وأخيرًا في مطلع عام 1956م وصل عددهم إلى 180.000[3].

3-2- الايطاليون :

شكّلت الجالية الايطالية العنصر الاوروبي الأهم من خلال نشاطها وتعدادها الذي فاق باقي الجاليات الأخرى لفترة طويلة من الزمن، حتى باتت بعد فرض الحماية هاجسا بالنسبة للفرنسيين الذين عملوا على استيعابها سياسياً وقانونياً، بالرغم من أن الجالية قدّمت عمالة فعّالة في شتى الميادين وظّفتها سلطات الحماية لدعم وتحقيق مشاريعها داخل تونس.

بعد فرض الحماية أصبحت البلاد التونسية ملاذاً للمهاجرين خاصة الايطاليين، وبرغم من تشجيع فرنسا للهجرة الأوروبية بشكل عام إلا أنها بنفس الوقت كانت تحارب المنافس

[1] Bernard Augustin : « Le recensement de 1936 dans l'Afrique du nord », **Annales de Géographie**, T 46, N° 259, 1937, p 86.
[2] **I.S.H.M.N- A.D.N** : Série Tunisie (Fonds de la Résidence), Bobine : R 261, carton 1956, Dossier 2, Folio 216, N° 6343 , 20/03/1931 .
[3] Jean-Francois Martin : **Op, Cit**, p 134.

الايطالي وتأثيره، وبفضل العمالة أصبحت تونس تتمتع ببنية تحتية هامة، إضافة إلى تطور الزراعة والصناعة والتجارة، ورغم هذا بقي هناك نقص كبير في عدد المزارعين الفرنسيين، وفي إحصائية لعام 1901م وُجد 64.866 ايطالي وهو ما دعا للقلق بسبب النمو المتزايد لهؤلاء، بينما الفرنسيين في زيادة بطيئة، ولقد نتج عن فتح باب الهجرة الايطالية تأسيس شركتين في توربانى (Turpani) ومارسالا (Marsala) لإرسال مهاجرين، كما تم تنظيم بنك لهذا الغرض[1].

وأمام المكانة للإيطاليين في تونس فد كان بلدهم الأم يعيش على وقع التحولات السياسية مما أصبح يشكل ما يعرف بالخطر الإيطالي بين (1920–1922م) اثر صعود الفاشية وادعاءات موسوليني الذي استغل الهجرة كسلاح للتغلب على القصور الاقتصادي والعسكري حيث صرح عام 1923م قائلا : « الهجرة ضرورة فيسيولوجية للشعب الإيطالي، فنحن أربعون مليون شخص محبوسين في شبه الجزيرة الضيقة والجميلة التي لا تستطيع إطعام الجميع ... ونتفهم مشكلة التوسع الايطالي في العالم كمسألة أخلاقية واقتصادية وديموغرافية، وأُعلن بموجب هذا أن الحكومة تعتزم حماية الهجرة الايطالية، ولا يمكن تجاهل أولئك الذين يعْبرون الجبال ويذهبون وراء المحيط ... وحيث كان هناك ايطالي، هناك الألوان الثلاثة، هناك الوطن »، ومع هذا يرى موسيليني أن الهجرة تُفقد الأمة العناصر النشطة لتخدم في دول أجنبية، لكنها بنفس الوقت تلعب دورًا هامًا على المستوى الدولي في نشر الأفكار (الفاشية) على حد زعمه، وبالتالي يُصبح المهاجرون أدوات للنظام ووسيلة للمحافظة على مقوماتهم الوطنية[2].

أما إحصائيًا فإن تعداد الإيطاليين على الرغم من أنه لا كان لا يزال كبيرًا، فقد شهد انخفاض إلى ما يقرب من 9000 في إحصائية 1901م بسبب حملات التجنيس[3]. ومع القلق الذي أثارته الجالية الايطالية فإن إدارة الحماية بدتْ في ارتياح أمام الملكية الفرنسية المتفوقة، خاصة وأن الجالية لها من الممتلكات ما نسبته 83.92 % والايطالية 7.90 % أما باقي الأوروبيين 8.12 %، وبالتالي فإن التفوق بالنسبة للفرنسيين أخذ في ازدياد خاصة في الممتلكات الكبيرة، بينما الايطاليون يتفوقون في المساحات الصغيرة . هذا وتكوّن العنصر

---

[1] **L'Avenir du Tonkin**, N° 1809, 20 mars 1901.

[2] João Fábio Bertonha : « Emigrazione e politica estera: la « diplomazia sovversiva » di Mussolini e la questione degli italiani all'estero, 1922-1945 », **Altreitalie**, N° 23, luglio- dicembre 2001 , p p 40-41.

[3] **A . C:** French naturalization in Tunisia, N° 152, 26 june 1933, p 4.

المصدر : . www.turkpress.co

الايطالي بالغالب من فئة العمالة في الأشغال العامة والمناجم وأعمال الحفر والأراضي البور وأيضا الصيد والبناء والفلاحة خاصة من صقلية، وعندما تصبح هذه الهجرة تفوق الاحتياجات المحلية فإنها تؤدي إلى مغادرة العديد منهم وفي الغالب يتم تشجيع القادمين بفعل أقربائهم الذين يوفرون لهم المأوى في ملكياتهم وبيوتهم وهو الأمر الذي يجعل الفئات المهاجرة ترتبط حسب العائلة والمكان القادمة منه من خلال العمل في شركاتهم أو مزارعهم، وهو ما تفوقوا فيه على الفرنسيين بحيث شكّلوا استعمار زراعي ايطالي يصعب إيقاف تطوره وبالتالي كان لابد أن يتم تشجيع التجنيس والانضمام إلى التعليم الفرنسي والكنيسة[1].

ويأتي الإحصاء لعام 1903م يبين أنه من عام 1881م إلى السنة المذكورة ارتفع عدد الايطاليين من 11.200 إلى 80.600، مع الاعتقاد بأن الأرقام الواردة بخصوص هؤلاء غير حقيقية أمام تهرب العديد منهم من الإحصاء السكاني بفعل الهجرة المتدفقة من صقلية خاصة التي تعاني أوضاع مزرية دفعت بالعديد منهم للهجرة في قوارب شراعية صغيرة نحو السواحل التونسية مع صعوبة التحكم في الدخول إلى البلاد أمام طلبات الفرنسيين بالدعوة إلى أخذ تدابير أمنية واتخاذ الحيطة من هذا التدفق، حيث شكّل الصقليين حوالي ثلاثة أرباع الايطاليين في تونس، ولا يوجد تماسك وطني جدّي ليشكلوا تهديدا سياسيا بالنسبة للحماية رغم أنهم مفيدون ووفروا يد عاملة قوية خاصة أمام الدعاية الايطالية بأن تونس عبارة على مستعمرة ايطالية أمام مستعمرة فرنسية المتكونة من الجنود والمسؤولين، ولذا وجب استخدام الوسائل منها الدعاية الدينية عن طريق نشاط الكنيسة الفرنسية لعدم مبالاة الصقليين بالأمور الدينية والمدارس، أمام المالطيين والأسبان[2].

هذا ويلاحظ أنه من بداية الحماية إلى غاية 1906م الصعود الكبير في عدد الايطاليين حيث بلغ عددهم من 11.606 في 1881م، ليصل إلى 81.082[3] ويرجع ذلك إلى موجة الهجرة الكبيرة التي عرفتها تونس تزامناً مع المشاريع الفرنسية التي استقطبت العمالة الايطالية والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي عانتها شبه الجزيرة وصقلية . ويزداد نمو الجالية بشكل متواصل إلى غاية 1911م لتشهد في بداية العشرينات تراجعًا والذي تم تفسيره على عدّة اعتبارات منها تحسّن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في شبه الجزيرة الايطالية

[1] **La Nation**, A 18**,** 23 février 1903.

[2] **La Dépêche coloniale**, N° 2625, 3 janvier 1905.

[3] **مديرية الزراعة والتجارة** : المصدر السابق، ص 4.

وصقلية وتغير وجهة الهجرة نحو العالم الجديد (أمريكا) حيث الأجر المرتفع وفرص تكوين ثروة خاصة بعد احتلال ليبيا وما خلفه من تراجع للأنشطة العامّة، إضافة إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى وما تبعها من تأثيرات سياسية وعسكريّة[1]. إضافة إلى أن الايطاليين المستقرين يميلون إلى أن يصبحوا تونسيين مثلما يصبح الأسبان جزائريين، لذا لم يكن من الضروري منح التجنيس المشابه لقانون 1889م الذي تم في الجزائر، ولم يكن هناك داعي للقلق من الأوروبيين في تونس لأن السلطات عملت على تسريع التقارب عن طريق المدرسة ثم الاستيطان الفرنسي[2].

ولقد استمرت تداعيات النمو الديموغرافي للايطاليين في التذبذب تارة والتناقص تارة أخرى، فحسب مراسلة صادرة من مصلحة المراقبة المدنية لولاية بنزرت، والمتعلقة بأسباب انخفاض نسبة السكان الإيطاليين المتواجدين في كل من منطقة بنزرت وفريفيل (Freeville)[3] على سبيل المثال كانت كالآتي :

– رحيل عدد كبير من الإيطاليين إلى العمل في فرنسا والمغرب في بعض المناطق المدمَرة دون عودة.

– تعذر العثور على عمل بالنسبة لبعض الإيطاليين بما فيهم البنائين وعُمال الطرق في كل من المنطقتين، وبالتالي توجهوا إلى مزاولة مهنهم في العاصمة تونس وغيرها، حيث تتواجد مراكز التعدين .

– حالات التجنيس بأعداد هائلة بالنسبة للإيطاليين لكل من منطقة بنزرت وفريفيل[4].

وتحدثت جريدة لاديبيش (La Dépêche) الفرنسية، على أن استيعاب هؤلاء الأجانب في ظل تلك الظروف أمرًا صعبًا إن لم يكن مستحيلاً، ففي مقارنة مع الجزائر مثلا فالجاليات هناك محاطة بالهياكل الفرنسية من مدارس وكنائس وزواج مختلط الذي يُؤمن ولادة جيل فرنسي اللغة ومتمدن، لكن في تونس العكس تماما حيث الجالية الفرنسية معزولة، بينما الايطالية لديها قاعدة من المثقفين والأطباء والمهندسين وكبار التجار والملاك في كل مكان ما أتاح انتشار لغتهم

---

[1] كمال جرفال، **المرجع السابق**، ص 91.

[2] **La Dépêche coloniale**, N° 5233, 17 jullet 1912

[3] **فريفيل** : بلدة تابعة لبنزرت، تم تأسيسها بداية القرن 20م، واقتبس اسمها من اسم الوزير جول فيري، ضمت نحو ثمانية آلاف نسمة أغلبهم من الفرنسيين . **ينظر** : محمد بن الخوجة، **المصدر السابق**، ص ص 340–341.

[4] **I.S.H.M.N- A.D.N** : Série Tunisie (Fonds de la Résidence), Bobine : R 261, carton 1956, Dossier 2, Folio 216, N° 164 , 07/10/1926 .

وثقافتهم في المقاهي والشوارع حيث أصبحت تونس عبارة عن مستعمرة ايطالية تُديرها سلطة فرنسية[1].

من جهة أخرى أصدرت الإدارة التونسية قرارًا بخصوص الهجرة إليها وبموافقة الحكومة الفرنسية بتاريخ 1898م والمعدل بتاريخ 24 جوان 1916م وفق الشروط الآتية أهمها :

* يجب على كل مهاجر قادم إلى تونس للعمل أن يكون بحوزته عقد موقع من طرف الإدارة العامة للزراعة والتجارة والاستعمار ووفقا للنموذج القياسي.

* يمكن للمعني عند تقديم هذه الوثيقة الذهاب للمكان المخول له ويتم تزويده باللوائح الصحية والأمنية .

* على المعني التوجه للعمل وفق الوثيقة خلال 48 ساعة، وتقديم طلب للحصول على هوية من قسم الشرطة صالحة لمدة عامين مع إمكانية التجديد، وفي حالة رفض أو سحب بطاقة الهوية يجب على العامل مغادرة البلاد في غضون ثمانية أيام ومع ذلك يجوز تعديل هذا الموعد من قبل المدير العام للداخلية بناءًا على اقتراح من السلطات المحلية .

* يُحضر على أي شخص تشغيل عامل بدون بطاقة هوية، كما يُحضر على صاحب العمل تأجير الوافد مباشرة أو من خلال وسيط قبل انتهاء إنشاء عقد العمل القادم بواسطته إلى تونس وبنود هذا المرسوم لا تطبق على المهاجرين قبل تاريخ 20 ماي 1930م[2] .

بالإضافة إلى ذلك فقد تم العمل على تقييد الهجرة نحو تونس بعدة شروط منها التي أقرتها المديرية العامة للزراعة والتجارة والاستعمار وذلك بمرسوم صدر في 20 فيفري 1930م بشأن تنظيم هجرة العمال إلى تونس خاصة المادة الأولى التي فرضت على كل عامل مهاجر أن يحوز عقد عمل مصادق عليه من قبل المدير العام للزراعة والتجارة والاستعمار ويتوافق مع النموذج التنظيمي، بينما الثانية تفرض على صاحب العمل المستقبل للمهاجر بأن يتم تسجيله في غضون أربعة وعشرين ساعة في سجل خاص بعد توفره على الشروط المحددة[3].

ولقد سببت تلك القوانين انخفاضًا في تعداد عناصر الجالية الايطالية، وذلك راجع أيضا إلى إلغاء بعض مواقع العمل حيث توظيف العمال الايطاليين خاصة الصقلية شكلت 85 %

---

[1] **La Dépêche**, N° 15629, 7 mai 1911.

[2] **N. A. R. A :** Tunisia's Economic Situation 1932-1939 , 20 février 1930, p p 3-4 .

المصدر : archive.org .

[3] **N. A. R. A :** Tunisia's Economic Situation 1932-1939 , 20 février 1930, p 7.

من السكان الايطاليين في تونس[1].

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، كانت الحكومة الفرنسية قد اتخذت قرارًا بطرد عدد من العائلات الإيطالية من تونس، حيث وجهت وزارة الخارجية الإيطالية تعليمات إلى القنصل الايطالي لدى فرنسا، ليوضح للحكومة الفرنسية التداعيات التي أحدثها هذا القرار في إيطاليا، حيث يُزعم أن قائمة المطرودين تضم أقلية فقط من الفاشيين[2]، وقد تم طرد 1200 عائلة إيطالية من تونس وإعادة أرباب العائلات إلى وطنهم رفقة أقاربهم متهمون بإثارة نشاط فاشي من بينهم وكلاء قنصليون وأساتذة وصناعيون وتجار، ومنه وفقاً لإجراءات القانون العام فإن الأطفال المولودين من أصل إيطالي يحصلون تلقائيًا على الجنسية الفرنسية، إذا كان آباؤهم وأجدادهم ولدوا في تونس[3].

وبسبب إجراءات الوضع الجديد في أعقاب الحرب العالمية الثانية عانى العمال في معسكرات الاعتقال من سوء معيشتهم، وتم الاستيلاء على الأصول من المواطنين الإيطاليين وتوزيعها على عدد من الفرنسيين والتونسيين من قدامى الحرب، وتعرّض الشباب منهم للعمل القسْري مع أجر يقل عشر مرات عن أجر العمال الأحرار، بينما تمكن مُلاك الأراضي الكبار من إنقاذ جزء من أراضيهم وممتلكاتهم، واستمر هذا النظام حتى أوائل عام 1947م، وبانتهاء العمل الإجباري طالب إيطاليو تونس بتخفيف الإجراءات : أولاً إلغاء الحجز على الأصول، ثانيًا إعادة تأسيس الحرية النقابية والتجمع، ثالثًا الاعتراف بالحقوق المكتسبة، وبالتالي العمل على إعادة بعث العلاقات الودية مع فرنسا[4].

ومنه أدت تلك الإجراءات المتخذة إلى تراجع المجتمع الايطالي في تونس الذي أصبح في وضع طلب العيش بسلام تحت حماية السلطات الفرنسية، بعد اختفاء مؤسساتهم وممتلكاتهم التي وضعت تحت الحراسة القضائية، ونهاية الامتياز التعليمي وتعرض الكثير منهم إلى الاعتقال وحتى بعد بوادر الانفراج في العلاقات لم تعد الجالية الايطالية إلى سابق عهدها.

فقد أعلنت الحكومة المؤقتة الفرنسية إعادة العلاقات المباشرة مع الحكومة الإيطالية وتحقيقاً لهذه الغاية، عُين المندوب جوف دي مورفيل (Jove de Morville) في المجلس الاستشاري للشؤون الإيطالية ممثلا لدى الحكومة الإيطالية بدرجة سفير، وترسل الحكومة

[1] **N. A. R. A :** Tunisia's Economic Situation 1932-1939 , 20 février 1930, p 3 .
[2] **Le Monde**, 16 novembre 1945 .
[3] **Ibid** .
[4] **L' Unità**, A 24, N° 175, 26 -6- 1947. **Et :** **Le Monde**, 29 septembre 1952 .

الإيطالية بموجب نفس الشروط ممثلًا للحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية. كما اتفقت الحكومتان على إرسال وكلاء قنصليين إيطاليين إلى باريس وتولوز (Toulouse) ومرسيليا، وتم توقيع اتفاقيات السلام بين إيطاليا وفرنسا، وأخيرًا في سبتمبر 1947م وعلى الرغم من التهدئة الحقيقية فإن أساسيات المشكلة بقيت كما هي. والواقع أن الإيطاليين أدركوا أنه لم يعد لديهم مستقبل في تونس ما بعد الحرب ما وضعهم أمام خيار واضح إما أن تصبح فرنسيًا أو تعود إلى إيطاليا[1].

3-3- المالطيون :

عانت جزيرة مالطا خلال القرن التاسع عشر من الاكتظاظ السكاني وانتشار الفقر ما جعلها أهم أسباب هجرة سكانها، ففي عام 1882م وصل تعداد السكان بالجزيرة إلى 447 نسمة في الكيلومتر المربع، الأمر الذي دفع بالمسؤولين بالبحث عن أرض ترحب بالمهاجرين، لذا تم إرسال بعثة إلى استراليا لتقصي الوضع في مقاطعتي كوينزلاند (Queensland) ونيوزيلندا (New Zealand)، في حين تم إدراج احتمالات ما يمكن أن تقدمه هذه الهجرة لفرنسا وشمال إفريقيا، وحدّد القنصل الفرنسي في مالطا أن أرض الهجرة المناسبة للمالطيين هي تونس، مؤكدًا على أن منهم عمال وحرفيين وفلاحين متأقلمين بشكل طبيعي مع دول البحر الأبيض المتوسط، لذا فهم مُرحبا بهم ومناسبين لتقديم خدمات حضارية[2] وشجع هذا الترحيب على تصاعد تعدادهم منذ فرض الحماية إلى غاية عام 1921م، حيث بلغ عددهم 13.520 فردا، لينخفض الرقم تدريجياً بسبب عمليات التجنيس إلى غاية الاستقلال .

ورغم ما قدمه أفراد هذه الجالية من خدمات، إلا أنهم وجدوا أنفسهم في مراتب متدنية، أمام غيرهم من الجاليات الأوروبية بسبب قربهم من التونسيين وتشابه اللغة نوعا ما، إضافة إلى بقاء جزيرتهم قرنان من الزمن تحت الحكم العثماني، الأمر الذي بلا شك ترك بصماته في مفردات لغتهم وثقافتهم، ورغم الاختلاف الأساسي بينهما الديني (الإسلامي – الكاثوليكي) فإن التاريخ أكد على عراقة العلاقات التجارية بين الشعبين، والتأثير اللغوي والثقافي بين كثير من المالطيين[3].

[1] **Le Monde**, 02 mars 1945 . **Et :** Serge La Barbera : **Op, Cit**, p 357.
[2] Geneviève Goussaud-Falgas : **Op, Cit**, p 313.
[3] **Ibid**, , p 315.

3-4- اليونانيون :

جاءت الهجرات اليونانية في العصر الحديث، نتيجة للدخول العثماني في القرن الخامس عشر ميلادي واستمراره خلال القرنين التاليين ليأتي دور كل من قبرص (Chypre) عام 1571م، وكريت (Crète) في 1669م، إضافة إلى تأثير العامل الاقتصادي والديموغرافي الذي أدى إلى عدم التوازن بين الموارد الطبيعية والتعداد السكاني في جزر بحر إيجة، حيث استقبلت كل من ايطاليا والنمسا والمجر وأيضًا روسيا وبولندا وألمانيا بشكل أساسي المهاجرين اليونانيين، بينما الآخرون الذين بقوا في البلقان وفي المقاطعات الإسلامية للإمبراطورية العثمانية اتجهوا إلى مصر وطرابلس وتونس مكونين بذلك جزءًا من الطائفة الأرثودكسية اليونانية التي حصلت على قرض في تونس عام 1863م مكّنهم من شراء أرضٍ بمساحة 3089 مترًا مربعًا، حيث كان لها دور مهم داخل المجتمع اليوناني ومواقفها اتجاه سلطة الحماية[1].

وتميزت الجالية اليونانية مع فرض الحماية الفرنسية وازداد عدد عناصرها تدريجياً، وفي سنة 1888م برز اليونانيون أكثر في صفاقس وجربة. وأوردت سجلات نائب القنصلية اليونانية في صفاقس ومحفوظات الجالية اليونانية المحليّة، قُصور في قوائم تعداد اليونانيين من قبل نواب القنصلية، في حين وُجد بعضهم غير مسجل وحصل عدد قليل منهم على جنسية مختلفة، أيضا قانون 1923م الذي كان له تأثير على اليونانيين الذين سكنوا صفاقس حيث تم تجنيس أغلبهم، وسجلت بعض التعدادات الرجال البالغين والمقيمين الدائمين فقط . ووفقًا للتعداد الرسمي لنائب القنصلية اليونانية فقد وُجد 243 يونانيًا في صفاقس، وفي بداية 1911م كان هناك من 696 إلى 752 يونانيًا، ومنذ 1923م انخفض عدد اليونانيين بشكل كبير بسبب سياسة الاستيعاب الفرنسية ليتراجع العدد إلى 463 في سنة 1931م[2].

وعشية الحرب العالمية الثانية أصبح المجتمع اليوناني بأغلبيته من المجنسين، وأصبحت الثقافة اليونانية الأرثوذكسية مجرد نظام ديني، ومن أجل ضمان هيمنة الفرنسيين المجنسين داخل الهيئة الإدارية للجالية اليونانية تم تقديم طلب للسلطات بشأن عقد جمعية انتخابية في 7 ماي 1939م، ما سمح لهم بأن يأخذوا مكانة هامة، الأمر الذي عزّز الارتباط مع فرنسا أثناء الحرب، وبالتالي أصبح مصير الجالية معتمداً على مستقبل الوجود الفرنسي في

[1] Habib Kazdaghli, « Communautés méditerranéennes de Tunisie... », **Op, Cit** .
[2] Antonios Chaldeos : **Op, Cit**, p p 79-80.

تونس[1].

وفي أوائل خمسينيات القرن العشرين تدهورت تجارة الإسفنج الطبيعي التي شغلت غالبية النشاط الاقتصادي لليونانيين بسبب إحلال الأسفنج الصناعي منخفض الجودة والأرخص ثمنًا، ما تسبّب في هجرة العديد من غواصي الإسفنج إلى فلوريدا في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث توجد صناعة أسفنجية هامة[2].

3-5- باقي العناصر الأوروبية :

مع تنصيب الحماية الفرنسية، تأسست في تونس فسيفساء من الأجناس التي قدمت للاستقرار في البلاد منهم البلجيكيين الذين كانوا هاجروا إلى إفريقيا منها الكونغو التي كونوا بها مستوطنات وبُنى تحتية، بفعل تشجيع حكومتهم إضافة إلى الإدارة الفرنسية على هجرتهم إلى كل من الجزائر وتونس، وعبر أحد الكتاب البلجيكيين يدعى ريمون سلاي (Raymond Sly) عن ذلك بقوله : « يوجد الآن بالبلاد البلجيكية آلاف من الأفراد الذين لا ينتفع بهم ولا بأس بإخراجهم من البلاد لا لعجزهم بل لأن الحالة الراهنة لا تمكنهم من استعمال ذكائهم أو القيام بعمل نافع »[3].

كذلك وُجد الأرمن[4] الفارون من الإمبراطورية العثمانية، والبولنديون في 1920م، كما وُجد المهاجرين الأسبان القادمون من الجزائر وبعضهم من إسبانيا وقدموا إلى تونس للإقامة فيها فترة طويلة بعضهم ولدوا فيها من أبوين إسبانيين، ووجد منهم عمال في مختلف المهن والحرف[5]، وتمتع الأسبان بتقدير جيد في تونس، حيث مكّنهم الاستقرار بشكل دائم من ايجاد فرص عمل خاصة وأنهم قدموا بدون موارد[6]. هذا وتزايدت أعدادهم بشكل بطيء إلى غاية سنة

---

[1] Habib Kazdaghli, « Communautés méditerranéennes de Tunisie... », **Op, Cit** .

[2] Antonios Chaldeos : « The Greek community of Sfax and Djerba in Tunisia … », **Op, Cit**, p 83.

[3] **البرهـــان**، س 1، ع2، 27 سبتمبر 1921. جريدة سياسية اقتصادية وأدبية، مديرها حسن القلاتي، صدرت بين (1921-1923م).

[4] نسبة لمملكة أرمينية قديمة في جنوب غرب آسيا، عرفت عبر تاريخها صراعات ولم تكن لها حدود ثابتة، قسمت المملكة في عام 1400م بين الإمبراطورية العثمانية والفرس، خضعت أرمينيا الفارسية للحكم الروسي في عام 1828م، أما أرمينيا التركية أصبح لها وضع كنسي خاص وتتبع بطريركية اسطنبول، وظلت أرمينيا في صراعات ليصل عام 1920م وتأسست جمهورية أرمينيا السوفيتية على جزء من أراضي البلاد القديمة، فيما ضمت تركيا القسم المتبقي منها . **ينظر** : عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **المرجع السابق، ج1**، ص ص 151-152.

[5] Ricardo Beltrin y Rozpide : « Emigracion Espanola en Africa » **Revista Geografia Comercial** , A 8 , N° 118-19-20 , Madrid, junio -julio- agosto 1893, p 459-460.

[6] Ricardo Beltrin y Rozpide : **Op, Cit** , p 464.

1926م، ليبلغ عددهم 664 في الوقت الذي كانت الجزائر تستقطبهم بشكل أكبر، لكن بعد الحرب الأهلية الإسبانية بين (1936-1939م)[1] ازدادت هجرتهم إلى تونس، وأمام هذا الظرف أصدرت الحكومة الفرنسية تعليمات سرية من وزارتا الخارجية والدفاع ربيع عام 1938م نصت على اتخاذ التدابير اللازمة لاستيعاب اللاجئين[2]، الذين أصبحوا تحت المراقبة الفرنسية كما تضمنت أيضا الوقوف على الاستعدادات لاستقبالهم وتأمين النقل ومراكز الاستقبال والإمدادات الغذائية والرعاية الصحية خاصة وأنهم شكّلوا بالفعل مصدر قلق ومخاوف كبيرين للسلطات السياسية في تونس، من عدم القدرة على إيجاد مراكز الاستقبال الضرورية خاصة الأمنية، كما تم تهيئة مخيم لهذا الغرض كان في الأصل عبارة عن منجم فوسفات قديم في قفصة به مباني للسكن ومزود بالكهرباء والماء ويحتوي أيضًا على مرافق أخرى مثل : مخبزة ومستوصف ومباني لخدمات المحاسبة والأمن، كما تم تأمين المعونات الغذائية وتوفير مناصب عمل[3] ما أدى إلى تطور وضعهم بشكل أفضل[4].

هذا وعاش معظم الأوروبيين في المدن الكبرى على الساحل من بنزرت إلى قابس حيث تتمركز الصناعات الرئيسية، وأحواض بناء السفن والموانئ الرئيسية ذات الأنشطة المتصلة بمراكز الإدارة، وعاش في تونس وحدها ما يقارب 63 % من الأوروبيين حيث توجد المدارس الرئيسية ومختلف الخدمات الاجتماعية والثقافية[5].

ومنه فإن التنوع والتعداد الكبير لأفراد الجاليات الأوروبية، كان له أثره في السياسة الفرنسية في تونس، وتميز واقع تلك الجاليات في ظلها بنوع من التحديات التي دعت للعمل على استيعابها والاستفادة منها للسيطرة واستغلال البلاد اقتصاديًا، ووجدت سلطات الحماية بين طرفين الأوروبيين من جهة والتونسيين من جهة أخرى . بينما شكلت الجالية الإيطالية دون

---

[1] نزاع مسلح عرفته اسبانيا بين الجمهوريين والفاشيين، انتهى بانتصار الأخير، حيث تلقوا دعما من النازية والفاشية الايطالية، في حين تلقى الجمهوريون دعما من الأنظمة الديمقراطية، قامت الحرب على اثر فوز الجبهة الشعبية في الانتخابات العامة الأمر الذي أثار اليمين الذي تجمع في الجبهة القومية، التي بدأت في دعوة الجيش لتحرير اسبانيا من الفاشية، إلا أن الوضع انفجر على اثر مقتل السياسي اليميني كالفو سونيتو في 13 جويلية 1936م، وبدا العسكريون تمردهم في المغرب وفي اسبانيا على رأسهم فرانكو، أدت الحرب إلى سقوط 700 ألف شخص، بين إعدام وقتل اثر القصف الجوي، وهجرة الآلاف خارج اسبانيا. **ينظر** : عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **المرجع السابق، ج2**، ص 182.

[2] Amira Aleya Sghaier : « Les réfugiés espagnols républicains en Tunisie en 1939 », **Le Mouvement social**, N° 181, Oct - Dec 1997, p 31 .

[3] Amira Aleya Sghaier : **Op, Cit**, p 35-36.

[4] Emile Bourgeois : « Paul Cambon et L'Œuvre Française en Tunisie (1882-1929 », **Les Annales coloniales** , revue mensuelle illustrée / directeurfondateur Marcel Ruedel, 07/1929, paris, p 13 .

[5] Serge La Barbera : **Op, Cit**, p p 24-25.

غيرها هاجس الساسة الفرنسيين أمام تعدادها ومستوى نشاطها العريق في البلاد.

3- نشاط الأوروبيين في تونس - مجالاته وتأثيره على المجتمع التونسي - :

3-1- النشاط الاقتصادي :

مثّلت الإمكانات الاقتصادية للبلاد التونسية منذ وقت طويل، مطمع القوى الاستعمارية المتنافسة، بل وتُعد من الأسباب الرئيسية للاستحواذ الفرنسي على البلاد التي اعتبرتها خزان استغلالي بامتياز، حيث شكّل النشاط الاقتصادي للعناصر الأوروبية قبل فرض الحماية عصب وجودها، وباتت سواحل إفريقيا وجهة للتجار الأوروبيين الذين تواجدوا في أقاليم الإمبراطورية العثمانية ومنها تونس مقصدهم لتحقيق الثروة، ومع قيام سلطة الحماية الفرنسية تصاعدت وتيرة الأنشطة الاقتصادية لتزداد تنوعًا وتأثيرًا، مع تعدد المشاريع وتزايد وتيرة الهجرة الأوروبية خاصة فئة العمال .

أ- المجال التجاري :

بفعل انتصاب الحماية وتطور طرق المواصلات وتعددها، بدأت عمليات المبادلات التجارية في ازدياد من حيث حجمها وتنوع المنتجات، كانت ركيزتها كما سُميت بالزراعة الاستعمارية، التي نشطت بفعل الأوروبيين الذي مارسوا المجال بتقنياتهم المتطورة[1].

وعملت الإدارة الفرنسية على استحداث مؤسسات تُعنى بالشؤون التجارية والمبادلات، فتم في 23 جوان 1885م تأسيس الحجرة التجارية الفرنسية، التي انقسمت في 1892م إلى حجرتين الأولى مخصصة للقسم الشمالي ومقرها تونس العاصمة والثانية للقسم الجنوبي مقرها سوسة ليتم تقسيمها هي الأخرى وتصبح الحجرة المختلطة للوسط ومقرها سوسة تضم بالإضافة إلى الأخيرة كل من منطقتي القيروان والقصرين، أما الحجرة الأخرى للجنوب مقرها صفاقس . والملاحظ حول تلك الحجرات الفلاحية أنها كانت تخدم إلا المصالح الفرنسية بالدرجة الأولى والمجنسين بالدرجة الثانية بل وتشكل ضغط محلي وسياسي وقانوني في البلاد[2] .

إضافة إلى ذلك كرّس قانون 19 جوان 1890م الزيادة في حجم المبادلات التجارية من خلال فتح السوق البحرية أكثر بين فرنسا وتونس وازدهار الشركات مثل شركة (peninsular Havre) التي تشحن منتجات كالمعادن والأخشاب ومواد البناء والزيوت والجلود عبر الموانئ

[1] l'Abbé G Dervin : **Op, Cit**, p p 35-36.

[2] كمال جرفال، **المرجع السابق**، ص ص 161-162.

الأربعة الكبرى (بنزرت، تونس، صفاقس، سوسة)[1] وكان التميّز والسيطرة التجارية من نصيب الفرنسيين، حيث ألغت السلطات الرسوم على البضائع القادمة من فرنسا، وأصبح ما يقرب من 60% من الواردات في مطلع القرن تأتي منها[2].

كما قدّم المهاجرون الصقليون من باليرمو (Palerme) وترابـاني (Trapani) مساهمتهم الفعالة في إنشاء البنية التحتية، ورغم تعدد مراتبهم ومهنهم، إلا أنهم لم يحظوا بالتأثير السياسي واستبعدوا شيئًا فشيئًا من جميع الوظائف العامة، لذا جمعوا أنفسهم في غرفة التجارة من أجل حماية مصالحهم المشتركة[3]. في حين هيْمن الايطاليين والفرنسيين على التجارة المحلية للحبوب والزيوت والأسفنج حيث مثّل التجار الفرنسيون 14 %، ما مكّنهم من احتلال موقعًا استراتيجيًا في السياسة الفرنسية داخل تونس ويعارضون أي تنازل لصالح التونسيين أو اليهود، كما سيطروا على المهن الحرة كالطب والمحاماة[4].

كذلك عرفت التجارة بين جزيرة مالطا وصفاقس نشاطًا هامًا كرّسه المالطيين الذين جلبوا إلى الموانئ التونسية الملابس الإنجليزية والمالطية المعروفة باسم (Malti)، ومنها نوعان الراقي الذي يستخدمه الأوروبيين ونوع أقل تكلفة يفضله التونسيون، كما حملت السفن إلى البلاد المراسي، والسلاسل والمنتجات الاستوائية والكيميائية وكذلك الماشية[5].

واستمرت الإدارة الفرنسية في إصدار بعض التشريعات لحساب قطاع التجارة في تونس، ليأتي الأمر العلي في ماي 1932م، الذي يقوّض شراء البضائع الأجنبية من قبل التونسيين، بالرغم من أنها أرخص ثمناً من البضائع الفرنسية وتماثلها من حيث الجودة، وبذلك أصبحت تونس من أبرز الأسواق التي تروّج للبضائع الفرنسية على الرغم من ارتفاع أسعارها قياساً بالبضائع المحلية والأجنبية[6].

في ضوء هذه السياسة زادت الصادرات التونسية خلال الأعوام (1947-1950) وأدى ذلك إلى اتساع نطاق المبادلات التجارية الخارجية[7]، حيث أصبح اعتماد العملة الصعبة يفي

---

[1] Petit Maxime : **Les Colonies Françaises Introduction, Principes d'organisation coloniale, Algérie, Tunisie, Sahara, Sénégal,Guinée. Côte d'ivoire, Dahomey**, T1, Lib : La Rousse, paris, 1902 , p p 424-426.

[2] Kenneth Perkins : **Op, Cit**, p 59.

[3] Choate, Mark I : Op, Cit .

[4] Serge La Barbera : **Op, Cit**, p p 30-31.

[5] Michèle Muscat : **Op, Cit**, p 50.

[6] الحبيب ثامر، **المرجع السابق**، ص ص 94 .

[7] سمير أمين، **المغرب العربي الحديث**، تر : كميل داغر، ط3، دار الحداثة، بيروت، 1981، ص ص 174.

بالحاجة في تونس منذ عام 1950م، ونتيجة لتلك الزيادة أدت إلى عجز الميزان التجاري التونسي[1]، ومن أسبابه أيضا ما تعرضت له البلاد خلال الحرب العالمية الثانية من تدمير موانئها والبني التحتية، وظهرت الحاجة إلى إعادة الإعمار وازداد عدد سكانها بشكل كبير بفعل الهجرات التي أدت أخيراً إلى ارتفاع نسبة الواردات بشكل أكبر[2] .

ب- المجال الزراعي والصيد البحري :

شكّلت الزراعة أهم قطاع جعلته السياسة الفرنسية ضمن أولوياتها الاقتصادية، ويذكر أحد الفرنسيين المنتفعين من الأراضي في رسالة وجهها إلى المقيم العام يحثه فيها على اهتمام سلطات الحماية بهذا القطاع لما له من فائدة ومكاسب عظيمة، ذلك أن القطاع الفلاحي أهم وعلى هرم الصناعة والتجارة، ووجب على الحكومة الاهتمام به وأن تجعله ضمن أولوياتها[3].

لقد عملت سلطة الحماية منذ البداية في سياستها اتجاه الزراعة وفق ما جاء به المقيم كامبون حيث أكّد في هذا الصدد، بأن مستقبل الزراعة في تونس يكمن في التوثيق بين رأس المال والعمل الخاص، الذي له تاريخ قديم وأدى إلى نتائج جيدة وبدول فرنسا إلى تونس وزيادة الأوروبيين فيها وزيادة احتياجاتهم ونشاطهم الذي يؤدي إلى زيادة وتعدد المواد المصنعة والسلع الأساسية خاصة مع وجود فلاحين رصينين ومنخفضي الأجور ونتائجهم أفضل وعلى رأسهم المالطيون والصقليون[4]، بينما العامل التونسي لا يمكن التعويل عليه، لأنه بطبعه يفتقد النشاط والمهارة والتدريب والإتقان، إضافة إلى تخليه عن العمل بمجرد جمعه للمال، وبالتالي حتى لو جرى تعليمه لا يمكن أن يحقق النتائج التي ترجوها الإدارة الفرنسية[5] .

ويشير مالكي أن الفكر الاستيطاني كان قائم على امتلاك الأراضي لا هجرة الأوربيين واستقرارهم، ومن هذا المنطلق عملت سلطات الحماية على الظفر بأكبر عدد من الأراضي الخصبة، حتى وصل بها الأمر إلى التعدي على الممتلكات التي تعتبر خطاً أحمراً بالنسبة للمغاربة والتونسيين كأراضي الأحباس والأوقاف، فعلى حد قول أحد منظّري الاستعمار : « ...

---

[1] أحمد القصاب، **تاريخ تونس المعاصر 1881 – 1965**، تر : حمادي الساحلي، (د. ط)، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1986، ص257 .

[2] **المرجع نفسه**، ص 262 .

[3] **الرائد التونسي**، ع 31، 06 ماي 1886. جريدة إخبارية تنشر الأوامر والقرارات (مع قسم غير رسمي)، **المدير** وصاحب الامتياز ورئيس التحرير : ريشار هولط، والجنرال حسين، إضافة إلى منصور كارتلي ، صدرت بين (1860-1956م).

[4] Ludovic du Campou : **La Tunisie française** , (s éd), 1887, p 229.

[5] **La Dépêche coloniale**, N° 3486, 24 juin 1907.

يجب منع العرب من بذر أراضيهم وجنيها والرعي فيها... »[1].

وفي سياق طرق تملك الأرض عملت السلطات على تكريس الهيمنة الفرنسية على القطاع الزراعي ما ترتب عنه استعمار الأراضي الذي مكّن الفرنسيين بالذات من الانتفاع عبر عمليات الشراء، الأمر الذي فتح المجال أمام امتداد الاستعمار الحر[2]، وبهذا وضعت إدارة الحماية يدها على معظم أراضي التونسيين لتحولها فيما بعد إلى إدارة الزراعة والاستعمار التي تأسست سنة 1898م[3].

ونتيجة للاهتمام بالقطاع الزراعي استقر الفرنسيون شمال تونس بصفة خاصة، فيما كان العنصر الأوروبي في الريف مكونًا أساسًا من الإيطاليين، حيث ارتكز النشاط الفلاحي في أغلب الأحيان على (مزارع الكروم ، زراعة الأشجار، تسويق البستنة، مزارع الألبان)، وسمحت بتوظيف قوة عمالية كبيرة، بالإضافة إلى الأراضي التي طورها الفرنسيون أنفسهم ويخدمها عدد كبير من المزارعين والعمال من الجنسية الإيطالية[4]، والذي نتج عنه ارتفاع عدد مزارعي النبيذ الايطاليين من 80 في 1891م إلى 276 في 1898م[5].

هذا واستمر استيلاء العائلات الأجنبية على قطاعات هائلة من الأراضي الخصبة، ففي منطقة باجة أحد أكثر المناطق خصوبة في تونس، تم إنشاء 175 مزرعة فرنسية، وساعدهم في ذلك مراسيم 1905و 1907م، واتحاد التسليف الزراعي والتعاونيات أو نقابات الشراء والبيع وتربية المواشي، وتعاونية المزارعين المركزية[6]، ووظفوا لاستغلالها عمال من إيطاليا تم استقدامهم من ليبيا، رغم أن منهم من امتلك إلى ما يقرب من 27500 هكتار، وكان متوسط حجمها أصغر بكثير حوالي 30 هكتارًا لكل مالك، وأغلب الأراضي المنتفع بها كانت في الأصل مملوكة لشخصيات هامة في بلاط الباي وعائلات الطبقة الارستقراطية[7]. كما أنشأ عدد قليل من البلجيكيين وقليل من السويسريين عقارات زراعية في تونس أو منازل تجارية تتكيف

---

[1] امحمد مالكي، **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**، ط2، م. د. و. ع، بيروت، 1994، ص ص 93-94.

[2] علي المحجوبي، **جذور الحركة الوطنية التونسية (1904-1934م)**، (د. ط)، بيت الحكمة، تونس، 1999، ص ص 28-29.

[3] زاهر رياض، **المرجع السابق**، ص 246.

[4] Ahmed Kassab : **Op, Cit**, p 238.

[5] **L'Avenir du Tonkin**, N° 1809, 20 mars 1901.

[6] Emile Bourgeois : **Op, Cit**, p 14.

[7] يوسف مناصرية، **الحزب الحر الدستوري التونسي (1919- 1934م)**، (رسالة لنيل درجة الماجستير)، إشراف : أبو القاسم سعد الله، جامعة الجزائر، 1986، ص 38 . و Ahmed Kassab : **Op, Cit**, p 237.

مع السياسة الفرنسية [1].

ويزعم تقرير لمجلس الشيوخ أنه بين (1881-1912م) تم تسليم 14000 هكتار من الأراضي إلى الفرنسيين من أصل 59000 هكتار تمتلكها الدولة شمال تونس، و 22000 هكتار فقط على 330 ألف هكتار يملكه في الوسط والجنوب، وتم ترك كل الفائض تحت تصرف التونسيين ما يدحض اتهامات أولئك الذين يروجون بأن السكان الأصليين قد تم طردهم[2] . لكن واقع التونسيين الاقتصادي والاجتماعي المتدهور يقول عكس ذلك .

هذا وحظيت زراعة الكروم في تونس باهتمام بالغ إذ تعد زراعة تجارية بامتياز، لذا كان التفوق الفرنسي في هذا المجال واضحًا منذ البداية، ففي سنة 1885م كان في تونس 440 هكتاراً من مزارع الكروم الفرنسية، وبعد ست سنوات أي سنة 1891م ارتفع هذا الرقم إلى 5159 هكتار، وفي عام 1895م إلى 6.088 هكتار، وفي عام 1893م وصل إلى 14246 هكتارا[3].

كما أتقنت الجالية الايطالية في العاصمة تونس غراسة الكروم الفرنسية، إذ انتشرت بكثرة عام 1934م، فبلغت مساحتها 5000 هكتار، رغم أنها واجهت أزمة زيادة الإنتاج وكساد السوق، ولم يتم التغلب عليها إلا عام 1935م، إذ تم عقد اتفاقية مع فرنسا أقرت بموجبها قلع 15% من أشجار الكروم، واستيراد فرنسا لمقدار من الخمور التونسية المعفاة من الضرائب، بعد أن تضررت الزراعة كثيراً في الحرب العالمية الثانية[4]. فيما وُجدت أربع شركات كبرى فرنسية قبل الحرب العالمية الثانية احتكرت جل الأملاك التونسية وقضت على البرجوازية المحلية، كان نتيجتها أن أصبح عشرات الفلاحين التونسيين ممن انتزعت أملاكهم عمال في المزارع والمناجم التي يسيطر عليها الأوروبيين مما أدى إلى انهيار المهن الحرفية التقليدية[5] .

لقد تركزت ثلاثة أرباع الممتلكات الأوروبية في تونس في قوس واحد ممتد من بنزرت إلى نابل، على مسافة لا تزيد عن ثمانين كيلومتراً من تونس العاصمة، وبعد عشرين عامًا، قام الأوروبيون بزراعة الأرض في وادي مجردة، في التلال التونسية، في السهول الداخلية وحتى

---

[1] Mahfoud Bennoune : **Op, Cit**, p 94.

[2] **F. S** : Rapport (1875-1942) , Impressions (Sénat. 1876), N° 85, 05/03/1912, p 6. **المصدر** : . gallica.bnf.fr

[3] Ahmed Kassab : **Op, Cit**, p 238.

[4] صلاح الدين التلاتلي، **تونس الجديدة المشاكل والنظريات**، تر: محمد السويسي، (د. ط)، دار بوسلامة، تونس، 1959، ص ص 103-104 .

[5] لوتسكي، **المرجع السابق**، ص 339 . **أيضا** : شارل اندري جوليان، **المرجع السابق**، ص 75 .

في بعض الواحات على حافة الصحراء . بالإضافة إلى العديد من التجار ورجال الأعمال والمصرفيين والمسؤولين استقرت التجمعات الأوروبية في المدن والمراكز الإدارية مثل باجة، سوق الأربعاء (جندوبة اليوم)، الكاف، القصرين، قفصة، قابس، وقبلي[1].

أما في مجال زراعة الزيتون، فقد تميزت بالتعاون بين الكفاءة الفنية للفرنسيين والتونسيين، هذا الارتباط حقق نجاحًا في منطقة من صفاقس لغابات الزيتون، حيث وصل في أقل من ثلاثين سنة إلى 200000 هكتار، بها أربعة ملايين شجرة زيتون، هذا التعاون في العمل بالنسبة لغابات الزيتون شكل مصدر رزق للعديد من الأسر التونسية[2]. زيادة على ذلك زراعة الحبوب والأعلاف من قبل الأوروبيين، فقد اتسمت الخدمات الزراعية للفرنسيين خاصة بإدخال معدات زراعية حديثة في المزارع الأوروبية حيث أحدث النماذج من المحاريث، الأمشاط ، البكرات وتنقية البذور، وبفعل زيادة الرأسماليين والعمال ازدادت ممتلكات الأوروبيين وازدهرت بساتين الزيتون[3].

والملاحظ في النشاط الزراعي أنه تم توظيف العنصر الايطالي بشكل لافت بل وشكل اليد العاملة الأساسية، ويُعزى ذلك إلى طبيعته في الخدمة الريفية وللأرض عكس الفرنسيون الذين أغلبهم حاملو شهادات وكفاءات للعمل الإداري والوظائف المهنية، وحتى أن امتلكوا الأراضي كان يتم توظيف طاقم من المزارعين والتقنيين من جنسيات أخرى، وهذا الأمر شكّل تحدي لسلطات الحماية التي وجدت صعوبة في تشجيع تمليك الأراضي الزراعية للفرنسيين بسبب عزوفهم عن الزراعة .

ولتحسين جودة الإنتاج، عملت سلطات الحماية في البلاد التونسية على إحداث مؤسسات تُعنى بالشأن الفلاحي، تأكيدًا على أهمية ودور تلك المؤسسات في إنجاح سياسية الاستعمار الفرنسي الزراعية، عن طريق استخدام التقنيات العصرية لتطوير هذا القطاع، إضافة إلى إنشاء المخابر والمدارس والمعاهد منها مخبر تربية الماشية وإعادة بعث المدرسة الفلاحية، كما تم إنشاء سنة 1913م مصلحة النبات وفي سنة 1914م أحدثت سلطات الحماية مدرسة فلاحية بسيدي ناصر، والتي أضيف إليها فيما بعد مدرسة القطاع الفلاحي[4].

---

[1] Kenneth Perkins : **Op, Cit**, p 60.
[2] Edouard de Warren : Op, Cit, p 17 .
[3] l'Abbé G Dervin : **Op, Cit**, p p 59-64. **Et** : A. Aduboahen : **Op, Cit**, p 426.
[4] بوراوي الطرابلسي، **تاريخ تونس المنسي– السكان والأرض**، الأطلسية للنشر، (د.ط)، تونس، 2015، ص ص 201–202.

ورغم هذا النشاط، إلا أنه لم يمنع من وجود تفاضل في مسألة الأجور بين التونسيين والأوروبيين فمثلا المزارع الأوروبي ينال من 2 إلى 2.50 فرنك بينما التونسي ينال من 1 إلى 1.25 فرنك كما أنه من السهل تجنيد السودانيين والليبيين في المزارع، وبالنسبة للتوظيف في المدن فإنه يطلب منهم معرفة اللغة الايطالية والعربية وهم في منافسة التونسيين الموظفون القلة الذين سُمح لهم بالعمل في الإدارة[1].

بعد الحرب العالمية الثانية ازدادت وتيرة الاستيلاء على الأراضي من قبل المزارعين الاوروبيين التي تحكمت فيها الشركات الكبرى بحلول عام 1949م تمثلت شركة (Franco-Africanaine) أكثر من 60.000 هكتار من الأراضي ذات الجودة العالية وشركات (Omnium immobilier- Tunisien)، أصبحت تسيطر على 27500 هكتار، وشركة (Société des Firmes) على 28.800 هكتار، حيث امتلكت الشركات خُمس مجموع الأراضي في تونس وبحلول الخمسينات أصبح التونسيين يملكون أقل من 3 مليون هكتار من أراضي منخفضة الجودة[2].

وبسبب ما أحدثته الحرب العالمية الثانية من تأثيرات سلبية على القطاع الزراعي في تونس، قامت الحكومة بتحديد سعر القمح 104 فرنك لكل 100 كيلوغرام، وأصبح سماسرة الحبوب خاصة منهم اليهود يدفعون فقط بين 60 إلى 80 فرنك، وإلزام البائع بتوقيع أوراق تثبت دفع الثمن القانوني الكامل، وفي حالة عدم دفع الضرائب فإنه يتم تهديد التونسيين بمصادرة أملاكهم[3]. كما قدم الصندوق التعاوني للقروض الزراعية مساعداته للأوربيين لحمياتهم من المضاربات[4] وتم وضع أموال طائلة تحت تصرفهم وفق بند (تعويضات الحرب) للقيام بتجديد العتاد الفلاحي وترميم وتشييد المحلات التي دمرتها الحرب[5]. ومع ذلك كان يتم تصدير الإنتاج التونسي لخدمة سياسة فرنسا الاقتصادية والحربية حيث وكان القطاع التجاري المحرك الحقيقي للاقتصاد الاستعماري[6].

---

[1] **La Croix**, N° 5246, 22 mai 1900.

[2] Mahfoud Bennoune : **Op, Cit**, p 94.

[3] **A . C :** Arab- Jewish problem in tunisia , rumors current that the arabs in north africa were planning boycott against jews , septembre 1934, p 6.

[4] أحمد القصاب، **المرجع السابق**، ص ص 159 .

[5] **المرجع نفسه**، ص 161 .

[6] صلاح الدين التلاتلي، **المرجع السابق**، ص 178 – 179 .

ج- الصيد البحري :

تعتبر مصائد تونس من أفضل الموارد التي كان أبرز عمالها من التونسيين إضافة إلى الأوروبيين وعلى رأسهم الايطاليين وبعض الفرنسيين، حيث كان النشاط الأكبر يرتكز في بحيرات بنزرت وتونس عن طريق مؤسستي بورتوفارينا (Porto farina)، وبيبانس (Bebans)، ومركز صيد الأسفنج صفاقس الذي يستقبل عدداً كبيرًا من الصيادين الصقليين واليونانيين كل عام، ومصائد المرجان في كل من بنزرت وطبرقة، وأغلب المنتجات تصدر نحو فرنسا وايطاليا وبلجيكا[1].

وشكل صيد الإسفنج نشاطًا تجاريًا مربحًا الذي تميّز فيه اليونانيين، حيث امتلكوا أساليب غوص حديثة، وكان لليونانيين عام 1899م 82 سفينة بينما امتلك الإيطاليون 54، واحترف اليونانيون بالذات هذه المهنة وتميزوا بها خاصة في صفاقس حيث صيد الأخطبوط . وكان الصيادون يدفعون الضرائب حسب منطقة الصيد، ففي المناطق الريفية مقدرة بـ 0.05 فرنك لكل كيلوغرام، وفي المدن التي يزيد عدد سكانها عن غيرهم من 500 ساكن، كانت الضريبة حوالي 2 فرنك للكيلوغرام الواحد، بينما خضع صيد الإسفنج لنظام ضريبي مختلف التي حدّدتها الطرق المستخدمة، واحتلت سواحل خليج قابس وجربة المناطق الأكبر من حيث نشاط الصيد، حيث أظهرت مصايد الإسفنج زيادة خلال العقود المتتالية[2].

ووفقًا لتقرير نائب القنصلية اليونانية في صفاقس في عام 1904م، فإن 50 ٪ من اليونانيون كانوا نشيطين في قطاع التجارة، وامتلك معظمهم محلات بقالة ومقاهي وعدد قليل منهم عملوا في زراعة الكروم، وأدى صيد الإسفنج إلى اضطرابات ديموغرافية واقتصادية داخل الجالية اليونانية في صفاقس، أولاً بسبب تغير الهوية والتركيبة السكانية فيها، ثانيًا اكتسب اليونانيون من تجارة الإسفنج قوة اقتصادية ما أدى إلى الانقسام الطبقي. بالإضافة إلى أن هذا النشاط ارتقى بالغواصين الذين كانوا ضمن الطبقة العاملة إلى مصاف رجال الأعمال الأثرياء حيث ارتبط نشاطهم بشبكات التجارة الدولية، لكن عقب احتلال ليبيا سنة 1912م وسياسة التدخل التي عرفتها مصايد الإسفنج، أثرت على نشاط الجالية اليونانية في صفاقس، وبسبب الحرب العالمية الأولى حظرت الإدارة الإيطالية الليبية أنشطة صيد الإسفنج ما تسبب في حركة

[1] Petit Maxime : **Op, Cit** , p p 414-415.

[2] Antonios Chaldeos : « The Greek community of Sfax and Djerba in Tunisia … », **Op, Cit**, p p 80-81. **Voir Aussi** : Geneviève Goussaud-Falgas : **Op, Cit,** p 318.

هجرة للغواصون اليونانيون، بينما عاد قلة منهم إلى اليونان[1].

د- المجال الصناعي والحرفي :

منذ اكتشاف المعادن في تونس أصبحت استثماراتها من كبريات الاقتصاد الاستعماري في البلاد، فبايات البلاد سبق لهم قبل فرض الحماية أن منحوا امتيازات التنقيب عن المعادن للشركات الأجنبية كمعدن الرصاص[2]. وهكذا أصبح الاستيلاء على الموارد الباطنية بشكل رئيسي لصالح تلك الشركات، وبعد فرض الحماية تم التنقيب عن الموارد في وقت مبكر جدًا واستغلالها بسرعة منها الفوسفات الذي تم اكتشافه في قفصة بحلول عام 1885م (بعد أربع سنوات فقط من إنشاء الحماية) من قبل فيليب توما (Philippe Thomas) عندما كان في رحلة استكشافية جيولوجية خاصة بالمتلوي والرديف ... وغيرها من المناطق المنجمية، وبدأ استغلالها منذ عام 1889م[3]، وقد وصل إنتاجه في عام 1928م إلى 2.789.000 ألف طن من الفوسفات، وهو ما يمثل قيمة 209.175.000 فرنك[4] .

وقد طالب محمد الصالح مزالي[5] في ظل احتكار العمل والاستثمار المنجمي في يد الأجانب، من أجل السماح للتونسيين بالدخول للعمل في المجال وتقديم الخبرات اللازمة لهذا النشاط، وفي ظل احتكار الأجانب لهذا النشاط تجاريًا وماليًا وجد التونسيين أنفسهم بعيدين تماما عن هذا العمل ولا دراية لهم به، ورأى مزالي أن الأمر لا يتم إلا بتحقيق جملة من المطالب وهي :

---

[1] Antonios Chaldeos : « The Greek community of Sfax and Djerba in Tunisia … », **Op, Cit** , p p 82-83.

[2] **ينظر الملحق رقم** : 04 ص 286.

[3] A. Aduboahen : **Op, Cit**, p p 428. **حبيب الأمة**، ع 15، 7 نوفمبر 1921.
لسان حال الشعبة الاشتراكية التونسية، صاحب الامتياز المختار العياري، صدرت بين شهري أكتوبر ونوفمبر 1921م.

[4] Alfred Silbert : **Op, Cit**, p 15.

[5] **محمد الصالح مزالي (1896-1984م)** : درس بالمدرسة الصادقية بتونس وبمعهد كارنو، وأنهى تعليمه العالي بالحصول على الدكتوراه في الحقوق والعلوم السياسية والاقتصادية، كما أسندت إليه الدكتوراه الفخرية في الفلسفة. عمل مزالي في الإدارة التونسية لمدة ثلاثين سنة، في قسم الدولة التابع للوزارة الكبرى، وفي وزارة العدلية، ثم عُين واليًا على بنزرت، كما عمل في الأرشيف العام للحكومة التونسية. وبالتوازي مع ذلك درّس لمدة عشرين سنة في المدرسة الصادقية، وفي مدرسة الحقوق وفي المدرسة العليا للتجارة، عُين في وزارات الأوقاف والصحة العمومية والشؤون الاجتماعية والتجارة والصناعة والفلاحة. وفي حكومة محمد شنيق، أُسندت إليه وزارة التجارة والصناعة والصناعات التقليدية . وفي عام 1954م عُين وزيرا أكبر وسرعان ما أسقطت حكومته بسبب معارضة الإصلاحات، ألّف مزالي مجموعة من الأعمال تُعنى بالشأن السياسي والاقتصادي التونسي . **ينظر** : https://www.marefa.org ، تاريخ الدخول : 2022/04/11 .

1- تمرين أصحاب رؤوس الأموال من التونسيين من قبل الأوروبيين على خدمة المناجم التي يعتبر نشاط جديد بالنسبة لهم .

2- تعميم تعليم المعارف والتطبيقات بالثانويات بين الطبقة المثقفة من التونسيين لتمكين التونسيين من شغل منصب مهندسين وسائقين حيث تم منعهم منها .

3- توسيع وتحسين المشاريع الموجودة من مدارس صناعية وغيرها[1] .

وأدى احتكار الأوروبيين للثروات خاصة المعدنية إلى تحطيم البورجوازية التونسية المحلية وإضعافها بأبعادها عن الإسهام في هذا المجال، وحصر دورها في المشاريع الصغيرة أو توظيف جزء منها لخدمة الاحتكار الأجنبي، والاستيطان الأوروبي لم يؤهلها لأن تقوم بدور مؤثر في الاقتصاد الذي أصبح فعليًا بيد الأوربيين والفرنسيين، ما أدى هذا إلى انحلال المجموعات الحرفية، وتفكك الصناعات التقليدية التونسية قبل الحرب العالمية الثانية[2].

بينما راحت جريدة الاقتصادي الفرنسي (L'Économiste français) تُعدد الانجازات التي تحققت في تونس بعد مرور خمسين عاماً على فرض الحماية، حيث تم بناء الموانئ أهمها تونس، حلق الوادي، سوسة، صفاقس، بنزرت... الخ، والطرق وزيادة 195 كيلومتر من خطوط السكك الحديدية التي كانت في 1881م إلى أكثر من 2000 كيلومتر، التي نقلت خامات التعدين خاصة الفوسفات وأيضا المسافرين، منها الشركة التونسية للسكك الحديدية (شركة بون قالمة سابقا) التي لها ما يقارب 1600 كيلومتر، ومع زيادة حجم صادرات المعادن والمنتجات الزراعية، أصبحت تونس بلدًا منتجًا ومستهلك للثروة، وأن ما تم إنجازه في البلاد يمثل الدور الحقيقي للاستعمار[3]. ولكن من المستفيد الفعلي من كل هذا؟

وبفعل هذا النشاط ازدهرت الصناعات الأوروبية بإنشاء الشركات أدت إلى زيادة وتيرة المهاجرين ومساهمتهم في عملية البناء وإنشاء المدن الجديدة وأحياء كاملة، وزيادة ورشات الميكانيك والصناعات الغذائية المتنوعة والزيوت، وتطورت الصناعات مع زيادة متطلبات الأوروبيين[4]، حتى وصل عدد الشركات والاستثمارات الخاصة سنة 1954م إلى 39.7[5] .

---

[1] **حبيب الأمة**، ع 14، 6 نوفمبر 1921.

[2] لوتسكي، **المرجع السابق**، ص 339 .

[3] **L'Économiste français**, A 58, N° 40, V2, 4 octobre 1930.

[4] l'Abbé G Dervin : **Op, Cit**, p 43.

[5] نور الدين الدقي وآخرون، **المجتمع التونسي والاستغلال الاستعماري**، جامعة تونس الأولى و. م. ع. ت. ح. و، (د. ط)، تونس، 1997، ص 61.

وبهذا فإن اقتحام الرأسمالية الفرنسية لتونس بمعاملها الكبرى، وفتح الأبواب للمعامل الأوروبية بصفة عامة، كان له أثر فعّال وانعكس هذا التنافس على أداء الصناعة التونسية وانسحب كثير من عمال الصناعات، إما إلى البطالة أو المشاريع التي أعدها الاستعمار الفرنسي مثل السكك الحديدية وتعبيد الطرقات وبناء المناجم والعديد من الأشغال، حيث أدى إلى توسع وتمركز للصناعة الفرنسية والأوروبية على حساب الصناعة التونسية التي أصبحت متأخرة وغير قادرة على منافسة ومواجهة البضائع الأجنبية[1].

وفي هذا الصدد، فقد عملت سلطة الإدارة الفرنسية على وضع العقبات والعراقيل بوجه الصناعة التونسية، وكذلك عدم تشجيع الرأسماليين من الفرنسيين والأوربيين على استثمار أموالهم محلياً في تونس لاسيما في الأعوام الأخيرة من عهد الحماية، ومنذ سنة 1952م لم تُستخدم الموارد إلا في مشاريع السدود وتجهيز الموانئ مقابل أرباح بلغت في العام نفسه نحو خمسة وأربعين مليار فرنك[2]. وحتى عام 1955م كان في تونس ثلاث شركات لاستغلال معدن الفوسفات، وشركتان لاستغلال معدن الحديد، وخمس شركات لاستغلال معدن الرصاص، وعلى الرغم من أن تلك الشركات كانت تشارك فيها الإدارة التونسية، إلا أنهم لا يشاركون أبداً في الفعاليات الصناعية إلا بالصناعات التقليدية، وذلك لان الفعاليات الصناعية كانت بأيدي الأوربيين[3].

ومنه فإن ازدهار الصناعات الأجنبية والتنافس أدى إلى إفلاس القطاعات المحلية والصناعات والحرف التونسية خاصة (الشاشية)[4] التي افتقرت لأساليب التطور إما لقلة الموارد أو لعدم الاقتناع بجدوى التطوير، إضافة إلى عدم تشجيع الحكومة لهاته الصناعة التي عرفها التونسيين لقرون، مؤديًا إلى التراجع العام في إيرادات العمل المحلي مما تسبب في تفشي البطالة والمرابين خاصة من فئة اليهود[5].

---

[1] الطاهر الحداد، **العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية**، ط4، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984 ، ص28.

[2] سمير أمين، **المرجع السابق**، ص 147 .

[3] صلاح الدين التلاتلي، **المرجع السابق**، ص 147 .

[4] الشاشية (قلنسوة)، كانت صناعة مزدهرة قبل فرض الحماية، حيث ضمت عدد عمالها ما يقارب 15 ألف عامل في القرن التاسع عشر يتوزعون على ورشات، وتصدر حتى إلى خارج البلاد. **ينظر** : حمه الهمامي، **المجتمع التونسي دراسة اقتصادية اجتماعية**، ط1، دار صامد، صفاقس، 1989، ص ص 20-21.

[5] **المرجع نفسه** ، ص ص 26-27. **ينظر أيضا** : **الهلال التونسي**، س1، ع 3، 12 فيفري 1921. جريدة سياسية أدبية علمية اقتصادية، مديرها وصاحب الامتياز : محمد بطيخ، صدرت من جانفي 1921 إلى غاية جانفي 1922م .

د- المجال المالي :

تطورت البنوك وازداد عددها بعد الحماية أمام ازدياد وتوجيه المشاريع الاقتصادية التنموية في البلاد، بل أن تلك البنوك لعبت دورًا هامًا وساهمت في العملية الاستعمارية من خلال توسع نشاطها وتعدد مجالات تمويلها، وجمع واستثمار رؤوس الأموال، كما لها سياسة قرضية مختلفة بين الأوروبيين والتونسيين ساهمت بشكل كبير في تباين التحصيل الاقتصادي .

فعقب فرض الحماية وزيادة النشاط الاقتصادي وبسبب تزايد أرباح الفرنسيين أصبحت اللجنة المالية غير مفيدة على إثر قيام الفرنسيين بتحويل القروض غير المستوفية إلى سندات مربحة وكذلك لإلغاء الدين التونسي، ومنها تم استحداث الإدارة المالية التي تولت التصرف في مداخيل البلاد والمصاريف[1].

وهكذا توسّع النشاط البنكي[2] في البلاد التونسية بالأخص الفرنسي الذي تزامن مع استقطاب أصحاب رؤوس الأموال الوافدين وزيادة الإنتاج الزراعي وأرباح التجارة الخارجية، حيث أنشأت الجالية الفرنسية العديد من المؤسسات التعاونية تعمل على منح القروض للفلاحين الفرنسيين والتجار وصل عددها في سنة 1949م إلى 49 صندوق تعاوني، ورغم أنها كانت مفتوحة حتى للتونسيين إلا أن الفرنسيين احتكروا تلك القروض لأنفسهم فقط . وتعدّدت البنوك الفرنسية منها البنك الشعبي الفرنسي، والصندوق التعاوني العقاري، إضافة إلى فروع لبنوك ايطالية كبنك الخصم الايطالي، والقرض الصقلي، والقرض الفلاحي الايطالي، والتعاضدية الايطالية للقرض، والبنك الشعبي، التي تشكل همزة وصل بين الايطاليين في تونس ووطنهم الأم[3].

واحتل بنك القرض الإيطالي الذي تأسس سنة 1900م مكانةً أساسية في الشبكة

---

[1] عبد المجيد بلهادي، **المرجع السابق**، ص 74 .

[2] أعطى قانون 5 جوان 1900م تفويض لبنك الجزائر لإنشاء المؤسسات وإصدار التذاكر تدفع لحاملها ولها فروع في المستعمرات والمحميات الفرنسية في إفريقيا منها تونس. أما قانون 29 ديسمبر 1911م، فقد أتاح توسيع العملية إلى إنشاء وكالات في بلدان الأجانب الذين تربطهم علاقات تجارية خاصة مع الجزائر وتونس، وفي 8 يناير 1904م منح مرسوم الامتياز لإصدار الأوراق النقدية في تونس لبنك في الجزائر، قدم بنك الجزائر بتونس نفس العمليات كما في الجزائر وأصبح له فرع في تونس وثلاثة مكاتب مساعدة في كل من سوسة وصفاقس وبنزرت، وتأسست آخر هذه المؤسسات في 4 مارس 1912م . **ينظر** :

F. S : Rapport, (1875-1940). Impressions (Sénat. 1876). N° 466, 21/11/1918, p p 29-30.

المصدر : . gallica.bnf.fr

[3] محمود فروة، **المرجع السابق**، ص 554 -555. **و** : **La Dépêche** , N° 15629, 7 mai 1911.

المصرفية منذ بداية الحماية، الأمر الذي أدى بدوره إلى إعلان التنافس بين البنوك الفرنسية والإيطالية حتى مرحلة الاستقلال. كما نشأت أول هيئة للقرض الإيطالي من خلال " القرض التعاوني الإيطالي"، عن طريق أفراد الجالية، فشكل 1.139 مستثمر ممن يعيشون في تونس برأس مال يقدر بـ 30.000 فرنك، لتأخذ في سنة 1927م محلها الشركة العامة المحدودة تحت اسم " مصرف القرض الإيطالي"، وهو المصرف الخاضع لسيطرة بنك روما وبنك صقلية، كما جاء افتتاح عدة فروع للبنك في سنة 1927م داخل كل من الأقاليم الزراعية في كل من سوسة وبنزرت، وحتى صفاقس، حيث برز مدى توسع هذا المصرف بغية تسهيل العلاقات بين الجالية الإيطالية وفرنسا، وذلك من أجل في توفير الأموال عن طريق منح القروض وكذا تشجيع الاقتصاد سعياً بكل الطرق الممكنة لدعم التجارة بين الإيطاليين الموجودين في تونس وبين وطنهم الأم[1].

والملاحظ أن الجالية الإيطالية تمتعت دون غيرها من الجاليات باستثناء الفرنسية باستقلالها المصرفي بفضل بنك الائتمان الإيطالي الفرنسي وهي شركة تابعة لـ " Banca Italiana di Credito" في روما، و "Banca Italiana ai Credito ". ولم يكن دور هذه البنوك إدارة مصالح السكان الإيطاليين من تقديم التسهيلات الائتمانية الممنوحة لصغار المزارعين والحرفيين فحسب، بل استنزفت العديد من العملاء اليهود والتونسيين[2].

4-2- النشاط الثقافي :

تميزت الجاليات الأوروبية بتعدد أنشطتها الثقافية التي أحدثت تأثيراتها بالمجال الاجتماعي الثقافي التونسي في مظهر يبرز التنوع في اللغة واكتساب بعض العادات والمهارات التي كان لها على المدى البعيد نتائج اجتماعية اقتصادية وحتى سياسية . ومثّلت أبرز مظاهره إنشاء الجمعيات بتعدد مجالاتها واختصاصاتها، من خلال تكوين نواة المجتمع المدني الذي أثرى بدوره في شتى المجالات منها السياسية، كما سنوضح ذلك في الفصل الثالث .

شهدت تونس نهاية القرن التاسع عشر تأسيس عدد من الجمعيات الأوروبية وبشكل أساسي الفرنسية والايطالية، التي تطورت بتطور مجتمعاتها داخل البلاد بشكل عام ما انعكس

---

[1] Maetinc Tomassctti : « La Banque Italienne de Crédit de la Deuxième Guerre Mondiale a I' independance », **ملتقى العلاقات الإيطالية التونسية في سياق الحماية**، جامعة تونس الأولى والمعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، 1999، ص 95.

[2] De Montety Henri : Op, Cit, p 417.

على الواقع الاجتماعي التونسي والتي كانت بدايتها تأسيس الجمعية الخلدونية[1]، وقبلها تأسس التحالف الفرنسي (Alliance Française) في 1884م، والتحالف الإسرائيلي العالمي الذي تم تشكيله في عام 1874م[2].

ولقد تميّز الايطاليون بالخصوص مابين (1815-1861م) بالعمل الجمعوي من خلال إنشاء العديد من المؤسسات المختلفة، واعتبروا رواد نشر الثقافة الأوروبية الايطالية داخل تونس عن طريق الصحافة والشبكات الخيرية، والمدارس[3]، ومنه يأتي دور الجاليات الأوروبية المختلفة في البلاد في عملية التطور من الناحية المدنية من خلال انتشار الفكر الجمعوي وتشكيل هياكله على النمط الأوروبي من قبل النخبة التونسية المعاصرة نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين[4]، وعلى إثره تأسست العديد من الجمعيات الأوروبية واليهودية بعدة مدن تونسية منها[5] :

اسم الجمعية	سنة التأسيس	المكان
جمعية التآلف الفرنسية	1891م	تونس
الجمعية الخيرية الفرنسية	1898م	الكرم
الجمعية الخيرية الاسرائيلية	1904م	بنزرت
جمعية قدماء تلامذة المدارس الفرنكو- عربية	1909م	صفاقس
جمعية قدماء تلامذة مدرسة جول فيري	1903م	تونس

وتعددت الجمعيات الايطالية إلى مختلف النشاطات كالموسيقى والجمباز، أيضا جاء تأسيس جمعية دانتي أليغييري (Dante Alighieri)[6] في 1897م هدفها إبعاد الأطفال الايطاليين

[1] **الجمعية الخلدونية :** سيتم التطرق لها بالتفصيل في سياق الفصل الثالث .

[2] Habib Belaid : « Le mouvement associatif en Tunisie à l'époque coloniale : quelques réflexions », **Les cahiers du CRASC**, N°5, 2002 , p 95 .

[3] Gaston Loth, **Le Peuplement Italien En Tunisie & en Algérie**, PhD thesis for obtaining a PhD degree, Université Paris, 1905, p p 316-317.

[4] منصف باني، **المجتمع المدني في تونس (1881-1956) الجمعيات مثالا**، ط1، ك. ع. إ. إ.، تونس، 2018، ص ص 45-48 .

[5] منصف باني، **المرجع السابق**، ص 62 .

[6] عبارة عن منظمة غير ربحية وطنية تُعنى باللغة والثقافة الإيطالية، أنشأت عام 1889م لمحاربة الأمية التي يعاني منها المهاجرون الإيطاليون في الخارج، وتتلقى التموين من قبل الحكومة الايطالية . **ينظر :** Choate Mark I : p p 104-105. **Op, Cit**,

عن النفوذ الفرنسي، فيما تعتبر الجالية الوحيدة غير الفرنسية التي كان لها صحف بلغتها الأم .

كما تميزت الجالية اليونانية بهذا المجال خاصة على المستوى الديني، حيث كرّست قوانين جمعية الطائفة الأرثوذكسية اليونانية في تونس تطوراً في وضع أعضائها الذين أقاموا كمجموعة دينية مهمتها إدارة الممتلكات المتعلقة بالممارسات الدينية وتشمل : الكنيسة، المدرسة، وتقديم خدمات اجتماعية ... الخ، هذه الجمعية كان يحكمها القانون العلماني ويُديرها مكتب ينتخب كل ثلاث سنوات، حيث تشكّلت هذه المجموعة على أسس طائفية وشهدت تطورًا على مر السنين[1].

وخلال فترة ما بين الحربين، تأسست جمعيات أخرى مثل النوادي الرياضية، وجمعيات الخريجين الطلاب، والجمعيات الثقافية والترفيهية، والمحاربين القدامى، والجمعيات النسوية، وخاصة حركات الشباب التي تشكلت في أوائل الثلاثينيات، مثل الحركات الكشفية أو الشباب المدرسة، الشباب المسلمون (طلاب المدارس الثانوية والزيتونة وغيرها) حيث ينظمون المؤتمرات وينشرون في صحف مثل (La Jeunesse Littéraire Musulmans) عام 1935م، أو المجلات مثل (الرابطة الأدبية) في نوفمبر 1936م تحمل عنوان (الأفكار)، وتم إعطاء دفعة لهذه الحركة بعد ظهور الجبهة الشعبية[2]، ليعرف العمل والنشاط الجمعوي ازدياد وتطوراً في تونس بعد الحرب العالمية الثانية على إثر صدور مرسوم عن الباي بتاريخ 17 ماي 1945م الذي نص على إنشاء الجمعيات دون الالتزام بإصدار ترخيص[3] .

وبالتالي ساهمت الجاليات الأوروبية في نشر ثقافة العمل الجمعوي بين التونسيين الأمر الذي كان له أثار على المستوى الاجتماعي والفكري أيضا[4]، حيث وُجدت العديد من الجمعيات التي دافعت عن المحافظة على موروث الأسلاف من خلال تنظيم النزهات والمخيمات الصيفية منها جمعية (الليموزين) في تونس التي ضمت نحو 172 عضو، وتمثل دورها في تفعيل العلاقات بين تونس وفرنسا، وضمت هذه الجمعيات مختلف شرائح المجتمع بينهم 77 % تجار وحرفيين، 34 % أصحاب المهن الحرة والأطباء، ومن 17 إلى 23% من العسكريون وعمال

---

[1] Habib Kazdaghli, « Communautés méditerranéennes de Tunisie... », **Op, Cit** .

[2] Habib Belaid : **Op, Cit**, p 96.

[3] منصف باني، **المرجع السابق**، ص 103 .

[4] محمد بوطيبي، **الفكر الاجتماعي في تونس في النصف الأول من القرن العشرين) 1900-1950م (دراسة مقاربة بين الفكر والواقع الاجتماعي)**، (رسالة لنيل درجة الدكتوراه)، إشراف : بوعزة بوضرساية، جامعة الجزائر 2، 2014، ص87 .

الإدارة والمعلمين[1] .

وعلى غرار جمعيات العناصر الأوروبية تأسست العديد من الجمعيات التونسية كان لها أنشطة اجتماعية وتعليمية منها جمعية " قدماء المكتب العربي الفرنسي" وقدمت خدماتها للعامة، وأنشأت مدرسة لتعليم أبناء الفقراء مجاناً، إضافة إلى تأسيس " جمعية البر" على يد نخبة من صفاقس تهدف إلى تقديم مساعدات للفقراء والمساكين[2]. كذلك جاءت مبادرة من جمعية الفلاحين الأهالي بغرض تكوين وفد مختلط مع جمعيات الأوروبيين والذهاب لفرنسا بغرض تقديم مطالب سياسية واقتصادية، إلا أن المقترح الغي نتيجة عدم الوفاق بين الأطراف خاصة الأوروبيين الذين آثروا الحصول على الامتيازات من أراضي وعقارات الأجور المرتفعة والثلث الاستعماري لأنفسهم وخدمة لمصالحهم فقط حيث أورد أحد الفرنسيين قائلا : « فلتعلموا أننا فرنسيون قبل كل شي »[3].

أما على المستوى التعليمي :

لم يوقف فرض الحماية تطوير المؤسسات التعليمية الموجودة قبلها، حيث تأسست إدارة العلوم والمعارف عام 1883م[4]، والمديرية العامة للتربية والتعليم المسؤولة عن تنظيم التعليم العام على جميع المستويات ومراقبته التعليم الخاص. وتم تكليف هذه الإدارة إلى لويس ماشويل (Louis Machell) ما بين (1883– 1908م)، وهو مدرس اللغة العربية سابقاً في الجزائر وقسنطينة ثم وهران، عمل على تطوير نظام التعليم والمدرسة معبرًا بقوله : « من الضروري عدم التسّرع الشديد والتفكير مليًا في ضرورات الإبداعات القادمة، ما يحتاجه الشعب التونسي أولاً هو التعليم الابتدائي بمختلف مراحله، إنه تعليم مهني وتجاري وزراعي وصناعي»، ومنه حاول جعل التعليم بوتقة لبناء مجتمع ناطق بالفرنسية والعربية دون تمييز في الأصل، مع الإبقاء على التعليم الإسلامي التقليدي. ضمت المؤسسة فئتين رئيسيتين : المدارس الفرنسية

---

[1] Serge La Barbera : **Op, Cit**, p p 39.

[2] **العصر الجديد**، ع 5، 02 جويلية 1920. جريدة سياسية علمية أدبية تجارية، مديرها وصاحب الامتياز : أحمد حسين المهيري، صدرت بين (1920-1937م).

[3] **لسان الشعب**، س 12، ع 494، 10 أوت 1932. جريدة سياسية أدبية، مديرها وصاحب الامتياز : البشير الخنقي، صدرت بين (1920-1936م).

[4] **دائرة العلوم والمعارف** : مؤسسة استحدثتها الحكومة الفرنسية في تونس عام 1883م، حيث كانت مهمتها تربية أبناء المزارعين الفرنسيين، والهدف الرئيسي هو نشر اللغة الفرنسية بين التونسيين والجالية الأوروبية في تونس، **ينظر:** أحمد القصاب، **المرجع السابق**، ص294 .

الخالصة مثل مدارس العاصمة وبنفس البرامج، والتكوين الوظيفي، كانت من حيث المبدأ مفتوحة للجميع، لكنها مخصصة للأطفال الأوروبيين، ومع هذا استقبلت العديد من اليهود الباحثين على فرص الاستفادة من الاندماج أو التقدم الاجتماعي، بينما كانت المدارس الفرنسية العربية، حكراً على التونسيين المسلمين بجميع أطوارها، ما عدا مدرسة الصادقية التي تنتمي للفئة الأولى[1].

وتواصل افتتاح المدارس من قبل فئات متعددة، منهم راهبات القديس يوسف أربع مدارس ابتدائية في عام 1882م، في كل من تونس والمنستير والمهدية وبنزرت. ليستمر إنشاء الفروع بين (1902 1910م)، بعدها جرى افتتاح مؤسسة تعليمية ثانوية سنة 1923م بقرطاج وأخرى سنة 1936م بتونس، كما كان للتجمعات النسائية دور في هذا النشاط حيث في مارس 1882م، أنشأت أخوات نوتردام دي سيون (Notre Dame de Sion)، ومؤسسها الأب ريغنسبورغ (Ratisbonne)، مدرسة في تونس مهمتها العمل مع فتيات يهوديات صغيرات، كما تم تأسيس الأخوات البيض في عام 1890م، اللواتي تأسسن من قبل الكاردينال لافيجيري بهدف رعاية الفتيات المسلمات، إضافة إلى مؤسسة تعليمية ابتدائية وثانوية، ومدرسة نهارية ومدرسة داخلية في بنزرت عام 1898م،[2].

والملاحظ مع كل هذا الزخم في المؤسسات التعليمية إلا أنه برزت معارضة بشأن السياسة التعليمية من قبل الفرنسيين ففي عام 1899م بمداولات غرفة الزراعة برئاسة فيكتور دي كارلنيير (Victor de karlniare)[3] ضد مشروع نشر اللغة الفرنسية في أوساط الأهالي والدوائر حيث يرى هذا الأخير أنه كلما ازداد تعليم المواطن الأصلي تزداد كراهية شباب الطبقة

---

[1] Jean-Francois Martin : **Op, Cit**, p 126. **Voir Aussi** : Sraieb Noureddine : « L'idéologie de l'école en Tunisie coloniale (1881-1945) », **Revue du monde musulman et de la Méditerranée**, N° 68-69, 1993, p p 243-245.

[2] François Arnoulet : « L'enseignement congréganiste en Tunisie aux XIX^e^ et XX^e^ siècles », **Revue du monde musulman et de la Méditerranée**, N° 72, 1994, p 28 .

[3] **فيكتور دي كارلنيير (1845-1917م)** : مثال للرجل المستعمر والمتعصب الفرنسي، ولد في شمال فرنسا 1849م، متحصل على شهادة في الحقوق، قدم إلى تونس 1884م، اشترى أرض فلاحية وانتخب رئيس اتحاد العمال الفرنسيين ورئيس للحجرة الفلاحية عام 1892م، وهو ناشط صحفي أسس جريدتي (La Tunisie) وتونس الفرنسية (Tunisie française)، ورغم هذا له سوابق عدلية فقد سجن في مرسيليا لمدة ثلاثة أشهر وحكم عليه بغرامة مالية بسبب قذف المراقب المدني في نابل، كما أخذ عليه بمعاداة السامية على إثر تنديده بمنافسة الشركات والتجار اليهود. **ينظر** : علي العريبي، **المرجع السابق**، ص ص 56-57 ؛ وشارل أندري جوليان، **المرجع السابق**، ص 89 .

البرجوازية ليصبحوا أسوأ الأعداء وإذا وقع تمرد فسيكونون على رأسه [1]، مضيفاً بأنه من غير المنطقي أن ينال الحامي والمحمي نفس الحقوق بينما لا يقدمان نفس الدور، وأنه بتعليم اللغة لهؤلاء تقدم بذلك فرنسا جيلا هجينًا يثرثر بالفرنسية ويدّعي وصوله إلى الحضارة[2]. ونجحت المعارضة في مسعاها وتم بين عامي (1898–1901م) إغلاق عشر مدارس فرنسية عربية بها عدد قليل من الطلاب التونسيين[3].

هذا واقترح دي كارنيير لإعطاء التونسيين تعليمًا مفيدًا في بلد زراعي، بأن يتم تدريبهم كعمال للمزارع موجهين لخدمة الاستعمار، وأضاف : « إن الطفل الأهلي غير نظيف وغير أخلاقي، وعدم معرفة كلمة من الفرنسية عند وصوله إلى المدرسة يُعيق تقدم الفصل، ويُصبح منافس للفرنسيين وباحث عن العمل ومرفوضًا ليتحول إلى ساخط وعدو، وبالتالي يُفسد المواطن الأهلي لأنه عادة ما يأخذ فقط الجانب السيئ من الحضارة، ومنه يصبح من الصعب التحكم به »[4]، ما معناه أنه ليس للأهلي القدرة والأحقية على اكتساب الحضارة الفرنسية بكل مقوماتها، وللانتفاع بها يجب فقط منح القدر الذي بواسطته يستطيع تقديم خدمة للمستعمر .

وتجدر الإشارة إلى أنه في عام 1908م، نظّم بعض المعلمين التونسيين إصلاحات لنشر اللغة والثقافة الفرنسية بين الطلاب المسلمين الذين رفضوا الالتحاق إلى المدارس الفرنسية العربية التي تفضل تلقي التعليم الديني . أما بخصوص اليهود فقد انتقلوا إلى المدارس العامة الفرنسية، ومع ذلك فإن أغلبيتهم لم يشعروا بالارتياح، وقد عمل أساتذة من التحالف الفرنسي الإسرائيلي على نشر أساسيات التعليم الفرنسي، وجاءت أول مدرسة ابتدائية افتتحت للفتيات في عام 1900م بدعم من لويز ميليت (Louise Millett) زوجة المقيم العام، وكان المعهد يهدف إلى نشر الأفكار التقدمية التي من شأنها تحسين ظروف المرأة التونسية[5].

من ناحية أخرى، تأسست عام 1875م من قبل المبشرين الفرنسيين ثانوية باسم كوليج سانت لويس (Collège Saint-Louis)، وبعد أن أصبح عبئها المالي كبير، قام الكاردينال لافيجيري في عام 1889م ببيعها للإدارة العامة، وأعيد تسميتها ليسيه كارنو (Lycée Carnot)، كانت أرقى مدرسة عامة فرنسية في تونس، ويتردد عليها في الغالب الأوروبيين كما ضمت

[1] Charles-André Julien : « Colons français et Jeunes-Tunisiens (1882-1912) », Revue française d'histoire d'outre-mer, T 54, N° 194-197, 1967, p p 113-114.
[2] La Dépêche tunisienne, N° 3733, 1er Octobre 1900.
[3] Kenneth Perkins : **Op, Cit**, p p 72-74.
[4] Sraieb Noureddine : **Op, Cit**, p p 245-246.
[5] Kenneth Perkins : **Op, Cit**, p 68.

بعضًا من أفضل الطلاب المسلمين واليهود، ولها مؤسسة مماثلة مخصصة للفتيات [1].

وكان للجالية الايطالية بالبلاد دور في نشر التعليم بين أبناءها، واستطاعت طيلة أربعين عاماً العمل على تطوير التعليم الوطني[2]، حيث تم زيادة ترخيص إنشاء ستة مدارس خاصة ودعم الدروس الإضافية، حتى وصل عام 1920م وأصبح عدد المدارس في مجملها تسعة وعشرون مدرسة يؤطرها مئة وخمسة وستون أستاذا[3].

ورغم حرص الأوروبيين بشكل عام على التعليم، فقد أظهر تقرير نشر في 1927م حول السكان الأوروبيين في تونس بأن نسبة الأمية بينهم انخفضت، في المقابل فهي ازدادت بين الفرنسيين، وارجع ذلك إلى العدد الكبير من المجنسين في الفترة بين الإحصائيين (1921-1926م)، وبالتالي فمعظم الأجانب أصبحوا يعرفون اللغة الفرنسية بنسب متفاوتة كالآتي : 41 % الايطاليين، 55 % اليونانيين، 69 % الأسبان، 50 % المالطيين، بينما يتحدث ثلث الأوروبيين اللغة العربية[4].

وشهد عام 1930م توسع النشاط التعليمي التبشيري للأوروبيين في تونس، حيث وجدت ست مجتمعات نسائية دينية : راهبات القديس يوسف، وراهبات نوتردام دي سيون، وراهبات التبشير في إفريقيا الآباء البيض، وراهبات قلب مريم المقدس، وراهبات نيفير، وراهبات الفرنسيسكان التبشيرية لمريم، حيث شكلن دورات التعليم الابتدائي والثانوي ومراكز التعلم، ودور حضانة في ما وُجد أربع طوائف للذكور: إخوان المدارس مسيحيون، وماريست، والآباء البيض، وسالزيان دون بوسكو، استوعبت ما مجموعه 7244 تلميذاً (3495 ذكور و 3749 إناث)، موزعين على النحو الآتي: 2243 من الجنسية الفرنسية، و 1174 من الجنسية الإيطالية، و 814 تونسي الجنسية و 3013 من جنسيات أخرى[5].

وبحلول عام 1953م تضاعف عدد الطلاب في المدارس الابتدائية الرسمية، حيث وصل عددهم إلى 168661 بينهم 124.071 تونسيًا من أصل حوالي 850 ألفًا في سن الدراسة، يضاف إليها 36908 طالباً من مدارس القرآن الحديثة والمدارس الخاصة، في ما كان

---

[1] Kenneth Perkins : **Op, Cit**, p 69.

[2] سعت السلطات الفرنسية إلى تقويض النشاط التعليمي الايطالي، حيث تخشى من خلاله تقويض اللغة الفرنسية، فعقدت اتفاقية بين فرنسا وايطاليا بخصوص وضع المدارس الايطالية في تونس، ومكنت تلك الاتفاقية بالوقت نفسه من حفظ حقوق الايطاليين في لغتهم . **ينظر** : **Gazette de Lausanne**, N° 162, 1er février 1915.

[3] Henri De Montety : « Les Italiens en Tunisie », **Op, Cit**, , p 418.

[4] **L'Économiste français**, A 55, N° 3, V 1, 15 janvier 1927**.**

[5] François Arnoulet : « L'enseignement congréganiste en Tunisie … », **Op, Cit**, p 29.

معدل الالتحاق بحوالي 19٪ في التعليم الثانوي والفني، وبلغ عدد الطلاب التونسيين 13620 طالب وبلغ عدد الطلاب التونسيين في التعليم العالي 676 من إجمالي 1،473 طالبًا (45.8٪)[1]، وبعد خطة تطوير جديدة للتعليم العام، تم تمكين 265000 في عام 1954م ومع ذلك، ظل التعليم الكامل للتونسيين بعيد المنال، وكان الجهد الحقيقي منصبًا على الفرنسيين المتزايد أعدادهم وبشكل سريع وثابت[2].

وفي ضوء ذلك سيطرت الإدارة الفرنسية على التعليم التونسي، بعد أن وضعت منهاجها على غرار النظام الفرنسي، وتنفيذ لذلك يسرت بالعام الدراسي (1949 – 1950م) أماكن في المدارس لـ 134,000 طالب وطالبة في الدراسة الابتدائية ، إضافة إلى ذلك سعت المدارس الخاصة لقبول 30,000 طالب مع أن العدد الذي كان في سن الدراسة في العام نفسه هو 600,000 طالب ومعنى هذا أن واحد من كل أربعة أولاد استطاع أن يتعلم[3].

أما على مستوى التعليم العام فالطلاب الفرنسيون يزيدون عن 22% من مجموع الطلاب في المدارس الرسمية، بينما عدد الفرنسيين في تونس كلها لا يزيد عن 5% من عدد السكان، ففي المدارس الابتدائية طالب فرنسي مقابل خمسة طلاب من التونسيين، وفي المدارس الثانوية طالب فرنسي مقابل طالب تونسي واحد، وفي المدارس الفنية طالب فرنسي مقابل طالبين، وفي الكليات أربعة طلاب فرنسيين مقابل ثلاث طلاب تونسيين، في حين أن المدارس ليست موزعة على أنحاء تونس توزيعاً عادلاً، إذ نجد أن المنستير فيها من المدارس ما يكفي لنصف أعداد الذين هم في سن الدراسة، بينما في صفاقس وجربة وتوزر لها ما يكفي للربع فقط، في حين قفصة فيها من المدارس ما يكفي لنحو 5% فقط، ويرجع سبب هذا الفرق في توزيع المدارس إلى نسبة زيادة أو نقصان توزيع الأوربيين والفرنسيين في المدن والمراكز[4].

ورغم تعدد المدارس الفرنسية إلا أن نصيب التونسيين من التعليم كان قليل جدا، حيث لم يمس التعليم الابتدائي سنة 1955م سوى 20% من الأطفال المنتميين للعائلات البرجوازية، أما تلاميذ المعاهد والكليات فلم يتعد عددهم المئات[5].

أما بالنسبة للتعليم العالي فقد ظل لفترة طويلة بعيداً عن نظام التعليم التونسي باستثناء

---

[1] Sraieb Noureddine : **Op, Cit**, p p 249.

[2] Jean-Francois Martin : **Op, Cit**, p 127.

[3] نقولا زيادة، **أفريقيات، دراسات في المغرب العربي والسودان الغربي**، ط1، رياض الريس، (د. م. ن)، 1991، ص89 .

[4] **المرجع نفسه** ، ص90 .

[5] حمه الهمامي، **المرجع السابق**، ص 41.

معهد الدراسات العليا بتونس الذي أُنشأ عام 1945م ويتألف من أربعة أقسام : القانون والتاريخ وعلم اللغة واللغويات، إضافة إلى علوم الاقتصاد، وكان الهدف من هذا المعهد تلبية حاجيات الطلبة التونسيين بالدراسات العليا والتكوين رغم العدد المحدود لمنتسبيه[1]، لهذا كان على الطلبة التوجه إلى الجزائر أو الجامعات الفرنسية لاستكمال تعليمهم العالي.

على المستوى الصحي :

كانت الصحة العامة بتونس في تدهور واضح وملموس، ويرجع ذلك إلى اعتبارات عدة في مقدمتها سوء التغذية الناشئة عن الفقر الذي شمل أغلب طبقات المجتمع التونسي من جراء سياسة الإدارة الفرنسية[2].

وعرفت البلاد التونسية قبل فرض الحماية وجود مراكز صحية خدمت بالدرجة الأولى العنصر الأوروبي. فقد تم إنشاء أول مستشفى مخصص للفرنسيين اسمه سان لويس بتونس عام 1843م بمبادرة من القس " بوجارد " بنهج سيدي صابر وبعد ازدياد نشاطه نقل بتدخل من الكاردينال لافيجري عام 1882م، إلى نهج سيدي علي عزوز، وأمام ازدياد عدد الفرنسيين تم المطالبة بإنشاء مستشفى أكبر وصدر مرسوم التشييد في 16 نوفمبر 1898م وفي 17 جويلية 1899م صدر مرسوم يمنح ذات المستشفى الصفة المدنية[3] .

هذا وأُنشأت مدرسة المعاونين الطبيين بالمستشفى الصادقي[4] بمقتضى قرار صدر في بتاريخ 17 أكتوبر 1903م والقاضي بتكوين مجموعة من المعاونين الطبيين[5]، وتم تكليف

---

[1] محمد عابد الجابري، **التعليم في المغرب العربي، دراسة تحليلية نقدية لسياسة التعليم في المغرب وتونس والجزائر**، (د ط)، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1989، ص 78 .

[2] يونس درمونة، **المرجع السابق**، ص 33 .

[3] عبد الرحمان الونيسي، **السياسة الصحية بتونس في عهد الحماية 1881-1939م**، (رسالة لنيل درجة الدكتوراه)، إشراف : خليفة الشاطر، جامعة تونس، 2003، ص ص 230-231 . **ينظر أيضا** : محمد بن الخوجة، **المصدر السابق**، ص 347.

[4] **المستشفى الصادقي** : صدر مرسوم تأسيس هذا المستشفى في 20 جانفي 1879م، وعهد إليه في البداية للشيخ محمد بيرم رئيس جمعية الأوقاف التي كانت لها ريع والتصرف في مداخيل العقارات، وتم إنشاءه في مبنى تابع لممتلكات الباي الواقع في سوق صنع الصنادل، احتوى منذ البداية على 100 سرير من بينها 18 مخصصة للنساء، ويعتمد على المساعدات المقدمة ويشمل طاقمه الطبي طبيبا ومساعدا، إضافة إلى صيدلي وطباخ و 11 خادم ومشرف واحد، وحمال وسيدة لتنظيف الملابس . **ينظر** : محمد بن الخوجة، **المصدر السابق**، ص 348 ؛ **وأيضا** :
François Arnoulet : « La pénétration intellectuelle en Tunisie... », Op, Cit, p p 168-169.

[5] **للمزيد ينظر : الرائد التونسي**، ع 83، 17 أكتوبر 1903.

الطبيب شارل كونت (Charles Comté) على تكوين هؤلاء المعاونين، وأسندت للطبيب برنشفيك لوبيهان (Brunschvik Loebhan) مهمة إعادة تنظيم المستشفى الصادقي، الذي لم يجد معاونين سوى اثنين متقدمين في السن أحدها جزائري وهو مترجم وصيدلي ومسؤول عن التخذير، والآخر تونسي لا يتكلم الفرنسية وليست له دراية بعمليات التعقيم والعمليات الجراحية و التضميد، كما طلب الدكتور لوبيهان تعيين أطباء فرنسيين بالمستشفى لكن الإدارة الفرنسية رفضت، لذا لجأ إلى اختيار بعض الشباب التونسي ممن يحسنون القراءة والكتابة باللغة الفرنسية[1]، وقد أرسلت الإدارة التونسية رسائل لاختيار بعض التلاميذ الذين تتوفر فيهم شروط مزاولة التعليم بهذا التكوين : أن لا يتجاوز سن المترشح عشرين سنة، وأن يحسن اللغة الفرنسية قراءة وكتابة، إضافة إلى شهادة حسن السيرة[2]. وقد بلغ عدد المعاونين في عام 1904م 18 معاونا موزعين على مختلف أقسام المستشفى الصادقي حيث يتناوبون على العمل التطبيقي إضافة إلى متابعة الدروس النظرية اليومية، وشيئا فشيئا تعلم هؤلاء إتقان العمل، لكن المدرسة تعرضت لحملة من قبل الأطباء الفرنسيين والايطاليين الذين ادعوا أن هؤلاء المعاونين سيكونون منافسين لهم وأن تكوين الأطباء يجب أن يقتصر فقط على الفرنسيين، وأن وجود الأطباء في الأرياف والقبائل سيكون ضد مصالح فرنسا[3].

هذا ونالت المناطق الداخلية بتونس نصيبها من المستوصفات التي أسستها النخب التونسية منها : زغوان سنة 1899م وهو الأول في شمال إفريقيا تأسس على يد الطاهر العجيمي[4] أحد المتأثرين بأفكار خير الدين باشا، ونابل في 1900م، وفريفيل سنة 1904م ... وغيرها[5] .

---

[1] عبد الرحمان الونيسي، **المرجع السابق**، ص ص 197-198.

[2] **الحاضرة**، ع 767، 27 أكتوبر 1903. جريدة سياسية أدبية، مديرها وصاحب الامتياز : علي بوشوشة، صدرت بين (1888-1911م) .

[3] **المرجع السابق**، ص ص 200-201.

[4] **الطاهر العجيمي** : ولد بمدينة سوسة سنة 1864م، زاول تعليمه الابتدائي بمدرسة الأخوات المسيحيات بالقصبة في العاصمة، وبعدها دخل المدرسة الصادقية، ومنها التحق بفرنسا ليدرس في معهد روسل (L'institut Roussel) بمرسيليا، وبعد عودته إلى تونس في 1884م عين مترجما بالحكومة التونسية، وبعدها عاملا بمنطقة زغوان، وبدأ مسيرته في إنشاء المراكز الصحية بعدة مناطق، منها المستشفى العزوزي، وبالمنستير عين عاملا عليها وانشأ بها مستشفى ومستوصفات بالقرى التابعة للمدينة، ثم أصبح عاملا على الوطن القبلي إلى غاية سنة 1925م، وهو تاريخ تكليفه بإدارة الخزينة العامة بالعاصمة . عبد الرحمان الونيسي، **المرجع السابق**، ص ص 246-247 .

[5] **المرجع نفسه**، ص ص 242-248.م

وبصرف النظر عن التنظيم الواسع للنظافة والمساعدة الطبية التي قدمتها الإدارة الفرنسية في تونس، فقد وجدت الأعمال والمبادرات الفردية التي قامت بها الجمعيات، منها جمعية إغاثة الجرحى العسكريين الذي تم تنظيمها في قصر عربي بتونس، وهو عبارة عن مستوصف قدم حوالي مائة ألف استشارة سنوياً، ويتلقى 3000 إلى 4000 طفل الرعاية والحليب، ونفس الخدمات تقدم في بنزرت ومناطق أخرى من تونس. كما قام إتحاد النساء الفرنسيات بتوسيع مكاتبه، كما أن مستوصفاتها في تونس وسوسة وصفاقس تقدم خدمات واسعة[1].

أيضا وُجد مستوصف آلابتيت (alabétite) في 1910م الذي تم إنشاءه بمبادرة من جمعية إتحاد النساء الفرنسيات التي تديرها زوجة المقيم الابتيت وخدم بالدرجة الأولى الأوروبيين، وكان به دور الحضانة ويكمل عمل الصليب الأحمر بمساعدة راهبات القديس سانت فنسنت دي بول (Saint Vincent de Paul) وممرضات راهبات قرطاج البيض قدّمن خدمات صحية، وتعتبر لوسيان سانت واحدة من الجمعيات الموجهة إلى جميع الأطفال، لاسيما أطفال التونسيين، حيث عملت على منح الرعاية اللازمة للأمهات قبل وبعد الولادة، إضافة إلى مراقبة الرُضع وحماية الطفولة، وتقديم الاستشارات ومراكز الرعاية النهارية ... إلخ. هذه المنظمة استفادت كل عام من حوالي 400000 فرنك من التبرعات[2].

واهتمت الجالية الايطالية أيضا بالجانب الصحي، حيث أسست سنة 1889م مستشفى في تونس والمعروف باسم " سانت مارغريت " (Sent Marguerite)، وكانت المصاريف العلاجية مدفوعة من قبل الحكومة الايطالية لصالح المرضى الفقراء من أبناء الجالية، كما تحصّل المستشفى على تبرعات وكان له مجلس صحي مكوّن من أطباء ايطاليين ومجلس إدارة يترأسه القنصل العام بالبلاد، ويحق لجميع المهاجرين الايطاليين الحصول على استشارات طبية وأدوية مجانية، إتخذ المستشفى في البداية منزل محلي مقرًا له، وبقي مدة طويلة على هذه الحال إلى أن تم نقله إلى مبنى جديد بطاقة استيعابية مقدرة بأكثر من 100 مريض، وتم افتتاح المقر الجديد في 14 مارس 1901م بحضور ممثلين عن السلطات الفرنسية، والقنصل الايطالي والعديد من الأعيان وأيضا ممثلي برلمان روما[3].

كما أسس بعض الأطباء الايطاليين في عام 1891م بالعاصمة التونسية مستشفى يقوم

---

[1] Edouard de Warren : **Op, Cit**, p 17 .
[2] **Ibid**, p 18 .
[3] Gaston Loth, **Op, Cit**, p p 357-359.

بتقديم العلاج للفقراء من الايطاليين مجانًا، بينما قدّم العلاج لباقي الأجناس بمقابل، ونتيجة تزايد أعداد المرضى تم نقل المستشفى إلى مقره الجديد في 1900م وأطلق عليه اسم "غاريبالدي"، احتوى على 150 سرير، وضم أقسام الطب العام والأطفال والجراحة والتوليد، كذلك أقسام أمراض العيون والأنف والحنجرة، إضافة إلى مخبر للتحاليل وللأشعة وقاعات علاجية خارجية تقوم بدوريات يُقبل عليها المرضى الايطاليين الفقراء حاملين بطاقات مجانية مقدمة من الجمعية التعاونية الايطالية[1].

وهكذا حتى سنة 1950م، بلغ عدد المستشفيات في تونس إلى ثمانية وستة وعشرون مصحة وصلت حتى الجنوب[2]، حيث وُجد 4285 سريراً لثلاثة ملايين ونصف تونسي، و2,000 سريراً للأوروبيين بالعاصمة تونس، والباقي لجميع السكان في إنحاء البلاد بما فيها المدن والقرى، وقد أنشئ للأوروبيين فيما بعد بصفة خاصة مستشفى شارل نيكولا (Charles Nicolas) مجهز بكامل المعدات، وبه 723 سريراً وألحق به المستشفى الايطالي الذي استلمته الحكومة الفرنسية بتونس بعد الحرب العالمية الثانية، ضم 240 سريراً في حين لا يملك التونسيين في تلك المرحلة إلا 225 سريراً بالمستشفى الصادقي و322 سريراً بمستشفى الرابطة الخاص بالأمراض المعدية، ومعهد بستور (Pasteur) في العاصمة وثلاثة معامل صغيرة للتحليل في كل من مدن (سوسة، صفاقس، الكاف) وهذا التباين في الاهتمام بالجانب الصحي أعطى نتائجه حيث بلغت نسبة الوفيات لدى الأطفال التونسيين 33 %، أما بالنسبة للأوربيين فقد بلغت 20%[3].

على المستوى الاجتماعي :

يشكل الجانب الاجتماعي أبرز سمات تقييم التأثيرات لأي سياسة دخيلة على البلاد، من خلال التطور الحاصل في قطاعاته المختلفة ومدى استجابة السكان المحليين لها سلبياً وايجابياً.

لقد أدى المساس بالمؤسسة الوقفية في البلاد، إلى نتائج على الأوروبيين الذين استفادوا أيما استفادة من خلال السيطرة على العديد من الهكتارات والأملاك التي ساهمت في عملية التعمير، بينما النتائج كانت وخيمة على التونسيين من أضرار نفسية وأخلاقية واقتصادية أمام

[1] عبد الرحمان الونيسي، **المرجع السابق**، ص ص 228-229.

[2] **La Croix**, N° 20627, 14 décembre 1950.

[3] يونس درمونة، **المرجع السابق**، ص ص 96-97 .

الإضرار بالمؤسسة والذي كان أخطره بعد سنوات وصول سلطات الحماية إلى التدخل في الاحباس الخاصة الأمر الذي يعد مساساً بالإرث العائلي[1] .

واستمر تدهور وضع مؤسسة الأوقاف وأملاكها طيلة فترة الحماية، مما أدى إلى إفلاسها خلال ثلاثينيات القرن العشرين، وتسببت في تسريح عدد من موظفيها وسوء الإدارة والتبذير من جهة[2]، ما ساهم في زيادة انتشار الفقر والجوع بين المستفيدين من إيرادات تلك الحبوس وانتشار ظاهرة التشرد والتسول خاصة بين الأطفال[3].

ولقد اتّبع الأوروبيون من أجل تحصيل مال الوقف قبل فرض الحماية، أساليب متنوعة أهمها تغيير وضع العقار الموقوف وعدم دفع ديونهم، والقيام بتجزئة العقار لغير كرائه للآخرين أو التوسع حوله الذي غالبا ما يقع على حساب المساجد أو الأضرحة، أيضا الامتناع عن إصلاح العقار الموقوف وكانت جمعية الأوقاف[4] تتقدم بشكاوي عديدة ضد تصرفات الأجانب لشرح الوضع وطلب دفع مستحقات الوقف حيث كان الممتنعين ليسوا أفراد فحسب بل قناصل[5].

وأشهر قضايا الوقف التي دامت حوالي 40 سنة كانت نزاع مع قنصل إسبانيا حول مال كراء القنصلية، حين طُلب منه الدفع ادعى أنه قام ببعض الإصلاحات وطالب بالاقتصاص من الكراء، إلا أن الجمعية رفضت ومع قدوم الاحتلال فشلت في أخذ حقها عن طريق المحاكم الفرنسية بسبب السلطة الحماية التي لم ترد حل المسألة لأن الأمر ينطبق أيضا على رعايا فرنسيين مما اضطر الجمعية بعد 36 عاما إلى الصلح وتقديم تنازلات في عام 1900م، حيث طلبت من القنصل أخذ العقار مقابل الإنزال[6] وليس الكراء مما أدى إلى ضياع ماله[1].

---

[1] الشيباني بن بلغيث، **المرجع السابق**، ص ص 84-85 .

[2] **المرجع نفسه**، ص ص 149-150 .

[3] محمد الصالح جراد المطوي، **تونس في جهادها أو مذكرات سياسي**، (د. ط)، مطبعة الاتحاد، تونس، 1936، ص ص 29-31 .

[4] تم إنشاءها بأمر صادر في 19 مارس 1874م، لمراقبة تصرف الوكلاء، المسؤولين عن الاحباس بتولية من الباي، وأمام صعوبة مراقبة نشاطهم إزاء عمليات البيع والكراء للعقارات والإملاء، قرر خير الدين باشا جمع إدارة الوكالات في مكتب واحد بالعاصمة تونس، وأضاف لها عدة إدارات للعدلية والعقارية والقباضة، كما استمر البشير صفر في عمليات الإصلاح التي بدأها خير الدين باشا والذي بقي على رأسها إلى غاية 1908م . **ينظر** : المنجي الصيادي، **الجمعية الخلدونية رائدة النهضة في المغرب العربي 1896-1958**، (د. ط)، وزارة الثقافة والمحافظة على التراث و. م. و. إ. ث، تونس، 2005، ص 12.

[5] الشيباني بن بلغيث، **المرجع السابق**، ص 19 .

[6] للمزيد حول الإنزال العام والخاص للاحباس . **ينظر** : **الرائد التونسي**، ع 88، 8 نوفمبر 1911.

ليس هذا فحسب، فقد مكنّت عمليات الإنزال حصول الأوروبيين خاصة الفرنسيين منذ فرض الحماية على البلاد من الحصول المباشر على عدة أماكن وقفية بعدة مناطق كالمساجد والزوايا وحوانيت وغيرها، حيث يتم تأجير الممتلكات إلى الأبد مما يسهّل الحصول عليها[2]، وكانت عمليات الإنزال منذ تأسيس الجمعية تتم عن طريق الإشهار لمدة معينة ومن ثم يقع الإنزال عن طريق القاضي ويصبح رسمياً بموافقة الدولة[3]، ولقد أعاب صاحب جريدة الحاضرة منتقداً الطريقة التي تم فيها إعلان الإنزال للناس وسط الغموض وجهلهم بما يحدث في الخفاء، لذلك طالب بأن يكون الإشهار كتابيا للمعني وضمن الإدارات المعنية بالسجل العقاري[4].

ومنه تسببت السياسة الفرنسية التي اتبعت أسلوب انتزاع الأراضي والإضرار بالمؤسسة الوقفية إلى تفشي البطالة وتدهور الوضع الاقتصادي الذي يحتكره الأوروبيين لتحقيق أهداف مصالحهم على حساب التونسيين خاصة في الشغل، حيث كان أرباب العمل يفضلون العامل الأجنبي الذي يحصل على أجر عالي[5] .

إضافة إلى ذلك، برزت بالمجتمع التونسي العديد من الآفات التي عُدت من مخرجات ما الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتدهور، حيث أدى ازدهار زراعة الكروم واهتمام سلطات الحماية على تشجيع الأوروبيين لهذا النشاط، إلى انتشار حانات الشرب في بداية القرن العشرين نتيجة زيادة الأحياء الأوروبية، حيث بلغ عددها 50 متواجدة أغلبها في العاصمة، وتزايدت الحانات من 1936م حتى بلغت 237 حانة في سنة 1956م، وأدى ذلك إلى تفشي ظاهرة شرب الكحول والنبيذ في أوساط المجتمع التونسي[6].

ويذكر كتاب تونس الشهيدة بهذا الصدد : « أنه قبل الاحتلال كان تعاطي الكحول غير معروف تقريبا في تونس، ويقتصر على الأوروبيين وفئة قليلة من اليهود، وأن الظاهرة تم استيرادها لنا من قبل قوات الاحتلال مدعية الحضارة، حتى وصلت إلى الأحياء الشعبية وكانت

---

[1] الشيباني بن بلغيث، **المرجع السابق**، ص ص 29-31 .

[2] Paul Bory : **Le colon**, Tours Maison Alfred mame et fils, 1904, p p 128- 129.

[3] **الرائد التونسي**، ع 20، 18 فيفري 1886.

[4] **الحاضرة**، ع 222، 22 نوفمبر 1892.

[5] عبد المالك خلف التميمي، **المرجع السابق**، ص 94 .

[6] Nessim Znaien : « Les territoires de l'alcool à Tunis et à Casablanca sous la période des Protectorats (1912-1956) : Des destins parallèles ? », **L'Année du Maghreb**, N° 12, 2015, p p 193-194.

عنوان للبؤس والانحلال الأخلاقي »[1]. على الرغم من فرض شروط حيث يحضر فتح حانات الشرب ضمن مسافة 100 متر من مسجد أو مدرسة أو مقبرة أو تكنة كما يحضر في الأحياء التي بها عدد المسلمين كبير، ومع هذا وجدت مواقع بيع للكحول بينهم في المراكز التونسية الرئيسية التي تقع تحت ستار التجارة [2]. إضافة إلى انتشار أماكن الفجور، التي أقامها الإيطاليون بين القرى التونسية بسبب الإفلات من المراقبة والعقاب، كذلك انتشار المقامرة وحالات السكر العلني والشجار[3]، وبسبب انتشار هذه الآفة عمل بعض المصلحين إلى تشكيل "جمعية مقاومة الكحول" ضمت العديد من الشخصيات البارزة التي أخذت على عاتقها التوعية ونشر سلبيات ومضار هذه الظاهرة عن طريق الصحافة وعقد لقاءات شعبية[4] .

كذلك تسبب الوضع الاقتصادي في زيادة الاستغلال لحاجات التونسيين وانتشار المرابين من كل الجنسيات والهيئات والأفراد سواء تعاونيات أو بنوك وحتى الملاك والتجار، مع أنه توجد تعاونيات للسلف يحق للتونسيين الانتفاع منها، إلا أنه و يتم الانتفاع بها ففي عام 1912م مثلا توقفت التعاونيات الزراعية الخاصة بالتونسيين عن العمل، لكنها بقيت مستمرة لصالح الأجانب، فيما كانت السلفيات المقدمة إلى التونسيين الفلاحين عبارة عن خدمات دونية من بذور فاسدة وضرائب متعددة وفوائد متزايدة[5]، وبالتالي فإنه عند التعرض للازمات يكون الضرر على التونسيين كبير وتتأثر أعمالهم الصغيرة والضعيفة أصلاً، ويلجأ الأغنياء منهم إلى تخزين مواردهم خوفاً من ما هو قادم، بينما يلجأ المتضررون منهم إلى اليهود[6].

إضافة إلى ذلك فقد نتج عن طرد ثلثي العمال في الزراعة، إلى هجرتهم للمناطق الحضرية التي انتشرت بها المناطق العشوائية خاصة إثر أزمة 1929م ما أدى بين (1931-1936م) إلى انخفاض سكان الريف من 83 % من مجموع السكان إلى 79 %، بينما زاد سكان الحضر من 16 إلى 20 % ، كما نتج عن منافسة للحرف والتجار زيادة طرد العمال مما ساهم في انتشار البطالة وانهيار الاقتصاد التقليدي[7]، هذا الوضع أدى إلى تزايد ظاهرة التسول داخل تونس، حيث يجوب الفقراء التونسيون الأحياء خاصة الأوروبية منه للتسول

---

[1] عبد العزيز الثعالبي، **المصدر السابق**، ص ص 160-161.

[2] Nessim Znaien : Op, Cit, p 195.

[3] Geneviève Goussaud-Falgas : **Op, Cit**, p 298.

[4] **البرهان**، س 1، ع1، 09 سبتمبر 1921.

[5] عبد العزيز الثعالبي، **المصدر السابق**، ص ص 154-157.

[6] الطاهر حداد، **المصدر السابق**، ص 33 .

[7] Mahfoud Bennoune : **Op, Cit**, p 93.

وطلب الطعام[1] . وعلى إثر ذلك ازدادت هجرة التونسيين إلى فرنسا، بشكل مكثّف منذ الحرب العالمية الأولى، واللافت للنظر أن وزارة الحرب الفرنسية كانت تُشرف على تيار الهجرة من تونس وبخاصة فترة ما بين الحربيين، كان الهدف منها تأمين اليد العاملة لمصانع الأسلحة، وللقطاع الزراعي، وتجنيد أعداد كبيره منهم في الحرب[2].

4-3- النشاط العمراني :

يمكن اعتبار مطلع القرن العشرين موعداً لدخول الحداثة العمرانية إلى تونس بشكل رسمي، حيث بتاريخ 5 نوفمبر 1900م تم إرسال طلب إلى بلدية تونس للحصول على رخصة لبناء فندق (Hôtel de France) الذي تقدم به مهندس فرنسي، والذي ينتهي بناءه عام 1902م، ويشكل جزء من المنطقة الجديدة، حيث تميّز الفندق بمدخل نصف دائري وشرفات والأدراج على واجهة مركزية للدخول وخزف متعدد الألوان، وتتميز المباني المحيطة بالفندق بالفن الحديث خاصة في هيكل الأبواب والشرفات[3].

هذا وأُعتبر المعماريين الايطاليين ومهندسي المباني بالخصوص من أهم الصنّاع الذين أثروا المشهد الحضاري للمدن التونسية بالطابع الايطالي خاصة في العاصمة، من خلال التفاصيل وبناء منشآت ومنازل وهيئات ودور العبادة، حيث تلقى المهندسون التدريب على فنّ العمارة والهندسة وقدموا أعمالاً مازالت قائمة إلى اليوم تخليداً للوجود الايطالي وتأثيره الكبير[4].

كما رغب العديد من المستثمرين الإيطاليين في تأكيد مكانهم البارز والتعبير عن العبقرية الإيطالية في الهندسة المعمارية، ففي عام 1901م شرعت ثماني شخصيات من الجالية الإيطالية في بناء مسرح روسيني (Rossini) يحوي منازل وسيرك بالقرب من حي صقلية الصغيرة، يهدف إلى منافسة المسرح البلدي الذي افتتح في عام 1900م إلى بضعة أمتار من المسرح الإيطالي في المستقبل، والذي صممه المهندس المعماري جان إميل (Jean Émile) وهو مهندس معماري ووكيل عقارات، ومن بين المساهمين الثمانية خمسة مقاولين

[1] **لسان الشعب**، س 12، ع 495، 17 أوت 1932.

[2] عبد المالك خلف التميمي، **المرجع السابق** ، ص 92 .

[3] Giorgio Gaggero **: «** Il Liberty in Tunisia **», Arte Lombarda,** N° 105-107, 1993, p 234.

[4] Leila Ammar, « Maîtres d'œuvre italiens et immeubles de rapport à Tunis, à la fin du XIX^{ème} siècle et au début du XX^{ème} siècle (1895-1935) », Al-Sabîl : Revue d'Histoire, d'Archéologie et d'Architecture Maghrébines, N° 2, 2016. https://www.al-sabil.tn .

عملوا في القطاع العام[1].

وفي عام 1903م، بدأ بشكل رسمي أول عميل إيطالي ثري ومالك أرض اسمه أميديو كويري (Amedeo Querei)، في حين أول ظهور لـ مبنى على طراز فن الآرت نوفو (Art Nouveau)[2] يرجع إلى رجل إيطالي يدعى فرانشيسكو دي غويدي (Francesco De Guidi) وهو محامي قرر بناء منزل في الحي الأوروبي، ومن ناحية الأسلوب أكثر تركيبًا وصغير مع مساحة زخرفية ضيقة فوق المدخل، وزخرفة الواجهة متنوعة ومتعددة المواد، مع إدخال أعمدة ملتوية على الطراز البيزنطي، ودرابزين أنيقة من الحديد المطاوع وإدخال للفسيفساء من الزهور في الهلال تُضفي على المبنى طابع القصر[3].

وتميّزت الجالية الايطالية عن الباقي الجاليات داخل تونس بأنها مجتمع منظم إلى حدّ ما، حيث يخضع هذا التنظيم لاعتبارات الأصل الجغرافي والانتماء السياسي والديني، وأيضا درجة الطبقة الاجتماعية والمستوى الثقافي والارتباط بالنسب، وقد ارتقى الايطاليون ضمن أحياء كاملة أخذت أسماء إيطالية مثل (Piccola Sicilia) و(Petite Sicilie) ... الخ، مدعّمة بالمدارس والمؤسسات الخدماتية في عدة مدن وصلت حتى الجنوب، مُقدمين تأثيرهم المتميز في المجال العمراني في البلاد[4].

وفي نهاية القرن التاسع عشر كان مديرو المشاريع الإيطاليون يعملون على تشييد المباني السكنية الصغيرة رغم أن المباني المدنية والعامة محفوظة للمهندسين المعماريين الفرنسيين، ومن بين أقدم ملفات تصاريح البناء لايطاليين بين عامي (1890- 1905م) كان المقاولون أو المقاولون الرئيسيون في الغالب من الايطاليين حيث وردت أسماء : فورتوناتو

---

[1] Christophe Giudice, « Diaspora italienne et identités urbaines à Tunis, XIX[e]-XXI[e] siècle », Diasporas, 28 | 2016, 85-104, https: // journals.openedition.org .

[2] مثّل هذا الفن امتداد للحركة المعمارية التي ظهرت في أوروبا نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وتعني الفن الجديد واعتباره مصدر إثراء العمارة من خلال التجريد والنحت، وجاء اختيار الاسم من محل في باريس وهو بيت الفن الحديث، حيث قام بعرض أعمالا فنية استلهمت أفكار التجديد والفن، وبدأت أولى التصاميم في هذا المجال في عام 1880م حيث قدم المعمار آرثر هيغاته ماكموردو (Arthur Hygate Mackmurdo) أولى اللبنات التي صاغت هذا التوجه من خلال تصاميمه للكنائس والاستخدام الفني للحديد المطوع والأشكال الانسيابية . **للمزيد ينظر** : أمجد زكي المساعد، **نظريات العمارة : النظريات الفلسفية والثقافية والفنية المؤثرة في صياغة أفكار وتشكيلات عمارة الحداثة، العمارة بين (1850 – 1953م)** ، (د. ط)، دار ومكتبة البصائر، العراق، 2015، ص ص 83-86.

[3] Giorgio Gaggero **: Op, Cit**, p 235.

[4] Loreti Alessio, « La diffusion de la culture italienne en Tunisie : imprimerie et édition entre 1829 et 1956 », **Revue Africa**, V 62, N° 3, 2007, p p 5-16.

فارينا (Fortunato Farina) وجون نوفو (Jean Nuovo) وجيوفاني بيرسيون (Giovanni Perricone)، سيفر ديسياتو(Sauveur Desiato)، وبول باربيرا (Paul Barbera)، واستخدم هؤلاء الأشكال المتنوعة مع " الفناء"، المستوحاة من الأشكال التقليدية للعمارة التونسية، وهذا النوع من التوزيع الخاص بالمهندسين المعماريين الإيطاليين شهد تغير بالفترة (1892–1910م) ليتم استبدالها بأنظمة التوزيع، الدهليز، القاعة والممر، المستخدمة بشكل خاص من قبل المهندسين المعماريين الفرنسيين. أما عن الواجهات فتميزت بالطابع الايطالي من خلال تشكيل النوافذ أو الشرفات، والمدرجات[1].

وهكذا تم تكريس دور وحضور البُناة الإيطاليين في تونس سواء كانوا مهندسين معماريين أو بنائين ومقاولين، وقاموا بالتصميم المعماري الايطالي المتميز للشوارع والأحياء حتى الأربعينيات من القرن العشرين، وكان يفوق عددهم المهندسين الفرنسيين، ومن خلال أرشيفات بلدية تونس وُجد 200 ملف ترخيص للبناء بين عامي (1890– 1935م) أكثر من نصفها لصالح المهندسين المعماريين والمقاولين الإيطاليين أو مديري المشاريع، حيث أن مساهمة الإيطاليين في البناء وإدارة المشاريع راجع إلى الحرف اليدوية الماهرة والتي تتطلب عمالة مكثّفة التي وجدت في وقت مبكر جدًا قبل فرض الحماية الفرنسية[2].

[1] Leila Ammar : **Op, Cit**.
[2] **Ibid**.

ملخص الفصل

كانت السياسة الفرنسية في مخططها لتسيير البلاد تهدف إلى رعاية الرأسمالية الفرنسية من خلال تشجيع الهجرة والتوطين عن طريق الاستغلال الاقتصادي للزراعة والثروات المعدنية وهو ما أدى إلى السيطرة في قطاعي التجارة والصناعة والمالي في تونس، وبالتالي استفادت العناصر الأوروبية ضمن الحماية السياسية والعسكرية لها من التطور والازدهار الحاصل في البلاد الذي خدم مصالحها بالدرجة الأولى وعلى رأسها الجالية الفرنسية.

كونت الجاليتين الايطالية والمالطية علاقات متينة مع التونسيين نظرا لعراقة استقرارهم، فيبدو من خلال التأثيرات الثقافية اللغوية وبعض العادات المكتسبة بين الطرفين بان حجم التواصل الحضاري كان كبيرا من خلال بعض المظاهر كاللغة واللباس . وان كان هذا يدل على شيء فهو يدل على التشابه الحضاري لسكان ضفتي الحوض المتوسط حيث من السهل التفاهم والتواصل وأيضا بان العلاقة اتخذت شكلها الاجتماعي الثقافي عكس الفرنسيين الذين اتخذت علاقاتهم بالمصالح الاقتصادية وبنظرتهم الاستعلائية اتجاه سكان المستعمرات بصفة عامة، وحتى إن وجدت المؤثرات الفرنسية فهي قامت بدافع سياسي بحت ولخدمة توجهها في البلاد عموما بهدف أحكام السيطرة .

في حين أن السياسة الرسمية لسلطات الحماية في البلاد التونسية لا تختلف عن توجهات وطموحات عناصر الجاليات الأوروبية خاصة الفرنسية منها، ذلك أن كل ما يحقق لأهدافها ويحافظ على مصالحها كان مثارا بشكل سياسي، الذي يترجم في النهاية إلى قرارات سياسية، وبالتالي لا يمكن الفصل بين الموقف الرسمي، وموقف تلك العناصر في أغلب الحالات . حيث أثبتت تلك الأخيرة قدرتها على تمرير رغباتها، وإمكانية معارضة السلطات سواء في المحمية أو المتربول متى رأته تهديدا لمصالحها، عن طريق الابتزاز الاقتصادي باعتبار البلد مستعمرة استغلال بالدرجة الأولى، وخزان احتياط لكل ما تجود به خدمة لفرنسا ومخططاتها .

سمحت السياسة الفرنسية الاستعمارية في تونس على استيعاب العناصر الأوروبية من خلال سلسلة المشاريع الاقتصادية في استقطاب اليد العاملة الأوروبية، إضافة إلى أن الإجراءات المفروضة في حول الهجرة داخل أوروبا والشروط المفروضة جعلت الأوروبيين يتوجهون نحو المستعمرات .

ولقد تميزت كل جالية بتقديم تأثيرها بما تتميز به من قدرات في تخصصات معينة، فالايطاليون مثلاً إضافة إلى إسهامهم على المستوى الثقافي من خلال الجمعيات والمسارح... الخ، فإنهم برعوا في العمران، واحترفوا الصيد والأشغال اليدوية، بينما امتهن اليونانيين صيد المرجان على السواحل التونسية، أما بالنسبة للفرنسيين فقد استحوذوا على القطاع الزراعي، والإدارة . بينما المالطيين كانوا اغلبهم ضمن القوى العاملة في القطاعات الصناعية والمشاريع التنموية في البلاد .

ومنه فالمساعي للحصول على مناطق نفوذ استعمارية في ما وراء البحر لم يمنع القوى الأوروبية من جعل مصالحها الحيوية الخاصة ضمن نطاق أولوياتها، سواء داخليا أو في علاقاتها مع بعضها البعض .

الفصل الثالث : الحركة الوطنية التونسية والجاليات الأوروبية

1920-1949م

1- إرهاصات النشاط الوطني التونسي ومظاهره

1-1- المتغيرات الدولية

1-2- الحركة الإصلاحية ودورها الفكري والسياسي

2 - تأثيرات الأوضاع الداخلية :

2-1- فشل المقاومة الشعبية المسلحة

2-2- المسألة اليهودية

2-3- حوادث الزلاج 1911م

2-5- الحرب العالمية الأولى وأثرها على تونس

3- التنظيمات السياسية والنقابية

3-1- التشكيلات الوطنية

3-2- التنظيمات النقابية

4- الأوروبيين في برامج وأدبيات النشاط السياسي بتونس

4-1- الأراضي والسّلب المقنن

4-2- التجنيس الوجه الآخر للاستيطان

4-3- المؤتمر الافخارستي والاحتفال بخمسينية فرض الحماية

4-4- مسألة الأجور وأثرها الاجتماعي

4-5- مظاهر العلاقات بين التونسيين والأوروبيين

5- نهاية الحرب العالمية الثانية والتحولات الداخلية والخارجية

على إثر التطورات التي شهدها العالم العربي بدايات القرن التاسع عشر وتأثير التطور التحديثي الذي عرفته أوروبا، نتج عنه تبلور التوجهات الفكرية والثقافية معبّرة عن طموحات الشعوب ورغبتها في خوض غمار الإصلاح، بسبب ما أصبحت تعيشه من أوضاع مزرية أمام تراجع الدولة العثمانية والتنافس الاستعماري وأطماعه في أقاليمها المتعدد الأشكال.

وتميّزت الفترة بين أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ببروز الحركات الإصلاحية الفكرية والسياسية والاجتماعية، وجدت ضالتها بفعل الأوضاع والمتغيرات المختلفة التي عاشتها شعوب العالم خاصة المشرق، الذي أدلى بدلوه على بلدان المغرب بما يسمى حركة النهضة والإصلاح العثماني، إضافة إلى التأثير الاستعماري، الذي طال عدة جوانب ما أدى إلى ارتقاء العملية الإصلاحية شيئا فشيئا إلى مستوى أحزاب سياسية فاعلة .

1- إرهاصات النشاط الوطني التونسي ومظاهره :

1-1- المتغيرات الدولية :

في أعقاب الحرب العالمية الأولى، لاحت في الأفق تغييرات على المستوى الدولي ومساراته وأصبح تفكك الإمبراطورية العثمانية مسألة وقت، إضافة إلى ظهور القوميات العربية ذات الطابع الليبرالي والدستوري، وقامت الإصلاحات في برنامج مؤطريها[1]، علاوة على ذلك، تم إضفاء الشرعية على مبدأ حرية تقرير الشعوب والاستقلال من قبل الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون (Woodrow Wilson)[2]، حيث وجدت صدى كبير في كل من الهند والعراق ومصر[3]، الأمر الذي حفّز سكان المستعمرات بشكل عام على المضي قدما في تقديم طلباتهم وفضح أفعال الاستعمار .

وفي هذا الظرف شهدت شمال إفريقيا بداية من سنة 1919م، تطورات هامة في الوقت

---

[1] Béatrice Hibou : **Op, Cit**, p 24.

[2] **توماس ولسون (1856-1924م)** : درس القانون ومارس المحاماة، ثم درس العلوم السياسية والقانونية وترأس جامعة برنستون، انتخب حاكما لولاية نيوجرسي بين (1911-1913م)، ترأس الحزب الديموقراطي، وأطلق إصلاحات داخلية، شهد عهده مشكلات خارجية خطيرة خاصة مع المكسيك، حاول تبني الحياد في الحرب العالمية الأولى إلا أن عزم الألمان الدخول في حرب الغواصات حال دون ذلك، جاهر بمعاداته للاستعمار وأعلن مبادئه الأربعة عشر وحضر مؤتمر الصلح، لكن فور عودته لبلاده وجد فتور من قبل الأمريكيين وتدهورت صحته مما أجبره على التنازل واعتزال الحياة السياسية والعامة إلى أن توفي . **ينظر** : عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **المرجع السابق، ج7**، ص 346.

[3] محمد السعيد عقيب، **الحزب الحر الدستوري التونسي القديم 1934-1956م** ، (رسالة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر)، إشراف: حباسي شاوش، جامعة الجزائر 2، 2010، ص 16 .

الذي يشهد العالم الصراع المحموم تمثل في الحرب بين ايطاليا وتركيا، والصراع التركي الفرنسي في إفريقيا بين (1908-1910م)[1]، إضافة إلى التعرف على قضايا المستعمرات من خلال المشاركة في المؤتمر الاستعماري سنتي (1905-1906م)[2]، وقيام الثورة البلشفية 1917م[3] وما نشرته من أفكار تحررية، حيث تدعمت المواقف بين التونسيين والجزائريين فكرة المطالبة بالإصلاح إلى الاستقلال من خلال مجلة المغرب[4].

أما على الصعيد الداخلي الفرنسي ما أحدثته التغييرات على المستوى السياسي والثقافي حيث استفادت المستعمرات من صدور مجموعة من القوانين، أهمها قانون الحريات النقابية سنة 1884م، وقانون الجمعيات سنة 1901م، وقانون إلغاء التعليم الديني سنة 1904م، إضافة إلى قانون سنة 1905م الذي فصل الكنيسة عن الدولة، كل تلك التشريعات أدت إلى تحولات فكرية وثقافية وسياسية داخل الأوروبيين في تونس، استفادت منها الجالية الفرنسية بشكل خاص، بينما لم تعرف باقي الجاليات نفس الدرجة من التطور[5].

1-2- الحركة الإصلاحية ودورها الفكري والسياسي :

مرت الدولة العثمانية بمجموعة من الإصلاحات الإدارية والقانونية، انتقلت إلى أقاليمها ومنها تونس بفضل الصحافة، والمؤلفات ورجال الدين ورحلات الحج والأسفار، والوكلاء

---

[1] طارق بضيوف، **المراقبة السياسية بالبلاد التونسية خلال الحقبة الاستعمارية – الجهاز السري أنموذجا-**، ط1، مجمع الأطرش، تونس، 2017، ص ص 38-39.

[2] احمد قصاب، **المرجع السابق**، ص ص 33-34 . وشايب قدادرة، **الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري 1934-1954 دراسة مقارنة**، (رسالة لنيل درجة دكتوراه دولة)، إشراف : عبد الرحيم كسفالي، جامعة قسنطينة، 2007، ص 74 .

[3] **ثورة 1917م** : أول ثورة اشتراكية منتصرة في التاريخ، قامت بها الطبقة العاملة في روسيا بمساندة الفلاحين و الجنود الفقراء، أمام أساليب الاستبداد والإرهاب القمعي التي تمارسها الحكومة، في ظل زيادة حجم العمال في روسيا حتى بلغ عدد عمال سكك الحديد والزراعة والبناء ما يقارب 12 مليون عامل، انتفض هذا العدد ضد البرجوازية وبقايا الإقطاعية عن طريق الإضرابات والمظاهرات التي خلفت الكثير من القتلى، لتنتهي بإسقاط الحكم القيصري وتم على إثرها إسقاط سلطة التحالف البرجوازية من كبار الملاك الروس، وقامت سلطة البروليتارية، والاستيلاء على مؤسسات البلاد . **ينظر** : عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **المرجع السابق، ج1**، ص ص 887-889.

[4] محمد لطفي الشايبي، « الحركة الوطنية التونسية ومطلب الاستقلال 1881-1956م »، **مداخلة ضمن الندوة الدولية الثالثة عشر حول استقلال تونس ومسيرة التحرر من الاستعمار**، جامعة منوبة و م. ع. ت. ح. و، منوبة، ماي 2006، ص 11 .

[5] كمال جرفال، **المرجع السابق**، ص ص 156-244.

الإداريين، وبرز هذا التأثير المبكر من خلال الدور السياسي لأبي الضياف الذي صاغ دستور 1861م، وخير الدين باشا ليمثلا قوة إصلاحية داخل السلطة التونسية[1].

هذا وتعتبر تونس من بين بلدان شمال إفريقيا الأكثر تأثرًا بالأفكار الواردة وذلك لموقعها الجغرافي الذي جعلها محط كل ما هو آتي من الشرق، حيث عمل جامع الزيتونة على حماية الدين والتقاليد وقاوم كل تقليد دخيل خاصة من قبل الذين تأثروا بمراكز التحضّر والتطور في أوروبا[2]. ومع بداية القرن العشرين تجلّى المظهر السياسي في البلاد ببروز نخبتين، الأولى مثقفة دينيًا عربيًا خريجة الزيتونة، أما الثانية متشبعة بالثقافة والعلوم العصرية الفرنسية[3].

ومثّل الظهور المبكر للحركة الإصلاحية في تونس نتيجة النهضة التي عرفها العالم الإسلامي بشكل عام، والتي ارتكزت في مصر وباكستان[4]، حيث قصد تونس زوار روجوا لأفكارهم أبرزهم الشيخين محمد عبده[5] وجمال الدين الأفغاني[6] هذا الأخير الذي أسس جمعية

---

[1] Béatrice Hibou : **Op, Cit**, p p 18-19 .

[2] شارل أندري جوليان، **المرجع السابق**، ص 87.

[3] **المرجع نفسه**، ص 89 .

[4] عبد الكريم عزيز، **المرجع السابق**، ص 25 .

[5] **محمد عبده (1849-1905م)** : نشأ بطنطا المصرية ونهل من كتابها وحفظ القران الكريم، ثم إلى جامع الأزهر والتقى بالشيخ الصوفي درويش خضر الذي كان متأثرا بتعاليم السنوسية، كذلك الشيخين حسن الطويل وجمال الدين الأفغاني، نال الشهادة العالمية، عُين مدرسا للتاريخ في دار العلوم وألف الكتب واتصل بالجرائد يكتب مقالات إصلاحية اجتماعية شارك برأيه في أحداث بلده كالثورة العرابية وبسبب ذلك وسجن ونفي ثلاث سنوات في بيروت، طلبه شيخه الأفغاني إلى باريس وشاركا في تأسيس العروة الوثقى وسافر إلى عدة بلدان لكنه تعرض للاضطهاد من قبل الانجليز وعاد إلى بيروت أين عزف عن السياسة وأصبح عالما ومعلما في مدرسة السلطانية ببيروت، عاد إلى مصر بعد العفو عنه، وعمل في القضاء حتى سنة 1899م، توفي في 1905م . **ينظر** : أحمد أمين، **المرجع السابق**، ص ص 336-390.

[6] **جمال الدين الأفغاني (1839-1897م)** : أفغاني الأصل، تعلم العربية والفارسية، والفرنسية، زار عدة بلدان وأقام في مصر ثمانية سنوات، اهتم بالشؤون السياسية ونشط علميا من خلال إلقاء الدروس في بيته بين طلبة الأزهر و بالناس في اجتماعاته في المحافل والمقاهي والزيارات . انشأ جريدة باسم مصر وكتب مقالاته ثم صحيفة التجارة ، مكونا أول نواة للصحافة بالشرق، ثم انتقل إلى حيدر أباد ومنها إلى أمريكا وفي سنة 1883م إلى لندن ومنها باريس وانشأ العروة الوثقى وبث من خلالها آراءه حول التمسك بالأصول وتقوية الأواصر بين الشعوب الإسلامية والرقي والإصلاح الديني والسياسي والاجتماعي، وكان مؤيدوه ينشرون أفكاره منهم محمد عبده، توجه الأفغاني الى روسيا في 1886م وأقام بها 3 سنوات ثم عاد الى باريس ومنها لندن ثم دعاه السلطان عبد الحميد الى الأستانة وهناك راودته فكرة الجامعة الإسلامية ولكن دحضت بسبب المتآمرين، حل به المرض وتوفي بالأستانة . **ينظر** : **المرجع نفسه**، ص ص 74-127.

العُروى الوثقى[1] ومجلة تحمل نفس الاسم، ولاقت إقبالاً كبيراً في تونس وتكلل الاتصال بزيارة محمد عبده للبلاد بين (1885–1903م)[2]، إلى جانب ذلك استماتة شيوخ الإصلاح على نشر فكرة أن الدين الإسلامي لا يتعارض مع التيار الحداثي الإصلاحي ولا يمكن أن يكون سبباً للركود الاجتماعي الحاصل[3].

ومنه استفادت البلاد التونسية من أسبقية التأثير للفكر الإصلاحي، متخذاً أشكاله الرسمية وغير الرسمية قبل فرض الحماية وبعدها، في دلالة على استمرار العملية الإصلاحية التي تضمنت ركائز أساسية فاعلة حققت لها نتائج داخل البلاد في مواجهة المتغيرات السياسية، بل والتطور وفقها متمثلة في عدة المظاهر وهي :

أ- النخب[4] المحلية الفاعلة :

مثلت بعض الشخصيات التونسية داخل البلاط الحسيني أولى شرارات الإصلاح السياسي، حيث سببت مزاحمة الأجانب وفرض سيطرتهم وقوانينهم على البلاد والعباد في الكثير من السخط والنفور من الأوضاع السائدة ترجمتها الكتابات مثل إتحاف أهل الزمان للوزير أحمد بن أبي الضياف ومحمد بيرم الخامس[5] في كتابه صفوة الاعتبار[1].

---

[1] تأسست على يد جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، ظهر عددها الأول في 15 مارس 1884م، لاقت صدى كبير وواسعا في مختلف البلدان الإسلامية، ووزعت المئات من النسخ في كل من مصر واسطنبول وغيرها، لكن لم توزع في شمال إفريقيا، كانت قبلة للنخبة من الحكام والفقهاء والسلاطين، ضايق رواجها الحكومة الفرنسية والانجليزية التي سعت لمنعها في الهند ومصر، وتم بالفعل إيقافها حيث لم يصدر منها سوى 18 عددًا، عالجت مختلف القضايا السياسية والإصلاح بالعالم الإسلامي، والوضع الاجتماعي والديني، وانتقدت التقليد للغرب . **ينظر** : عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **المرجع السابق، ج4**، ص ص 99–100 .

[2] عبد العزيز الثعالبي، **المصدر السابق**، ص ص 9–7.

[3] Sraieb Noureddine : « Note sur les dirigeants politiques et syndicalistes tunisiens de 1920 à 1934 », **Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée**, N°9, 1971, p 94.

[4] تُعرف النخب بظاهرة الانتقاء الطبيعي التي تحدث في أي مجتمع أثناء عملية تطوره، لتفرز أشخاص ذوي فكر وتدريب معين، ما يسمح لهم بالوصول إلى تولي ادوار قيادية، ويصبح لها من خلال موقعها في دائرة السياسية والاقتصادية تستفيد من الكفاءات، واتخذت النخبة التونسية كل من لهم تعليم وتدريب ما يجعلهم على دراية بأوضاع بلدهم . **ينظر** : Khaled Quezmir : « Les élites tunisiennes et le protectorat français 1881-1914 », **المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية**، ع 52، م. د. ب. إ. إ، 1975، ص ص 67-68.

[5] **محمد بيرم الخامس (1840–1889م)** : ولد بتونس رباه والده وعمه محمد بيرم الرابع، درس التعليم الابتدائي ودخل الزيتونة، ونال شهادة التطويع، اهتم بالمسائل الاجتماعية والسياسية، بعد ثورة 1864م سافر إلى أوروبا، كان من المؤيدين لخير الدين باشا وزكاه من خلال الصحافة ، شغل عدة مناصب منها إدارة جمعية الأوقاف وفي 1874 ناظرا على المطبعة الرسمية وجريدة الرائد، ثم عضو لجنة التعليم بالصادقية والمكتبة العبدلية، لجنة تنظيم المستشفى الصادقي، سافر 1879م=

ويبدو أن النخبة المتعددة الشخصيات باختلاف تكوينها التعليمي قد استفادت من خلال أسفارها واحتكاكها بالأستانة وكذا التحولات التي شهدها الشرق، إضافة إلى التطور بأوروبا خاصة ايطاليا وفرنسا بفعل النهضة الصناعية والاجتماعية والفكرية، وبالتالي كان لها دور في وضع قاعدة الحركة الإصلاحية بالبلاد التونسية .

وبفرض الحماية على تونس، بدأت أولى مظاهر المعارضة للسياسة الفرنسية في البلاد ومواجهة قرارات المقيم العام قادها بعض أعيان العاصمة منهم حسون بن مصطفى مسؤول بساتين الزيتون، وسالم بوحجيب[2] ومحمود قبادو[3]، إضافة إلى الشيخ محمد السنوسي[4] ومدير

مصر وسوريا واسطنبول، فيينا بودابست وبلغراد ، تعرض للمؤمرات واتهم بمشاركته في ثورة عرابي، حيث استقر بالقاهرة وأسس جريدة الأعلام، ثم قاضيا بالمحكمة الابتدائية، توفي بحلوان في 18 ديسمبر ودفن بالقاهرة . **ينظر** : محمد محفوظ، **تراجم المؤلفين التونسيين**، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ج1، 1994، ص ص 143-146.

[1] محمد الفاضل ابن عاشور، **المصدر السابق**، ص 10.

[2] **سالم بوحجيب (1827-1924م)** : ولد بالساحل التونسي، أنهى تعليمه الابتدائي ثم التحق بالزيتونة أهم شيوخه محمود قابادو، استعان به خير الدين في تحرير كتابه أقوم المسالك، كان من أول المؤسسين للخلدونية والحاضرة ، تولى مهام في لجان بالمجلس الكبير في سنة 1861م، والصادقية وشؤون الأوقاف، سافر مع خير الدين باشا إلى اسطنبول في 1871م ومنها إلى فرنسا وايطاليا حيث مكث طويلا في هذه الأخيرة وتعلم لغتها، عاد بعد فرض الحماية وتولى التعليم بالزيتونة، وفي سنة 1906م تقلد منصب دار الإفتاء المالكي وارتقى فيها درجة المشيخة في 1919م، إلى غاية وفاته في 1924م . **ينظر** : الصادق الزمرلي، **المرجع السابق**، ص ص 169-175.

[3] **محمود قبادو (1813-1871م)** : وهو محمد بن علي بن محمد بن علي قابادو من عائلة أندلسية هاجرت إلى تونس واستقرت بالضبط في صفاقس، تتلمذ على يد الشيخ محمد السنوسي، سافر لطرابلس وهناك نهل من علماءها وبعودته عينه وزير الحربية سليمان كاهية معلما لابنه خير الدين، وبعدها سافر إلى اسطنبول أين التقى بعلمائها ثم رجع وعين مترجما للكتب بمدرسة باردو الحربية، كما درس في الزيتونة، وبعد تأسيس جريدة الرائد التونسي عهد إليه محمد الصادق باي بكتابة مقالها الأول ثم أصبح مراقب تحريرها، كما ارتقى في عدة وظائف في القضاء والإفتاء إلى أن توفي ودفن بمقبرة الزلاج . **ينظر** : محمد الصالح المهيدي، **تونس في تراجم أعلامها**، ط1، وزارة الثقافة و م. و. إ. ث، تونس، ج1، 2012، ص ص 59-63.

[4] **محمد السنوسي (1850-1900م)** : من عائلة عرفت بالعلم جهة الكاف، درس بالزيتونة، وأحرز شهادة التطويع، تباع تعليمه الثانوي وامتهن التدريس، أصبح معلما للأمير عبد الناصر بن محمد باي، توترت علاقته بالأسرة الحاكمة وكون صداقات مع شخصيات بارزة وتقلد مهام بوزارة خير الدين باشا، وحرر اغلب افتتاحيات الرائد التونسي، بعد الحماية جرد من الرائد من قبل السلطات، أدى فريضة الحج في 1882م حيث مر بعدة بلدان منها الأستانة وايطاليا، عاد في 1883م وباشر مهام كاتب في جمعية الأوقاف، قاد أول مقاومة سياسية ضد الحماية في مارس 1885م، نفي إلى قابس، طلب العفو وعاد إلى العاصمة ونال عدة وظائف في الإدارة والوزارة بين (1887-1889م)، ساهم في إنشاء الحاضرة، وسافر إلى فرنسا ودون كتابه استطلاعات باريسية . **ينظر** : محمد محفوظ، **المرجع السابق**، ج3، ص ص 73-78.

إدارة الحبوس محمد ديلاجي، تكلّلت بأولى مظاهرة احتجاجية سميت بالنازلة[1] ضد سلوكات الإدارة الفرنسية[2]، والذي كان لهم دور في إقناع البايات في اتباع سياسة إصلاحية والأخذ بأسباب النهضة[3].

وقاد السنوسي الحركة الاحتجاجية[4] بأن أرسل عريضة ممضاة بوكالات العديد من الأهالي[5] إلى الوزير محمد العزيز بوعتور[6]، مطالبًا إياه بعدة نقاط أهمها : تعميم الانتخاب البلدي وتساوي الأعضاء، وعدم إرساء قوانين مخالفة للعقيدة والروح الاجتماعية للتونسيين، خاصة في ما يتعلق بعملية الدفن وتعزيز مكانة اللغة العربية في جميع إدارات الحكومة وإيقاف إلغاء الموظفين التونسيين لإحلال الأجانب مكانهم[7].

إلا أن السلطات الفرنسية قمعت الاحتجاج بشكل ماكر وسط معارضة الأوروبيين بعدما لانت في بادئ الأمر : « ... واستجابت حتى آمنت الأفكار، وانحلت العصب، ثم كرت على رؤوس الحركة تتكل بهم وترهقهم على تفرق شيعهم وتخاذل أنصارهم ... فآلت الحركة إلى

---

[1] ازداد سخط التونسيين إثر قطع المياه عن العاصمة ونواحيها، حيث كانت صيانة واستغلال مياه زغوان التي تمد مدينة تونس وضواحيها عام 1872م لمدة ثلاثين عاما لصالح اللواء بكوش وأعضاءه رستم ومحمد وحسين، وقامت سلطة الحماية بالاتفاق مع الأعضاء الأوروبيين في المجلس البلدي بإنهاء العقد بالقوة بدعوى أن الشركة لا توفر ما يكفي من الخدمة والصيانة، قبل 17 سنة من انتهاء العقد، وتم منحه لصالح مصرفي فرنسي يدعى تشالز دوراند (Charles Durand) لمدة 50 عاما. **ينظر** : Mohamed salah lejri **: Op, Cit**, p 96.

[2] Mohamed salah lejri : **Op, Cit**, p p 96-97.

[3] عبد الكريم عزيز، **المرجع السابق**، ص 26 .

[4] شاوش حباسي، « محطة في مسار الحركة الوطنية التونسية 1914-1920 »، **م. د. ت**، ع 7، جامعة الجزائر، 1993، ص 141.

[5] قُدمت هذه العريضة عن طريق احتجاج يوم 6 افريل 1885م، وضمت أكثر من ثلاثة آلاف شخص بقيادة النخبة اتجهوا ناحية المرسى ووصلوا مقر علي باي الثاني. **للمزيد ينظر** : خولة لعيرج وآخرون، **موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية مقاربة 1881-1964م**، (د. ط)، م. أ. ت. ح. و، تونس، 2008، ص ص 21-22 .

[6] **محمد العزيز بوعتور (1825-1907م)** : ولد بتونس وحفظ القران الكريم، التحق بالزيتونة سنة 1839م، عينه احمد باي في خطة الكتابة عام 1847م، ثم اختاره لتلاوة التقارير والحجج لفصاحة لسانه، كان مرافقا للأمير محمد باي في جولاته الداخلية، هذا الأخير بتولي الحكم عينه رئيس كتابة وزارة المال في سنة 1860م، ثم كاتب خاص لأسرار الملك وعضوا في مجلس الشورى الملكي الخاص، وفي سنة 1865م عين باش كاتب وزير القلم وبعدها بسنة سمي وزير المال، ودخل وزارة خير الدين باشا. بعد فرض الحماية عينه علي باشا على رأس الوزارة الكبرى، توفي في سنة 1907م وأقيمت له جنازة ملكية عسكرية. **ينظر** : عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **المرجع السابق، ج3**، ص ص 355-357.

[7] محمد الصالح الجراد المطوي، **المصدر السابق**، ص 50.

الإخفاق في جوهرها وان نجحت في ظاهرها »[1]، وبهذا تم ترحيل السنوسي وآخرون، وأقيل العديد من المسؤولين المشاركين[2].

ولقد انعكست أشكال المقاومة التي بدت على المستوى النخبوي أمثال العربي زروف[3] الذي آثر الهجرة وعدم قبول معاهدة الحماية معبرًا عن رفضه ومطالبًا الملك والوزراء بإعلان الحرب ضد فرنسا في كلمته : « أن نموت أحراراً دفاعاً عن شرفنا وشرف وطننا أحسن من الحياة في العبودية والذل »[4]، كما غادر بيرم التونسي البلاد بعد سقوط وزارة خير الدين باشا[5]. في دلالة على إدراك ووعي النخبة لاتساع الهوة بين التونسيين والأوروبيين ودور سلطات الحماية في نفوذ هؤلاء.

كما ظهرت في افريل – ماي 1885م دعوة إصلاحية ضد سلطة الحماية تزعمها الشيخ محمد المكي ابن عزرز[6]، الذي كان له تجربة المشاركة في إصلاحات خير الدين باشا، واهتم بالتعليم وساهم في إنشاء المدارس، وبالرغم من أنه لم يشْغل أي منصب في البلاط إلا أنه أثرى بأفكاره الطلبة[7]، وبذلك استطاعت الحركة كسر حاجز الصمت والهيبة من سلطة الحماية لتسليط الضوء على التجاوزات والظلم في حق المجتمع التونسي واستيلاء أفراد الجاليات

---

[1] محمد الفاضل ابن عاشور، **المصدر السابق**، ص 23

[2] Mohamed salah lejri : **Op, Cit**, p 103.

[3] **محمد العربي زروق (1823-1902م)** : ولد بتونس وحفظ القرآن الكريم، بعدها ادخله والده المدرسة الحربية بباردو وأتقن عدة لغات، شغل بوزارة خير الدين عدة وظائف أهمها إدارة مدرسة الصادقية، وبتوليه منصب رئيس المجلس البلدي اهتم بعصرنة تونس المدينة بتعبيد الشوارع ومد قنوات المياه وغرس الأشجار، عارض زروق استسلام الباي دون قتال وتم عزله من وظائفه، لجأ للقنصلية الانجليزية طلبا للحماية التي رحلته رفقة ابنيه إلى الأستانة، وهناك استقبله الوزير خير الدين ونال حظوة لدى السلطان عبد الحميد، وبعد سنوات هاجر إلى المدينة المنورة وانكب على العبادة وتلقي الحديث إلى أن توفي بها في 5 جوان 1902م ودفن بالبقيع . **ينظر** : محمد الصالح المهيدي، **المرجع السابق، ج1**، ص ص 85-88.

[4] علي بلهوان، **تونس الثائرة**، (د. ط)، ل. ت. م. ع، القاهرة، 1954، ص 40.

[5] محمد لطفي الشايبي، **المرجع السابق**، ص 8 .

[6] **محمد المكي ابن عزوز (1854-1916م)** : أصيل الجزائر، ولد بنفطة واهتم والده بتعليمه وتربيته الذي كان شيخ زاوية بها، وتلقى العلوم على يد كبار العلماء الجريد التونسي منهم عمه المدني بن عزوز والنوري بن بلقاسم النفطي، ثم التحق بالزيتونة وحصل على شهادة التطويع، عاد إلى بلدته وترأس زاوية والده بعد وفاته، بعدها تولى الفتوى بها ثم القضاء في 1883م، ثم رجع إلى تونس وباشر التدريس في الزيتونة 1890م وكان بارزا ومؤثرا بين الطلبة، سافر إلى بنغازي والحجاز ومصر والشام واجتمع بالكثير من العلماء، ومنها إلى اسطنبول في 1894م أين امتهن تدريس الحديث بدار الفنون ثم بمدرسة الواعظين ، إلى أن توفي بها . **ينظر** : محمد محفوظ، **المرجع السابق، ج3**، ص ص 382-384.

[7] يوسف مناصرية، **المرجع السابق**، ص ص 19-20.

الأوروبية على الموارد الاقتصادية[1].

ويشير أندري جوليان بهذا الصدد، أن المعارضة الحقيقية لم تأت من التونسيين الذين لا يملكون إلا القليل من الوسائل والتأثير، بل من الفرنسيين داخل البلاد، حيث جندوا صحفهم وغرف الاقتصاد والتجارة المحتكرة من قبلهم لتمرير مطالبهم للمقيم العام خاصة بأن يمتثل لرأيهم، ويخول لهم الأحقية بادعائهم روادًا للحضارة، وقد أعرب دي كارلنييار قائلا : « المستعمرون ليسوا فرنسا ... إنهم جزء منها ولهم واجب العطاء السياسي والاستفادة من تجاربهم... »، وبالتالي أثبتت الجالية الفرنسية قدرتها على التخلص من المقيم العام وممارسة ضغوط عن طريق المصالح والاجتماعات الانتخابية كما حصل لابتيت الذي تعرض للتوبيخ اثر سياسته اتجاه الايطاليين، وتم تهديده بالإقالة مثل سابقه إذا لم يمتثل لأوامرها[2].

ب- المدارس والمعاهد :

ترك خير الدين باشا من خلال نشاطه الإصلاحي في البلاد التونسية آثار متعددة أهمها في المجال الفكري الأدبي من خلال سعيه لتنظيم التعليم وتطويره كان من نتائج ذلك تأسيس المدارس الحديثة كالمدرسة الصادقية، ومدرسة باردو الثانوية وكارنو الثانوية[3]، حيث شجعت الشباب التونسي على إتباع طريق المصلحين[4].

واستمرت المدرسة الصادقية على وجه الخصوص في عملها وتدرج طلبتها وحصولهم على مختلف الجوائز والدرجات، وباتت تقيم احتفالات التخّرج في جو مهيب وبحضور الباي، الذي كرّم بعضهم بإرسالهم لبعثات تدريسية بالثانويات ودار المعلمين الفرنسية[5]. وبهذا قدمت الصادقية صفوة الشباب التونسي الواعي والمثقف الذين شكّلوا لبنة النضال السياسي أمثال : عبد الجليل الزاوش[6]، علي بشوشة[1]، محمد باش حامبه[2]، وغيرهم من البارزين في مجال

---

[1] شاوش حباسي، **المرجع السابق**، ص 142 .

[2] Charles André Julien : « Colons français et Jeunes-Tunisiens … », **Op, Cit**, p p 97-100.

[3] Jamel Zran : « Aux origines de l'imprimerie et de l'édition en Tunisie : l'imprimerie officielle et le journal al-Râ' id », Conférence intitulée : **La presse en Tunisie et dans les pays méditerranéens durant un siècle (1860-1960)** , Institut de Presse et des Sciences de l'information, Unité de recherche en technologies de l'information et de la comunication (IPSI), Université de la Manouba, Hammamet - Mai 2011 , p 24 .

[4] محمد الفاضل ابن عاشور، **المصدر السابق**، ص ص 23-24 .

[5] **المصدر نفسه**، ص 29.

[6] **عبد الجليل الزاوش (1873-1947م)** : درس التعليم الابتدائي والثانوي بتونس، تلقى تعليمه العالي بفرنسا ونال شهادة في الحقوق، عاد وأسس مكتب للمحاماة، كما عرف بنشاطه في الجمعية الخلدونية وقدماء الصادقية وتأسيس جمعية=

الاقتصاد والاجتماع[3].

وعرف التعليم التونسي إرسال بعثات إلى المعاهد العليا في الخارج بفرنسا وانجلترا سنة 1880م ومن بين المتكونين علي بشوشة وعلي باش حانبة، حيث قام البشير صفر[4] بالإشراف والمراقبة على هذه البعثة[5]، إلا أن سلطات الحماية أقدمت على إلغاء تعليم اللغات الأجنبية بها،

الانصارين الزراعية، وتميز في النشاط التجاري والاقتصادي وأنشأ معمل الطحن بتونس وشركة السعدية لصانعي الأحذية، وأهلته مواهبه لتمثيل تونس بالمؤتمر الاستعماري بباريس 1907م حيث قدم بحثا عن أحوال الفلاحة التونسية، عين في إدارة عدة مدارس كما نشط في الصحافة وكان أول المؤسسين لجريدة التونسي في 1909م وسال قلمه عارضا أوضاع البلاد التونسية خاصة في التعليم والاقتصاد، في 1917م سمي عاملا على مدينة سوسة ثم أسندت إليه وزارة المالية التي استقال منها اثر دخول دول المحور للبلاد . **ينظر** : محمد الصالح المهيدي، **المرجع السابق، ج1**، ص ص 226-228.

[1] **علي بشوشة (1859-1917م)** : أصيل جيجل هاجرت أسرته إثر احتلال الجزائر 1830م، استقرت في بنزرت دخل الكتاب ونال نصيبا من القران لكريم، ثم إلى الزيتونة والمدرسة الصادقية، وأتقن عدة لغات ولما بلغ العشرين من عمره سافر إلى أوروبا وانجلترا بقي ثلاث سنوات، بعد عودته عمل ترجمان ما بين (1881-1889م) لدى الحكومة التونسية، كما أن إلمامه بالفلاحة واطلاعه على ما يحدث في ظل السياسة الفرنسية جعلته من المدافعين الأوائل عن أحوال الفلاحين من خلال كتاباته الصحفية ونشاطه بالخلدونية، سافر إلى المشرق بالأستانة ومصر بين (1896-1910م)، وعندما عاد وقعت أحداث الزلاج وتم إغلاق الصحف العربية، الأمر الذي جعله يعتزل ورغم محاولات ضمه لوظائف حكومية لكنه بقي حانقا على الوضع الاستعماري . توفي في 12 أوت 1917م . **ينظر** : علي العريبي، **المرجع السابق**، ص ص 77-83.

[2] **محمد باش حانبة (1881-1920م)**: من مواليد تونس درس بالصادقية وحصل على شهادة ختم الدروس واشتغل بعدها مترجما بالمصالح العدلية وانتسب عن طريق المراسلة بكلية الحقوق بباريس حيث نال الإجازة، ثم عين في افريل= 1912م قاضي مساعد بمحكمة الدريبة لكنه استقال بعدها بسنة والتحق بأخيه في اسطنبول، من هناك واصل متابعته لأحوال بلاده وكانت له صلة بحركة الشباب التونسي، وطيلة الحرب العالمية الأولى نشط في معارضة الحماية بجنيف من خلال الصحافة بإصداره جريدة (tunisien) ومجلة المغرب التي عارضت الاستعمار بشمال إفريقيا، مثل تونس والجزائر في 1916م بالمؤتمر الثالث للقوميات ببلوزان السويسرية ما اعتبرته السلطات الفرنسية تمردا كان من نتيجته مصادرة أملاكه بتونس، وتوفي ببرلين في ديسمبر 1920م . **ينظر** : نور الدين الدقي، **حركة الشباب التونسي**، ط2، م. ع. ت. ح. و، تونس، 2005، ص 251 .

[3] عمر الركباني، **نبراس الحرية في تاريخ الحركة القومية التونسية**، (د. ط)، مطبعة العمل، تونس، (د. ت)، مقدمة.

[4] **البشير صفر (1865-1917م)** : ولد بتونس، ودخل الصادقية وتفوق فيها، تم إرساله إلى ثانوية سان لويس بباريس، عاد الى تونس في 1882م دون إكمال تعليمه الجامعي، دُعي إلى تسيير مكتب المحاسبة للحكومة التونسية، ولم يترك اهتماماته الأدبية والفلسفية، فلجأ للحاضرة وجريدة التونسي وكتب حول الأوضاع السياسية والاجتماعية، كما أعطى دروسا في اللغة الفرنسية بالخلدونية وطلبة الجامع الأعظم، ألقى كلمته في 1906م أمام المقيم العام شارحا أوضاع البلاد، الأمر إلي أزعج السلطات فقررت إبعاده إلى سوسة واليا عليها في 1908م، وبها كرس وقته للدراسات الإسلامية والتاريخية إلى ان توفي . **ينظر** : الصادق الزمرلي، **المرجع السابق**، ص ص 121-131.

[5] يوسف مناصرية، **المرجع السابق**، ص 10.

والبعثات العلمية وأحيل بعض المبعوثين إلى مدرسة سان شارل تحت إدارة الآباء البيض[1].

كما برزت على الساحة العديد من المدارس الأهلية، التي أشرفت على إدارتها الجمعيات القرآنية منها المدرسة القرآنية في 1906م التي وصل عدد تلاميذها إلى 180 تلميذ[2]، إضافة إلى المدرسة الأهلية بالعاصمة 1909م، ومدرسة السلام، ومدارس قرآنية في كل من سوسة وبنزرت والمنستير بين (1911-1913م)[3]، وقُدر عدد المدارس القرآنية بحوالي 521 مدرسة في جميع أنحاء تونس بلغ طلابها حوالي 13.816 طالبًا[4]، وقد أسس بعض السكان مدارس خاصة بلغ عدد المتمدرسات بها سنة 1917م ألف وخمسين فتاة، في مختلف المعاهد والمدارس[5]، كل هذا أمام مطالبات النخبة بالمساواة في المعاملة والتعليم، حيث اعتبر الفرنسيون بأن التونسيين يجب أن لا يتجاوزوا تعليمهم القرآني بسبب عدم قابليتهم لتلقي مبادئ الحرية والديمقراطية ولا أن يفقهوا مجالات التعليم الأخرى[6].

ج- الصحافة والنشر :

يُعد النشاط الصحفي أبرز وسائل نشر الوعي الاجتماعي والسياسي داخل المجتمعات من خلال ما تبثه من أخبار وآراء وتطلعات وأفكار، واعتبرت منذ ظهورها لسان حال كاتبيها ومدونيها ناقلة الصورة والحدث، وازدهرت الصحافة بظهور الطباعة[7] بالمشرق العربي الذي عرف نهضة فكرية بواسطة كتاب أثروا بكتاباتهم ودفاعهم عن مصالح بلدانهم الوطنية حيث

---

[1] عبد العزيز الثعالبي، **المصدر السابق**، ص 62 .

[2] نور الدين الدقي، **المرجع السابق**، ص ص 42-43 .

[3] عبد الكريم عزيز، **المرجع السابق**، ص 117 .

[4] P. Foncin : **Op, Cit**, p 406.

[5] عبد العزيز الثعالبي، **المصدر السابق**، ص 67 .

[6] الحبيب بورقيبة، **المصدر السابق**، ص 15 .

[7] ظهرت أول طابعة بتونس في عهد محمد باي عام 1860م، حيث صدر الأمر بتاريخ 28 ذي الحجة 1276هـ يذكر : «... سرحنا الوجيه الانجليزي السينيور ريشارد كولتا بأمرنا ... لعمل مطبعة باللغة العربية وغيرها بحاضرتنا تونس لما فيها من الفوايد التي لا تحصى ولا يفي بها العد ولا تستقصي، تطبع بها الصحيفة الدورية المعروفة بالجرنال لإفادة عامة الناس بالأوامر الحكمية والأخبار المتجرية والأسعار الوقتية وحوادث الزمان في قواصي البلدان .. وان تسمي صحيفة الأخبار باسم الرائد التونسي » . **ينظر : الرائد التونسي**، ع1، 12 أوت 1860. هذا واستجلب محمد باي المطبعة ذات الأحرف الحجرية من باريس، وبعد توسيع المشروع جلب الحروف المعدنية وأجهزتها من دار الطباعة بباريس، إلا أن الأجل لم يمهله، وبقدوم الباي محمد الصادق استكمل المشروع وجعل المطبعة من حقوق الدولة التونسية فقط، وتم تمكين التونسيين من طباعة مؤلفاتهم في الأدب والتاريخ واللغة وحتى علوم الحديث . **ينظر** : محمد بن الخوجة، **المصدر السابق**، ص ص 166-167 .

كان لتطور الصحافة بالمنطقة أثره على الشعوب، وأصبحت رأس مال الوعي السياسي للدول المستعمرة ومن بينها تونس .

وتُشكل الصحافة في بلد ما أداة قوية للتأثير لتخدم المجموعات عن طريق الضغط والقوة [1]، حيث كان التأثير الأوروبي من خلال الجاليات له فعاليته في هذا الجانب، فقد ظهرت عدة صحف في وقت مبكّر من عام 1838م، وتم إطلاق صحيفة من قبل اثنين من اللاجئين السياسيين من نابولي عنوان إيطالي بعنوان مجلة تونس والقرطاجيين (Il Giornale di Tunisi e di Carthagine) تبعه في عام 1859م، من قبل جريدة ساعي تونس (Coriere di Tunisi) التي استمرت حتى عام 1881م، وتحت تأثير خير الدين، قررت الحكومة التونسية إنشاء جريدة رسمية سميت الرائد التونسي[1] (Le Pionnier) على عكس المجلات العثمانية الرسمية كانت لها طبعة باللغة العربية، وتتكون من جزأين : الأول رسمي، مهمته إيصال القرارات الحكومية، والمعلومات السياسية والاقتصادية والأدبية كُتابه من الموظفين، وغالبًا من المترجمين للغات التركية والفرنسية والإيطالية، كانت لفترة طويلة الصحيفة التونسية الوحيدة المرخصة في البلاد، وتقلص دورها لتصبح تشريعية بحتة بعد فرض الحماية، ومع ذلك استمر وجودها[2].

وازدادت وتيرة النشاط الصحفي تطورًا بظهور جرائد تونسية أخرى كالزهرة وسبيل الرشاد والمنتظر ... وغيرها[3]، في الوقت الذي كانت تنشط فيه ثماني صحف للأوروبيين في البلاد[4]، كما نشط علي باش حانبة[5] من خلال تكتّله مع الشباب المثقف في جريدة التونسي سنة

---

[1] بفرض الحماية على تونس تحولت الرائد إلى نصف أسبوعية تابعة للشؤون الرسمية والإعلانات الشرعية ولها قسم فرنسي. **ينظر** : أديب مركة، **الصحافة العربية : نشأتها تطورها سجل حافل لتاريخ فن الصحافة العربية قديما وحديثا**، (د. ط)، دار مكتبة الحياة، بيروت، (د. ت)، ص 153؛ **أيضا** : محمد الفاضل ابن عاشور، **المصدر السابق**، ص 24.

[2] Jean-Francois Martin : **Op, Cit**, p 161. **Voir Aussi** : Gabriele Nicola, « La rivoluzione interrotta. La comunità italiana in Tunisia tra ideali risorgimentali e interessi coloniali », **Ammentu**, N° 8, Centro Studi SEA, 2016, p 53

ومحمد الصالح المهيدي، **تاريخ الطباعة والنشر بتونس**، (د. ط)، المطبعة الرسمية، تونس، 1965، ص 8.

[3] محمد الصالح المهيدي، **تاريخ الصحافة العربية وتطورها بالبلاد التونسية**، (د. ط)، المطبعة الرسمية، تونس،1965، ص 7.

[4] **الحاضرة**، ع8، 20 سبتمبر 1888.

[5] **علي باش حامبة (1918-1979م)** : ولد بتونس من عائلة تركية الأصل، شغل أفرادها الوظائف السامية والمرموقة، درس بالصادقية والزيتونة، وأتقن اللغتين العربية والفرنسية، كان مؤيدا لإصلاحات خير الدين، اشتغل بعد الحماية مترجما لدى الأملاك العقارية ما مكنه من الاطلاع على وضع الممتلكات، فبادر بتسجيلها حتى يجعلها في مأمن من النهب، وأكمل دراسته في باريس ونال الإجازة في القانون انظم لجريدة الحاضرة وقدماء الصادقية، والشباب التونسي المطالب

1904م، متأثراً إلى حد بعيد بحركة الشباب العثماني، وشن حملات صحفية تفضح الاستعمار[1].

ونظرا للتأثير الذي خلّفه النشاط الصحفي[2] على الرأي العام التونسي، انتهجت السلطات الفرنسية أسلوبين لمواجهة المصلحين من جماعة الحاضرة والزهرة، فالأول كان عن طريق التدخّل في الإشراف والتوجيه باعتبار أن محرري الحاضرة من موظفي الدولة، حيث اعتقدت الحماية أن السماح للسكان بإنشاء صحافة معارضة معتدلة تحت أعينهم يمكّنها من توجيه الحركات الاحتجاجية وتجنب ردود الفعل والاضطرابات، أما الثاني فكان بالتضييق والمتابعات أدت إلى منع إصدارها في العديد من المرات، منها سنة 1896م[3].

من ناحية أخرى اعتبر عبد العزيز الثعالبي[4] أن نقص الصحافة العربية في تونس راجع إلى قلة المطابع وقتها، حيث وجدت بعضها وهي الرسمية التي تختص بالمطبوعات الحكومية والمطبعة التونسية كانت لمعظم الأعمال الإدارية، وما بقي للتونسيين إلا المطبعة الأهلية التي

بالإصلاح والمشاركة في إدارة البلاد والحث على إيجاد قوانين عصرنة الاقتصاد وشارك في جريدة التونسي وطالب بسن دستور تونسي وواصل نضاله السياسي والصحفي إلى سفره إلى باريس ومنها لاسطنبول على اثر أحداث إضراب الترامواي 1912م التي تم اتهامه بالتحريض وكرد فعل قامت السلطات بمصادرة أملاكه بتونس . **ينظر** : محمد الصالح المهيدي، **تونس في تراجم أعلامها، المرجع السابق، ج1**، ص ص 101-108 .

[1] علي بلهوان، **المصدر السابق**، ص 40.

[2] كان للايطاليين قوة دفع قوية لفكرة الحداثة بالبلاد، حيث تدعم المجال الثقافي الايطالي بتأسيس أول مطبعة بالبلاد سنة 1829م، تعرف باسم فينزي (Finzi)، مازالت تنشط إلى اليوم، وتقع بالشارع الروسي أمام السفارة الايطالية بتونس العاصمة . **ينظر** :

Milella Stefania, « Gli italiani all'estero : breve storia della comunità italiana in Tunisia », Rapport de laboratoire trimestriel, academia.edu [En ligne], (D année), p1. تاريخ الدخول : 15 أوت 2008

Voir Aussi : Alessio Loreti : « La diffusion de la culture italienne en Tunisie : imprimerie et édition entre 1829 et 1956 », Revue Africa, V 62, N° 3, 2007, p 28.

[3] Jean-Francois Martin : **Op, Cit**, p 165. **Et** : شاوش حباسي، **المرجع السابق**، ص ص 142-143 .

[4] **عبد العزيز الثعالبي (1876-1944م)** : جزائري الأصل ولد بتونس سنة 1876م، حفظ القرآن الكريم، ثم أتم الدراسة في البيت على يد معلم خاص، تعلم النحو وقرا في الأدب والعقائد، ثم دخل المدرسة الابتدائية بتونس، بعدها التحق بجامع الزيتونة، وتابع دراسته في الخلدونية، بعدها انظم لحركة الشباب التونسي، وكتب في العديد من الجرائد التونسية ثم أسس سبيل الرشاد وبعد تعطيلها، سافر إلى مصر وزار أيضا الجزائر والمغرب، سافر إلى فرنسا سنة 1912م ثم عاد إلى البلاد قبل انتهاء الحرب، ساهم في إنشاء الحزب الحر الدستوري التونسي بعد إصدار المطالب في كتابه " تونس الشهيدة"، أقدمت فرنسا على تقويض نشاط الدستوريين واضطر الثعالبي للهجرة، وطاف العديد من البلدان، ليعود سنة 1937م، حيث وجد الحزب منشقا فحاول جمع الدستوريين، ظل وفيا لحزبه حتى وافته في أكتوبر 1944م، مخلفا العديد من المؤلفات . **ينظر** : محمد محفوظ، **المرجع السابق، ج1**، ص ص 213-221.

لا تلبي حاجيات الإصدارات التونسية، في حين وجدت مطبعة فرنسية في مدينة صفاقس، ومطبعة النهضة التي تأسست على يد بعض الوطنيين حيث قامت بطباعة الصحف وأيضا المؤلفات العربية والأجنبية[1].

وبذلك تمكنت الإدارة الفرنسية بتونس من تقييد حرية الصحف التونسية ومنعها من التعبير عن آرائها وذلك من أجل السماح بانتشار الصحف الفرنسية فقط أمام الرأي العام التونسي والعالمي، ليستمر الحال إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى، بعدها شهدت الصحافة التونسية منعًا تامًا في عام 1911م عقب الحوادث التي عرفتها البلاد لتعرف ازدهارًا وتجديدًا في شهر فيفري عام 1920م إلى بداية الحرب العالمية الثانية[2] . ما يفسّر التفاوت الكبير في عمر وعدد إصدارات الصحف بسبب انقطاعها أو عودتها بأسماء جديدة .

هذا واحتج الحزب الدستوري الحر على التنقيح المستمر لقانون الطبع الصادر في 1884م، حيث صدر قانون عدم منح رخص جديدة للصحف والمؤلفات في 1897م ليستمر الحصار إلى غاية قانون 15 جويلية 1910م، والقاضي بوجوب عرض المؤلفات والأعداد الأولى من الجرائد على السلطات، الأمر الذي اعتبره الحزب منافي لحرية التعبير وحق النشر، ليأتي قانون جانفي 1922م أكثر تشددًا بزعمه محاربة الصحف الشيوعية[3].

د- الجمعيات والنوادي :

بمرور الوقت والسنوات من التعليم المتعدد، بدأت النخبة التونسية تنظيم نفسها في إطار جمعيات[4] ذات طابع ثقافي، وقدّم عبد العزيز الثعالبي بعد عودته من المشرق العديد من المحاضرات لنشر الوعي الوطني لدى التونسيين[5] وعلى رأسها الجمعية الخلدونية في 23 ديسمبر 1896م التي كانت إسلامية النشأة على الطراز الحديث وضمت بين ثناياها مكتبة بها

---

[1] عبد العزيز الثعالبي، **المصدر السابق**، ص 214.

[2] الجيلاني ابن الحاج يحيى ومحمد المرزوقي، **معركة الزلاج 1911**، ط2، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1974، ص 10 – 11 ؛ **أيضا : العصر الجديد**، ع 74، 04 فيفري 1922.

[3] **العصر الجديد**، ع 74، 04 فيفري 1922.

[4] من شروط تأسيس الجمعيات، انه يلزم إعلام المراقب المدني ووكيل الدولة يتضمن الغرض منها واسمها، ومكانها، ويمنع إنشاء أي جمعية دون إذن مسبق وإلا سيكون مصيرها الحل، ويعاقب أصحابها بغرامة مالية قدرها من ستة عشر إلى مائتي فرنك . **للمزيد ينظر : الرائد التونسي**، س30، ع 2، 20 سبتمبر 1888.

[5] عمر الركباني، **المصدر السابق**، ص 2.

آلاف المجلدات وكانت المدرسة تابعة في الأساس للتعليم الزيتوني[1].

وتأسست تلك الجمعية على الموافقة بين التمدّن العصري والشريعة الإسلامية، من خلال استخدام ما لا يتنافى مع هذه الأخيرة من برامج تعليمية جديدة على غرار ما حصل في مصر والأستانة[2]، وقدمت دروسًا بمختلف مجالات العلوم من تاريخ وجغرافيا والحساب وأصول التجارة، وقوانين المحاكم التونسية وحتى الطب[3]، ولعبت دوراً رياديًا في استنهاض الضمير الوطني[4]، وقد واجهت الجمعية خصمين هما : التقليديين الذين رفضوا أي تجديد، والمستعمرين الذين يخشون التغييرات، وبالرغم من أنها لم تمارس أي نشاط سياسي إلا أنها مهّدت الطريق أمام النخبة لتنظيم الهياكل فيما بعد[5]، كما تم تأسيس جمعيتي قدماء وتلامذة الصادقية سنة 1905م برئاسة خير الله بن مصطفى[6]، وأدى نشاط هذه الجمعية إلى ظهور لجنة المبادرة في 1906م[7] .

إضافة إلى وجود جمعيات أخرى متعددة الاختصاصات رياضية، أدبية، كشفية، ثقافية، طلابية وخيرية وغيرها، قامت بمجهوداتها في نشر التعليم والوعي الاجتماعي[8]، منها جمعية الأوقاف في (1898–1908م) التي ألقى من خلالها البشير صفر في 24 مارس 1906م، أمام المقيم العام ستيفان بيشون (Stéphane Pichon)[9] خطاباً بمناسبة تدشين مبنى للعجزة

---

[1] المنجي الصيادي، **المرجع السابق**، ص 16.

[2] نور الدين الدقي، **المرجع السابق**، ص 23 .

[3] **الحاضرة**، ع 474، 23 نوفمبر 1897.

[4] الحبيب بورقيبة، **المصدر السابق**، ص 15 .

[5] عبد العزيز الثعالبي، **المصدر السابق**، ص 59 ؛ **أيضا** : Jean-Francois Martin : **Op, Cit**, p p 165-166.

[6] **خير الله بن مصطفى (1867–1965م)** : بدأ دراسته في المدرسة العلوية، وعين مدرسا بالمدرسة الصادقية، ثم عمل مترجم عدلي، ثم أصبح عضوا في جمعية قدماء الصادقية، وانضم لأسرة تحرير جريدة التونسي الصادرة سنة 1907م وكان مدرسا خاصا للأمراء ، تولى عدة مناصب مدير التشريفات لمدة سنتين، ثم مديرا لجمعية الأوقاف في 1922م فنظم إدارتها وشؤونها، إلى غاية سن التقاعد . **ينظر** : محمد السعيد عقيب، **المرجع السابق**، ص 66 .

[7] محمد السعيد عقيب، **المرجع السابق**، ص 19 .

[8] عبد الكريم عزيز، **المرجع السابق**، ص 117 .

[9] **ستيفان بيشون (1901–1906م)** : ولد في 1857م بفرنسا، درس الطب ثم تركه ليتفرغ للسياسة والصحافة، انتخب عضو بلدية باريس 1882م، ثم نائب بالبرلمان لفترتين 1855و 1859م، وشغل عدة مناصب داخل فرنسا وعدة بلدان، ثم عُين مقيم عاما في تونس 1901م، شجع الاستيطان الفرنسي في البلاد والاستغلال المنجمي، عرف عهده تنمية واسعة في البنى التحتية وتأسيس البنوك، أصبح وزيرا للخارجية في خمس حكومات مختلفة بين 1906–1920م ، توفي في 18 ديسمبر 1933م . **ينظر** : نور الدين الدقي وآخرون، **تنظيم الحكم بتونس ...**، **المرجع السابق**، ص 197 .

(التكية) الذي تولت إدارة الأوقاف الإنفاق عليه، أبرز فيها بكلمات معتدلة حالة الفقر التي يعيشها التونسيون وتدهور مواردهم والرغبة في إصلاح أوضاعهم ما أثار هجوماً واسعًا من قبل الصحف الفرنسية وعلى رأسها المعمر الفرنسي (Le Colon français) وتونس الفرنسية (La Tunisie française)، والذي شن بواسطتهما دي كارنيير سخطه واحتجاجه حول الأمر[1].

ومنه بالرغم من أن حركة الإصلاح كانت تتم تحت أعين سلطات الحماية ومراقبتها وتضييق الخناق عليها أحيانا، إلا أن قوة التأثير الثقافي والفكري الآتي من الخارج، والسياسة التعليمية أدّت مع مرور الزمن إلى بروز نخبة مكوّنة استفادت من التعليم المتعدد المناهج والمحاضرات والجمعيات النشيطة، وكونت كوادر باختلاف توجهاتها ترجمت فيما بعد تشكيلاتها السياسية وصاغت نضالها الوطني .

2- تأثيرات الأحداث الداخلية :

2-1- فشل المقاومة الشعبية المسلحة :

على إثر دخول القوات الفرنسية إلى البلاد واجهت مقاومة التونسيين التي لم تدم طويلا في عدة مناطق بوسط البلاد وجنوبها، خاصة في صفاقس وقابس معبّرين عن سخطهم على الباي الذي باع في نظرهم البلاد للفرنسيين، وانتفاضتهم ضد القُيّاد الجدد فكان فشلها أمرًا محتومًا بسبب الاختلال العسكري[2]، وأقرّت الحكومة الفرنسية في إطار فرض سيطرتها على البلاد، مواصلة إرسال إمداداتها حيث غادرت كتيبتين بالفعل ميناء طولون متوجهة إلى سواحل قابس وجربة، واقتربت الكتائب من صفاقس وتم قصفها في اليوم الثامن من شهر جويلية 1881م مخلفًا دمارًا كبيرًا في المدينة ما سبّب هلعًا للسكان الذين استعدوا للاستسلام لولا إصرار علي بن خليفة النفاثي[3] رفقة بعض القبائل على استمرار المقاومة والقتال[4] .

---

[1] شارل أندري جوليان، **المصدر السابق**، ص 89 ؛ وعبد العزيز الثعالبي، **المصدر السابق**، ص 10.

[2] محمد الهادي الشريف، **المرجع السابق**، ص 112 .

[3] **علي بن خليفة النفاتي (1807- 1885م)** : من عرش نفات بالجنوب التونسي، شغل عدة وظائف، أعلن الثورة على الباي واتصل برؤساء القبائل لتنظيم المقاومة وأعلن نفسه ممثلا للسلطان العثماني، سارت مقاومته بمدينة صفاقس، وبعد سقوطها تحول في أكتوبر 1881م إلى الشمال مشاركا في معارك الساحل قبل أن يعود لقيادة آخر معارك قابس، وفي نوفمبر 1881م انسحب إلى الجنوب ولجأ إلى طرابلس ونظم عدة عمليات إغارة على التراب التونسي إلى غاية وفاته سنة 1885. **ينظر** : عدنان منصر وعميرة علية الصغير، **المقاومة المسلحة في تونس (1881 ـ 1939)**، ط2، م. أ ت. ح. و، تونس، ج1، 2005، ص ص 192-193.

[4] **Gazette de Lausanne**, N° 159, 09 juillet 1881.

وقد تسبّبت المقاومة في هجرة عدد كبير من التونسيين نحو ليبيا، فحسب وثيقة منشورة صادرة عن مجلس شورى اسطنبول مؤرخة في 24 فيفري سنة 1885م، ورد فيها أن عدد المهاجرين قد بلغ 233.500 فردا، منهم 54.550 مسلحين، ويكشف الرقم الكبير مقارنة بعدد سكان تونس وقتها عن حجم القمع الشديد الذي قامت به فرنسا أثناء دخولها للبلاد من ناحية، وكذلك رفض الأهالي وعدم تقبّلهم لهذا الوافد الجديد على بلادهم[1] .

2-2- المسألة اليهودية :

إضافة إلى ما سبق ساهمت مسائل أخرى في تأجيج الوضع الداخلي وحركت في النفوس الوعي الوطني منها قضية تجنيس اليهود التونسيين في سنة 1909م، محاولة بعضهم السعي للحصول على الجنسية الفرنسية[2]. حيث نظمت الطائفة اليهودية في تونس بداية شهر نوفمبر 1909م مسيرة مطالبين بإلحاقهم بالسلطة القضائية الفرنسية، وبعد أسابيع قليلة صوّت غالبية المندوبين الفرنسيين لصالح هذا المطلب، في حين نظّم التونسيون المسلمون بدورهم مسيرة احتجاج على ذلك، وكانت المطالبات ضمن فئة المثقفين خاصة أمام اعتراض القانون اليهودي على زواج بعضهم من فرنسيات مسيحيات، كما طالب اليهود بإصلاح القوانين وتم إعادة تنظيم المحكمة الحاخامية عام 1898م. وجاءت أسباب رفض المسلمين لمطلبهم بأن دمج 67000 في المحاكم الفرنسية من شأنه تقويض الباي واهانته، حيث يعدّون مواطنين مثلهم، وأن إيجاد وضع خاص بهم يعد امتيازاً على حسابهم . وقد استهجن بعض الفرنسيين من المؤتمر الاستشاري هذا الاحتجاج باعتبار وجود بين التونسيين المسلمين مثقفين درسوا في المدارس الفرنسية ولهم قابلية للتحضر. ولإيقاف هذا الاضطراب كان لابد من جعل التجنيس في متناول التونسيين الذين تتوفر فيهم الشروط المطلوبة، ومنه طرح المشروع على البرلمان[3].

وبالفعل أخذت الحكومة الفرنسية تنظر بعين الرأفة لحال اليهود في تونس مدّعية أنهم يعانون من حالة الفوضى والتخبّط بسبب القوانين المعمول بها خاصة الذين يعيشون على النمط الأوروبي ويخافون على مصير أولادهم، وهكذا قدمت الحكومة مشروع قانون يمنح الجنسية للرعايا التونسيين سواء يهود أو تونسيين للذين يرغبون في التجنيس شرط إتمام ثلاث سنوات في خدمة الجيش الفرنسي، أو من خريجي المدارس العليا أو من تزوج من فرنسية وله طفل،

---

[1] **A.O :** I. SD 74/4380 LEF 2, 24/02/1885. https://www.turkpress.co . : **المصدر**

[2] عمر الركباني، **المصدر السابق**، ص 1 .

[3] **Le Temps**, N° 17702, 15 décembre 1909 .

إضافة إلى من أثبت خدمته لمدة عشر سنوات مع الفرنسيين ويمكن تقليل المدة إلى عام واحد في حالات الاستثناء، أو من يملك شهادة عليا من المعاهد الفرنسية. وبرغم ادعائهم أن القانون كان لكل التونسيين، إلا أنه كان لخدمة الوضع القانوني لليهود بالدرجة الأولى خاصة في ظل مطالبة صحيفتين في تونس بضرورة إلحاق اليهود بالمحاكم الفرنسية[1].

وكتبت الزهرة في مقال لها حول ما نشرته جريدة الراديكال (Le radical)، تطرقت فيه إلى قيام مظاهرات احتجاجية على خلفية اقتراح المجلس الشورى، وطلب اليهود بالموافقة حول اقتراحهم وهجوم الصحافة الفرنسية على الوزارة وإظهار بأنها تريد إصدار مرسوم مثل كريميو[2] الذي جنس يهود الجزائر، وبرّرت الزهرة بأن ادعاءات الانزعاج غير واردة لأن اليهود بتونس وقتها كان عددهم يتراوح بين 60 إلى 70 ألف يقطن معظمهم المدن والمراكز الكبرى والمراسي، معظمهم في العاصمة بعدد يقارب 40 ألف يهودي، مع اعتبار أن اليهود موجودين منذ القدم ولطالما كانت مسائلهم الخاصة بالزواج والتوريث والولادات خارج التشريع الإسلامي، وليس له سلطة عليهم، لذا فإن طلبهم للتجنيس نابع فقط لمصلحة الشخصية أو التخلص من دفع الضرائب[3].

ولم تُخف الحاضرة رأيها حول القضية من الناحية الايجابية بالنسبة لليهود إذا كان يخدم الفئة المتنورة منهم، فإنه يؤدي لتحقيق مكاسب مادية وأدبية والمشاركة الفعالة لها . أما بالنسبة للتونسيين فهم أصحاب الحظ الأقل في التجنيس، على اعتبار أن من يدخله يعني الخروج عن أحكام الشريعة والأحوال الشخصية الإسلامية، لذلك فإن التجنيس يخدم اليهود بالدرجة الأولى الذي يتصف عبر تاريخه بتقليد الغالب ولا تمس بعقيدته وأحكامها سعياً وراء تحقيق الأرباح[4].

ومع هذا فإن قلّة من اليهود التونسيين تقدموا بالفعل بطلب للحصول على الجنسية بفعل الشروط الصارمة المفروضة، ما أباد آمال الكثيرين بعد أن رفضتهم السلطات الفرنسية على خلفية ازدراء مواطنون فرنسيون في تونس من الإجراء، وبسبب عدم ثقة مواطنيهم

---

[1] **Le Temps**, N° 17805, 29 mars 1910 .

[2] **مرسوم كريميو** : نسبة لأودولف كريميو (Adolf Kremio) يهودي الأصل الذي شغل منصب وزيرا للعدل بالحكومة الفرنسية، وصاحب قانون 24 أكتوبر 1870م القاضي بتجنيس اليهود بالجزائر جماعيا بالجنسية الفرنسية بعد توليه الوزارة. **ينظر**: عيسى شنوف، **يهود الجزائر 2000 سنة من الوجود**، (د. ط)، دار المعرفة، الجزائر، (د. ت)، ص149.

[3] **الزهرة**، ع 409، 3 جانفي 1910 .

[4] **الحاضرة**، ع 1075، 25 جانفي 1910.

المسلمين، وشرعوا في البحث عن سياق سياسي مناسب لقبولهم، الأمر الذي أدى ببعضهم في الدوائر الاشتراكية الفرنسية واليهودية إلى تشكيل حركة صهيونية تونسية عام 1911م كرّست جهدها في خدمة أيديولوجياتها الخاصة[1].

2-3- حوادث الزلاج[2] 1911م :

وتعد من أبرز الأحداث التي كان لها وقع سياسي كبير في تونس، حيث وصفها أحمد توفيق المدني[3] بالمؤامرة الاستعمارية في وجه الحركة الوطنية الناشئة وسط الجو المتوتر على إثر احتلال طرابلس، حين ارتأى للمجلس البلدي تسجيل في أكتوبر 1911م مقبرة الزلاج تم دعوة التونسيين يوم 07 نوفمبر 1911م لإتمام التسجيل، إلا أنه وقعت معارضة ودعوات النخبة لإلغائها منعًا لوقوع حوادث، ورغم توقيف العملية إلا أن التونسيين لم يصدقوا ذلك حيث لم يتم نشر الإلغاء أو عدم تأكيده، وبانتشار الخبر في المدينة خرج التونسيون متوجهين إلى المقبرة فوجدوها مغلقة، وتدخل الجيش وأطلق النار على تونسي ليتحول الأمر إلى اشتباك مع الأوروبيين خاصة الإيطاليين وسقط منهم قتلى إضافة إلى تونسيين وفرنسيين[4]، واتهمت السلطات الفرنسية الشباب التونسي بالتحريض على العملية التي تعد المواجهة الأولى من نوعها

---

[1] Kenneth Perkins : **Op, Cit**, p 54.

[2] **الزلاج** : تقع بالجنوب الغربي من مدينة تونس تنسب إلى محمد الزلاج القيرواني، الذي اشترى بيتا في تونس العاصمة، وبإيعاز من غلامه اقترح عليه شراء ارض بثمنها، وجعلها مقبرة للمسلمين، أين لاحظ ضيق المقابر في المدينة أمام كثرة الموتى بسبب كثرة الأمراض، وتم شراء الأرض من مالكها اليهودي وأوقفها وأضحت مدفنا للعلماء والأعيان والأمراء، وحين اخذ بعض الناس إنشاء محاجر لغرض البناء من جبل التوبة الواقع في الأرض، تذرعت البلدية بذلك وقررت تسجيل تسجيلها وقدمت طلبا للمحكمة العقارية المختلطة بتاريخ 26 سبتمبر 1911م . **للمزيد ينظر** : عبد العزيز الثعالبي، **المصدر السابق**، ص 12 ؛ والجيلاني بن الحاج يحي ومحمد المرزوقي، **المرجع السابق**، ص ص 17-18.

[3] **أحمد توفيق المدني (1899-1983م)** : تونسي المولد جزائري الإقامة، حيث قدمت عائلته إلى تونس قبل سنوات من الاحتلال، دخل الكتاب وحفظ القران الكريم، وفي 1909م دخل المدرسة القرآنية الأهلية أتقن الفرنسية والتحق بالزيتونة والخلدونية، نشر في جريدة الفاروق، في 1915م تمت الوشاية به واعتقل بتهمة التحريض على قتال الفرنسيين في تونس والجزائر، خرج في السجن عام 1918م، نشر مقالات سياسية في عدة جرائد، انظم للحزب الدستوري الحر، وساند الحركة العمالية، وقع تعيينه كاتبا للوفد الثالث الذي سافر إلى باريس 1924م لتأكيد مطالب التونسيين، له نشاطات اجتماعية وفكرية، في 1925م تم نفيه إلى الجزائر وبقي على نشاطه الصحفي، في 1928م أنشا مكتبا خاصا بقي فيه لمدة 28 عاما، وكان يزور تونس لمدة نصف شهر بأمر من السفارة الفرنسية، نشذ في جريدة البصائر، وفي 1956م التحق بالقاهرة. **ينظر** : محمد محفوظ، **المرجع السابق، ج4**، ص ص 263-287.

[4] أحمد توفيق المدني، **مذكرات**، (د. ط)، البصائر الجديدة، الجزائر، ج1، (د. ت)، ص ص 49-53 . **أيضا** : عمر الركباني، **المصدر السابق**، ص 1 ؛ ومحمد الهادي الشريف، **المرجع السابق**، ص 114 .

بين سلطة الحماية والتونسيين من جهة والأوروبيين من جهة أخرى[1]، استغرقت الأزمة قرابة العام وتم تنفيذ عقوبة الإعدام بالمقصلة في حق المحكومين بباب سعدون[2].

هذا ويُشار إلى أنه قبل فرض الحماية، كانت المقبرة تدار من قبل مؤسسة الحبوس منذ إنشاء المجلس البلدي في تونس 1884م، ووفّرت البلدية الشرطة وقامت بصيانة الأماكن[3]، وأحاطتها بسور، وسهلت الوصول إليها عبر مسارات وممرات جديدة، واعتبر مُسيري البلدية أنها من الأصول فقرّروا في الأشهر الأولى من عام 1911م الشروع في تسجيلها، وكان الإقدام على الخطوة دون استشارة شيخ المدينة ولا المستشارين المسلمين التونسيين، بالإضافة إلى سوء التوقيت بسبب الحرب في طرابلس، المستشار البلدي آنذاك عبد الجليل الزاوش شهد عقب نشر الجريدة الرسمية التونسية إشعار بترسيم هذه المقبرة باسم بلدية تونس، وبأنه لم يتم دعوة الأطراف المعنية للحضور للمجلس في 7 نوفمبر 1911م لغرض تأكيد معارضتهم[4].

2-4- حادثة الترمواي 1912م :

ترك احتلال طرابلس في نفوس التونسيين حنقاً كبيراً ضد الايطاليين، لتأتي حادثة مقتل طفل تونسي على يد سائق ايطالي في شارع باب سعدون في شهر فيفري 1912م[5]، ما أدى إلى حملة مقاطعة تامة للخط الكهربائي من قبل التونسيين، الأمر الذي شكّل ضغطًا كبيرًا قارب أن يصل إلى حد إفلاس الشركة وإجبار السلطات على تحقيق مطالب التونسيين من خلال تأليف لجنة بزعامة علي باش حانبة، عبد العزيز الثعالبي، وحسن قلاتي[6] وآخرين، لكن

---

[1] Kenneth Perkins : **Op, Cit**, p 78.

[2] الحبيب بورقيبة، **المصدر السابق**، ص ص 11-12.

[3] كان الدفن مصدرًا آخر للصراع في تونس. في عام 1885م، صدر مرسوم يحظر الدفن داخل المدن، واشتراط الشهادة الطبية، مع تنظيم عمق المقابر، في إطار إجراءات الصحة العامة وتنظيم المقابر الحضرية العامة والخاصة، مما أثار غضب المسلمون التونسيون الذين رأوا في تلك الإجراءات تدخلاً مستفزا وغير مقبول نظرا لمساسه بالشأن الديني، واحتجوا بواسطة عريضة واستشارت بين المالكية والحنفية، حيث اختلف مفتيي المحكمة الشرعية بتونس مع بعضهم البعض. **ينظر** : Mary Dewhurst Lewis : **Op, Cit**, p 109.

[4] Jean-Francois Martin : **Op, Cit**, p 118.

[5] عبد العزيز الثعالبي، **المصدر السابق**، ص 13.

[6] **حسن قلاتي (1820-1966م)** : ولد في الجزائر العاصمة وقدم الى تونس صغيرا، وعمل والده مترجم عدلي في سوسة نشأ ورفض قلاتي التخلي عن جنسيته، درس اللغة العربية ومنها دخل معهد كارنو، وحصل على البكالوريا في 1898م، التحق بكلية الحقوق بتولوز وتخرج عام 1902م، أسس مكتبه الخاص في تونس، نشط في لجنة الإغاثة للاجئين الايطاليين مع علي باش حامبة، تم إبعاده اثر حوادث الزلاج والترام، أصبح رئيس لجمعية الآداب المسرحية ثم الخلدونية،=

السلطات الفرنسية قرّرت إبعاد هؤلاء وفرض الحصار على البلاد وإغلاق كافة الصحف التونسية حيث بقيت البلاد سبع سنوات بلا صحيفة ناطقة باسمها[1].

كما ازدادت كراهية التونسيين للإيطاليين بالفعل بسبب المنافسة في العمل، حيث دامت المقاطعة قرابة الشهر، وطالب باش حانبة وجماعته خلالها بمنح الفرنسيين والتونسيين فقط مقاعد كسائقي ترام واعتماد قاعدة الأجر المتساوي عن العمل[2]، وكان رد فعل السلطة اعتقالهم وطردهم وحُكم عليهم بالحبس في الجنوب، وأكد الحبيب بورقيبة[3] حول اتهام جماعة جريدة التونسي بالتحريض وأن الأمر كان مجرد استياء المقيم العام من تبعات إضراب التونسيين على خلفية حادثة التراموای، فهذه الأخيرة وحادثة الزلاج كانتا من الأحداث البارزة وقتها وشغلت الدارسين والمثقفين[4] .

وقد نتج عن الاضطرابات الأمنية عقب تلك الحوادث القيام بحملة تسليح للأوروبيين في سبيل حماية أنفسهم، حيث شهدت عمليات بيع وحمل السلاح في تونس حركة منتظمة وسعى عدد من الفرنسيين والإيطاليين لتأمين وسائل الدفاع، والجدير بالذكر أن معظم الأوروبيين لم يضطروا للوقوف أو المعارضة ضد المحتجين ممّن يحملون الأسلحة، ونتج عنه العديد من الضحايا. وظل الأوروبيون العزل في الأرياف يلتمسون يد العون منتظرين تدابير الحماية من الحكومة ليصطدموا بقرار المقيم العام وبصورة مفاجئة بمنع امتلاك وبيع للأسلحة ومنها الخاصة بالصيد، الأمر الذي أدى بالأوروبيين الشعور بالذل والهوان[5] .

أسس جريدة البرهان، وبعد خيبته من الدستور الحر ساند الحزب الجديد، وعكف على الكتابة وتنظيم الاجتماعات واللقاءات الأدبية في بيته بأواخر حياته . **ينظر** : الصادق الزمرلي، **المرجع السابق**، ص ص 333-340.

[1] أحمد توفيق المدني، **المصدر السابق**، ص ص 58-60 .

[2] Kenneth Perkins : Op, Cit, p p 78-79. **Et** : عبد العزيز الثعالبي: **المصدر السابق**، ص 13.

[3] **الحبيب بورقيبة (1903-2000م)** : ولد بالمنستير 3 أوت 1903م، من أسرة فقيرة كثيرة العدد، والده كان أمين فلاحة، في 1907م توجه إلى العاصمة للدراسة بالصادقية ونال الشهادة الثانوية وشهد أحداث الزلاج وإضراب الترام، التحق بجامعة باريس لدراسة الحقوق، عاد إلى تونس في 1927م لممارسة المحاماة ويناضل في صفوف الحزب الدستوري الحر، انشق وأسس حزبه الدستوري الجديد في 1934م، ورغم مكوثه في السجون الفرنسية قرابة 11 عاما إلا انه مثّل رمزا للنضال السياسي الشاق من أجل استقلال البلاد، كما قام بالعديد من الرحلات بين بلدان المشرق خاصة القاهرة وباريس، وبنيل تونس استقلالها أصبح رئيسها وأنهى النظام الملكي وأعيد انتخابه في 1959م . **ينظر** : الحبيب بورقيبة، **المصدر السابق** ؛ وعبد الوهاب الكيالي وآخرون، **المرجع السابق، ج1**، ص 157.

[4] الحبيب بورقيبة، **المصدر السابق**، ص ص 12-13 .

[5] **La Liberté Tunisienne**, A 1, N° 1, 15 Mai 1912.

2-5- الحرب العالمية الأولى وأثرها على تونس:

عاشت تونس الحرب العالمية الأولى (1914- 1918م) تحت سياسة استبدادية تمليها أهواء الإقامة العامة للحكومة الفرنسية، لكن عند انتهاء الحرب انقلبت الوعود لصالح الأوربيين هذه السياسة أثارت سخط أبناء تونس الوطنيين[1].

وكانت أوضاع البلاد بانتهاء الحرب العالمية الأولى تُنذر بنهاية حقبة وبداية أخرى جديدة، فقد أحدثت هذه الأخيرة تغييرات عميقة في تونس أمام بروز دواعي الانفراج السياسي ما شجع على تشكيل رأي عام في البلاد، خاصة وأنه خلال الحرب تم تجنيد 80.000 من التونسيين في الجيش الفرنسي، لدرجة أن أكثر من 85٪ من القوات التونسية كانت مكونة من مجندين والكثير منهم تم إرسالهم إلى الجبهة الغربية، ما أدى إلى مقتل 20.000 جندي تونسي إضافة إلى مصابين، وسقط 5000 آخرون في كل من سوريا والمغرب، إلى جانب هذه الوحدات، كان هناك 15000 مجند والعديد من المتطوعين العاملين في المزارع والمناجم والصناعات في فرنسا بدل الفرنسيين، الذين خدموا في القوات المسلحة، وبعودة المحاربين التونسيين القدامى من الجبهة، دفع استياؤهم العائلات إلى الاهتمام بالسياسة بسبب المعاناة التي عانى منها أبناءهم باسم فرنسا[2].

إضافة إلى ذلك الانهيار الذي أصاب الاقتصاد بين (1919 -1920م)، مما أثر على التونسيين وارتفعت الواردات للصناعات الفرنسية على حساب المنتجين المحليين . كما أدى انتعاش الواردات إلى مزيد من العبء والتضخم وتسبب في ارتفاع الأسعار وعلاوة على ذلك وضع الشعب التونسي المُثقل بسلسلة من الضرائب الجديدة، إضافة إلى أنه بالفترة نفسها شهدت تونس عدة إضرابات ببعض المدن، وما زاد الطين بلة الحصاد الكارثي لتلك السنوات حيث تسبب في المجاعة والأمراض[3].

3- التنظيمات السياسية والنقابية :

رأينا سابقاً كيف عملت الحركة الإصلاحية وما رافقها من زخم كبير وتعدد نشاطاتها المختلفة على إخراج جيلا من الواعيين والمثقفين الذين نظروا بعين المحقق والمراقب والمتألم لما يجري في البلاد في ظل الحماية، وما تبعها من فساد ومساس بالهوية الوطنية واستنزاف

---

[1] يوسف مناصرية، **المرجع السابق** ، ص 119 .

[2] Kenneth Perkins : **Op, Cit**, p 82.

[3] Kenneth Perkins : **Op, Cit**, p p 82-83. **Et** : عبد العزيز الثعالبي، **المصدر السابق**، ص ص 43-45.

لمقدراتها الاقتصادية . ومنه أدت إلى ظهور أولى المجموعات السياسية والعمالية التي انتهجت مسارها الوطني .

يذكر كمال ديب : « بأن النظام الاستعماري في أي بلد يتخلله مجموعة من الأنظمة ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي، وتتشكل تلك الأنظمة وفق خصوصيات ذاك البلد، وبالتالي فإن السلطة المستعمرة مخولة بتطبيق سياستها وفق ما تمليه مصالحها ولا محال ستجد معارضة داخلية، ومنه يأتي تأسيس أحزاب مطالبة إما بالإصلاح أو الاستقلال. وتمر عبر ثلاث مراحل : جماعات ضغط ثم حركات وطنية، لترتقي في الأخير إلى أحزاب سياسية »[1]، وعلى هذا النحو جاءت التشكيلات السياسية التونسية كالآتي :

3-1- التشكيلات الوطنية :

أ - حركة الشباب التونسي :

لقد تجسد النشاط الوطني بعد المقاومة الشعبية بالفترة (1885-1912م)، مؤديًا إلى تبلور مظاهر التنظيمات السياسية وبالضبط في 07 فيفري 1907م حين أعلن ثُلة من الشباب التونسي عن تأسيس حركة بذات الاسم اقتداءاً بالمثال التركي، كان علي باش حامبة مديرها، وتم إنشاء جريدة (Le Tunisien) التي صدرت في البداية باللغة الفرنسية، ثم أصبح لها طبعة عربية سنة 1909م عندما انضم الشيخ عبد العزيز الثعالبي للمجموعة، وأُسست المجلة للتعويض عن عدم وجود أي تمثيل التونسيين أمام السلطات، وإيصال احتياجاتهم وتطلعاتهم[2] .

ومن هذا المنطلق كانت حركة الشباب التونسي أول منظمة سياسية مناهضة للاستعمار في تونس، ورغم عدم وصولها للشكل الحزبي إلا أنها عزّزت التضامن والانتماء والعمل بين مختلف المنظمين الدارسين والزيتونيين وكونت لها قاعدة شعبية[3]، وكانت بحق عامل ضغط ونواة الحركة الوطنية من خلال نشاطها ومطالباتها الاجتماعية والاقتصادية[4].

فبميلاد الحركة تطورت المطالب الإصلاحية، وضرورة استمرار تحسين ظروف وأوضاع

---

[1] ماريوس كامل ديب، **السياسة الحزبية في مصر الوفد وخصومه 1919-1939**، تر : عبد السلام رضوان، تق : أحمد زكريا الشلق، (د. ط)، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2009، ص ص 21-22.

[2] Jean-Francois Martin : **Op, Cit**, p 166. **Voir Aussi** : نور الدين الدقي، **المرجع السابق**، ص 11

[3] الحسين بن عيسى، **سجالات الزيتونيين مع الاستعمار ودعاة التغريب**، ط1، دار الأطرش، تونس، 2018، ص 181.

[4] محمد لطفي الشايبي، **الحركة الوطنية التونسية والمسالة العمالية – النقابية 1894-1925**، ط2، مركز النشر الجامعي، تونس، ج1، 2015، ص 33 .

التونسيين ما يجعلهم يتمتعون بنفس الحقوق التي حصل عليها الأوروبيون أي المساواة الاجتماعية والعدلية[1]، وساهموا في انتقاد مجتمعهم راغبين وطامحين لوصوله لصفو الحضارة الأوروبية بالمجالات المختلفة خاصة التعليم دون المساس بانتمائهم الحضاري الإسلامي[2].

ظلّت الحركة تقتصر على النخبة من المثقفين وكبار الملاك والتجار الذين طالبوا بتقييم وضعهم بما يتوافق مع الأوروبيين الآخرين من نفس الفئة، وتجدر الإشارة إلى أن حركة الشباب التونسي لم تطالب بالاستقلال كمنظمة سياسية وقطع العلاقة مع فرنسا[3]، وذات الأمر أكده كرمال صموت (Karmal Samout) بأن شباب الحركة كانوا ضحية أسطورة التقدم البرجوازي وشعارات الثورة الفرنسية معتقدين أنها سوف تطبق على أرض تونس[4].

ومع هذا أُعتبرت الحركة الانطلاقة الفعلية للعمل السياسي، واستمرت في دورها بالفترة (1907–1912م)، واقتصر عمل أعضائها على توزيع المنشورات والدعاية بشكل سري بسبب حضرها طوال فترة الحرب العالمية الأولى[5]، حيث وصفه علال الفاسي[6] في قوله: « ... في داخل القطر التونسي، بالرغم من حل الحكومة لحزب تونس الفتاة، فقد ظل رجاله السبّاقون هناك يعملون في الخفاء تحت زعامة الشيخ الثعالبي ... »[7]. وأعلن باش حامبة أنه بقمع الحركة ألغت فرنسا أي إمكانية للتعاون بين المسلمين والأوروبيين وفق دستور يحدد صراحة صلاحيات المحمية وحقوق المواطنين التونسيين، الأمر الذي يحقق الاستقرار في البلاد[8].

في حين نشرت جريدة (Le Temps) بتحفظ رسالة وردت إليها حول اعتقال لجنة علي

---

[1] Béatrice Hibou : **Op, Cit**, p 23.

[2] محمد الهادي الشريف، **المرجع السابق**، ص 113.

[3] Sraieb Noureddine : « Note sur les dirigeants politiques et syndicalistes tunisiens…», **Op, Cit**, p 95.

[4] كرمال صموت، « الاستعمار الرأسمالي الفرنسي وحركة الشباب التونسي 1881–1914»، **م. ت. م**، ع 1، تونس، جانفي 1974، ص ص 72–73.

[5] شارل أندري جوليان، **المصدر السابق**، ص 90.

[6] **علال الفاسي (1906–1974م)** : مقاوم مغربي شكل حزب العمل في 1934م، الذي انشق إلى حزبين الحركة الشعبية وحركة الاستقلال نواة حزب الاستقلال عام 1943م، اعتقله الفرنسيون ونفي في الغابون لمدة تسعة سنوات، عاد إلى طنجة عام 1946م، وفرضت عليه الإقامة الجبرية ليلتحق بالقاهرة وينشط ضمن مكتب المغرب العربي، عاد لبلاده بعد الاستقلال 1956م، وترأس حزب الاستقلال وأيد الملك محمد الخامس، وعارض ابنه الحسن الثاني، وقف في وجه التيار اليساري ضمن حزبه ليحدث الانشقاق ويتأسس حزب الاتحاد الديمقراطي، رفض المشاركة في الحكم عام 1972م، وتوفي عام 1974م، وله العديد من المؤلفات . **ينظر** : عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **المرجع السابق، ج**4، ص 158.

[7] علال الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ط6، مؤسسة علال الفاسي، الدار البيضاء، 2003، ص 48 .

[8] Kenneth Perkins : **Op, Cit**, p 80.

باش حامبة بتاريخ 14 مارس 1912م لتعلق على الأحداث الدامية التي حصلت، مؤكدين أن حركة الشباب التونسي تضم في معظمها متعلمين في المدارس الفرنسية ولا يمكن أن يثيروا الشعب التونسي ضد فرنسا ولا يوجد دليل على تورطهم، وأن عدم محاسبة الشركة للسائق الايطالي هو ما زاد من حدة الحنق الشعبي، يضاف إلى ذلك الاحتقان المسبق بسبب اختلاف الأجور بين العمال التونسيين والايطاليين وكان رد فعل التونسيين مقاطعة الترام لمدة شهر في هدوء تام، إلى أن قررت الحكومة إنهاء المقاطعة السلمية بالغصب، وراحت بعض الصحف تتكلم عن جماعة تونسية غامضة بينما هي معلومة البرنامج والأعضاء والهدف[1].

ب- الحزب الدستوري التونسي الحر :

وسط الاستياء العام من الوضع الاقتصادي والسياسي في البلاد، قرر الشباب التونسي إعادة التنظيم، نتيجة ما حققته الحرب العالمية الأولى وأجواء الانفراج، حيث التعبئة في مصر للحصول على الاستقلال عن إنجلترا، ووعد إيطاليا بتقديم النظام السياسي الليبرالي والتمثيلي في منطقتي طرابلس وبرقة، أما في تونس فقد سمح الجنرال المقيم ألابتيت لعبد العزيز الثعالبي بالعودة إلى البلاد بين نهاية عام 1918م وبداية عام 1919م مع منفيين آخرين، وفي مارس 1919م رتب خير الله بن مصطفى لقاء مع الثعالبي وحسن القلاتي وأحمد الصافي[2] للنظر حول أوضاع تونس[3].

وقد طالب الشباب التونسي إثر مقابلتهم للباي في 18 جوان 1920م، بوصول التونسيين إلى جميع المناصب الإدارية المخصصة للأوروبيين، والتي تبدو شرعية للغاية للسكان التونسيين البالغ عددهم إضعاف الأوروبيين، بالإضافة إلى عدد من الرغبات[4]، تمثلت

---

[1] **Le Temps**, N° 18522, 19 mars 1912.

[2] **أحمد الصافي (1882-1935م)** : ولد في تونس ودرس في المدرسة الصادقية، ومنها معهد كارنو ثم التحق بكلية الحقوق بباريس، انخرط في "حركة الشباب التونسي"، وامتهن المحاماة منذ سنة 1909م، انتخب أمينا عامّا للحزب الدستوري التونسي سنة 1920م وتحمّل أعباء تسيير الحزب مدّة هجرة الشيخ عبد العزيز الثعالبي التي دامت 14 عاما، ترأس في 18 جوان 1920م الوفد الدستوري الأول إلى باريس، وفي نوفمبر 1924م ترأس الوفد الثالث، اعترض الصافي بشدة على قانون التجنيس كما شارك في مؤتمر الرابطة ضدّ القمع الاستعماري ببروكسيل في فيفري 1927م، كان الصّافي من المحامين المدافعين عن النقابيين والطلبة المعتقلين اثر مظاهرات الاحتجاج ضد المؤتمر الافخارستي وإضرابات العمال، توفّي سنة 1935م . **ينظر** : http://www.mawsouaa.tn/wiki ، تاريخ الدخول : 2022/04/20.

[3] Kenneth Perkins : **Op, Cit**, p 84.

[4] **Journal de Genève**, N° 44, 14 Février 1927.

في النقاط الآتية : تكوين مجلس استشاري من الأعضاء الفرنسيين والتونسيين المنتخبين بالاقتراع العام، الحكومة مسؤولة أمام الجمعية، فصل السلطات، وصول التونسيين إلى جميع الوظائف، المساواة في الأجر عن العمل المتساوي للعمال التونسيين، تشكيل مجالس بلدية منتخبة، حرية الصحافة وحرية تكوين الجمعيات، حرية التعليم وامتداده، وحق التونسيين في حيازة الأراضي[1].

وسافر الوفد المكوّن من خمسة أعضاء إلى باريس جوان وجويلية من سنة 1920م لعرض المطالب التي تحمل الحقوق المشروعة للتونسيين على الحكومة الفرنسية[2]، إلا أن الوفد عاد حاملاً معه الخيبة، وقد علقت صحيفة (Le Temps) حول الموضوع : « من المخزي عدم مقابلة أي ممثل منتخب من السكان الأصليين... لا بد لنا من منح السكان الأصليين في الوصاية على الفور الرضا الشرعي وهو الإجماع ورؤية المطالب ... فالشعب التونسي يعتمد علينا ويشعر بأنه مرتبط بفرنسا بواسطة روابط... وأن الحركة لا تهدف إلى معاداة الفرنسيين، والتونسي الذكي يشعر بأن مصلحة بلاده تكمن في الارتباط مع القوة الليبرالية الحامية له، وكل ما يطلبه هو مكان في المدينة الفرنسية بدل أن ينعكس الأمر ويؤدي إلى حركة كراهية للأجانب تطالب بالتحرر »[3]. ويبدو من خلال هذا الكلام أن الهدف الحقيقي لوجوب التعامل مع التونسيين وأخذ مطالبهم بجدية هو من أجل المحافظة على الوضع العام للفرنسيين بما يضمن لهم الأمن والمكاسب في البلاد، خاصة بعد ما خلفته الحرب العالمية الأولى .

وبخصوص الإصدارات التي كان لها صدى داخل تونس وخارجها كتاب تونس الشهيدة الذي لا يعد فقط تأليفًا وتوثيقًا لسيرة حياة صاحبه وأحوال البلاد، بل قدم من خلاله أفكاره ورؤيته لشكل السياسة والاجتماع والاقتصاد الذي يخدم المجتمع التونسي الواقع تحت براثن الاستعمار وقتها .

فقد أرسل الثعالبي هذه المطالب وكتاب" تونس الشهيدة " إلى عدد من البلدان الأوروبية، وأكبر الصحف باسبانيا وانكلترا وايطاليا وسويسرا، كذلك تم نشره في مصر وطرابلس وسوريا وسنغافورة وتركيا وأمريكا، وسرب إلى تونس والجزائر رغم الرقابة الإدارية المشددة[4]، حيث قدّم

---

[1] **Le Temps**, N° 21533, 14 juillet 1920 . **Et :** **الأمة**، ع 1، 26 فيفري 1921.

جريدة تُعنى بالشؤون الإسلامية، والسياسية والأدبية، مديرها الحاج علي بن مصطفى، صدرت بين (1921–1936م).

[2] **العصر الجديد**، ع 4، 25 جوان 1920.

[3] **Le Temps**, N° 21733, 2 février 1921 .

[4] محمد السعيد عقيب، **المرجع السابق**، ص 27.

مطالب لصالح التونسيين والتي أصبحت ضمن البرنامج للحزب المشكل، ولاقى الكتاب نجاحا باهرا في باريس ووصل إلى تونس، أين أصبح حديث الصحف واستهجن الأوروبيون من الأمر، أين أُلقي القبض على الثعالبي وإرجاعه إلى تونس بتهمة التآمر على الدولة التونسية[1] .

وكان الاجتماع التأسيسي للحزب قد عقد يوم 14مارس 1920م بمنزل علي كاهية[2]، وتم إقرار المطالب السابقة، والتأكيد على أن فكرة الدستور ليست ضد فرنسا ولا مصالحها، وإنما ضد مصالح المستبدين بالنفوذ والحكم، وتم فتح باب العضوية لكل المسلمين واليهود التونسيين غير المجنسين بجنسية أجنبية، والقاطنين بالقطر التونسي شريطة أن يلتزموا بمبادئ الحزب ويقسموا يمين الإخلاص والولاء لبرنامجه[3]. وقد تعرّض الحزب للتضييق والاضطهاد من قبل سلطة الحماية ما أدّى إلى نفي الشيخ الثعالبي إلى الخارج سنة 1923م حيث اختار المشرق، تاركا فراغاً كبيراً على الساحة السياسية التونسية[4] .

ج- الحزب الإصلاحي :

مر الحزب الدستوري الحر بمنعطفات أدت إلى خروج جماعات معارضة للفكر والمسار، كونت بدورها تنظيمات وأحزاب سياسية أولها الحزب الحر الدستوري التونسي المستقل في مطلع 1922م، بزعامة فرحات بن عياد ولقد ارتكزت مطالب هذا الحزب حول المساواة في العمل مع الفرنسيين، الأمر الذي لاقى استحسان سلطات الحماية على شخص بن عياد، ورغم أن الحزب لم يمتلك مقرا خاصا ولم يقدم بطاقات اشتراك إلا أنه اعتبر الحزب الدستوري الحر منحلا، وأشعل حربًا عن طريق الصحافة تم فيها تبادل الاتهامات بين أفراد وشخصيات الحزبين، ولم ينخرط التونسيون فيه لمحاباته سلطة الحماية لدرجة تم منح بن عياد، منصب حافظ الأختام للحكومة التونسية الأمر الذي أنهى مسيرة حزبه[5].

إضافة إلى ذلك برزت جماعة أخرى منشقة باسم الحزب الإصلاحي بقيادة حسن قلاتي

---

[1] عبد العزيز الثعالبي، **المصدر السابق**، ص ص 17-18 .

[2] **علي كاهية (1877-1956م)** : درس في الزيتونة، من مؤسسي الحزب الدستوري الحر، تم في منزله عقد اجتماع بتاريخ 14 مارس 1920م، صيغت من خلاله المطالب التي شكلت ركيزة الحزب، عمل في تحرير جريدة الفجر سنة 1920م، إضافة إلى العديد من الجرائد التونسية، وظل وفيا للدستور القديم حتى وفاته سنة 1956م . **ينظر** : محمد السعيد عقيب، **المرجع السابق**، ص 24 .

[3] **المرجع نفسه**، ص ص 28-36 .

[4] حمادي الساحلي، **المرجع السابق**، ص ص 288-289.

[5] يوسف مناصرية، **المرجع السابق** ، ص ص 191-195

في 1924م، وانضم إليه أمثاله من المعارضين لأفكار الدستوريين من الذين باركوا إصلاحات 1922م[1]، مؤسسين جريدة البرهان التي نشرت برنامجها في نقاط رئيسية تتمثل في تعويض مجلس الشورى بمجلس تقريري يتكون من تونسيين وفرنسيين متساوي العدد، ووضع المسؤولية الإدارية لرؤساء الإدارات العامة و تفريق السلطات ومشاركة التونسيين في شراء الأراضي الفلاحية وإجبارية التعليم[2]، هذا وكان الحزب ذا توجه تحديثي غربي لا يمانع التعاون مع الأحزاب السياسية الفرنسية[3]، ما أدى إلى دخوله في مناورات مع الحزب الدستوري الحرب خاضتها صحفهما، وقد نشر حسن القلاتي مقالاً هاجم فيه كتاب تونس الشهيدة متهمًا مؤلفه بأنه أزعج الرأي العام الفرنسي[4]، بينما انتقد الدستور الحر قلاتي لقبوله الإصلاحات المقترحة وسياسة التشريك كما أسماها والتي لا تحقق أدنى شروط المساواة[5]، لكن هذا الحزب رغم ما وجده من دعم سلطات الحماية التي شجعت الانشقاقات في صفوف الحزب الحر، لم يلق تأييدًا جماهيريًا رغم نشاطه حيث أُنتقد لاهتمامه بالجانب الاقتصادي على حساب الجانب السياسي[6].

ومع هذا لم يبق التونسيين مكتوفي الأيدي أمام تزايد وتوسع نفوذ الأوربيين في بلدهم، بعدما فتح الفرنسيون أبوابها للمهاجرين من أبناء جلدتهم ومن أوروبا، ليتخذوا منها مركزا لنشاطهم، ونتيجة لذلك انتبه الوطنيون التونسيون إلى الخطر الجسيم الذي يسببه هؤلاء، مما دفع بالحركة الوطنية التونسية أن تبلور مواقفها بخطوات واضحة لمواجهتهم على الرغم من ملاحقة السلطات الفرنسية، لقيادات الحزب الدستوري على إثر رفضه ما سمي بإصلاحات عام 1922م[7].

وانتقدت جريدة (L'Action française) الحزب الحر في سعيه لمنح التونسيين نمطًا دستوريًا يمكن أن يمنحهم حكما ذاتيا ضد سلطة الحماية، بالرغم من ضعف وضعه المالي و الدعائي إضافة إلى دعم الحزب الاشتراكي إلا أنه فشل في ضم قاعدة جماهرية، ومع هذا قاد حملة عنيفة بين (1919- 1925م) واستطاع نشر القلق في الأوساط المحلية، لتعيش بعدها

---

[1] عمر الركباني، **المرجع السابق**، ص 6.

[2] **البرهان**، س 1، ع 38، 04 جويلية 1922.

[3] **L'Aube**, N° 4296, 14 novembre 1950.

[4] عبد العزيز الثعالبي، **المصدر السابق**، ص 19 .

[5] **العصر الجديد**، س3، ع 98، 02 سبتمبر 1922 ؛ **و** س3، ع 111-112، 02 ديسمبر 1922.

[6] يوسف مناصرية، **المرجع السابق**، ص ص 186-189 .

[7] علي البلهوان، **المصدر السابق** ، ص 44 .

تونس وضعاً هادئاً ما يدل على أن هذه الحركة بحاجة إلى نخبة سياسية أهلية ذكية في انتقاد لخريجي الزيتونة والذين هم قادة الدستور القديم بسبب قانون 8 ديسمبر 1928م، القاضي بتعيين على كتّاب العدل اجتياز امتحان مهني في القانون والتشريع الإسلامي، وهو الأمر الذي افتقده وقتها جامع الزيتونة، مما أجبر طلابه على إكمال تكوينهم في الخارج سبّب هذا استياء ونادى الحزب الدستوري في 8 فيفري بالاحتجاج الشعبي والإضراب تضامنا مع طلبة الزيتونة، واعتباره مساسا بمقومات دينية والتدخل في التعليم الزيتوني، لكن سلطة الحماية تراجعت عن قرارها وبالتالي فإن التقدم الذي شهدته الحركة الوطنية التونسية أمام إلمامها بعناصر الضغط والتنازلات التي تقدمها السلطة شكل خطرا عليها[1].

من جهة أخرى انتقد المدني كاتب الحزب الحر الدستوري وعضو الوفد التونسي الثالث في مقاله حول تأثير موقف الفرنسيين أمام دعوات الإصلاح قائلاً : « وهناك الجالية التي تعيش معنا على صفاء ووفاق، أقلية صغيرة لها مصالح واسعة ونفوذ كبير وترى مصالحها إنما هي في بقاء النظام الحالي وإنما تفقد كل امتيازاتها إذا نال الشعب التونسي من الحرية نصيبا، فلما شاع عزم مسيو هربو على تشكيل لجنة لدرس الحالة التونسية... ثار هؤلاء في هبة قوية المضادة لصالح الشعب التونسي، وأشهرت الجالية الفرنسية حملة ضدنا، فضاق على الشعب الخناق وساد الفزع »[2]. ما يبرز قوة نفوذ الجالية الفرنسية وقدرتها على تبديد أي محاولة تونسية لتحسين الوضع .

ووفق جريدة حبيب الشعب، فقد تواصلت اتهامات الفرنسيين للحزب الدستوري الحر، على خلفية الوشاية الكاذبة حول قيامه بدعايات تحريضية للتونسيين للقيام بثورة ضد فرنسا، وقيامه بنشر الكراهية والبغضاء ضد الفرنسيين، الأمر الذي أثر على نشاط الحزب، وهو الأسلوب الذي اتبعته سلطة الحماية للحفاظ على امتيازات ومكاسب رعاياها، وغضت البصر على ما آلت إليه أحوال التونسيين من فقر ومجاعات، وأن تلك الحملة ضد الحزب لم تعد تُجدي نفعاً أمام تطور الحركة الوطنية وتفطنها لما يُحاك ضدها[3].

---

[1] **L'Action française**, N° 63, 4 mars 1929.

[2] **إفريقيا**، ع 30، 19 جانفي 1925. جريدة سياسية، علمية اقتصادية، مديرها وصاحب الامتياز : محمد الصادق الرزقي، صدرت بين (1922-1925م).

[3] **حبيب الشعب**، ع1، 3 مارس 1937. جريدة أسبوعية سياسية جامعة، مديرها عبد الله عبد الرحمان، صدر منها عدد واحد، ليتم تعويضها بجريدة تونس القومية .

د- الحزب الشيوعي[1] :

عبّرت جريدة "حبيب الأمة " لسان حال الشعبة الاشتراكية التونسية، حين توجهت إلى الشعب التونسي في عددها الأول معلنة عن تبنيها برنامجًا شيوعيًا قائلة : « ... فمن حيث المساواة بين الأجناس سيجاهد "حبيب الأمة" حتى يقع الاعتراف والإعلان بالمساواة في الحقوق بين جميع سكان الايالة التونسية من أي جنس كانوا وإلى أي وطنية ينتسبون، وبدون أن يتدخل بأي صفة كانت في المشاحنات الداخلية التي يمكن أن تقع بين فرق مختلفة من أعضاء الحركة الوطنية التونسية، فإن "حبيب الأمة" يعاضد بلا ميز مجهودات كل الذين يطالبون للشعب التونسي توسيعا في نطاق الحقوق والحرية والعدالة والتعليم ...»[2].

وجاء تأسيس الحزب الشيوعي التونسي في نهاية الحرب العالمية الثانية على يد مجموعة من التونسيين كانوا منْظمين إلى الحزب الشيوعي الفرنسي منذ عام 1930م، وبذل هؤلاء جهود كبيرة لنشر الفكر الماركسي في تونس، لكن الحزب تعرض للاضطهاد بسبب مواقفه واتهامه بأنه تنكر للنضال ضد الاستعمار ودفاعه عن المشاريع الفرنسية، عارض الكفاح المسلح خلال الأعوام (1952-1954)، لكن في الأخير رفع شعار الاستقلال دون نسيان التحالف مع الفرنسيين 3.

3-4- الحزب الدستوري التونسي الجديد :

جاء تأسيس الحزب على خلفية منعرج ضرب الحركة الوطنية وأُسس الحزب الدستوري الحر وتداعيات الاختلافات الأيديولوجية والتنظيمية لهذا الأخير، إثر قيام ثلة من المثقفين على رأسهم الحبيب بورقيبة بالانسحاب من الحزب وعقد مؤتمر قصر الهلال والإعلان عن تأسيس الحزب الدستوري الجديد الذي قاد النضال إلى غاية الاستقلال، فيما حمل الآخر اسم الدستور القديم.

---

[1] بدأ النشاط الشيوعي في العالم عقب ثورة أكتوبر 1917م، وأصبح شعارا للنضال ضد الرأسمالية والامبريالية العالمية، ومنذ 1919م اعتبرت المنظمة الشيوعية الجديدة شعوب المستعمرات جزء من ذاك النضال، ففرضت على الأحزاب العمالية في الغرب مساندة استقلال المستعمرات كشرط قبول لعضويتها، التي اتخذت مبدأ الحرب على الاستعمار، أما التنظيمات الشيوعية في بلدان المغرب كانت فروعا محلية تابعة للحزب الشيوعي الفرنسي الذي تأسس عام 1920م . **ينظر** : إلياس مرقص، **تاريخ الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي**، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1964، ص 11.

[2] **حبيب الأمة**، ع 1، 23 اكتوبر 1921 .

[3] محمد الكيلاني، **الحركة الشيوعية في تونس 1920-1985م**، (د. ط)، (د. د. ن)، تونس، 1989، ص ص 21-30.

وأثار جمود الحزب الدستوري الحر عقب رحيل الثعالبي مجموعة من شباب الحزب المتحمسين والعائدين من فرنسا، فأسّسوا جريدة " الصوت التونسي" سنة 1928م، التي أدارها الشاذلي خير الله[1]، وفي نوفمبر 1932م أسّس الحبيب بورقيبة جريدة العمل التونسي، فالتفت حوله بعض العناصر الوطنية، وبدأت المصادمات بينها وبين سلطات الحماية من خلال ما كتبه هؤلاء حول القضايا الوطنية وطرح انشغالاتهم، وعندما رأى أعضاء اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري نشاط هؤلاء الشبان ومقدرتهم والتفاف الشعب حولهم[2]، قررت اللجنة عقد مؤتمر للحزب بنهج الجبل بالعاصمة تونس يومي 12 و 13 ماي 1933م، وخرج المؤتمر بالإجماع قبول هيئة تحرير جريدة العمل التونسي في اللجنة التنفيذية التي ضمت (الحبيب بورقيبة ، محمود الماطري[3] والطاهر صفر[4] والبحري قيقة[5]، إضافة إلى مجموعة أخرى تمثلت بـ (أحمد

---

[1] **الشاذلي خير الله (1892-1972م)** : ولد بالعاصمة، وتلقى تعليمه بالكتاب وبفرع المدرسة الصادقية، ثم التحق بثانوية كارنو، ومنها سافر إلى فرنسا، وتابع دراسته بليون، وبعد رجوعه توظف بالداخلية، وانتسب إلى الحزب الدستوري القديم سنة 1924م، وأسّس في السنة الموالية جريدة « المتحرر »، ودخل السجن من أجل هذه الصحيفة، وفي سنة 1926م رحل إلى باريس لدراسة القانون، وأسّس جريدة نجم الشمال الإفريقي، وفي سنة 1929م اللواء التونسي، وفي سنة 1930م أصدر صوت التونسي التي دامت عشرين سنة، وفي سنة 1935م ترأس الدستور الجديد لمدة أربعة أشهر، ثم هاجر إلى إيطاليا بعد الاستقلال وتوفي بها . **ينظر** : محمد محفوظ، **المرجع السابق، ج5**، ص ص 219-220.

[2] علي البلهوان، **المصدر السابق** ، ص 45 .

[3] **محمود الماطري (1897-1972م)** : ولد في تونس ديسمبر 1897م، توفي والداه وهو صغير، والده وجده المختار الماطري كانا من شيوخ المذهب الحنفي بجامع الزيتونة، وأمه من أصل أندلسي، تعلم بالكتاب ثم الصادقية، عين في 1916م معلما في ضاحية المرسى، وأكمل دراسته إلى غاية الباكلوريا في 1919م، دخل كلية العلوم والمدرسة التطبيقية بمدرسة ديجون بفرنسا، وتحصل على الإجازة في 1923م، ثم دخل كلية الطب بباريس ولسد حاجياته قام بإلقاء دروس خاصة إلى غاية حصوله على دكتوراه في الطب سنة 1926م، التقى في باريس بالحبيب بورقيبة ومنها إلى تونس حيث الانتساب للحزب الدستوري الحر، لكن تم انفصالهما وتأسيسهما للحزب الجديد في 1934م أين قاما بجولات في البلاد للتعريف وتوضيح برنامج الحزب، عين وزيرا للداخلية في حكومة المنصف باي 1943م، وشغل نفس المنصب في الحكومة التفاوضية (1950-1952م)، وبعد الاستقلال عينه بورقيبة وزيرا للصحة. **ينظر** : الصادق الزمرلي، **المرجع السابق**، ص ص 355-360.

[4] **الطاهر صفر (1903-1942م)** : ولد بالمهدية تعلم بالكتاب، وحفظ القرآن الكريم، ثم بالمدرسة الصادقية ومعهد كارنو، انتقل سنة 1925م لباريس لدراسة الحقوق وتحصل على الإجازة، وهناك التقى بالحبيب بورقيبة، والماطري وقيقة، انضم سنة 1927م لجمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا، عاد لتونس سنة 1928م وقام بالعديد من النشاطات كالكتابة الصحفية في عدد من الصحف العربية والفرنسية كالعمل التونسي وصوت التونسي، وانضم للحزب الدستوري واشتغل في المحاماة، وكان ابرز قادة الدستور الجديد، وسجن عدة مرات، وتوفي في 9 أوت 1942م . **ينظر** : محمد السعيد عقيب، **المرجع السابق**، ص 80 .

[5] **البحري قيقة (1904-1998م)** : درس الحقوق وعمل بالمحاماة، احد مؤسسي جريدة العمل التونسي في 1932م،

الصافي، وصالح فرحات[1]، وعلي بوحاجب[2])[3]، لكن حدث أن قدّم بورقيبة استقالته في 9 سبتمبر 1933م، لأن الحزب القديم لم يحقق له العمل والهدف الذي كان يصبو إليه[4].

والملاحظ أن ما حصل هو تغير الحركة الوطنية بظهور أجيال جديدة، المتأثرة بالعالم الغربي الحديث، وظهر موقف الجدد إزاء رؤيتهم لمبدأ الحفاظ على مقومات التونسيين النابعة من الروح الإسلامية، حيث اعتبروا أنهم أضاعوا عشر سنوات في جدالات عقيمة، بين سلطة الإطارات التقليدية والعائلات الدينية التي تم تقويضها من خلال صعود النخبة الأكثر كفاءة وخريجي المدرسة الصادقية التي تكيّفت مع النظام الجديد، فقد كان جميع المديرين التنفيذيين في الدستور الجديد تقريبًا من الطلاب السابقين من المدرسة بعدد 38 مقابل 7 في الدستور القديم، بينما حمل هذا الأخير من الزيتونيين 15 عضوا مقابل 1 في الدستور الجديد[5].

وعضو مكتب الديوان السياسي الأول لحزب الدستور الجديد، تولى العديد من المناصب . **ينظر : المرجع نفسه،** ص 81.

[1] **صالح فرحات (1894-1979م)** : ولد بمدينة منّوبة بالعاصمة التونسية. درس بثانوية كارنو وحصل على شهادة الباكالوريا الفرنسية سنة 1914م، وتابع في الوقت نفسه دروسا في اللّغة والآداب العربية بجامع الزيتونة. اتّجه إلى التّخصّص في القانونيْن المدني فأحرز الإجازة في القانون بكليّة الجزائر العاصمة سنة 1917م، وعمل مترجما، إلى أن رُسّم محاميا بتونس سنة 1919م. وفي سنة 1921م عضوا باللجنة التنفيذية للحزب الحرّ الدستوري التونسي وبلجنته التشريعية. واختير أمينا عاما مساعدا للحزب سنة 1923م، ثمّ انتخب كاتبا عامّا سنة 1935م وآلت إليه رئاسة الحزب إلى حين رجوع الثعالبي سنة 1937م . قام بزيارات ميدانية وحارب التجنيس والسلب التعسفي للأراضي الزراعية، وطالب بالإصلاح التعليمي، ودافع على حقوق العمال والطلبة، اعتقل اثر مؤتمر ليلة القدر 1946م، دعم الكفاح المسلح في 1954م. **ينظر** : http://www.mawsouaa.tn، تاريخ الدخول : 2022/03/25.

[2] **علي بوحاجب (1888-1965م)** : ولد بتونس ودرس بالمدرسة الابتدائية حيث يسكن، ثمّ دخل ثانوية كارنو، وكان متفوقا ونال الشهادة بامتياز في 1908م، تابع تعليمه العالي بتولوز فرنسا بكلّية الصيدلة وحصل بتفوّق على الديبلوم في سنة 1913م. عاد بوحاجب وهو حامل لقب أول صيدلي تونسي إلى العاصمة لمزاولة العمل، فحاول أوّلا الدّخول إلى معهد باستور ولكن رفض طلبه فبادر بتأسيس صيدليّة أوّل صيدلية بحي الحلفاوين فكانت الأولى وسمّاها "الصيدلية الإسلامية الكبرى". ناضل في الحزب الدستوري الحر وفي سنة 1947م عيّن وزيرا الصحة العمومية في وزارة الكعاك وتمّ انتخاب المجلس من قبل الصّيادلة المزاولين بالمملكة التونسية، دون اعتبار جنسيّتهم. وكانت من أبرز إنجازاته حملات التلقيح والوقاية ضدّ الأمراض المنتشرة آنذاك، لكنّ صلاحياته في الميدان الصحّي كانت محدودة من السلطة الاستعمارية ما اضطرّه إلى مغادرة الوزارة، ورجع إلى صيدليّته بحيّ الحلفاوين، تاركا نهائيّا النشاط السياسي . **ينظر** : الصادق الزمرلي، **المرجع السابق،** ص ص 327-332.

ص 355-360.

[3] عبد الكريم عزيز، **المرجع السابق،** ص 212 .

[4] الحبيب بورقيبة، **المصدر السابق،** ص 82.

[5] Jean-Francois Martin : **Op, Cit**, p 171.

وهكذا جاء المؤتمر الاستثنائي الذي عقد بتاريخ 02 مارس 1934م في قصر الهلال لمناقشة دواعي الانقسام والدعوة لإصلاح المسار الذي دعا له الدستور الجديد، وتم تلخيص برنامج الدستور الجديد في الكفاح من أجل الاستقلال بمعارضته للإمبريالية الفرنسية والاستعمار المسؤول عن البؤس الذي غرقت فيه البلاد في لهجة شديدة بالمقارنة مع المؤتمر الذي عقد في العام الذي سبقه، حيث تقرّر العدول عن سياسة المشاركة والمطالبة واتخاذ وجهة معارضة لتحقيق مطالب وتحرير الشعب التونسي، وهكذا تم الإعلان عن الحزب بعد نشر فحوى الاستقالة، التي قدمها كل من الحبيب بورقيبة والبحري قيقة والطاهر صفر ومحمد بورقيبة[1] من اللجنة التنفيذية للحزب القديم على اثر اتهامات بالمؤامرة والخروج عن مبادئ الحزب[2].

بدأ الحبيب بورقيبة انحيازه لحزبه الذي سمّاه الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد، ومهاجمة الحزب الدستوري القديم واعتبار سياسة المراحل[3] والتي بدأت منذ مؤتمر الجبل 1933م أنجح بكثير من سياسة مقاطعة الفرنسيين، واعتبارهم أجانب لا يمكن التعاون معهم[4].

وجاءت أهم القرارات التي اتخذها المؤتمر الثاني المنعقد بنهج التربيونال سحب قرار الحزب بالعمل كمعارضة، وسحب توسيم الخير في الحكومة الفرنسية تبعاً لتبدل سياستها، وعلى إثر ذلك أيقنت فرنسا أن الحزب أقوى مما كان عليه عام 1934م، لأنه كسب لصفوفه في وقت قياسي قوة جماهيرية تزيد عشرة أضعاف ما كان عليه سابقاً، وأنذرت الإدارة الفرنسية

---

[1] **محمد بورقيبة (1882-1956م)** : ولد بالعاصمة من أب تركي الأصل عمل في سلك الجند النظامي، حفظ القرآن الكريم وتعلم مبادئ اللغة العربية، ثم التحق بالزيتونة، أسس جريدة لسان الحق، سافر إلى الأستانة وتأثر بالجامعة الإسلامية، ثم سافر في 1902م إلى رحلة بالشرق، عاد إلى تونس واشتغل بالمحاماة، وأصبح عضوا في عدة جمعيات منها النادي التونسي و جمعية الآداب 1905م، أصبح محررا في جريدة البرهان . **ينظر** : الصادق الزمرلي، **المرجع السابق**، ص ص 295-299 .

[2] المؤتمر العام للحزب الدستوري التونسي المنعقد بمدينة قصر الهلال، بتاريخ 17 ذي الحجة 1352هـ، مطبعة الاتحاد، ص ص 3-13.

[3] **سياسة المراحل** : هي السياسة التي كسبت تأييد كبيرا من السياسيين في تونس، حيث اعتبرها الحبيب بورقيبة وسيلة للوصول لأهدافهم العليا منذ المؤتمر التأسيسي لحزبه، وان هذه السياسة تقوم على أساسين : إن المفاوض لا يهمل المطالب المتعددة لكنه يؤجل بعضها ريثما ينال بعضها الآخر، وليس من الضروري إعلان العداوة للخصم القوي ما دام إعلان هذه العداوة لا يفيد الخصم الضعيف . **ينظر**: علال الفاسي، **الحركات الاستقلالية ...، المصدر السابق** ، ص ص80-81.

[4] يوسف مناصرية، **المرجع السابق** ، ص 174 .

التونسيين بأن الاضطهاد سيكون أقسى بكثير مما عرفوه سابقًا، لذلك بيّن الحزب بأن آفاق المرحلة القادمة تقضي بالاستعداد اللازم والقدرة على رد الفعل والصمود وتحدي الإدارة الفرنسية ومواجهتها[1] .

وبصعود الجبهة الشعبية لسدّة الحكم في فرنسا استبشر التونسيون خيرا، فيما كان أغلب أعضائها من الاشتراكيين المدافعين عن الحقوق الإنسانية، في حين عبّرت الصحف عن خيبة أملها على وقع بعض التصريحات منهم أندري دوران انقليفيال (André Doran Ingelevial) زعيم الحزب الاشتراكي، الذي أكّد استحالة حصول تونس على نيل حق التشريع حفاظاً على المصالح الفرنسية والمعاهدات المبرمة، مما خيب أمل التونسيين في إحداث مجلس تشريعي[2].

لتتواصل الخيبات في أقصى مظاهرها وتتمثل في أحداث 8 افريل 1938م، وما انجر عنها مقتل العديد من التونسيين في أحداث دامية وقمع شديد، التي بدأت على إثر استدعاء علي البلهوان[3]، على خلفية إلقائه محاضرة وجاءته دعوة من قبل السلطات بأن يمْثل أمام المحكمة الأمر الذي استفز التونسيين وهبوا إليها للاحتجاج، حيث تم التراشق بالحجارة وإضرام النيران في الترام، وأدت المصادمات إلى وقوع قتلى والعديد من الجرحى، حيث تلقى دركي منعزل ضربة سكين قاتلة، وأُطلق الرصاص على المحتجين وسقط ما يقارب أحد عشر شخص[4].

وكان قبلها أمر المقيم العام الفرنسي يوم 7 افريل 1938م، بحجز عدد من الصحفيين العاملين في جريدة العمل الناطقة باسم الديوان السياسي للحزب بسبب ما نشروه من كشف للسياسة الاستعمارية الاستيطانية الفرنسية في تونس، وإثر ذلك دعا قادة الحزب إلى القيام

---

[1] الحبيب بورقيبة، **المصدر السابق** ، ص 104 .

[2] **العمل الشعبي**، ع 1، 04 ديسمبر 1936. جريدة سياسية انتقاديه اجتماعية، اقتصادية، مديرها علالة الصحلبجي، صدرت بين (1936-1939م).

[3] **علي البلهوان (1909-1958م)** : ولد بتونس، تعلم بالكتاب وحفظ القرن الكريم، ثم التحق بمدرسة خير الدين الابتدائية وحاز الشهادة، ومنها الصادقية ونال الدبلوم في 1931م، سافر إلى باريس ودرس في السربون وعمل بنفس الوقت جمعية طلبة شمال إفريقيا، عاد وعين مدرسا في الصادقية 1935م، ثم اقصداه المقيم العام بسبب نشاطه ضمن الحزب الجديد، سجن ونقل إلى باريس 1941م، وأطلق سراحه في 1943م، سافر إلى المشرق في 1951، للتعريف بالقضية التونسية بالقاهرة والعراق، وعند إعلان منديس 1954م، عاد إلى تونس عين بالمجلس التأسيسي وانتخب سنة 1957م رئيس لبلدية تونس، توفي فجأة سنة 1958م خلال حضوره مؤتمر طنجة . **ينظر** : محمد محفوظ، **المرجع السابق، ج1**، ص ص 118-121.

[4] عمر الركباني، **المصدر السابق**، ص ص 10-11 ؛ و **Le Journal** , N° 16609, 10 Avril 1938 . **Et :** Jean-Francois Martin : **Op, Cit**, p 180.

بتظاهرة يوم 8 أفريل 1938م والإضراب العام، ولم يعط المقيم العام أمرًا بإيقاف التظاهرة، وإنما تم صدّها[1].

وفي غمرة تلك الأحداث تم فوراً اتخاذ تدابير حماية مزارع الأوروبيين، وتعزيز الأمن داخل الأحياء وتفعيل حالة الحصار في عدة مناطق، وإدراج العطلة المدرسية ابتداء من 11 أفريل لكل المدارس الرسمية وغيرها[2]. وقامت سلطات الحماية بحملة اعتقالات واسعة لعناصر الحزب الجديد وإغلاق خلاياه في كل أنحاء البلاد، وتواصلت حملات القمع والتفتيش وسجن ثمانية عشر مسؤولاً من الحزب حيث تم توجيه تهمتين رئيسيتين وهما : التحريض على إثارة الكراهية والعنصرية والاعتداء على امتيازات فرنسا في تونس، وزعمت السلطات أن تلك الإجراءات المتخذة ضد الدستوريين جاءت لمنع أي تدخل أجنبي، حيث حاولت بتلك الدعاية استغلال واستخدام الحزب في الداخل، وأن سياسته التي قدمها على أنها حركة نقابية حضرية، اتجهت بأن أصبحت حركة مناهضة للفرنسيين، ولهذا السبب سيكون مصيرها الحل[3].

وتأتي الحرب العالمية الثانية لتدخل الحركة الوطنية تطورات على صعيد الجبهة الداخلية، على إثر قيام سلطات الحماية بمحاربتها وتقويض نشاطها ومنع أي تحرك سياسي من شأنه أن يُدخل فرنسا في بلبلة في غنى عنها، وهي تعيش على وقع الاحتلال الألماني، والخطر الايطالي الفاشي من الداخل .

ورغم القمع الذي تعرضت له الحركة الوطنية التونسية إلا أنه في بدايات إعلان قدوم الحرب العالمية الثانية راحت أوساط الباي والطاهر بن عمار[4] الذي كان رئيس الفرع التونسي

---

[1] الحبيب بورقيبة، **المصدر السابق**، ص ص 106-107.

[2] **Le Journal,** N° 16610, 11 Avril 1938 **.**

[3] **L'Avenir du Tonkin**, N° 12683, 19 avril 1938.

[4] **الطاهر بن عمار (1890-1985م)** : ولد بمدينة تونس، أتمّ دراسته الابتدائية ثم التحق بثانوية كارنو. لكن انقطع عن التعليم ليتفرّغ لمباشرة الزراعة، كان من مؤسّسي الحزب الحرّ الدستوري وضمن الوفد الدستوري الأوّل وفي أكتوبر 1922م انتخب عضوا في اللجنة التنفيذية الثانية للحزب. ساهم في تأسيس "الحزب الإصلاحي" أفريل 1921م، وانتخب في سنة 1928م نائبا بالمجلس الكبير للمرّة الأولى. فانفصل عن الحزب وتفرّغ لمهامّه النيابيّة وأشغاله الفلاحية، وظلّ عضوا بارزا من أعضاء ذلك المجلس ورئيسا لقسمه التونسي، كما شغل منصب رئيس الحجرة الفلاحية التونسية، أصبح عضوا في لجنة الأربعين التي جمعها محمد الأمين باي للنّظر في الإصلاحات 1952م، ثم عُين على رأس الحكومة التونسية التفاوضية في 8 أوت 1954م، وتم حلها اثر الاستقلال وانتخاب المجلس التأسيسي في أفريل 1956م، بعدها اعتزل الحياة السياسية على غاية وفاته على خلفية مواقفه والحكم عليه بالسجن . **ينظر** : عبد الوهاب الكيالي، **المرجع السابق، ج3**، ص ص 759-760 . **أيضا** : http://www.mawsouaa.tn/wiki، تاريخ الدخول : 2022/04/20.

بالمجلس الأكبر يتحدث عن عبارات الولاء والارتباط القوي لفرنسا ومشاعر التونسيين إزاءها في حالة دخولها الحرب، كما فعلوا في الحرب العالمية الأولى حيث وجه وفد من المسؤولين التونسيين وعلى رأسهم محمد بن رمضان بخطاب إلى المقيم العام يقول : « في الوقت الذي يتعرض فيه السلام العالمي وحرية الشعوب للتهديد الخطير، فإن المسؤولين المنتخبين من المسلمين واليهود يؤكدون على أعمال الوصاية السخية والإنسانية الفرنسية، حيث يؤكد الآلاف منهم على ارتباطهم الراسخ بفرنسا حامية الإسلام ومحترمة لجميع التقاليد، يصرحون باستعدادهم للدعم والنضال في الحرب التي ستشارك فيها رغما عنها ...»[1]. وإن كان هذا التحول في الموقف يبدو لغرض تحقيق مكاسب مستقبلية في حالة انتهاء الحرب تماما مثل ما حدث في الحرب التي قبلها.

لكن الحركة الوطنية التونسية خلال الحرب العالمية الثانية عاشت أوضاعاً هددت نشاطها، فقد تبنى الاشتراكيون الفرنسيون على لسان ممثلهم أندري دوران انقليفيال في مقال نشر بتونس الاشتراكية، حيث وجه للحزب الحر الدستوري الجديد تهمة التواطؤ مع موسوليني، كان للمستوطنين الفرنسيين والأوربيين دور في الترويج لها، ومما جاء في قول انقليفيال : « نرى أنه من غير المقبول في هذه الظروف أن يكون للحزب الحر الدستوري الجديد إتصالات سرية وشخصية مع حكومة أجنبية ونحن نعلم جميعاً الأطماع الايطالية في تونس، وقد كُنّا نظن أنه مهما كان الأمر فإن الخوف من الاستيلاء الايطالي قد يجعل مساوئ الحماية الفرنسية أهون على الوطنيين التونسيين »[2]. ويضيف انقليفيال أيضا: « إن كان السيد الحبيب بورقيبة وأصحابه يرغبون في حماية موسوليني فليجهروا بذلك، لأن الوقت لم يعد يسمح بالمناقشات الأكاديمية ولا بالتهرب، وأن تونس لم تعد مجرد أرض استعمار يتحتم تخليصها من الاستعباد والتكتلات الاقتصادية، بل أصبحت بحكم الأحداث معقلاً من المعاقل الأمامية للحريات الديمقراطية ...، فنحن إذ نعرف الخطر الذي يمكن أن يأتي من الخارج ومنه لا يمكننا أن نسمح بأن تُنتهك تلك الحدود من الداخل ». وقام الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد من خلال جريدة العمل التونسي بالرد على الاتهامات الموجهة ضده وعن الأسئلة التي طرحت بالقول : « إننا نُكذّب كل الشائعات المتعلقة بتواطؤ محتمل بين الدستوري الجديد

[1] **Le Temps**, N° 28127, 15 septembre 1938.

[2] **الدستور الجديد في مواجهة المحنة الثانية 1938-1943م**، في دوامة الحرب العالمية الثاني، تاريخ الحركة الوطنية التونسية، وثائق 9، م. ر. ج. ت، تونس، 1983، ص 32.

والحكومة الايطالية، ونحن نتحدى أعداءنا أن يأتوا بأدنى دليل لدعم إشاعاتهم المختلفة»[1].

3-2- التنظيمات النقابية :

تميّزت فترة العشرينات بنمو الوعي السياسي الذي تجسد في تزايد عدد المنخرطين بالحزب الحر الدستوري، كان جلّهم من الطبقات المتوسطة والضعيفة من عمال وحرفيين تأثروا أكثر من غيرهم جراء تأزم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بعد الحرب العالمية الأولى، خاصة سياسة التمييز بين الأهالي والجاليات الأجنبية، إضافة إلى بروز مراسيم[2] تشكيل النقابات والاتحادات على غرار ما عرفته أوروبا .

عرفت تونس تشكيل أول تنظيم عمالي فرنسي في عام 1894م حمل اسم اتحاد العملة الفرنسيين تحت رئاسة فيكتور دي كارلنيار، الذي شغل منصب رئاسة الحجرة الفلاحية وزعامة الحزب الاستعماري وأيضا تأسيسه لصحيفة تونس الفرنسية، ومن ضمن مطالب هذا التنظيم حماية العامل الفرنسي وإقرار ضريبة على كل عامل أجنبي[3]، وكان لهذا دور في تكوين أولى التنظيمات النقابية التونسية .

كما أسس العمال الأوروبيون في سنة 1919م اتحادًا نقابيًا تابعًا للنقابة في باريس، وباشروا في السعي للحصول على أفضل الامتيازات عن طريق الاعتصام المنظم، وانضمّ إليهم العمال التونسيون[4]، رغم أن هؤلاء لم يكونوا بالأعداد الكبيرة حيث عرفت نموًا تدريجيًا خلال فترة ما بين الحربين، وهي الفترة التي شهدت ولادة حركة عمالية تونسية ألهمتها ظهور الحركة الشيوعية بتأسيس الاتحاد الاشتراكي عام 1919م، وعقدت مؤتمرها الأول في 15 فيفري 1920م، حيث وجدت العمالة في قطاعات متعددة كالمناجم، البناء، والنقل العمومي وورشات

---

[1] **الدستور الجديد في مواجهة المحنة الثانية 1938-1943م، المرجع السابق**، ص 33.

[2] صدر مرسومان أساسيان في تونس، ينظمان الحياة النقابية أولها عام 1888م، مستوحى من قانون العقوبات الفرنسي، أما الثاني عام 1936م، فيتناول الأحكام الرئيسية للقانون الفرنسي لعام 1901م بشأن الجمعيات، مع التكييفات المحلية. (الجمعيات ذات الطابع الديني)، كذلك إلحاق الجمعيات التونسية بالاتحادات واللجان الفرنسية التي تغطي هذه الجمعيات، باستثناء بعض الجمعيات الإسلامية، مثل الخيرية أو التابعة لجامع الزيتونة. بينما الحركة النقابية التونسية سوف تعمل على هامش هذه الهياكل، وفي بعض الأحيان ضدها. لان الشباب السياسي مرتبط بأحزاب لا يحكمها قانون رسمي . **ينظر** :
Habib Belaid : **Op, Cit**, p 97.

[3] محمد لطفي الشايبي، **المرجع السابق**، ص 37 .

[4] الطاهر حداد، **المصدر السابق**، ص 60.

العمل وبناء السفن[1].

ورغم الوضع السياسي التونسي الذي ميّزه الصراع الداخلي للحزب الدستور القديم منذ تأسيسه، إلا أنه شهد على وضع الطبقة العمالية التونسية وما تعانيه، فكان ملاذها الدخول ضمن النقابات الفرنسية منها اتحاد النقابات (C.G.T) والاتحاد العام للعمل الموحد (C.G.T.U) ذو ميول شيوعية، وقد لاحظ هؤلاء المنتسبين الفرق الكبير في الأجور مقارنة بالأوروبيين برغم تساوي المؤهلات، ومنها أدركوا أنهم يتعرضون للظلم من تلك المنظمات التي تدّعي الدفاع عن حقوق العامل[2] .

إذا وبفعل الاحتكاك والتفاعل الطويل للعمال التونسيين مع العمال المهرة والفنيين والنقابيين الأوروبيين في العديد من القطاعات، أدى إلى اكتساب المعرفة الأساسية للإدارة والتنظيم، ومن بين القادة الـ 13 الذين شكلوا المجلس التنفيذي للمنظّمة الوطنية، ستة منهم في خدمة الفرع المحلي وضم المثقفون العاطلون على رأسهم محمد علي هم من رجال جامعة الزيتونة[3]. غير أن إتحاد النقابات الفرنسية سخّر كل طاقاته للدّفاع عن مصالح العمال الأوروبيين متجاهلاً العمال التونسيين الذين ندّدوا بسياسة التفرقة وآثروا الخروج عن النقابات الفرنسية، ومنه برزت حاجتهم لبعث نقابة وطنية مستقلة[4] وتجلّت التنظيمات النقابية التونسية فيما يلي :

أ- جامعة عموم العملة التونسية الأولى (1924-1925م):

ساهمت السياسة الفرنسية بتونس في عملية الاستغلال الاقتصادي لموارد البلاد ما نتج عنه تكوين قوة عمالية، حيث بلغ عددها مع مطلع القرن العشرين : 2.620 عاملاً فرنسياً، 2.000 مالطياً، 18.631 ايطالياً، و 62.153 تونسياً[5] .

وبانتهاء الحرب العالمية الأولى بدأ تصاعد موجة العمل النقابي من خلال تزايد الإضرابات لمختلف القطاعات العمالية منها السكك الحديدية والمناجم، من أجل تحسين أحوال

---

[1] Juliette Bessis : « Le Mouvement ouvrier tunisien: de ses origines à l'indépendance », **Le Mouvement social**, N° 89, (Oct – Dec) 1974, p p 85-86 .

[2] Mohamed salah lejri : **Op, Cit**, p 217.

[3] Ben Hamida Abdesslem : « Syndicats, affinités et solidarités de type traditionnel dans la Tunisie coloniale (1924-1956) », **Cahiers de la Méditerranée**, hors série N°6, 1982, p 92.

[4] محمد الهادي الشريف، **المرجع السابق**، ص ص127-128.

[5] الأمين اليوسفي، **الحركة النقابية في تونس 1900-1981م**، (د. ط)، المكتبة التقدمية، (د. م. ن)، (د. ت)، ص 13.

العمال المعيشية نتيجة ما خلّفته تلك الحرب من وضع اقتصادي متدهور بالنسبة للأوروبيين أو التونسيين ما دعاهم إلى طلب تحسين أجورهم[1].

وعلى إثر ذلك قام عدد من التونسيين المهتمين بأحوال العمال بالنظر إلى أوضاعهم منهم محمد علي الحامّي[2]، الذي عاد إلى تونس بعد انتهاء دراسته بألمانيا سنة 1924م وشرع في محاولة تنظيم العمال التونسيين على أسس نقابية، فاستغلّ بعض الوطنيين إضرابات العمال، لبعث العديد من النقابات في العاصمة، مثل نقابة عمال الرصيف والسكك الحديدية وسوق الحبوب والنسيج، وكان عمال الرصيف قد نظموا اعتصامهم الكبير بين جويلية إلى 12 أوت 1924م، محددين مطالبهم في ما يلي :

- توحيد الأجرة اليومية للعمال بدون استثناء بقيمة 24 فرنكا
- زيادة 38 بالمائة على الخدمة الليلية، و50 بالمائة في أيام الأعياد
- تحدد الأجرة وفق قانون 8 ساعات بمبلغ 4.50 للساعة الواحدة

ويُذكر أن الزيادة المطلوبة خلال الأعياد الدينية تم العمل بها لكن أرباب الشركات رفضوا زيادة الأجرة التي أرادوها مثل عمال مرسيليا حيث رفضوها تماما[3]. لكن باستمرار هذا الاعتصام تسبب في شل خدمات شركات الشحن خاصة، حتى أدى إلى عقد اتفاقية بين شركات الشحن المتمثلة في : شركة الترانز العامة والشركة التجارية التونسية، شركة الشحن والفحم، دار بيقار، شركة اوليفية م فراند وشركاءه، دار رينو رو وشركاءه، دار ج . ت بونقارت ليب، في حين يمثل عمال الرصيف عن عملة البحر : البشير بودمغة، محمد الخياري، حمودة خليفة، وعن عملة البر: صالح بن صالح، حيث يتم تنظيم العمل والأجور اليومية ابتداء من

---

[1] الأمين اليوسفي، **المرجع السابق**، ص ص 22-23.

[2] **محمد علي الحامي (1890-1928م)** : ولد في قابس، نزح صُحبة والده إلى تونس العاصمة، واشتغل في السّوق المركزية حمّالا، ثمّ التحق بخدمة القنصل النّمساوي بصفة عون، وتحصّل على شهادة سياقة السيّارات في 26 فيفري 1908م. سافر إلى تركيا على اثر حوادث الزلاج ثم مصر ومنها إلى طرابلس، وأثناء الحرب العالمية الأولى بقي في ألمانيا وأتقن اللغة وتابع النشاط النقابي، واثر الحرب نشط في النادي الشرقي برئاسة شكيب ارسلان، وبعد عودته التقى بالطاهر صفر وأحمد الدرعي والطاهر حداد وكونوا جامعة عموم في 1924م، تم إيداعه السجن في فيفري 1925م بتهمة التآمر على أمن الدولة، وحكم عليه بالنفي، تم نقله إلى ايطاليا وهناك عرض عليه اختيار البلد الذي يرد الاستقرار فيه فاختار الحجاز، وهناك عمل في نقل البريد والحجاج والمعتمرين، ثم قام بتأسيس شركة حجازية للسيارات، توفي اثر حادث انقلاب سيارته في 1928م. **ينظر** : محمد الصالح المهيدي، **تونس في تراجم أعلامها، ج1، المرجع السابق**، ص ص 115-116 ؛ **وأيضا** : http://www.mawsouaa.tn/wiki ، تاريخ الدخول : 2022/04/20.

[3] الطاهر حداد، **المصدر السابق**، ص ص 66-67 .

15 نوفمبر 1924م إلى غاية 31 ديسمبر 1925م وفق ما يلي :

- مدة العمل تحدد بثماني ساعات تفصل بينها ساعة للراحة .
- الأجور اليومية حيث قدر لعملة البر والبحر 15.50 في اليوم أما الساعات الزائدة النهارية 2.35 للساعة الواحدة أما الليلية 4.70[1] .

ويُعد هذا الإضراب بداية تأسيس النقابة المستقلة، إذ تحولت لجنته إلى نقابة مستقلّة عن النقابة الفرنسية يوم 17 أوت 1924م، وهكذا تم تأسيس الجامعة النقابية أواخر 1924م سميت جامعة عموم العملة التونسية بتزكية من الحزب الدستوري، وأسندت كتابتها العامة إلى محمد علي الحامي، وتشكّلت اللجنة التنفيذية للجامعة النقابية في 03 ديسمبر 1924م[2]، وكان ليون جوهو (Léon Juhu)[3] كاتب عام الكنفدرالية النقابية الفرنسية قد حضر الاجتماع العام الذي تمخض عنه تأسيس الجامعة مُعربًا في نفس الوقت عن رفضه لهذه النقابة، وسارعت بذلك سلطة الحماية إلى حلّها في جانفي 1925م ونفي قادتها[4].

هذا وقُدرت القوة العاملة بالنقابة بـ 45000 عضوًا يضمون الأعيان والمنتسبين من الحرفيين، التجار والمزارعين، وصغار ملاك الأراضي حتى عام 1925م، وأصبح الاتحاد العام التونسي مستقلاً عن نظيره الفرنسي، على الرغم من جهود القادة الفرنسيين لكسر شوكته، وقامت عدة إضرابات في 25 جانفي 1925م حيث عارض تونسيون استئناف الأوروبيين للعمل[5].

وسبق أن أبدت جريدة إفريقيا رأيها حول الجامعة وموقف الحكومة منها ودافعت عنها، بأنه لم يكن دافعها سياسي، وأن العمال أنفسهم لا ينتمون إلى أي هيئة سياسية دستورية أو شيوعية أو اشتراكية، وبالتالي فإن ظروف نشأتها جاءت بسبب حادثة وإضراب عمال الرصيف في بنزرت وما أعقبها من آثار مؤلمة، أمام تقاعص الفرع الفرنسي الذي تخاذل في الدفاع عن

---

[1] الطاهر حداد، **المصدر السابق**، ص ص 82-84

[2] محمد الهادي الشريف، **المرجع السابق**، ص 117.

[3] شغل جوهو منصب رئيس الاتحاد العام للعمال في فرنسا، وهو تابع للحزب الاشتراكي الفرنسي، عمل في الحقل النقابي لمدة نصف قرن، وتميز نشاطه في معارضة الحركة العمالية التونسية. **ينظر** : سعد توفيق البزاز، **الحركة العمالية في تونس نشأتها ودورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي 1924-1956م**، ط1، دار زهران، الأردن، 2010، ص 47.

[4] الطاهر عبد الله، **المرجع السابق**، ص 57.

[5] Jean-Francois Martin : **Op, Cit**, p 170.

حقوق العمال التونسيين مما شجّعهم على الانفصال[1].

ومع هذا واجهت الجامعة صعوبات وتحديات كثيرة تمثلت بمواجهة الإدارة الفرنسية، والنقابات الفرنسية في تونس، بسبب اتهام الحامي من قبل الحزب الدستوري الحر بمساندة الشيوعية ودعمها الكبير واستفادته من خلال تأجيج العمال في ما يتعلق بالإضرابات، إضافة إلى حجم نشاطه الذي تعدى الداخل ما استدعى حل الجامعة ونفي الحامي ورفاقه[2].

وقد صرح لوسيان سان (Lucien Saint)[3] الذي استغل العداء بين الدستور والجامعة في قوله : « ... إن محمد علي أحد المشوشين الشيوعيين الذي بعد أن حارب مع الأتراك وطرابلس وطاف حول أنور باشا[4]، وأقام بألمانيا وحصل فيها على بعض شهادات من كلية برلين، رجع إلى تونس يحرّض على الثورة برفع السلاح حتى اضطر بذلك المقيم رغم أنفه إلى إعلام رئيس الوزراء، وبموافقته فتح بحثاً لمؤامرة ضد أمن الدولة وبعد القبض على أحمد علي وبعض أعوانه رجع الهدوء إلى مجراه ... »[5]. وهذا القول لا ينفي أبداً استماتة فرنسا في صياغة مواقفها في مستعمراتها انطلاقاً من الأحداث الدولية خاصة المشرق العربي الواقع تحت التكالب الأوروبي .

ب- جامعة عموم العملة التونسية الثانية (1935-1937م):

في الوقت الذي عرفت فيه النقابة والحركة الوطنية القمع، لم تتوقف مظاهر الاحتجاج

---

[1] **إفريقيا**، ع 30، 19 جانفي 1925 .

[2] سعد توفيق البزاز، **المرجع السابق**، ص ص 67-71 ؛ **أيضا** : Juliette Bessis : **Op, Cit**, p 91 .

[3] **لوسيان سان (1921-1929م)** : ولد بالنورماندي سنة 1867م، حاز على شهادة الحقوق واشتغل محامي قبل أن يدخل سلك الإدارة، حيث عين والي في عدة مناطق بفرنسا، قدم إلى تونس 1921م، حيث رفع الأحكام العرفية، وأدخل بعض الإصلاحات في 1922م على المجلس الاستشاري القديم، وأصبح يدعى المجلس الكبير وإنشاء وزارة العدلية التونسية، شجع الاستعمار الزراعي وفق مخطط استعماري، قام بحملة تفكيك وقمع ضد الحركة الوطنية والنقابة العمالية وقادتها، في 1926م، تم منع حرية الصحافة والنشر واجبر العديد على الهجرة منهم الثعالبي، في 1929م أصبح مقيما في المغرب الأقصى إلى غاية 1933م، وتوفي بباريس سنة 1936م. **ينظر** : نور الدين الدقي وآخرون، **تنظيم الحكم في تونس...**، **المرجع السابق**، ص 200 .

[4] **أسماعيل أنور (1881-1922م)**: المعروف عند الغرب بأنور باشا، قائد عسكري عثماني وأحد قادة حركة تركيا الفتاة شارك في ثورة 1908م ضد السلطان عبد الحميد الثاني، ثم أصبح وزيرا للحربية، شارك في معارك الحرب العالمية الأولى وقاد الجيش العثماني الثالث ضد الروس في القوقاز ومني بهزيمة نكراء، ثم تصدى للحملة البريطانية في العراق، نجح ومنع دخوله إلى بغداد عام 1916ملكنه سرعان ما تراجع وانهزم اثر احتلال الانكليز لبغداد في 1917م، وقد قتل في حرب الاستقلال التركية عام 1922م . **ينظر** : https://www.marefa.org ، تاريخ الدخول : 2022/04/11.

[5] **إفريقيا**، ع 46، 09 أفريل 1925.

والاعتصام التي انتهجها العمال التونسيون بين سنتي (1928 –1932م) وهي فترة إصدار مرسوم[1] تشكيل النقابات العمالية في تونس 1932م، على إثره تم تأسيس نقابات في مختلف القطاعات العمالية الاقتصادية، إضافة إلى وجود ظروف ألحّت بإعادة تشكيل مركز نقابي[2]، في وضع اقتصادي صعب عرفته البلاد، وتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية 1929[3]، وصعود الجبهة الشعبية بفرنسا، وتوحيد المنظمتين النقابيتين، الكنفدرالية العامة للشغل والكنفدرالية العامة للشغل والوحدة خلال مؤتمر تولوز في مارس 1936م، في تدعيم الإتحاد النقابي الذي استفاد من توحيد فرعي للنقابتين الفرنسيتين[4].

وهكذا تأسست النقابة يوم 14 جوان 1936م، حين طلبت الكلمة من أحد رفاق محمد علي الحامي، وهو علي القروي[5] خلال اجتماع نظمته مجموعة من الأحزاب بتونس احتفالا بانتصار الجبهة الشعبية، ليعلن عزم العمال التونسيين على إحياء جامعتهم، حيث تكونت لجنة مؤقتة في 16 مارس 1937م ولم يعقد المؤتمر التأسيسي إلا في 27 أفريل 1937م[6].

وتعاون مناضلو الحزب الدستوري الجديد مع رفاق محمد علي الحامي الذين عادوا من

---

[1] من بنوده أن الغرض الوحيد للنقابات الصناعية هو دراسة وحماية المصالح الاقتصادية بمختلف القطاعات لمنتسبيها، وتتمتع النقابات المنشأة بنفس الحقوق والميزات المعترف بها وفق القانون الفرنسي 12 مارس 1920م. وأن أي خروج للنقابات عن إطارها الاجتماعي والصناعي فانه يتم حلها بأمر من المدعي العام، وتسليط العقوبات بالغرامة المالية يمكن أن تصل إلى الحبس . **للمزيد ينظر** : محمد لطفي الشابي، **المرجع السابق، ج2**، ص ص 170–172 .

[2] Juliette Bessis : **Op, Cit**, p p 92-96 .

[3] محمد الهادي الشريف، **المرجع السابق**، ص 115 .

[4] الطاهر العبد الله، **المرجع السابق**، ص189

[5] **علي القروي (1900–1978م)** : من مواليد مدينة قابس، درس سنوات بالتعليم الابتدائي، عمل بائع خضر وأسماك بالسوق المركزية بالعاصمة، شارك في تأسيس جامعة عموم العملة وناضل في الحزب الحر الدستوري منذ تأسيسه، تم اعتقاله في 1925م إثر مشاركته في مظاهرة التّنديد بإيقاف رفقائه، وحُكم عليه بخمس سنوات ونُفي بتهمة التآمر، غادر تونس في أواخر 1925م ليستقر بمصر حتى 1935م. ونشط ضمن الخلية الدستوريّة التي تأسّست هناك. عاد إلى تونس وساهم في بعث الجامعة من جديد 1937م، لكن وقع خلاف مع رفاقه حول إضراب 18 جوان 1937م الذي رفض الدّخول فيه وطالب بعدم تشغيل السّوافة (الجزائريين) ما كلّفه إزاحته عن قيادة الجامعة، كما رفض هيمنة الحزب الدّستوري الجديد وتسييس العمل النّقابي، وطالب في 1943م بإعادة بعث العمل النّقابي التّونسي المستقل، ليساهم بعدها بتأسيس الاتّحاد العام التونسي للشغل. وكان له دور رئيسي في بعث "اتّحاد تونس لنقابات الحرفيّين وصغار التّجار" في جانفي 1947م والذي انبثق عنه "الاتّحاد التّونسي للصّناعة والتّجارة" في 1948م. **ينظر : الجمهورية**، 03 ماي 2020، مقال بعنوان : « المناضل علي القروي (1900–1978م) ليس من قلب الذيب وليس القروي الذي تعرفونه »، بقلم الأستاذ : عميره عليّه الصغيّر. https://www.jomhouria.com تاريخ الدخول : 2022/05/20.

[6] حسن حسني عبد الوهاب، **المرجع السابق**، ص66.

المنفى بقرار من حكومة الجبهة الشعبية، ونجحوا في تأسيّس جامعة عموم العملة التونسية الثانية، وتم انتخاب بلقاسم القناوي[1] أميناً عاماً لها، وضمت مجموعة من عمال المناجم وآخرين من عمال الفلاحة بالإضافة إلى عدد من باعة السوق والتجار المتجولين والكرارطية (عربات يجرها دواب)، وعمال الرصيف ... وتضمن برنامجها :

- الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للعمال في تونس بغض النظر عن جنسياتهم ولغاتهم ودياناتهم.
- تنظيم إضراب عمّال مناجم الفوسفاط بقفصه في مارس 1937م.

ودعم الحزب الحّر الدستوري الجديد هذه الجامعة، ودخلت معها في علاقة وطيدة، لكن سرعان ما تدهورت عندما امتنع القناوي عن المشاركة في الإضراب العام الذي قرره الحزب في 20 نوفمبر سنة 1937م، الذي أعيد إحياؤه لظروف منها : صدور مرسوم الباي 16 نوفمبر سنة 1932م السامح بالنشاط النّقابي عند صعود الجبهة الشعبية ما أتاح المزيد من الحريات والمطالبة بتعميم الامتيازات، التي حظيت بها الطبقة العامة بفرنسا وتطبيقها بعموم المستعمرات. أيضا حركة الاحتجاج السياسي التي عمّت القطر التونسي بين (1936-1938م)[2]، ولكن الجامعة عاشت اختلاف مع قادة الحزب الجديد، إضافة إلى معارضة النقابات الفرنسية لها[3].

وانتهى الأمر بالنقابات التونسية بأن أصدرت الإدارة الفرنسية أمرًا بحلها في3 فيفري 1938م ومنع عقد الاجتماعات، وألغيت النقابات الوطنية على وقع اندلاع الحرب العالمية الثانية[4]. وقد علّق بورقيبة حول تهافت العمال التونسيين على تشكيل نقابات باختلاف الأنشطة بقوله : « ... إن النقابات التونسية – إذا قصرنا النظر على التي نشأت أخيرًا بعد صدور أمر

---

[1] **بلقاسم القناوي (1907-1987م)** : ولد في قابس وتعلم بالكتاب، عاش متنقلا بين العاصمة والمطوية كعامل بسوق الحبوب مع والده كعامل (كرارطي)، دخل الحزب الدستوري الحر وفي نفس الوقت انخرط في عمله بالرصيف وشارك في اتحاد النقابات بين (1922-1924م)، تعرض للقمع اثر مظاهرة 1924م وحوكم بسوسة 6 إلى 8 أشهر سجنا وغرامة مالية، تابع القناوي نشاط علي الحامي في تأسيسه لشركات تعاونية، شارك في جامعة العملة، في 1932م كون نقابة للكرارطية، وانظم للدستور الجديد، عاش طويلا بعد الاستقلال مهمشا بسبب خلافه مع بورقيبة، وتوفي 1987م ودفن بمقبرة الزلاج . **ينظر** : https // www.9awmya.tn. ، تاريخ الدخول : 2022/04/15.

[2] لعيرج خولة وآخرون، **المرجع السابق**، ص ص 130-131.

[3] **المرجع نفسه**، ص ص 130-131.

[4] علي المحجوبي، **الحركة الوطنية...**، **المرجع السابق** ، ص 136 – 137 .

12 نوفمبر 1932- لا تعبّر عن فكرة حرب الطبقات وعزم الكادحين على التجمع للدفاع عن حقوقهم ضد قوة ونهم طبقة الأعراف ... بل تعبر عن حاجة العملة والأعراف المنتسبين إلى مهنة واحدة جميعهم ضد مزاحمة أجنبية تسحقهم دون تمييز في ظل تشريع استبدادي ... وقد كان إقبالهم بدافع غريزة البقاء أكثر منه حبًا في التقليد الأعمى لمؤسسة غربية ... »[1].

ومنه مرّ النشاط النقابي باهتزازات ما بين (1919-1937م)، متأثراً بشكل مباشر بأوضاع الحركة الوطنية، فحالات القمع والتضييق التي تعرض لها في كل مرة كانت مرافقة للحالة نفسها التي عرفتها الحركة الوطنية، ومن هذا المبدأ يتراءى أن سلطات الحماية الفرنسية انتهجت نفس الأسلوب اتجاه الحركتين لأنها رأت فيهما التهديد نفسه ، وهذا ما يُثبت الترافق في الحركتين اتجاه مسلك النضال للمصلحة الوطنية برغم اختلاف النهج والأسلوب . وتنتهي الحرب العالمية الثانية لتعطي إفرازاتها على المستوى السياسي التونسي ومنه يُعاد تشكيل التنظيمات بظرفية جديدة .

ج- الاتحاد العام التونسي للشغل :

كان الجنوب التونسي يعرف نشاطاً داخل الاتحادات المستقلة التي تشكلت في عام 1944م، حيث تأسّست أول نقابة غير تابعة لـ (C.G.T) بعد الحرب العالمية الثانية في جانفي 1944م من قبل الأمين العام مسعود علي سعد وأمين الصندوق العام رباح عاشور ومقيم الهيئة للجهاز التنفيذي لنقابة الموظفين وعمال شركة صفاقس – قفصة، بعد ذلك تعاون مسعود علي سعد مع نقابيين سابقين في (CGT) منهم فرحات حاشد[2] والحبيب عاشور[1] في إطار

---

[1] الحبيب بورقيبة، **تاريخ الحركة الوطنية التونسية مقالات صحفية 1929-1934**، (د. ط)، دار العمل، تونس، 1979، ص ص 242-244 .

[2] **فرحات حشاد (1914-1952م)** : ولد في قرية العباسية بصفاقس، منحدر من عائلة كانت تعيش على صيد الأسماك، درس الابتدائية وكان يعمل في ميناء صفاقس عامل رصيف، ترك الدراسة بعد وفاة والده، أصبح محاسبا في أحدى دوائر الشركات، فاهتم بالأمور النقابية وانخرط في الكونفدرالية العامة للشغل وهي امتدادا للنقابة الفرنسية، بعدها انظم إلى نقابة شركة النقل عام 1936م التي عمل بها سائقا، وفي عام 1937م أصبح عضوا للاتحاد المحلي بسوسة، وقاد إضراب لعمال النقل بالمدينة، وبدأ منذ ذلك التاريخ يعمل على تكوين النقابات الوطنية المستقلة عن اتحاد النقابات الفرنسية، متجنبا في نفس الوقت النقابات ذات الميول الشيوعية، ذاع صيته داخل وخارج تونس واتهمته سلطة الحماية بالعمل مع الحزب الدستوري الجديد ضد الفرنسيين، مما جعله هدفا لعملية اغتيال تمت يوم 5 ديسمبر 1952م . **ينظر** : عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **المرجع السابق، ج4**، ص ص 492-493 ؛ وعبد السلام بن حميدة، **الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس 1924-1956**، تر : رضا بسباس وآخرون، ط1، دار محمد علي الحامي، تونس، ج2، 1984، ص 8.

اتحاد النقابات مستقل عن جنوب تونس بين (1944- 1945م)، حيث تواجد هؤلاء الثلاثة في أوت 1945م في مكتب جمعية "صفاقس صدقة" التي يرأسها مسعود علي سعد كرئيس، وحشاد نائباً للأمين العام والثالث كعضو[2].

كانت البداية بإعلان التّونسيين قطيعتهم مع الكنفدرالية العالمية للشغل (Confédération Générale du Travail)[3] في مارس 1944م خلال انعقاد مؤتمرها، ومن بين المنشقين فرحات حشاد، وأُعتبرت هذه المقاطعة بداية العمل ومنعرجاً حاسماً في حياة تاريخ الحركة النّقابية بتونس، إثر الجهود الكبيرة التي قام بها هذا الأخير ورفاقه ونجاحه في بعث تشكيل نقابي حمل اسم " الاتحاد العام التونسي للشغل"، ومع نهاية الحرب العالمية الثانية أسس حشاد رسميًا الاتحاد العام التونسي للشغل في 20 جانفي 1946م وانتخب أميناً عاماً له[4].

بدأ الاتحاد في مزاولة نشاطه وانخرط سنة 1948م في المنظمة العالمية (FSM) ثم انسحب منها، وفي ديسمبر 1950م انضمّ للجامعة العالمية للنقابات الحرة (CISL)، وتميزت فترة ما بعد الحرب بإنشاء مركزية النقابة التونسية حيث جاء الاتحاد العام التونسي للعمل (U.G.T.T) نتيجة اندماج عدة نقابات[5]. وأسندت رئاسته للشيخ العلامة الفاضل بن عاشور[6]،

---

[1] **الحبيب عاشور (1913-1999م)** : ولد بجزيرة قرقنة، حصل على الشهادة الابتدائيّة سنة 1928م، ثمّ واصل دراسته بالمعهد الفني في تخصّص شعبة الكهرباء، في سنة 1934م، انخرط في النضال النقابي والوطني وعمل موظفا ببلدية صفاقس، تولى مسؤوليات في اتحاد النقابات المستقلة بالجنوب والاتحاد العام التونسي للشغل بين أمين عام و رئيس، و كان وراء الإضراب العام الذي شهدته مدينة صفاقس يوم 5 أوت 1947م تم القبض عليه سنة 1954م، دخل السجن بعد الاستقلال أكثر من مرة بسبب خلافه مع السلطة، وتشجيعه للإضراب العام في 1978م، وعام 1985م لسعيه لخلافة بورقيبة . **ينظر** : http://www.mawsouaa.tn ، تاريخ الدخول : 2022/03/20.

[2] Ben Hamida Abdesslem : **Op, Cit**, p 98.

[3] **الكنفدرالية العامة للشغل** : منظمة نقابية فرنسية ظهرت في مدينة ليموج بفرنسا في 23سبتمبر سنة 1895م، تعتبر من أهم المنظمات النقابية الفرنسية، تأسست لها فروع في المستعمرات في كل من تونس والجزائر، والمغرب الأقصى. **للمزيد ينظر** : خولة لعيرج وآخرون، **المرجع السابق**، ص ص 69- 72

[4] أحمد الطويلي، **أعلام من تونس عبد العزيز الثعالبي والحبيب بورقيبة وفرحات حشاد وآخرون**، ط1، الشركة التونسية للنشر، تونس، 2018، ص ص 43-44 .

[5] في هذا الوقت كان هناك نقابات عمالية أخرى تنشط في تونس وهي : اتحاد الولايات التابع للفيدرالية الفرنسية العامة للشغل، الفيدرالية العامة للموظفين التونسيين التي يديرها أنطوان كولونا والاتحاد التونسي للنقابيين التونسيين . **للمزيد ينظر** : مصطفى كريم، « انضمام الاتحاد العام للعمال التونسيين إلى الفيدرالية النقابية العالمية »، **و. ت. م**، ع 1، تونس، جانفي 1974، ص 75 .

[6] **الفاضل بن عاشور (1879-1973م)** : من علماء تونس والده شيخ الزيتونة العلامة محمد الطاير بن عاشور من أهم مناضلي تونس الذين وقفوا في وجه الاستعمار، كان منشط الخلدونية ومدرس بالجامعة الزيتونية، عين رئيسا=

وقد حضر المؤتمر التأسيسي للاتحاد العام التّونسي للشغل في أيام 20 و 21و 22 جانفي 1947م خمس وخمسون نقابة بكل من سوسة وقفصة وقابس وجربة وباجة والكاف، القيروان ونابل[1]، توزعت على النحو الآتي : 29 نقابة ،4 منها تنتمي إلى النقابات المستقلة بالجنوب تابعة لاتحاد صفاقس، و 11 نقابة تنتمي لاتحاد النقابات المستقلة بالشمال، والخمسة الباقية من مختلف مناطق البلاد، بالإضافة إلى 18 نقابة مكوّنة لفيدرالية الموظفين التونسيين، بفروعها الثلاث : البريد والمواصلات، والتعليم، والعدل[2].

وحول مدى المساندة والدعم الذي تلقتها الحركة الوطنية على المستوى السياسي من قبل التنظيمات النقابية العمالية، وسط جدل أن هذه الأخيرة تنحصر مهمتها ضمن الإطار الاجتماعي والدفاع عن حقوق العمال المادية أمام ظلم أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية، حيث أكد حشاد في ذات السياق بقوله : « ... أُسست الحركة النقابية لتبحث عن جميع الوسائل التي يجب استعمالها ولننقب عن الطرق التي يجب سلوكها لتحسين حالة الطبقة العاملة ... ومن هنا تنتقل بنا الحركة النقابية من الميدان الاجتماعي إلى الميدان الاقتصادي لتخوض معركة الإنتاج والأسعار ... إن الاهتمام بهذا الميدان العظيم يدخل بنا في بحر السياسة مباشرة ... »[3]. في تأكيد على أن النشاط النقابي لا يختلف عن هدف نشاط الحركة الوطنية في محاربتها الاحتكار الرأسمالي الاستعماري الذي جعل التونسيين يعيشون أوضاعاً مزرية .

ومن هنا كان أسلوب النضال لدى النقابة العمالية الذي انتهجته بخطتين الأولى عن طريق الاحتجاج والتي كانت وسيلة لاستخراج الامتيازات من أصحاب العمل، أما الخطة الثانية فهي على المستوى السياسي من أجل الاعتراف بالهوية الوطنية أمام الاضطهاد الاجتماعي والوطني، في نضال يهم كافة أفراد الشعب لهذا يشعر العامل بأن كل عمل قومي هو عمله[4]، وبالتالي فإن ما حدث هو تساهم الجمعيات بالتأكيد على توسيع القاعدة الثقافية للحركة السياسية

شرفيا للاتحاد العام التونسي للشغل سنة 1946م، وحضر مؤتمر" ليلة القدر" سنة 1946م، عرف بنشاطه من خلال الخطب والمحاضرات التي تحث على المقاومة، وكان مناصرا للقضية الفلسطينية كما لو العديد من المؤلفات والمقالات. **ينظر**: الصادق الزمرلي، **المرجع السابق**، ص349-354.

[1] **صوت العمل**، ع 1، 30 افريل 1947. لسان حال الاتحاد العام التونسي للشغل، مديرها وصاحب الامتياز: فرحات حشاد، صدرت بين (1946-1957م)، ليتم تعوضها بجريدة الشعب .

[2] الطاهر عبد الله، **المرجع السابق**، ص 105

[3] **صوت العمل**، ع 24، 22 فيفري 1948 .

[4] Juliette Bessis : **Op, Cit**, p 87.

وجذورها الاجتماعية، فولادة أو تكاثر الجمعيات يمهد الطريق لظهور حركة سياسية أو حزب سياسي حديث[1].

وعلى عكس نخبوية الدستور الجديد، فإن حزب بورقيبة أراد الاعتماد على الجماهير وجعل النقابة تحت سيطرته، وفي الواقع لم يكن يبحث عن مزيدا الحلفاء أكثر من ضمان سلطته المطلقة في الحركة الوطنية، ولم يخفي رغبته تلك بالتصريح قائلا : « يجب دمج جميع الجمعيات بشكل تدريجي في حزبنا، وأن يتحول تدريجياً إلى حزب جميع الأمة »، وأدى هذا الطموح إلى صراع مع الاتحاد الوطني بالفعل في عام 1938م، أمام رغبة الاتحاد العام التونسي للشغل بالحفاظ على استقلاليته، لأنه يرى بأن الدستور الجديد بالكاد مهتمًا بالوضع الاجتماعي للعمال، حيث في الحرب العالمية الثانية كان الحزب غير منظم وغادر بورقيبة البلاد في الوقت الذي كان اتحاد الشغل منظمة جماهيرية حقيقية في طليعة النضال الوطني، تمكنت من الحفاظ على استقلالها حتى أمام الشيوعيين الذين زادوا من حدة الصراع الطبقي كان أثره الأكبر في الخمسينيات[2].

وقد صاغت الصحافة في تعبيرها على مبدأ النقابة في اتجاه تشاركها الهدف الاجتماعي والقومي في نشاطها حالها حال النقابات العمالية في أوروبا : « ... إن منظمتنا كسائر المنظمات النقابية لا تخوض في المسائل السياسية احترامًا لحرية الفكر وتجنبًا لأسباب الاختلافات التي تتبع المسائل الحزبية والتي من شأنها أن تعود بالتفرقة بين صفوف العملة، ولكن هناك مسائل وطنية عامة هي موضوع اتفاق الجميع يتحتم علينا أن نسير على ضوئها وأن نسعى لتدعيمها ... فهل يمكن لمؤسسة كمؤسستنا أن تتجاهل الأمور القومية التي يتوقف عليها كيان البلاد؟ ... فكفاح الشغالين لتحسين حالتهم الأدبية والمادية إذا مرتبط امتن ارتباط بمصالح البلاد العليا،... »[3].

وهكذا أخذت الحركة النقابية في تونس على عاتقها أمر توعية الشعب وطنياً، فقد سعت بجميع أصنافها إلى جعل اللغة العربية هي اللغة الرسمية في البلاد، وتعريب التعليم والثقافة وتحريره . إضافة إلى ذلك تضامنت الحركة النقابية مع الحركات الوطنية وساهمت كذلك في الحفاظ على حقوق العمال من جميع الجوانب المختلفة، سواء كانت الاقتصادية أو الاجتماعية،

---

[1] Habib Belaid : **Op, Cit**, p p 97-98.

[2] Nagy Laszlo J : « Les partis politiques dans le mouvement national le cas de l'Algérie et de la Tunisie », **Cahiers de la Méditerranée**, N° 41, 1, 1990, p 83 .

[3] **صوت العمل**، ع 2، 16 ماي 1947.

وبهذا أعطت دفعاً قوياً للعمال للدفاع عن حقوقهم المهضومة بتنظيم الإضرابات لتصبح بعدها كل من الحركة الوطنية والنقابية محوراً للنضال السياسي بإعلان معارضتها أو مطالبهما إزاء السياسة الفرنسية في البلاد[1].

ومنه فإن الحركة النقابية بكل أشكالها هي بطبيعتها سياسية واقتصادية لكنها بواقعها هي حركة ثورية اجتماعية، حيث ثارت ضد السياسة الاستعمارية التي قامت على استغلال كامل فئات المجتمع التونسي وطاقاته خاصة فئة العمال، لذلك كان على عاتقها إنماء الوعي الوطني ورفض المستعمر عن طريق خوض حرب الحرية وافتكاك الحقوق والعدالة ومنها الاستقلال.

4- الأوروبيين في برامج وأدبيات النشاط السياسي بتونس :

يندرج هذا العنصر ضمن ما أمكن الاطلاع عليه بمختلف المؤلفات والصحافة التونسية، وذلك لتتبع مواقف الوطنيين التونسيين من نشاط الأوروبيين داخل البلاد أثناء الحماية الفرنسية، من خلال برامج الأحزاب وطرح القضايا التي شغلت النخبة المثقفة والواعين وتحسيسهم بالواقع السياسي للبلاد وتأثيراته، حيث دُونت بأقلام المحررين أو بإلقاء المحاضرات والخطب وكشفت عما يعانيه التونسيون، وما آل إليه المجتمع التونسي ومجالاته، وعبرت عن مواقفهم حول النشاط الاقتصادي والاجتماعي للعناصر الأوروبية والعمل على إيصال كلمتهم إلى مراكز السلطة والقرار . ومن أبرز القضايا التي شغلت الرأي التونسي نجد :

4-1- الأراضي والسّلب المُقنّن :

شكّلت مسألة الأراضي لمجتمع عربي إسلامي خاصة بالمناطق الريفية، أهمية حيوية مصيرية، حيث تعتبر أراضي الحبوس حصناً منيعاً أمام الأزمات الاقتصادية للبلاد وحاجز أمان للتونسيين المحتاجين . ولقد فاضت كتابات النشطاء والنخبة التونسية حول الآثار العميقة والسلبية نتيجة افتكاك الأراضي ومعاناة التونسيين، وقد جاهدت النخب بأقلامها ولسانها للتوعية بمخاطر تلك السياسة .

بدأ بورقيبة نشاطه السياسي عام 1930م، من خلال التعاون مع صحيفة يومية ناطقة بالفرنسية (La Voix du Tunisien)، الناطق الرسمي باسم المجلس التنفيذي للحزب الدستوري، وهيئة التحرير جمعت كل من بورقيبة، الدكتور محمود الماطري، الطاهر صفر، صالح فرحات، وحاربت الصحيفة نظام المراسيم الصادرة، ودعت إلى إلغاء المزايا التي يتمتع بها الأوروبيون،

[1] Jean-Francois Martin : **Op, Cit**, p 216.

وتمكين التونسيين من الوصول لجميع الوظائف الإدارية، وحاربت ضد انتهاكات استعمار الأراضي، وحرية الصحافة وتكوين الجمعيات[1].

وانتقد بورقيبة سياسة التوطين الفرنسي والأوروبي كما أطلق عليها، عن طريق الإغراءات وفق قرار 13 جانفي 1898م، القاضي بإلزام جمعية الأوقاف بتسليم ما لا يقل عن 2000 هكتار سنوياً أصبحت تحت تصرف إدارة الفلاحة التي تعمل على تسيير الاستعمار والتوطين بتونس، وقد سبق هذا القرار في ديسمبر 1897م إنشاء صندوق الاستعمار من اعتمادات الدولة والقروض لشراء الأراضي الخاصة وتمكين الأوروبيين القادمين من استغلالها[2].

أدت سياسة افتكاك الأراضي إلى تفقير الكثير من التونسيين أمام مطالبتهم بأداء الرسوم الملكية على هذه أراضي العروش خاصة بسبب أنها لم تكن لها رسوم فوقعت خلافات كبيرة تصل إلى المجلس المختلط الذي يرأسه فرنسي وبطاقم فرنسي تونسي تختارهم سلطات الحماية فإن الأمر ينتهي بتسجيل الأرض[3]. وعلقت الزهرة على تقرير المجلس الاستشاري حول الأراضي، الذي عُرض على اللجنة المالية وميزانية إدارة الفلاحة والتجارة حول شراء الأراضي ب 5 ملايين فرنك من مالية سنة 1907م وتعليق دو كارنيير بأن هناك عجز في تحصيل الأراضي الأمر الذي من شأنه تعطيل عملية سير الاستعمار وأعرب في قوله : « إن المعمرين الأوائل لم يدعمهم أحد، ومنذ عام 1890م، اهتمت إدارة الفلاحة والتجارة بجلبهم واشترت كثيرا من الأراضي ... وكان جملة ما جلبتهم سنويا 150 شخصا تقريبا، ومنذ زمن تعطلت حركات الاستعمار وليس ذلك لقلة المعمرين بل لقلة الأراضي ... لذا يجب تشكيل لجنة استعمار مكونة من نائب عن إدارة الفلاحة وآخرين من إدارة الأوقاف وواحد من .... لتقويم أراضي الأوقاف والزوايا الخاصة ... »، وواصلت الزهرة انتقادها بأن دو كارنيير يريد الأراضي بدون إشهار شرعي، وأنه يفرق بين أراضي الأوقاف وأملاك الزوايا والحال أنهم واحد وليس بينهما فرق سوى وجود ضريح يقسم ذريته فواضل ريعها وما يأتي من الصدقات ... لذا فإن عدم تنفيذ الدولة لقرار لجنة الاستعمار حفظت أهل البوادي من التشتيت وتكدير صفاء الأمن العام ... »[4].

---

[1] Jean-Francois Martin : **Op, Cit**, p 172.

[2] الحبيب بورقيبة، **تاريخ الحركة الوطنية التونسية ...، المصدر السابق**، ص ص 62-64 .

[3] الحبيب بورقيبة، **حياتي آرائي جهادي ...، المصدر السابق**، ص 14 .

[4] **الزهرة**، ع122، 09 ديسمبر 1907 .

4-2- التجنيس الوجه الآخر للاستيطان :

تُعتبر مسألة التجنيس أبرز الأزمات التي كان لها وقع شديد على البلاد التونسية، وهي وإن كانت في البداية مدعوة لاستيعاب العناصر الأوروبية إلا أنه بدخول التونسيين تحت هذا القانون تسبب في بروز أزمة اجتماعية، حيث عبّر أحمد الصافي بأنه في البداية لم يكن يدعو للقلق وذات أهمية، إلا عندما دخلته فئة من اليهود التونسيين، أما المسلمون فإنه بالنسبة لهم يعني التجرد من الأحوال الشخصية والهوية الدينية ويضيف أن الطبقة المثقفة أخذت على عاتقها لكل ما يدعو لإصلاح ظروف التونسيين[1].

وما إن دخل مشروع التجنيس مرحلة الإعداد والمناقشات حتى بدأت ردود الفعل من الدستوريين مُبرزة مدى الأخطار والآثار السلبية المحدقة بالبلاد في حال تطبيقه، حيث تكمن الأخطار في ثلاثة أقسام الخطر الديني المتمثل في تجرد المجنس من الأحكام الإسلامية التي هي ضد القوانين الفرنسية، حتى وصل إلى نشر إفتاء شيخ الأزهر علي سرور الزنكلوني عبر جريدة " المبشر" مارس 1924م بردّة المجنس وتأثيم سكوت العلماء[2]، وأن هذه الأخيرة تحتم إتباع أحكامها منها في الزواج والخدمة العسكرية التي قد تفرض عليه حمل السلاح ضد أخيه خدمة للمحتل، أما الخطر السياسي فيتعلق بالمساس بالسياسة الداخلية للبلاد التي فرضت معاهدة باردو، حيث تم التصريح في مقال بجريدة "جمهوري قسنطينة"، بأن التجنيس غرضه زيادة عدد الفرنسيين في تونس، وبالتالي سيصبحون أصحاب البلاد بدون منازع، أما الخطر الاجتماعي فهو السماح للمجنس سواء من اليهود أو المسلمين بالحصول على امتيازات وأرباح ما يؤدي باختلال التوازن داخل المجتمع التونسي[3].

فيما تشير الإحصائيات إلى أن عدد المجنسين التونسيين من المسلمين وصل حوالي 2500 شخص، ومنذ عام 1928م بدأ منحنى التجنس في الانخفاض بسرعة، وشكل هؤلاء منهم العائلات 0.1 ٪ فقط من مجموع السكان المسلمين التونسيين، كان التجنيس اتجاه التونسيين قيد المراقبة في بداية الثلاثينيات بسبب رفضهم القاطع وبُغْض الفرنسيين، واشتكوا من التمييز لاسيما في الخدمة العامة [2]، أما بالنسبة لليهود التونسيين فإن التجنيس والالتزام بالثقافة

---

[1] نور الدين الدقي، **المرجع السابق**، ص 77 .

[2] **العصر الجديد**، ع 180، 08 جانفي 1937.

[3] **الأمة**، ع 51، 29 نوفمبر 1923.

الفرنسية والغربية لم يشكل عائقا لديهم، بل حقق لهم نتائج ايجابية ومُرضية[1].

وحتى سنة 1936م تم تقديم 4832 طلبا للتجنيس من قبل المسلمين واليهود وهم بالأغلبية من عملاء السلطة، ومدراء تنفيذيين، أو ضباط شرطة ... الخ، وهي الفئة الباحثة عن تحسين وضعها الاجتماعي والسياسي، لكن هذه الأخيرة تعرضت للتهميش فرغم تجنيسهم أو حتى الزواج من فرنسيات فإنهم بقوا على الهامش من قبل فرنسيي الأصل، الذين اعتبروهم لم يتخلوا عن بيئتهم الأصلية، كما اعتبروهم عملاء من طرف الوطنيين، وأمام هذه الأزمة والعداء شكّلوا رابطة مسلمي فرنسا (LFM) حتى أن بعضهم طلب التخلي عن الجنسية، وهو ما رفضته الحكومة الفرنسية[2].

وبالتالي فاليهود الذين أبدوا رغبتهم واستعدادهم للتجنس من أجل الدخول في السلك الوظيفي الفرنسي، لم تتحقق رغباتهم جميعا، لعدة أسباب منها معارضة الحكومة الفرنسية التي اعتبرت تجنيسهم يشكل خطراً على الفرنسيين، لأن اليهود يمتلكون أموال التجارة والصناعة والمهن الحرة، وبامتلاكهم الجنسية الفرنسية سوف يحتكرون جميع الوظائف المهمة لصالحهم[3].

ومن الحوادث التي زادت من حدة الخلاف والرفض للتجنيس، لدرجة أُعتبر المسلمون الفرنسيين مرتدين، ولا يستحقون الدفن في المقابر الإسلامية[4]، حادثة وفاة مواطن مسلم مجنس في بنزرت في 31 ديسمبر 1932م يدعى يحيى شعبان، وهو رئيس فرع محلي من رابطة مسلمي فرنسا، حيث توافدت حشود لمنع دفنه، وحاولت الشرطة تفريقهم دون جدوى، ولجئوا إلى السلطات الدينية المحلية للحصول على المساعدة لكن الشيخ المحلي أكد أن شعبان لا ينبغي دفنه في مقبرة إسلامية. حينها تدخلت أرملة المتوفى لتسمح بدفن زوجها في مقبرة مسيحية[5].

ونفس الموقف وقع في المنستير صيف 1933م، حيث تم اعتراض عملية دفن طفل رضيع لرجل مجنس، وتجمع حشد يتكون من خمسمائة شخص للاحتجاج، وبعد استدعاء المراقب المدني لقوات عسكرية اندلع الاشتباك ما أدى إلى قتل شخص وأكثر من أربعين جريحاً، ودُفن القتيل وتظاهر حشدًا من ألف شخص في اليوم التالي تكريماً لشهيد القضية . وامتدت المصادمات في عدة أماكن حيث تمت عمليات الاعتقالات إضافة إلى عن سقوط قتلى

---

[1] Geneviève Goussaud-Falgas : **Op, Cit**, p 328.

[2] Serge La Barbera : **Op, Cit**, p p 42-44.

[3] يوسف مناصرية، **المرجع السابق**، ص 189 .

[4] **Je suis partout**, N° 362, 29 octobre 1937.

[5] Mary Dewhurst Lewis : **Op, Cit** , p p 121-124 .

آخرين وفي مدن أخرى جديدة[1]، وتم تسجيل حالات تخريب في المقابر، لذا كان حل إنشاء مقابر منفصلة أفضل من وجهة نظر السلطات من الاقتراحات الأخرى بما في ذلك السماح بإلغاء الجنسية أو السماح للباي بذلك، لأن القانون الفرنسي لا يسمح بالتخلي عن الجنسية[2].

فعلى مدار عامي (1933- 1934م) شارك عشرات الآلاف من المسلمين التونسيين في حركة احتجاجية بسبب فتوى يُزعم أنها صدرت من المحكمة الشرعية بتونس بالسماح للمسلمين المجنسين بدفنهم في مقابر المسلمين، هذا الموقف يتناقض مع الخلاف المتزايد بين الوطنيين أن التجنس كان عملاً من أعمال الرّدة، بنما في الواقع لم تصدر فتوى رسمية، بسبب الخلاف بين شيوخ الأغلبية المالكية والأقلية الحنفية، وأمام هذا الضغط وافقت الإدارة الفرنسية وأنشأت أقسامًا منفصلة من المقابر للمجنسين المسلمين[3].

كما عمل الدستوريون على الاستفادة من هذه الأحداث من خلال محاصرة عمليات الدفن والمقاطعات والمظاهرات ضد التدخل الفرنسي في الشؤون الإسلامية للتونسيين في مسألة الدفن، على الرغم من أن أعضاء الدستور نظموا العديد من المواجهات، إلا أن بعض الأفراد تصرفوا بعنف اتجاه حفّاري القبور ومُغسلي الأموات، وظهرت مبادرات لعرقلة المجنس من حضور صلاة الجمعة أو من إقامة حفلات الزواج[4].

وراحت الصحافة الفرنسية تطرح حججها حول التجنيس بأنه لا يمس بالدين الإسلامي خاصة في غياب رأي وفتاوى العلماء المفندة لذلك، فردت " جريدة الأمة " بأن سكوت العلماء آت من أن أغلب هؤلاء يشغلون مناصب في الحكومة والإدارة لذا لا يمكنهم إلا إصدار فتاوى تخدم مصلحة فرنسا، وأن هؤلاء بعيدين عن كونهم علماء دين[5].

في الواقع فشلت سياسة التجنيس أمام إصرار التونسيين المحافظة على انتمائهم العربي الإسلامي، ولم يتجنس إلا بعض اليهود، وأقلية محدودة العدد من التونسيين الذين ربطوا مصالحهم بمصالح المستعمر[6]. وهكذا أدت حملات الرفض والمقاطعة، إلى تدنّي نسبة التجنيس إلى غاية انقطاعه تماما، أمام جهود الحركة الوطنية ونشاطها في محاربته[7]. أما بالنسبة

---

[1] **ينظر الملحق رقم** : 13، ص 295.

[2] Mary Dewhurst Lewis : **Op, Cit**, p p 132-135.

[3] **Ibid**, p p105-106

[4] **Ibid**, p111.

[5] **الأمة**، س 3، ع 53، 25 ديسمبر 1923.

[6] محمد علي داهش، **المرجع السابق** ، ص 34 .

[7] علال الفاسي، **تاريخ الحركات الاستقلالية...**، **المصدر السابق**، ص 73 .

للعناصر الأوروبية فقد استطاعت من خلال التجنيس الاستفادة من الامتيازات الممنوحة وحماية مصالحها، ما جعلها تتعدى على حقوق التونسي[1].

إن الحرب على قانون التجنيس وما رافقه من تكدّر في العلاقات وتوتر بين التونسيين من جهة، والأوروبيين من جهة أخرى، أرغم بعض المتجنسين على رفع شكاوي بخصوص غموض موقف الحكومة الفرنسية إزاء التونسيين المجنسين وإمكانية الاعتراف بهم وإقرار جميع حقوقهم المدنية الفرنسية . وعبّر البعض عن استيائهم ونيتهم في العودة إلى الأصل وقدموا عرائض منشورة في الصحف تخاطب الملك بقولهم : « بناء على الإجماع الإسلامي وغير الإسلامي حكم علينا بالردة والمُروق من دين الإسلام، وحيث لم يسبق منا الالتزام كتابيًا وشفويًا بالخروج من دين الإسلام ولا يمكننا أبدا الحياة في وسط الأمة التونسية والجامعة الإسلامية بينما تعتبرنا مرتدين ولا يمكننا أيضا مقاطعة أهلنا العديدين ... فإننا نلتمس من حضرتكم السامية باعتباركم أمير المؤمنين والإمام للمسلمين بالايالة التونسية أن تسعوا لدى الحكومة الجمهورية الفرنسية في تحرير قانون يخول لنا ولأبنائنا الرجوع إلى الجنسية التونسية ... »[2] .

هذا ووصفت جريدة (L'Action française) بورقيبة بأنه محرض على الفتن ومخل بالأمن والنظام داخل تونس، وبأنه أكبر أعداء فرنسا وزعيم المؤامرة المناهضة للفرنسيين بعد تحالفه مع أعضاء الجبهة الشعبية في باريس ومنذ وصوله إلى تونس والفوضى والشغب عمّت البلاد بعد هدوئها، بينما العلماء المسلمون ينفون وجود علاقة بين الجنسية الفرنسية والإسلام وأن الجزائر لم تشهد حوادث مماثلة، وتزايدت حالات العنف واعتداءات على الأوروبيون وأصبح الوضع متوتر خاصة في وقت الحصاد بينما تتزايد تحريضات للبدو بنهب مزارع الاوروبيين وسط البؤس والجفاف، ففي الوقت الذي حصل فيه الحبيب بورقيبة والدستوريين على دعم غلون وتشجيع من قبل أحد القادة الاستعماريين للجبهة الشعبية وهو فيليسيان شالاي (Félicien Chalay) الأكاديمي المسؤول عن تدريس الفلسفة لطلاب المدارس الباريسية والذي لم يخف تعاطفه مع مدغشقر والهند الصينية حيث كتب : « خلافًا للأطروحات الرسمية، الاستعمار ليس مشروعًا إنسانيًا، هي لعبة القهر السياسي الهادفة إلى الاستغلال الاقتصادي للشعوب الخاضعة ... مشهد الحماية التونسية لم يغيرني لتعديل هذا المفهوم العام للاستعمار... »، وتضيف ذات الصحيفة أنه لحسن الحظ أن هذا الموظف الفرنسي لا يجد رأيه صدًى من قبل

[1] **الأمة**، ع 20، 11 ديسمبر 1921.

[2] **العمل الشعبي**، ع 3، 11 جانفي 1937 .

الفرنسيين في تونس أو فرنسا من ممثلي الجبهة الشعبية، وردود فعلهم واضحة من خلال العمل على الحفاظ على المكاسب والكفاح من أجل الحفاظ على هيبة فرنسا داخل بلد ترغب فيه العديد من البلدان الأجنبية[1].

ومع فشل سياسة التجنيس، ونجاح الوطنيين في الاعتماد على المواقف القديمة حول الأرض والدفن، وربط بكليهما بالدين والهوية الوطنية بشكل، فقد أدى بالمسؤولين الفرنسيين في باريس بأن اعترفوا بعدم تحقيق النتائج المرجوة محذّرين بأن التجنيس سيقتصر فقط على التونسيين الاستثنائيين للغاية الذين اتبعوا وتأثروا بالفرنسيين[2] .

4-3- المؤتمر الافخارستي[3] والاحتفال بخمسينية فرض الحماية :

جاء هذان الحدثان في وقت كانت فيه تونس تمر بصعوبات داخلية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، على اثر الأزمة الاقتصادية وتدهور الوضع المعيشي للتونسيين، ما أثار نقمًا وسخطًا عاما في البلاد على المستوى الشعبي والنخبوي .

أثارت نسخة هذا المؤتمر الاستياء والتوتر العام لأنه انعقد في بلد مسلم، وجاءت فكرة انعقاده في ضاحية قرطاج من قبل البابا بيوس الحادي عشر (Pie XI) بينما رُجح صاحب الفكرة الأولى هو الأكاديمي لويس برتراند (Louis Bertrand) المعجب بإفريقيا وتاريخها

---

[1] **L'Action française**, N° 144, 24 mai 1937.

[2] Mary Dewhurst Lewis : **Op, Cit**, p 138.

[3] الافخارستيا أو سر القربان المقدس، هو أحد الأسرار السبعة المقدسة في الكنيستين الكاثوليكية و الأرثوذكسية، ومؤتمرات الافخارستية هي سلسلة من المؤتمرات الدينية للطائفة الكاثوليكية، وجاءت فكرة المؤتمر الأول الذي عقد في مدينة ليل (Lille) الفرنسية عام 1880م، من قبل سيدة تدعى إيميلي تاميزير (Emilie Tamesir)، بتشجيع من بيير جوليان إيمارد (Pierre Julien Emard) مؤسس مجمع القربان الأقدس والملقب بـ "رسول القربان المقدس "، حيث تمتعت المؤسسة بنجاح كبير مع تزايد انعقاد المؤتمرات المرموقة، كمؤتمر القدس 1893م، ولندن 1908م، كولونيا 1909م، مونتريال 1910م، مدريد 1911م، فيينا 1912م، مالطا 1913م، ولورد 1914م . استمرت بعد الحرب العالمية الأولى في عام 1922م في روما، و 1926م في شيكاغو و 1928م في سيدني. تميزت المؤتمرات بتنظيم الاحتفالات الدينية، قد يبلغ عدد حضورها مليوني شخص، كما كان لها دور سياسي أحيانا مثاله ما حدث عام 1938م (بودابست)، عندما منع هتلر مشاركة الألمان، انعقد آخر المؤتمرات في كيبيك (Québec) بكندا عام 2008 . **ينظر :** محمد السعيد عقيب، « المؤتمر الافخارستي بقرطاج 1930م وتطور العمل الوطني بتونس »، **مجلة البحوث والدراسات**، ع22، س 13، 2016، ص 302؛ **ينظر أيضا :**

Jacques Alexandropoulos : « Entre archéologie, universalité et nationalismes : le trentième congrès eucharistique international de Carthage (1930) », **Anabases** [En ligne], 9 | 2009, mis en ligne le 01 mars 2012, consulté le 20 octobre 2019, p p 53-54.
http://journals.openedition.org. تاريخ الدخول : 2022/05/12.

الروماني وبالتالي فالمؤتمر يشكل تلاقي مع كنائس شمال إفريقيا[1].

قامت فرنسا بتنظيم هذا المؤتمر المسيحي الذي جمع رجال الدين المسيحيين من دول عديدة، فوقف الشعب بكل توجهاته منددّين به[2]، وكان المطران لوميتري (Lumétri) رئيس أساقفة قرطاج وأعلن عن مشاركة خمس وعشرون دولة في المؤتمر، يصاحبه احتفالات الذكرى المئوية لاحتلال الجزائر، والذكرى السنوية الخمسين للحماية في تونس وقد تم تنظيم هذا الأخير على مدى خمسة أيام من 7 إلى 11 ماي 1930م. ومن الحاضرين المندوب البابوي الكاردينال ليبيسييه (Lipsie)، أما مكان احتفالات المؤتمر كان الحي الأوروبي بتونس في الساحة الواقعة بين قصر مقر الإقامة والكاتدرائية، تخللت وقائع المؤتمر اجتماعات عمل موزعة في مختلف الكنائس و المباني في تونس، مع مداخلات لكبار الشخصيات بعدة لغات. كما ألقى المقيم العام كلمة بالمناسبة حول القربان المقدس، وجاء العرض الكبير المتمثل في مسيرة لستة آلاف من الفتيان والفتيات يرتدون زي الصليبيين، وفي الختام جرت احتفالات في عدة أماكن منها المسرح الروماني بقرطاج[3].

ولم يُفوت الدستوريون استغلال الحدث خاصة وأن الحركة الوطنية كانت تعيش ركودًا منذ سنة 1926م، فقامت التنديدات بالتحالف بين الاستعمار مع الكنيسة ضد الإسلام والشخصية التونسية[4]، إضافة إلى إثارة الاحتجاجات داخل الأسواق والمقاهي وتحريض التجار التونسيين، وقام شيوخ الإسلام وعلماء الزيتونة ورجال الحركة الوطنية بحملة شعواء عن طريق (إضرابات ومظاهرات) قابلتها السلطات الفرنسية بحركة قمعية واسعة[5]. كما لاقى المؤتمر استهجانًا كبيرًا واحتجاج استمر طويلا خاصة من قبل المثقفين والطلبة[6] .

وقادت الأوساط التونسية حملات صحفية تنتقد المؤتمر، الذي أخذ من الميزانية المالية ما قدره مليونين من الفرنكات كان الأولى بها انتفاع البلاد من مشاريع وتحسين ظروف التونسيين، والآلاف المدعوين المسيحيين من الخارج وعملت الصحف الفرنسية المحابية لسلطة الحماية على إيهام الشعب بأن المؤتمر سيعود بالفائدة على البلاد والعباد، هذا وتم تشكيل

---

[1] Jacques Alexandropoulos : **Op, Cit ,** p 55.

[2] خليفة الشاطر وآخرون، **المرجع السابق**، ص ص 85-86 ؛ الطاهر عبد الله، **المرجع السابق**، ص 57.

[3] Jacques Alexandropoulos : **Op, Cit**, p p 57-59.

[4] محمد السعيد عقيب، « المؤتمر الافخارستي بقرطاج 1930م ... »، **المرجع السابق**، ص 295.

[5] **L'Événement**, A 85, 10 juin 1933 .

[6] **لسان الشعب**، س 10، ع 391، 21 ماي 1930.

اللجنة المدنية لتهيئة المساكن ولوازم المؤتمر واستأجرت جريدة النهضة لنشر أعمالها ومقرراتها، حيث ضمت بين أعضائها يهود ومسلمين ومسيحيين، وقدر عدد الوافدين بثلاثين ألف أو خمسة عشر ألف بينما في الواقع لم يحضر سوى قرابة ستة آلاف شخص، كما تم إنفاق خمسة ملايين على أشغال تهيئة الطرقات والساحات وغيرها، في حين تدّعي جريدة تونس الفرنسية أن رجال الدين لم يأتوا للدعاية والتبشير المسيحي، بينما قامت الكنيسة بنشر رسالة بعنوان " هل أنت مؤمن " إضافة إلى أخرى بعنوان " الآيات الإلهية في العقيدة المسيحية " التي تم توزيعها على الناس عن طريق منشورات[1]،

لقد أتى انعقاد المؤتمر في مناخ وسياق سياسي محموم، لتأتي شكوى تتعلق بتواطؤ الكنيسة مع النظام الاستعماري وانتهاك مبدأ الحياد الديني، كذلك استغلال الموارد المالية وفرض نفقات باهظة وغير ضرورية، ما أدى إلى عجز الميزانية ولجوء الحكومة إلى الاقتراض، وعبّر أحد الآباء البيض قائلاً : « أعتقد أنه من المُستحسن عدم تكرار مثل هذه التجربة ... إذ سنُخاطر بالترويج لشكل جديد من معارضة النفوذ الفرنسي » [2].

وتأتي مناسبة أخرى زادت من التوتر في البلاد، وهي احتفالية مئوية فرض الحماية على تونس، ففي سنة 1931م أقامت فرنسا احتفالات كبيرة، كلّفت الميزانية التونسية حوالي 300 مليون فرنك، مما يدل على نيّة فرنسا البقاء في تونس، وتخللت الاحتفالات مسرحية تمثيل دخول الجيش الفرنسي لفرض الحماية، ما أُعتبر استفزازاً صريحاً لمشاعر التونسيين[3].

4-4- مسألة الأجور وأثرها الاجتماعي :

عُدت من القضايا الشائكة التي كان لها وقْع اجتماعي واقتصادي على التونسيين، خاصة بين صفوف العمال، حيث تتفوق الأجور لصالح الموظفين الفرنسيين التابعين للإدارة، حيث ذكر عبد الجليل الزاوش أن المبلغ المقدر بـ مليون و50 ألف فرنك المزمع زيادته لصالحهم أمر مبالغ فيه دون الالتفات إلى العمال الأهالي والنظر إلى حالهم، والذين لا يكسبون سوى فرنكين في اليوم، كما لا تُحسب لهم أيام العطل والمناسبات، وطالب الزاوش بزيادة ربع فرنك، لكن الإدارة ردت بعدم السماح وتعذر الميزانية لحين النظر في المسألة كما طالب بتوظيف تونسيين في إدارة البريد واختيارهم عن طريق الانتقاء للتعامل مع الأهالي الذين لا

---

[1] **لسان الشعب**، س 10، ع 392، 28 ماي 1930.

[2] Jean -Francois Martin : **Op, Cit**, p p 121-123. **Et :** **لسان الشعب**، س 11، ع 429، 04 مارس 1931

[3] أحمد القصاب، **المرجع سابق**، ص ص 533-534.

يحسنون الفرنسية، فكان الرد بالرفض القاطع بحجة أن قرار سنة 1903م يمنع استخدام التونسيين في المصلحة، وثانياً لأن إدارة البريد والتلغراف من الأمور الحساسة وتستدعي الكفاءة العالية الأمر الذي يفتقده التونسيون، رغم أن القرار تم مخالفته بخصوص المعلمين الأهالي، كما طالب دو كارنيير وأتباعه بتعميم المُجبى على الأهالي فتم معارضته[1].

ورغم وجود بعض التونسيين في مجال الإدارة، إلا أنه لم يمنع من حدوث مشكلات، حيث تقدم موظفي إدارة المالية التونسية بشكوى على سوء معاملتهم ونصيبهم من الأجور، التي تختلف عمّا يُمنح للفرنسيين من نفس الفئة، وتحججت الإدارة في كل مرة بأن الميزانية لا تسمح بينما إيراداتها تقول عكس ذلك، هذا ويتم اختيار الموظفين عن طريق امتحان ويتحصل الفرنسيون ذووا المناصب العليا على ما قيمته زيادة 2000 فرنك سنويا بينما التونسيون لا ينالون شيئاً بل وتُمنح لهم وظائف أدنى الرتب[2].

لإضافة إلى ذلك نال الموظفون الفرنسيون حظوة كبيرة لدى المجلس الكبير، حيث وصل ما يجنيه الموظف الواحد إلى ثلاثة آلاف فرنك شهريًا، وبات هؤلاء الموظفون من أصحاب الثروة الأملاك والعقارات بشكل فاق ما يجنيه الفلاحون الكبار، خاصة مع استمرار مقررات الزيادة في مرتباتهم والمنح بشكل عام، في الوقت الذي كانت فيه البلاد التونسية تعاني أزمة اقتصادية خانقة أثرت على وضع التونسيين[3].

فيما تواصلت المطالب بتحسين ظروف التونسيين خاصة فئة العمال التي لُخصت كالآتي :

استحداث مجلس تشريعي منتخب بكل شفافية وبعيدًا عن كل التدخلات، تفريق السلطات بما لا يُضعف من السلطة التونسية، إلزام التعليم الإجباري في كامل التراب التونسي، إجراء الانتخابات البلدية، محو الثلث الاستعماري والاستغناء عن الكثير من الموظفين الفرنسيين وغيرهم الذين أنهكوا الميزانية التونسية كتعداد المراقبين المدنيين[4] في العاصمة وكذا وجودهم في مناطق متقاربة ما يضاعف أثقال المنح والمرتبات لأجلهم دون الإخلال بالنظام وغيرها من

---

[1] **الزهرة**، ع 119، 21 نوفمبر 1907.

[2] **الأمة**، ع 28، 25 جوان 1922.

[3] **لسان الشعب**، س 11، ع 429، 04 مارس 1931.

[4] وهم موظفون مدنيون من الرعايا الفرنسيين، وممثلين عن المقيم العام، يمارسون وظائف الأمن والمراقبة في مختلف الدوائر المدنية، أغلبهم من الجزائر ويسيطرون أكثر مما هو مخول لهم . **ينظر** : Mohamed salah lejri : **Op, Cit**, p 63.

الإجراءات التي تحد من الإسراف الضخم لمالية البلاد[1]، وتزايدت السيطرة على جميع المستويات السيطرة في الجهاز السياسي الإداري للموظفين الفرنسيين لاسيما في المناصب القيادية في عام 1913م، بين 1270 وكيلا أو متدربا مصنفين وضمت وزارة المالية 616 فرنسيا حوالي 50 % وزارة الزراعة من 141 إلى 219 65 %، في عام 1938م من أصل 11500 موظف حكومي عملوا في تونس كان هناك 7000 أوروبي حيث بلغت التكلفة الإجمالية للإدارة 300 مليون فرنك، من أصل 700 مليون، وفي عام 1945م كان أكثر من عُشر الفرنسيين في تونس من موظفي الخدمة المدنية بحجة أن التونسيين غير مؤهلين للإدارة، والواقع أن الأمر استمر طيلة الاحتلال تقريباً حتى مع وجود كوادر درست في المدارس الفرنسية ونالت نصيبها من المؤهلات العلمية وبقيت المناصب المهمة بعيدة المنال[2].

وبتولي المقيم أرماند غيلون منصبه في 17 أفريل 1936م، أطلقت النقابات العمالية المعاد تشكيلها حركة قوية من الإضرابات التي لمست أكثر من ثمانمائة مؤسسة، مع أكثر من عشرين ألف عامل، وحصلوا على تمديد لتشمل تونس القوانين الاجتماعية الصادرة المراسيم بتاريخ 4 أوت 1936م ومدة العمل أربعون ساعة في الأسبوع، وإجازات مدفوعة الأجر[3]. وقد كانت الأجور متباينة بين التونسيين والأجانب وحسب الطبقات أيضا، ففي قطاع السكك الحديدية مثلا ومقابل العمل المتساوي ينال التونسي الذي لديه عائلة ما قيمته 565 شهريا، ويتقاضى الأوروبي المولود في تونس وبنفس الظرف 750 فرنك[4]. بينما في سنة 1953م كانت خريطة الدخل السنوي مصنفة حسب الطبقة الاجتماعية من الغنية إلى الأشد فقرًا وعلى رأس الهرم الأوروبيين الذي قد يصل قيمته من مليون ونصف إلى مليونين فرنك[5] .

4-5- مظاهر العلاقات بين التونسيين والأوروبيين:

لا تخلو المجتمعات المتعددة من مظاهر التنافر والتقارب، وبالتالي من الطبيعي أن ترد بين الفينة والأخرى حوادث أو اعتداءات ومصادمات كلامية، حيث وُجدت مظاهر توتر بين بين التونسيين والأوروبيين، منها ما حدث بعد مقتل ايطالي يدعى ماريو فنقر (Mario Doigt)

---

[1] **العمل الشعبي**، ع3، 11 جانفي 1937.

[2] Mohamed salah lejri : **Op, Cit**, p 65.

[3] Paul Sebag : **Tunis: Histoire d' une Ville…**, **Op, Cit**, p 402.

[4] **A . C :** Arab- Jewish problem in tunisia , rumors current that the arabs in north africa were planning boycott against jews , septembre 1934, p **7.**

[5] نور الدين الدقي وآخرون، **المجتمع التونسي والاستغلال الاستعماري**، **المرجع السابق**، ص 69 .

اثر خلاف مع عون أمن انتهى بإطلاق الرصاص على فنقر، وسارعت السلطات في إجراء التحقيقات[1].

كما اندلعت فوضى دموية في 1931م حين خرج مواطن تونسي من المسجد ودفعه إيطالي ورد التونسي بضربة في غضون ثوانٍ قليلة نشبت معركة بين مائة تونسي ومجموعة من الأوروبيين بالسكاكين والمسدسات، ووجدت الشرطة نفسها عاجزة، ولم تتوقف المعركة إلى أن تدخلت القوات حيث قُتل اثنان من الأوروبيين وأحد عشر جريحا[2].

من جهة أخرى، كان هناك مسألة العلاقة بين سلطة الحماية والعناصر الأوروبية غير الفرنسية خاصة، حيث لم يكن للسلطة نظرة واحدة لنفس المجتمع المتعددة الجنسيات، اعتمادًا على ما إذا كان متواضعًا أم برجوازيًا، حتى داخل المجتمع لم تكن العلاقات دائمًا ودية من طبقة اجتماعية إلى أخرى[3].

ويشير فيصل الغول إلى أن الأزمات تكشف عن العنصرية ومعاداة السامية لدى الفرنسيين اتجاه العربي، واليهودي، والأجنبي، والمجنّس، ولا أحد يفلت من عناد أنصار الاستعمار وهو ما برز بشكل واضح من خلال التعامل . وقد غذّت بعض الصحف اليمينية المتطرفة تلك الصورة النمطية للعنصر الفرنسي، وإظهاره بصورة إيجابية بالطبع، ما أدى إلى تشويه سلوكيات بعض الفرنسيين تجاه الجنسيات الأخرى، ما يعني أن الفرنسيين يعتبرون من هم خارج العرق منافسين ووجودهم يشكل خطرًا في تونس، حيث يُوصف الفرنسي الأصلي بأنه رجل متفوق عرقيًا على باقي السكان بالعمل الجاد والذكاء، ولهذا تم تكليفه بمهمة حضارية[4].

5- نهاية الحرب العالمية الثانية والتحولات الداخلية والخارجية :

مثلت تداعيات الحرب العالمية الثانية منعرجًا هامًا في تغير العالم بأسره، محدثة أكبر آثارها على مستعمرات القوى الكبرى، الأمر الذي انعكس على واقع الدول المستعمرة التي استفادت من الوضع الجديد الذي شكل انطلاقة فعلية نحو تقرير المصير.

مرت الحركة الوطنية باختبار حقيقي أثناء الحرب العالمية الثانية، حيث تم اتهام بأنه كان للمثقفين الشباب الموالين لبورقيبة علاقات وثيقة مع وكلاء ألمان، ففي 15 مارس

---

[1] **العصر الجديد**، س3، ع 105-106، 11 نوفمبر 1922.

[2] **Gazette de Lausanne**, N° 187, 8 juillet 1931.

[3] Geneviève Goussaud-Falgas : **Op, Cit**, p 316.

[4] Fayçal El Ghoul : **Op, Cit** .

1943م، خاطب أحد الوطنيين أتباعه في بلدته قائلا : « نتمنى من كل قلوبنا انتصار المحور حيث سيتمكن العرب من تحقيق تطلعاتهم في الحرية والرفاهية في بلدهم »، على الرغم من تحذيرات الحبيب بورقيبة، فإن عددًا من أعضاء وزعماء حزبه سار على هذا الطريق[1].

وبالنسبة لتونس فقد غيرت الحرب أمور عديدة، فالبلد اجتازتها واحتلتها سبعة جيوش مختلفة في عام 1943م، كما أضعفها القصف والدمار، وهزيمة فرنسا أمام ألمانيا، وبنهاية الحرب أثرت العديد من الأحداث الخارجية في تطور النشاط الوطني، أهمها تأسيس جامعة الدول العربية[2]، واستقلال العديد من الدول الآسيوية الإسلامية[3]. ومنه فالوضع الدولي العالمي بعد 1945م، أصبح لا يخدم مصلحة الدول الاستعمارية وبشكل خاص فرنسا وانجلترا، ولم تعد تلك القوى التقليدية قادرة على مجابهة المد للقوى الصاعدة المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، اللذان كان لهما الدور في تغيير معالم النظام الدولي وقادا الصراع بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي الذي أدلى بدلوه على وضع المستعمرات على إثر ارتفاع سقف مطالب الحركات الوطنية ومنها التونسية[4].

في ظل هذا الظرف أصبح وضع الأوروبيين في تونس بعد الحرب يشوبه توتر ومخاوف والشعور بعدم الأمان، وازدادت الاعتداءات على الأوروبيين بسبب حصول الكثير من التونسيين على الأسلحة التي خلفتها القوات الألمانية والايطالية، وجمعت السلطات الفرنسية حوالي ألفي قطعة سلاح ومتفجرات تستخدم في عمليات السرقة عموما، ما خلّف مناخاً متوتراً بين التونسيين والفرنسيين تحديداً، الأمر الذي جعل الجالية الفرنسية تتحول للدفاع عن مصالحها لقول شارل ديغول (Charles de Gaulle)[5] : « ألد أعداء الجمهورية الرابعة يسيطر

---

[1] Jean-Francois Martin : **Op, Cit**, p p 206-207.

[2] **جامعة الدول العربية** : هيئة عربية تضم الدول الناطقة بالعربية والموقعة على ميثاقها على امتداد الوطن العربي، هدفها تحقيق التعاون الإقليمي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي في إطار قومي، ونشأت في وضع دولي محموم، ضمت بداية تأسيسها كل من مصر و العراق، الأردن، لبنان، السعودية، سوريا، اليمن، لتلتحق بها الدول التي نالت استقلالها ، وتضم أجهزة إدارية ولجان إضافة إلى مجلس الملوك والرؤساء والأمانة العامة . **ينظر** : عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **المرجع السابق، ج2**، ص 19 .

[3] Jean-Francois Martin : **Op, Cit**, p 214.

[4] الأزهر الصخراوي، **المرجع السابق**، ص ص 220-226.

[5] **شارل ديغول (1890-1969م)** : تخرج من مدرسة سان سير العسكرية في عام 1911م، شارك بالحرب العالمية الأولى، ولمع نجمه خلال استسلام فرنسا أمام هتلر في 1939م حيث دخل في قتال مع انجلترا ما يعرف باللجنة الوطنية لفرنسا الحرة، ومنها أصبح رئيس الحكومة المؤقتة لفرنسا، بعدها قام الضباط بحركة أصبح على إثرها ديغول رئيسا للبلاد عام 1958م وأسس الجمهورية الخامسة، أبدى رغبته في دخول المفاوضات مع الثوار الجزائرين، التي تكللت باتفاقيات

عليها الثلاثة الكبار، وسياستها الاستعمارية غير واضحة، ومنذ عام 1949م بدأ الفرنسيون في تونس التأييد بشكل أكبر لأنطوان كولونا (Antoine Colonna)[1] زعيم حزب التجمع الفرنسي[2] ذو نزعة استعمارية واضحة[3] ». في إشارة واضحة إلى ما وصلت إليه الجالية الفرنسية داخل تونس وتكوينها نفوذاً قوياً يجابه سلطة الميتربول .

ولا يمكن إخفاء أن الجالية الفرنسية شعرت بالارتياح في نهاية الحرب لأنها عانت من مصاعب الاحتلال والتحرير والخوف من خسارة تونس ضمن الاتحاد الفرنسي[4]، ولكن أمام

أيفيان، لكن رد أولائك الضباط الرفقاء المعارضين بإنشاء منظمة الجيش السري ومحاولة اغتياله، استمر ديغول في سياسته باعترافه بالصين الشعبية واستنكاره لسياسة الولايات المتحدة اتجاه الفيتنام، والعدوان الإسرائيلي عام 1967م واقر منع بيع الأسلحة للإسرائيليين، وانسحب من التزامات حلف شمال الأطلسي عام 1966م، قامت في سنة 1968م حركة احتجاجية ضده من قبل الطلبة والعمال انتهت بعزله وتوفي بعدها بسنة . **ينظر** : عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **المرجع السابق، ج2**، ص 742.

[1] **أنطوان كولونا (1901-1976م)** : ولد بتونس، ودرس في الثانوية كاموت بتونس، التحق بإدارة الجسور والطرق، ثم ترأس الاتحاد العام لموظفي الخدمة المدنية التونسيين، وانتخب عام 1941م رئيسًا للكورسيكان التونسي، ثم بالمجلس البلدي في تونس سنة 1945م، قاد قائمة حزب التجمع الجمهوري الديمقراطي والعمل الاجتماعي الفرنسي، وتم تجديد هذه القائمة في 1946م، ثم التجمع الفرنسي في 1947م، أصبح ممثلا للمواطنين الفرنسيين في مجلس الأمة الفرنسي بين سنتي (1947- 1959م)، كان متحدثًا ممتازًا ، سعى من خلال خطاباته للدفاع عن مصالح الجالية الفرنسية في تونس، ومختلف قطاعات الاقتصاد التونسي، في عام 1950م انتخب سكرتيرًا لمجلس الجمهورية إلى غاية 1952م، انتقد بنود اتفاقيات باريس عام 1955م، واحتج بشدة على السياسة التي اتبعتها الحكومة في شمال أفريقيا، وفي 5 ماي 1959م، لم يتم إعادة انتخابه كممثل للمواطنين الفرنسيين في تونس، تقاعد من الحياة العامة وتوفي بعد سبع سنوات في باريس.
ينظر : http:// www.senat.fr، تاريخ الدخول : 2022/03/13.

[2] كان من نتائج سياسة غيلون في تونس ولادة مجموعة سياسية جديدة في 17 مارس 1937م، تُمسى " التجمع الفرنسي" قادت المعارضة في الغالب لسياسة الحوار، رغم إعلان أنطوان كولونا رئيس إتحاد موظفي الخدمة المدنية الفرنسية في تونس حول هدف التجمع بقوله : « التجمع الفرنسي ليس تجمعًا سياسيًا، ولن يكون، وإذا أصبح كذلك فإن هدفه الجمع بين كل الفرنسيين في تونس بدون تمييز بين الحزب السياسي أو الديني، ومهمته إبلاغ الحكومة بكل ما يجري في المستعمرة ». لكن ما حدث أن التجمع قاد المعارضة السياسية، ودافع وبشدة على إبقاء تونس جزءًا لا يتجزأ من الإمبراطورية الفرنسية الاستعمارية، وهو ما سنتطرق إليه في سياق الفصل الرابع . **ينظر** : . Serge La Barbera : Op, Cit , p 162

[3] **Ibid** , p 357.

[4] **الاتحاد الفرنسي** : أعلن عنه في 1946م، في إطار سياسي ودستوري يتضمن إلحاق المستعمرات الفرنسية بالمركز الامبريالي، وبموجبه تم منح المستعمرات حق التمثيل في الجمعية الوطنية الفرنسية، إلا أن الشعوب رفضت ذلك وسط موجة التحرر بداية من الهند الصينية ثم تونس والمغرب الأقصى، واندلاع حرب التحرير في الجزائر، ما أدى بديغول الاعتراف بإفلاس الجمهورية الرابعة وإعلان الجمهورية الخامسة على أساس حق ممارسة شعوب المستعمرات التصويت لانضمامها إلى الجماعة الفرنسية (Communauté Française)، والذي دخلته عدة دول افريقية. **ينظر** : عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **المرجع السابق، ج1**، ص ص 53-54 .

تغير الوضع الدولي الذي لم يعد مواتيًا لسلطة الإمبراطوريات، حيث عرفت الفترة ما بين (1946– 1949م) قلقًا وتشاؤمًا بالأوساط السياسية بشأن انخفاض عدد الموظفين العسكريين، أمام ازدياد مطالبات التونسيين الملحّة على إطلاق سراح السجناء السياسيين، أما على الصعيد الداخلي الفرنسي مثّل عام 1946م نقطة تحول سياسية هامة كان صداها في تونس، حيث جاءت نتيجة استفتاء 5 ماي 1946م مفاجأة إثر رفض مسودة الدستور الذي نص على إقامة حكومة مبنية على أحد أشكال التشريع الأحادي. ويمكن تفسير هذا الموقف باستقالة رئاسة الجمهورية الحكومة المؤقتة في 22 جانفي 1946م بقيادة الجنرال ديغول، إذ أن رحيل هذا الأخير ترك انطباعًا عميقًا لدى السكان الفرنسيين وحالة من الارتباك، وبدا المستقبل فجأة أكثر غموضًا، بسبب مخاوف إمكانية استيلاء الشيوعيين على السلطة[1].

وفي السنة ذاتها أي 1946م قدّم النشطاء السياسيين في كل المستعمرات الفرنسية بما فيها المغرب وتونس برامج إلى السلطات الفرنسية تدعو إلى الاستقلال، والتي شجعتها نوعا ما الكتلة اليسارية الفرنسية التي رأت بمنح الإصلاح السياسي مع ضمان استمرار الوجود الفرنسي، لكن هناك من رأى بأن المشاريع المقدمة كانت لتكون منطقية بالنسبة لمنطقة جنوب الصحراء، أما بلدان شمال إفريقيا حيث تنشط الحركة الوطنية، فإن مسارها الإصلاحي في نظرها يعني الحصول على الاستقلال[2].

[1] Serge La Barbera : **Op, Cit**, p p 346-347.
[2] Tony Smith : **Op, Cit**, p p 223-232.

ملخص الفصل

ظهرت الحركة الوطنية التونسية كتوجه وعمل سياسي في إطارها الحزبي نتيجة للحرب العالمية الأولى وتأثيراتها، فالشباب التونسي قبلها خاض معركة إصلاحية وتوعوية بامتياز، من خلال الحملات والصحافة والمحاضرات والجمعيات والمطالبات بالحقوق والتحسينات، أدت إضافة إلى توفر ظروف دولية وداخلية إلى تشكل تكتلات سياسية منظمة، لتقود العمل الوطني بما يتناسب والمرحلة، ولم يمنعها اختلاف توجهاتها وأسلوبها في سعيها إلى الوقوف على مصالح التونسيين.

شهدت الحركة الوطنية منعطفات وانقسامات للحزب الدستوري الحر، أفضى في نهاية المطاف إلى ظهور الحزب الدستوري التونسي الجديد، الذي كسب التفاف جماهيري واسع، واستطاع الصمود أمام شدة القمع والاضطهاد، والدليل على ذلك أحداث ابريل 1938م، والروح الوطنية التي تحلى بها أبناء تونس في المقاومة التي استهدفت ودمرت الكثير من مصالح الأوروبيين، والحكومة الفرنسية بتونس وأثارت قلقهم .

في المقابل جاء تأسيس النقابات العمالية في تونس التي كانت نتاج تحصيل وتجارب ورؤية لعناصرها التي استفادت من النشاط النقابي الأوروبي الموجود داخل البلاد، أين اتسمت بالاستقلالية ودحض كل محاولة لتقويضها من طرف الأحزاب السياسية، وعدم الخضوع لتوجيهاتها، إلا أنها التقت معها في النضال من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق الحرية والاستقلال، وكان ذلك واضحاً عندما فشلت الحركة النقابية الأولى بسبب تبرؤ الأحزاب من هذه الأخيرة، لموقفها الوطني المستقل، وبالرغم من ذلك سجلت الحركة العمالية في تونس، مواقف وطنية متميزة استهدفت نشاط العناصر الأوروبية فيها. وباتت النقابة التي تصفها سلطات الحماية بالتنظيم المركزي بتوجه قومي، تلعب دورا فعالا بل وذراع أيمن للحركة الوطنية، كان سند لها في القضايا المحورية على رأسها مسألة تحرير البلاد من الاستعمار، دونما إخفاء دوره الأساسي وهو الاعتلال الاجتماعي الذي عرفه المجال التونسي بكل أطيافه .

كما تميزت العلاقات بين عناصر الجاليات الأوروبية خاصة منها الايطالية والفرنسية بالتوتر تارة والهدوء تارة أخرى، بفعل مجريات الأحداث وتأثيراتها على الوضع الداخلي التونسي خاصة مع تداعيات الحرب العالمية الثانية التي كان لها آثار ليس على المستوى السياسي فحسب بل تعدت الجانب الاجتماعي .

الفصل الرابع : الجاليات الأوروبية والمسار نحو الاستقلال 1950-1956م

1- مشاريع الإصلاح قبل 1950م وردود الفعل المختلفة

2- موقف الأوروبيين من إصلاحات 1950م

3- صراع الجبهات بين الأوروبيين والوطنيين التونسيين 1951-1954م

3-1- المناورة الدبلوماسية

3-2- موقف الأوروبيين من العمل المسلح التونسي

3-3- بوادر الانفراج السياسي وردود الفعل

4- موقف الأوروبيين من الاستقلال الداخلي لتونس 1955م

5- واقع الجاليات الأوروبية غداة الاستقلال التونسي 1956م

5-1- وضع الفرنسيين

5-2- وضع الايطاليين

5-3- وضع الأوروبيين الآخرين

بدخول فترة الخمسينيات من القرن العشرين، بدأت الحركات الوطنية تخطو خطواتها وتشكل ضغطًا متزايدًا لأجل نيل الاستقلال خاصة في ظل انتشار الفكر التحرري في العديد من دول العالم المستعمرة ومنها شمال إفريقيا، وبدأ الحسم في الصراع التونسي الفرنسي لتدخل سنة 1950م وتُثري تونس بدورها في تأكيد حقها على المستوى الداخلي والخارجي، ونيل حريتها وتسيير شؤونها بنفسها، وهو الأمر الذي أخذه الدستوريون الجدد على عاتقهم في غمار مرحلة من صراع جبهات تميزت بالكر والفر السلمي تارة وصل إلى حد الاقتتال الدموي تارة أخرى .

1- مشاريع الإصلاح قبل 1950م وردود الفعل المختلفة :

قامت الإدارة الفرنسية في سبيل احتواء النشاط الوطني التونسي وتقوية موقفها الداخلي والعالمي باقتراح مجموعة من المشاريع والقوانين، إلا أن تلك الأخيرة قابلها التونسيون بشكل عام بالرفض نتيجة عدم تحقيقها لأدنى الشروط والآمال خاصة المتعلقة بالوضع الاجتماعي والاقتصادي، إضافة إلى وجود معارضة شرسة من قبل الفرنسيين لما رأوه تقويضًا لدورهم وسلطتهم داخل البلاد، الأمر الذي من شأنه أن يهدد وجودهم ومصالحهم .

جاءت أولى الإصلاحات المقدمة في عهد الباي محمد الحبيب[1] سنة 1922م، التي تقرر فيها إلغاء مجلس الشورى وتعويضه بالمجلس الكبير متكوّنًا من قسمين أحدهما فرنسي والآخر تونسي، وكان رد فعل الحزب الدستوري القديم الرفض القاطع لأنها تدعو للإدماج[2]، وفي سنة 1925م اجتمعت " لجنة الدراسات التونسية " في باريس بغرض دراسة إسناد الحقوق النقابية إلى التونسيين بشكل خاص سنة 1934م، لكن المقيم أعلن عن وجود حملة تحريض من قبل الدستور الجديد والعناصر الشيوعية المنقسمة، كان نتيجتها اعتقال زعماء الحزب بالإضافة إلى آخرين في المناطق الجنوبية[3].

---

[1] **محمد الحبيب باي (1922-1929م)** : ولد في 1858م وهو ابن محمد المأمون باي، تولى تربيته عمه الباي محمد الصادق، عُرف بميوله الوطنية وصداقته لعبد العزيز الثعالبي ، لكن بتوليه العرش تغيرت مواقفه ومضى في إصلاحات 1922م، كما شهد عهده قانون التجنيس 1923م، وفي نفس السنة زار فرنسا، وأبدى إعجابه الشديد بالبلد والترحيب الكبير الذي لقيه وأثنى على الصداقة بين تونس وفرنسا . إضافة إلى ذلك شدّد على نشاط الحركة الوطنية بإصدار أوامر تقييد حرية الصحافة والتعبير في 1926م، **ينظر** : نور الدين الدقي وآخرون، **تنظيم الحكم بتونس ...**، **المرجع السابق**، ص 187.

[2] يوسف مناصرية، **المرجع السابق**، ص ص 153-154.

[3] **Le Monde**, 28 mars 1952.

وتم وضع خطة هذه الإصلاحات، وتمكين التونسيين من المشاركة في إنشاء الجمعيات على مستويات مختلفة، أما على المستوى الإداري فقد تألفت مجالس القُياد بشكل رئيسي من التونسيين المنتخبين من قبل الأعيان، كما استحدثت خمسة مجالس جهوية تم تنظيمها في تونس وبنزرت والكاف وسوسة وصفاقس[1]. كان عدد الممثلين الفرنسيين يفوق الممثلين التونسيين والمؤتمر الاستشاري يتألف من قسمين، أحدهما فرنسي بـ 44 عضوًا، مقابل 18 عضوًا تونسيًا[2] وكان مصير الإصلاحات الرفض من قبل التونسيين والاحتجاج لدى وزارة الخارجية الفرنسية، رغم ما بثته الصحف الفرنسية من ادعاءات بأن البلاد التونسية، قد قبلت بغاية السرور برنامج المقيم العام، مع التنويه لحنكته وخبرته السياسية، في دلالة على اغتصاب الموافقة عكس ما هو واقع[3].

هذا وتواصلت سلسلة الإصلاحات في عهد المقيم العام غيلون لتشمل الوضع الأمني، حيث أعلن في أكثر من مناسبة ولأول مرة حول إمكانية تسوية المسألة التونسية في تركيز التسيير والذي برز في مظهرين : أولهما تمثل في ضم الأمن العام وهي إدارة تونسية بحتة إلى إدارة فرنسية، أما الثاني وهو مد شبكة الجندرمة الفرنسية في أنحاء البلاد وإعطائها كل الصلاحية التامة في التصرف والنفوذ[4]، في حين قام وكيل وزارة الدولة للشؤون الإسلامية بوزارة الجبهة الشعبية بيار فينو (Pierre Vino) بزيارة تونس لمراجعة النظام بهدف ضمان إدارة التونسيين لشؤونهم الخاصة في 1937م، لكن الدستور الجديد اعتبر بأن تلك الوعود خالية من الانجازات. وأدت إلى وقوع الإضرابات إلى مظاهرات حاشدة في 1938م، ليصاب النشاط الوطني بالخمول اثر قيام الحرب العالمية الثانية، ولم يستعد بورقيبة حريته حتى عام 1942م، عندما دخلت القوات الألمانية المنطقة الجنوبية. وفي السنة ذاتها صاغ منصف باي[5] في شهر

---

[1] Jean-Francois Martin : **Op, Cit**, p 170.

[2] **Le Temps**, N° 22265, 22 jullet 1922 .

[3] **إفريقيا**، ع 27، 20 نوفمبر 1924.

[4] اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري التونسي، **المصدر السابق**، ص ص 39-40.

[5] **محمد منصف باي (1942-1943م)** : ولد عام 1881م، وتعلم بالصادقية أين احتك بعناصر الحركة الوطنية وتأثر بهم، منع تقبيل يده يوم توليه العرش، كانت له شعبية بين التونسيين، كون في جانفي 1943م حكومة وطنية بدون استشارة المقيم العام وقدم مطالبه، التزم الحياد في الحرب العالمية الثانية ورفض اقتراح ألماني باللجوء إليها، قام الجنرال جيرو (Giraun) بخلعه عن العرش يوم 14 ماي 1943م، ونفي إلى الجزائر، تكونت حركة وطنية سميت بالمنصفية تدعو إلى إرجاعه، توفي في منفاه يوم 1 سبتمبر 1948م . **ينظر** : نور الدين الدقي وآخرون، **تنظيم الحكم بتونس ...، المرجع السابق**، ص 189.

أوت طلباته، فيما أرسل برقية احتجاجية إلى حكومة فيشي[1]، مشيرًا إلى أن تعاونه مع ممثل فرنسا أصبح مستحيلًا . وأعاد اتصال تصالحي من فيشي العلاقات الرسمية سنة 1943م، ما أدى إلى خلع الباي، وترحيله إلى الأغواط ومنها إلى تينيس وباو (Tennessee et Bao)، وانعقد مؤتمر سري للدستور الجديد أعلن فيه عن ميثاقا يُقر حق تونس في الاستقلال وتم القبض على المشاركين فيه[2].

بانتهاء الحرب أصدرت الحكومة الفرنسية نهاية عام 1946م قرارًا بعودة الحياة الطبيعة إلى فرنسا وانعكس ذلك على سياستها في تونس، فطرح المقيم العام الجنرال شارل ماست (Charles Mâst)[3] برنامجًا للإصلاحات الإدارية في محاولة لامتصاص النقمة الشعبية التي تولدت من حملات الاعتقال والنفي والإعدام التي طالت التونسيين ورموزه الوطنية، وأكد برنامج الإصلاح على السيادة المشتركة، وأن يكون عدد الأعضاء في الحكومة وفي المجلس الكبير مناصفة وبشكل متساوٍ بين التونسيين الأوربيين، على الرغم من أن هؤلاء لم يتجاوز تعدادهم (12%) من عدد السكان التونسيين نهاية عام 1946[4].

في الواقع إن سلسلة الإصلاحات السابقة، كانت تقابلها قوة رفض استطاعت فرض رغبتها وآرائها رغمًا عن المقيم العام، وأن تلك المعارضة وُجدت في كل المستعمرات، متمثلة في قوة فرنسيي الداخل، فكوّنت هذه الأخيرة جبهة معارضة لكل حركة إصلاح مزمعة، وبات استحالة على المقيم العام أكثر جرأة أن يمرر أي قانون أو عمل إصلاحي . ومن هؤلاء ليبي

---

[1] **حكومة فيشي (1940-1944م)** : حكومة فرنسية متعاونة اكتسبت اسمها من منتجع فيشي الواقع في جنوب فرنسا، واتخذته عاصمة لها، كانت رئاسة الحكومة بزعامة الماريشال بيتان الذي أعلن نهاية الجمهورية وحل اتحادات العمال والموالاة للألمان، اتبعت الحكومة سياسة إيديولوجية فاشية قريبة من النازية وأبدلت شعار الثورة الفرنسية إلى شعار العمل، العائلة، الوطن، سقطت الحكومة على يد جماعة فرنسا الحرة بقيادة ديغول . **ينظر** : عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **المرجع السابق، ج4**، ص ص 679-680.

[2] **Le Monde**, 28 mars 1952.

[3] **شارل ماست (1943-1947م)** : شارك في الحرب العالمية الثانية على رأس الفرقة الثالثة لشمال إفريقيا، وقع أسره من قبل الألمان وتم إخلاء سبيله سنة 1941م، عين رئيس للمنطقة العسكرية بالجزائر، ثم قائد لفرقة العاصمة بها، قام بعمليات تنسيق إنزال قوات الحلفاء بشمال إفريقيا، له العديد من المهمات العسكرية في ليبيا ومصر، تميزت فترة حكمه لتونس بتفاقم الدور العسكري في الإدارة المباشرة، من خلال منظومة إدارية اعتمدها قائمة على إضافة دوائر إدارية يسيرها فرنسيون وتعزيز سلطات المراقبة المدنية والقيادات . **ينظر** : نور الدين الدقي وآخرون، **تنظيم الحكم بتونس ...، المرجع السابق**، ص 206 .

[4] محمد علي داهش، **المرجع السابق**، ص 136 .

فيينو (Libye Vienne) ففي خطاب ألقاه بتونس في مارس 1937م، صرّح بأن بعض مصالح الفرنسيين لا تندمج وجوبًا في مصالح فرنسا، وإذا أرادت هذه الأخيرة فرض إصلاحات فإنها سرعان ما تُثير الرأي العام الفرنسي ضدها، حيث أثبت هذا الوضع عجز نظام الحماية أمام معارضة القوة الاقتصادية والاجتماعية لفرنسيي تونس، التي سيطرت على السياسة لدرجة أن بإمكانها التشهير بالمقيم العام إذا خرج عن طاعتهم دون مراعاة الضرر الذي يمكن إلحاقه بالسياسة الفرنسية عامة ونفوذها[1].

وفي هذا الظرف تم الإعلان عن سلسلة جديدة من الإصلاحات في أوت 1947م من طرف المقيم جون مونص (Jean Mons)[2]، وتشكلت حكومة مصطفى الكعاك[3] دون رضا التونسيين، لتندلع في شهر أوت الإضرابات والحوادث[4]، وتأتي سنة 1949م ويصبح الدستور الجديد أكثر حيوية وفعالية خاصة بعد عودة الحبيب بورقيبة إلى تونس في 09 سبتمبر من

---

[1] شارل أندري جوليان، **المصدر السابق**، ص ص 81-83. **أيضا :** **Le Monde**, 14 février 1951.

[2] **جون مونص (1947-1950م)** : ولد في 25 فيفري 1906م، مات والده في الحرب العالمية الأولى فانقطع عن التعليم، واشتغل معلم في 1924م، ومنها موظف بمصلحة الاداءات غير المباشرة، دخل المدرسة القومية للصناعات الزراعية في 1928م وتحصل منها على شهادة في الهندسة، انخرط في العمل النقابي والاشتراكي وتولى في 1936م أمانة النقابة القومية للاداءات، شارك في مقاومة الاحتلال الألماني في 1940م، عين سنة 1944م محافظا للعاصمة وكاتبا عاما لمقاطعة السين، ومنها مدير لديوان رئاسة الحكومة المؤقتة لليوم بلوم ثم بول رماديني، ومنها مقيما عاما لتونس في 1947م، اتسمت فترته بالجفاف والمجاعة التي ضربت البلاد، إضافة إلى إضرابات العمالة في صفاقس، حاول مهادنة الوطنيين التونسيين لكنه واجه معارضة شديدة من الداخل، وأيضا من قبل حاكمي كل من المغرب الأقصى والجزائر لما ستنتج عنه تلك الإصلاحات على الأقطار المجاورة في حالة تطبيقها في تونس . **ينظر** : نور الدين الدقي وآخرون، **تنظيم الحكم بتونس ...، المرجع السابق**، ص 207 .

[3] **مصطفى الكعاك (1893 – 1984م)** : من عائلة أندلسيّة الأصل، والده الشيخ محمّد بن العربي الكعّاك رئيس إدارة الخزينة بالوزارة الكبرى وأحد عدول تونس وموثّقيها. نشأ مصطفى الكعّاك ونهل من ينابيع المعرفة بين أفراد عائلته المعروفة بالعلم، والتحق بالمدرسة الصادقيّة وانخرط في سلك تلاميذ مدرستها الابتدائية، وأحرز شهادة الدبيلوم في اللغة والآداب بدرجة حسن جدّا، فاشتغل مترجما بالقسم الأوّل وتابع الدراسة حتى أحرز شهادة الباكالوريا فتخلى عن الوظيفة والتحق بكليّة الحقوق بآكس آن بروفونس بفرنسا، نال الشهادة واشتغل في المحاماة بعدما قضى فترة تدرّيب في مكتب المحامي باتري. واشتهر بين أقرانه بعمق المعرفة وسلامة أسلوبه في التّحرير بالعربيّة، و في 26 نوفمبر 1917م أصبح مرافعًا أمام المحاكم الأهليّة التونسيّة. وتخرّج من مكتبه محامون بارزون، عُيّن رئيس جمعية قدماء الصادقية بين سنتي (1924-1931م)، وفي جويلية 1947م انتخب الكعّاك لأول مرة من التونسيين عميدا للمحامين، وسُمّي وزيرا أكبر مكلّفا بتشكيل الوزارة التي بقيت في الحكم بضع سنوات (1947 – 1950م)، توفّي يوم 6 جويلية 1984م، ودفن بمقبرة الزلاّج . **ينظر** : http://www.mawsouaa.tn/wiki ، تاريخ الدخول : 2022/04/20.

[4] **Le Monde,** 04 mars 1952.

نفس السنة، وبعد أن استقر بورقيبة وحدّد إستراتيجية جديدة للوصول بتونس نحو الحكم الذاتي الداخلي[1] ، وكان ذلك بداية التحويل الخطير في الأهداف المعلنة للحركة الوطنية منذ ميثاق مؤتمر ليلة القدر، إذ أعلن بصفته رئيسا للحزب الحر الدستوري التونسي الجديد التخلي عن هدف الاستقلال التام، وسار على خطة أخذ الاستقلال وفق سياسة (خذ وطالب) وقد جاء هذا الموقف في وقت تصاعدت النزعة الوطنية حزبيًا وشعبيًا باتجاه العمل على تحقيق الاستقلال التام، وتزامنت مع تطور الوعي الوطني الشعبي[2].

وفي ظل هذا الظرف ازدادت المطالبات والعمل على تدويل المشكلة التونسية بدافع من الحالة الليبية، التي أصبحت هاجسا وكابوسًا لفرنسا بشمال إفريقيا، مهددة بإنهاء الاستعمار في المنطقة والعالم أجمع[3]، خاصة وأن الإصلاحات التي تم إجراؤها لم تسمح للتونسيين بإدارة بلادهم بأنفسهم، الأمر الذي لم يسمح لها أن تقود رحلتها نحو استقلالها الحقيقي[4]. وقد صرح الهادي نويرة[5] نائب سكرتير حزب الدستور الجديد حول الأهداف المباشرة التي حددها الحزب للمضي قدما في هذا المسعى قائلاً : « إن الحزب له نظرة حول شكل العلاقات الفرنسية التونسية مستقبلاً، وحول الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد ولا يمكن التقليل من دور وانجازات الأوروبيين داخلها، ولن يجدوا البُغض من طرف التونسيين ما لم يتمسكوا بامتيازاتهم، رغم ما يحدث من قبل بعض الفرنسيين بالخصوص الذين يأتون إلى البلاد ويتصرفون وفق نظرية التفوق[6] للجنس الأبيض »[1]. ومن هذا التصريح يبرز أسلوب المهادنة للفرنسيين نتيجة

---

[1] سمير أمين، **المرجع السابق**، ص140 .

[2] محمد علي داهش، **المرجع السابق**، ص138 .

[3] **الوطن**، س 14، ع 57، 27 أكتوبر 1949. جريدة سياسية انتقاديه أسبوعية ، مديرها وصاحب الامتياز : محمد بن فضيلة، صدرت بين (1936-1958م) .

[4] **La Croix**, N° 20627, 14 décembre 1950.

[5] **الهادي نويرة (1911- 1993م)** : ولد بالمنستير، أتم التعليم الثانوي، ومنها إلى فرنسا لدراسة الحقوق، في نفس الوقت كان ممثل الحزب الدستوري الجديد في باريس، طرد منها عام 1937م، عاد لبلاده ليمارس المحاماة، اعتقل في مظاهرات 1938م، بعدها نقل إلى سجن في فرنسا عام 1940م ليتم الإفراج عنه في 1942م، عاد إلى تونس وانتخب أمينا عاما للحزب ليستقيل عام 1953م، شارك في مفاوضات الاستقلال وعين وزيرا للتجارة ثم المالية في حكومة بن عمار، وبعد الاستقلال عهدت إليه نفس الحقائب الوزارية، ثم عين حاكما للمصرف المركزي التونسي في 1958م، وأسس المركز الوطني للإصدار، عين وزيرا للاقتصاد في 1970م، عارض صالح بن يوسف، في 1974م عينه بورقيبة خليفة له، إلا أن المرض أقعده في 1980م. **ينظر** : عبد الوهاب الكيالي، **المرجع السابق، ج7**، ص 18 .

[6] مصطلح عنصري أطلقه دعاة الاستعمار الرأسمالي البيض لشعوب الدول المتخلفة، ويدعي هؤلاء أن الرجل الأوروبي الأبيض يقوم بمهمة شاقة تتمثل في تحديث وتمدين الشعوب الملونة، عن طريق إلحاقها بالنُظم والقوانين الأوروبية لكن دون

لإدراك الحزب الدستوري الجديد مدى النفوذ والسلطة التي يتمتعون بها، ومنها القيام بطمأنتها على مستقبلها في البلاد مقابل منح الاستقلال.

هذا واعتبر لويس بيرلييه (Louis Périllire)[2] أن تونس وصلت إلى مرحلة وجود مثقفين قادرين على تسيير الدولة وبرجوازيين لهم دراية بالإدارة شكلوا درع حماية ضد سياسة فرنسا ورافقهم جيل بسيط منهم مثقفين وعاملين من بينهم الحبيب بورقيبة وفرحات حشاد، ونهلت الجماهير من خلال تجربتها في الحرب العالمية الأولى ليخوضوا بعد الحرب العالمية الثانية رحلة المطالبة بحقوقهم وتَعدّى بذلك نشاطهم من المدن إلى الأرياف والنواحي[3].

2- موقف الأوروبيين من إصلاحات 1950م :

دخلت مرحلة الخمسينيات وبدأت معها مرحلة جديدة في تونس، حيث شهدت نشاط الوزارة التفاوضية في مسعاها نحو مطالب الاستقلال، وبدا الموقف الفرنسي في ظل الحزب الاشتراكي بأنه ينوي إضفاء الحرية مقابل العلاقة الحسنة، في المقابل لم يشعر هؤلاء بحسن نية فرنسا فقامت الاحتجاجات فيما كان يظهر لهم أن فرنسا لم تستوعب بعد فكرة منح الاستقلال بعد لتونس والمغرب بينما الجزائر لم تكن في الحسبان[4].

وأعرب بورقيبة حول المطالب ورؤيته للواقع العام في البلاد بأن الأزمة الاقتصادية التي تعيشها تونس تأتي من سياسة الإفراط في الاستيطان التي تفرضها فرنسا ومنها فرض الهيمنة على جميع المجالات الاقتصادية والتجارية والصناعية وحتى الإدارية، حيث يتم تمويل هذه السياسة من قبل دافعي الضرائب التونسيين من أجل انتفاع أقلية صغيرة وهي الفرنسية

أن تنال ما يصله البيض من حقوق، وهو ما حصل في أمريكا حين تم إبادة الهنود الحمر أو القبائل في إفريقيا . **ينظر** : عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **المرجع السابق، ج3**، ص 806.

1 Gazette de Lausanne, N° 206, 31 août 1949.

[2] **لويس بيرلييه (1950-1951م)** : ولد في بداية القرن العشرين بنيم الفرنسية، التحق بالأكاديمية العسكرية بسان سير وتخرج منها برتبة ضابط، عمل بعدها في الجيش الفرنسي بتونس، ثم تحصل على الدكتوراه في الحقوق، انخرط في العمل السياسي ضمن الحزب الراديكالي الاشتراكي، عين في 1 جوان 1950م مقيما عاما بتونس، وخطب شومان وزيرة الخارجية الفرنسي وقتها بان مهمة المقيم الجديد العمل على تسيير البلاد التونسية نحو الازدهار والاستقلال، وأعلن بيرلييه منذ وصوله على تطبيقه لعدة إصلاحات هيكلية، منها الحكومة التونسية التفاوضية في 17 أوت 1950م، لكن المفاوضات تعثرت، وأصدرت الحكومة الفرنسية مذكرة 15 ديسمبر 1951م التي أكدت السيادة المزدوجة، وفي 18 ديسمبر تم عزل بيرلييه من منصبه . **ينظر** : نور الدين الدقي وآخرون، **تنظيم الحكم بتونس ...، المرجع السابق**، ص 208.

[3] Louis Périllire : **La conquête de l'indépendance tunisienne,** éditions Robert Laffot**,** paris, 1976, p 63.

[4] **Ibid**, p p 62-63.

بطبيعة الحال مقابل ثلاثة ملايين تونسي، كما تم إنهاك التونسيين بالضرائب غير المباشرة وإذا قررت فرنسا الاعتراف بالاستقلال للبلاد، فإنه يمكن للفرنسيين أن يلعبوا دورًا كبيرًا، وبالتالي ويمكن لفرنسا الاحتفاظ بما قد يكون لها من مصالح مشروعة في تونس في ظل التعاون المشترك . وأكد أيضا بأنه إذا استمرت السلطات الرسمية الفرنسية في غض الطرف عن المطالب سيكون كفاحًا مسلحًا بكل أشكاله، مشيراً إلى أن كما أن الباي يتفق تماما مع الحزب سياسة الوطني التونسي من أجل تجديد العلاقات الفرنسية التونسية ، كما أن المعارضة الحقيقية التي تعرقل المسار السياسي هي الأقلية الفرنسية من موظفي الخدمة المدنية حماية لمصالحهم والتي تعتمد على القوة بواسطة الجيش والشرطة لفرض سيطرتهم[1].

وأمام التطورات الحاصلة صرّح أندري بيدي (André Bédi) المستشار في مجلس الاتحاد الفرنسي ومكلف من طرف الحزب الاشتراكي بقضايا فرنسا ما وراء البحار، بأن مراجعة العلاقات الفرنسية التونسية حددتها دواعي مستجدة وجب أخذها بعين الاعتبار، تمثلت في النقاط التالية : أولا : طلب الباي على تأكيد إصلاحات جوهرية، ثانيا : عودة الحبيب بورقيبة الذي شدّد على إلغاء معاهدة الحماية واستبدالها بمعاهدة صداقة تضمن فرنسا بموجبها مصالحها الإستراتيجية والاقتصادية والثقافية، ثالثا : قرار الأمم المتحدة المنظم لفائدة استقلال ليبيا، أما رابعا : اقتراح اللجنة الرابعة لدى الأمم المتحدة الرامية إلى إيفاد ملاحظين للبلدان غير المستقلة، وأكد على أنه حان الوقت لفرنسا أن تدرس المتغيرات أمام نفوذ الباي في تونس، أيضا لمنع المشكلة التونسية من الخروج عن إطارها الفرنسي التونسي، ونظرًا لما قدمه الوجود الفرنسي للبلاد فإنه حان الوقت لوضع أسس التفاهم بين الفرنسيين والتونسيين[2] .

في تلك الأثناء كانت مساعي الوطنيين حثيثة على المستوى الخارجي، حيث طلب المنجي سليم[3] في فيفري 1950م من جامعة الدول العربية، دراسة المسألة التونسية بهدف

---

[1] **Journal de Geneve** , N° 104, 4 Mai 1950.

[2] **الزهرة**، ع 13116، 27 جويلية 1950.

[3] **المنجي سليم (1908-1969م)**: تعلم بتونس ثم توجه إلى فرنسا حيث درس الحقوق، وبعودته مارس المحاماة وانتمى للحزب الدستوري الجديد وأصبح أمين سر مجلسه الوطني، أعتقل في 1938م، أطلق سراحه في 1943م وفي 1945م أصبح عضو في اللجنة السياسية للحزب، ليعاد اعتقاله في 1951م، وفي 1954م كان عضو الوفد المفاوض، عين بعد ذلك وزيرا للداخلية بعد توقيع الاستقلال الداخلي، وشارك في المفاوضات التي أدت للاستقلال، عين سفيرا لبلاده بالولايات= المتحدة، وممثلها الدائم، وانتخب سنة 1961م رئيسا للجمعية العامة لها، بعدها عين وزيرا للخارجية ثم مندوبا متجولا لبورقيبة في 1964م، وفي 1966م تولى وزارة العدل إلى غاية وفاته في 1969م . **ينظر** : عبد الوهاب الكيالي، **المرجع السابق، ج6**، ص 337 .

إدراجها ضمن أعمال الأمم المتحدة، وقام الطاهر بن عمار رئيس الفرع التونسي، بزيارة إلى المجلس الكبير بباريس لدعم جهود بورقيبة[1]، ليبادر هذا الأخير في 14 أفريل 1950م إلى تقديم سبعة مطالب تمثلت في : إحياء الوديع التنفيذي التونسي للسيادة التونسية، وتشكيل حكومة تونسية متجانسة مسؤولة عن النظام العام برئاسة رئيس وزراء تونسي يعينه صاحب السيادة، وحذف الأمين العام، إلغاء المراقبين المدنيين الذين يتولون الإدارة المباشرة والتخلي عن قمع الدرك الفرنسي الذي كرّس الاحتلال العسكري للبلد، بالإضافة إلى تأسيس البلديات المنتخبة مع تمثيل المصالح الفرنسية في كل التجمعات، أخيرًا إنشاء جمعية وطنية منتخبة بالاقتراع العام بها لجنة لوضع دستور ديمقراطي من شأنه أن يحدد العلاقات الفرنسية التونسية المستقبلية على أساس احترام المصالح المشروعة لفرنسا مع احترام السيادة التونسية[2].

وكما كان متوقعًا، أثارت تلك المطالب معارضة شديدة من قبل الجالية الفرنسية، ويمثلهم التجمع الفرنسي، الذين قاوموا اقتراحات تعديل امتيازاتهم في تونس وتنبئ قائدهم أنطوان كولونا تلك المعارضة بإرسال مذكرة إلى وزير الخارجية روبرت شومان (Robert Schumann)[3] بتاريخ 25 ماي 1950م، واصفًا الحالة التونسية وأن المشكلة مرتبطة بجميع مناطق شمال إفريقيا الفرنسية، وبالتالي لا يمكن القبول حتى بالتنازلات الطفيفة، لأنه متعلق بفرض السلطة الفرنسية في تونس، لذا يجب أن تظل السيادة في البلاد مشتركة (فرنسية – تونسية)[4].

كما جاء رد فعل مكتب القسم الفرنسي برفض المناقشة بشأن الإصلاحات، حيث احتج

---

[1] Ryo Ikeda : **French Policy towards Tunisia and Morocco : the international dimensions of decolonisation, 1950-1956**, A thesis the Degree of Doctor of Philosophy in International History, University of London, 2006, p 21.

[2] Ryo Ikeda : **Op, Cit**, P 22. **Voir Aussi** : Jacques H. Guérif : « Le Problème Tunisien » , **Hommes et mondes**, V 13, N° 51, Octobre 1950, p p 221-222.

[3] **روبرت شومان (1911–1998م):** درس بكلية الآداب في باريس، ودخل عالم الصحافة وأصبح نائب رئيس قسم التقارير الصحفية في وكالة هافاس بلندن ثم في باريس. عندما اندلعت الحرب العالمية الثانية كان المدير السياسي لصحيفة " لوب" اليومية، وفي عام 1940م أصبح المتحدث الرسمي باسم " فرنسا الحرة " في إذاعة لندن . ومنها عضو الجمعية الاستشارية المؤقتة بين (1944–1945م)، والمؤسس المشارك للحركة الجمهورية الشعبية (MRP)، انتخب رئيسًا لها بين (1945–1949م)، وبمجلس الشورى المؤقت نائباً عن الشمال بين 1945م حتى عام 1968م وعين وزير الدولة للشؤون الخارجية بين (1951–1954م)، ووزير التخطيط الجهوي عام 1962م، وزير الدولة المكلف بالبحث العلمي والأسئلة الذرية والفضائية بين (1967–1968م)، ومنها وزير الدولة للشؤون الاجتماعية (1968–1969م)، ثم وزير الخارجية (1969–1973م)، وعضو مجلس الشيوخ عن الشمال 1974م حتى 1998م . **ينظر** : http://www.senat.fr. ، تاريخ الدخول : 2022/03/13.

[4] Ryo Ikeda : **Op, Cit**, p p 23-24 .

أحد أعضاء المكتب بتقديم استقالته، مصرحًا أن السبب هو إعطاء الحكومة الفرنسية الأمر للمقيم العام بالمضي في إعداد مشروع الإصلاحات، وحين طُلب من هذا الأخير الاطلاع على مسودته لإبداء الرأي لم يستجب، بحجة أنه لا يجوز لأي كان الاطلاع على المشروع إلا الباي، في حين أن بعض الأطراف اطلعت عليه، وأنه من حق المنتخبين الفرنسيين أن يشاركوا وهم من قدموا ثلاثة أجيال خدمت البلاد التونسية وأصبحت على ما هي عليه[1].

لقد أتت هذه المطالب في مرحلة أصبحت فيه الحركة الوطنية التونسية قادرة على فرض مواجهة مع سلطات الحماية الفرنسية، واعتقاد الدستور الجديد أن بإمكانه الاعتماد على الأمم المتحدة لإجبار الحكومة الفرنسية على تطبيق حزمة من الإجراءات تمهيدا للاستقلال، في الوقت الذي كانت فرنسا الجمهورية الرابعة، لا تسعى لهذا المطلب خاصة بعد تصريحات روبرت شومان في 10 جوان 1950م، حول الاستقلال الذي أدى إلى تجاذبات بشأن هذا الأخير[2]، في حين تساءلت بعض الأوساط الصحفية الفرنسية ومنها الفيجارو (Le Figaro) عن حالة الإنكار من قبل القوميين التونسيين –على حد تعبيرها– لكل ما قدمه الفرنسيون للبلاد، مُتهمة الشيوعية بالتحريض على طلب الاستقلال وتشجيع موجة التحرر، التي طالت المستعمرات الفرنسية في الوقت الذي تحرص فيه الإدارة الفرنسية على تطبيق إصلاحات تماشيًا مع التطورات وظروف البلاد[3].

أبدى الحزب الدستوري الجديد رفضه القاطع للإدارة المباشرة لتونس، والسير للعمل على كسر الجمود السياسي[4]، في الوقت الذي قدّم فيه المقيم العام اقتراحات من شأنها السماح لحاملي الشهادات المختلفة وحتى الصادرة من جامع الزيتونة، المشاركة في جميع المسابقات المفتوحة للشباب التونسي، وكذا الوصول إلى مراتب المديرين التنفيذيين في الإدارة[5].

وبعد رفض مشروع الإصلاحات من طرف الباي علقت جريدة باريسية بأن تلك الأخيرة انبثقت من مصالح مختصة ومناظرات مشتركة مع بورقيبة تلخصت أهم شروطها هي : إحالة نصيب واسع من النفوذ إلى الحكومة التونسية، وإلغاء عدة وظائف ثانوية يشغلها فرنسيون، تخفيف معتبر في صلاحيات المقيم العام، حيث أنه يمنح البلاد التونسية درجة من الحكم الداخلي، وترى أن رفض الباي آت من ضغوط الناشطين الوطنيين الخاضعين لتأثير الجامعة

[1] **Le Monde,** 13 juillet 1950.
[2] Serge La Barbera : **Op, Cit**, p 359.
[3] **Le Figaro,** A 124, N° 1845, 15 Aout 1950.
[4] **La Croix**, N° 20519, 8 août 1950.
[5] **La Croix**, N° 20568, 5 octobre 1950.

العربية، بينما أشارت جريدة الزهرة إلى ما كتبته إحدى الصحف الفرنسية بالقول : « لو كان خلافنا قائماً مع الدستور فقط لهان الأمر، لكن للأسف نرى اليوم كافة التونسيين من القوميين المتطرفين إلى الإصلاحيين المعتدلين يكوّنون جبهة موحدة وتصالحوا فجأة، وبورقيبة والأمين باي[1] يطالبان جنبا إلى جنب بالرجوع إلى السيادة الكاملة، على غرار الاستقلال للجارة ليبيا... ولكن هل من الداعي التضحية بمصالح مائة وخمسون ألف فرنسي مستوطن بالبلاد، والذين يدين لهم البلد بالازدهار الذي قدموه ؟، طبعا لا ... إذًا فلنمنح للتونسيين برلمانًا إن كان يروق لهم، لكن دون التنازل عن السيادة الخارجية، مخافة من تسليم البلاد إلى المتزاحمين خاصة العرب والسوفيات »[2] . وهي الحجة التي تطرحها فرنسا في كل مرة لتبرير بقائها في تونس .

في هذا الظرف كان الموقف الفرنسي أكثر عنادًا، أمام إصرار تونس الباحثة عن الاستقلال، ففي الوقت الذي كان التونسيون مستعدين لقبول شروط فرنسا كان عناد هذه الأخيرة السبّاق فدخلت البلاد في فوضى واضطراب وصرّح روبرت شومان في قوله : « إن القضية التونسية أصبحت تشكل خطورة، وفرنسا مطالبة بانجاز إصلاحات معقولة شرط أن تنخرط تونس في الوحدة الفرنسية في مقابل تلك الإصلاحات ... إن فرنسا لا تنوي التخلي عن معاهدتي باردو والمرسى، والحكومة تعترف بضرورة الإصلاحات وعازمة على مناقشتها مع الباي، وحول الحوادث الدموية فإنه في حالة تكرارها سيتم قمعها بشدة، وتنوه الحكومة بدور المقيمين الفرنسيين ولا تنوي إهمالهم، كما لا تنوي معارضة رغبات الأهالي المشروعة »[3].

ويرى هنري مونتي (Henri Monty) أن المشكلة التونسية لها أوجه بينما يرى الجميع جانبًا واحدًا فقط، فالمستوطن لا يرى إلا أرضه والفلاحين المطيعين المحيطين به، ويعتقد أنه يكفي إظهار السلطة لضمان النظام والسعادة للجميع، والموظف الفرنسي إداري ممتاز، ويتألم لأنه سيسلم جهازه لعامل غير كُفء، بينما الشباب التونسي المثقف يرى حقه في المناصب العامة

---

[1] **محمد الأمين باي (1943-1957م)** : ولد عام 1881م، تولى العرش بعد خلع المنصف باي، عزل محمد شنيق واسند الوزارة إلى صلاح الدين البكوش، تراوحت مواقفه اتجاه الحركة الوطنية بين التأييد والتردد والحذر، وافق يوم 29 سبتمبر 1955م، على انتخاب المجلس القومي التأسيسي الذي اجتمع تحت إشرافه في 8 افريل 1956م بقصر باردو، وهو نفس المجلس الذي قرر بعدها إلغاء الملكية وإعلان الجمهورية في 25 جويلية 1957م، توفي في 1 أكتوبر 1962م ودفن بمقبرة سيدي عبد العزيز بالمرسى . **ينظر** : نور الدين الدقي وآخرون، **تنظيم الحكم بتونس ...**، **المرجع السابق**، ص 190.

[2] **الزهرة**، ع 13105، 15 جويلية 1950.

[3] **الزهرة**، ع 13110، 21 جويلية 1950.

وأن يكون الوطنيون تحت الهيمنة السياسية لأقلية أجنبية، حيث يشعر الجميع بالقلق من تدهور العلاقة بين الأعراق التي وضعها التاريخ جنبًا إلى جنب، والتي كان تعاونها مثمرًا . ومن الضروري تلبية تطلعات التونسيين بشكل عادل ومعقول من أجل إحلال الهدوء[1].

جاء رفض الأوربيين والفرنسيين في تونس ضد سياسة شومان سريعاً، وقدموا مطالبهم وهي: التأكيد على السيادة الفرنسية في تونس، وإنذار الباي بضرورة احترام المعاهدات ، وإقالة الموظفين الذين ينتمون إلى الحزب الدستوري من وظائفهم، كما طالبوا بإقالة المقيم العام جون مونص وهو ما تم بالفعل حيث عُين في جوان 1950م على لويس بيرلييه[2]، وفي 17 أوت 1950م أعلن هذا الأخير عن تشكيل الوزارة التفاوضية برئاسة محمد شنيق[3] وضمت كل من محمود الماطري وصالح بن يوسف[4]، جامعة بين التيارات الثلاثة المنفية والمعتدلة والدستور الجديد، ونص البروتوكول على أن الوزارة الجديدة ستُكلف بالتفاوض باسم الباي، ونقل تونس على مراحل نحو استقلالها الداخلي[5]، وتمت الإشارة في هذا النص إلى خطاب الجنرال المقيم

---

[1] De Montety Henri : « Les données du problème tunisien », **Politique étrangère**, N° 1 , 1952, p p 464-465.

[2] صلاح العقاد، **المرجع السابق**، ص ص 373-374 .

[3] **محمد شنيق (1889-1976م)** : ينحدر من عائلة برجوازية، بعد أن اجتاز مرحلة التعليم الابتدائي التحق بالمعهد الصادقي سنة 1904م، ولكنّه ما لبث أنّ غادره لإتمام دراسته الثانوية، وكان مولعا بالشؤون الاقتصادية، ثم التحق بمعهد الجمعية الخلدونية، ومنها اشتغل في المطحنة العصريّة لعبد الجليل الزاوش، ثم عُيّن مديرا لشركة "الاتحاد التجاري" التي أسسها جمع من التجار " الجرابة " منذ سنة 1906م. بعدها ترأس شنيق "بنك التعاضد المالي" الذي مكّنه من احتلال مركز مرموق، انضمّ إلى حركة الشباب التونسي وأسهم في تأسيس الحزب الحرّ الدستوري التونسي، وعيّن عضوا في وفد الأربعين الذي زار الناصر باي بقصره بالمرسى يوم 18 جوان 1920م لعرض المطالب، انضم إلى الحجرة التجارية التونسية ثم أصبح رئيسها لمدة طويلة، ترشحه لعضوية المجلس الكبير ما أثار جدلا حادًا، وانتسب للحزب الدستوري الجديد، وتولى منصب الحكومة التونسية مرتين الأولى في 1943م، والثانية بين (1950-1952م)، إلى أن عزلته سلطة الحماية ونفته فترة بسبب مواقفه . **ينظر**: عبد الوهاب الكيالي، **المرجع السابق، ج6**، ص 88؛ **و** http://www.mawsouaa.tn/wiki ، تاريخ الدخول : 2022/04/20.

[4] **صالح بن يوسف (1909-1961م)** : ولد بجربة ودرس الحقوق، التحق بالحزب الدستوري الحر وبعدها الجديد، أعتقل وظل في المنفى إلى غاية 1936م وأعيد اعتقاله اثر أحداث 1938م، وفي 1948م عُين أمينا عاما للحزب الدستوري الجديد وبورقيبة رئيسه، عين وزيرا للعدل في حكومة شنيق عام 1950م، لكن فرنسا ألغت التفاوض واعتقلت أعضاء الحكومة بينما فر بن يوسف، اثر إعلان الحكم الذاتي في 1955م أعلن معارضته بشدة وعاد إلى تونس وقاد حملة كبيرة وجمع مؤديين الذين قاطعوا انتخابات 1956م، لجأ إلى طرابلس في نفس السنة وقرر بورقيبة اعتقاله وتم محاكمته غيابيا بالإعدام، بقي بن يوسف ينشط كمعارض سياسي في القاهرة، وفي 1961م سافر إلى ألمانيا أين اغتيل في ظروف غامضة. **ينظر** : عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **المرجع السابق، ج3**، ص 548.

[5] **Le Monde**, 28 mars 1952.

في 23 جويلية من نفس السنة، محددًا أن التطور يجب أن يحدث في إطار المعاهدات المبرمة. وإقرار مبدأ التفاوض لأجل اقتراح إعادة التنظيم المؤسسي لتونس وممارسة سيادتها الداخلية[1].

وهكذا شارك الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد للمرة الأولى في تونس بالوزارة التفاوضية الأولى حيث شكّل الفرنسيون نصف أعضائها، وكانت فرنسا قد قبلت بالمفاوضة سبيلاً لتقويض الحركة الوطنية والشعبية التي تطالب بالاستقلال، لذا تعثّرت الوزارة أكثر من مرة نتيجة تعارض المطالب والموقف المتذبذب وعدم الإيفاء بالوعود من قبل فرنسا[2].

وجاءت تلك المساعي في الوقت الذي كانت فيه البلاد التونسية تعيش على وقع اليأس العام الذي آلت إليه الإصلاحات، والاستياء العام الذي عبّر عنه الاتحاد العام التونسي للشغل بين (1947-1950م) في قيامه بالإضرابات، مخلفًا عدد من القتلى بين التونسيين، لتصل إلى إضراب النفيضة نوفمبر 1950م، وكل مظاهر الرفض دعمتها أيضا الزيارات التي قام بها أعضاء الاتحاد إلى أوروبا وآسيا وأمريكا للتعريف بالقضية التونسية، مما أدى إلى إضعاف الموقف الفرنسي في الخارج[3].

3- صراع الجبهات بين الأوروبيين والوطنيين التونسيين (1951-1954م) :

3-1- المناورة الدبلوماسية :

على اثر فشل الوزراة التفاوضية في الوصول إلى مسعاها دخلت تونس في مرحلتها النضالية إلى بوابة المناورة الدبلوماسية السياسية على جبهة الأمم المتحدة من جهة، والجامعة العربية من جهة أخرى، من خلال دور الحزب الدستوري الجديد الذي قاد بشكل رئيسي الشعب التونسي إلى المطالبة بالاستقلال والمجابهة في الداخل والخارج، في حين استمرت فرنسا في مناورتها بادعائها مواجهة الكتلة الشرقية الشيوعية الزاحفة نحو الغرب، واستغلالها للدول الطامحة في الاستقلال لتتزعم الجالية الفرنسية مقاومة أي عمل من شأنه تحقيق ذلك من خلال التأثير في مجرى الأحداث والتطورات داخل البلاد، والتي ستسجل نهاية حقبة الحماية الفرنسية، كما ستعمل وفقاً لهدفها على إدراج مطالبها كنقطة هامة في المفاوضات التي ينبغي أن تجرى بين تونس وفرنسا ضمن تحديات عملية تصفية الاستعمار.

---

[1] De Montety Henri : « Les données du problème tunisien », **Op, Cit**, p 460.

[2] حسن حسني عبد الوهاب، **المرجع السابق**، ص 230

[3] الأزهر الصخراوي، **المرجع السابق**، ص ص 232-233.

ومن هذا المنطلق واصلت فرنسا تقديم اقتراحات التي من شأنها احتواء الموقف، وفي 8 فيفري 1951م تم إدراج برنامج إصلاحات أكّد على إعطاء الوزراء التونسيين سلطة حقيقية، وتوسيع استخدام التونسيين في المناصب العامة. لكن النصوص المعتمدة امتنعت عن التعليق على الطابع الوطني التونسي للحكومة والخدمة العامة، وبدأت المفاوضات لتنظيم النظام البلدي وسط غموض السيادة المشتركة، والحق للفرنسيين في الخدمة المدنية والحكومة والنظام كممثلي بلدية[1].

لقد وجدت الحكومة الفرنسية نفسها مُجبرة على الأخذ بعين الاعتبار وإعادة النظر في المصالح طويلة الأجل، مراعاة أهمية ودور الجالية الفرنسية وكذلك للحفاظ على مصالحها المعنوية والمادية، وضرورة وصول الفرنسيين إلى الوظائف العامة، وأن تحتفظ تونس بإدارة فرنسية تونسية، والسماح للتونسيين بالحصول على أماكن في الخدمات المدنية مع احترام حقوقهم إلى جانب الفرنسيين، وتحتفظ الحكومة الفرنسية بسلطات معينة محفوظة من المعاهدات التي خارج اختصاص الحكومة التونسية كالشؤون الخارجية، والدفاع[2]، خاصة بعد مبادرة الباي باقتراح إصلاح جذري في خطاب العرش يوم 15 ماي 1951م، أعلن فيه رغبته في منح الشعب نظام برلماني ويفوض رئيس وزرائه للحصول على موافقة الحكومة الفرنسية[3].

وأشار بيرلييه حول مسألة قيادة التونسيين لبلادهم، وسط مزاعم فرنسية بأن هؤلاء غير قادرين على تسييرها، وبأن الفرنسيين لهم من الثقافة والكفاءة ما يجعلهم مؤهلين للعمل على تسيير شؤون البلاد قائلا : « رغم وجود جامعيين ومتعلمين تونسيين، إلا أن الحكام الفرنسيين في الهرم السلطوي فرضوا رأيهم بالكامل وتحكموا في السياسة الاستعمارية، وتعاملوا فقط مع من يحترم القوانين الفرنسية، مانحين الجنسية لكل من الايطاليين واليهود والمالطيين وكل تونسي يتكلم الفرنسية، قصد استجلاب (الجنس الأبيض) وبالتالي الحجة بعدم مقدرتهم على تسيير بلادهم واهية »[4]. كما أن السياسيين التونسيين ركزوا على نقطة محورية، جعلتها سببًا إضافيًا لرفض مبدأ السيادة المشتركة، وهي الأصل المتباين لفرنسيي تونس بسبب عمليات التجنيس لمختلف الأصول الأوروبية، بينما يعترفون بالوقت نفسه بالدور الذي حققه الفرنسيون على الصعيد الاجتماعي والفكري والاقتصادي، وأن وجودهم مازال ضروريًا لتمنية البلاد، وهذا ما

[1] De Montety Henri : « Les données du problème tunisien », **Op, Cit**, p 461.
[2] **La Croix**, N° 20674, 7 février 1951. **Voir Aussi** : Ryo Ikeda : **Op, Cit**, p 19.
[3] De Montety Henri : « Les données du problème tunisien », **Op, Cit**, p 461.
[4] Louis Périllire : **Op, Cit**, p 65.

عبّر عنه بورقيبة في جوان 1950م بقوله : « ... إذا أراد الفرنسيون مغادرة تونس لكُنا نطالبهم بذلك ...، إن مستقبل الفرنسيين في تونس سيعتمد على الامتياز، والجو الذي ستجري فيه المحادثات، وأيضا على حسن النية التي سيظهرونها. وسيكون بالتأكيد غير عادل للنزاع أو نسيان الدور الذي لعبوه في تنمية البلاد »[1] .

ويتضح من تلك الإجراءات المقدمة في الإعلان أنها أعطت المقيم العام صبغة أقل ظهوراً من الماضي، إلا أن تلك الإصلاحات لم تدرج خطوات منح الاستقلال الذاتي، بل أقرّت بصورة جلية السيادة المزدوجة[2]، حيث وجّه المونجي سليم في 8 أكتوبر 1951م كلمة مكررًا فيها المطالب الرئيسية « ... نحن نتحدث مباشرة للحكومة الفرنسية، هل قررت فرنسا حقًا متابعة الأعمال التي بموجبها قيادة تونس إلى الحكم الذاتي الداخلي؟ وهل سيُدركون ذلك من خلال دستور حكومة تونسية متجانسة مسؤولة أمام البرلمان التونسي؟ ... لا يحق لمستعمرة أجنبية المشاركة بأي شكل من الأشكال في السلطة التشريعية مهما كانت أهميتها العددية» [3]. فرغم أن الحكومة الفرنسية أقرّت لأول مرة السيادة المشتركة في تونس إلا أنها أبقت مبدأ أسبقية المصالح الأجنبية الفرنسية فوق كل اعتبار، وعبّر شنيق عن رغبة مشاركة حزبه في الوزارة من باب الوعود التي قدمها روبرت شومان الذي تمت محاربته ورفض مقترحاته[4].

وفي إطار تقديم مطالب تحقيق الاستقلال الداخلي، تم استقبال شنيق من طرف روبرت شومان في حضور بيرلييه يوم 30 أكتوبر، في حين تم إعطاء هذا الأخير نص المذكرة جاء فيها : « أن الاستقلال الذاتي يعني تمتع تونس بالسيادة الداخلية، وبحقها في السير في نظمها ومؤسساتها الداخلية وفقاً لأمانيها »، ليكون مصيرها الرفض فكرة وتطبيقا، متمثل في رد وزير الخارجية بمذكرة مؤرخة في 15 ديسمبر 1951م، جاء فيها أن العلاقات بين تونس وفرنسا ينبغي أن ترتكز على مبدأ السيادة المزدوجة،[5] وتم نشر فحوى المذكرة في جريدة الفيجارو (Le Figaro) وعلى لسان شومان مؤكداً على الدور الريادي والحضاري للفرنسيين في شتى المجالات في تونس، الذي لا يمكن التخلي عنه بل وليس في مصلحة تونس نفسها، وأن فرنسا ملتزمة بالمشاركة في إدارة شؤون تونس وبوعيها اتجاه المهمة الموكلة لها بما تراه مناسبًا[6]،

---

[1] Ch-E. Ravussin : « Aout 54 en Tunisie », **Esprit, Nouvelle série**, N° 219, 1954, p 512.

[2]. شارل أندري جوليان، **المصدر السابق**، ص 226 .

[3] **Le Monde**, 28 mars 1952.

[4] **La Croix**, N° 20941, 19 décembre 1951.

[5] Louis Périllire : **Op, Cit**, p p 111-112. **Et :** شارل أندري جوليان، **المصدر السابق**، ص 235 .

[6] **Le Figaro**, A 125, N° 2261, 17 December 1951.

وبالتالي فإن الامتناع عن نطق " الحكم الذاتي الداخلي" جاء لتفادي أخطاء سابقة على حد تعبيره، وأن كلمة " السيادة " هو تذكير فرنسا بالازدهار الذي حققته في تونس وتأكيد ديمومة الروابط التي تجمع البلدين، مطالبًا أخيرًا على ضرورة تمثيل الجالية الفرنسية في الهيئات النيابية التونسية[1]. والملاحظ خلال هذه الفترة ظاهرة التماطل السياسي من قبل الفرنسيين ما يحقق اكتساب وقتاً إضافياً لمتابعة ظروف المنطقة ككل وتداعيات الوضع الدولي .

وكان في باريس قد انتخب كل من أنطوان كولونا وغابرييل بوا (Gabriel Puaux)[2] على رأس " التجمع الفرنسي " عام 1951م، الذي شدّد على مطلب الفرنسيين في الحفاظ على مكاسبهم في تونس، في حين يرى بيرلييه أن الحكومة الفرنسية قدمت العديد من التنازلات لشنيق، وذلك لصالح الجالية الفرنسية تكمن في الحفاظ على الوضع السياسي الراهن[3].

رأى التونسيون في الرد الفرنسي نكْث من قبل الحكومة بوعدها لمنح حق الوصول إلى الحكم الذاتي، بسبب الضغوط التي مارستها الجالية الفرنسية، وقبل كل شيء وضعه كشرط تأسيس جمعية تمثيلية بمشاركة الفرنسيين التونسيين، وبتأثير من بورقيبة قرّرت الحكومة التونسية مناشدة المساعي السلمية، خاصة أمام النزاعات التي يشهدها الرأي العالمي ما يتطلب التعجيل بحل القضية، وأمام انتشار الفوضى أصدرت الحكومة الفرنسية عن طريق رئيس المجلس بيانًا ذكر فيه : « اعترف رسميًا بوحدة السيادة التونسية، راغبين فقط في دعوة الفرنسيين في تونس من قبل الباي وشعبه للتعاون مع مؤسسات الدولة، ومنها قيادة البلاد نحو استقلالها الداخلي »[4]،

وسط هذا التوتر السياسي، استنكر صالح بن يوسف خلال اجتماع أعضاء الحزب الجديد

---

[1] De Montety Henri : « Les données du problème tunisien », **Op, Cit,** p 463.

[2] **غابرييل بوا (1883-1970م)** : ولد في باريس وبها تعلم، دخل جامعة السوربون ونال شهادة في التاريخ والقانون، تولى في عام 1906م منصب ملحق بالسفارة في برن. ثم رئيسًا لموظفي المقيم العام لفرنسا في تونس. بعد عودته إلى فرنسا عام 1912م، أصبح مسؤولاً عن الخدمة التي تتعامل مع الشؤون التونسية، أصيب في الحرب العالمية الأولى، تم تسريحه وعين رئيسًا لمركز الشرطة الفرنسية الأمريكية ثم مسؤولًا عن الخدمة الصحفية الأجنبية في مؤتمر السلام، ونال منصب الأمين العام للحكومة التونسية. وفي عام 1926م عين وزيرًا لفرنسا في ليتوانيا، ثم في رومانيا، وأخيراً في 1933م بالنمسا. ومنها مفوضًا سامياً في سوريا ولبنان عام 1938م ثم سفير عام 1939م، في الحرب العالمية الثانية تم إعفاؤه من منصبه من قبل حكومة فيشي . وفي جوان 1943م عُين مقيم عام للجزائر، وفي 1952م انتخب لتمثيل الفرنسيين في تونس وشارك في مناقشة القانون المتعلق باتفاقيات باريس معترضًا على سياسة حكومته في المنطقة. واصل عمله بشؤون المستعمرات خاصة بالجزائر. **ينظر** : http://www.senat.fr، تاريخ الدخول : 2022/03/13.

[3] Louis Périllire : **Op, Cit**, p p 111-112.

[4] De Montety Henri : « Les données du problème tunisien », **Op, Cit,** p 464.

التماطل الفرنسي في وعوده إزاء المضي في منح تونس حكمها الذاتي، وأن قبول الدستور المشاركة في الحكومة جاء بناء على تلك الوعود المقدمة[1]، بينما ذكرت جريدة (La Croix) بأن الحبيب بورقيبة أثار القلق من خلال تصريحه لدى الصحافة السويدية في إقامته بستوكهولم بأن هدفه الجوهري هو الإسراع في تحرير تونس، وأن العمل المباشر ليس ما أراده معترفًا بأن أغلب الدول المستعمرة نالت استقلالها من خلال النضال، وبالتالي في حالة الفشل بالطرق الحالية سوف يتم اللجوء إلى طرق أخرى[2]، وهذا ما أكده في قوله : « إذا رفضت فرنسا قبول مطالبنا، فسننظم إضرابات ومظاهرات، وفي حالة القمع سنُقاتل »[3] ، بينما استمرت احتجاجات الفرنسيين، خاصة أمام عدم تجديد القنصل في تونس ما اعتبروه أمراً مرفوضًا ولا يمكنهم القبول بسياسة الأمر الواقع[4].

لقد أدى التعنّت الفرنسي من خلال فحوى المذكرة إلى نشوب أزمة سياسية، واعترف شومان بأن ردود الفعل لم تكن في الحسبان، وأن دمج التونسيين والفرنسيين فكرة مجنونة[5]. في حين رفض كبار الموظفين الفرنسيين في المؤسسات الفرنسية ولاسيما المدراء العمل تحت إشراف الوزراء التونسيين وتطبيق أوامرهم، متحججين بأن هؤلاء لا يملكون من الكفاءة والتأهيل اللازم لإدارة المهام الموكلة لهم، ما أدى إلى توقف النشاط الحكومي وتعطلت المصالح الإدارية التونسية[6]، وبالتالي توقفت المفاوضات بين الحكومتين الفرنسية والتونسية، إذ قاطع الوزراء التونسيون جلسات المجلس الكبير، رداً على تطاول الأوربيين ومحاولتهم فرض وتكريس مبدأ السيادة المزدوجة للحفاظ على نفوذهم ومصالحهم في تونس[7].

إضافة إلى ذلك رفض الباي محمد الأمين التوقيع على جملة الإصلاحات المقدمة طالبًا أخذ رأي ممثلي الشعب، فدعا أربعين شخصية يمثلون مختلف طبقات الشعب وجميع تنظيماته السياسية والمهنية وممثلين عن الأقليات، كونوا مجلس عرف بـ " مجلس الأربعين" طالبًا منهم النظر في برنامج الإصلاحات المقترح، حيث قرر المجلس رفضه بالإجماع[8].

---

[1] **La Croix**, N° 20756, 15 mai 1951.
[2] **La Croix**, N° 20837, 18 août 1951.
[3] **Carrefour**, N° 363, 29 août 1951.
[4] **L'Aurore** , N° 2253, 11 décembre 1951.
[5] Louis Périllire : **Op, Cit**, p 130.

[6] أحمد القصاب، **المرجع السابق**، ص 619 .

[7] شارل أندري جوليان، **المصدر السابق**، ص 238 .

[8] محمد علي داهش، **المرجع السابق**، ص 144 . و عبد الكريم عزيز، **المرجع السابق**، ص 399 .

كما احتج فريق من الفرنسيين في تونس على عدم تجديد قنصل فرنسا وفقًا للشروط التي طالبو بها، حيث أنهم لأول مرة منذ إعادة عرضها محلياً فيما حُرم التونسيون من مجلس الموازنة، وبقي إصرار الفرنسيين مستمر في رفض سياسة الأمر الواقع، والتأكيد على حق ممثليهم الشرعيين المنتخبين في الاقتراع العام[1]. في حين أن موقف معظم الأحزاب والمنظمات الوطنية التونسية كان التنديد والإضراب اعتراضًا على مضمون الرد الفرنسي على الرسالة وأضافت أن الإضراب يجب أن تتبعه كل الطبقة العمالية، بينما ندد الاتحاد الفيدرالي الذي بقي في عمله واعتبر إضراب الثلاثة أيام من 21 إلى 23 ديسمبر هو مجرد حركة سياسية[2].

إضافة إلى ذلك قدّم الحزب الاشتراكي الراديكالي ونائب رئيس لجنة الأقاليم الخارجية، اقتراحًا لإصدار قرار يهدف إلى دعوة الحكومة إلى اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة في أقرب وقت ممكن للسماح لتونس للانضمام إلى الاتحاد الفرنسي، ويعتبر ذات الحزب أن نتائج الحماية، بقدر ما جعلت تونس بالتحديد دولة حديثة، تنطوي على تطور في نظام الحماية، الذي دعا إلى التمتع باستقلال داخلي كامل . لذلك من المهم دمج تونس في هذا الاتحاد، لاستبدال معاهدة الحماية بقانون دولي جديد، كما حدث مع المحميات السابقة في الهند الصينية[3].

ومنه برزت مواقف الجالية الفرنسية من خلال اتخاذها لعدة مراكز في سبيل عرقلة أي محاولة إصلاحية في غير صالحها، فكانت تارةً تعكس موقفها الحزبي المتشدد، وكذا الشعور بالخوف والقلق من عدم توفر الحماية تارة أخرى. وفي أحيان أخرى من خلال تقبلها للواقع الجديد الذي بدأ يلوح في أفق البلاد، حيث لم تتوقف مثل تلك الاختلالات في الظهور وإثارة حالة من القلق في أوساط الجالية[4].

وأمام هذا الوضع أصبح التوجه للحزب الدستوري الجديد نحو تدويل القضية التونسية في المحافل الدولية على رأسها الأمم المتحدة أمرًا حتميًا، وكانت عودة بورقيبة إلى تونس في 2 جانفي 1952م، حافزا للمزيد من الاضطرابات فمنذ أن غادر تونس كان يروج للقضية في عدد من البلدان، وقاد حملة قوية لصالح اللجوء بالمشكلة إلى الأمم المتحدة، وحسب بيرلييه فإن موقف الباي كان حريصًا على شعبيته بين التونسيين عن طريق دخول الدستور الجديد ضمن

---

[1] **L'Aurore**, N° 2253, 11 décembre 1951.
[2] **La Croix**, N° 20944, 22 décembre 1951.
[3] **Le Monde**, 10 mars 1952 .
[4] Habib Kazdaghli : « Communautés Européennes de Tunisie Face a la Décolonisation 1955 – 1962 », أعمال الملتقى الدولي التاسع حول تصفية الاستعمار بتونس – الأطوار والأبعاد 1952–1962، جامعة تونس الأولى – م أ ت ح و، سيدي بوسعيد، 1998، ص 326.

الحكومة التونسية، وحاول المعتدلون مثل رئيس الوزراء شنيق منع اللجوء للأمم المتحدة، لكن خطاب بورقيبة في 8 جانفي في بلدته المنستير، دفع الوزراء التونسيين لمساندته، على الرغم من أن الباي وشنيق كانا مترددين وذلك في تحدي واضح للسلطة الفرنسية[1].

وهكذا برفض مقترح الإصلاحات المقدمة من طرف الوزارة ووصول المفاوضات إلى طريق مسدود، دخلت تونس في توتر أمني وسياسي تم على أثره استبدال المقيم العام لويس بيرلييه وتعويضه بالمقيم الجديد جون دي هوتكلوك[2] (Jean de Hauteclocque)[3]، وفي 14 جانفي 1952م ذهب كل من صالح بن يوسف ومحمد بدرة[4] إلى باريس، لتقديم مذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، على أمل بأن مجلس الأمن الدولي سيكون قادرًا على حل الخلاف الفرنسي التونسي، وقد حصل هذا على جميع توقيعات الوزراء التونسيين عدا توقيع الباي .

أثار هذا التحرك ذلك حفيظة الحكومة الفرنسية، وأستلم المقيم العام جون دي هوتكلوك رسالة من وزير الخارجية الفرنسية يطلب فيها إقالة شنيق، ومطالبته بسحب الشكوى، فضلاً عن استعمال العنف ضد أعضاء الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد، وفرض الرقابة على

---

[1] Ryo Ikeda : **Op, Cit**, P 55 .

[2] **جون دي هوتكلوك (1952-1953م)** : ولد في 11 فيفري 1893م، شارك في الحرب العالمية الأولى ونال رتبة ضابط، التحق بعدها بالسلك الدبلوماسي ابتداء من 1919م، عين ملحقا بالسفرة في البرازيل بعدها في الأرجنتين بعدها اسطنبول، ثم ملحقا بالمندوبية السامية بسوريا، شغل منصب في حكومة فيشي بعدها عاد إلى الحقل الدبلوماسي في بروكسل ومنها أوتاو في 1944م، عين مقيما عاما في تونس 24 ديسمبر 1951م، حل بالبلاد على متن باخرة بميناء بنزرت في جانفي 1952م، عرف عهده بالاضطرابات التي قابلها بالقبضة الحديدية اتجاه الوطنيين التونسيين وألغى وزارة شنيق، ودعم نفوذ المتشددين من المعمرين، أدت سياسته القمعية إلى الفشل، وتم إزاحته عن منصبه في سبتمبر 1953م . **ينظر** : نور الدين الدقي وآخرون، **تنظيم الحكم بتونس ...، المرجع السابق**، ص 209.

[3] الحبيب بورقيبة، **حياتي، أرائي، جهادي...، المصدر السابق**، ص 202 .

[4] **محمد بدرة (1900-1973م)** : أصيل جزيرة جربة وولد بتونس العاصمة، زاول دراسته الابتدائيّة بمدرسة السّلام القرآنيّة، ومنها دخل المدرسة الصّادقيّة، وفي 1919م التحق بمعهد كارنو، سافر إلى فرنسا في جولة خاصّة، ثم رجع إلى تونس، وشغل وظيفة مترجم ومنشئ بالوزارة الكبرى، ثم انتقل إلى وزارة العدل بين سنتي (1921-1926م)، وفي سنة 1927 التحق بحجرتي التّجارة والفلاحة، وفي سنة 1932م سافر بدرة من جديد إلى فرنسا، كان يحرّر المقالات الصّحفية في مختلف المجلاّت الأدبيّة والثّقافيّة والاجتماعيّة، وكان من مؤسّسي جمعيّة المؤلفين التّونسيين، كما قام برحلة إلى عدة أقطار عربية، دافع بشدة عن الملك المخلوع المنصف باي ما أدى إلى نفيه بالجنوب في 1944م. وفي سنة 1948م انتخب بدرة رئيسا للحجرة التّجاريّة التونسيّة لثلاث دورات متتالية. وفي 1950م عيّن وزيرا للشّؤون الاجتماعيّة، ثم وزيرا للفلاحة، بعد الاستقلال عن سفيرا في كلّ من ليبيا وسوريا والكويت ومصر وإيطاليا واليونان. وبعد عودته لتونس انتخب رئيسا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بين سنتي (1970-1973م)، ثم عيّن رئيسا لمجلس إدارة الاتّحاد البنكي للتّجارة والصّناعة. **ينظر** : http://www.mawsouaa.tn/wiki ، تاريخ الدخول : 2022/04/22.

الصحافة ومنع الاجتماعات، وبدأت الدوريات العسكرية تجوب معظم القرى والمدن التونسية[1] .

وأمام استمرار غموض السيادة المشتركة ومساعي الحكومة التونسية عبر الرأي العام العالمي، إضافة إلى تفاقم القمع والفوضى، قامت الحكومة الفرنسية في بيانها الصادر في 22 جانفي 1952م، بالاعتراف رسمياً بوحدة السيادة التونسية، راغبين في أن يتم دعوة الفرنسيين في تونس من قبل الباي وشعبه للتعاون مع مؤسسات الدولة، وأكدت الوعد بقيادة تونس نحو استقلالها الداخلي. لهذا فالمفاوضات المزمعة مطلوب منها أن تحقق السيادة التونسية من خلال وحدة البرلمان والدستور، وإرفاق الإصلاح البلدي ما يسمح بتحقيق قدر أكبر من الاستقلال الذاتي الداخلي. وحول مشاركة الفرنسيين في المؤسسات السياسية التونسية يمكن تصورها إما في شكل مجتمع فرنسي له قدر من الأماكن داخل هذه المؤسسات، أو في شكل أكثر خصوصية بمنح الفرنسيين الجنسية التونسية دون التسبب في فقدانهم لجنسيتهم الفرنسية، وبدت الصيغة الأخيرة هي الأكثر فائدة للحفاظ على الوجود والنفوذ الفرنسي في هذا البلد[2].

وبالفعل تم إسقاط حكومة شنيق في 26 مارس 1952م، ونُفي وزرائها إلى الجنوب، بينما تقدم وزير الخارجية الباكستاني ظفر الله خان[3] بطلب يضم اثنتي عشرة دولة عربية – آسيوية لمجلس الأمن لمناقشة المسألة التونسية، وضمن مداخلة للجامعة العربية جاء فيها : « الجنود الفرنسيون يقتلون الوطنيين بالرصاص الأمريكي »، وضم الطلب اثنتي عشرة رسالة متطابقة من ممثلي كل من الدول الآتية : باكستان، المملكة العربية السعودية، بورما، ليبيريا، أفغانستان، العراق، الهند، مصر، إيران، اليمن، اندونيسيا والفلبين . الأمر الذي استدعى إجراء عاجل من قبل المجلس كان الهدف نفسه هو رأب الصدع الفرنسي التونسي وجاء المضمون أنه لمدة قرن من الزمان فرنسا تمنع باي تونس من ممارسة صلاحياته، وتهدد السلام، وأضاف ظفر الله قائلا : « ما يصدمنا هو رؤية ليبيا مستقلة، في حين تونس البلد الأكثر تقدماً ليست كذلك »[4] . هذا وأُنتقدت الولايات المتحدة بأنها غير راغبة في تناول هذه المشكلة لأنها فشلت

---

[1] شارل أندري جوليان، **المصدر السابق** ، ص 247 .

[2] De Montety Henri : « Les données du problème tunisien », **Op, Cit, ,** p 464.

[3] **ظفر الله خان (1893–1985م)** : سياسي باكستاني، درس في لاهور ثم القانون في كلية الملك بلندن، مارس المحاماة بين (1930–1931م)، ترأس رابطة مسلمي الهند، وشغل منصب قاضي محكمة الهند الفيدرالية بين (1941–1947م)، ثم عين وزير لخارجية باكستان بين (1949–1954م)، بعدها تولى عضوية محكمة العدل الدولية لاهاي (1954–1961م)، وفي سنة 1962م تولى رئاسة الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة . **ينظر** : عبد الوهاب الكيالي، **المرجع السابق، ج3**، ص 794 .

[4] **L' Unità**, A 29, N° 83 , 03 /04/ 1952.

في التصويت لمشكلة المغرب، كان النقاش في العام السابق قد أنتقد وبشدة من قبل الرأي العام الأمريكي، فيما كان الرد الفرنسي بعدم التسامح مع الخطوة التونسية، واعتبارها انتهاكًا واضحًا[1].

أما على الصعيد الداخلي فمع استمرار المظاهرات والفوضى شجب الحزب الشيوعي الفرنسي أعمال القمع العنيفة في الوقت الذي أدرجت فيه المسألة التونسية في الأمم المتحدة، وباستخدام الأسلحة الثقيلة التي تقوم بها السلطات في تونس ضد المتظاهرين المضربين من العمال، وأعضاء النشاط الوطني سيراً إلى مقر الإقامة العامة الأمر الذي أدى إلى مقتل ثمانية تونسيين، ودعا المؤتمر السري للحزب الدستوري الجديد إلى إنهاء الحماية واستقلال البلاد[2] .

وفي ظل هذا الظرف تحدث شومان عن مشروع الجيش الأوروبي، وأورد أنه على فرنسا ضمان استمرار وجودها في الهند الصينية والأراضي المحمية، كما أنه من المستحيل التفكير في انسحاب فرنسا من تونس دون رفض للإصلاحات الجوهرية، وخلص إلى أنه في حالة أوجدت فرنسا فراغًا فسوف تسكنه قريباً دول أخرى.[3] وإذا اضطرت فرنسا إلى مغادرة تونس أو المغرب، فإن روسيا ستدفع روادها إلى هناك، كما يُحالف الحظ الولايات المتحدة أو انجلترا[4]. في إشارة إلى النزاع بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي في ظل الحرب الباردة، وبسط النفوذ خارج مجالهما من خلال دعم حركات التحرر في العالم .

وفي الوقت الذي أعلن فيه الفرنسيين في تونس رفضهم خطة الإصلاح، تبنّت عدد من الأحزاب والجماعات في تونس موقفها من الاقتراح المتعلق بمشروع الإصلاحات الدستورية المزمع وأكدوا في هذا الصدد عدم قبول قرارات الحكومة التي تتعارض مع مصالح فرنسا وجميع الأقليات التي وضعت ثقتهم فيها، وكان الموقّعون على هذا الرفض وهم : التجمع الفرنسي لتونس، تجمع الشعب الفرنسي، الحزب الراديكالي والراديكالي الاشتراكي، الحزب الاشتراكي الديمقراطي، حزب الاستقلال، الاتحاد الاشتراكي والديمقراطي للمقاومة، والاتحاد العام لموظفي الخدمة المدنية التونسية[5].

هذا واعتبر جوليان بأن تأجيج الموقف الداخلي التونسي سببه بورقيبة فعلى الرغم من الاعتقال الطويل الذي تعرض له إلا أن نشاطه بقي في أوجه بفضل ثلاث شخصيات وهم صلاح بن يوسف الثرثار والمحب للسلطة والمال كما وصفه، والذي كان في البداية يميل إلى

---

[1] Ryo Ikeda : **Op, Cit**, p p 55-56 .
[2] L' **Unità**, A 29, N° 18, 20/01/1952.
[3] **Le Monde**, 19 février 1952 .
[4] **Le Monde**, 18 novembre 1955 .
[5] **Gazette de Lausanne**, N° 162, 10 juillet 1952.

التسوية ثم اتجه إلى سياسة العناد التام، والهادي نويرة مسؤول خلية الحزب في باريس، ولدى عودته إلى تونس أصبح أحد أبرز أعضاء المكتب السياسي وأكثرهم نفوذا، والصحفي اللامع المونجي سليم الرئيس السابق لجمعية طلبة شمال إفريقيا في باريس[1].

من جانبه ربط صالح بن يوسف سحب الشكوى من الأمم المتحدة مقابل بروتوكول يقدم للباي، والذي سيضع حدا للازمة، وأصبح الأمر متعلق بالسيادة التونسية غير قابلة للتجزئة، مع التأكيد على الاستقلال الداخلي وحكومة بدستور وتأشيرة الإقامة، وإنشاء في غضون شهرين مجلس وطني تونسي شترك في صياغة القوانين، ورغبة في المصالحة سيقبل التونسيون أن تحدد لجنة مختلطة طريقة ضمان المصالح الفرنسية في البلاد من خلال مجلس استشاري فرنسي ومشاركة الفرنسيين في الحياة البلدية والاستدعاء الإجباري في حالة الضرورة للفنيين الفرنسيين، وباختصار طالب الدستور الجديد بالسلطة وقدم تنازلات فقط في الإجراء[2].

أما موقف الأوروبيين غير الفرنسيين فقد وافقوا بشكل عام على الإجراءات[3] التي اتخذتها السلطات العسكرية ضد ناشطي الحزب الدستوري الجديد المحرضين على العنف والمظاهرات على حد زعمهم، وأجمع المسؤولون والموظفون وأرباب العمل على ضرورة الفصل الفوري إذا لزم الأمر لجميع الوزراء التونسيين الذين تواطئوا مع الدستور الجديد المناهض للفرنسيين[4] فيما أعلن صلاح الدين البكوش[5] فشل الدول العربية أمام مجلس الأمن الدولي في الإعلان عن تشكيل اللجنة المشتركة المسؤولة عن وضع اللّمسات الأخيرة على نص الإصلاحات التي قبلتها

---

[1] Charles-André Julien : **Et la Tunisie devint indépendante 1951-1957**, les éditions jeune Afrique, Paris, 1985, p 40.

[2] Charles-André Julien : **Et la Tunisie devint indépendante …**,**Op, Cit**, p 59.

[3] من ضمن إجراءات التشديد مرسوم صادر عن الأمين العام للحكومة التونسية بتاريخ 12 جويلية 1952م، تم بموجبه سحب الموافقة على أربع منظمات شبابية وحلها وهي : الكشافة الإسلامية التونسية والكشافة التونسية، واتحاد الكشافة الإسلامية وكشافة الأمل، حيث ترى سلطة الحماية أن الحركات الكشفية الإسلامية عمومًا هي منظمات شبه سياسية، متأثرة بالأحزاب الوطنية وبالتالي تشكل دعم قوي خلال المظاهرات الكبرى . **ينظر** : **Le Monde,** 19 juillet 1952.

[4] Riadh Ben Khalifa : La récupération des terres agricoles coloniales en Tunisie (1951-1964), Mémoire de DEA, soutenu à la Faculté des Sciences Humaines et Sociales de Tunis, 2002. p 14 .

[5] **صلاح الدين البكوش (1883-1959 م)** : سياسي تونسي، تقلد الوزارة الكبرى مرتين أحداهما في عهد محمد الأمين باي الأولى فيما بين (1943– 1947م) والثانية فيما بين (1952– 1954م) وفي كلا المرتين جيء به بعد محمد شنيق الوزير الأكبر للمنصف باي عام 1943م، ثم الوزير الأكبر للحكومة التفاوضية التي شارك فيها الحزب الحر الدستوري الجديد، وذلك يدل على مدى القبول بصلاح الدين البكوش من قبل نظام الحماية، حيث كان يعتبر من الشخصيات المعارضة للحركة الوطنية و نتيجة ذلك فقد أحيل على المحاكمة بعد الاستقلال وصدر عليه في أكتوبر 1958م حكم عليه بالسجن والتجريد من حقوقه السياسية . **ينظر** : https://www.marefa.org ، تاريخ الدخول : 2022/04/11 .

فرنسا والإفراج عن أعضاء مجلس الوزراء السابق[1] .

وذكرت لوموند بأن القرار الذي اتخذته الحكومة الفرنسية بإرسال رسالة جديدة إلى الباي، خيبت آمال الفرنسيين الذين كانوا يأملون في اتخاذ تدابير شديدة ضد الوطنيين . من جهة أخرى أشاد المكتب السياسي الثالث لحزب الدستور الجديد بالتصويت النهائي للأمم المتحدة باعتباره انتصاراً تونسياً. وفي بيان صحفي تحدّث الدستور عن كفاءة الهيئة الدولية، وأنها تُقر من حيث المبدأ حق التونسيين في إدارة أنفسهم، ما عبّر عنه في البيان : « ... هذا ما أردناه »[2].

والملاحظ من خلال استعراض العديد من المواقف سواء للوطنيين التونسيين أو للجهات الرسمية الفرنسية داخل تونس وخارجها أنه مع بداية الخمسينيات اعترف ضمنيا بتزعم الحزب الدستوري الجديد للنضال السياسي وهو ما سينجر عنه في المحطات القادمة بأن يصبح الطرف الرئيسي في فرض منطقه السياسي وعملية المفاوضات التي ستقود البلاد إلى الاستقلال .

3-2- موقف الأوروبيين من العمل المسلح التونسي :

على خلفية ردود الفعل حول مذكرة 15 ديسمبر 1951م وتغير المقيم العام الذي اتبع سياسة القمع والردع اتجاه رموز الحركة الوطنية خاصة من الدستور الجديد، والتعثر العام لمسار المفاوضات، تخلل كل ذلك سلسلة من القتال المتبادل بين الأطراف المتصارعة من الأوروبيين بالأخص الفرنسيين منهم والتونسيين، حيث شكّلت بداية 1952م موجة عنف وحصار سياسي عسكري، مما جعل البلاد على حافة حرب معلنة .

فمع دخول سنة 1952م وبسبب الحملة العنيفة التي شنّتها سلطات الإدارة الفرنسية ضد المتظاهرين ومقرات الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد والاتحاد العام التونسي للشغل، قرر الوطنيين التونسيين الخروج إلى الجبال وإعادة تشكيل (منظمة الفلاقة)[3]، في الوقت الذي كانت تجري فيه مظاهرات كبيرة من أجل الحكم الذاتي والاحتجاج ضد القمع الفرنسي، أدى تدخل

---

[1] **Journal de Geneve**, N° 114, 15 mai 1952 .

[2] **le Monde**, 20 décembre 1952.

[3] **منظمة الفلاقة** : شكلها التونسيون في المناطق الساحلية والجنوبية من البلاد عام 1945م، لمقاومة الفرنسيين واستمرت لأكثر من ثلاث أعوام قبل أن يتمكن الجيش الفرنسي من القضاء عليها، إلا أن الوطنيين التونسيين نجحوا في أعادة بعثها سنة 1952م، إذ مثلت وسيلة ضغط ناجحة للحزب الحر الدستوري التونسي الجديد ضد فرنسا، لتتحول هذه المنظمة إلى جيش تحرير وطني تونسي، ارتبط بالديوان السياسي مباشرة . **ينظر:** محمد الهادي الشريف، **المرجع السابق** ، ص ص 130- 131.

الشرطة إلى وقوع اشتباكات عنيفة مع المتظاهرين في عدة مدن، حيث سقط عدد من التونسيين وأصيب آخرون بجروح، في حين بقيت المحلات التجارية والمراكز التونسية الرئيسية مغلقة احتجاجاً على ذلك القمع، وسط مطالبات بالحصول على أكبر قدر من الاستقلالية الداخلية في إطار مبادئ الاتحاد الفرنسي – التي ظلت حبراً على ورق– في الوقت الذي أنهى فيه شومان المفاوضات على إثر الرفض الواضح للطلبات العادلة والمعتدلة للتونسيين[1]

لم تهدأ الأوضاع في تونس وعبّرت جريدة جنيف عن واقع البلاد التي اندلعت فيها الاضطرابات في الذكرى السنوية لمعاهدة باردو في تونس والمدن الرئيسية، حيث التزم التجار التونسيين بإضراب عام، لتحدث بعدها سلسلة من الانفجاريات لعبوات ناسفة منها ما حدث في سوسة أمام مبنى البريد الرئيسي، ما أسفر عن مقتل 4 أشخاص وحالات رشق بالحجارة في شارع باب المنارة حيث تم فرض حظر لحركة المرور ليلاً . وأمام هذا الوضع الأمني شكّك الفرنسيين ليس فقط في قادة الإقامة العامة، بل في حكومة الميتربول وفي بعض السياسيين الذين حسب رأيهم لا يدركون قيمة ما أنجزته فرنسا منذ 1881م والتي عليهم أن يفخروا بها، حيث أن الإصلاحات المزمعة لا يمكن أن تمرر دون موافقة باريس وأن المقيم العام ورفاقه لا دور لهم ولهذا فالأوساط التونسية تتحرك بنشاط في سبيل إقناع روبرت شومان بالالتزام بمقترحاتهم[2] .

وأمام فشل كل المحاولات الجديدة للتسوية والاضطرابات التي أدت إلى اعتقال بورقيبة شكّل الأمين باي الحكومة دون موافقة المقيم العام الفرنسي وتم اعتقال جميع الوزراء، وعلى إثره دخلت تونس وقت عصيب بسبب منظمة المعارضة السرية للاستقلال المسماة " اليد الحمراء"[3] التي نظمت هجمات على النشطاء في الحركة الوطنية، ونقل بورقيبة وآخرون إلى أقصى الجنوب بالصحراء، ومثلت فترة (1952–1953م) بداية حركة المقاومة المسلحة التي استهدفت

---

[1] **L' Unità**, A 29, N° 16 , 18 /1/ 1952.

[2] **Journal de Geneve**, N° 114, 15 mai 1952 .

[3] **اليد الحمراء (La main rouge)** : المرجح أنها اكتسبت اسمها من اللون الأحمر الذي يرمز للشيوعيين، الذين اعتبرتهم فرنسا مصدر إزعاج بمختلف مناطق نفوذها، ودورها التحريضي ضد السكان الأصليين، هي تنظيم سري تابع لمصلحة التوثيق الخارجي لمكافحة التجسس (SDECE)، استحدثها اللواء لافيات (Lafayette)، في ظروف سياسية متوترة عاشتها كل من المغرب الأقصى والجزائر وتونس، مارست ضغوطات سياسية وأمنية من خلال عمليات التصفية، وتم تكليف جون بيار (Jean Pierre) بمسؤولية التنظيم وأوكلت لها مهمة العمليات الخاصة، كانت بدايتها كوحدة أمنية شبه عسكرية، ضمت نخبة من المختصين في مجال الأمن والاستخبارات وأفراد من قوات الجيش والدرك، مهمتهم القيام بعمليات خاصة لصالح الأمن القومي الفرنسي، لها ثلاثة أقسام الأول جمع المعلومات والثاني دراسة تنفيذ العمليات، أما القسم الثالث مهمته التنفيذ . **ينظر** : طارق بضيوف، **المرجع السابق**، ص ص 423–424.

المصالح الفرنسية أفراداً وممتلكات، فقد قُتل العديد منهم وجرح آخرين مما أدى إلى تشديد القبضة العسكرية وتعرض التونسيين للعقاب الجماعي[1].

في المقابل طالت التهديدات عددًا من الفرنسيين في تونس بإيجادهم ملاحظة في صناديق بريدهم جاء فيها : « اليد السوداء[2] في كل مكان، حياتكم في خطر، الموت في انتظاركم، إن موت تونسي سيتبعه موت عشرة فرنسيين . لا تثقوا بشرطتكم، دركككم، جيشكم مهتز بالفعل ... إنهم مسلحون بالإيمان، كونوا أصدقاء التونسيين لا تفكروا في عرقلة أنشطتهم المقدسة التي تهدف فقط إلى تحقيق مثل أعلى من الحرية والعدالة. احذروا الجميع من الانتفاض على نوايانا النبيلة وإلا ستقع اليد السوداء عليكم لننتقم لشهدائها ... لن نكون قتلة بل سنكون حراس ... العين بالعين والسن بالسن » . غير أن الفرنسيين لا يولون أهمية خاصة لهذه المنشورات، الصادرة من عدد قليل من المحرضين الذين ليس لديهم تأثير حقيقي في البلاد[3].

وحسب جريدة الوحدة الايطالية (L' Unità) فقد تفاقم الوضع بشكل خطير في تونس عقب اندلاع التظاهرات والاعتداءات، لا يزال مناهضو الاستعمار من قبل الوطنيين التونسيين في مركز اهتمام الأوساط السياسية الفرنسية، بينما توالت أخبار الهجمات على المكاتب الفرنسية في ضواحي تونس، وتخريب محول كهربائي، وقطع أعمدة الهاتف في مواقع مختلفة. إضافة إلى تفجير خطوط سكة حديد تونس صفاقس، وخرجت مظاهرات شعبية في الحي العربي بصفاقس، ومن جانبهم وصل العسكريون الفرنسيون نشاطهم الترهيبي والقيام باعتقالات واسعة النطاق في جميع مناطق البلاد وبشكل عشوائي للعشرات من المواطنين المشتبه في كونهم ناشطين سياسيين[4].

وتعتبر ذات الجريدة أن الحكومة الفرنسية بتبنيها سلسلة من الإصلاحات لا يغير شيئا على الإطلاق في أرض الواقع، بل بقيت مجرد شكليات في محاولة لخداع الرأي العام العالمي

---

[1] طارق بضيوف، **المرجع السابق** ، ص 431.

[2] **اليد السوداء (La main noire)** : تنظيم سري أسس عام 1941م، ضم وحدتين الأولى سياسية مكلفة بالدعاية والمناشير وتنظيم المظاهرات والاتصال بخلايا الحزب الدستوري داخليا، والمسؤول عنها يوسف بن عاشور، أما الثانية مكونة من عناصر خارج خلايا الحزب مجهولة لدى البوليس الفرنسي يرأسها حسين التريكي، قامت المنظمة بعمليات تخريب وتوزيع مناشير ومحاولات تفجير. **ينظر** : عدنان المنصر وعميرة علية الصغير ، **المرجع السابق، ج2**، ص 30.

[3] **Le Monde**, 02 février 1952.

[4] **L' Unità**, A 29, N° 125, 18 Mai 1952.

والتونسي خاصة، وعندما يرفض هذا الأخير تلك المقترحات ويطالب بانتخابات برلمانية حرة وتشكيل حكومة تضم الوطنيين بشكل حصري، يكون رد فعل السلطات الاستعمارية بأن تسعى إلى فرض برلمانها وحكومتها وإصلاحاتها، دون استشارة ممثلي تونس، ولا يتركون لهم الحق في المناقشة، بل ويجب قبول الخطة وتوقيعها كما هي[1].

ومن خلال ما كتبته جريدة الوحدة التي لها توجه شيوعي لم تخفي امتعاضها من تصرفات الفرنسيين داخل المستعمرات، ويبرز مدى التعارض في المواقف السياسية مع الفرنسيين داخل تونس، ذلك أن الايطاليين في تونس في تلك الفترة لم يعد لهم حضور فعّال ما يجعل سلطة الحماية تتخوف منه بسبب تداعيات الحرب العالمية الثانية على الوجود الايطالي بالبلاد .

أ- الاغتيالات السياسية :

تمثل عمليات الاغتيال التي تعرضت لها عدة شخصيات في تونس، أبرز حلقات القمع التي طالت الناشطين الوطنيين والنقابيين التونسيين، مؤدية إلى ردود فعل على المستويين الداخلي والخارجي .

وتأتي عملية اغتيال فرحات حشاد يوم 05 ديسمبر1952م، أبرز عمليات التصفية التي طالت الناشط النقابي الأكثر فاعلية، لما أحدثه على الصعيد الداخلي والخارجي، هذا وقد سبق الاغتيال فترة من التوتر السياسي والدموي بين أطراف الصراع الداخلي وسط التأزم السياسي بخصوص تأرجح المطالبات بالإصلاحات والاستقلال وبات كل طرف يرمي باتهاماته على الآخر .

وعرف نشاط حشاد فترة من المراقبة والتضييق في الداخل، حيث رفضت سلطات الإقامة منحه تأشيرة للذهاب إلى المؤتمر الدولي للنقابات الحرة العالمي (ICFTU)[2]، كما أفادت وكالة فرانس برس عن الدوائر الرسمية في تونس، أنه تم تشجيع السلطات الفرنسية على رفض منح التأشيرة للزعيم النقابي بسبب المنصب الذي اتخذه خلال رحلة سابقة إلى بروكسل، بحضوره مؤتمراً للنقابات العمالية الحرة، ثم في نيويورك[3].

وفي ردود سريعة حول الاغتيال، سارعت جريدة لوموند إلى تقديم عرض حول ملابسات الجريمة ووصفتها بغير المفهومة، فقد عثر على جثة المغدور في الريف على بعد أكثر من 40

---

[1] **L' Unità**, A 29, N° 202, 3 août 1952 .
[2] **Le Monde**, 30 juin 1952.
[3] **Le Monde**, 08 décembre 1952.

كيلومترا من تونس العاصمة، بينما تم اكتشاف سيارته مخترقة بالرصاص في رادس، بضاحية العاصمة الكبرى، وأثارت الحادثة غضبًا عارمًا في تونس لأكثر من شهر، واُعتبرت بأن الاختفاء المأساوي للزعيم التونسي سيكون عنصرا رئيسيا للأزمة، وأنه سيسبب تعاطفًا كبيرًا يمتد خارج تونس، ليشمل العديد من الأوساط الدولية[1] منها الأمم المتحدة . فلقد تجاوزت شخصية فرحات حشاد إلى حد كبير الإطار النقابي وحدود تونس، في حين إلتزمت الدوائر الرسمية بأقصى درجات التكتم واكتفت بالتشديد على أنه أيّاً كان الجناة سيعاقبون، والتحقيقات التي أجريت فور اكتشاف الجثة كشفت بالفعل عدة خيوط، لكن الجريدة رفضت تقديم أي مؤشر يمكن أن يعيق عمل رجال الشرطة المسؤولين عن القضية، وتجدر الإشارة إلى أن فرضية الاستفزاز أو حتى تصفية الحسابات قد طرحت ببعض الدوائر في تونس العاصمة[2].

وواصلت لوموند نشر عدة مقالات حول عملية الاغتيال وراحت تعطي تكهناتها حول الفاعل، والتي تمت في ظرف تونسي متوتر سبقه دعوة بعض الشخصيات الفرنسية في تونس والجهات الأمنية لاستهداف رموز النضال والحركة الوطنية[3]، هذا ولم يُخفِ حشاد سابقًا تعرضه للتهديدات وذكر بعض أعضاء اليد الحمراء، وصرّح في أحد اجتماعاته بقوله : « حذرني المقيم العام دي هوتكلوك من مغبة دخول الاتحاد العام للشغل المعركة الوطنية، ووعدني أنه إذا لم يدخل الاتحاد هذه المعركة فإننا لن نمس شعرة من رأسك »[4]، وادعى أنطوان ميليرو (Antoine Méléro) إشرافه على عملية الاغتيال، وهو من مواليد المغرب الأقصى، التحق بسلك الشرطة منذ صغره وتم انتدابه في المنظمة المذكورة بعد دعوته من الإقامة العامة في تونس للالتحاق

---

[1] تعدّت ردود فعل الاغتيال حدود الداخل، وفاقت الاستنكارات الصحفية، حيث قامت مظاهرات كبيرة في ربوع المستعمرات الفرنسية بشمال إفريقيا، ووصفت جريدة الوحدة (L'Unità) الايطالية لسان حال الحزب الشيوعي الأمر بالفضائع الاستعمارية، والقمع الدموي التي قابلته المظاهرات في الدار البيضاء بالمغرب ومدن الجزائر وهران وغيرها و مدن تونس، أدى إلى وقوع العديد من القتلى نتيجة الإطلاق العشوائي للنار من قبل الشرطة، إضافة إلى عمليات الترويع داخل الأحياء العربية من قبل الجيش، وسادت حالة الإضراب في تونس واعتقالات واسعة في صفوف المتظاهرين السياسيين، تم تنفيذ عمليات إعدام، ورغم القمع استمرت المظاهرات الحاشدة في المغرب والمسيرات الشعبية، فتحت قوات الشرطة النار وقتلت ما لا يقل عن 10 وطنيين آخرين، قامت الدبابات بدورية في شوارع الدار البيضاء تنشر الرعب، واُستخدمت الطائرات= وأُطلقت قنابل الغاز المسيل للدموع، ما أدى في يوم واحد إلى مقتل ثلاثة وأربعين مغربيا، وثلاثة إلى سبعة فرنسيين .
ينظر : **L' Unità**, A 29, N° 329, 09/12/1952.

[2] **Le Monde**, 06 décembre 1952.

[3] طارق بضيوف، **المرجع السابق**، ص 422.

[4] أحمد الطويلي، **المرجع السابق**، ص 48 .

بها في الوقت الذي كان نشاطها معروفاً من خلال عملياتها التفجيرية في عدة أماكن منذ سنة 1951م[1] .

بينما بثّت وكالة فرانس برس رسالة من تونس عرضت فيها ثلاث روايات محتملة للقتل، والتي يمكن أن تكون قد ارتكبت إما من قبل فصيل منافس من الدستور الجديد، أو من قبل الشيوعيين، أو مجموعة أسمتها (الدفاع عن النفس)، وتعتبر لوموند أن الأخير مستبعد ويضيف لأن اغتيال حشاد لا يخدم الفرنسيين في تونس، وحتى لو لم تتضرر فرنسا كثيرًا بسبب الحادث فإن العلاقات السياسية والإنسانية الفرنسية التونسية ستزداد سوءًا بين التطلعات والمصالح المتعارضة خاصة وأن الفرنسيين في تونس يرون بأن السلطة المركزية قد تخلت عنهم، مما استدعى تشكيلهم لتنظيمات (للدفاع عن النفس) لهذا يعتقد الكثير منهم أن رد فعلهم مبرر. لكن إذا تم تأكيد مسؤوليتهم فمن المرجح أن يؤثر على مستقبلهم ومصالحهم في البلاد[2].

ومع تلك التحليلات التي تفرزها الصحافة الفرنسية فهي لم تكن محايدة أبداً في تحليلها للأسباب والوقائع التي تم فيها تنفيذ الاغتيال بشكل عام انطلاقا من أنها أسمت الجماعات المسلحة للفرنسيين في تونس التي تنفذ عمليات التخريب والاغتيالات بمنظمات الدفاع عن النفس .

وفي تعليقه حول الاغتيال قال محمد المصمودي[3] : « اغتيال فرحات حشاد أمر مقيت، بل أكثر بُغضًا، لأنه تم في نفس اليوم الذي فتحت فيه الأمم المتحدة الملف التونسي ... يتوقع حدوث اضطرابات رهيبة، لأن القوى الاستعمارية تثبت أنها مُطلقة العنان، وكل تونسي مقتنع بأنه بمقاومتها يشارك في صراع غير متكافئ ولكنه حاسم. وستكون مذبحة منظّمة ضد شعب

---

[1] طارق بضيوف، **المرجع السابق**، ص ص 424-425.

[2] **Le Monde**, 08 décembre 1952.

[3] **محمد المصمودي (1922-2016م)** : ولد في المهدية أتم دراسته الثانوية في تونس، انظم إلى الحزب الحر الدستوري، انتقل إلى دراسة الحقوق في فرنسا، ويدير فرع الحزب هناك، تعرض للاعتقال من قبل الشرطة الفرنسية عام 1953م، شارك في حكومة بن عمار كعضو مفاوض للاتفاقيات 1955م، ومنها عين وزيرا للصناعة والتجارة في وزارة بن عمار الثانية لتونس المستقلة، وفي 1957م عين سفيرا في فرنسا، وفي سنة 1958م قام الحزب الدستوري الجديد باعفاءه من مهامه على اثر اتهامه بالتضامن مع مسؤولي مجلة العمل المتهمين بالانحراف، لكن تم إعادته الحزب وعين في 1959م وزيرا للإعلام، ليعاد إعفاءه من عمله في 1961م، على خلفية مقال ضد تسلط بورقيبة، واستمر الإبعاد مدة 3 سنوات ليعين من جديد سفيرا في فرنسا سنة 1965م، وفي 1969م اصب حامينا عاما مساعدا للحزب الدستوري الاشتراكي، فشل في مشروعه الرامي للوحدة مع ليبيا ما بدد آماله في خلافة بورقيبة فأصبح معارضا ومبعدا من البلاد، في 1984م عينته ليبيا سفيرا لها في الأمم المتحدة . **ينظر** : عبد الوهاب الكيلاني وآخرون، **المرجع السابق، ج6**، ص 104 .

بأكمله والكارثة عامة ... ولمنع الأسوأ، نرجو أن تتدخل الأمم المتحدة في الوقت المناسب بإيفاد لجنة تحقيق إلى تونس، ومن سلطتها أيضا حماية جلالة الباي وأسرته وكذلك بورقيبة »[1]

أما على مستوى سلطة الحماية، فقد أدلى المقيم العام دي أوتهكلوك عقب مقتل الأمين العام بالتصريح الآتي : « الاغتيال المأساوي للسيد فرحات حشاد سبب لي مشاعر حزينة . أنا شخصياً كنت أعرف الأمين العام، الذي حافظت معه على علاقات طيبة، ومن الواضح أن آراءه السياسية كانت معارضة تماما لآراء فرنسا، إلا أنه دافع عنها بحماس جعلت منه قائدًا سياسيًا أكثر من كونه زعيمًا نقابيًا. لكنه أحب بلده بشغف، ولهذا السبب أنحني له، وأدين بصدق الهجوم الذي ضربه مثل كل ما سبقه للأسف، وأوقع العديد من الضحايا بين الفرنسيين والتونسيين » . بينما أوضح رئيس الوزراء البكوش، أن حالة عدم الثقة التي عاني منها الباي هي التي أخرت المقابلة التي طلبها السيد دي أوتهكلوك، والتي كانت ستتم فور تحسن صحة الملك. ثم ألقى باللوم على الهجوم الذي أودى بحياة فرحات حشاد الذي وصفه بالرجل الأمين والذكي. وتساءل رئيس الوزراء حول عواقب غياب الزعيم النقابي عن الساحة، كما أكّد وحسب رأيه بأن منظمة اليد الحمراء لا وجود لها[2].

ألقى الاغتيال بظلاله على المستوى العالمي، حيث ندّد المؤتمر الدولي للنقابات العمالية3 (التي تنتمي إليها النقابة العامة التونسية)، بالاغتيال ووصفه بالجبان، فيما أشار إلى أنه لو تمكن حشاد من السفر إلى نيويورك كما تمنى لكان نجا من الموت . مشيرًا إلى أن السلطات الفرنسية رفضت منحه تأشيرة الخروج، ومؤكدًا أن النقابة التونسية على الرغم من الخسارة الفادحة التي عانت منها ستواصل معركتها، وستستمر في تلقي دعم (G.I.S.L)، كما أن اللجنة التنفيذية للاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة في نيويورك تبنت قرارًا يطالب الأمم المتحدة بالتدخل لتسوية القضية التونسية. وجدّدت اللجنة رغبة النقابات العمالية الحرة في حصول تونس على الحكم الذاتي في أسرع وقت ممكن، وبناءً على اقتراح المندوب الفرنسي، أوصت اللجنة التنفيذية بإنشاء " لجنة نقابية للمساعي الحميدة " تتألف من نقابيين فرنسيين وتونسيين، لدراسة سُبل الوصول إلى تسوية المشاكل التي تفصل بين البلدين[4].

---

[1] **le Monde**, 08 décembre 1952.

[2] **le Monde**, 09 décembre 1952.

[3] إتحاد نقابي تشكل عام 1949م، في لندن بإيعاز من اتحاد العمل الأمريكي، ومؤتمر النقابات الإنتاجية والمؤتمر البريطاني للنقابات، ومقره بروكسل . **ينظر** : عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **المرجع السابق، ج6**، ص 386.

[4] **le Monde**, 08 décembre 1952

لقد أدى التحقيق في اغتيال فرحات حشاد إلى ترنح المحادثات، والتي اعتبرها روبرت جوتييه (Robert Gauthier) في مقال له بأنه شابها التحيّز، حيث تم تشكيل لجنة تحقيق برئاسة القاضي إتيان بوثود (Étienne Bouthod)، المعروف بنشاطه واستقلاليته . ويأمل أن تعمل مساعدته في تسريع تقدم التحقيق وإبلاغ الشعب وسط تعدد الروايات والمعلومات حول إثبات التهمة أحيانًا لبعض العناصر الفرنسية، أو متطرفين تونسيين، فيما كان بكوش مقتنعا بإمكانية استئناف المفاوضات وإبرام اتفاق. كما أن الأحداث في المغرب ألحقت الضرر بتونس في مواجهة الرأي العام الدولي. لكن اعتقال قتلة فرحات حشاد، أياً كانوا، بالنسبة للعديد من التونسيين يمكن أن يُهدئ الوضع العام في البلاد . مؤكدًا وبقوة أنه يثق تمامًا في العدالة الفرنسية للعثور على الجُناة، بينما قام دانيال غيران (Daniel Guérin) الصحفي وعالم الاجتماع، الذي كان في تونس وقت وقوع الاغتيال، بالإدلاء بشهادته، وأكد للقضاة أنه خلال مقابلات مختلفة مع فرحات حشاد وآخرون أكدوا تعرضهم للتهديد، حيث ذكر حشاد صراحة (اليد الحمراء) وأعطى أسماء الفرنسيين المنتمين إليها[1].

والحال أن سلسلة الاغتيالات استمرت لتطال شخصيات أخرى نافذة في الحزب الدستوري الجديد بالتحديد، ففي 13 سبتمبر 1953م في ظروف مشابهة تم قتل الهادي شاكر[2] عضو لجنة إدارة الحزب الدستوري . وأرجع الوطنيون وجزء كبير من الرأي العام التونسي مسؤولية العملية لمنظمة اليد الحمراء حيث استُؤنفت الهجمات وأعمال التخريب الانتقامية في المدن والأرياف رغم المناشدة بالهدوء التي أطلقها الملك في21 سبتمبر وقال ممثل الدستور الجديد محمد المصمودي في باريس : « نحن الدستور الجديد نتوقع شيئًا من الحكومة الفرنسية بشكل مختلف، من شأنه أن يؤدي إلى انفراج حقيقي في تونس والانسجام والثقة التي تريدها »[3]، وفي تعليقه حول الاغتيال في ليلة 12 إلى 13 سبتمبر 1953م يضيف : « بينما كان في

---

[1] **le Monde**, 10 décembre 1952.

[2] **الهادي شاكر (1908-1953م)** : عائلته من أعيان مدينة صفاقس، حيث درس وتحصل على شهادة الابتدائية في 1922م، دخل النشاط الثقافي والجمعوي بين (1929-1933م)، وساهم في الحياة الصحفية والمسرحية والرياضية، برز من خلال مواقفه في قضية التجنيس، شارك في مؤتمر قصر الهلال بصفته ممثل صفاقس، وكان له دور في الحركات الاحتجاجية بين (1934-1938م) واعتقل عقبها، وأصبح واجهة الحزب الدستوري الجديد في صفاقس، ترأس المؤتمر السري الرابع للحزب في جانفي 1952م، القي عليه القبض ونفي إلى طبرقة ومنها لتطاوين، ولما أفرج عنه في ماي 1935م ابعد إلى نابل، تم اغتياله في 13 سبتمبر 1953م . **ينظر** : علي بلهوان، **المصدر السابق**، ص ص 490-494.

[3] Romain Rainero : « La Tunisia dalle riforme del 1954 all' Indipendenza » , **Il Politico** , V 23, N° 2 , 1958, P p 294-295.

نابل، تم اختطاف الهادي شاكر، من قبل ثلاثة غرباء في سيارة، في صباح يوم 13، تم العثور على جثته مُخترقة بالرصاص على الطريق ولم يتم العثور على قاتليه »[1]، هذا وقد وُجدت على جثته رسالة تحذيرية جاء فيها : « إنذار إلى الأهالي ... إن كل حادث اغتيال أو تخريب يرتكبه الحزب الدستوري في مكان ما سيتبعه بدء من الآن إعدام ثلاثة من الأعضاء البارزين في فرع الحزب في ذلك المكان، ولن يحول أي شيء أو أي شخص دون تنفيذ هذه الأعمال الانتقامية، فليكن ذلك معلوماً »[2].

وجاء رد فعل الدستور الجديد فور العملية حيث أصدر المكتب السياسي بيانا جاء فيه : « وإدراكا منا لمسؤولياته، يدْعو حزبنا جميع التونسيين إلى التحلي بالوقار وعدم الرد على المشاريع الإجرامية لخصومه في هذه اللحظة حيث يسعى المستعمرون لإسكات الشعب التونسي، وللحفاظ على رباطة جأشنا وعدم فقدان يقظتنا. يجب أن نبقى متحكمين بأنفسنا من أجل إحباط مخططات المحرضين... » كما أشار ذات التصريح الغرض من هذه الأعمال هو إحداث فوضى كبيرة في أوساط التونسيين، وتعكير الأجواء من أجل خلق صعوبات خطيرة للجنرال المقيم الجديد في الدوائر المعادية للدستور، و يشير الحزب إلى اعتقاده بأن اغتيال الهادي شاكر الذي كان نفوذه كبيرًا في صفاقس كان ردا على اغتيال الشيخ أحمد بلقروي في 8 أوت بسبب اشتباك الرجلان عدة مرات[3].

ولا عجب أن لا تستغل الجماعات المسلحة الفرنسية وعلى رأسها اليد الحمراء مسألة الخلافات الحزبية بين نشطاء الوطنيين لتنفيذ مخططاتها واغتيالاتها بينما بعض التصاريح اتهمت المعارضين السياسيين من التونسيين بإحداث البلبلة لتصل إلى حد التصفية الجسدية .

هذا واستمرت أعمال اليد الحمراء التخريبية لتطال العديد من الشخصيات التونسية البارزة عن طريق نسف ممتلكات الأفراد بالقنابل أو تهديدهم بالقتل، حيث ضمّت قائمتها محامين وأطباء و صيادلة، وصحفيين، وبعض من هم في خدمة الباي، بالإضافة إلى نسف وتدمير أملاك ومنشآت ومعامل محلية ودكاكين ومكاتب فرعية للنقابات في عدة ولايات[4] .

إن ما تم نشره من دعاية فرنسية و سلطة الحماية حول مسألة الاغتيالات والتحقيق فيها، ومدى مصداقيتها للوصول للعدالة المطلوبة، لا ينفي إطلاقًا بأن اختفاء شخصية مثل

---

[1] **le Monde**, 14 septembre 1954.

[2] علي بلهوان، **المصدر السابق**، ص ص 493-494.

[3] **le Monde**, 15 septembre 1953.

[4] علي بلهوان، **المصدر السابق**، ص ص 420-421.

حشاد عن المشهد السياسي والنقابي في تونس وغيره من الشخصيات الفاعلة، كان وقعه شديدا من خلال ردود الفعل على المستوى المحلي والخارجي، إذ أظهر بأن العملية لم تكن في صالح منفذيها، ولم تقدم النتائج المرجوة منها كما أرادها المعارضون لاستقلال البلاد من أفراد الجالية الفرنسية بالخصوص، التي أثبتت أنها لا تختلف في أسلوب معارضتها عن التوجه والأسلوب الاستعماري الذي يعمل وفق الغاية تبرر الوسيلة، والذي أوصلها إلى أن أصبحت فيما بعد هدفًا للمقاومة التونسية المسلحة.

ب- الكفاح المسلح وتداعياته :

في ظل استمرار موجة العنف وانعدام الأمن، أشارت لوموند أن فرنسا لا تزال لديها إمكانية تحويل الوطنيين التونسيين إلى شركاء، وترى أن الدستور الجديد يطلب أكثر مما يريد في الواقع، لأنه بالكاد يرغب في طرد الفرنسيين بالكامل من تونس. وتضيف الصحيفة أنه إذا جرت انتخابات ديمقراطية حقيقية في تونس، فإن الوطنيين والباي سيواجهون قوة أخطر عليهم بكثير من فرنسا، وهي البؤس الذي تنشره الشيوعية على حد وصفها، مؤكدة على دور الفرنسيين في حل مشكلة الفقر متفوقين على الحكام المحليين، ليس فقط لقوة فرنسا عسكريًا، بل لأنها أخذت على محمل الجد التزاماتها الاقتصادية والاجتماعية في المحمية[1].

وكانت الحكومة الفرنسية قد وافقت على خطة الإصلاح التي قدمها المقيم العام إلى الباي وطلب من البكوش نشر هذا المشروع المتضمن النقاط الأساسية التالية : احترام سيادة الباي والسيادة الشعبية المعترف بها رسميا، بالمقابل تقر الحكومة التونسية بحقوق فرنسا والفرنسيين في تونس وان أي تغييرات لا يمكن أن تنبثق إلا باتفاق ثنائي بين البلدين، تمس خطة لإصلاح المؤسسات التونسية بسلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضاء والخدمة العامة، أما ثالثا التوجه وفق مراحل بتونس نحو استقلالها الداخلي مع احترام حقوق الفرنسيين، ومنه بدل من الانتقال إلى وزراء تونسيين في قطاعات جديدة، فإنه يمنح رؤساء الإدارة كمرحلة أولى الحرية الكاملة في إدارة خدماتهم وتعيين رؤساء الإدارة من المتعاونين التونسيين الذي سوف يتم تدريبهم، إضافة إلى إنشاء مجلس تشريعي يساعد الباي يكون تونسي بحت[2]، وقال بول رينو (Paul Renaud) ممثل الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا في واشنطن : « إذا احتجنا الاختيار سوف نتخلى بالأحرى عن قرار الأمم المتحدة ... من المؤكد أن شمال إفريقيا بها عيب فريد

[1] **le Monde**, 09 août 1952.
[2] **L'Information**, A 54, N° 566, 2 avril 1952 .

مقارنة بأستراليا وأمريكا، حيث كان التخلص من السكان الأصليين سهلاً إلى حد ما، وفي الصين والهند، حيث لم يرسل الأوروبيون إلا مجرد مراقبين »[1].

في المقابل شعر الدستور الجديد بخيبة أمل أمام تخلي الفرنسيين عن موقفهم الثابت، فبدأت الحركات الاحتجاجية على الخطة الفرنسية. وتم إنشاء منظمات مسلحة المعروفة باسم الفلاقة في جنوب تونس، بعد فترة وجيزة من فرض المقيم العام هوتكلوك خطة على الباي، وصرحت لوموند أن دوافع هذا الأخير وراء موافقته على الخطة، والتي أوضحها رئيس الوزراء التونسي القديم شنيق لمسؤول فرنسي في فيفري 1953م، بسبب رغبته في الحفاظ على امتيازاته بصفته صاحب السيادة، وبالنسبة لتقاربه مع الدستور الجديد بسبب عدم وجود طريقة لديه لكسب الشعبية رغم تخوفه من الحزب ونشاطه. لذلك يمكن افتراض أن الباي كان أكثر انتهازية[2].

استمرت سلسلة الاعتداءات المتبادلة منها إصابة بعض الموظفين قرب المبنى الذي يضم خدمات الأشغال العامة، في قصبة تونس حيث أُستخدم صندوق يحوي متفجرات، تم وضعه على عتبة نافذة مكتب يطل على شارع صغير[3]. بينما استخدم الفرنسيون أساليب العنف والتخريب في تونس وأشعلوا النيران في قرى بأكملها وبالتالي قدّم الفرنسيون للشعب التونسي وكذلك شعوب شمال إفريقيا والعالم العربي خدمة كبيرة لإبرازها كحجج أمام المحافل الدولية[4].

في هذا الجو المشحون ووسط عناد الفرنسيين ورغبتهم في تمرير قراراتهم وإصلاحاتهم بالقوة تمت الدعوة لإجراء الانتخابات التي هاجمها الدستور الجديد ودعا إلى مقاطعتها بكل الوسائل، وسط حملة التزوير في القوائم وإرغام بعض الشخصيات التونسية على الترشح فيها، واستجاب التونسيون إلى حملة المقاطعة للانتخابات التي عرفت عزوفًا كبيرًا للناخبين حيث وقعت مواجهات وصدامات مع الشرطة الفرنسية خاصة في سوسة والقيروان وصفاقس وقابس[5].

وقد أدت مشاركة بعض التونسيين في الانتخابات إلى اتهامهم بالخيانة حتى وصل حد تصفيتهم على رأسهم الشاذلي القسطلي نائب رئيس المجلس البلدي بتونس ومدير جريدة

---

[1] Maurice Dupont : « Les intérêts français contre l'intérêt de la France en Afrique du Nord », **Esprit, Nouvelle série**, N° 192, 1952, p p.
[2] Ryo Ikeda : **Op, Cit**, P 111 .
[3] **Journal de Geneve**, N° 114, 15 mai 1952 .
[4] **Le Monde**, 13 décembre 1952.

[5] علي البلهوان، **المصدر السابق**، ص ص 473-474.

النهضة[1]، الذي تم قتله في الرابع من ماي 1953م[2]، وأثار اغتياله فوضى بالعاصمة باعتباره صاحب منصب هام وأكبر متعاون مع الفرنسيين الذين شعروا بالخيبة اثر فشل الانتخابات وراحوا ينفذون هجمات انتقامية[3].

هذا وازدادت حصيلة الاقتتال بين الجانبين الفرنسي والتونسي، منها انفجار في أحد الشوارع الأكثر ازدحامًا في المدينة . وتعرض وزير التجارة لنفس المحاولة في منطقة سوسة، وتعرض شقيق وزير الصحة للقتل بالرصاص، ودخول مسلحين ببنادق حربية إلى منزل حبيب بورجب بنية قتله لكن لم يتمكنوا من إيجاده، وقاموا بتعذيب جارٍ له لإجباره على كشف مكانه، وتم زرع قنبلة في منزل تهامي بن كاهد رئيس شؤون المحاربين القدامى، وانتشرت الهجمات في كل مكان تقريبًا، وفي تونس العاصمة تم تداول تهديدات بالقتل على نطاق واسع في قابس، حوالي عشرين نقشاً على الحائط بالعربية، كان نصها : « يُهدد بالقتل كل من ينوي المشاركة في الانتخابات البلدية »، وفي سوسة تم الكتابة على جدران مسجد : « احذروا أيها الخونة . سنقول لا لـ لهوتلكوك، حذاري أيها الخونة فكروا بالشعب التونسي. ويل للخونة. ويل للملك، لا للتصويت »، لكن من بين التهديدات الأكثر انتشارًا، كانت من قبل اليد السوداء جاء فيها : « أبناء الوطن التونسيون، ... أوصيكم بعدم المشاركة في الانتخابات البلدية. ويل لمن يترشح سيقتله الرصاص... ويُحظر دفنه في مقبرة المسلمين... وأخبروا زملاءكم بهذا التحذير » .

وبحسب معلومات قدمتها شخصية تونسية رفيعة المستوى، كانت الحصيلة 130 عملاً إرهابياً ضد تونسيين منها 110 اعتداء وتخريب مساكن، و 31 اعتداء على التونسيين المؤيدون لفرنسا، 38 ضد تونسيين غير منتمين للحزب، 41 ضد الوطنيين التونسيين. ولم تسفر هذه الهجمات عن أي ضحايا ووُصفت في أغلبها بأنها انتقام من المدافعين عن التونسيين الموالين لفرنسا أو تصفية حسابات، وفي 6 اعتداءات كان مرتكبوها غير معروفين، واثنان فقط قدما طابعًا سياسيًا واضحًا منها اغتيال فرحات حشاد على يد قوميين خافوا من نفوذه على حد زعم الجريدة. ومحاولة اغتيال عبد السلام المطيري الذي أعلن ولاءه لفرنسا بعد اغتيال شرطي يدعى شيشرون (Chichéron) و4 مصابين، وقع اثنان في منطقة سوسة، أما

---

[1] تأسست جريدة " النهضة " في 1923م لتعوض جريدة " البرهان " الناطقة باسم الحزب الإصلاحي، وذلك بعد انحلاله في 1926م، وتوقفت الجريدة عن الصدور سنة 1952م . **ينظر** : الصادق الزمرلي، **المرجع السابق**، ص 299.

[2] **Le Monde**, 04 mai 1953.

[3] علي البلهوان، **المصدر السابق**، ص ص 474-475.

الآخران في منطقة قابس[1].

وأشار مسؤول أمريكي إلى استمرار التدهور في الوضع الأمني في تونس، وأن الفرنسيين ومسؤولو الإقامة، يأخذون الوضع على محمل الجد أكثر من ذي قبل ومع ذلك، فهم بطيئين في التحرك، وذلك لانشغالهم الشؤون المغربية، بشكل متزايد مع بداية عام 1953م. ونتيجة لذلك اتخذت الحكومة الفرنسية خطوتها الكبرى التالية في تونس في 2 سبتمبر 1953م، وتم تعيين بيير فوزارد (Pierre Voisard)[2] في منصب المقيم العام، حيث رحب التونسيون بهذا إلى حد ما، فيما أعلن الهادي نويرة الأمين أنه مستعد للتعاون[3].

وهكذا تم في الأمم المتحدة مناقشة المسألة التونسية، واستنكر الممثل الباكستاني بشدة السجن والقتل والاغتصاب والتعذيب والتوظيف والاستخدام المفرط للأسلحة النارية، ووصف القمع الفرنسي بالشرس، بينما أعلن المندوب العراقي أن تونس سقطت في كابوس العنف والإرهاب، أما الممثل السوفيتي فلاحظ أن الولايات المتحدة من خلال هذه المناقشة قد ضحت باستقلال تونس لقضية أو مصلحة ما[4].

وبلغت حصيلة نشاط المقاومة المسلحة والأوروبيين منذ فجر الخمسينيات عبر مراحلها كالآتي : بلغ عدد القتلى من الفرنسيين 149 بما في ذلك 33 قتيلا و 116 جريحا عام 1952م، منحنى القتلى والجرحى تطور بشكل متزايد في عام 1953م حيث تبين أن أسلاك (الدرك والشرطة والجنود) مثلوا الهدف الأول لمقاتلي المقاومة، أي 18 قتيلاً من بين 33 و 66 جرحى من أصل 116، مع تجنب المواجهة المباشرة مع قوات الحماية – في ظل عدم تكافؤ ميزان القوى – اتبعت المقاومة أسلوب حرب العصابات، بنصب الكمائن والمهاجمة بالرصاص والمتفجرات بهدف الانتقام والاستحواذ على الأسلحة، أما بالنسبة للمدنيين، فتم قتلهم أو جرحهم عادة بواسطة التفجيرات في الأماكن العامة، بينما فئة المزارعين الأوروبيين بقوا بعيدين عن المقاومة المسلحة خلال هذه المرحلة الأولى، غير أن الذين يعيشون معزولين في مزارعهم

---

[1] **Journal de Geneve** , N° 106 , 7 mai 1953.

[2] **بيير فوزارد (1953-1954م):** كان ينتمي للسلك الدبلوماسي الذي عمل في تونس بالعشرينيات كملحق في ديوان المقيم سان لوسيان ثم عين والي مقاطعة ونائب عام المندوب الفرنسي في النمسا، ووزير دولة بإمارة موناكو، عين مقيما عاما في تونس في سبتمبر 1953م، عمل خلال فترته على امتصاص الأزمة التي تعشيها البلاد، عن طريق إصدار جملة من الإجراءات التي لقيت الرفض التام . **ينظر** : نور الدين الدقي وآخرون، **تنظيم الحكم بتونس ...، المرجع السابق**، ص 210.

[3] Ryo Ikeda : **Op, Cit**, P p 112-113 .

[4] **L' Unità**, A 30, N° 293, 24 October 1953.

تأثروا بشكل كبير بالهجمات المرتكبة ضد الضباط والممتلكات والمدنيين . وتجدر الإشارة إلى أنه بين جانفي 1952م حتى جويلية 1953م، أكثر من نصف عمليات السطو المسلح كانت في المدن وخاصة العاصمة، التي تشهد على أهمية الدور الذي لعبه أبناء المدن في المقاومة المسلحة، سواء فردية أو في شكل منظمات مثل اليد الحمراء[1].

وفي الوقت الذي كانت فيه تونس تعيش وضعا أمنيًا مزريًا، تم إنهاء مهام المقيم العام أوتكولك، وصرح المصمودي ممثل الدستور الجديد في فرنسا، في بيان صحفي أوضح فيه بأن رحيل دي أوتكلوك هو تتويج لفشل سياسته القمعية والعقابية التي اتبعها في البلاد[2].

استمر الوضع الأمني المتصاعد على حاله، ووصف رافوسين (Ravussin) الذي زار تونس صيف 1954م، الوضع في البلاد وعمليات التفجير ضد الأوروبيين، التي طالت المقاهي حتى العربية منها والاغتيالات ضد التونسيين منها مقتل الطبيب الخاص للباي والهجوم على طبيب في مستوصف بسوسة ناهيك عن الحرائق المستمرة[3].

بينما وصف غابرييل بوا أن تونس عرفت صدامًا بين حزبين رئيسيين الدستور الجديد والتجمع الفرنسي التونسي، الذي يعاني انقسامات لكنه يجتمع على الأساسيات، أما الأول فقد وجد دعم وتشجيع فرنسا من قبل الماركسيين ومن يسمون أنفسهم بالمسيحيين التقدميين ومُحبي العروبة، وبالتالي فإن المناقشة التي تم طرحها سابقا حول استخدام المصطلحات والكلمات الفرنسية أولا مثل كلمة الاستقلال الداخلي وهو التعبير الذي استخدمه روبرت شومان في خطابه عام 1950م لإخفاء معنى الاستقلال الحقيقي، يمكن أن يكون مجرد خطوة قصيرة نحو الاستقلال مع سلطة تونسية حصرا دون مشاركة الفرنسيين ما يعني فك الارتباط مع فرنسا، حيث أنه لا يمكن أن تحكم دولة مسلمة مجتمع فرنسي ديموقراطي ولا يمكن أن يكون على قدر من المساواة، ثانيا جهة الاتصال المعمول بها حيث يتم التعامل مع بورقيبة المحرض على المقاومة هو الوحيد المؤهل للتحدث عن تونس والذي أثبت عدم قدرته على جعل الأمة ضد فرنسا، وثانيًا أنه لم يجرؤ على مواجهات الصراع الانتخابي فقد فشلت الانتخابات مجالس القيادات والبلديات للدستور حيث امتنع 51.3 % من الناخبين، أما ثالثًا فالوجود الفرنسي الذي يقول أنهم مستعدون لقبول وجود مزارعين وتجار وصناعيين فرنسيين لكن الوظيفة العامة ستكون ممنوعة على الفرنسيين، والدستور رغبته واضحة في تعريب التعليم العام ومن هنا نُعلن

[1] Riadh Ben Khalifa : **Op, Cit**, p p 19-21.
[2] **Le Monde**, 05 décembre 1953.
[3] Ch-E. Ravussin : **Op, Cit**, p 510.

أنه إذا تخيلنا عن كل أدوات القيادة للدستوريين فإن حياة الفرنسيين ستكون لا تُحتمل، وسيتم تأميم الشركات الفرنسية الرابحة، أما رابعًا هو الإفراج عن بورقيبة والعفو العام عن الجرائم السياسية التي أُرتكبت على مدار عامين، وفي نظر الفرنسيين فإن هذه الخطوة تُهين فرنسا، إذ لا يمكن التخلي عن التونسيين الذين اظهروا تفانيهم وإخلاصهم لها، وقد دفع أكثر من شخص حياته ثمنًا لهذا الإخلاص[1].

*** موقف الفرنسيين :**

قادت الجالية الفرنسية المعارضة داخل تونس لجميع المشاريع الإصلاحية التي اقترحتها سلطة الحماية والحكومة الفرنسية، وعكف ممثلو الجالية على تأكيد كامل حقوق التميز، والأولوية الاقتصادية والإستراتيجية داخل البلاد التونسية، بالشكل الذي لا يمكن التنازل عنه تحت أي ظرف .

وعلى رأس هؤلاء أنطوان كولونا، عضو مجلس الشيوخ وممثل عن الفرنسيين في تونس، الذي راح يتساءل عن كيفية الحفاظ على المناصب الفرنسية في تونس، وتوافق تنفيذ خطة الإصلاح مع الوجود الفرنسي في تونس على حد تعبيره، وكيف أنه في المستقبل القريب أو البعيد يمكن أن يستثنى هذا الوجود كليًا أو جزئيًا لمائة وثمانين ألف فرنسي يعيشون في البلاد، هؤلاء الذين بنو المحمية على مدى أجيال، ويُظهرون التضحيات، مع ملاحظة أن عددًا معينًا من الفرنسيين هم من أصل أجنبي، حصلوا على الجنسية الفرنسية بالتجنس . إذا قامت بعد أن فرضت عليهم الحكومة الجنسية الفرنسية أو شجعتهم على التقدم بطلب للحصول عليها، خفضتهم بسبب هذه الجنسية إلى فئة منقوصة، في حين تساءل بوا لوزير الخارجية عما إذا كان نظام الحكم الذاتي الداخلي الذي قدمه في إعلانه للحكم الذاتي حيث أن نتائج الإصلاحات التي أجريت في تونس تشمل : إخلاء جميع الوظائف العامة وجميع المجالس المنتخبة[2]، فماذا سيكون دور وصلاحيات المقيم العام في ظل هذا الحكم؟.

أدت الإجراءات والإصلاحات إلى ردود فعل متباينة في تونس التي تسعى نحو الاستقلال الداخلي، وحول ردود الفعل لمختلف الاتجاهات وللعناصر المقربة من الجنرال المقيم والوزارة الجديدة أنه هناك بعض التفاؤل من قبل التجمع الفرنسي، وهي مجموعة تمتلك كل شيء في تونس، وشيء من التشاؤم يظهر كذلك في دوائر الأقلية الاشتراكية مقارنة بأقلية

[1] **L'Information**, A 55, N° 905, 13 août 1953.
[2] **Le Monde**, 27 juin 1952.

التونسيين الفرانكفونيين، وقد وبّخ التجمع الفرنسي في تونس الجنرال المقيم لاختياره خلافة بكوش الرجال الذين وقعوا بين (1951–1952م) الطلب إلى الأمم المتحدة ضد فرنسا، فالتجمع خشي من ناحية أخرى أن تسبب الإصلاحات انتهاكات خطيرة لحقوق الفرنسيين في تونس، ويضيف رئيس بلدية تونس الدكتور ترمسال (Tremsal) بأنه ليس من العدل عدم مراعاة الجهد الفرنسي المقدم وأي هجوم على هذا الجهد سيضرب تونس في تطورها، أما الأوساط التونسية المعتدلة والفرانكفونية فمن جانبهم يخشون العودة إلى انعدام الأمن أو أن معارضة ورد الدستور الجديد بعنف، لأن هذا الأخير مازال يرى الإصلاحات غير كافية لأنها تحافظ على السيادة المشتركة. بينما تراها شخصيات تونسية بارزة بأنها معتدلة، وبالتالي تؤدي المعارضة إلى دعوات للتصعيد وبقاء الجو العام في تونس غير مطمئن[1].

وكتب برنارد لافيرجن (Bernard Lavergne) مقالاً مطولاً حول الأسباب التي جعلت الفرنسيين يريدون الحفاظ على جودهم في شمال إفريقيا، وراح يعدد العوامل التاريخية والشعوب التي تعاقبت على المنطقة خاصة تونس، وبإن كل تنمية في هذه البلدان هي عمل فرنسي . لكن بورقيبة لم يتردد في القول : « الشيء الوحيد الذي نطلبه من الفرنسيين هو المغادرة » . وبالتالي كل الفرنسيين سيُعتبرون أجانب في تونس والمغرب ومنه لا يوجد ضمان بأن حق الإقامة المعترف به للأجانب سيُحترم لفترة طويلة، فبعد عام أو عامين من إعلان الاستقلال، ستقوم النخبة التونسية والمغربية الطموحة بطردهم وسيُعلنون أن وجود القوات الأجنبية هو تعدي على سيادة الدولة علاوة على ذلك، لا شيء سيمنع أصحاب الأرض وقتها من سن قوانين تخدم مصالحهم وتنعكس بالسلب على الأجانب، ويرى الكاتب بأن الحل يكمن في إنشاء المجمع السياسي والاقتصادي للشعبين المتجاورين على أسس معقولة وأن يكون أيضًا تقاسم عادل بين بينهما قائم على مبدأ الملكية السياسية والاقتصادية للدولتين المتجاورتين[2].

كما أكدت الدوائر السياسية عبر لوموند بأن الوجود الفرنسي في تونس لا يعبر فقط عن المصالح الإستراتيجية والدبلوماسية والاقتصادية والثقافية الرئيسية، بل إنه يعترف بالعمل المنجز في البلاد . لذلك من الضروري التأكيد على أن الإصلاحات المزمع تنفيذها ليس لها تأثير في إجبار جزء من هؤلاء السكان على مغادرة البلاد بسبب عدم توفر فرص عمل، وهذا الاحتمال سيكون له عواقب وخيمة ما يؤدي إلى اقتلاعهم من البلاد، لأن 260.000 أوروبيًا قد رسّخوا

[1] **Journal de Geneve**, N° 56, 8 mars 1954.
[2] **le Monde**, 02 octobre 1952.

جذورهم في تونس خاصة فئة موظفي الخدمة العامة، والواقع أن الوطنيون التونسيون يعترفون من جهتهم بالمصالح العليا لفرنسا في المجالات الإستراتيجية والدبلوماسية والثقافية، وقد أظهروا دائمًا استعدادهم لضمانها من خلال الوسائل التعاقدية، لكن بنفس الوقت ترى الجريدة بأن ضمان حقوق ومصالح الفرنسيين يجب أن يكون أيضًا جزءًا لا يتجزأ من تسوية شاملة للمشكلة التونسية ومن المؤكد أن هذا القلق سيكون حاضراً عندما استئناف الحوار الفرنسي التونسي[1].

ولقد شكّل موظفو الخدمة المدنية كتلة مناورة بالفعل، بالنسبة للتجمع فهو يمثل كل السكان المنادين للحفاظ على الوضع الراهن ويرى بضرورة قمع الدستور الجديد، لذلك فهو يوافق على المقيم فقط في حالة ما إذا اظهر نواياه في الحفاظ على المصالح الفرنسية ضد التونسيين بما فيها دحض أي مشروع إصلاحي، ويمثله كل من كولونا وغابريال بوا، أما بالنسبة للحلفاء الداعمين، وُجد ليون مارتينود ديسبلات (Léon Martinud Desplat) الذي حمل الأختام ثم شغل منصب الداخلية في أربعة وزارات متتالية، بعدها أصبح الأمين العام للجنة التنفيذية للحزب الاشتراكي الراديكالي، ومنذ سنة 1948م أصبح يمارس ضغوطًا مستمرة على الوزراء خدمة لمصالحه الخاصة وبكل السبل المتاحة[2].

بينما ذكر هنري لافروست (Henri Lafreost) وهو نائب برلماني بالمجموعة المشتركة التونسية الفرنسية، حول وضع المسألة التونسية وتداعياتها على مستقبل فرنسا بشكل خاص : « إن ما يحدث في البلاد التونسية التي تعرف عدم التجانس في سكانها، له تداعيات مباشرة على الجزائر والمغرب، وأنه لا يمكن تطبيق النموذج البريطاني الذي عرفته الهند ومصر، لأن بريطانيا لا تملك مستوطنات فعلية داخل مستعمراتها، أما فرنسا بدون امتداداتها الإفريقية ستكون من الدرجة الثانية وصاحبة اقتصاد هش، وبالتالي فإن تلك الامتدادات تُمثل مقاطعات فرنسية حقيقية ويجب أن يكون أمنها ومستقبلها ضمن الأولويات مثل باقي الأجزاء الفرنسية»[3].

ومن خلال عرض الموقف السياسي على مستوى الجالية الفرنسية في تونس فإنه في هذه المرحلة بدأت تميل لصالح مشروع مشترك بما يتوافق مع مصالحها عندما رأت أنها مجبرة على الخضوع للأمر الواقع أمام الكفاح المسلح التونسي وكذا التحرك الدولي الذي بدا على أشده اتجاه استقلال دول المستعمرات .

---

[1] **le Monde**, 09 juil 1953.
[2] Charles-André Julien : **Et la Tunisie devint indépendante …,Op, Cit** , p 42.
[3] **L'Information**, A 56, N° 1167, 10 août 1954.

*** موقف الايطاليين :**

أدت تبعات الحرب العالمية الثانية إلى تغير أوضاع الايطاليين في تونس، بسبب الإجراءات التي اتخذتها السلطات الفرنسية ما تسبب في تراجع تأثيرهم وتعدادهم، من خلال طرد العديد من الإيطاليين ومصادرة ممتلكاتهم، التي تم تحديدها على أنها تتبع الفاشية، بل وتمت إعادة تسمية العديد من الشوارع والمباني التي تحمل أسماء ورموز ايطالية، مثل شارع إيطاليا الذي أصبح شارع شارل ديغول، ثم بدأت فرنسا في المزايدة على الإيطاليين بسبب التعاطف مع الوطنيين التونسيين. حيث تصرفت السلطات بحزم وعناد اتجاه الإيطاليين، فيما احتجت فرنسا على البيان الإيطالي الذي صدر في عام 1949م، على منصة الأمم المتحدة، حول مصير المستعمرات الإيطالية السابقة، ورؤيتها المستقبلية كدول مستقلة، ما جعل الإيطاليين في موقف عدائي مع الفرنسيين، بسبب دعم القضية التونسية[1].

ونشرت لوموند افتتاحية صحيفة الرسول (Il Messaggero) الحكومية الايطالية، حول أسباب ودواعي تعامل الايطاليين مع الوضع التونسي، وبأن العمل الإيطالي ترك أثراً لن يُمحى في تونس، ولا يزال يشكل عنصراً ثميناً، وأن سعي السياسة الإيطالية لتأكيد وجودها في تونس من خلال القتال ضد فرنسا، لم يكن من منطلق ميل إمبريالي، بل إدراك لدور الحضارة التي نقلها الإيطالي لها، وقدمت شرحا للأهداف الحقيقية التي سعت إليها فرنسا قبل الحرب، وهي تعزيز الجناح الشرقي للجزائر، واستخدام ميناء بنزرت بشكل استراتيجي. وإذا أراد الفرنسيون إخلاء تونس كليًا أو جزئيًا، فلا شك أن بنزرت لن يتم التخلي عنها، لكنها ستُلفت انتباه الإنجليز والأمريكيين، الذين يبحثون عن مداخل جديدة في البحر الأبيض المتوسط . وربما يكون تكتيكًا ذكيًا من جانب الوطنيين التونسيين للاهتمام المشترك بالانجلو أمريكيين بقضيتهم الوطنية، من خلال وعودهم باستخدام المنشآت في بنزرت، ومنه فإن علاقات حسن التعايش بين الإيطاليين والتونسيين في البلاد، نابعة من نظرة التعاطف إلى تطلعات هؤلاء مع التزام تحليهم بالحكمة والاعتدال والثقة، وكانت هذه الافتتاحية موضع استهجان في فرنسا، لأنها أثارت حساسيات كامنة وردود أفعال[2].

فالايطاليون يُدركون في تلك الفترة الحاسمة، أنه لم يعد لديهم مستقبل في البلاد، فتونس ما بعد الحرب وضعتهم في خيار واضح، إما أن تصبح فرنسياً أو تعود إلى ايطاليا، إذا فنهاية

[1] Christophe Giudice : **Op, Cit**, p 424.
[2] **Le Monde**, 15 janvier 1952.

المجتمع الايطالي في تونس يفيد بالدرجة الأولى الفرنسيين، والذي لا يمكن إنكاره من ناحية الأرقام، فالحرب ساهمت في اختفاء المجتمعات الهامشية أو المنافسة، وبات الايطاليون لا يفكرون إلا في العيش بسلام تحت الحماية الفرنسية[1] . وأعرب إم. دي شيفيني (de chevin) وزير الدولة لشؤون الحرب : « بأن الأقليات الضعيفة تحاول عن طريق المحرضين من الخارج، العمل على إثارة الاضطرابات في شمال إفريقيا، لذا قررت فرنسا قمعهم بكل حزم ودون تردد، مع التأكيد على أن الوجود الفرنسي في المنطقة هو أحد ضرورات الأمة الفرنسية، في الحاضر كما في المستقبل ... إن فرنسا ستسلح نفسها في حدود إمكانياتها، وستنفذ بالطبع بشكل كامل جميع الموارد الإضافية التي قدمتها لها مجموعة الأطلسي »[2].

وعلّقت بعض الصحف الإيطالية على الأحداث الأولى التي أظهرت الشعور بالضيق التونسي بطريقة أثارت حساسيات مشروعة من الجانب الفرنسي، حيث أصدرت الحكومة الإيطالية إعلان رسمي بلسان دي جاسبري (De Gasperi) بدّد فيه كل الغموض الحاصل، من خلال سؤال طرحه عليه عضو مجلس الشيوخ سياكا (Siaka) الذي طلب من رئيس المجلس إبلاغه بوضع الإيطاليين الذين بقوا في تونس، وآمال العودة التي يمكن أن يعقدها أولئك الذين طردوا في نهاية الحرب، وأكد الرد أن القنصلية العامة الإيطالية في باريس، لم تتوقف أبدًا عن محاولاتها لاجبار السلطات الفرنسية على إلغاء الإجراءات المتخذة في عام 1945م، وقال رئيس الوزراء : « في هذا الصدد، تمكنا من جعل الإقامة الفرنسية تتولى مرة أخرى دراسة حالة الإيطاليين باهتمام، وقد تمكن حتى الآن ثمانمائة منهم من العودة إلى تونس ولم شملهم مع عائلاتهم » . وأعرب دي جاسبري عن أمله في ظل المناخ الجديد للعلاقات الودية القائمة بين إيطاليا وفرنسا، أن تلقى هذه المشاكل المختلفة حلاً مرضيًا[3].

وهكذا مع دخول سنة 1954م وأمام الوضع المتوتر وحالة غياب الأمن بدا أن ضرورة إيجاد حل للازمة والاضطرابات الدموية الحاصلة في تونس والتي كانت ضحيتها الأوروبيين والتونسيين على اختلاف توجهاتهم ومواقفهم، أمرًا ملحًا وكذلك إيجاد تسوية مع بقاء المكاسب المحفوظة للجالية الفرنسية . فهل ستقدم هذه الأخيرة تنازلاتها أم تستمر في تعنّتها وتصرفاتها أمام الوضع الداخلي والخارجي والذي لم يعد في صالحها ولا في صالح بقية الجاليات الأوروبية التي أضحت مرتبطة بها ؟ .

---

[1] Serge La Barbera : **Op, Cit**, p 357.
[2] **le Monde**, 18 décembre 1952.
[3] **le Monde**, 26 février 1952 .

3-3- بوادر الانفراج السياسي وردود الفعل :

ظلت الغالبية العظمى من الفرنسيين خلال سنوات (1952-1954م)، داعمة لتلك السياسة الصارمة التي كانت تمارسها السلطات الاستعمارية منذ قدوم المُقيم العام دي أوتهوكلوك . وجاء هذا الخيار من خلال الضغوطات الممارسة سواء على صعيد مختلف المقيمين العامين الذين تعاقبوا ما بين (1951- 1954م)، أو على صعيد مراكز صنع القرار في البلد الأم فرنسا. إلا أن الهدف يبقى دائما نفسه وهو إلغاء أي مشروع من مشاريع نيل الامتيازات التي قد تقدم للوطنيين التونسيين، ذلك لأن مثل هذه الخطوات قد يعني التخلص من الجالية الفرنسية، وإلحاق الضرر بوجودها في تونس[1].

فرض الوضعين الدولي والداخلي منطقهما، وبدأت أولى شرارات الانفراج حين وصل بيير منداس فرانس (Pierre Mendès France)[2] على رأس الحكومة الفرنسية، الذي توسم فيه التونسيون خيراً ووصفته برجل الساعة وداعم للحريات، خاصة وأنه متزوج من امرأة مصرية وله اتصالات وعلاقات متينة مع الدول العربية[3]، وقام منديس بتغيير المقيم العام بيار فوزار الذي واستبداله بقائد القوات الفرنسية الجنرال بيار بوياي دي لاتور (Pierre Boyer de Latour)[4] الذي

---

[1] Habib Kazdaghli : « Communautés Européennes de Tunisie Face a la Decolonisation …», **Op, Cit ,** p p 326.

[2] **بيير منداس فرانس (1907-1982م)** : من أسرة برجوازية يهودية، درس الحقوق في جامعة باريس ناضل وهو طالب في الرابطة اليهودية للطلبة المناهضين للفاشية، انتمى فور تخرجه الى الحزب الراديكالي اليساري، وانتخب نائبا له وهو في سن 25 سنة، عين وزير للخزينة في حكومة ليون بلوم 1938م، قاضته حكومة فيشي بتهمة الفرار من الجيش، لكنه لم يقضي عقوبة السجن حيث فر إلى لندن للالتحاق بالجنرال ديغول، الذي استدعاه لمنصب وزير للاقتصاد في الحكومة المؤقتة الفرنسية، لكنه استقال بسبب اختلاف الآراء في 1945م، بدأ في 1950م نشاطه بصفته نائبا، أدان بلاده في مسألة الهند الصينية وكان له الفضل في إنهاءها، عين رئيسا للوزراء في 1954م، عمل على إنهاء التوتر الأمني في تونس لكن تم تنحيته في 1955م، عاد للنشاط الحزبي وأجرى محاولات للتوسط في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي عام 1977م. **ينظر** : عبد الوهاب الكيالي، **المرجع السابق، ج6**، ص ص 337-338.

[3] **الوطن**، س 17، ع 22، 01 جويلية 1954.

[4] **بيار بوياي دي لاتور (1954-1955م)** : ولد في 14 جوان 1889م، تخرج برتبة ضابط صف، تطوع في المغرب في 21 أوت 1914م، أنهى الحرب برتبة ملازم، ثم ترتيبه في الجيش النظامي، قضى جزء كبير من حياته متنقلا بين= الجزائر ومصلحة شؤون الأهالي بالمغرب، عين 1937م مديرا للشؤون السياسية بالرباط وشارك في الحرب العالمية ثم أرسل سنة 1947م، إلى الهند الصينية لقيادة الجيش الفرنسي هناك، عين في 1951م كاتبا عاما للشؤون السياسية والعسكرية بديوان المقيم العام بالمغرب الأقصى، ثم عين في 18 مارس 1954م، قائدا عاما للجيش الفرنسي في تونس، وكلفه منداس بالإشراف على نقل سلطات الحكم الذاتي إلى التونسيين في إطار المفاوضات حول الاستقلال الداخلي . **ينظر** : نور الدين الدقي وآخرون، **تنظيم الحكم بتونس...**، **المرجع السابق**، ص 211.

أيد مسعاه في حل المشكلة التونسية، في الوقت الذي كانت فيه البلاد تعرف ازدياد الهجمات ضد الوطنيين التونسيين، وعبّر الجنرال المقيم في تنديده بالهجمات التي وقعت في صفاقس وتونس، على لسان روجر سيدوكس (Roger Seydoux)[1] قائلا: « طلب مني أن أشارككم عواطفه وسخطه، إنه يدين بأقصى طاقته الأعمال الإجرامية التي تحدث في وقت كان يعم فيه الوفاق، سيتم البحث عن الجناة أينما كانوا ومحاكمتهم، وسيتم إجراء التحقيق بكل صرامة . كما أطلب من جميع سكان الوصاية الحفاظ على هدوئهم والمساهمة في الحفاظ على النظام والسلام، الذي يظل الشغل الشاغل للواء المقيم »[2]، هذا وقام الأخير بزيارة المناطق التي تعرّض فيها الفرنسيون للاعتداءات وخاطبهم في منطقة الكاف[3]، أيضا تعرّض التونسيين المؤديين لفرنسا لهجمات مسلحة، بل وتصاعدت الهجمات بين التونسيين المقاومين والفرنسيين حيث من مارس إلى جويلية 1954م، قتل عشرين أوروبياً[4].

ومن أجل تهدئة الأوضاع في البلاد طلب المقيم العام الجديد بيار فوزار من الباي محمد الأمين إقالة صلاح الدين باكوش، وتكليف محمد صالح مزالي في 02 مارس 1954م[5]، وسعت إلى إدخال الإصلاحات التي اقترحها المقيم العام، تركزت حول تعديل السلطة التنفيذية والمساواة بين الوزراء التونسيين ومديري الإدارة الفرنسية في الحكومة، وعلى استحداث المجالس المنتخبة لخلافة المجلس الأكبر، ومنصب رئيس الوزراء . ونصت خطة الإصلاح على وظيفة أمين عام رئاسة المجلس والتكافؤ بين المدراء الفرنسيين والوزراء التونسيين، ومنصب المفوض العام للتعمير وتم تفويض تخطيط المدن الذي إلى وزير تونسي، علاوة على ذلك، الجمعية

---

[1] **روجر سيدوكس (1908-1985م)** : ولد في باريس 28 مارس 1908م، وبدأ حياته المهنية كمساعد للملحق المالي في لندن، ثم أمين عام المدرسة الحرة للعلوم السياسية، وتم تعيينه مديرًا عليها في عام 1942م، وتولى مهامه في عام 1945م من قبل الجنرال ديجول كمندوب فرنسا في العديد من المؤتمرات ثم أصبح قنصل عام لفرنسا في نيويورك من 1950 إلى 1952م، ووزير مفوض في السفارة الفرنسية بواشنطن من 1952 إلى 1954م، ومنها تم تعيينه وزيرًا منتدبًا في المقر العام لفرنسا في تونس في 20 أغسطس 1954م، تولى في 13 سبتمبر 1955 وفي 21 يونيو 1956م لقب سفير فوق العادة ومبعوث استثنائي إلى تونس، حيث قام بدور نشط في جميع أطوار المفاوضات الفرنسية التونسية، مع الحفاظ على اتصال شخصي ووثيق مع الحبيب بورقيبة. **ينظر** :. **Le Monde**, 08 September 1956

[2] **Le Monde**, 16 décembre 1954.

[3] Ch-E. Ravussin : **Op, Cit**, p 510.

[4] طارق بضيوف، **المرجع السابق**، ص 431.

[5] الحبيب بورقيبة، **حياتي، أرائي، جهادي...، المصدر السابق**، ص ص 242 – 243 .

المالية تتألف من مسؤولين منتخبين تونسيين وفرنسيين[1].

ووسط رفض الإصلاحات المقدمة، تصاعدت عمليات الكفاح المسلح للمنظمات التونسية المتمثلة في جيش التحرير التونسي الذي ضم بين صفوفه مئة وعشرين ألف مقاتل عام 1954م، واستمرار الانتفاضات والتظاهرات الشعبية في الأرياف والمدن واعتمادها أسلوب جديد يقوم على مقاومة الأوربيين والعملاء، وتكثيف الهجمات على الجيش الفرنسي[2].

وفي الوقت الذي تشهد فيه تونس اضطرابًا دمويًا وفوضى وحرب عصابات في الداخل والجنوب، والحبيب بورقيبة رهن الاعتقال، بدأ العمل على تسوية الوضع على أمل استئناف حوار وتحقيق المطالب، وخطى منداس خطوته الانفرادية وقرر الذهاب إلى تونس للقاء الباي والاعتراف بحق التونسيين بالتسيير الداخلي لشؤونهم شرط إقرار ضمانات للفرنسيين[3]، وسط مطالبة هؤلاء من خلال تظاهرة احتجاجية رئيس الوزراء بقمع الأحزاب الوطنية نتيجة الحوادث الدموية، في حين أعرب بورقيبة على أن السياسة القمعية لا تظهر أي علامات للتغيير المنشود[4]. في بوادر أشارت إلى نهاية الاستعمار قائمة أولا بسبب انطلاق الثورة في الجزائر، ومن خلال تحقيق نجاح أولي قدمت أسبابًا مقنعة لفرنسا للنظر في العملية الاستعمارية برمتها[5]. وهكذا تم في 17 جويلية 1954م، الإبلاغ عن صفقة جديدة للمصالحة بشروط محددة وتتوافق مع استمرارية السياسة الفرنسية، والحفاظ على وجود الفرنسيين حيث أعرب ميتيران[6] : « المشكلة ليست في الاستسلام بل في البقاء، بنزرت لنا بنفس أهمية طولون»[7].

---

[1] يوسف درمونة، **المرجع السابق**، ص ص 60-61. **و** محمد علي داهش، **المرجع السابق**، ص 146.

[2] محمد علي داهش، **المرجع السابق** ، ص 147 .

[3] Louis Périllire : **Op, Cit**, p p 208-209.

[4] **L' Unità**, A 31, N° 149, 30/05/1954.

[5] John Wansbrough : « The Decolonization of North African History », In : **The Journal of African History**, V 9, N° 4, Cambridge University Press, 1968, p 643.

[6] **فرانسوا ميتران (1916-1996م)** : محامي وسياسي وصحفي، ولد في جارناك بفرنسا، شغل عدة مناصب بين (1946-1958م) منها نائبا برلمانيا عن دائرة مجموعة نيفر، ووزير المحاربين القدامى وضحايا الحرب في 1947م، ثم وزير الدولة برئاسة المجلس 1948م، ووزير الخارجية الفرنسية 1950م، وزير دولة 1952م، ووزير منتدب في مجلس أوروبا 1953م، وزيرا للداخلية في 1954م، وزير الدولة حارس الأختام المكلف بالعدل في 1956م، وشغل منصب رئيس الجمهورية الفرنسية الخامسة لفترتين رئاسيتين بين عامي (1982-1995م). **ينظر** :
https: // www.senat.fr . **Voir Aussi** : https: // www2.assemblee-nationale.fr
تاريخ الدخول : 2022/03/13.

[7] Bernard Lugan : **Op, Cit**, p 519. **Voir Aussi** : Charles-André Julien : **Et la Tunisie devint indépendante …**,**Op, Cit**, p 63.

إذاً قام منداس برحلة مُفاجئة إلى تونس بتاريخ 31 جويلية 1954م، وقابل الباي محمد الأمين الذي اعترف له بإقرار الحكومة الفرنسية الحكم الذاتي لتونس[1]، والعزم على تأكيد تطبيقها بناء على درجة التطور التي بلغها التونسيون وقدرة نخبته على تسيير شؤون بلادهم بأنفسهم، وأضاف منداس مخاطباً الباي بقوله : « من الآن فصاعدًا، إذا كنت ترغب في ذلك، يمكن تشكيل حكومة جديدة، بالإضافة إلى إدارة شؤون المحمية، ستكون مسؤولة عن التفاوض نيابة عنك مع الحكومة الفرنسية بشأن الاتفاقيات التي تهدف إلى تحديد حقوق الفرنسيين »، في حين أعرب العديد من الوزراء الفرنسيين تحفظهم ومعارضتهم لمقترح منداس وهدّد بعضهم بالاستقالة، ودار نقاش حاد بين الراديكاليين، ومع ذلك فإن الحكومة وجدت خطًا مشتركًا من التفاهم ومنداس قرر التغلب على ذلك[2].

ورغم أن زيارة فرانس منداس اكتنفتها السرية، إلا أن الجميع علم بفحوى اللقاء الذي كان رسمياً وسط ترحيب التونسيين، وجاء أهم ما ورد فيه الاعتراف بحق تونس في الاستقلال الداخلي وتسيير شؤونها بنفسها، وبوجود نخبة قادرة على تشكيل حكومة تسير الدولة مع إمكانية استجلاب موظفين رسميين لتسيير البلاد، مع بقاء فرنسا داخل تونس الذي يعتبر لصالح الجميع وتقدم مساعدتها التقنية والثقافية والاقتصادية، وأن المهمة لن تنجح إلا بتعاون الفرنسيين مع الحفاظ على مصادر عيشهم ومصالحهم، وأن يكون الهدف تطوير البلاد والمساعدة وخاصة أن السلطة التونسية تُقرّ بأنها تحتاج تجربة الفرنسيين العملية شرط ضمان بقائهم[3]، ولقد جاءت تلك المساعي في الوقت الذي سعت الجمعيات الفرنسية في تونس لمعارضة كل الإصلاحات المقترحة سابقاً، بل وهددوا بتجديد الحرب، بالرغم من مساندة مسؤولي الجيش لخطة منداس حفاظًا على سلامة الجنود ومخافة عودة القتال وتحذير كولونا من امتلاك التونسيين للسلاح[4].

ولم تُخف بعض الشخصيات قلقها على وضع ومصير الفرنسيين، أمام مقترحات بتقديم تنازلات من قبل منداس، منهم الدكتور ترمسل (Tremsal) نائب رئيس بلدية في تونس، الذي رأى بأن الجالية الفرنسية اهتزت أسسها بفعل غياب الأمن، والتي حققت على مدى ثلاثة أرباع القرن بنية تقدمية في البلاد، والعمل الجاد في الحفاظ عليها بشكل يضمن استمرارها وتقدمها، الأمر الذي أبهر حتى الأجانب أنفسهم، لكن الفرنسيين الذي كانوا جزءًا من هذا البلد أصبح

---

[1] Paul Sebag : **Tunis: Histoire d' une Ville…**, **Op, Cit**, p 449-500.
[2] **L' Unità**, A 31, N° 212, 01/08/1954.
[3] Louis Périllire : **Op, Cit**, p p 216-219.
[4] Louis Périllire : **Op, Cit**, p 213.

محكومًا عليهم بالمعاملة كالأجانب، وإذا صادق البرلمان على التنازل لصالح التونسيين فإن عواقب ذلك ستكون وخيمة على الشمال الإفريقي كله، أما كازانوفا (Cazanova) نائب رئيس البلدية وعضو التجمع الفرنسي اعتبر أن مشاريع منداس سوف تجعل الفرنسيون مجرد أجانب مقيمين في تونس، بينما تشارلز سوماجن (Charles Saumagen) أحد الموقعين على الرسالة التي وجهها تسع وثلاثون شخصية إلى رئيس المجلس فقد عبّر بقوله : « إن القانون الجديد المقترح يدخل ضمن المسار الطبيعي للأمور، وينبغي أن يقودنا إلى حل واقعي إذا تم تطبيق القرارات المتخذة بعناية كبيرة، وأعتقد أنه من الضروري أولا وقبل كل شيء أن يتوصل كلا الجانبين إلى تهدئة عامة، ويمكن تحقيق ذلك إذا أظهر كلاهما مهارتهما وعملهما ... عندها سنكون قادرين على بناء شيء متين لمستقبل العلاقات الفرنسية التونسية »[1] . ومنه بدت آراء الجالية الفرنسية إزاء مقترح منديس بين التخبط والتخوف الذي أصبح يلاحق مصير الجالية في ظل سياسة فرض الأمر الواقع سواء من القيادة الفرنسية أو الظرف الدولي .

وأعرب بورقيبة في تصريح له حول المقترح في قوله : « تُشكل هذه المقترحات خطوة جوهرية وحاسمة في الطريق المؤدي إلى استعادة السيادة الكاملة لتونس، حيث يظل الاستقلال هو الهدف الأعلى للشعب التونسي، لكن المسيرة نحو هذا الهدف لم تكتسب بعد طابع الصراع بين الشعب التونسي وفرنسا، بل سيتم عن طريق التعديلات بين الحكومة الفرنسية والحكومة التونسية في صداقة وثقة متبادلة، وسينتج عن ذلك تعاون وثيق بين الشعبين... »[2]، وهكذا باشر منداس العمل في إجراءات الحوار وفرض القرارات وتسيير شؤون تونس وإعادة ترتيب النظام فيها، وعبر الدستور الجديد عن طريق ممثله محمد المصمودي عن تفاؤله من أعمال منداس، وطالب أعضاء الدستور الذين كانوا منتشرين بين مسجون ومنفي في الداخل والخارج والتونسيون بقبول خطته نحو الاستقلال الداخلي[3].

بينما صوّت الحزب الراديكالي الذي اجتمع للتحضير لمؤتمره الوطني بمرسيليا، على اقتراح يجدد فيه ثقته الكاملة في منديس فرانس، سواء من حيث السياسة الخارجية أو السياسة الداخلية[4]، في ذات الوقت ازدادت حدّة المعارضة لفرنسيي تونس، وترقب للوضع العام، لكن ما حدث أنه سرعان ما وجد معارضة شديدة من قبل الجمعيات الفرنسية وبعض الشخصيات في

---

[1] **L'Information**, A 56, N° 1161, 3 août 1954.
[2] **Ibid.**
[3] Louis Périllire : **Op, Cit**, p p 210-212.
[4] **Le Monde,** 29 septembre 1954.

حين استنكرت بعضها نشاط فرانس منديس الذي رأوا فيه أنه لصالح الدستوريين، وتحججت بأن مصير تونس سيكون أسوأ من وضع الهند الصينية، ووجب الاحتذاء بالمثال البريطاني، وبالتالي فمنداس غير مخوّل لتمثيل المصالح الفرنسية في إفريقيا، فحسب رأيهم في الوقت الذي يتم فيه قتل الفرنسيين في تونس، فإنه يستعد لتقديم التنازلات لصالح بورقيبة، وهذا الأخير سيكون نموذجًا للمغاربة وفي الجزائر نتيجة دعم منديس الذي يحاول إقناع الفرنسيين بأن ما يفعله في صالحهم[1].

وأبدى كولونا من جهته موقفه بعد اجتماع منديس بوفد من الفرنسيين المقيمين في تونس لعرض احتجاجهم حول الإجراءات المزمع تنفيذها والتي من شأنها أن تهدد وضع الفرنسيين في البلاد، ومع هذا فإن منديس أكّد على حماية مستقبل الفرنسيين وعامة الأوروبيين في البلاد، ومن جهة أخرى أكّد بورقيبة عبر تصريح أدلى به لإذاعة لوكسنبورغ بأن خطة الإصلاح التي يتم التفاوض بشأنها تمثل خطوة نحو الاستقلال[2].

من الملاحظ أن بيان منديس فرانس باغت معظم أعضاء الجالية الفرنسية في تونس، إلا أن ردود الأفعال سرعان ما تجلت بين حالات القلق والخوف من المستقبل، فممثلو الجالية بدو متشائمون، فأُطلقوا نداءاتهم بعدم السماح بعرقلة ممارسة حقوقهم، التي تمثل حقوق فرنسا نفسها، من بينها حق المطالبة بالعمل في البلاد، الأمر الذي سيتطلب من سلطات الحماية أن تعمل على تفسير الأوضاع وطمأنة أفراد الجالية، وتفادياً كذلك لأي تجاوزات قد تعرض البلاد لاشتعال فتيل الحرب . غير أن ردود أفعال الجالية لم تأخذ المنحنى نفسه التي أخذتها أعمدة الصحف من تصاريح نارية، أو كتلك الالتماسات المقدمة من طرف العديد من الأحزاب والجماعات المعنية، وهو أمراً متوقعاً في المرحلة الأولى إمكانية فشل ذلك النهج الجديد في تونس حتى لحظة طرحه للتصويت في البرلمان، حيث رأى زعماء الجالية أن منديس تصرّف دون استشارة البرلمان، لذا لابد من اتخاذ إجراءات لإسقاطه، وهو الأمر الذي سيترتب عليه بالضرورة تحديد معالم سياسية جديدة . وبالرغم من ذلك وعلى عكس إرادتهم، تمت الموافقة بأغلبية ساحقة من الأصوات على السياسة التونسية لمنديس فرانس[3].

في تلك الأثناء كانت تونس مازالت تشهد استمرار التوتر الأمني وسقوط العديد من الأوروبيين بين فترة وأخرى، منها مقُتل خمسة فرنسيين في غضون ساعات بأسلحة رشاشة في

---

[1] **Rivarol** , N° 185, 29 juillet 1954 .
[2] **L'Information**, A 56, N° 1163, 5 août 1954 .
[3] Habib Kazdaghli, « Communautés Européennes de Tunisie Face ... », **Op, Cit**, p 328.

المنطقة الواقعة قرب منطقة الكاف وقد ذُبحوا في مزارعهم الخاصة التي تم نهبها، كما تم إضرام النار في المعدات الزراعية والمحاصيل، وإذا كان نشاط الفلاغا كما تصفهم لوموند والنهب والانتهاكات والقتل التي ارتكبوها في إثارة مزيد من القلق، فقد هاجم قطاع الطرق بشكل أساسي إخوانهم التونسيين بداعي معاقبة الخونة، كما أن الضحايا هذه المرة هم من الأوروبيين الذين يعيشون في القرى، وكذلك العديد من التونسيين، مع ملاحظة أن نشاط تلك الفلاغات عام 1954م هي مختلفة تمامًا عن المجموعات التي سبقتها[1]. في إشارة إلى تنظيم العمل المسلح التونسي كوسيلة ضغط أمام التعنّت الفرنسي في منح الحقوق للتونسيين ومنها الاستقلال .

هذا وراح آلاف من الأوروبيين في تونس يُظهرون القلق والغضب الذي خلفه القتال المسلح من خلال مشاركتهم بموكب حداد الذي نظمته لجنة التجمع الفرنسي في شارع جول فيري، حيث تم إغلاق جميع واجهات المتاجر والمقاهي، وسار الموكب الصامت على روح القتلى من الأوروبيين، تأتي هذه المظاهرة في ظلّ سعي كولونا والمسؤولين الآخرين الذين شاركوا في الموكب لمحاولة إقناع السلطة بالتخلي عن مشروعها، وسط استقالة عدة شخصيات فرنسية احتجاجاً، فيما عبر الطاهر بن عمار عن إدانته الكاملة لجميع الاغتيالات وجميع الجرائم، أيًا كانت ضحاياها، واستنكر استمرار القلق الذي يعيش فيه السكان، مؤكداً أن هذا القلق أصله سياسي والذي لا يمكن تبديده إلا من خلال حل سياسي[2].

وقد نشر التجمع الفرنسي ممثل الفرنسيين في تونس نص رسالة في لوموند، بعث بها إلى منديس يؤكدون فيها على أن تونس هي أرض الآباء والأجداد بالنسبة لهم الذين قدموا إلى البلاد في مهمة من أجل الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها فرنسا، بموجب معاهدات الحماية لكن ما حدث هو الطعن في الحقوق الطبيعية للفرنسيين في بلد أصبح إلى حد كبير حضاريًا بفضل عملهم، ولديهم شعور طبيعي بالتعلق بهذا البلد، ويؤكد التجمع الفرنسي أن الفرنسيين في تونس لا يمكنهم تصور العيش والعمل في حالة اعتبارهم أجانب متميزين في هذه المحمية التي بنوها، ولا يزالون على أمل في عودة المناقشة مع فرنسا حول تقرير مصيرهم[3].

أما بالنسبة للعناصر الأوروبية الأخرى فيُذكر أنه خلال عام 1954م، دفعت قيام الأعمال المسلحة في شمال إفريقيا سويسريون في كل من تونس والجزائر للمطالبة بالسلاح بغرض حماية أنفسهم، وبهذا الخصوص جاء الرد على لسان رئيس قسم الأعمال بالدائرة

[1] **Le Monde,** 28 mai 1954 .
[2] **Le Monde,** 07 juin 1954 .
[3] **Le Monde**, 10 août 1954 .

السياسية الفيدرالية ألفريد زيندر (Alfred Zinder) قائلاً : « نحن نفضل أن يكون مواطنونا في البلدان التي تشهد نشاطًا للمتمردين، الامتناع عن أي عمل يمكن أن يهدد استيعابهم من قبل مواطني الدولة الحامية. ومع ذلك إذا كان حمل السلاح ضروريًا بالنسبة لهم فلا مانع من ذلك »، كما لفت زيندر الانتباه إلى إمكانية المطالبة بتعويض لصالح ضحايا الاضطرابات الداخلية على حد قوله، وفي مناسبة أخرى أصرّ على ضرورة عدم القيام بربط السويسريين بالمستعمرين الفرنسيين في تونس قائلا : « إذا كانت مستعمرتنا في هذا البلد تريد الاستمرار في العيش، فيجب عليها تحديد الفرق بين السويسريين والفرنسيين لتتمكن من ذلك في حال حصلت تونس على الاستقلال، ولا علاقة لهم بوضع المستوطنين الفرنسيين. مثال الهند حيث تمكن مواطنونا، بعد رحيل القوات البريطانية من الاستمرار في التمتع بسمعة طيبة، ويبدو أنه يجب علينا إتباعها ». ومنه فإن هذه النصائح المعبّر عنها ليست بالإجماع، فالسويسريون في شمال إفريقيا والذين غالبًا ما يكونون مزدوجي الجنسية وحتى غير المجنسين فهم يتشاركون الأعراف الثقافية وسياسات فرنسا، لذلك يشاركون المخاوف والقلق الناجم عن تزايد حدة المطالبات بالاستقلال[1].

وكانت الحكومة الفيدرالية أدرجت مساعدة مقدمة لضحايا الحرب العالمية الثانية والمحجوزة للسويسريين الذين فقدوا مصادر رزقهم، وفي ذات الوقت لم يتم إدراج ضحايا التدهور الأمني في شمال إفريقيا، فهي موجة التحرر التي تنشر آثارها في العديد من بلدان العالم ولها جذور أعمق بكثير، وفي نظر وزير الخارجية السويسري، فإن الصدام بين الشرق والغرب، أي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، ينطوي على تعريف جديد لـ مكانة سويسرا في العالم وسياستها الحيادية، ومنه يجب ألا تشارك سويسرا في التحالفات العسكرية[2].

ومع انتشار الهدوء النسبي، تناولت الصحف الفرنسية أخبار بدء عودة المفاوضات التي ستمهد حتما إلى توقيع الاستقلال الداخلي للبلاد، وتم تكوين فريقين جديدين للحوار واستبدال المقيم العام الفرنسي، بينما شكل الوزير الطاهر بن عمار فريقه وحضي بأغلبية الدستور الجديد، الذي سبق أن صرح بأن السيادة التونسية لا تتعارض بأي حال من الأحوال مع الوجود الودّي لفرنسا، ومع هذا لا تخفي هذه الأخيرة مخاوفها من الوضع الذي سيؤول إليه الشمال الإفريقي كله[3] هناك تأثير رهيب لكلمة الاستقلال، وهذا لا يعني الانفصال الكامل عن فرنسا،

---

[1] Marc Perrenoud : « Aperçu sur les Suisses de l'étranger et la décolonisation en Afrique », **Studien und Quellen**, N° 28, 2002, p 335.

[2] Marc Perrenoud : **Op, Cit**, p 336.

[3] **L'Information**, A 56, N° 1182, 27 août 1954 .

لكن الفرنسيين في شمال إفريقيا معادون بشكل كامل لأي تغييرات عميقة للوضع السائد، وكل مصالح هؤلاء وعائلاتهم موجودة في شمال إفريقيا. وغالبًا ما كان هناك مواجهة بين الفرنسيين في شمال إفريقيا والفرنسيون من الوطن الأم، الذين يتخذون المواقف دون معرفة . والحقيقة أن الفرنسيين ككل يفتقرون إلى المعرفة والدراية بالوضع الاجتماعي الدقيق للمستعمرات الفرنسية[1].

في ظل هذا الظرف المشحون استمر منديس في مسعاه بأن أعلن في 8 أوت 1954م تشكيل حكومة تونسية جديدة تولى رئاستها الطاهر بن عمار، ضمت ثلاث وزراء من الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد، وتولت هذه الوزارة أمر المفاوضات مع فرنسا، ورحب الحبيب بورقيبة من معتقله في فرنسا بالخطوة الفرنسية الجديدة وببدء المفاوضات[2]، في الوقت الذي لم تجد فيه القضية التونسية في أروقة الأمم المتحدة أي بوادر دعم أو مساندة، خاصة وأنها عرضت على اللجنة الأولى لمنظمة الأمم المتحدة في أكتوبر 1953م، واتهمت فرنسا خلال النقاش بعدم تطبيق لائحة القرارات التي وقع التصويت عليها عام 1952م، ومرة أخرى في جويلية 1954م طلبت أربعة عشر دولة أفريقية وأسيوية عرض القضية التونسية أمام هيئة الأمم المتحدة، أمام ثورة الشعب التونسي ورفضه لإصلاحات 4 مارس 1954م[3].

4- موقف الأوروبيين من الاستقلال الداخلي لتونس 1955م :

باشر فرانس منداس عملية سير الحوار الفرنسي التونسي، لأجل إنهاء حالة الحرب الداخلية وسط عناد الفرنسيين، والذي فضل المفاصلة مع التونسيين للحصول على أكبر قدر من الضمانات الأمنية والاقتصادية، وفرض الإصلاحات والقرارات التي من شأنها أن تؤدي بتونس إلى تسيير شؤونها الداخلية وإعادة ترتيب النظام .

لكن الفرنسيين في تونس استمروا في الاحتجاج ومعارضة سياسة منداس، الذي وصل إلى حد توزيع منشورات تحريضية ضده داخل تونس جاء فيها : « الفرنسيون التونسيون، إن الدستوريون الجدد ومنديس يبيعونكم ... يريدون أن يسرقوكم ... مسؤولون وموظفون ومزارعون وتجار فرنسيون، أنتم في خطر ... دافعوا عن أنفسكم » ، وهكذا تمّ إسقاط حكومته في شهر فيفري 1955م[4] . في ظل هذا الوضع ما هي معالم الانفراج السياسي، ومستقبل العلاقات

---

[1] P. Bretaudeau : « En Afrique du Nord », **Aequatoria**, A 18, N° 3, 1955, p 107.

[2]. حسن حسني عبد الوهاب، **المرجع السابق** ، ص 232 .

[3] . عبد الكريم عزيز، **المرجع السابق**، ص404 .

[4] **Le Monde,** 27 décembre 1954 . **Voir Aussi** : Louis Périllire : **Op, Cit**, p 210.

التونسية الفرنسية ؟

كانت حكومة محمد شنيق 1950م ومحمد الصالح مزالي (1953-1954م) رغم حصولهما على بعض الإصلاحات، إلا أنهما لم تُثن فرنسا عن مبدأ السيادة المزدوجة، وبتغير الوضع الدولي الذي أصبح في غير صالح فرنسا، خاصة بعد اندلاع الثورة الجزائرية ما أرغمها على التماشي مع الأمر الواقع في سبيل عدم فتح باب آخر للمواجهة، لهذا فقد شدّدت حكومة الطاهر بن عمار على اعتبار مسار المفاوضات الحل الوحيد لنقل بعض السلطات إلى السيادة التونسية، حيث صرح في قوله : « ... علينا أن نخوض المفاوضات بهدف تجسيد سيادتنا عن طريق مؤسسات تونسية ورجال تونسيين وتمكين الشعب من إدارة أموره بنفسه ... إن المفاوضات التي لا يجب أن تتجاوز ثلاثة أشهر لابد أن تنتهي بتحقيق الحكم الذاتي...»[1].

استمرت المفاوضات التي وُصفت بالشاقة والطويلة من شهر سبتمبر 1954م إلى غاية ماي 1955م، انتهت بتوقيع الطاهر بن عمار رئيس الحكومة التونسية ووزير الخارجية الفرنسي كريستيان بينو (Christian Bino) يوم الثلاثاء 03 جوان 1955م، البروتوكول المعلن للاستقلال التونسي والذي حدّد الخطوط العامة للمفاوضات المقبلة حول الارتباط الفرنسي التونسي، وبعد مد وجزر انتهى الأمر بتدخل بورقيبة لإزالة العقبات الأخيرة، ومنه بدأت جولة المفاوضات ابتداء من 16 أفريل لترسيخ العلاقات الفرنسية التونسية وسُبل التعاون والمصالح المشتركة خاصة فيما يتعلق بالدفاع والسياسة الخارجية[2].

وكان قبلها بيومين في الفاتح جوان 1955م، قد عاد الحبيب بورقيبة إلى تونس، فخصه الشعب باستقبال منقطع النظير، وفي 18 جوان نال ترحيباً كبيراً من قبل عشرات الآلاف من التونسيين الذين تجمعوا في سوسة وبعدها بالمنستير مسقط رأسه، حيث قال في خطاب خاص : « أردت المجيء إلى هنا لأنه من هنا بدأت حركتنا وأفكر في هؤلاء من رفاقي الأوائل في النضال الذين لم يعودوا كذلك، كانت المنستير أول مدينة تطورت فيها الحركة . لقد جئت إلى هنا لأكرر البادرة التي قمت بها بالترحيب بالجنرال دي لاتور، من خلال مد يد المساعدة إلى جميع سكان هذه المنطقة، يجب أن نمد يدنا للمحاور اليوم طالما أنه غيّر سياسته. وهنا على وجه الخصوص اليوم يبدأ عصر التعاون مع فرنسا في حدود سيادتنا الداخلية، ومنه أمد يدي حتى لأولئك الذين لا يتفقون معنا على الاتفاقيات وأناشد كل التونسيين والفرنسيين والأجانب

---

[1] الأزهر الصخراوي، **المرجع السابق**، ص ص 264-265.

[2] **Le Semeur**, N° 558, 25 mars 1956 .

للمشاركة في بناء تونس الجديدة »[1]. إن الرسائل التي يتضمنها هذا التصريح كان بالخصوص اتجاه معارضي الاتفاقيات المؤدية إلى الحكم الذاتي سواء من الفرنسيين أو التونسيين، وبالتالي هي طمأنة لهؤلاء أنه في حال الحصول على النتائج المرجوة سيكون لهم دور، لكن السؤال : هل فعلا سوف يتم تحديد أدوارهم ضمن المرحلة الجديدة ؟

إثر توقيع الاتفاقيات عبرّ بورقيبة قائلا في نشوة انتصار : « لقد اعترفت فرنسا الآن أن تونس دولة ذات سيادة دولة عربية إسلامية، وسيادتها محدودة لفترة فيما يتعلق ببعض الجوانب، ولكن تونس لن تترك وقتاً طويلاً حتى إكمال هذه السيادة بالعمل الدائم والدعم المشترك من جميع أبنائها ». وفي 11 جوان أعاد نفس التأكيد بقوله : « لن تنفصل تونس عن فرنسا إذا اعتبرت الأخيرة في تطبيق اتفاقيات الاستقلال الذاتي الداخلي خطوة نحو الاستقلال التام »[2] .

وفي إطار ردود الفعل حول اتفاقيات الحكم الذاتي، لم يكن الفرنسيين راضين عنها، فمن خلال مؤتمر صحفي عُقد صبيحة 20 أفريل 1955م، برئاسة أنطوان كولونا والعقيد شوفالييه (chevalier) نائب الجمعية العامة للمحاربين القدامى والعبادي رئيس غرفة التجارة الفرنسية في تونس، ورئيس بلدية تونس الدكتور ترمسال، أن تونس تُعتبر وديعة لكل التحضّر والتطور الذي أسّسه الوجود الفرنسي، وأن الفرنسيين فوجئوا بالأحداث السياسية التي لم يتم التحضير لها، كما أورد على أهمية النقاط المدرجة ضمن رسالة قرطاج، وتحديدًا المتعلقة بمستقبل الأفراد والجماعات الفرنسية التي تنص في مضمونها على حق العيش والعمل للفرنسيين ومواصلة مهمتهم التي في صالح البلاد بينما، حدّدت النقاط الهامة والتي تلخص الضمانات الحقيقية والمطلوبة للوجود الفرنسي بالبلاد التونسية وهي كالآتي : أولا المشاركة الفرنسية في السلطة التنفيذية والتشريعية والإدارية التونسية، ثانيا المساواة في الارتباط بالنسبة إدارة البلدية، أما ثالثا صيانة نهائية وكاملة للعدالة الفرنسية، وأخيرا الحفاظ على جهاز الشرطة تحت السيطرة الفرنسية[3].

أما بالنسبة للموظفين المدنيين الفرنسيين، الذين طالما وُصفوا بأنهم السلطة والقرار الحقيقي داخل تونس واصلوا احتجاجهم على ما آلت إليه أوضاعهم إثر بوادر توقيع الاتفاقيات.

---

[1] **Le Monde**, 20 juin 1955 .

[2] Romain Rainero : « L'accordo del 20 marzo 1956 el 'indipendenza della Tunisia », **Il Politico** , V 21, N° 2, Settembre 1956, p 418.

[3] **L'Information**, A 57, N° 1384, 20 avril 1955 .

حيث قرّرت النقابة العامة لموظفي الخدمة المدنية التونسية إضراباً عاماً يوم الثلاثاء 19 أفريل 1955م، لكنه اقتصر على أعضاء الاتحاد الفرنسي[1]، حيث دافع هؤلاء بقوة على مكاسبهم التي حققوها داخل البلاد بغرض الاحتفاظ بها لأبنائهم، ومعارضة كل محاولة لدخول موظفين تونسيين إلى مجالهم حتى لو كانوا يملكون نفس المؤهلات، مكونين بذلك معارضة شرسة[2].

ومنه في الواقع بتغير الأوضاع السياسية نتيجة لهذا الاتفاق، والذي أدى إلى مراجعة بعض السياسات السابقة، وسعت السلطة الفرنسية إلى تحديد بنود جديدة في العلاقات مع التونسيين من خلال بنود المعاهدة 3 جوان 1955م[3]، حيث يضمن أحدها احتفاظ الفرنسيين بوضعهم الطبيعي وحرياتهم الفردية والعامة وأنشطتهم الاقتصادية[4] .

وقد حددت الحكومة الفرنسية أنها ستتخلى عن أي مشاركة مباشرة في الإدارة الداخلية للبلاد، وبذلك تُنهي سيطرتها على السلطات المتعلقة بالسيادة الداخلية، مشدّدة في الوقت ذاته على أن الاتفاقيات لا تمنع الارتباط الوثيق بين البلدين مع تأكيد المحافظة على الحريات للأقلية الفرنسية وحماية ممتلكاتهم وأنشطتهم[5]. كما صرح محمود الماطري رئيس اللجنة التونسية الفرنسية للتعاون الحر لدى جريدة لوموند قائلاً : « إننا ننتمي معاً إلى عالم البحر الأبيض المتوسط، لا يمكن لميْلنا إلا أن يكون لحداثة مستمدة من مصادر الحضارة الغربية، وأن المؤسسات التي سنمنحها لأنفسنا ستكون بالضرورة مستوحاة من هذه الحضارة، ويمكن أن تكون في شكل ديموقراطي »[6].

وهكذا لم تمض سوى ثلاثة أشهر، حتى ظهرت بوادر الانشقاق في صفوف الحزب الدستور الجديد، ففي شهر سبتمبر 1955م عاد إلى تونس الكاتب العام للحزب صالح بن يوسف وبادر بالتعبير عن معارضته للاتفاقيات الفرنسية التونسية التي اعتبرها خطوة إلى الوراء داعيا الشعب إلى استمرار الكفاح[7]. وصرّح فيما يخص تلك الاتفاقيات بقوله : « الآن وبعد المصادقة على الاتفاقيات الفرنسية التونسية ونشرها، لن يتمكن أحد من جعل الشعب التونسي يعترف بأنه ليس سوى شرعية متفق عليها بحرية لنظام استعماري عفا عليه الزمن ... على

---

[1] **L'Oise-matin**, N° 276, 15 avril 1955 .

[2] شارل أندري جوليان، **المصدر السابق**، ص ص 79-80.

[3] **Journal official**, 4 août 1955.

[4] طارق بالضيوف، **المرجع السابق**، ص 423.

[5] Louis Périllire : **Op, Cit**, p 281.

[6] **Le Monde**, 6 juillet 1955 .

[7] حسن حسني عبد الوهاب، **المرجع السابق**، ص 173.

عكس ما أكده السيد الحبيب بورقيبة بالفعل، فإن الجمعية الوطنية الفرنسية من خلال التصويت بالإجماع تقريبا عززت للتو الهيمنة الاستعمارية الفرنسية على بلادنا، وهو ليس تطبيقًا سيئًا بل إنه بعيد الاحتمال للاتفاقيات التي دفعتني لمحاربتها »[1].

ونتيجة لموقفه هذا قام الحزب الدستوري الجديد باستبعاده من منصب الأمانة، على إثر المعارضة التي أبداها لمسار الحزب وسياسته إزاء حل المسالة التونسية[2]. وفي سؤال وجه للحبيب بورقيبة حول موقف بعض أعضاء الدستور الجديد وموقف صلاح بن يوسف أجاب بأن وجود عدة اتجاهات داخل الحركة الوطنية في تونس، يُثبت على الأقل أن الحزب الجديد ليس حزباً شمولياً كما يعتقده البعض، وأن صالح بن يوسف من أشد المؤيدين لتجربة فيينا عام 1936م، ثم روبرت شومان عام 1950م، وكان الممثل الوحيد للدستور الجديد قبل وزارة شنيق، الذي فاوض بشأن الحكم الذاتي الداخلي لتونس، إلا أن فشل هاتان المحاولتان بالتأكيد جعلته يشك في إمكانية الوصول إلى النموذج المثالي الذي وصله الحزب بفضل الترتيبات التي تم التفاوض عليها بحرية بين الأصدقاء الذين لديهم نفس الرغبة في التفاهم والتعاون، لكنه بالتأكيد سيعود إلى تبني أفكار الحزب، إذا شعر في تطبيق الاتفاقيات الجديدة برغبة فرنسا الراسخة في نبذ السيطرة الاستعمارية، ويصبح وجودها في تونس على أساس الصداقة [3].

ورغم مصادقة المؤتمر الوطني المنعقد بصفاقس في 15 نوفمبر 1955م على السياسة التي انتهجها الديوان السياسي للحزب، وبحضور عدد من الوزراء العرب والآسيويين اعتبر بورقيبة توقيع الاتفاقيات بمثابة خطوة كبيرة نحو الاستقلال التام، وستتبعها إنشاء جيش تونسي وأصرّ بورقيبة مرة أخرى على ضرورة مواصلة المحادثات مع فرنسا والحفاظ على علاقات ودية مع الدول الأخرى مضيفًا : « ... باحترام كلمتنا، سنحقق الاستقلال وسنقدم أيضًا خدمة لأشقائنا الجزائريين والمغاربة، الذين مهدنا لهم الطريق والذين أشيد بنضالهم »، وفي الختام، شن بورقيبة هجومًا عنيفًا على صالح بن يوسف[4].

هذا وقد انضم عدد كبير من أنصار الحزب الدستوري الجديد إلى صالح بن يوسف،

---

[1] **L'Oise-matin**, N° 357, 20 juillet 1955.
[2] **L'Oise-matin**, N° 429, 13 octobre 1955.
[3] **Le Monde**, 02 juin 1955 .
[4] **Le Monde**, 16 novembre 1955 .

الذي فُصل من الديوان السياسي وعُوض بالباهي الأدغم[1] ونشبت معارك حامية بين أنصار الرجلين كادت تتحول إلى حرب أهلية، فاغتنم الحبيب بورقيبة فوز الأحزاب اليسارية الفرنسية في الانتخابات التي جرت في جانفي 1956م، وطالب بإجراء مفاوضات جديدة مع الحكومة الفرنسية لمراجعة بنود الاتفاقيات الفرنسية التونسية التي تعارض حق تونس في نيل استقلالها التام[2].

في حين طُرحت عدة تساؤلات حول كيفية كسب صالح بن يوسف مقاتلين إلى جانبه، حتى بعد إزالته تقريبًا عن الساحة السياسية، وما يمكن ملاحظته أن كثيرًا منهم أصبحوا ضحايا البطالة، أما الثوار الذين لا يملكون شيئا، أصبحوا ينتظرون استئناف القتال ويلومون الحزب الذي استغلتهم، في هذا الظرف قام بن يوسف بحشد التأييد من بعض الشخصيات لإعادة تنشيط الكفاح المسلح في تونس، حيث لم يستغرق وقتاً طويلاً لحملهم على دعم موقفه السياسي، وإبراز أهمية دوره في النضال من أجل التحرر الوطني، كما دعا الحكومة التونسية إلى تخصيص معاشات تقاعدية للمقاومين مُذكرًا الوزراء بأنهم في مناصبهم بفضل تضحيات هؤلاء[3].

ومنه إن الشقاق الذي حصل داخل الحزب الجديد قدّم بلا شك خدمة للجانب الفرنسي الذي أصبح في مرحلة البحث عن حليف تونسي بواسطته يستطيع ضمان مصالحه على المدى البعيد، وهو ما حصل عندما وجدت القيادة في شخص بورقيبة ذلك القائد الذي يعوّل عليه في مرحلة ما بعد الاستقلال .

في حين عبّر الحزب الدستوري الحر القديم، عن موقفه حول الاستقلال الداخلي واعتبرها غير قابلة للتفاوض أو المساومة، لأنها مسألة حاسمة ومفروغ منها، ومنطلقًا نحو الاستقلال الكامل، ورغم قلة فاعلية هذا الحزب، إلا أنه بقي محتفظًا بمؤيدين من طلبة الزيتونة وشيوخ الطرق الصوفية، وأن السياسة الفرنسية لم تُعيره اهتمامًا نظراً لمحدوديته وافتقاده للقاعدة الشعبية[4]، أمام نشاط وفاعلية الحزب الدستوري الجديد الذي أثبت بأنه قائد النضال السياسي في

---

[1] **الباهي الادغم (1913-1998م)** : سياسي بارز في الحركة الوطنية التونسية، وعضو في الحزب الاشتراكي الدستوري، تقلد بعد الاستقلال عدة مناصب إدارية وحكومية، ففي 1969م، شغل منصب رئيس الحكومة إلى غاية 1970م، وأصبح الممثل الشخصي لبورقيبة في المحافل الدولية . **ينظر** : عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **المرجع السابق، ج1**، ص 492.

[2] حسن حسني عبد الوهاب، **المرجع السابق**، ص 174.

[3] Riadh Ben Khalifa : **Op, Cit**, p 36.

[4] الأزهر الصخراوي، **المرجع السابق**، ص 263.

تونس بلا منازع

هكذا بعد توقيع الاتفاقيات أوفدت الحكومة الفرنسية لجنة لتقصي الحقائق وعلى لسان عضو البعثة دانيال ماير (Daniel Mayer) الذي زار المدن الرئيسية التونسية للوقوف على أحوال الفرنسيين، مؤكداً أن الهدف هو دحض المخاوف المشروعة التي يعيشها هؤلاء، وأن البرلمان وعد بالحفاظ على الاتفاقيات المبرمة وضرورة تطبيقها بكل صرامة، وضمان استئناف النشاط الاقتصادي الضروري لجميع السكان[1] .

فهل حافظت السلطة التونسية فعلا على مقررات اتفاقيات الحكم الذاتي، خاصة المتعلقة بتنظيم حقوق المجتمعات الأوروبية وبالأخص الفرنسية منها، وكيف كان تأثير ذلك على وضعهم في البلاد؟ .

لخص روجر سيدوكس، في تصريحه حول معنويات مواطنيه، وذلك في شهر أوت 1955م، بأن الفرنسيين لا يكترثون بما قد تجلبه لهم هذه الاتفاقيات، كما يكترثون لما سيحدث لهم لاحقاً، وتُشكك الأغلبية العظمى من هؤلاء، حول إمكانية تنفيذ الاتفاقيات بشكل عادل من قبل الطرف التونسي، وكذلك في قدرته على فرض النظام والتحكم بزمام مسؤولية الحكومة بمفرده، ويرون من جهتهم أنه من المنطقي النظر في احتمال رحيلهم على المدى البعيد، ومع ذلك فهم لن يستقيلوا من مناصبهم حتى يخوضوا غمار تجربة الحكم الذاتي الداخلي[2].

كما أصدر التجمع الفرنسي التونسي بيان احتجاج على احتمال فصل مائة وسبعة الموظفين الفرنسيين في كتابات وزارة الأشغال العامة. ويطالب هذا الاقتراح الحكومة الفرنسية بضمان الدعم الفوري للموظفين الفرنسيين غير الدائمين الذين لا يستطيعون متابعة حياتهم المهنية في الخدمات التونسية. واختتم البيان الصحفي بالطلب من الحكومة الفرنسية أن تتخذ قرارًا عاجلاً بشأن تنظيم الجالية الفرنسية، وهو ضمان فعال وأساسي للحفاظ عليهم في تونس، على حد تعبيره[3]، وفي مقال لأنطوان كولونا نشر في جزأين بجريدة (l'information) حول تداعيات الاستقلال الداخلي على أفراد الجالية الفرنسية، وكيف أثر خاصة على العمال والموظفين على مختلف رتبهم ودرجاتهم، منذ الأيام الأولى لدخول الحكم الذاتي حيّز التنفيذ،

---

[1] **L'Information**, A 57, N° 1443, 28 juin 1955.

[2] Habib Kazdaghli : « Communautés Européennes de Tunisie Face a la Decolonisation …», **Op, Cit** , p 331.

[3] **Le Monde**, 30 novembre 1955 .

ووصف كيف فقد الفرنسيون الاحترام من قبل السلطات التونسية على إثر نزع علم فرنسي[1] عن نصب تذكاري لقتلى الحرب، الأمر الذي كان في وقت سابق يُشكل إهانة لفرنسا تستوجب رد الاعتبار، كذلك عبّر عن حالة التجار والصناعيين إثر إدراج الموظفين التونسيين بين عشية وضحاها، وأن نشاط القوميين والنقابيين شكل دعم حيوي للسلطة المدنية، وقد شعر الفرنسيون في تونس الجديدة على حد زعمه بأنهم ضحايا القانون الذي طُبق بشكل أحادي وتضررت قطاعات الزيتون بالنسبة للمالكين الفرنسيين، كما أن شركات البناء والنقل العام الفرنسية اختفت بسبب عدم قدرتها على ارتفاع الحقوق التي فرضتها اللوائح التميزية، من جهة أخرى فقد أصبح الشباب الفرنسي في تونس مستبعدين من الخدمة العامة وإن وجدوا فإنهم يعملون تحت ضغوط شديدة لإجبارهم على الخروج، وبالتالي استبدالهم بموظفين تونسيين . وأصبحوا بالتالي مرفوضين من القطاعين العام والخاص[2].

وقد عبّر بورقيبة حول تغيير أسماء الشوارع والإزالة المخطط لها للتماثيل بأن تلك المسألة ليس من المفروض أن تُقلق الأوروبيين، وقلقهم هذا غير مبرر لأن التعاون الحقيقي بين فرنسا وتونس يجب أن يبدأ بمراعاة حساسيات الشعب التونسي، وأن تمثال الكاردينال لافيجيري يلوّح بالصليب عند مدخل المدينة لا يخفف من حدّتها، بل يذكّر بالرجل الذي يرمز إلى غزو تونس، والأمر نفسه ينطبق على بعض أسماء الشوارع . كما أشاد بورقيبة بسلطات الحماية التي تفهمت الوضع[3]. وبالتالي إن تلك الإجراءات يؤكد بلا شك أن البلاد بدأت تسترجع هيبتها وسلطتها الفعلية .

هذا وفي سؤال وجه إلى بورقيبة حول موقفه ورؤيته لمستقبل العلاقات الفرنسية التونسية ووضعية الفرنسيين بالذات، أكد بأنهم يصبحون أجانب محميون بحقوقهم المحفوظة يعملون ويعطون رأيهم في أي مشروع، وحول موقع الثقافة الفرنسية في تونس الجديدة وأضاف بأن القيادة ستبقى وفية للثقافة الفرنسية وفرنسا ستُبقي على مدارسها، لكن يتم إدراج اللغتين العربية الفرنسية، وسيتم تدريس الحرب والنضال والعادات والتقاليد ... إلخ، أما عن موقع المقاتلين التونسيين فقد اعتبرهم بورقيبة أنه لم يعد لديهم سبب للقتال رغم التضحيات التي قدموها[4].

---

[1] إضافة إلى نزع الأعلام الفرنسية من على المؤسسات الحكومية، قامت حملة من أجل تغيير أسماء الشوارع بالمدن واستبدالها بأسماء شخصيات تونسية . **ينظر : الوطن**، س 19، ع 65، 09 جوان 1955.

[2] **L'Information,** A 58, N° 1662, 9 mars 1956 **. Et : L'Information,** A 58, N° 1665, 13 mars 1956**.**

[3] **Le Monde**, 03 mai 1956 .

[4] Louis Périllire : **Op, Cit**, p p 225-226.

أما عن الوضع الأمني العام في البلاد فبعد أربعة أشهر من الهدوء النسبي، توقفت الهجمات تمامًا في المدن وكذلك في الريف. ولا ضحايا من الجانبين باستثناء بعض المناطق التي تصاعدت فيها أعمال النهب أو السرقة المسلحة، ويُعزى تراجع أعمال العنف نتيجة استسلام الثوار، لكن الخلاف السياسي بين بورقيبة وبن يوسف أدى إلى إعادة مناخ من انعدام الأمن، وأصبح المشهد المميز للفترة الثانية من الخمسينيات[1].

من جهة أخرى استمر الاتحاد العام للشغل في تونس بموقفه التأييدي للنشاط المؤدي إلى الحرية والعدالة والاستقلال، وقد عبّر عن ذلك أحمد بن الصالح[2] في وصفه العلاقة بين الحركة العمالية والسياسية بأن النقابيون لا يحترفون السياسة لأنهم لا يعتبرونها مهنة، ولكن السياسة سلاح من أسلحة الحركة العمالية إضافة إلى سلاح التكوين المهني حيث تمكن العمال التونسيين من النهل من الأسس التقدمية لكي يتمكنوا من مقاومة النظم الاقتصادية الفاسدة ومقاومة الرجعية العقلية وذلك بالكفاح اليومي والإضرابات المتكررة والإنهاك الاجتماعي ومنها إنشاء مؤسسات اقتصادية كالتعاضديات تمكن الطبقات الشعبية من التأثير العميق . كما أكّد على أن الحركة العمالية لا يمكن لها أن تزدهر ولا أن تعطي تأثيرها على مجرى البلاد في ظل نظم سياسية فاسدة، ومنه فالحركة النقابية هي "مخ السياسة" مثل ما يقول محمد الري زعيم عمال الرصيف وأحد مؤسسي الاتحاد، وبالتالي فالكفاح هو ضد الاحتلال الأجنبي[3].

في حين ذكرت جريدة الوحدة الايطالية بأن الحركة الوطنية التونسية المتأثرة بشكل واضح بحركة مناهضة للإمبريالية لشعوب آسيا وأفريقيا، أصبح أعضاؤها أخيرًا متحدين في السعي وراء هدف مشترك، حيث تدعّمت الحركة بعنصر فعال وهي قوة العمال والفلاحين، الذين وضعوا أنفسهم بلا ريب على رأس الحركة بنشاطها، وتسبّبوا في شلّ البلاد من تونس

---

[1] Riadh Ben Khalifa : **Op, Cit**, p 32.

[2] **أحمد بن صالح (1926-2020م)** : ولد في منطقة الساحل، وحصل على ثقافة عربية وفرنسية، بدأ نشاطه النقابي بعد أن عاد من فرنسا حيث كان يزاول تعليمه العالي بالجامعة العامة للموظفين و نشط ضمن الاتحاد الجهوي للشغل بسوسة، عمل أستاذا ثم موظفا لدى الكنفدرالية العالمية للنقابات الحرة، ثم تولى منصب الأمين العام للاتحاد العام للعمال التونسيين بعد مقتل فرحات حشاد، وأيد سياسة بورقيبة نحو الاستقلال، انتخب عضو أول جمعية استشارية تونسية وطالب بإصلاحات باسم العمال ما أدى إلى حدوث انشقاقات انتهت بإبعاده، تولى منصب وزارة الصحة، وفي 1961م عين وزيرا للدولة للشؤون المالية، كان ينظر لبن صالح على انه خليفة بورقيبة، إلا أنه فقد ثقة هذا الأخير وادي إلى محاكمته وسجنه، واستطاع عام 1973م الهرب إلى الجزائر والاستقرار فيها. **ينظر** : عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **المرجع السابق، ج1**، ص ص 89-90 ؛ والأمين اليوسفي، **المرجع السابق**، ص 71.

[3] **صوت العمل**، ع 39، 26 نوفمبر 1955.

العاصمة إلى أقصى الجنوب. وعبّرت الحركة بالفعل عن نُضجها السياسي، في حين أن الفرنسيين أظهروا بوضوح رغبتهم القمعية، وضيق رؤيتهم وعجزهم[1].

وأوضحت الحركة النقابية حول سُبل عملها واستمرار طريق المفاوضات المؤدية إلى الاستقلال، والذي أبدته في صحيفتها صوت العمل قائلة على لسان أحمد بن الصالح على إثر خطاب ألقاه في مؤتمر الحزب الدستوري بصفاقس جاء فيه بأن الحركة الدستورية – كما أسماها– كانت ولا زالت مُتّكلة أولا وبالذات على الجماهير الكادحة وهذا الاتجاه الذي جعل كل الدستوريين والتونسيين مهما كانت انتماءاتهم يعتبرون الحركة الدستورية كفاح من أجل الشعب لأجل تحرير البلاد، ومنه فالحركة الدستورية الشعبية هي في طليعة الحركة الوطنية وتكافح في آن واحد من أجل التحرير السياسي والاجتماعي، وأن الشعب التونسي والحزب الحر الدستوري والطبقات الشعبية لم تعارض الاتفاقيات ولم تقف في وجه سياسة التفاهم، وإنما مقتنعة بأنه بالاتفاقيات أو بدونها فالمسار واحد وهو نحو تحقيق التحرير.[2]

كما عرض في ذات الخطاب الوسائل المرجوة لتحقيق التحرير الوطني، تتمثل أساسا في إنشاء حكومة تستطيع افتكاك مقاليد الاقتصاد، وبرلمان، وأن تُمكن تلك الوسائل من فرض السيادة التونسية في الميدان الخارجي، والمشاركة في المنظمات الدولية وضمان العمل على تحقيق الرفاهية والحرية للجميع، داعيا في نفس الوقت أن لا يتم الحكم على الاتفاقيات قبل تجربتها ورؤية نتائجها[3].

وفي نفس السياق وجّه بن صالح كلمة في افتتاح المؤتمر الثامن للاتحاد الجهوي التونسي للاتحاد العام التونسي للشغل قائلا : « إن الاقتصاد التونسي مشوه، رأس كبير شمالاً، وجسم ضعيف جنوبًا، لا يمكن أن يتطور إلا من خلال تنظيم التعاونيات، وخاصة التعاونيات الزراعية، ... ونميل إلى حصر المحادثات التي ستُفتح في باريس على الجيش والدبلوماسية ». وبالتالي الاعتراف بضرورة منح الاستقلال الكامل لتونس، وأنه لا يمكن تحقيق أي شيء مستقر في تونس حتى عودة السلام إلى شمال إفريقيا.[4]

ولخص الحبيب قزدغلي النقاط التي جعلت الجالية الفرنسية في تونس تفتقر للكثير من مواطن القوة، والتي كانت لتمكنها من إلغاء عملية تصفية الاستعمار، منها :

---

[1] **L' Unità**, A 29, N° 28, 1 février 1952 .

[2] **صوت العمل**، ع 38، 19 نوفمبر 1955م .

[3] **صوت العمل**، ع 38، 19 نوفمبر 1955م .

[4] **Le Monde**, 21 février 1956 .

- الإصرار الشديد لدى أوساط فرنسا السياسية على إنجاح مشروع المفاوضات الجاري مع تونس، لاسيما أن الهدف منه لم يركز على المدى القصير، بل على فترة الحكم الذاتي الداخلي أكثر.
- دور الجيش الفرنسي في تونس، حيث كانت إدارته على يد المقيم العام بوبير دو لاتور وكانت حالات القلق تشكل ضغطاً متصاعداً في الجزائر، خصوصاً بعد اندلاع الكفاح المسلح في البلاد.
- الانقسامات داخل الجالية الفرنسية في تونس بسبب الاتفاقيات، حيث شكل البعض منهم أبرز جماعات المصالح الكبرى كعمال (المناجم، المصانع، والبنوك)، فاستمروا بالتواصل مع التجار التونسيين ومع زعماء الدستور الجديد، ليتم طمأنتهم بإمكانية مواصلة الاستثمار في تونس.
- التدابير التي اتخذتها الحكومة التونسية دون خطة شاملة فيما يتعلق بالتأميم، والتي نجم عنها هلعاً واسعاً، الأمر الذي من شأنه أن يسفر عنه رجوع مسيرة فرنسا خطوة للوراء[1].

5- واقع الجاليات الأوروبية غداة الاستقلال التونسي 1956م :

إن إقرار منح الاستقلال التام في تونس، بعد أشهر من توقيع اتفاقيات الحكم الذاتي، كان نتيجة حتمية بسبب العديد من المتغيرات الدولية، في ظل النضال السياسي للمغرب الأقصى في سبيل نيل استقلاله، والثورة التحريرية في الجزائر، إضافة إلى الوضع الداخلي التونسي والصراع اليوسفي البورقيبي، والذي يُعد أكبر دواعي تسريع منح الاستقلال الكامل لتونس . وبالتالي فإن التأثيرات التي قدمها هذا الأخير على الواقع التونسي والأوروبيين كان له نتائجه على مراكز النفوذ والتعداد .

اعتبر المنظّرون السياسيون التونسيون أن منح الاستقلال الذاتي الداخلي لم يضع حداً لنظام الحماية، فالاتفاقيات الموقعة في 3 جوان 1955م نظام معقد اعتمد أساسًا على تبادل الكفاءات بين فرنسا وتونس. هذا الأخير استعاد سيادته في المجال الداخلي ولكن احتفظت فرنسا بسلطتي الدفاع والعلاقات الخارجية، وتم ربط البلدين بواسطة الاتحاد النقدي والجمركي، لتحتفظ الحكومة الفرنسية بالإشراف على الاقتصاد، فيما أصبح القضاء يضم كلا المحاكم التونسية والفرنسية، وبدخول الاتفاقيات حيز التنفيذ في سبتمبر 1955م، ووفق للمرسوم البايلي

[1] Habib Kazdaghli : « Communautés Européennes de Tunisie Face a la Decolonisation …», **Op, Cit ,** p p 331- 332.

في 29 ديسمبر 1955م أصبحت الاتفاقية الاقتصادية والمالية سارية في تونس، ومع ذلك ونتيجة لتطور الأحداث في شمال أفريقيا، لم يمض وقت طويل حتى تم كسر اتفاقيات 1955م تزامن مع إعلان فرنسا استقلال المغرب 2 مارس 1956م ، ليأتي يوم 20 مارس وتم الاعتراف بالسيادة الكاملة لتونس، ومع ذلك فإن أحكام اتفاقية الحكم الذاتي وضعت تونس كدولة مستقلة وذات سيادة ويحق لها التعديل أو الإلغاء، وبسبب الشروط الحازمة، تم الإبقاء على هذه الاتفاقات بشكل مؤقت. واستطاعت الحكومة التونسية التأثير في الوضع الداخلي، خاصة حقوق المجتمع الأوروبي التي ضمنتها الاتفاقيات (منع التعديل من جانب واحد بقرار من الحكومة التونسية، المحاكم الفرنسية ...)، وتم إنشاء هيئة تحكيم يمكنها إعلان بطلان الإجراءات التي تتعارض مع مبدأ الاستقلال .

من خلال ما سبق هل هذا في مصلحة تونس ؟ ألن تطالب حكومتها برؤوس أموال أجنبية ولن تسعى لتشجيع الاستثمار الآتي من الخارج ؟ لا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال إنشاء نظام شرعي يحترم الالتزامات الدولية، وأن ما يحدث سيكون بمثابة اختبار للنوايا بالنسبة للعناصر الأوروبية الموجودة في هذا البلد.[1]

وفي ظل استمرار الاحتجاج على منح الاستقلال التام للتونسيين ما شكل تهديدا لوضع الجالية الفرنسية بالذات داخل البلاد، لعب الثوار المسلحين دور رجال الشرطة وعملوا على بث القلق والخوف للأفراد الجالية الفرنسية بالخصوص، في ظل غياب الملاجئ لحمايتهم والتي أعلن عنها المفاوضون الفرنسيون بشأن الحكم الذاتي[2]. كما بعث التجمع الفرنسي المعارض برسالة مفادها بأن الفرنسيين في تونس لا يُعدون أجانب، وأن الحكومة التونسية ستقوم بتعديل قانون العقوبات التي اعترضت عليها الحكومة الفرنسية، وراحت تلك الحكومة تقدم حُججها حول التغييرات التي أدخلت على قانون العقوبات التونسي وبموافقة الباي، على إثر حادثة اعتقال مُدبرة منزل ومفتش شرطة فرنسيين وإخضاعهما للقانون التونسي، واعتبر المحتجون أن الأمر مخالف تمامًا للاتفاقيات القانونية الفرنسية التونسية الموقعة. فيما احتج روجر سيدوكس على الفور ضد هذا الإجراء الذي اعتبره إخضاع الفرنسيين والأجانب المقيمين في تونس للاختصاص القضائي وقوانين المحاكم التونسية[3].

---

[1] **Gazette de Lausanne**, N° 71, 25 Mars 1957.

[2] **L'Information**, A 58, N° 1662, 9 mars 1956. **Voir Aussi** : **L'Information**, N° 1665, 13 mars 1956.

[3] **Le Monde**, 19 novembre 1956 .

كما ترتب على اتفاقيات 1955م مغادرة العديد من الأوروبيين منهم الموظفين وناقلو البريد وكذا العاملين من الفئات الصغرى الأخرى بعد عدم تجديد عقود عملهم من طرف الحكومة التونسية، حيث لم يتم الاحتفاظ إلا بالمعلمين والتقنيين الذين كان يصعب تعويضهم في فترة زمنية قصيرة[1].

ومنذ التوقيع تلك الاتفاقيات، تسارع الوضع في الجزائر وانتشرت الأعمال المسلحة التي كان يُعتقد بإمكانية قمعها بسهولة، ما هدد بتحويل الجزائر إلى الهند الصينية الصغيرة، مع تجنب تدويل القضية الجزائرية عدة مرات وسط تضامن العديد من البلدان المستعمرة والإسلامية، ما جعل موقف فرنسا محفوفًا بالمخاطر، وتزامن مع ولادة حركة مسلحة مناهضة للفرنسيين في تونس، ورغم تواضعها كان يمكن أن يكون لها تداعيات مقلقة على الوضع في الجزائر من خلال تشتيت الجنود في صراع صعب وطويل . ومنه فإن أوضاع البلدان المحمية أدت بلا شك إلى انخفاض حاد في المكانة والنفوذ السياسي والاقتصادي لفرنسا في تلك البلدان ما أجبرها على الاستسلام لتوقيع بروتوكول باريس في 20 مارس 1956م [2].

وبهذا تم استقلال تونس بعد عشرة أشهر فقط من توقيع اتفاقيات الحكم الذاتي، وأوضح بورقيبة في تصريح اعتبر فيه بأن الاستقلال تم الحصول عليه بفضل فهم فرنسا والديمقراطيون الفرنسيون، وأكد من جديد أنه لن يكون على فرنسا أن تندم على ذلك وعليها الوثوق بالشعب التونسي. وأن الرعايا الفرنسيين ليس لديهم ما يجعلهم على خوف من الاستقلال والصداقة والثقة. وعليهم أن يدركوا الدور الكبير التي يتعين عليهم لعبه في البلاد، من أجل صيانة وتقوية وتطوير التعاون بين الشعبين، وأن يبتعدوا عن المحرّضين ومعارضي التحرير على حد قوله، لكن الدكتور كوهين حضرية احتج بأن الوضع الجديد في تونس تسبب في هجرة الفرنسيين وسط دعاية الذعر[3]. كيف لا وقد اعتاد الكثير منهم اعتبار تونس امتدادا لبلادهم، وشعروا فجأة بالإحباط ما أجبر العديد من العائلات على مغادرة التراب التونسي رغمًا عنها، في حين رفض العديد الفرنسيين اللجوء إلى القروض طويلة الأجل المقدمة للقيام بأعمال كبرى على أراضيهم لعدم ضمان بقائهم، بينما لجأ البعض للحصول على النقد الفوري من أجل رهن ممتلكاتهم،

[1] Habib Kazdaghli : « Communautés Européennes de Tunisie Face a la Decolonisation …», **Op, Cit ,** p 332.
[2] Romain Rainero : « L'accordo del 20 marzo 1956 E L'indipendEnza della Tunisia », **Op, Cit**, p 414.
[3] **Gazette de Lausanne**, A 59, N° 76, 30 mars 1956 .

والذهاب إلى فرنسا[1].

أما بالنسبة لموقف لايطاليين إزاء تدابير التعجيل نحو السير لاستقلال البلاد، عبّرت صحيفتي (L'Italo- Tunisino) و (Il Corrière di Tunisi) الايطاليتين، عن قلق الجالية الإيطالية حول الوضع الجديد. فالصحيفة الأولى أثارت موقفاً انتقامياً ضد فرنسا، أما فيما يتعلق بالثانية فهي كانت تنقل ما يحدث داخل المجتمع الإيطالي من مشاكل، وكذا روابطهم بإيطاليا وتونس. لكن الصحافة الايطالية بشكل عام، أثنت على استقلال البلاد التونسية، كما أنها وعدت بالمساهمة في نمو وازدهار البلاد، إلا أنها لم تنس لفت الانتباه حول واقع الشراكة العميقة وإيديولوجية ضمن شرائح كل المجتمعات التي تعيش هناك جمعاء لتصنع رفاهيتها، كي يسود مبدأ الحرية والإخاء بين الجميع، ولم تتوان في الواقع الصحف في ترديد النداءات فيما يخص الوضع المرير الذي يعيشه أغلبية إيطاليو تونس. ذلك لأن نتائج التدابير المتخذة في حقها سابقًا، حتما كان لها عواقب وخيمة على أفراد الجالية[2].

في ذات الوقت، كانت الفوضى والتوتر مستمرين في تونس من خلال نشاط الثوار في مظهر ينم على عدم تمكن المسؤولين الجدد من مسك زمام الأمور سياسياً في البلاد، الأمر الذي شكّل قلق وتخوف لدى الأوروبيين، حيث قدمت الصحف اليومية التونسية وعلى رأسها ديبيش تونسيان تقارير يومية عن النشاط المسلح الذي طال الأجانب في ظل غياب الردع القانوني والعسكري والوضع السياسي والاقتصادي المتدهور للبلاد على حد قولها[3]. فيما استمرت سلسلة التهديدات الموجهة ضد الأوروبيين، إضافة إلى إتلاف الممتلكات منها حرق 100 طن من الحلفاء بقيمة 2 مليون فرنك غرب تونس العاصمة، وتهديدات بالقتل ومطالبات بفدية كبيرة بمنطقة القصرين[4]، إضافة إلى وقوع بعض حوادث فردية التي بقيت مستمرة في تونس ضد الأوروبيين منها ما وقع في قفصة على إثر مقتل ثلاثة أوروبيين[5] .

5-1- وضع الفرنسيين :

سادت مخاوف الأوروبيين أمام الوضع الأمني المتوتر، جعلت العديد من الفرنسيين يستعدون للمغادرة، في مؤشر على تزايد حركة الهجرة خارج البلاد، إزاء تسارع الأحداث

---

[1] Riadh Ben Khalifa : **Op, Cit**, p 43.
[2] Habib Kazdaghli : « Communautés Européennes de Tunisie Face a la Decolonisation …», **Op, Cit ,** p 335.
[3] **Rivarol** ,N° 274, 12 avril 1956.
[4] **L'Oise-matin**, N° 609, 11 Mai 1956.
[5] **L'Oise-matin**, N° 579, 5 avril 1956 .

والاستقلال الداخلي الذي مُنح لكل من تونس والمغرب، حيث أدى إلى فرض قيود على الفرنسيين خاصة وكان هذا كافٍ لبعضهم بالتفكير في العودة إلى وطنهم، منهم اليهود المجنسين الذين تربطهم علاقات متوترة تقليديًا مع المسلمين.

في الواقع إن حركة الهجرة قد بدأت فعلياً منذ 1954م، نتيجة للوضع الأمني الخطير الذي عرفته البلاد التونسية، والذي أثر بشكل أعمق على التعاملات الاقتصادية ومصير مشاريع الاستثمار المراد إنشاؤها ما أجبر العديد من أصحاب رؤوس الأموال الفرنسيين بالهجرة نحو الجزائر، فيما تعزّزت الهجرة في عام 1955م مع بوادر الحكم الداخلي، ووصلت إلى مستوى مرتفع ابتداء من عام 1956م إثر منح الاستقلال التام، وأصبح قرار المغادرة يعتمد على مختلف الأفراد. وضمت عدة مجموعات منهم الذين غادروا بسرعة (موظفو الخدمة المدنية، والمتقاعدون ، والموظفون)، تشمل وكلاء دوائر الشرطة والجمارك ومسؤولين حكوميين محليين، وبعض الإداريين المركزيين، نتيجة استبدالهم بالموظفين التونسيين بشكل تدريجي وشملت المزيد من القطاعات الوظيفية والمؤسسات العامة والمُؤممة، لتستمر الحركة في عام 1957م من قبل التجار، والمدنيين بعد تسوية وضعيتهم وأملاكهم. كما ضمت الهجرة والانسحاب التدريجي للقوى العاملة من الحرفيين والأطباء والمحامين[1].

وفي إطار مساعدة الفرنسيين في تونس على التكيّف مع وضعهم الجديد، اتخذت الحكومة الفرنسية سلسلة من الإجراءات منها : ضمان الاحتياجات التعليمية والاستشفائية للفرنسيين في تونس حيث ستطلب الحكومة من البرلمان أموالاً لبناء شبكة تكميلية من المدارس ومستشفى فرنسي كبير في تونس، وتتكفل الحكومة الفرنسية بالممارسة الفعالة لحفظ حقوق موظفو الخدمة المدنية والمديرين التنفيذيين التونسيين من خلال أحكام الاتفاقيات والنصوص التشريعية، كما أطّلع على الترتيبات الواجب اتخاذها فيما يتعلق برواتب العاملين في القطاع العام وشبه العام، كذلك سيطلب من البرلمان التصاريح اللازمة للسماح بالتعويض عن الأضرار التي لحقت برعاياها نتيجة الإخلال بالنظام العام، وعلى الحكومة الفرنسية متابعة تحقيق برنامج دعم الفرنسيين والذي يسمح بجلب الشركات أو الفئات المهنية المختلفة، التي قد تواجه صعوبات وتقديم المساعدة الممكنة لها[2] .

كما صرح رئيس البعثة الثقافية الفرنسية في تونس، أن جميع الأطفال الفرنسيين

[1] Wolkowitsch Maurice : « L'émigration des français de Tunisie », **Annales de Géographie**, T 68, N° 367, 1959, p p 253-255.

[2] **L'Information**, A 58, N° 1718, 15 mai 1956 .

والأوروبيين الذين بلغوا سن المدرسة، تمكنوا من الالتحاق بمؤسسات البعثة الثقافية ازدياد عدد الطلاب حيث بلغ من 40.000 إلى 45.000 عام 1956م (بما في ذلك 13.000 طالبًا تونسيًا)، ما تطّلب افتتاح 146 فصلًا إضافيًا، وتم التأكيد على الجهود التي لا يزال يتعين القيام بها لتكون قادرة على استيعاب 10000 فرنسي، كما تم إنشاء كلية فرنسية للتعليم الفني. بينما لا يزال الطلاب الأوروبيون مسجلين في مؤسسات تابعة لوزارة التربية الوطنية التونسية[1].

هذا وصرّح هنري ليفي (Henri Lévy) مدير " لجنة التوزيع اليهودية المشتركة " بأن منح الاستقلال في تونس والمغرب كان كارثة لثلاثمائة وعشرين ألف يهودي يعيشون في هذه البلدان، ما أجبرهم على مغادرتها بمعدل أربعة آلاف شخص شهرياً، وملخص ما حصل أن فرنسا تخلّت عنهم، وسط التشكيك بانتعاش فرنسا الاقتصادي . وباستثناء المسؤولين الذين سيتم إعادة تصنيفهم، وجدوا أنه سيكون من الأسهل استخدام كفاءاتهم في دول جديدة، وبالتالي أخذت مجموعة " الوجود الفرنسي" التي تم تأسيسها لمحاربة سياسة التخلي بإجراءات الدفع وتنظيم رحيلهم من خلال إنشاء المكاتب لتزويد الأطراف المهتمة بجميع الوثائق المفيدة حول البلدان المضيفة، والإجراءات الواجب استكمالها والإمكانيات المتاحة لديهم، حيث قدّم عمال المناجم في تونس نسبة كبيرة من المرشحين، والسكان الأوروبيون لجزيرة جربة[2].

ومنه أدى منح الاستقلال وإنهاء الاستعمار في تونس إلى الحد من بروز أكثر فأكثر للجاليات الأوروبية المختلفة. وأدت التوْنسة الإدارية كما وصفها بول سيباغ والسريعة للخدمات العامة إلى رحيل الآلاف من موظفي الخدمة المدنية ووكلاء خدمات النقل والتوزيع للكهرباء والغاز والمياه وكذلك أسرهم. ويضيف في ذات السياق أن الفرنسيين هم أول وأكثر المتضررين، فقد استولى التونسيون على جميع أذرع السيطرة بالدولة، وتم إدراجهم كموظفين عموميين في الإدارات المركزية، واحتفظ القادة الجدد بالفنيين الفرنسيين للاستفادة من خبراتهم، وكذلك المعلمين على جميع المستويات الذين سيكون لهم دور ضروري في تدريب الأجيال الجديدة، في إطار اتفاقيات التعاون الثقافي والتقني بين تونس وفرنسا، كما حلّت الشرطة والدرك التونسيون محل الشرطة والدرك الفرنسي[3].

---

[1] **Le Monde**, 02 octobre 1956 .
[2] **Journal de Genève**, N°101, 01 mai 1956.
[3] Paul Sebag : **Tunis: Histoire d' une Ville**…, **Op, Cit**, p p 607-609.

5-2- وضع الايطاليين :

مع إعلان الاستقلال، انتاب أفراد الجالية الايطالية في تونس حالة من القلق حول مستقبلهم، نتيجة للغموض الذي اكتنف مصيرهم في إمكانية البقاء من عدمه وسادت حالة الترقب والانتظار لفترة طويلة، فالاستقلال طرح الكثير من التساؤلات والخلافات داخل الجالية، حيث فضّل أغلبية الإيطاليون البقاء بعيداً عن نشاط الحركة الوطنية، معتبرين أنها مشكلة بين التونسيين والفرنسيين، أما بالنسبة للتونسيين، فالأمر لم يمثل مشكلاً[1].

ومع هذا فقد بدأت الجالية الإيطالية تعرف تراجعًا ودخلت تدريجيًا في الجنسية الفرنسية[2]، في الوقت نفسه مثّل نهاية الحكم الفرنسي في تونس بداية تعاون جديد بالنسبة للايطاليين، فقد ألمح بورقيبة في مقابلة مع صحيفة كورييري دي تونسي (Corriere di tunisi) بأنه ليس جاهلاً على الإطلاق للدور الذي قدمه الايطاليون في تونس وأنه يعلم جيدًا مزايا العمال الايطاليين، كما أشاد بهم على اعتبار أنهم بقوا بعيديدين عن أي توتر سياسي أمام نشاط الجماعات الفرنسية شبه العسكرية والعناصر المعارضة من الحركة الوطنية، التي تصاعد نشاطها أثناء عملية إنهاء الاستعمار[3]، فالارتباط التاريخي للجالية الايطالية في تونس جعل الصحافة الايطالية مهتمة بمعرفة ما يجري في شمال إفريقيا[4].

وتتدرج تلك الآراء حول كون أن أغلبية الإيطاليين لم يشغلوا مناصباً عالية، حيث كان بإمكان التونسيين أن يحلوا محلهم بكل سهولة، كما وُجد بعضهم من ملاك الأراضي الزراعية – لاسيما مزارع العنب–، وبعض التجار أصحاب الصناعات الصغيرة، وكذا الميكانيكيين. كما أن أغلبية الجالية صنفت ضمن الطبقة المتوسطة، ما جعلها في وضع صعب بفعل الاستقلال بسبب زيادة معدلات البطالة، الأمر الذي أسفر عن حركة هجرة بطيئة ومنتظمة، حيث غادر تونس ما بين سني (1955 و1959م) 22.000 إيطالي من بين 170.000 أوروبي، ويُعزى هذا الرحيل لعدة أسباب مختلفة منها :

–عمل الكثير من الإيطاليين لدى مقاولين فرنسيين، لذا فإن رحيلهم سيضع الفرنسيين أنفسهم في وضع صعب، ما دفعهم بدورهم للرحيل بشكل أو بآخر.

---

[1] Habib Kazdaghli, « Communautés Européennes de Tunisie Face a la Decolonisation …, **Op, Cit** » , p 333.

[2] Geneviève Goussaud-Falgas : **Op, Cit**, p 312.

[3] Antonio M. Morone : « Fratture post-coloniali L'indipendenza della Tunisia e il declino della comunità di origine italiana », **Contemporanea**, N° 1, 2015, p 49.

[4] Michele Brondino : « Le Problème de L'indépendance Tunisienne et La question nord Africaine dans La presse Italienne de 1954 A 1956 », **Oriente Moderno**, A 6, N° 3, 1987, p 26.

– عدم تجديد بطاقات عمل العمال الأجانب التي زادت الأمر سوءاً منذ سنة 1956م.

– عقب أحداث القصف الجوي لساقية سيدي يوسف 1958م، تم اتخاذ إجراء فصل في حق بعض السائقين الأجانب وتعويضهم بآخرين تونسيين . لتلغي في السنة ذاتها بلدية تونس كل رخص السائقين الأجانب.

– و في إطار قانون حماية اليد العاملة الوطنية، الذي ينص على ضرورة نيل بطاقات العمل للعمال الأجانب، كما أنه يمنع جميع الأفراد أو الكيانات القانونية من تعيين أو الاحتفاظ بأي عامل أجنبي لا يحمل مؤهل مهني أو ممن لا يصنف من ضمن الفئات التالية : عامل غير متخصص، عامل يومي، ساعي، حارس[1].

هذا واستمرت معاناة الجالية الايطالية في تونس من تلك الإجراءات المتخذة، حتى أن الوزير الإيطالي للشؤون الخارجية أجرى تحقيقاً في سنة 1959م أشار إلى أنه تقريباً ثلث أرباب العائلات التي تتكون منها الجالية الإيطالية يعانون البطالة الإجمالية أو الجزئية، وأن أكثر من نصف الأطفال الإيطاليين لا يمكنهم الالتحاق بالمدارس، كما أن 5/1 فقط ممن هم مدرجين في المدرسة الثانوية[2] .

ومن جهة أخرى جرتْ عدة عمليات ترحيل باتجاه فرنسا، وليس باتجاه نابولي، أو باليرمو (Palerme) أو أي مدن أخرى من شبه جزيرة صقلية، وذلك لأن الوضع الاقتصادي في فرنسا آنذاك كان مشجعاً أكثر مما هو الوضع عليه في جنوب إيطاليا، كما أن الكثير من الإيطاليين قد اندمجوا في الثقافة الفرنسية في تونس، شأنهم شأن الكثير من الجاليات الأوروبية الأخرى الذين حبذوا الرحيل إلى فرنسا[3].

وحول سبب اختيار أغلب الإيطاليين الذهاب لفرنسا دون ايطاليا، فإنه راجع إلى وجود أجيال وعائلات استمرت في تونس لمدة 150 عامًا، وليس لهم دراية على الإطلاق بالوطن الأم. وأن بعض أطفالهم ولدوا بين عامي (1943 – 1947م) يتحدثون الفرنسية، لهذا اختاروا فرنسا كوجهة للعمل والاستقرار[4].

---

[1] Habib Kazdaghli : « Communautés Européennes de Tunisie Face a la Decolonisation …», **Op, Cit ,** p p 333.

[2] **Ibid**, 334.

[3] Habib Kazdaghli : « Communautés Européennes de Tunisie Face a la Decolonisation …», **Op, Cit ,** p p 335-336.

[4] Gérard Crespo : « Étude Comparative des Immigrations Italiennes en Algérie et en Tunisie », Le colloque « les peuplements de l'Afrique du nord : une histoire de migrations plurielles », la

5-3- وضع الأوروبيين الآخرين :

بخصوص المالطيين والأسبان، فقد تأثروا بنفس الإجراءات التي طالت الإيطاليين، حيث اجبرتهم على مغادرة البلاد في السنوات التي تلت الاستقلال، من ناحية أخرى، أدّت إقامة العلاقات الدبلوماسية وتوقيع التعاون الفني مع العديد من الدول في أوروبا الشرقية خاصة إلى الاستقرار النسبي لأعداد الأوروبيين في جميع أنحاء البلاد بخلاف الفرنسيين والإيطاليين[1].

أما بالنسبة للسويسريين فإنه بموجب وضع وطنهم الأم، منذ بداية الخمسينيات من القرن الماضي، كانت السلطات الفيدرالية تخشى أن تُشكل التوترات الدولية أزمات خطيرة للسويسريين، ومن أجل الاستعداد لذلك، تم إرسال التعليمات السرية في 29 مارس 1951م لرؤساء التمثيل الدبلوماسي والقنصلي حول العالم، لتأكيد أن العودة العامة إلى الوطن مستبعدة تمامًا، لأنه كما حدث أثناء الحرب العالمية، لا تستطيع سويسرا استيعاب جميع مواطنيها على أراضيها، ولمساعدتهم على تخطي الظروف الصعبة في البلدان التي تعيش حروباً داخلية أو تعاني أوضاعًا اقتصادية مزرية، تم إعداد الإجراءات الوقائية (الخطابات والإجراءات الرسمية والاحتياطيات الغذائية وما إلى ذلك) بواسطة الدبلوماسيين والقناصل السويسريين، الذين وجب عليهم تشجيع مواطنيهم على تطوير أشكال المساعدة المتبادلة من خلال مناشدة الجمعيات السويسرية المنشأة في هذه البلدان[2].

هذا وسارعت السلطات السويسرية إلى عقد معاهدات صداقة مع السلطة الجديدة للدولة المستقلة مؤكدة على الدور الريادي لرعاياها وحسن تعاملهم مع الأزمات الماضية، وتجديد الثقة مستقبلاً من خلال التعاون في شتى المجالات . بينما تُورد جريدة جنيف في مقال لها حول وضع الجالية السويسرية في تونس غداة الاستقلال، أنها لطالما نالت التقدير من قبل التونسيين، أما في بخصوص الوضع الجديد فإن السويسريين الذين يقدّر عددهم بحوالي خمسمائة إلى ثمانمائة مواطن سويسري الجنسية، يشعرون بالأمان والراحة وسط استئناف نشاطهم، خاصة أنهم كانوا بعيدين عن الاضطرابات التي حصلت، وتُضيف ذات الجريدة حول الموقف السويسري العام من أحداث تونس، بأنهم نالوا كل التقدير من قبل التونسيين باعتبارهم لا يحملون تاريخًا استعماريًا وهو ما جعلهم محط احترام دولي، وبوصول بورقيبة إلى السلطة

Fondation pour la mémoire de la guerre d'Algérie, des combats du Maroc et de Tunisie, qui s'est tenu à Paris, le 12 décembre 2011, p 69.

[1] Paul Sebag : **Tunis: Histoire d' une Ville**…, **Op, Cit**, p 612.

[2] Marc Perrenoud : **Op, Cit**, p 334.

استطاع السويسريون التكيّف من خلال التعامل بشكل مباشر مع السلطة التونسية، والحفاظ على الصداقة، وبهذا نجحوا في كسب ثقتها[1].

أما أفراد الجالية اليونانية فقد واجهوا استحالة استمرارهم في تونس، حيث بدخولهم التجنيس الفرنسي وولوجهم في الخدمة العامة، كانوا أول المغادرين للبلاد، وهرع اليونانيون من تجار وصُنّاع ورجال أعمال لتسجيل عقاراتهم في المؤسسات المعنية بهذا الشأن، لضمان استمراريتهم في البلاد التي كانت تستعد للاستقلال. ولكونهم حاملي الجنسية والثقافة الفرنسية، فقد أرسل غالبيهم أطفالهم إلى فرنسا لمواصلة تعليمهم العالي، واستقر هؤلاء بعد الدراسة ليلتحق بهم ذويهم، ولم يعُد إلى اليونان سوى أقلية صغيرة من الجالية. كما وجد بعضهم وهي حالات المعزولة واندمجوا من خلال الزواج مع التونسيين[2].

ويَعتبر قزدغلي أن عملية تصفية الاستعمار ومرور تونس السريع من مرحلة الحكم الذاتي الداخلي إلى وضع الدولة المستقلة، لم تقوّض الجاليتين الرئيستين الفرنسية والإيطالية فحسب، بل قوّضت الجاليات الأوروبية الصغيرة الأخرى، والتي بدأت في الاضمحلال فعلياً وعيش أزمات حقيقية في الهوية منذ بداية حركة الحصول على الجنسية الفرنسية[3].

ومنه فإن حصول البلاد التونسية على استقلالها أثر على واقع ومصير العناصر الأوروبية الأخرى التي باتت مرتبطة بمصير الجالية الفرنسية، فبدأت تتقهقر عدديًا بداية من الاستقلال الذاتي، إذ كانت هذه العناصر والتي تُعرف بالمجتمعات الأوروبية الصغيرة كالسويسريين والمالطيين واليونانيين وغيرهم تتبع الفرنسيين في المصير بسبب التجنيس أو من عدم أهميتها السياسية والاقتصادية، لهذا كان مصيرها إما العودة للوطن أو الذهاب والاستقرار في فرنسا، أما الايطالية فقد فقدت تأثيرها الفعلي منذ الحرب العالمية الثانية.

---

[1] **Journal de Geneve** , N° 303, 27 décembre 1956 .

[2] Habib Kazdaghli : « Communautés méditerranéennes de Tunisie … », **Op, Cit** .

[3] Habib Kazdaghli : « Communautés Européennes de Tunisie Face a la Decolonisation …, **Op, Cit** » **,** p 325.

ملخص الفصل

عرفت تونس مع دخول فترة الخمسينات، مرحلة نضالية حاسمة في اتجاه تحقيق الاستقلال بين الذاتي والتام، وقد استفادت الحركة الوطنية من المتغيرات الدولية لما بعد الحرب العالمية الثانية، وبداية نزعة إنهاء الظاهرة الاستعمارية، التي اجتاحت العالم، حيث شكلت المطالبات بالاستقلال مدعاة للتوتر والاضطرابات الأمنية والسياسية بين التونسيين والأوروبيين خاصة الفرنسيين، الذين اعتبروا مطلب الإصلاحات والاستقلال تعدي على حقوقهم في البلاد ومكاسبهم التي حققوها بفعل نشاطهم الحضاري على مدى أجيال متعاقبة .

وجاء تزعم الجالية الفرنسية للمعارضة لأي من المشاريع الإصلاحية لفائدة التونسيين أو في إطار المفاوضات التي نتج عنها منح الاستقلال، نابع من رؤيتها للأحقية السياسية الاستعمارية وقوتها الاقتصادية المكتسبة التي استطاعت بواسطتها أن تجعل منها ورقة ضغط فعالة في وجه صناع القرار سواء في المتربول أو سلطة المقيم العام، وباتت تشكل عائقا لكل محاولات الانفراج أمام تزايد مطالب التحرر من قبل التونسيين، التي خدمتها في الأخير التغيرات في المعالم الخارجية والداخلية، وأصبحت في غير صالح الفرنسيين مما أجبرهم على تقبل الأمر الواقع .

وبالنسبة للجالية الايطالية التي لطالما شكلت مصدر قلق بالنسبة لفرنسا، عرفت في هذه المرحلة تقهقرا في نفوذها التاريخي الحضاري والديموغرافي، عقب الحرب العالمية الثانية ولم تستطع العودة لمجدها كمستعمرة عريقة في تونس، برغم معاهدات الصلح مع فرنسا، وكانت ردود الفعل مقتصرة بشكل أكبر على الحكومة الايطالية والصحف خاصة الشيوعية منها، أما في الداخل التونسي فالايطاليين عاشوا لحظات انتقامية من الفرنسيين من خلال ما تبثه الصحف المحلية.

أما باقي العناصر الأوروبية، والتي تعرف بالمستعمرات الصغيرة، استفادت بشكل كبير من سياسة الحماية الفرنسية، واندمجت في أغلبها طواعية لغرض تحقيق مكاسب والمحافظة على امتيازاتها الاقتصادية، لهذا أضحت تتبع مواقف الفرنسيين سياسيا، ما جعلها مرتبطة مصيريا بهم، نتيجة لعدم القدرة على تقبّل الوضع الجديد بالبلاد التونسية، مما حمل أغلبهم على الذهاب إلى أوطانهم أو فرنسا باعتبارهم مجنسين.

خاتمـــــة

شكّل تواجد العناصر الأوروبية في تونس، ميزة هامة وفعالة في الحياة السياسية والاقتصادية، وذلك في مرحلة حسّاسة من تاريخ تونس، التي عاشت عدة تحولات ساعدت على انتقال الأوروبيين من الشمال إلى الجنوب، ومن خلال دراستنا لموضوع الجاليات الأوروبية بالبلاد التونسية وموقفها من الحركة الوطنية تمكنا من الوصول إلى الاستنتاجات الآتية :

– كان التحول السياسي الداخلي لمناطق النفوذ العثماني نتيجة لتغيرات ميزان القوى بين الشرق والغرب خلال القرن التاسع عشر، سبباً في دفع السلاطين والحكام إلى إبرام مهادنات ومعاهدات سمحت بتغلغل عناصر أوروبية لممارسة نشاطها تحت حماية القناصل والقوانين .

– تعد الثورة الصناعية من أبرز التحولات التي عرفتها أوروبا وأعطت تأثيرها خلال الحقبة الممتدة من القرن السادس عشر إلى غاية القرن التاسع عشر، إذ أدت هذه النهضة إلى تزايد الرغبة في السيطرة على مناطق النفوذ وتنامي حركة الاستعمار، فتصاعد بذلك التنافس الاقتصادي بين القوى الأوروبية من أجل الهيمنة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والسياسية وحتى الاجتماعية خارج المجال الأوروبي . كما تعتبر للمشاكل الداخلية التي شهدتها القارة الأوروبية، سببًا مباشرًا في هجرة سكانها لاسيما الفقراء منهم نحو الأقاليم العثمانية .

– استطاعت تونس أن تستفيد من التطور الحاصل في أوروبا عن طريق ما نقلته نُخبتها ممن كان لهم فرصة الاطلاع الميداني على ما تعيشه الدول الأوروبية في شتى المجالات، وأرادوا محاكاة ذلك في تونس من خلال المراسيم وسلسلة الإصلاحات واستقطاب الكفاءات، الأمر الذي ساهم في نفاذ العناصر الأوروبية إلى داخل بلاط الباي وذلك بمساعدة معاونين، فعملوا على تعطيل كل مشروع يمس نفوذهم ومصالحهم على المستوى الاقتصادي والسياسي .

– لقد تعددت العناصر الأوروبية في تونس واختلفت أهميتها وفقاً لاعتبارات تاريخية وسياسية، فالجاليتين الايطالية واليونانية كان لهما السبق التاريخي في الاستقرار بسواحل تونس منذ العصور القديمة، وإثراءهم بالنواحي الاجتماعية والاقتصادية بالبلاد، بينما احتلت الجالية الفرنسية أهميتها من خلال نشاط وتفوق عناصرها التجاري استنادًا للمعاهدات السياسية التي فرضتها ظروف الحوض المتوسطي وحرص البايات على استغلال تلك العلاقات في تطوير قطاعات البلاد وعملهم على تشجيع وفود العناصر الأوروبية بشكل أو بآخر فترة ما قبل الحماية، وذلك بسبب طموحهم لجعل تونس على النموذج الأوروبي، والذي لم يكن ليتم من دون

اللجوء والاستفادة من خبرات الوافدين في شتى المجالات .

– مكّن استقرار وتغلغل العنصر الأوروبي على المدى الطويل من وصوله لنظام الحكم والإدارة مرتكز على عاملين هما : دور القناصل وعلاقاتهم بالبايات، ودور شخصيات البلاط الذين كوّنوا علاقات مع الأوروبيين لاسيما وأن منهم مملوكين وأسرى النشاط البحري، ساهمت في خدمتهم بشكل واسع للتأثير على قرارات البلاط، الأمر الذي سمح لهم بسهولة التدخل في الشؤون الداخلية لتونس، وإغراقها في مشاكل مالية، وداخلية استطاعت من خلالها فرنسا أن تفوز بالاستحواذ عليها سياسيا وعسكريا بفرض الحماية عام 1881م.

– ساهم دخول البلاد تحت غطاء الحماية، في تكريس السياسة الفرنسية للهجرة الأوروبية وتشجيعها من أوسع أبوابها،عن طريق تقنينها وتوجيهها بغرض جعل الأوروبيين المستقرين أيادي عاملة لخدمة المشروع الاستغلالي الاقتصادي، بواسطة تقديم عروض وإغراءات للحصول على موارد اقتصادية هامة . والواقع أنه تم استخدام العنصر الأوروبي بشكل عام كبيدق لتنفيذ المخطط الاستعماري، بحجة حماية الحقوق والمصالح تحت غطاء بقاء السلطة التونسية، لكن ما حدث هو تكريس تدريجي للاستعمار والاستيطان الرسمي، وتم توجيه ذلك الدور وفق ما يخدم السياسة الاستعمارية على المستويين الداخلي والخارجي.

– إن المكاسب التي حققتها العناصر الأوروبية خاصة الفرنسية منها، كانت سببًا في استماتتها لعدم التخلي عن ما حققته وبمعية الظرفية التي شهدها المنطقة عموما، جاء موقف إبراز الحجج السياسية والاقتصادية، لتبرير غزو البلاد، وأن نظام الحماية المفروض ما هو في الحقيقة إلا عبارة عن سلْب مُمنهج أدى إلى جعلها بلد استغلال.

– كان تأثير الجاليات الأوروبية عاما وشمل مختلف نواحي الحياة بالبلاد التونسية، ففي الجانب الديموغرافي، أدت هجرة الأوروبيين إلى تونس لظهور تباين في تعداد عناصر الجاليات والفئات الوافدة ، ووجدت فرنسا نفسها تجابه النفوذ الأوروبي السابق للحماية، خاصة الايطالي، والمالطي، لذلك انتهجت سياسة إغراء لاستجلاب العنصر الأوروبي قائمة بالأساس على محورين : الأول اقتصادي يتمثل في تشجيع اليد العاملة التي تساهم في بناء قاعدة حضارية في البلاد، وثانيا منح المزايا وتسهيل التجنيس بهدف تغليب العنصر الفرنسي عدديًا في ظل الهاجس الذي عاشته إزاء التفوق للعنصر الايطالي، ومع ذلك لم يتحقق مرادها إلا في أواخر عهد الحماية.

– شهدت تونس تطور اقتصادي واضح خلال فترة الحماية نتيجة لحضور العناصر

الأوروبية النشطة والفعالة، ما جعل البلاد مورد اقتصادي هام، لاسيما في مجال الزراعة حيث استغلت الأراضي الزراعية بشكل كبير خاصة تلك التي منحت للمزارعين الفرنسيين، مكوّنين بذلك تعاونيات أدخلت الوسائل والأساليب الحديثة على القطاع، فنجم عنها وفرت الإنتاج وتنوعه كالزيتون والعنب، كالزيتون والعنب الأمر الذي ساهم في تنشيط العجلة التجارية.

– ساهمت العناصر الأوربية في تطوير الجانب الصناعي لاسيما النشاط المنجمي منه حيث برزت أهمية هذا الأخير من خلال استقطابه لعمالة متعددة الأصول، في حين حُرم التونسيون من استغلال ثروات بلادهم من الحديد والفوسفات وغيرها من المعادن، التي أصبحت تنافس أهم القطاعات الاقتصادية .

– تم تدعيم القطاع الاقتصادي بمؤسسات مالية وتعاضديات وجمعيات وحتى نقابات، لحماية رؤوس الأموال والحقوق والثروات من جهة، ومن جهة أخرى تمكين تلك القطاعات من ممارسة نشاطها دون عوائق وتقديم نتائج مرضية، ما جعل البلاد مجرد مستودع استغلالي للخيرات مُقدم لخدمة التوجه الاستعماري الفرنسي.

– تمكنت الجاليات الأوربية من الحصول على امتيازات متعددة مقارنة بالسكان المحليين حيث استفادت من مرافق الحياة العامة ومؤسساتها كالتعليم والصحة ، وأيضا تقاضي أجور مرتفعة الأمر الذي شكل ثقلا كان له تأثيره السلبي على السكان الأصليين لاسيما بعد ظهور الآفات والعادات السلبية الدخيلة على التونسيين، وتزايد ظاهرة الفقر والتشريد ما نجم عنه هجرة نحو المدن لفئة كبيرة من الفلاحين والفقراء التونسيين المتضررين .

– كان العنصر الايطالي لافت للانتباه من خلال حضوره المتميز والمتفرّد في نشاطه وتعداده، وذلك نابع من عراقة وأصالة وجوده بالبلاد الأمر الذي أدى إلى بروز عدة مؤثرات على المستوى الاجتماعي والثقافي وحتى السياسي في المجال التونسي، ما جعل سلطة الحماية تعمل على كبح تأثير هذه الجالية من جميع النواحي . بينما باقي العناصر الأوروبية المختلفة والتي كانت متفاوتة التعداد فكان وفودها على البلاد بأعداد معتبرة وتبعا لظروف بلدانهم السياسية والاقتصادية ازدادت هجرتهم في أوائل القرن العشرين . ولم ترق إلى مستوى فاعلية الجاليتين الفرنسية والايطالية، الأمر الذي دفع بها إلى تتبع المتغيرات الحاصلة وفق ما يخدم وجودها .

– لقد كان الحضور الثقافي والفكري معتبراً فترة ما قبل فرض الحماية، حيث ساهمت الجاليات الأوروبية في نشر ثقافة العمل الجمعوي في إطار حفاظها على هويتها بين الأجيال

وتعزيز فعاليتها اجتماعيا، أين استفاد التونسيين من هذا النشاط الذي كان له أثار على المستوى الاجتماعي والفكري، من خلال إنشاء الجمعيات المتعددة الاختصاصات، إضافة إلى الجانب التعليمي والتبشيري وتعدد مدارسه وشعبه بل وتنافست الجاليتين الفرنسية والايطالية على إنشاء المدارس التعليمية، وبعد فرض الحماية زادت مستويات التعليم للفرنسيين .

– إن الوجود الأوروبي قام بنشر فكرة جلب الحضارة، لكنه تناسى أن من الحضارة هناك الجانب الإنساني والبناء البشري والاجتماعي القائم بالأساس على التعايش والمساواة والعدل، وهو ما لا يمكن تحقيقه في ظل استعمار مبني على سلب الحرية الاستعباد والاستغلال. وإن كان للأوروبيين دور في القطاع الاقتصادي والثقافي في البلاد التونسية قبل فرض الحماية، المحمية من قبل مراسيم البايات وفق ما تمليه الشريعة الإسلامية في معاملة الذمي من المسيحيين الأحرار والمملوكين، فإنهم بمجرد أن أصبحت البلاد تحت السلطة الفرنسية حتى ارتعوا فيها ومارسوا مختلف أنواع الابتزاز والاستغلال لمختلف ثروات البلاد والعباد، وأن تلك الحضارة التي حققوها كانت بهدف استفادة العنصر الأوروبي الذي ينظر لغيره بمظهر دوني، وكله على حساب أهل البلد الذين لطالما رحبوا بالأجنبي في وقت مضى.

– برز النشاط الصحفي وإذ يشكل همزة وصل النخبة و التونسيين حيث عملت على نقل المؤثرات الفكرية ومختلف الأطروحات السياسية والاجتماعية السائدة، قبل وبعد فترة الحماية، مشكلة بذلك حافزًا للنخبة التونسية، ولا أبالغ في قولي بأنها بدأت توجهها التوعوي والوطني من خلال أقلامها في الصحف المختلفة وأصبحت ندًا للصحف الفرنسية خاصة، لدحض ادعاءاتها وافتراءاتها، ما أدى بسلطات الحماية إلى محاربتها لقوة تأثيرها على الرأي العام المحلي.

– على الصعيد السياسي، عرفت تونس على غرار ما شهده العالم من متغيرات ومؤثرات متعددة نبوغ الوعي السياسي الذي ارتقى إلى تشكيل تنظيمات سياسية متمثلة في الأحزاب وتنظيمات عمالية، آثرت الوقوف على الواقع السياسي التونسي في ظل السياسة الاستعمارية الفرنسية .

–عملت الحركة الوطنية التونسية منذ بداية ارهاصاتها في تسليط الضوء على سياسة سلطة الحماية اتجاه التونسيين وتعاملها اتجاه الأوروبيين بشكل عام، الأمر الذي أدى باختلال التوازن بينهما في المجال الاقتصادي، وعمل أعضاء الحركة الوطنية بمختلف توجهاتهم على فضح ممارسات العناصر الأوروبية وتأثيراتها السلبية على الواقع الاجتماعي التونسي.

– بفعل ازدياد قوة ونشاط كلا من الحزب الدستوري الجديد الذي توج قائداً للنضال السياسي على المستوى الشعبي، والنقابة العمالية التي أثبتت صلابة مواقفها اتجاه القضايا الاجتماعية العادلة، فإن كلاهما دخلا في مواجهة حقيقية بعد الحرب العالمية الثانية، بتزايد المعارضة على المستويين الرسمي وأفراد الجاليات الأوروبية بالأخص الفرنسية منها، هذه الأخيرة التي قادت حملة شرسة في محاولة الحفاظ على مراكز نفوذها ومصالحها، في الوقت الذي بدأت فيه بوادر عصر إنهاء الظاهرة الاستعمارية بداية خمسينيات القرن العشرين .

– سارت الحركة الوطنية التونسية وعلى رأسها الحزب الدستوري الجديد الذي تزعم النضال السياسي على الاعتراف بالدور الحضاري الذي حققه الأوروبيين في تونس، من خلال إرساء عوامل التطور ومشاريع على النمط الأوروبي، لكنها في نفس الوقت رفضت السياسة الفرنسية القائمة على الاحتكار الرأسمالي لأهم القطاعات الحيوية ما أثر بشكل كبير على التونسيين، وبالتالي فإن تلك المنجزات لا يجب أن تتعارض مع حرية وحقوق هؤلاء .

– تزعمت الجالية الفرنسية منذ البداية السيطرة السياسية على البلاد، والمعارضة لأي شرارات أو محاولات إصلاحية، فمن وجهة نظرها فإن قبول تلك الأخيرة التي تمنح للتونسيين المزيد من الحقوق السياسية والاقتصادية التي ترتقي إلى منح الاستقلال التام، معناه التخلي تدريجيا عن الفرنسيين وبالتالي يتم التضحية بهم وبإنجازاتهم داخل البلاد.

– عارضت عناصر الجالية الأوربية لاسيما الفرنسية منها بعدم التخلي عن مكتسباتهم التي حققوها عبر أجيال، الأمر الذي أدخلهم في صراع مكونين بذلك (لوبي استعماري) يقاتل في الداخل والخارج لأجل مصالحه، عن طريق معارضة لأي مشاريع إصلاحية أو مفاوضات منح الاستقلال فحسب رؤيتهم فإن البلاد التونسية تُمثل الأحقية السياسية الاستعمارية وقوتها الاقتصادية المكتسبة والتي استطاعت بواسطتها أن تجعل منها ورقة ضغط فعالة في وجه الساسة سواء في المتربول أو سلطة الحماية، وشكلت عائقا كبيرا في وجه القرارات السياسية والتي خدمتها في وقت ماضي العوامل الخارجية والداخلية .

– دفع موقف الأوروبيين دخول قادة الحركة الوطنية وعلى رأسهم الحزب الجديد الذي تزعم النضال السياسي في صراع الكرْ والفرْ الذي تصاعدت حدّته مع ازدياد التعنت الفرنسي، وطالبوا أفراد الجالية الفرنسية بالخصوص ممن يريدون البقاء في البلاد بالتخلي عن دورهم السياسي، وهو الأمر الذي رفضوه بشدة لاعتباره مهددًا لحقوقهم الاقتصادية والحضارية، وبعدما كانوا سادة البلاد يصبحون مجرد أجانب بلا حماية .

– عارضت الجالية الفرنسية نشاط رجال الحركة الوطنية عن طريق التهديد والترهيب والتشجيع على قمعهم . لكن المتغيرات الدولية وموجات التحرر التي سادت العالم حالت دون بقاءها على مبدأ القوة من منطلق التفوق الاستعماري حيث بدأ في الأفول، فلم تعد معارضاتها تتماشى مع السياسة الدولية، ولا حتى مصلحة فرنسا نفسها التي تعيش على وقع موجة التحرر العالمي عامة وحرب التحرير بالجزائر خاصة الأمر الذي أجبرها في الأخير على تقبل الواقع.

الملاحـــــق

الملحق رقم 01 :

رسم تخطيطي لحي الفرنجة بتونس العاصمة عام 1878م[1]

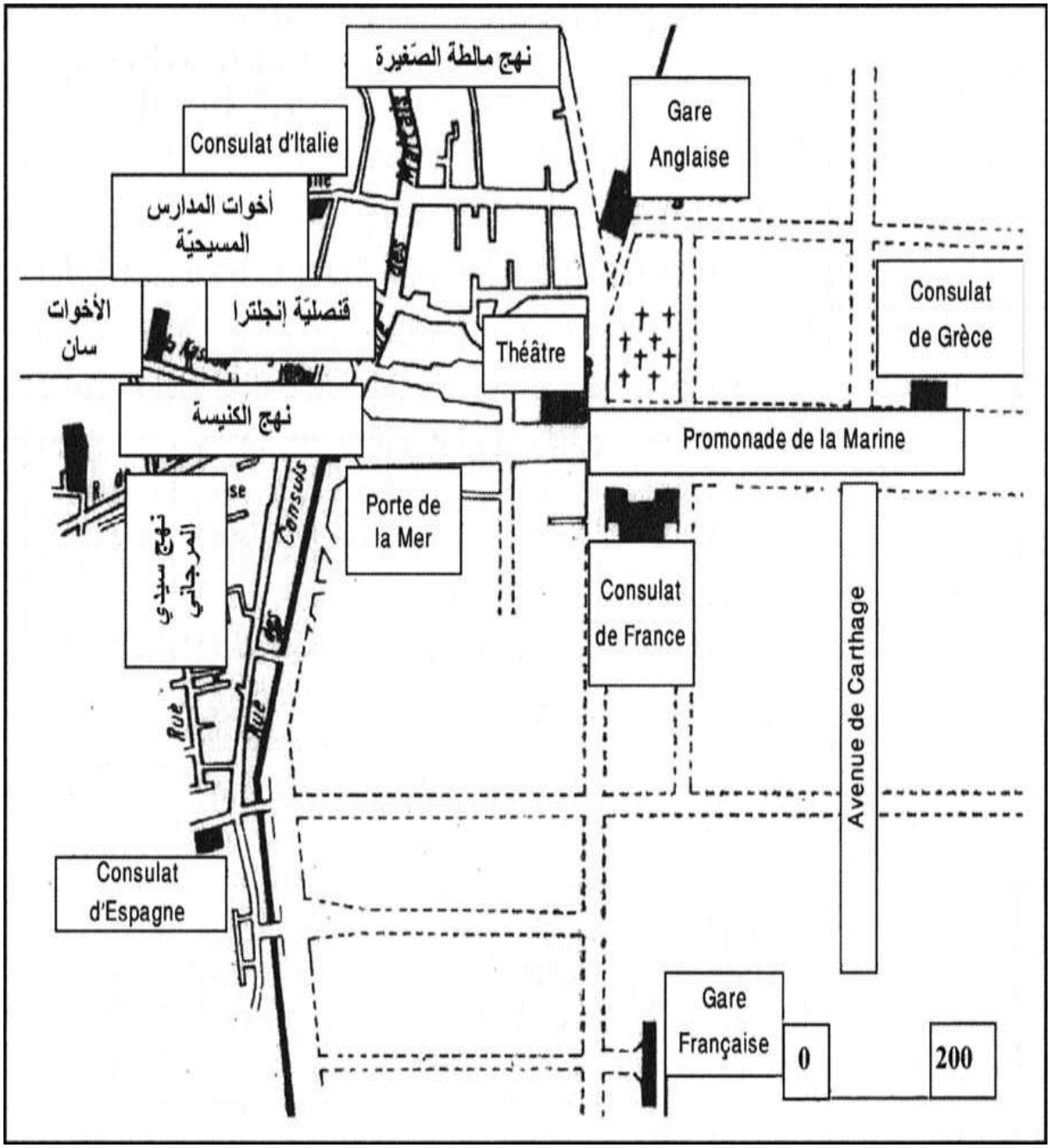

[1] Jean Ganiage : **Les Origines du protectorat français en Tunisie …, Op, Cit**, p 351.

الملحق رقم 02 :

صورة لكنيسة شُيدت عام 1840م، تكريما للقديس لويس الذي توفي عام 1270م في قرطاج، صورة ملتقطة عام 1856م [1]

صورة لباب الفرنسيين عام 1897م[2]

[1] http://anom.archivesnationales.culture.gouv.fr
[2] **Ibid** .

الملحق رقم 03 :

وثيقة حول امتياز استغلال الرصاص وثمنه في اكتوبر 1844م [1]

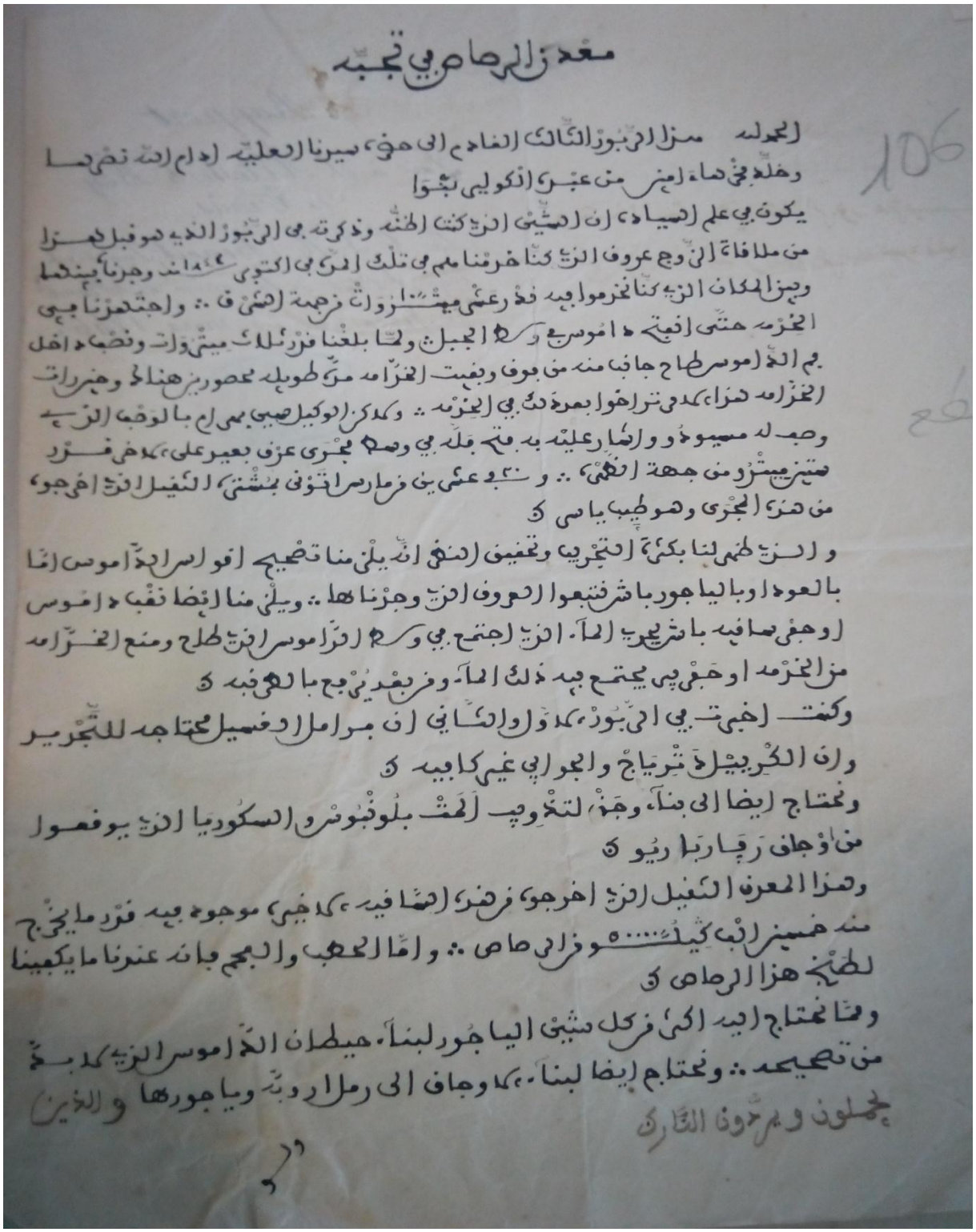

معدن الرصاص في تجبه

106

[1] A.N.T : F A 1881/H0239/0577/ N° 106.

الملحق رقم 04 :

وثيقة تمثل رسم تخطيطي لأماكن استخراج الرصاص في تونس بتاريخ 08 أفريل 1844م [1]

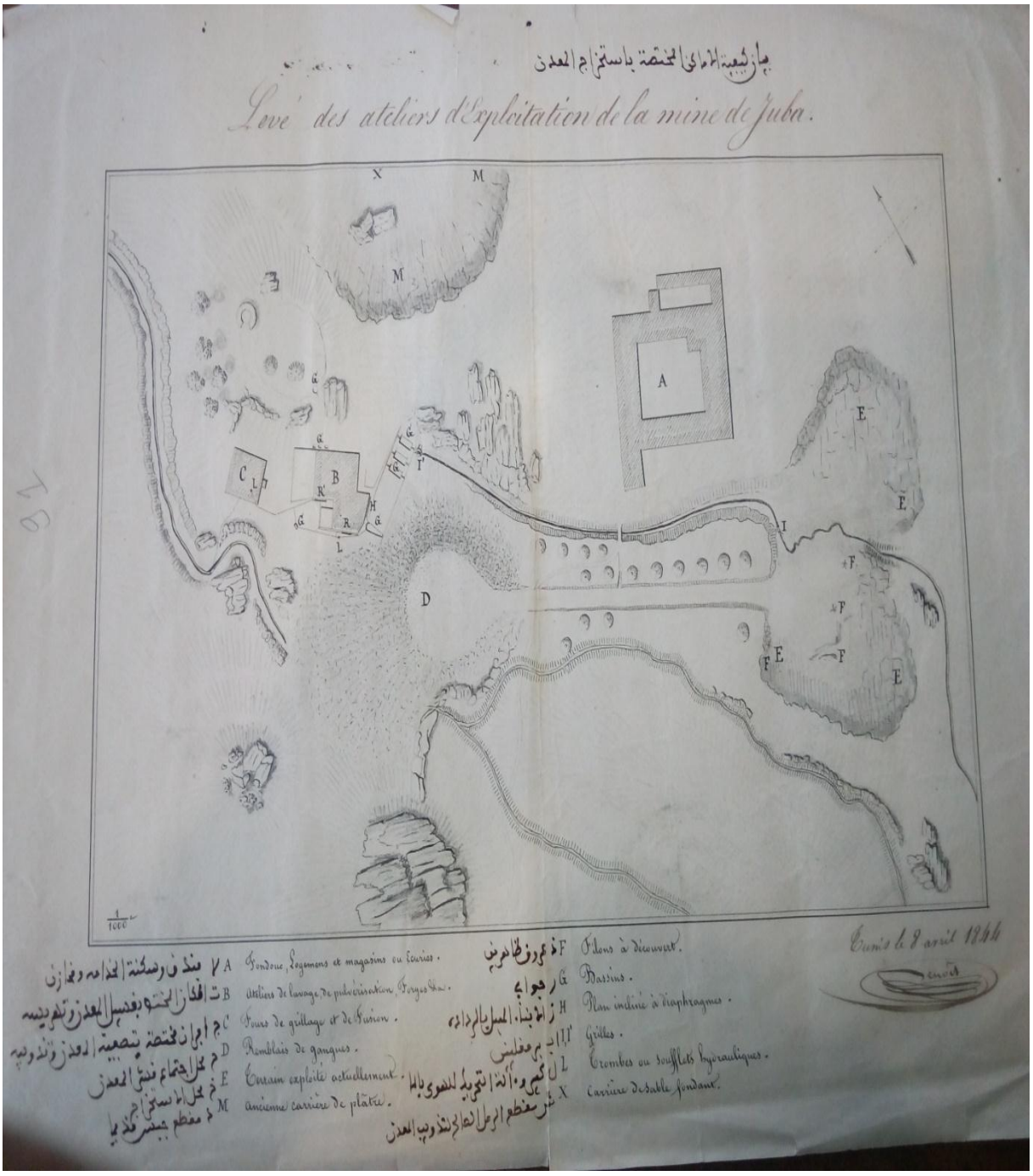

[1] A.N.T : F A 1881/ H /0239/0577/ N° 91.

الملحق رقم 05 :

وثيقة حول التماس إنشاء بنك في مدينة تونس بتاريخ أكتوبر 1872م[1]

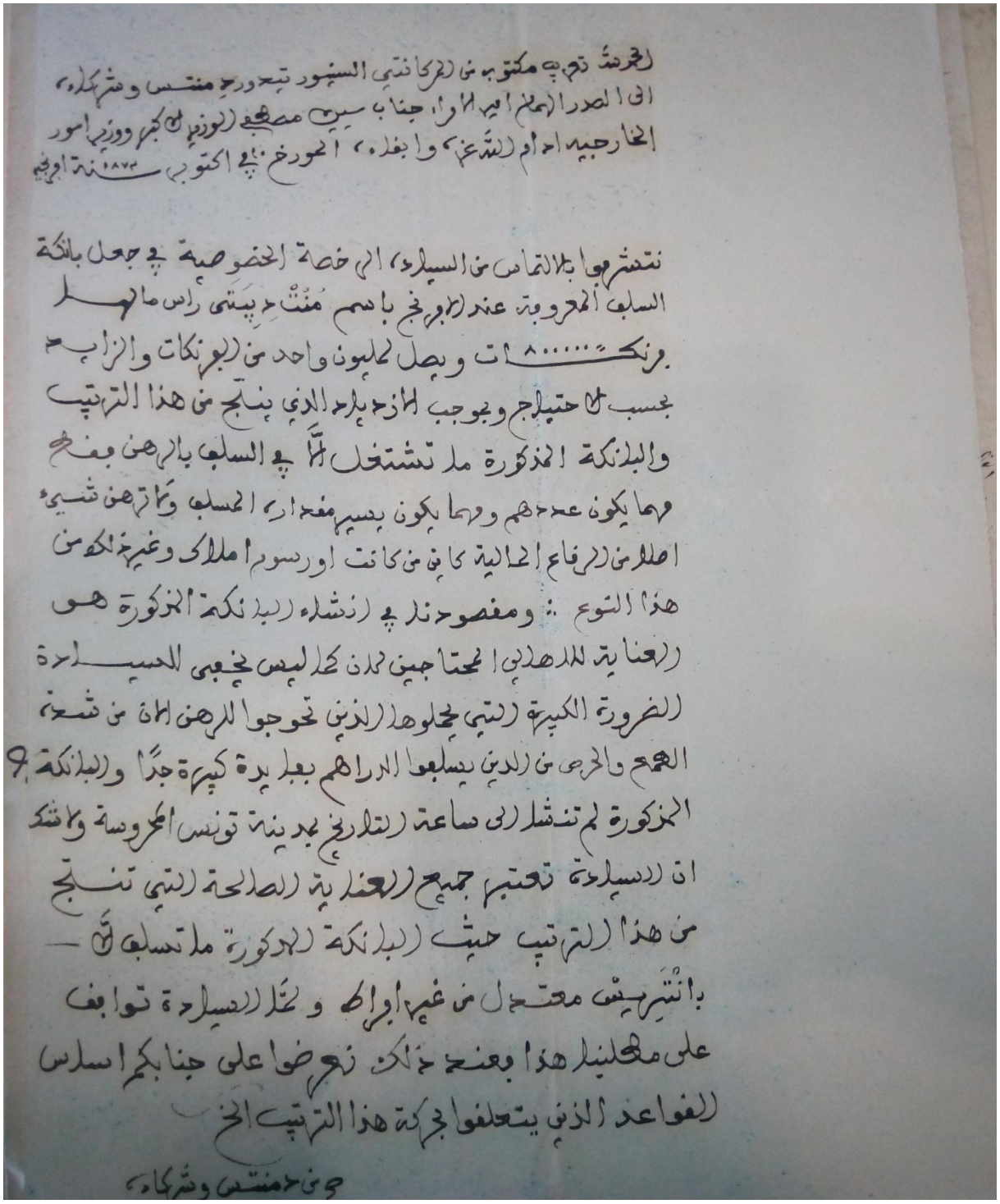

[1] A.N.T : F A 1881/ H /0114/0347.

الملحق رقم 06 : رسالة موجهة للوزير مصطفى خزندار بشهر ديسمبر 1878م حول ضرورة التزام الصيارفة الاجانب بمراعاة وحسن التعامل مع أهل البلاد [1]

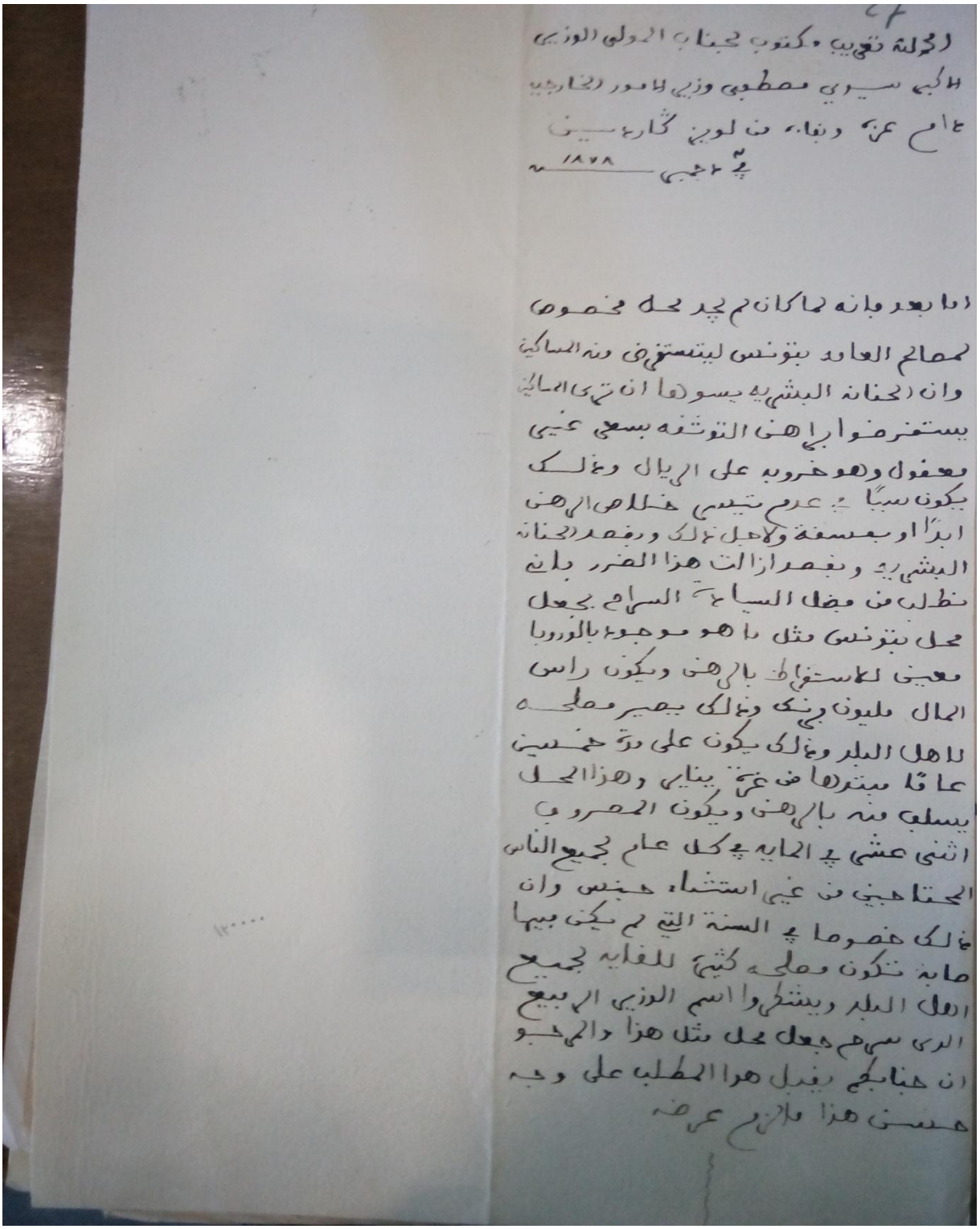

[1] A.N.T : F A 1881/ H /0114/0347/ N° 27.

الملحق رقم 07 : مراسلة متعلقة بضرورة التزام التجار الاجانب والتقيد بالاسعار المفروضة في البلاد بتاريخ 29 ذي الحجة 1270هـ[1]

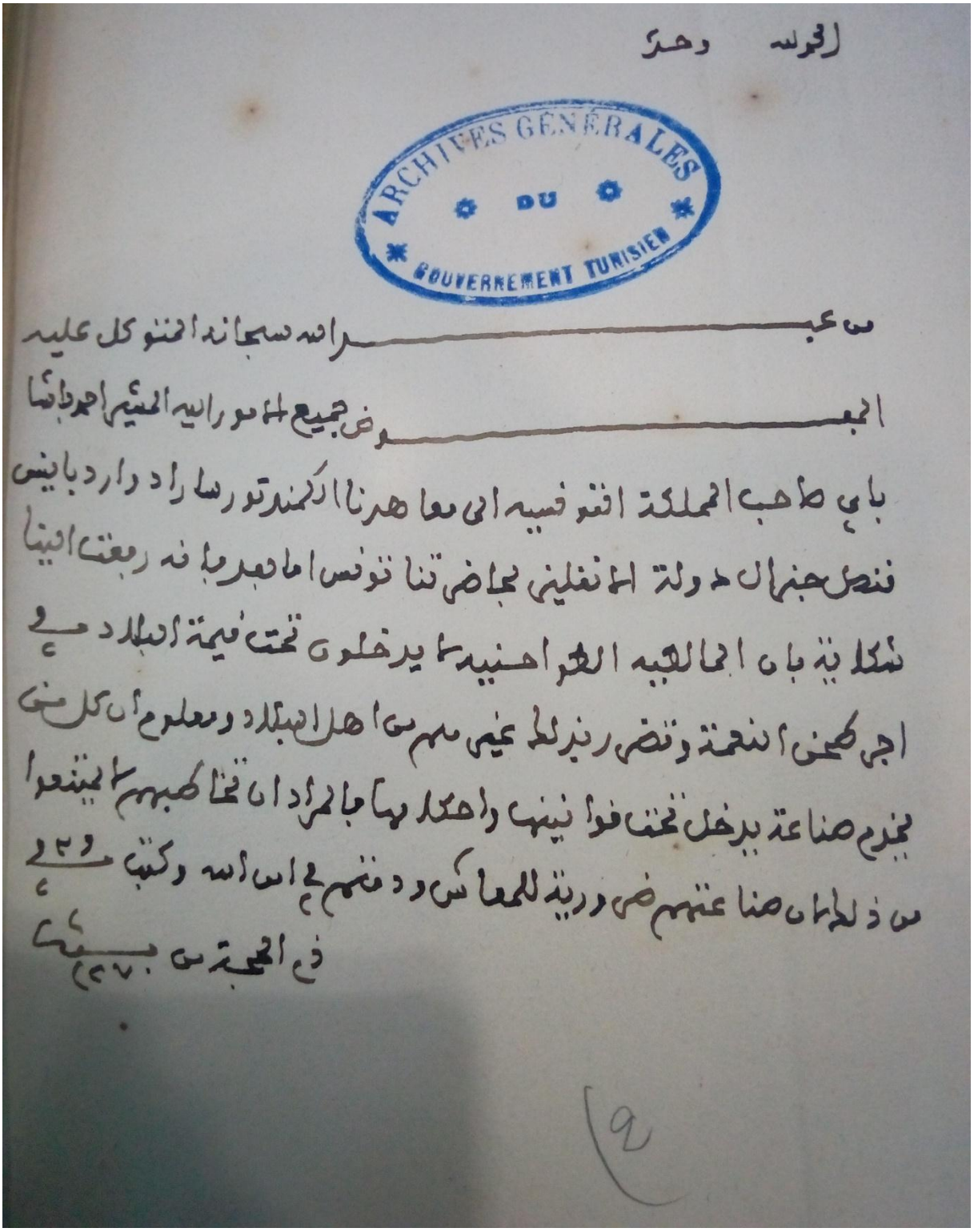

[1] A.N.T : F A 1881/ H /0058 / 0643/0003/ N° 32 .

الملحق رقم 08 :

رسالة مؤرخة في 29 اوت 1874م مرسلة من الباي الى القنصل الانجليزي ريشارد وود بخصوص اتباع اسعار السلع كما حدده البايلك لعموم الناس ونفس الامر ينطبق على الرعايا الانجليز في البيع والشراء[1] .

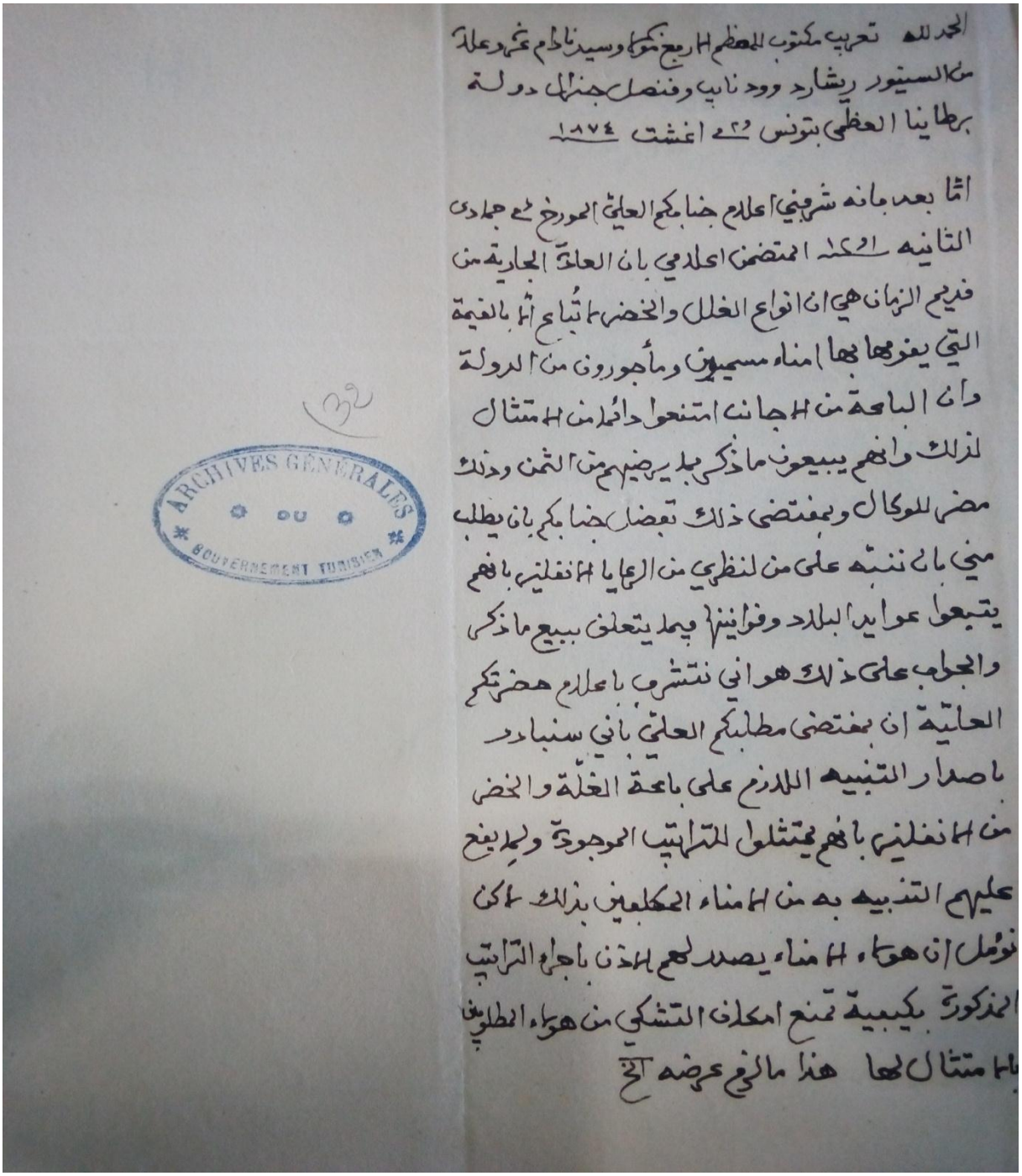

الحمد لله تعريب مكتوب المعظم الاربع نكواو سيد ناظم تحرير علة من السنيور ريشارد وود نايب وقنصل جنرال دولة برطانيا العظمى بتونس في اغشت ١٨٧٤

اما بعد بانه شرفني اعلام جنابكم العالي المورخ في جمادى الثانيه الاكنه المتضمن اعلامي بان العادة الجارية من قديم الزمان هي ان انواع الغلل والخضر تباع الا بالقيمة التي يقومها بها امناء مسمين وماجورون من الدولة وان الباعة من الاجانب امتنعوا دائما من الامتثال لذلك وانهم يبيعون ماذكر بما يرضيهم من الثمن وذلك مضر للوكال وبمقتضى ذلك تفضل جنابكم بان يطلب مني بان ننبه على من لنظري من الرعايا الانفليز بانهم يتبعوا عوايد البلاد وقوانينها فيما يتعلق ببيع ماذكر والجواب على ذلك هو اني نتشرف باعلام حضرتكم العلية ان بمقتضى مطلبكم العالي باني سنبادر باصدار التنبيه اللازم على باعة الغلة والخضر من الانفليز بانهم يمتثلوا للتراتيب الموجودة وليمتنع عليهم التنبيه به من الامناء المكلفين بذلك لكن نوءمل ان هوءلاء الامناء يصدر لهم الاذن باجراء التراتيب المذكورة بكيفية تمنع امكان التشكي من هوءلاء المطوفين بالامتثال لها هذا مالزم عرضه الخ

[1] A.N.T : F A 1881/ H /0058 / 0643/0003/ N° 32 .

الملحق رقم 09 : خريطة لأهم مناطق تمركز الجاليات الاوروبية في تونس خلال فترة الحماية[1].

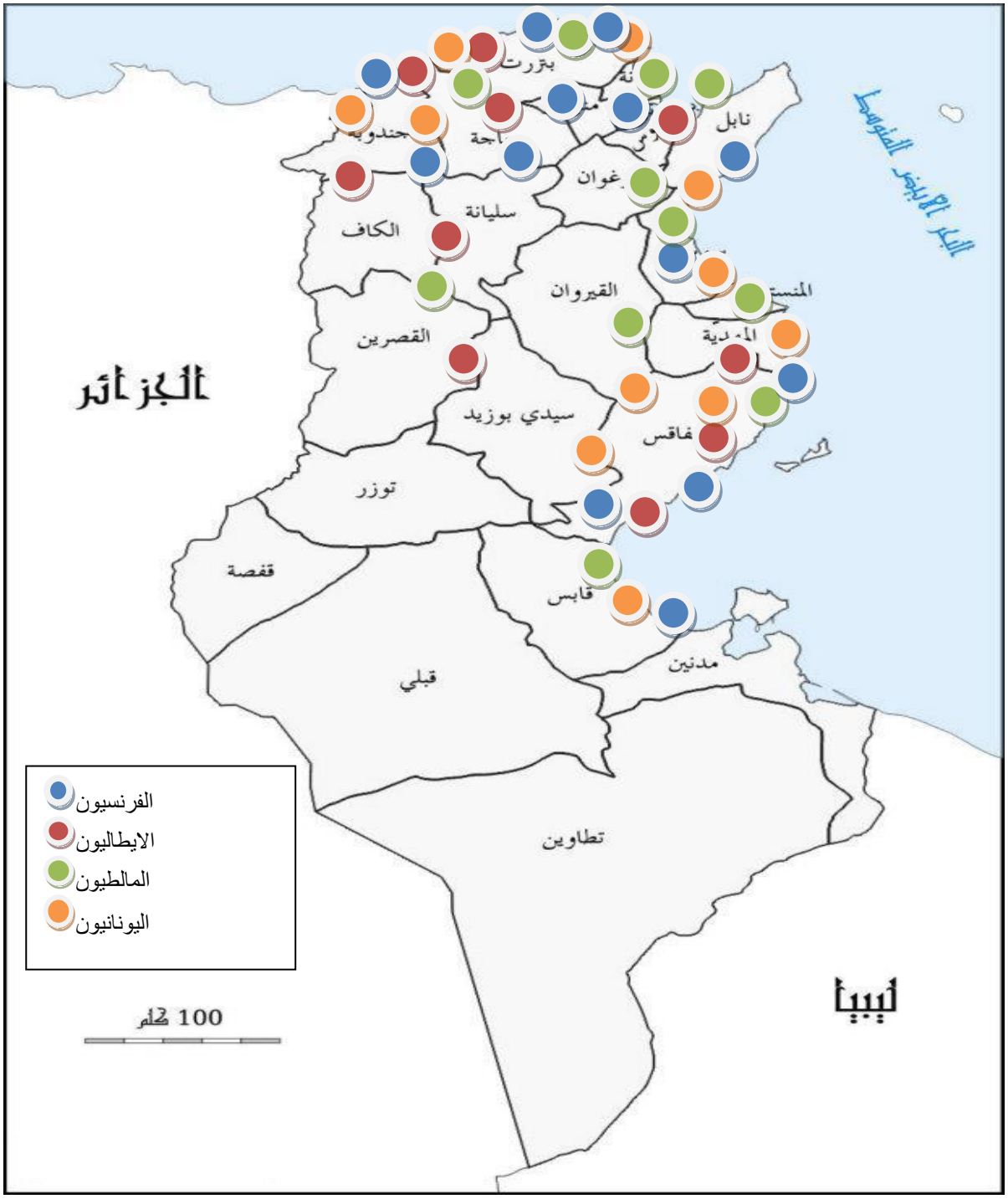

من إنجاز الطالبة

[1] - **Le Temps**, N° 16798, 20 juin 1907.
- Habib Kazdaghli, « Communautés méditerranéennes de Tunisie... », **Op, Cit** .
- Serge La Barbera : **Op, Cit**, p p 24-25.
- **L'Avenir du Tonkin**, N° 1809, 20 mars 1901.
- Kenneth Perkins : **Op, Cit**, p 60.

الملحق رقم 10 : خريطة توزيع أهم الأنشطة الاقتصادية للعناصر الأوروبية داخل تونس خلال فترة الحماية[1]

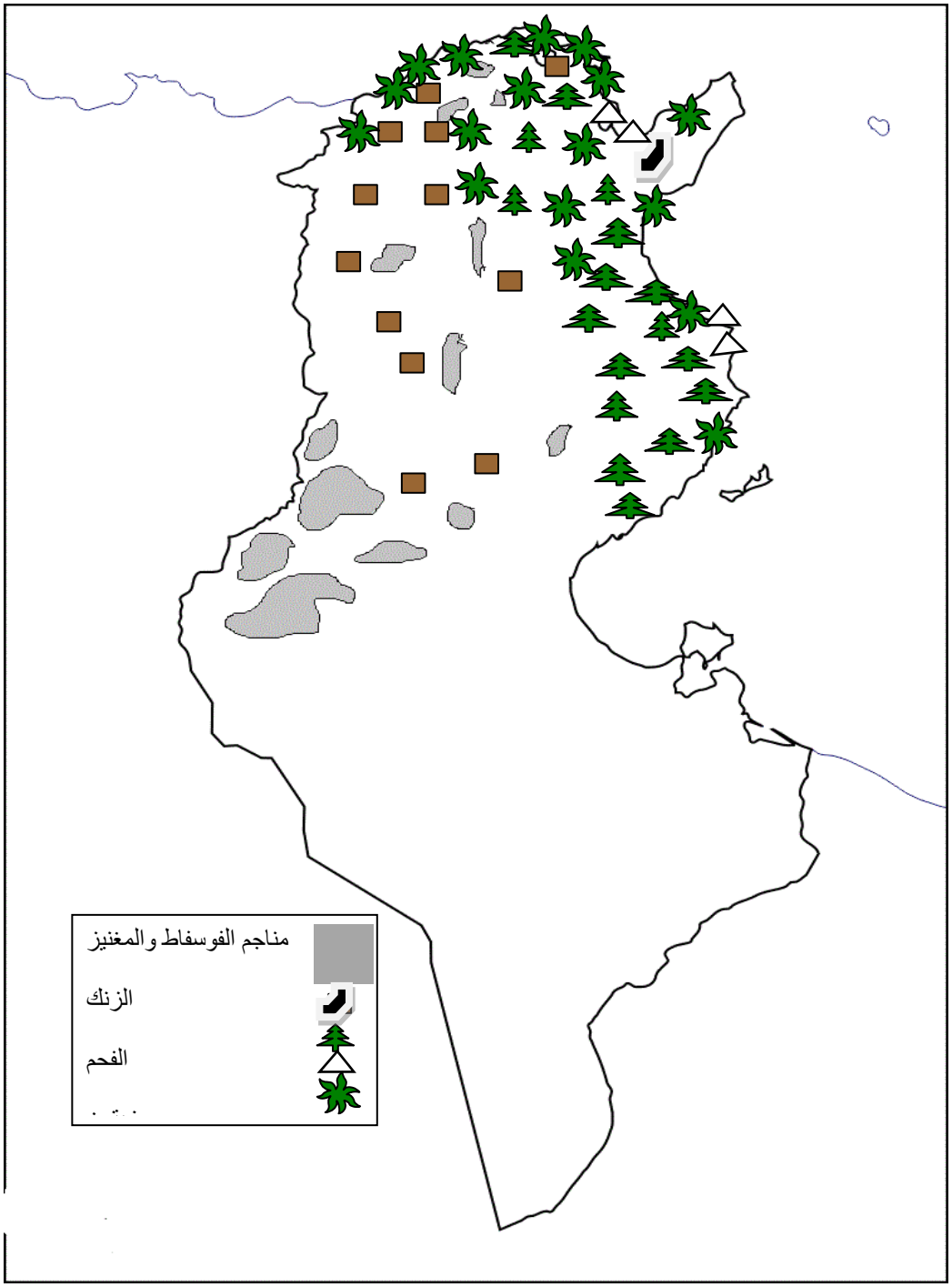

من إنجاز الطالبة

[1] - Alfred Silbert : **Op, Cit**, p 14.
- Louis Antérion : « Impressions Tunisiennes », **Revue Les Annales coloniales** , mensuelle illustrée / directeur fondateur Marcel Ruedel, paris, 07/1929**,** p 8.
- Kenneth Perkins : **Op, Cit**, p 60.
- Edouard de Warren : Op, Cit, p 17 .

الملحق رقم 11 : إتفاقية بخصوص الوضعية القانونية لايطاليي تونس

مؤرخة في 19 جوان 1914م[1]

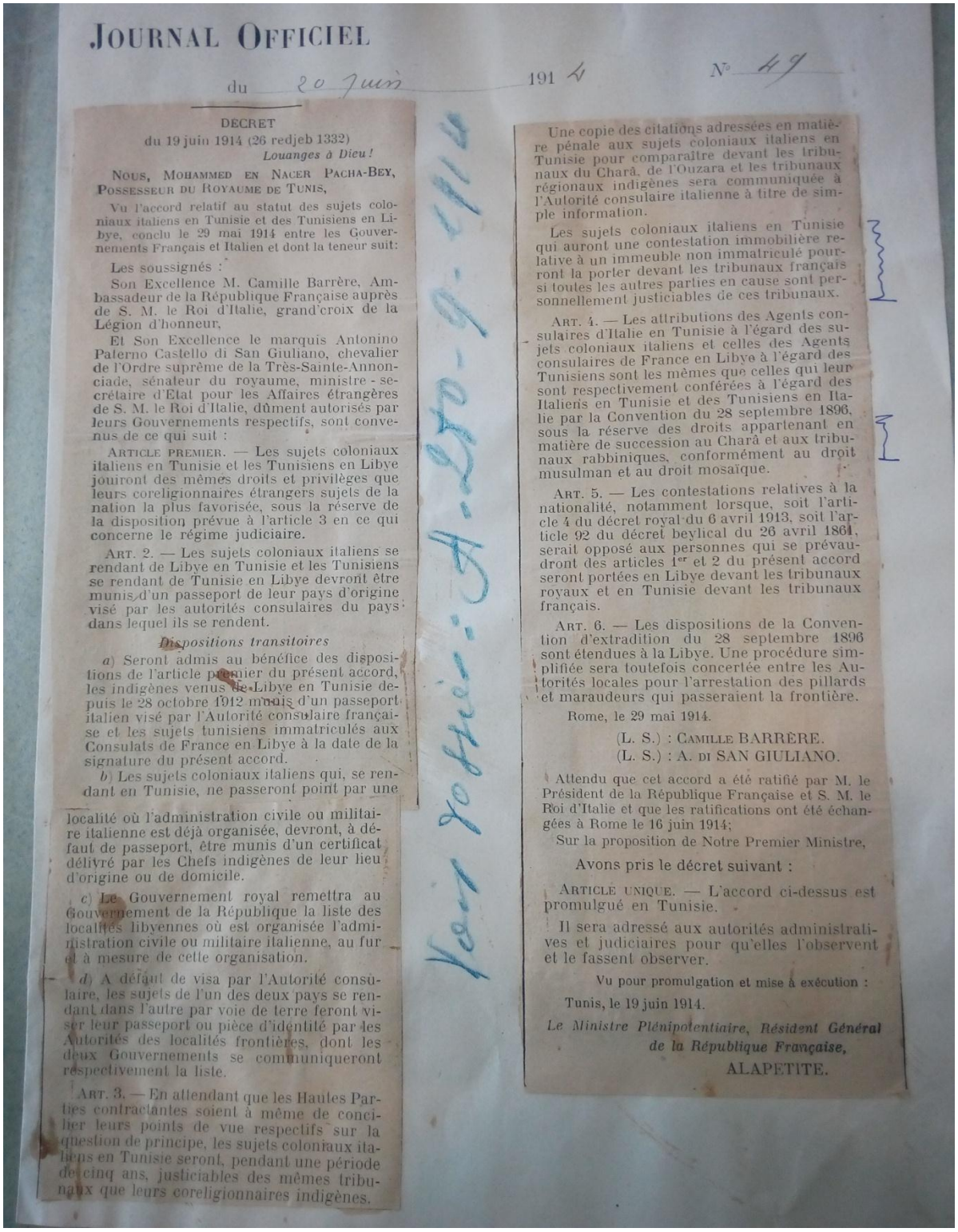

JOURNAL OFFICIEL

du 20 Juin 1914 N° 49

DÉCRET
du 19 juin 1914 (26 redjeb 1332)
Louanges à Dieu !

NOUS, MOHAMMED EN NACER PACHA-BEY, POSSESSEUR DU ROYAUME DE TUNIS,

Vu l'accord relatif au statut des sujets coloniaux italiens en Tunisie et des Tunisiens en Libye, conclu le 29 mai 1914 entre les Gouvernements Français et Italien et dont la teneur suit:

Les soussignés :

Son Excellence M. Camille Barrère, Ambassadeur de la République Française auprès de S. M. le Roi d'Italie, grand'croix de la Légion d'honneur,

Et Son Excellence le marquis Antonino Paterno Castello di San Giuliano, chevalier de l'Ordre suprême de la Très-Sainte-Annonciade, sénateur du royaume, ministre - secrétaire d'Etat pour les Affaires étrangères de S. M. le Roi d'Italie, dûment autorisés par leurs Gouvernements respectifs, sont convenus de ce qui suit :

ARTICLE PREMIER. — Les sujets coloniaux italiens en Tunisie et les Tunisiens en Libye jouiront des mêmes droits et privilèges que leurs coreligionnaires étrangers sujets de la nation la plus favorisée, sous la réserve de la disposition prévue à l'article 3 en ce qui concerne le régime judiciaire.

ART. 2. — Les sujets coloniaux italiens se rendant de Libye en Tunisie et les Tunisiens se rendant de Tunisie en Libye devront être munis d'un passeport de leur pays d'origine visé par les autorités consulaires du pays dans lequel ils se rendent.

Dispositions transitoires

a) Seront admis au bénéfice des dispositions de l'article premier du présent accord, les indigènes venus de Libye en Tunisie depuis le 28 octobre 1912 munis d'un passeport italien visé par l'Autorité consulaire française et les sujets tunisiens immatriculés aux Consulats de France en Libye à la date de la signature du présent accord.

b) Les sujets coloniaux italiens qui, se rendant en Tunisie, ne passeront point par une localité où l'administration civile ou militaire italienne est déjà organisée, devront, à défaut de passeport, être munis d'un certificat délivré par les Chefs indigènes de leur lieu d'origine ou de domicile.

c) Le Gouvernement royal remettra au Gouvernement de la République la liste des localités libyennes où est organisée l'administration civile ou militaire italienne, au fur et à mesure de cette organisation.

d) A défaut de visa par l'Autorité consulaire, les sujets de l'un des deux pays se rendant dans l'autre par voie de terre feront viser leur passeport ou pièce d'identité par les Autorités des localités frontières, dont les deux Gouvernements se communiqueront respectivement la liste.

ART. 3. — En attendant que les Hautes Parties contractantes soient à même de concilier leurs points de vue respectifs sur la question de principe, les sujets coloniaux italiens en Tunisie seront, pendant une période de cinq ans, justiciables des mêmes tribunaux que leurs coreligionnaires indigènes.

Une copie des citations adressées en matière pénale aux sujets coloniaux italiens en Tunisie pour comparaître devant les tribunaux du Charâ, de l'Ouzara et les tribunaux régionaux indigènes sera communiquée à l'Autorité consulaire italienne à titre de simple information.

Les sujets coloniaux italiens en Tunisie qui auront une contestation immobilière relative à un immeuble non immatriculé pourront la porter devant les tribunaux français si toutes les autres parties en cause sont personnellement justiciables de ces tribunaux.

ART. 4. — Les attributions des Agents consulaires d'Italie en Tunisie à l'égard des sujets coloniaux italiens et celles des Agents consulaires de France en Libye à l'égard des Tunisiens sont les mêmes que celles qui leur sont respectivement conférées à l'égard des Italiens en Tunisie et des Tunisiens en Italie par la Convention du 28 septembre 1896, sous la réserve des droits appartenant en matière de succession au Charâ et aux tribunaux rabbiniques, conformément au droit musulman et au droit mosaïque.

ART. 5. — Les contestations relatives à la nationalité, notamment lorsque, soit l'article 4 du décret royal du 6 avril 1913, soit l'article 92 du décret beylical du 26 avril 1861, serait opposé aux personnes qui se prévaudront des articles 1er et 2 du présent accord seront portées en Libye devant les tribunaux royaux et en Tunisie devant les tribunaux français.

ART. 6. — Les dispositions de la Convention d'extradition du 28 septembre 1896 sont étendues à la Libye. Une procédure simplifiée sera toutefois concertée entre les Autorités locales pour l'arrestation des pillards et maraudeurs qui passeraient la frontière.

Rome, le 29 mai 1914.

(L. S.) : CAMILLE BARRÈRE.
(L. S.) : A. DI SAN GIULIANO.

Attendu que cet accord a été ratifié par M. le Président de la République Française et S. M. le Roi d'Italie et que les ratifications ont été échangées à Rome le 16 juin 1914;

Sur la proposition de Notre Premier Ministre,

Avons pris le décret suivant :

ARTICLE UNIQUE. — L'accord ci-dessus est promulgué en Tunisie.

Il sera adressé aux autorités administratives et judiciaires pour qu'elles l'observent et le fassent observer.

Vu pour promulgation et mise à exécution :

Tunis, le 19 juin 1914.

Le Ministre Plénipotentiaire, Résident Général de la République Française,
ALAPETITE.

[1] A.N.T : F P C / F /0016 /0026 .

الملحق رقم 12 :

رسم تخطيطي لمنزل من تصميم ايطالي بتونس العاصمة، من إنجاز المهندس المعماري بول باربيرا (Paul Barbera) سنة 1904م[1] .

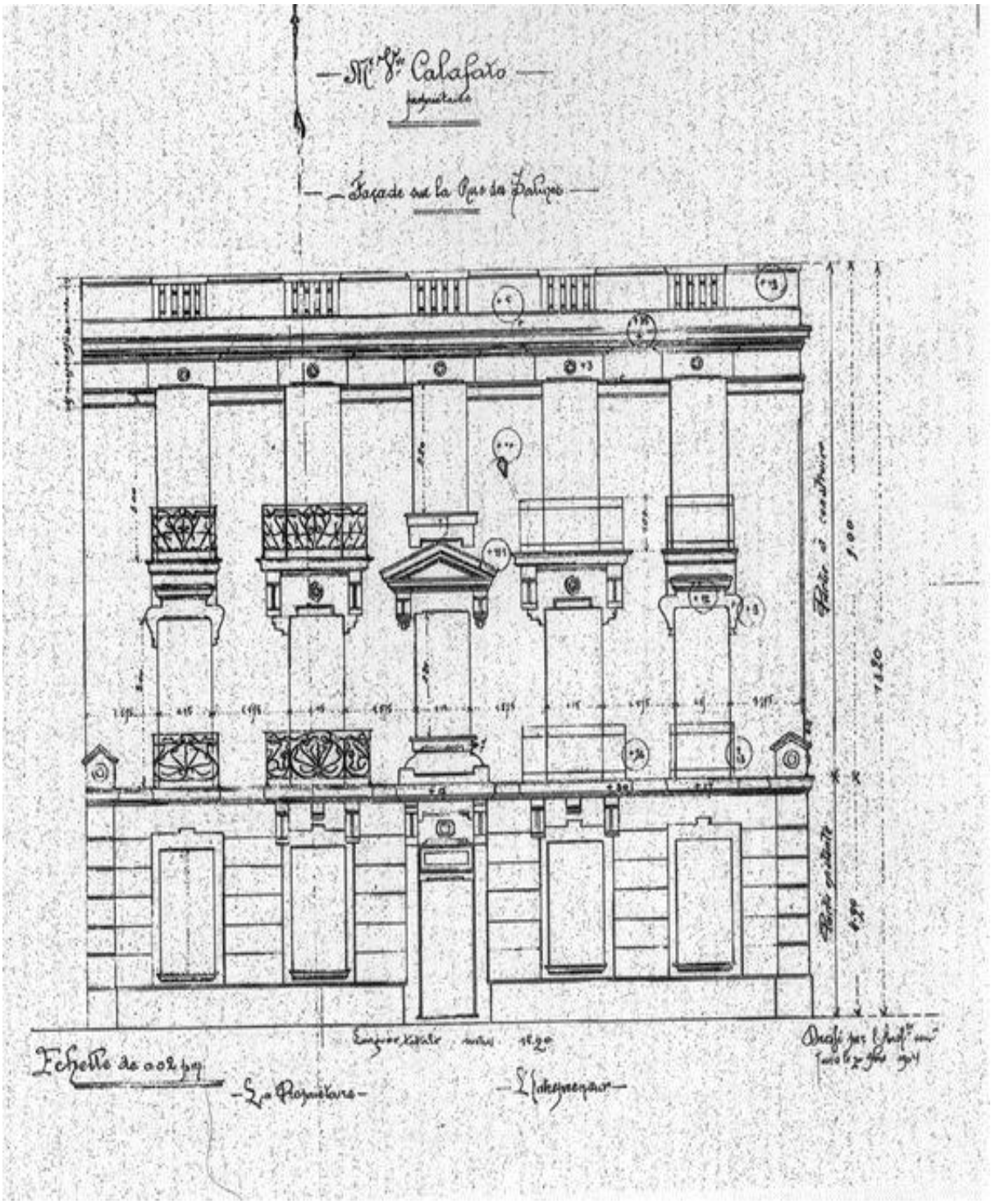

[1] Leila Ammar, **Op, Cit** .

الملحق رقم 13 :

خريطة تظهر أماكن المظاهرات والمعارضات ضد عمليات دفن المجنسين في تونس بين (1932-1934م)[1]

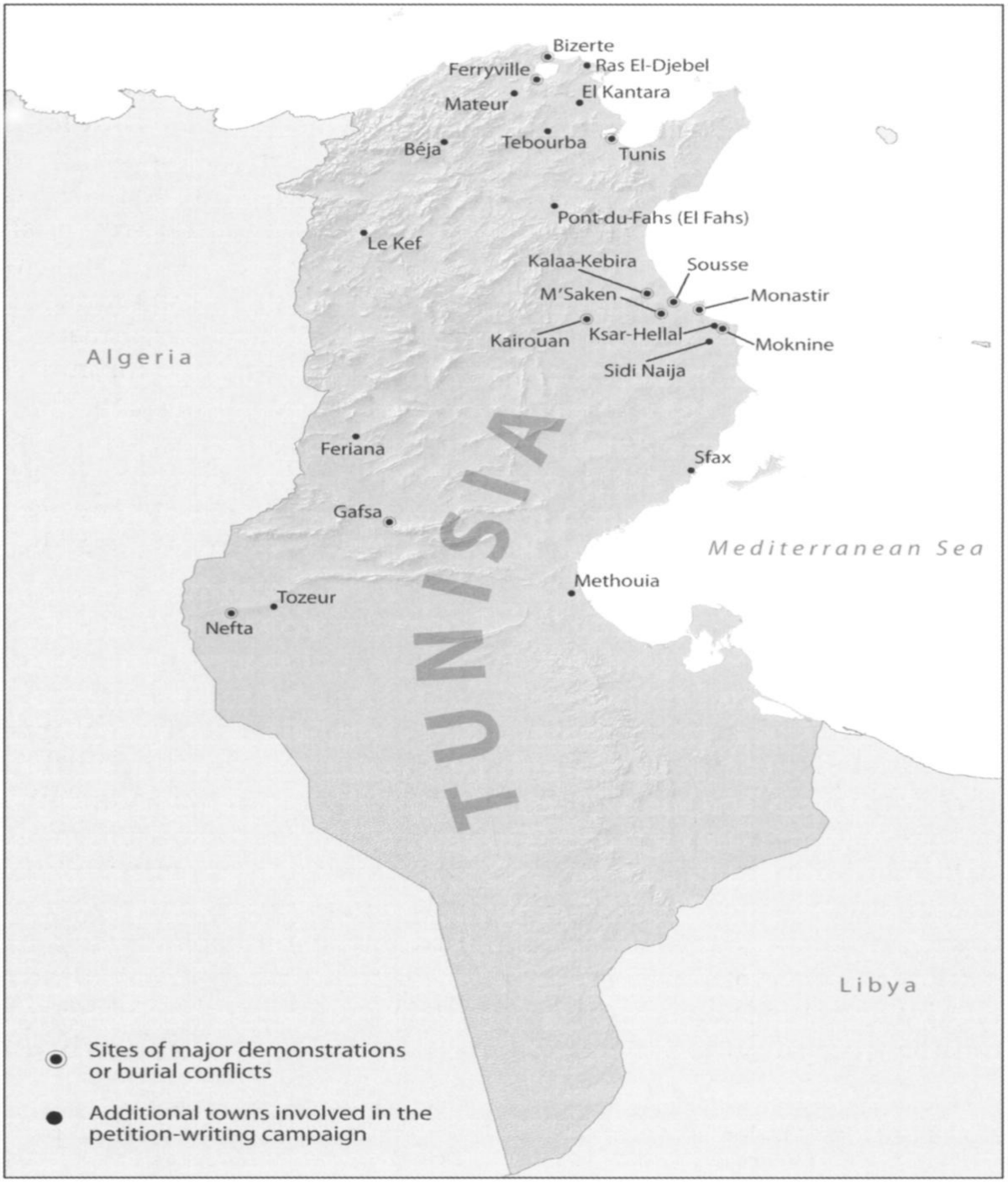

[1] Mary Dewhurst Lewis : **Op, Cit**, p113.

قائمة المصادر والمراجع

1- الوثائق الأرشيفية :

أ- الأرشيف الوطني التونسي (A.N.T) :

- F P C / F /0016 /0026.
- F A 1881/ H /0058 / 0643/0003 .
- F A 1881/ H /0114/0347.
- F A 1881/ H /0239/0577.
- F P C / F /0016 /0026 .

ب- مركز تاريخ الحركة الوطنية وتاريخ تونس المعاصر منوبة :

- **S.H.M.N- A.D.N** : Série Tunisie (Fonds de la Résidence), Bobine : R 261, carton 1956, Dossier 1, Folio 178, Recensement de la population : tunisienne, Italiens, Français, Tripolitains, Maltais, Polonais, Russes, 07/1926-12/1933 .
- **S.H.M.N- A.D.N** : Série Tunisie (Fonds de la Résidence), Bobine : R 261, carton 1956, Dossier 2, Folio 216, Recensement de la population : Civile tunisienne (mesulmane et israelite), Recensement de la population européenne (Italiens, Français, Maltais), Recensement des Tripolitains en état de porter les armes , 01/1934-12/1949 .

ج- دار الكتب التونسية (Bnt) :

1- شرح وجيز لسكة الحديد المراد إنشاؤها من الحاضرة إلى مرسى حلق الوادي ومن باردو إلى الحاضرة، بمقتضى الأمر العلي المؤرخ في السادس من ذي الحجة الحرام سنة 1287هـ، تونس،1870م .

1- المؤتمر العام للحزب الدستوري التونسي المنعقد بمدينة قصر الهلال، بتاريخ 17 ذي الحجة 1352هـ، الموافق لـ 2 مارس 1934م، مطبعة الاتحاد، (د. ت) .

2- اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري التونسي، **مأساة عرش**، سلسلة من الحقائق التاريخية والوثائق السياسية، القاهرة، 1948.

3- **مديرية الزراعة والتجارة** : تقرير بعنوان تعداد السكان الأوروبيين المدنيين في تونس 1826-1926م والعقارات التي يمتلكها الأوروبيين في تونس، E-PER-814-Bis .

2- الوثائق المنشورة :

***Bibliothèque Nationale de France (Gallica)** :

- La campagne de Tunisie de 1881 : 1922.

*** France Sénat (F.S) :**

- Rapport (1875-1942) , Impressions (Sénat. 1876), N° 85, 05/03/1912.
- Rapport, (1875-1940). Impressions (Sénat. 1876). N° 466, 21/11/1918
- Rapport (1875-1940). Impressions (Sénat. 1876), N° 802, 08/12/1923.
- Rapport (1875-1942). Impressions (Sénat. 1876), N° 587, 17/12/1925.

*** The American Consulate (A. C) :**

- French Naturalizations in Tunisia (Confidential), N° 152, 26 June 1933.
*** National Archives and Records Administration (N. A. R. A) :**
- Tunisia's Economic Situation 1932-1939 .
*** Archives Ottomans (**A.O**) :**
- I. SD 74/4380 LEF 2, 24/02/1885.

3- الجرائـــد :

أ- باللغة العربية :

1- إفريقيا : ع 27، 20 نوفمبر 1924 / ع 30، 19 جانفي 1925 / ع 46، 09 أفريل 1925 .

2- الأمـــة : ع 1، 26 فيفري 1921/ ع 20 ، 11 ديسمبر 1921/ ع 28، 25 جوان 1922 / ع 51، 29 نوفمبر 1923 / س 3، ع 53، 25 ديسمبر 1923.

3- البرهـــان : س 1، ع1، 09 سبتمبر 1921 / س 1، ع2، 27 سبتمبر 1921 / س 1، ع 38، 04 جويلية 1922.

4- الجمهورية : 03 ماي 2020 .

5- الحاضـــرة : ع8، 20 سبتمبر 1888/ ع 45، 4 جوان 1889/ ع 222، 22 نوفمبر 1892 / ع 474، 23 نوفمبر 1897 / ع 767، 27 أكتوبر 1903 / ع 1075، 25 جانفي 1910 .

6- حبيب الأمة : ع 1، 23 اكتوبر1921 / ع 14، 6 نوفمبر 1921 / ع 15، 7 نوفمبر 1921 .

7- حبيب الشعب : ع1، 3 مارس 1937.

8- الرائـد التونسـي : ع1، 12 أوت 1860 / ع 2، س 30، 20 سبتمبر 1888/ ع 20، 18 فيفري 1886 / ع 31، 06 ماي 1886 / ع 83، 17 أكتوبر 1903 / ع 88، 8 نوفمبر 1911.

9- الزهـــرة : ع122، 09 ديسمبر 1907 / ع 119، 21 نوفمبر 1907/ ع 51، 01 جانفي 1909/ ع 409، 3 جانفي 1910 / ع 36، 30 جانفي 1910/ ع 13105، 15 جويلية 1950 / ع 13110، 21 جويلية 1950 / ع 13116، 27 جويلية 1950.

10- صوت العمل : ع 1، 30 افريل 1947 / ع 2، 16 ماي 1947 / ع 24، 22 فيفري 1948 / ع 39، 26 نوفمبر 1955.

11- العصـر الجديـد : ع 4، 25 جوان 1920 / ع 5، 02 جويلية 1920 / س 3، ع

74، 04 فيفـري 1922 / س3، ع 98، 02 سـبتمبر 1922 / س3، ع 105-106، 11 نوفمبر 1922 / س3، ع 111-112، 02 ديسمبر 1922 //ع 169، 16 فيفري 1924 / ع 180، 08 جانفي 1937 .

12- العمل الشعبي : ع 1، 04 ديسمبر 1936 / ع 3، 11 جانفي 1937 .

13- لسـان الشـعب : س 10، ع 391، 21 مـاي 1930 / س 10، ع 392، 28 مـاي 1930 / س 11، ع 429، 04 مـارس 1931 / س 12، ع 494، 10 أوت 1932 / س 12، ع 495، 17 أوت 1932.

14- الهلال التونسي : س1، ع 3، 12 فيفري 1921.

15- الـوطن : س 14، ع 57، 27 أكتوبر 1949 / س 17، ع 22، 01 جويلية 1954 / س 19، ع 65، 09 جوان 1955.

ب- باللغات الأجنبية :

1- **Carrefour** : N° 363, 29 août 1951.
2- **El Globo** : N° 2070, 30/06/1881.
3- **Gazette de Lausanne** : N° 79, 1er Octobre 1816 / N° 159, 09 juillet 1881 / N° 161, 11 juillet 1881 / N° 162, 1er février 1915 / N° 187, 8 juillet 1931 / N° 206, 31 août 1949 / N° 162, 10 juillet 1952 /A 59, N° 76, 30 Mars 1956 / N° 71, 25 Mars 1957.
4- **Je suis partout** : N° 362, 29 octobre 1937.
5- **Journal de Genève** : N° 44, 14 Février 1927 / N° 78, 20 mars 1939 / N° 104, 4 Mai 1950/ , N° 114, 15 Mai 1952 / N° 114, 15 Mai 1952 / N° 106 , 7 Mai 1953 / N° 56, 8 mars 1954 / N° 101, 1er mai 1956 / N° 303, 27 décembre 1956 .
6- **Journal official :** 4 août 1955 .
7- **L' Unità :** A 24, N° 175, 26 -6- 1947 / A 29, N° 16 , 18 -1- 1952 / A 29, N° 18, 20-01-1952 / A 29, N° 28, 1 -2- 1952 / A 29, N° 83 , 3-4-1952 / A 29, N° 125, 18 -5- 1952 / A 29, N° 202, 3 -8- 1952 . / A 29, N° 329, 09-12-1952 / A 30, N° 293, 24 -10- 1953 / A 31, N° 149, 30-05-1954 / A 31, N° 212, 01-08-1954 / A 33, N° 122, 01 -5- 1956 .
8- **L'Action française** : N° 63, 4 mars 1929 / N° 144, 24 mai 1937 / N° 23, 23 janvier 1939 .
9- **L'Aube** : N° 4296, 14 novembre 1950.
10- **L'Avenir du Tonkin** : N° 1809, 20 mars 1901 / N° 12683, 19 avril 1938.
11- **L'Événement** : A 85, 10 juin 1933 .
12- **La Croix** : N° 5246, 22 mai 1900 / N° 20519, 8 août 1950 / N° 20568, 5 octobre 1950 / N° 20674, 7 février 1951 / N° 20756, 15 mai 1951/ N° 20837, 18 août 1951 / N° 20941, 19 décembre 1951/ N° 20944, 22 décembre 1951 .
13- **La Dépêche** : N° 15629, 7 mai 1911 / N° 15629, 7 mai 1911 .

14- La Dépêche coloniale : N° 2032, 24 avril 1903 / N° 2625, 3 janvier 1905 / N° 3482, 20 juin 1907 / N° 3486, 24 juin 1907 / N° 5233, 17 juillet 1912 .

15- La Dépêche Tunisienne : N° 3733, 1er Octobre 1900.

16- La Justice : N° 7179, 3 octobre 1899.

17- La Nation : A 18, 23 février 1903.

18- La Politique Coloniale : N° 1349, 6 juillet 1899.

19- La Presse : A 46, N° 131, 13 mai 1881 / A 46, N° 135, 17 mai 1881 / A 46, N° 136, 18 mai 1881 / A 46, N° 139, 21 mai 1881.

20- L'Aurore : N° 2253, 11 décembre 1951.

21- Le Figaro : A 124, N° 1845, 15 Aout 1950 / A 125, N° 2261, 17 December 1951.

22- Le Journal : N° 16609, 10 Avril 1938 / N° 16610, 11 Avril 1938.

23- Le Monde : 02 mars 1945 / 15 novembre 1945 / 16 novembre 1945 / 13 juillet 1950 / 14 février 1951 / 15 janvier 1952 / 02 février 1952 / 19 février 1952 / 26 février 1952 / 10 mars 1952 /28 mars 1952 / 27 juin 1952 / 30 juin 1952 / 19 juillet 1952 / 09 août 1952 / 12 août 1952 / 29 septembre 1952 / 02 octobre 1952 / 06 décembre 1952 / 08 décembre 1952 / 09 décembre 1952 / 10 décembre 1952 / 13 décembre 1952 / 18 décembre 1952 / 20 décembre 1952 / 04 mai 1953 / 09 juil 1953 / 15 septembre 1953 / 05 décembre 1953 / 28 mai 1954 / 07 juin 1954 / 10 août 1954 / 14 septembre 1954 / 16 septembre 1954 / 29 septembre 1954 / 27 décembre 1954 / 02 juin 1955 / 20 juin 1955 / 6 juillet 1955 / 16 novembre 1955 / 30 novembre 1955 / 21 février 1956 / 03 mai 1956 / 08 Septembre 1956 / 02 octobre 1956 /19 novembre 1956 .

24- Le Semeur : N° 558, 25 mars 1956 .

25- Le Temps : N° 7290, 7 avril 1881 / N° 7294, 11 avril 1881 / N° 7300, 17 avril 1881 / N° 16798, 20 juin 1907 / N° 17702, 15 décembre 1909 / N° 17805, 29 mars 1910 / N° 18522, 19 mars 1912 / N° 21533, 14 jullet 1920 / N° 21733, 2 février 1921 / N° 22265, 22 jullet 1922 / N° 28127, 15 septembre 1938 .

26- L'Économiste français : A 27, N° 9, V 1, 4 mars 1899 / A 55, N° 3, V 1, 15 janvier 1927 / A 58, N° 40, V2, 4 octobre 1930 .

27- Les Annales coloniales : N° 56, 13 Mai 1933 .

28- Les Tablettes des Deux-Charentes : N° 40, 18 Mai 1881.

29- L'Information : A 54, N° 566, 2 avril 1952 / A 55, N° 905, 13 août 1953 / A 56, N° 1161, 3 août 1954 / A 56, N° 1163, 5 août 1954 / A 56, N° 1167, 10 août 1954 / A 56, N° 149, 30 Mai 1954 / A 56, N° 212, 01 août 1954 / A 56, N° 1161, 3 août 1954 / A 56, N° 1163, 5 août 1954 / A 56, N° 1182, 27 août 1954 / A 57, N° 1384, 20 avril 1955 / A 57, N° 1443, 28 juin 1955 / A 58, N° 1662, 9 mars 1956 / A 57, N° 1665, 13 mars 1956 / A 58, N° 1718, 15 mai 1956 .

30- L'Oise-matin : N° 276, 15 avril 1955 / N° 357, 20 juillet 1955 / N° 429,

13 octobre 1955 / N° 579, 5 avril 1956 / N° 609, 11 Mai 1956 .

31- Rivarol : N° 185, 29 juillet 1954 / N° 274, 12 avril 1956 .

32- La Liberté Tunisienne, A 1, N° 1, 15 Mai 1912.

4- المصادر:

أ- باللغة العربية :

1- ابن عاشور محمد الفاضل، **الحركة الأدبية والفكرية في تونس**، (د .ط)، م .د .ع. ع، (د .م. ط)، 1956.

2- بلهوان علي، **تونس الثائرة**، (د .ط)، ل. ت. م. ع، القاهرة، 1954.

3- بورقيبة الحبيب، **تاريخ الحركة الوطنية التونسية مقالات صحفية 1929-1934**، (د ط)، دار العمل، تونس، 1979.

4- الفاسي علال، **محاضرات في المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأولى**، (د .ط)، م .د .ع .ع، (د. م. ن)، 1955.

5- بن أبي الضياف احمد، **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، (د .ط)، الدار العربية للكتاب، مج2، ج4، تونس، (د .ت).

6- بن الخوجة محمد، **صفحات من تاريخ تونس**، تق وتح : حمادي الساحلي والجيلاني بن الحاج يحي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986.

7- بورقيبة الحبيب، **حياتي آرائي جهادي**، (د .ط)، نشريات كتابة الدولة للإعلام، تونس، 1978.

8- بيرم الخامس محمد، **صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار**، تح : علي بن الطاهر الشنوفي، (د. ط)، بيت الحكمة، تونس، مج1، (د ت).

9- تشرشل شارل هنري، **حياة الأمير عبد القادر**، تر وتق وتع : أبو القاسم سعد الله، (د .ط)، الدار التونسية للنشر، 1974.

10- الثعالبي عبد العزيز، **تونس الشهيدة**، تر وتق : سامي الجندي، ط1، دار القدس، بيروت، 1975.

11- جوليان شارل أندري، **إفريقيا الشمالية تسير القوميات الإسلامية والسيدة الفرنسية**، تر : المنجي سليم وآخرون، مر : فريد السوداني،(د. ط)، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976.

12- الحداد الطاهر، **العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية**، ط4، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984.

13- دي راينو أرنست بيليسيي، **وصف إيالة تونس**، تر : محمد العربي السنوسي، مر : توفيق

العيادي ومصطفى التليلي، ط1، دار سيناترا، تونس، 2010.

14- الركباني عمر، **نبراس الحرية في تاريخ الحركة القومية التونسية**، (د .ط)، مطبعة العمل، تونس، (د. ت).

15- الفاسي علال، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ط6، مؤسسة علال الفاسي، الدار البيضاء، 2003.

16- المدني أحمد توفيق، **مذكرات**، (د .ط)، البصائر الجديدة، الجزائر، ج 1، (د .ت).

17- **مذكرات الحاج احمد باي وحمدان خوجة وبوضربة**، تر : محمد العربي الزبيري، (د .ط)، الشركة الوطنية، الجزائر، 1973.

18- المطوي محمد الصالح جراد، **تونس في جهادها أو مذكرات سياسي**، (د. ط)، مطبعة الاتحاد، تونس، 1936.

19- مقديش محمود، **نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار**، تح : علي الزاوي ومحمد محفوظ، ط1، دار الغرب الإسلامي، مج1، بيروت، 1988.

20- هابنسترايت ج أو، **رحلة العالم الألماني إلى الجزائر وتونس وطرابلس (1142هـ-1732م)**، تر وتق وتع : ناصر الدين سعيدوني،(د. ط)، دار الغرب الإسلامي، تونس، 2007.

ب- باللغات الأجنبية :

1- A M Broadley : **The last punic war Tunis, past and Present with A narrative of the French conquest of the Regency**, William Blackwood and sons, Edinburgh and London, 1882**.**

2- Bertholon Lucien : **Étude démographique sur la Tunisie**, Imprimerie et Lib : centrales des chemins de fer imprimerie Chaix, Paris, 1893.

3- Charles-André Julien : **Et la Tunisie devint indépendante 1951-1957**, les éditions jeune Afrique, Paris, 1985.

4- Darcy Jean: **France et Angleterre Cent Années de rivalité coloniale L'afrique** , Lib : académique PERRIN et Lib : éditeurs , paris, 1904.

5- Dan Pierre, **Histoire de Barbarie et de ses Corsaires**, seconde edition ,Paris, 1648.

6- Fallot Ernest : **Notice géographique, administrative et économique sur la Tunisie**, Imprimerie Franco-Tunisienn Cil. FATII, Tunis,1888 .

7- Faucon Narcisse: **La Tunisie avant et depuis l'occupation française : histoire et colonisation**, T1 et T2, Augustin Challamel, éditeur, paris, 1893.

8- Foerster Robert F : **The Italian Emigration of Our Times**, Cabridge Harvard University Press, London, 1924.

9- Froidevaux Henri : **La Tunisie au début du XX^{ème} siècle, Les Européens en**

Tunisie Avant la conquête Française , F,R, de Rudeval éditeur, Paris , 1904.

10-Harry H Johnston : **A History of the Colonization of Africa by Alien Races**, Cambridge: AT the University Press, 1899.

11- L'Abbé G Dervin : **La Tunisie** : **sa géographie, son histoire, son régime politique et administratif, son commerce, son industrie, son agriculture, sa colonisation**, Épernay, 1905.

12- Le Conte de Maugny : **la questions de Tunis**, imprimerie typographique Kugelmann, paris,1881.

13- Louis Périllire : **La conquête de l'indépendance tunisienne,** éditions Robert Laffot**,** paris, 1976.

14- Ludovic du Campou : **La Tunisie française** , (s éd), 1887.

15- Paul-Henri-Benjamin : **La politique française en Tunisie : le protectorat et ses origines (1854-1891)**, Lib : Plon , Paris, 1891.

16- Paul Bory : **Le colon**, Tours Maison Alfred mame et fils, 1904.

17- Perry Amos **: Carthage and Tunis, Past and Present, in Two Parts**, Pkovidenoe Press Company , Printers, 1869.

18- Petit Maxime : **Les Colonies Françaises Introduction, Principes d'organisation coloniale, Algérie, Tunisie, Sahara, Sénégal,Guinée. Côte d'ivoire, Dahomey**, T1, Lib : La Rousse, paris, 1902.

5- المراجع :

أ- باللغة العربية :

1- إبراهيم حسين جبار، **ايالة تونس في عهد أحمد باشا باي**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2017.

2- أمين أحمد، **زعماء الإصلاح في العصر الحديث**، (د .ط)، وكالة الصحافة العربية، مصر، 2017.

3- أمين سمير، **المغرب العربي الحديث**، تر : كميل داغر، ط3، دار الحداثة، بيروت، 1981.

4- اينالجيك خليل، **تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار**، تر : محمد الارناؤوط، ط1، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2002.

5- باني منصف، **المجتمع المدني في تونس (1881-1956) الجمعيات مثالا**، ط1، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، تونس، 2018.

6- البزاز سعد توفيق، **الحركة العمالية في تونس نشأتها ودورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي 1924-1956م**، ط1، دار زهران، الأردن، 2010 .

7- بضيوف طارق، **المراقبة السياسية بالبلاد التونسية خلال الحقبة الاستعمارية – الجهاز السري أنموذجا-**، ط1، مجمع الأطرش، تونس، 2017.

8- بلهاوي عبد المجيد، **تونس والهيمنة الاقتصادية زمن الاستعمار**، (د .ط)، م. أ .ت. ح و ،جامعة منوبة، تونس، 2016.

9- بن الحاج الجيلاني يحي والمرزوقي محمد ، **معركة الزلاج 1911**، ط2، الشركة التونسية للتوزيع، 1974.

10- بن الحاج عثمان الشريف البشير، **أضواء على تاريخ تونس الحديث 1881 – 1924**، ط1، دار أبو سالمة للطباعة والنشر والتوزيع، (د .ت).

11- بن بلغيث الشيباني، **الاستعمار الفرنسي والأوقاف في تونس**، ط1، مطبعة سوجيك، صفاقس، 2015.

12- بن حميدة عبد السلام ، **الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس 1924-1956**، تر : رضا بسباس وآخرون، ط1، دار محمد علي الحامي، تونس، ج2، 1984.

13- بن عيسى الحسين، **سجالات الزيتونيين مع الاستعمار ودعاة التغريب**، ط1، دار الأطرش، تونس، 2018.

14- تشايجي عبد الرحمان، **المسألة التونسية والسياسة العثمانية 1881–1913**م، تر وتع : عبد الجليل التميمي، ط1، دار الكتب الشرقية، تونس، 1973.

15- التلاتلي صلاح الدين، **تونس الجديدة المشاكل والنظريات**، تر: محمد السويسي، (د .ط)، دار بوسلامة، تونس، 1959.

16- التميمي عبد الجليل، **بحوث ووثائق في التاريخ المغاربي – الجزائر وتونس وليبيا–**، (د ط)، مركز الدراسات والبحوث عن الولايات العربية في العهد العثماني، زغوان، 1985.

17- التميمي عبد المالك خلف، **الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي – المغرب العربي – فلسطين– الخليج العربي– دراسة تاريخية مقارنة**، عالم المعرفة، (د .ط)، الكويت، 1983.

18- ثامر الحبيب، **هذه تونس**، (د. ط)، مكتب المغرب العربي، (د .م. ن)، (د. ت).

19- الجابري محمد عابد، **التعليم في المغرب العربي، دراسة تحليلية نقدية لسياسة التعليم في المغرب وتونس والجزائر**، (د .ط)، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1989.

20- جرانت أ ج وتمبرلي هارولد، **أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين 1789–1950**، تر: بهاء فهمي واحمد عزت عبد الكريم، مؤسسة سجل العرب،(د. ط)، (د .م. ن)، (د ت).

21- الجمل شوقي عطا الله، **المغرب العربي الكبير من الفتح الإسلامي إلى الوقت الحاضر، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب الأقصى**، (د .ط)، م .م .ت. م، القاهرة، 1997.

22- الجمل عبد المجيد، **بريطانيا العظمى وبلاد المغرب التنافس الانجليزي- الفرنسي بتونس والمغرب الأقصى 1881-1939**، كلية الآداب والفنون الإنسانية، ط1، منوبة، 2019.

23- داهش محمد علي، **المغرب العربي المعاصر الاستمرارية والتغيير**، ط1، العربية للموسوعات، بيروت، 2014.

24- دائرة المعارف الإسلامية، **تونس الخضراء**، (د .ط)، (د .م. ط)، (د .ت)، 1947.

25- درمونة يونس، **تونس بين الحماية والاحتلال**، مطبعة الرسالة، (د. ط)، القاهرة، (د. ت).

26- الدقي نور الدين وآخرون، **المجتمع التونسي والاستغلال الاستعماري**، جامعة تونس الأولى و م. ع. ت .ح. و، (د ط)، تونس، 1997.

27- (= = =)، **تنظيم الحكم بتونس في فترة الحماية الفرنسية 1881-1956**، جامعة تونس الأولى و م .أ .ت. ح .و، سلسلة وثائق ونصوص من تاريخ تونس المعاصر، ع3، تونس، 1998.

28- الدقي نور الدين، **حركة الشباب التونسي**، ط2، م ع ت ح و، تونس، 2005.

29- الدوري عمار شاكر والتكريتي حارث عبد الرحمان، **تاريخ أوروبا الحديث 1789-1914**، ط1، صفحات للنشر والتوزيع، دمشق، 2017.

30- ديب ماريوس كامل، **السياسة الحزبية في مصر الوفد وخصومه 1919-1939**، تر : عبد السلام رضوان، تق : احمد زكريا الشلق، (د .ط)، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2009.

31- رفعت بك محمد، **التيارات السياسية في حوض البحر المتوسط**، لجنة البيان العربي، (د .ط)، (د .م. ط) (د. ت).

32- رياض زاهر، **الاستيطان الأوربي والاستغلال الاقتصادي** ، (د. ط)، (د .د. ن)، القاهرة ، (د .ت).

33- ريمون أندريه، **المدن العربية الكبرى في العهد العثماني**، تر : لطيفة فرج، ط1، دار الفكر، القاهرة، 1991.

34- زيادة نيقولا، **أفريقيات، دراسات في المغرب العربي والسودان الغربي** ، ط1، رياض الريس، (د .م .ن)، 1991.

35- (= =)، **تونس في عهد الحماية**، (د ط)، الأهلية للنشر والتوزيع، (د .م .ط)، (د ت).

36- السروجي محمد محمود، **العلاقات التونسية الفرنسية من الحماية إلى الاستقلال**،

(د .ط)، المكتبة الوطنية، بنغازي، (د ت).

37- الشاطر خليفة وآخرين، **تونس عبر التاريخ –الحركة الوطنية ودولة الاستقلال–**، (د. ط)، ج3، م. د. ب. إ .إ ، تونس، 2005.

38- الشاطر خليفة، **التبعية وتحولات ما قبل الاستعمار ايالة تونس من سنة 1815الى سنة 1857**، تر : إبراهيم بلقاسم، مر : أحمد الخصخوصي، ط1، المركز الوطني للترجمة، تونس، 2015.

39- الشابيي محمد لطفي، **الحركة الوطنية التونسية والمسالة العمالية – النقابية 1894–1925**م، ط2، مركز النشر الجامعي، تونس، ج1و ج2، 1، 2015.

40- الشريف محمد الهادي، **تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال**، تع : محمد الشاوش ومحمد عجيبة، ط1، دار سارس، تونس، 1993.

41- شنوف عيسى، **يهود الجزائر 2000 سنة من الوجود**، (د. ط)، دار المعرفة، الجزائر، (د .ت).

42- الصخراوي الأزهر، **مخططو السياسة الاستعمارية الفرنسية بتونس من برنار روا إلى شارل سومانيه 1881–1956**، تق : الهادي التيمومي، ط1، دار الميسرة، تونس، 2018.

43- الصيادي المنجي، **الجمعية الخلدونية رائدة النهضة في المغرب العربي 1896–1958**، (د .ط)، وزارة الثقافة والمحافظة على التراث و م .و. إ. ث، تونس، 2005.

44- الطاهر عبد الله، **الحركة الوطنية التونسية – رؤية شعبية قومية جديدة**، ط2، دار المعارف، تونس، (د .ت).

45- الطرابلسي بوراوي، **تاريخ تونس المنسي – السكان والأرض**، (د .ط)، الأطلسية للنشر، تونس، 2015.

46- عبد السلام أحمد، **مواقف إصلاحية في تونس قبل الحماية**، ط1، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1987.

47- عبد الكريم عزيز، **نضال شعب أبي 1881–1956**، (د .ط)، مركز النشر الجامعي، تونس، 2001.

48- عبد الوهاب حسن حسني، **خلاصة تاريخ تونس**، ط3، دار الكتب العربية الشرقية، تونس، (د .ت) .

49- عدنان المنصر، **إستراتيجية الهيمنة الحماية، الفرنسية ومؤسسات الدولة التونسية**، تق :

محمد الهادي الشريف، ط1، دار محمد علي للنشر صفاقس و ك. آ. ع .إ، سوسة، 2003.

50- العريبي علي، **الحاضرة**، (د ط)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 2، تونس، 1995.

51- العزاوي قيس جواد، **الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط**، ط2، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2003.

52- العسلي بسام، **المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي(1830-1838م)**، ط1، دار النفائس، (د. م .ط)، (د .ت).

53- العقاد صلاح، **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر الجزائر- تونس- المغرب الأقصى**، ط6، مكتبة الانجلو المصرية، (د م ط)، 1993.

54- فالنسي لويست، **المغرب العربي قبل سقوط مدينة الجزائر 1790-1830**، تر : إلياس مرقص، ط1، دار الحقيقة، بيروت، 1980.

55- القصاب أحمد، **تاريخ تونس المعاصر 1881 – 1965** ، تر : حمادي الساحلي، (د. ط)، تونس، الشركة التونسية للتوزيع، 1986.

56- قطب محمد علي، **مذابح و جرائم محاكم التفتيش في الأندلس**، (د. ط)، (د .م .ن)، (د. ت)، 1985.

57- كامل مصطفى، **المسألة الشرقية**، مؤسسة هنداوي، (د. ط) القاهرة، 2012.

58- كوران آرجمنت، **السياسة العثمانية اتجاه احتلال الجزائر**، تر : عبد الجليل التميمي،(د .ط)، سلسلة الجامعة التونسية، (د. م. ن)، 1970.

59- الكيلاني محمد، **الحركة الشيوعية في تونس 1920-1985م**، (د. ط)، (د. د. ن)، تونس، 1989.

60- لعيرج خولة وآخرون، **موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية مقاربة 1881-1964**، (د ط)، م. أ .ت. ح. و، تونس، 2008.

61- لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديث**، ط9، دار الفارابي، بيروت، 2007.

62- مالكي امحمد، **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**، ط2، م. د. و. ع، بيروت، 1994.

63- المحجوبي علي، **انتصاب الحماية الفرنسية على تونس**، (د. ط)، سراس للنشر، تونس، 1986.

64- (= =)، **جذور الحركة الوطنية التونسية (1904-1934م)**، (د. ط)، بيت

الحكمة، تونس، 1999.

65- محمد قاسم وحسني حسين، **تاريخ القرن التاسع عشر**، ط6، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1929.

66- مرقص الياس، **تاريخ الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي**، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1964.

67- مركة أديب، **الصحافة العربية : نشأتها تطورها سجل حافل لتاريخ فن الصحافة العربية قديما وحديثا**، (د .ط)، دار مكتبة الحياة، بيروت، (د. ت).

68- المساعد أمجد زكي، **نظريات العمارة : النظريات الفلسفية والثقافية والفنية المؤثرة في صياغة أفكار وتشكيلات عمارة الحداثة، العمارة بين (1850 – 1953م)** ، (د .ط)، دار ومكتبة البصائر، العراق، 2015.

69- مصطفى نادية وآخرون، **العصر العثماني من القوة و الهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية**، ط1، المعهد العالي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996.

70- منصر عدنان وعميرة علية الصغير، **المقاومة المسلحة في تونس (1881 ـ 1939)**، ط2، م. أ. ت. ح. و، تونس، ج1، 2005 .

71- المهيدي محمد الصالح، **تاريخ الصحافة العربية وتطورها بالبلاد التونسية**، (د .ط)، المطبعة الرسمية، تونس، 1965.

72- (= = =)، **تاريخ الطباعة والنشر بتونس**، (د ط)، المطبعة الرسمية، تونس، 1965.

73- الميلي مبارك بن محمد، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، تق وتص : محمد الميلي، (د .ط)، المؤسسة الوطنية للكتاب، (د .م .ن)، (د .ت).

74- نصار ممدوح ووهبان احمد، **التاريخ الدبلوماسي العلاقات بين القوى الكبرى 1815-1991**، (د. ط)، جامعة الإسكندرية، (د. ت).

75- الهمامي حمه، **المجتمع التونسي دراسة اقتصادية اجتماعية**، ط1، دار صامد للنشر، تونس، 1989.

76- اليوسفي الأمين، **الحركة النقابية في تونس 1900-1981م**، (د. ط)، المكتبة التقدمية، (د .م .ن)، (د .ت).

ب- باللغات الأجنبية :

1- A Adu Boahen : **Africa under Colonial Domination 1880-1935**, Heinemann Educational and University of California Press , 1985.

2- Bernard Lugan : **Histoire de l'Afrique du Nord** (**Égypte, Libye, Tunisie, Algérie, Maroc**) **Des origines à nos jours**, Édi : du Rocher, Monaco, 2016.

3- Geneviève Goussaud-Falgas : **Les Français de Tunisie de 1881 à 1931**, L'Harmattan, Paris, 2013.

4- Jean Ganiage: **Les Origines du protectorat français en Tunisie (1861-1881),** pré : Khalifa Chater, BERG édition, Tunis, 1per , 2015**.**

5- Jean-Francois Martin : **Histoire de la Tunisie Contemporaine de Ferry à Bourguiba 1881-1956**, L'Harmattan, France, 2003.

6- Julia A Clancy Smith : **Mediterraneans North Africa and Europe in an Age of Migration 1800–1900**, The Regents of the University of California, 2011**.**

7- Kenneth J Perkins : **Historical Dictionary of Tunisia African**, Scarecrow Press, Lanham, Maryland & London, 1997.

8- Kenneth Perkins : **Tunisia La via pacifica all'indipendenza**, Beit casa éditrice, Trieste, 2013.

9- Michèle Muscat : **L'héritage impensé des Maltais de Tunisie**, Pré : des professeurs Habib Kazdaghli et Ahmed Ben Naoum, L'Harmattan , Paris, 2011.

10- Mohamed salah lejri : **Evolution du Mouvement National des origines à la deuxiéme guerre mondiale** , édi : Maison Tunisienne, T 1, 1974

11- Paul Sebag : **Tunis: Histoire d' une Ville**, éditions L'Harmattan, Paris,1998.

12- = = : **Tunis au XVIIe Siècle une cité barbaresque au temps de la course**, éditions L'Harmattan, Paris, 1989.

13- Philippe Rygiel : **Le temps des migrations blanches, Migrer en Occident du milieu du XIXe siècle au milieu du XXe siècle**, éditions Publibook, 2010.

14- Pierre Ghaleb : **protectorat religieux de la France en orient étude historique et politique**, lib: Aubanel frères, (s d).

15- Seklani Mahmoud : **La Population de la Tunisie**, Comité International de Coordination des Recherches Nationales de Démographie (CICRED) , Paris , 1974**.**

16- Serge La Barbera : **Les Français de Tunisie (1930-1950),** L'Harmattan, Paris, 2006.

17- Sophie Bessis **: Histoire de la Tunisie de Carthage à nos jours,** Éditions Tallandier, Paris, 2019.

6- المقالات والدوريات :

أ- باللغة العربية :

1-بليل رحمونة، « سيطرة اليهود على التجارة الليفورنية خلال القرن 18م »، **مجلة عصور الجديدة**، ع 10، جامعة وهران، 2013 .

2- بن زينة محمد علي، « بدايات جمع المعطيات الديموغرافية بالبلاد التونسية إثر انتصاب الحماية الفرنسية »، **المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية**، مركز الدراسات والأبحاث

الاقتصادية والاجتماعية، ع 144، 2018.

3- حباسي شاوش، « محطة في مسار الحركة الوطنية التونسية 1914-1920»، **م. د. ت**، ع 7، جامعة الجزائر، 1993.

4- سليمان حسن سيد، « ظاهرة الاستعمار في إفريقيا والعالم العربي »، **دراسات افريقية**، ع2، المركز الإسلامي الإفريقي، الخرطوم، افريل 1986.

5- صموت كرمال، « الاستعمار الرأسمالي الفرنسي وحركة الشباب التونسي 1881-1914»، **م ت م**، ع 1، تونس، جانفي 1974.

6- عقيب محمد السعيد، « المؤتمر الافخارستي بقرطاج 1930م وتطور العمل الوطني بتونس »، **مجلة البحوث والدراسات**، ع22، س 13، 2016.

7- كريم مصطفى، « انضمام الاتحاد العام للعمال التونسيين إلى الفيدرالية النقابية العالمية »، **و ت م**، ع 1، تونس، جانفي 1974.

8- كشيدة ناجي، « تجربة الاستعمار الزراعي الرسمي في تونس منذ 1892م »، **عصور**، ع 22-23، جويلية - ديسمبر 2014.

9- الميزوري العروسي، « الجالية الايطالية بتونس في دائرة السلطة الحسينية قبل انتصاب الحماية الفرنسية »، **المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية**، ع 9-10، 1994.

ب- باللغات الأجنبية :

1- Antonios Chaldeos : « The Greek community of Sfax and Djerba in Tunisia between 1890 and 1940 and its role in the local economy » , **The Journal of North African Studies**, V 22, N° 1, 2017.

2- Abdelhamid Henia : « Le rôle des étrangers dans la dynamique sociopolitique de la Tunisie (XVII^{e} - XVIII^{e} siècle)- Un problème d'historiographie », **Cahiers de la Méditerranée**, N° 84 , 2012**.**

3- Abderrazak Bannour, « Aperçu sur l'enseignement du français en Tunisie de 1830 à 1883 », **Documents pour l'histoire du français langue étrangère ou seconde** [En ligne], V 1, N° 27 | 2001.

4- Ahmed Kassab : « La Colonisation agricole en Tunisie (1881-1956) », Internationales Jahrbuch für Geschichts- und Geographie-Unterricht, V 18, Berghahn Books , 1977/1978.

5- Ahmed Saadaoui : « Les Européens à Tunis aux XVII^{e} et XVIII^{e} siècles », **Cahiers de la Méditerranée**, N° 67, 2003.

6- Jacques Alexandropoulos : « Entre archéologie, universalité et nationalismes : le trentième congrès eucharistique international de Carthage (1930) », **Anabases** [En ligne], 9 | 2009, mis en ligne le 01 mars 2012, consulté le 20 octobre 2019. URL : http://journals.openedition.org

7- Alessandro Triulzi : « Italian-speaking communities in early nineteenth century Tunis », **Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée**, N°9, 1971.

8- Alessio Loreti : « La diffusion de la culture italienne en Tunisie : imprimerie et édition entre 1829 et 1956 », **Revue Africa**, V 62, N° 3, 2007.

9- Alfred Silbert : « la Tunisie économique en 1931 », **Les Annales coloniales** , revue mensuelle illustrée / directeurfondateur Marcel Ruedel, paris, 02/1931.

10- Amira Aleya Sghaier : « Les réfugiés espagnols républicains en Tunisie en 1939 », **Le Mouvement social**, N° 181, Oct - Dec 1997.

11- Andera l Smith : « The Maltese in Tunisia before The Protectorate, 1850-1870 Towards A Revised Image » , **Journal of Mediterranean Studies**, V 10, N° 1& 2, University of Malta, 2000.

12- Antonio M Morone : « Fratture post-coloniali L'indipendenza della Tunisia e il declino della comunità di origine italiana », **Contemporanea**, N° 1, 2015.

13- Antonios Chaldeos : « The Greek Community in Tunis through 16^{th} – 17^{th} Centuries », **Chronos** , N° 34, Université de Balamand, 2016.

14- Béatrice Hibou : « Le réformisme, grand récit politique de la Tunisie contemporaine », **Revue d'histoire moderne et contemporaine**, N° 56, 2009.

15- Ben Hamida Abdesslem : « Syndicats, affinités et solidarités de type traditionnel dans la Tunisie coloniale (1924-1956) », **Cahiers de la Méditerranée**, hors série N°6, 1982.

16- Bernard Augustin : « Le recensement de 1921 dans l'Afrique du Nord », **Annales de Géographie**, T 31, N°169, 1922.

17- (= =) : « Le recensement de 1936 dans l'Afrique du nord », **Annales de Géographie**, T 46, N° 259, 1937.

18- (= =) : « Le recensement de 1906 en Algérie et en Tunisie », **Annales de Géographie**, T 17, N° 91, 1908.

19- Carboni Michel, Soi Isabella : « Italiani in Africa, tra (dis) continuità e rinnovamento », **Ammentu**, N° 10, Centro Studi SEA, 2017**.**

20- Chater Khalifa : « Les mouvements migratoires entre la France et la Tunisie aux XIXe et XXe siècles : la dichotomie du langage », **Cahiers de la Méditerranée**, N° 54, 1, 1997.

21- Ch-E Ravussin : « Aout 54 en Tunisie », **Esprit, Nouvelle série**, N° 219, 1954.

22- Chérif Mohamed Hédi : « Expansion européenne et difficultés tunisiennes de 1815 à 1830 », **Annales**. **Economies**, **sociétés**, **civilisations**, N° 3, 1970.

23- Choate Mark I : « Tunisia, Contested: Italian Nationalism, French Imperial Rule, and Migration in the Mediterranean Basin », **California Italian Studies**, V 1, N° 1, 2010, p 2, https://escholarship.org.

24- Choate, Mark I : « The Tunisia Paradox: Italy's Strategic Aims, French Imperial Rule, and Migration in the Mediterranean Basin ", **journal California Italian Studies 1**, Italy in the Mediterranean » (2010): 1-20." (2010), https://scholarsarchive.byu.edu**.**

25- (= =) : « The Tunisia Paradox: Italy's Strategic Aims, French Imperial Rule,

and Migration in the Mediterranean Basin », **journal California Italian Studies** 1, "Italy in the Mediterranean" (2010): 1-20." (2010), https: //scholarsarchive.byu.edu .

26- Christophe Giudice, « Diaspora italienne et identités urbaines à Tunis, XIX^e^-XXI^e^ siècle », **Diasporas**, 28 | 2016.

27- Henri De Montety : « Les données du problème tunisien », **Politique étrangère**, N° 1 , 1952.

28- (= = =) : « Les Italiens en Tunisie », **Politique étrangère**, N°5, 1937**.**

29- Edouard de Warren : « la Politique de Collaboration en Tunisie », Revue Les Annales coloniales' mensuelle illustrée / directeurfondateur Marcel Ruedel, paris, 07/1929.

30- Emile Bourgeois : « Paul Cambon et L'Œuvre Française en Tunisie (1882-1929 », **Revue Les Annales coloniales** , mensuelle illustrée / directeurfondateur Marcel Ruedel, paris, 07/1929 **.**

31- Falgas Geneviève : « Le Fondouk des Français à Tunis dans la deuxième moitié du XVIIIe siècle, à partir de la Correspondance des Beys de Tunis et des Consuls de France avec la Cour (1579-1830) », **Outre-mers**, T 97, N° 368-369, 2e semestre 2010, Cinquante ans d'indépendances africaines .

32- Fayçal El Ghoul, « Le français de Tunisie et l'Autre dans les années 1920-1930 », **Cahiers de la Méditerranée** [En ligne], N° 66 , 2003**,** en https://journals.openedition.org .

33- François Arnoulet : « La pénétration intellectuelle en Tunisie avant le protectorat », **Revue Africaine**, N° 438-439, V 98, Alger, 1954**.**

34- (= =) : « L'enseignement congréganiste en Tunisie aux XIXe et XXe siècles», **Revue du monde musulman et de la Méditerranée**, N° 72, 1994**.**

35- Gabriel Hanotaux: « La Diplomatie Française et la Tunisie (1880-1897) », **Les Annales coloniales** , revue mensuelle illustrée / directeurfondateur Marcel Ruedel, paris, 02/1931.

36- Gabriele Nicola : « La rivoluzione interrotta La comunità italiana in Tunisia tra ideali risorgimentali e interessi coloniali », **Ammentu**, N° 8, Centro Studi SEA, 2016.

37- Giorgio Gagger**o : «** Il Liberty in Tunisi**a », Arte Lombarda,** N° 105/107**,** 199**3.**

38- Giudice Christophe : « Diaspora italienne et identités urbaines à Tunis, XIX^e^-XXI^e^ siècle », **Diasporas** [En ligne], N° 28, 2016**.**

39- Habib Belaid : « Le mouvement associatif en Tunisie à l'époque coloniale : quelques réflexions », **Les cahiers du CRASC**, N°5, 2002.

40- Habib Kazdaghli : « Apports et place des communautés dans l'histoire de la Tunisie moderne et contemporaine, Actes de l'histoire de l'immigration », dans un livre : Communautés méditerranéennes de Tunisie , Laboratoire du patrimoine et Centre d'édition universitaire, Université de Tunis-Manouba, Tunisie, 2007.

41- (= =) : « Communautés méditerranéennes de Tunisie. Les Grecs de Tunisie : du Millet-I rum à l'assimilation française (XVII^e^-XX^e^ siècles) », **Revue des**

mondes musulmans et de la Méditerranée, [En ligne], 95-98 | avril 2002.

42- Hedi Saidi : « Le protectorat et le droit La Régence de Tunis entre la Charte de 1861 et le système colonial français », **Insaniyat**, N° 65-66, 2014.

43- Jacques H. Guérif, « Le Problème Tunisien » , **Hommes et mondes**, V 13, N° 51, Octobre 1950.

44- Jean Ganiage : « La population de la Tunisie vers 1860, Essai d'évaluation d'après les registres fiscaux », **Population**, A 21 , N°5, 1966.

45- João Fábio Bertonha : « Emigrazione e politica estera: la «diplomazia sovversiva » di Mussolini e la questione degli italiani all'estero, 1922-1945 », **Altreitalie**, N° 23, luglio- dicembre 2001.

46- John Wansbrough : « The Decolonization of North African History », In : **The Journal of African History**, V 9, N° 4, Cambridge University Press, 1968.

47- Julien Charles-André : « Colons français et Jeunes-Tunisiens (1882-1912) », **Revue française d'histoire d'outre-mer**, T 54, N° 194-197, 1967.

48- Juliette Bessis : « Le Mouvement ouvrier tunisien: de ses origines à l'indépendance », **Le Mouvement social**, N° 89, (Oct – Dec) 1974.

49- Kamel Jerfel : « De grands acteurs économiques : les négociants européens dans les villes ports de la côte Est de la régence de Tunis au XIX^{e} siècle », **Revue Mawarid**, des Lettres et des Sciences Humaines de Sousse, 2012.

50- Khaled Quezmir : « Les élites tunisiennes et le protectorat français 1881-1914 », **المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية**، ع 52، م د ب إ إ ، 1975

51- Georges Koutzakiotis: « Les communautés méditerranéennes de Tunisie », **Revue Historique**, Institut de Recherches Néohelléniques , V 4, 2007.

52- (= =) : « Histoire communautaire et plurielle de la Méditerranée », **Historique Institut de Recherches Néohelléniques FNRS** , V 4, 2007**.**

53- Laurent Debernardi : « Le premier chemin de fer tunisien, le T G M (1870-1898) », **Revue française d'histoire d'outre-mer**, T 50, N° 179, deuxième trimestre, 1963.

54- Leila Ammar, « Maîtres d'œuvre italiens et immeubles de rapport à Tunis, à la fin du XIX^{ème} siècle et au début du XX^{ème} siècle (1895-1935) », **Al-Sabîl : Revue d'Histoire**, d'Archéologie et d'Architecture Maghrébines, N° 2, 2016 **.**

55- Loreti Alessio, « La diffusion de la culture italienne en Tunisie : imprimerie et édition entre 1829 et 1956 », **Revue Africa**, V 62, N° 3, 2007**.**

56- Mahfoud Bennoune : « Primary Capital Accumulation in Colonial Tunisia », **Dialectical Anthropology**, V 4, N° 2, July 1979.

57- Louis Antérion : « Impressions Tunisiennes », **Revue Les Annales coloniales** , mensuelle illustrée / directeur fondateur Marcel Ruedel, paris, 07/1929.

58- Marc Perrenoud : **«** Aperçu sur les Suisses de l'étranger et la décolonisation en Afrique », **Studien und Quellen**, N° 28, 2002.

59- Mary Dewhurst Lewis : « Necropoles and nationality : land rights, burial rites and the development of Tunisian national consciousness in the 1930^{s} », **Past & Present**, N° 205, November 2009**.**

60- Maurice Dupont : « Les intérêts français contre l'intérêt de la France en Afrique

du Nord », **Esprit, Nouvelle série**, N° 192, 1952.

61- Michele Brondino : « Le Probléme de L'indépendance Tunisienne et La question nord Africaine dans La presse Italienne de 1954 A 1956 », **Oriente Moderno**, A 6, N° 3, 1987 .

62- Milella Stefania, « Gli italiani all'estero : breve storia della comunità italiana in Tunisia », Rapport de laboratoire trimestriel, academia [En ligne].

63- Nagy Laszlo J : « Les partis politiques dans le mouvement national le cas de l'Algérie et de la Tunisie », **Cahiers de la Méditerranée**, N° 41, 1, 1990.

64- Nessim Znaien : « Les territoires de l'alcool à Tunis et à Casablanca sous la période des Protectorats (1912-1956) : Des destins parallèles ? », **L'Année du Maghreb**, N° 12, 2015.

65- P Bretaudeau : « En Afrique du Nord », **Aequatoria**, A 18, N° 3, 1955.

66- P Foncin : « L'Enseignement en Tunisie », **internationale de l'enseignement**, T 4, Juillet Décembre 1882.

67- Romain Rainero : « La Tunisia dalle riforme del 1954 all' Indipendenza » , **Il Politico** , V 23, N° 2 , 1958.

68- (= =) : « L'accordo del 20 marzo 1956 el 'indipendenza della Tunisia », **Il Politico** , V 21, N° 2, Settembre 1956.

69- Ricardo Beltrin y Rozpide : « Emigracion Espanola en Africa » **Revista Geografia Comercial** , A 8 , N° 118-19-20 , Madrid, junio -julio- agosto 1893 .

70- Sadok Boubaker : « Négoce et enrichissement individuel à Tunis du XVIIe siècle au début du XIX^{e} siècle », **d'histoire moderne & contemporaine**, N° 50, octobre-décembre 2003.

71- Sraieb Noureddine : « L'idéologie de l'école en Tunisie coloniale (1881-1945) », **Revue du monde musulman et de la Méditerranée**, N° 68-69, 1993.

72- (= =) : « Note sur les dirigeants politiques et syndicalistes tunisiens de 1920 à 1934 », **Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée**, N °9, 1971.

73- Tony Smith : « The French Colonial Consensus and People's War, 1946-1958 », **Journal of Contemporary History**, V 9, N° 4, Oct 1974.

74- Valensi Lucette : « Esclaves chrétiens et esclaves noirs à Tunis au XVIII^{e} siècle », **Annales Economies**, **sociétés, civilisations**, N° 6, 1967**.**

75- Wolkowitsch Maurice : « L'émigration des français de Tunisie », **Annales de Géographie**, T 68, N° 367, 1959 .

7- الأطروحات :

أ- باللغة العربية :

1- الإمام رشاد، **سياسة حمودة باشا في تونس 1782-1814م** ، (رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفلسفة)، دائرة التاريخ الجامعة الأمريكية، بيروت، 1971.

2- بوطيبي محمد، **الفكر الاجتماعي في تونس في النصف الأول من القرن العشرين)1900-1950م (دراسة مقاربة بين الفكر والواقع الاجتماعي)**، (رسالة لنيل درجة الدكتوراه)، إشراف : بوعزة بوضرساية، جامعة الجزائر 2، 2014.

3- جرفال كمال، **الجاليات الأوروبية بمدينة سوسة من 1881-1939م**، رسالة لنيل درجة الدكتوراه، إشراف : محمد الهادي الشريف، جامعة تونس الأولى، 1999.

4- صحراوي نور الدين، **النفوذ الأوروبي (الفرنسي- الانجليزي- الايطالي) في تونس 1857-1881م**' (رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر) ، جامعة الجزائر 2، 2013.

5- عقيب محمد السعيد، **الحزب الحر الدستوري التونسي القديم 1934-1956م** ، (رسالة لنيل درجة الدكتوراه)، إشراف: حباسي شاوش، جامعة الجزائر 2، 2010.

6- فروة محمود، **التجارة والتجار في تونس فترة الحماية الفرنسية 1881-1956م**، (رسالة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي)، إشراف : عبد السلام ابن حميدة، جامعة تونس، 2005.

7- قدادرة شايب ، **الحزب الدستوري التونسي الجديد و حزب الشعب الجزائري -1954 1934 دراسة مقارنة**، (رسالة لنيل درجة دكتوراه دولة)، إشراف : عبد الرحيم كسفالي، جامعة قسنطينة، 2007.

8- كركار عبد القادر، **الطائفة اليهودية في الجزائر 1830-1900م التجنيس وردود** الفعل، (رسالة لنيل درجة الماجستير في التاريخ المعاصر)، إشراف : مسعودة يحياوي، جامعة الجزائر، 2008 .

9- الكوكى عادل حسن، **مصطفى خزندار ودوره السياسي والاقتصادي في تاريخ البلاد التونسية خلال القرن التاسع عشر 1837-1878م**، (رسالة لنيل درجة الدكتوراه)، إشراف : محمد الأزهر غربي، جامعة تونس، 2008.

10- مشرفية مديحة، **المدارس الحرة الفرنسية في البلاد التونسية (1856-1886)**، (رسالة لنيل درجة الماجستير)، إشراف : توفيق بشروفي، جامعة تونس، 1990.

11- مناصرية يوسف، **الحزب الحر الدستوري التونسي 1919م- 1934م**، (رسالة لنيل درجة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر)، إشراف : أبو القاسم سعد الله، جامعة الجزائر، 1986.

12- الونيسي عبد الرحمان، **السياسة الصحية بتونس في عهد الحماية 1881-1939م**، (رسالة لنيل درجة الدكتوراه)، إشراف : خليفة الشاطر، جامعة تونس، 2003.

ب- باللغات الأجنبية :

1- Ali Eltarhuni : **Factors that affected the Tunisian industrialization movement in the era of Ahmed Bey (1837-1855)** , Doctor of Philosophy in

the Department of History of the College of Arts and Sciences , University of Cincinnati, 2015.

2- André Raymond : **British Policy towards Tunis (1830-1881),** thesis for the degree of Doctor of Philosophy, History, University of Oxford, 1953.

3– Charles Combs Harber : **Reforms in Tunisia 1855-1878**, the Degree Doctor of Philosophy, History modern, The Ohio State University, 1970.

4- Dhafer Bousselmi : **Les emprunts tunisiens et les investissements publics : 1920 -1956**, Une thèse pour obtenir un doctorat, Economies et finances, Sous la direction de : Mohamed-Lazhar Gharbi et de Bertrand Blancheton, L'université de Bordeaux et de L'université de Tunis, 2016.

5- Loth Gaston: **Le Peuplement Italien En Tunisie & en Algérie**, PhD thesis for obtaining a PhD degree, Université Paris, 1905.

6- Riadh Ben Khalifa : **La récupération des terres agricoles coloniales en Tunisie (1951-1964),** Mémoire de DEA, soutenu à la Faculté des Sciences Humaines et Sociales de Tunis, 2002.

7- Ryo Ikeda : **French Policy towards Tunisia and Morocco : the international dimensions of decolonisation, 1950-1956**, A thesis the Degree of Doctor of Philosophy in International History, University o f London, 2006.

8- الملتقيات والندوات :

أ- باللغة العربية :

1-السعداوي إبراهيم شعبان، « ظرفية 1815 – 1830 وانعكاساتها الاقتصادية بالايالة التونسية »، **أعمال الندوة الدولية لتكريم الأستاذ عثمان المنصوري : المغرب والتحولات الدولية**، جامعة الحسن الثاني – كلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق والجمعية المغربية للبحث التاريخي، الدار البيضاء، فيفري 2008.

2-شاشية حسام الدين ، « تونس والجزائر في عيون الأسبان خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر مثال الراهبين فرنثيسكو خيميناث ومالغور غارثيا نفاراو »، **ضمن ندوة دولية بعنوان هجرة الآثار في المتوسط**، تنسيق محمد سعد برغل، المعهد العالي للدراسات التطبيقية في الإنسانيات، المهدية، جانفي 2016 .

3-الشايبي محمد لطفي، « الحركة الوطنية التونسية ومطلب الاستقلال 1881–1956م »، **مداخلة ضمن الندوة الدولية الثالثة عشر حول استقلال تونس ومسيرة التحرر من الاستعمار**، جامعة منوبة و م. أ .ت .ح و، منوبة، ماي 2006.

ب- باللغات الأجنبية :

1- Habib Kazdaghli : « Communautés Européennes de Tunisie Face a la Décolonisation 1955 – 1962 », أعمال الملتقى الدولي التاسع حول تصفية الاستعمار بتونس – الأطوار والأبعاد 1952–1962، جامعة تونس الأولى – م أ ت ح و، سيدي بوسعيد، 1998.

2- Jamel Zran : « Aux origines de l'imprimerie et de l'édition en Tunisie : l'imprimerie officielle et le journal al-Râ' id », Conférence intitulée : **La presse en Tunisie et dans les pays méditerranéens durant un siècle (1860-1960)**, Institut de Presse et des Sciences de l'information, Unité de recherche en technologies de l'information et de la comunication (IPSI), Université de la Manouba, Hammamet - Mai 2011.

3- Maetinc Tomassctti : « La Banque Italienne de Crédit de la Deuxième Guerre Mondiale a I' independance », ، ملتقى العلاقات الإيطالية التونسية في سياق الحماية

جامعة تونس الأولى والمعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، 1999.

4- Martino Oppizzi **: Classifier, diviser, contrôler : l'emploi des recensements de la population dans la domination coloniale française en Tunisie**, Appel à communication pour l'école d'été franco-allemande autour du sujet « Bureaucratisation et construction des identités dans un contexte colonial et post-colonial (1500-2015) », Institut historique allemand, Dates : 3 – 7 juillet 2017.

5- Paolo Emilio Cardone : intervento " La popolazione coloniale italiana nelle 'non colonie': il caso della Tunisia", convegno Per una storia della popolazione italiana nel Novecento, Società Italiana di Demografia Storica sides, a Udine fra l'8 e il 10 ottobre 2015.

6- Gérard Crespo : « Étude Comparative des Immigrations Italiennes en Algérie et en Tunisie », Le colloque « les peuplements de l'Afrique du nord : une histoire de migrations plurielles », la Fondation pour la mémoire de la guerre d'Algérie, des combats du Maroc et de Tunisie, qui s'est tenu à Paris, le 12 décembre 2011.

9- الموسوعات والتراجم :

1- الخطيب مصطفى عبد الكريم، **معجم المصطلحات والألقاب التاريخية**، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996.

2- الزمرلي الصادق، **أعلام تونسيون**، تق و تع : حمادي الساحلي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986.

3- دائرة المعارف الإسلامية، **تونس الخضراء**، (د. ط)، (د. م. ط)، (د. ت)، 1947.

4- الطويلي احمد، **أعلام من تونس عبد العزيز الثعالبي والحبيب بورقيبة وفرحات حشاد وآخرون**، ط1، الشركة التونسية للنشر، تونس، 2018.

5- الكيالي عبد الوهاب وآخرون، **موسوعة السياسة**، (د. ط)، م ع د ن، بيروت، ج1، ج2، ج3، ج4، ج5، ج6، (د. ت).

6- محفوظ محمد، **تراجم المؤلفين التونسيين**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ج1، ج2،ج3، ج4، ج5، 1984.

7- المهيدي محمد الصالح، **تونس في تراجم أعلامها**، ط1، وزارة الثقافة و م و إ ث، تونس،

ج1و ج2، 2012.

10- المواقع الالكترونية :

https: // scholarsarchive.byu.edu.
https: // journals.openedition.org .
https: // gallica.bnf.fr. .
https: // www.bnf.fr /
https: // www.turkpress.co .
https: // www. 9awmya.tn
http: // anom.archivesnationales.culture.gouv.fr
https: // www2.assemblee-nationale.fr
https: // scholarsarchive.byu.edu.
https: // www.marefa.org .
http: // www.mawsouaa.tn.
https:// www.jomhouria.com.
https: // www.senat.fr
https: // archive.org
https: // www.al-sabil.tn . /
https: // barthes.enssib.fr.
https: // academia.edu.

الفهـارس العـــامة

أ – فهرس الملاحق

الرقم	العنـــــــــــــــوان	الصفحة
01	رسم تخطيطي لحي الفرنجة بتونس العاصمة عام 1878م	275
02	* صورة لكنيسة شُيدت عام 1840م، تكريما للقديس لويس الذي توفي عام 1270م في قرطاج، صورة ملتقطة عام 1856م * صورة لباب الفرنسيين عام 1897م	276
03	وثيقة حول امتياز استغلال الرصاص وثمنه في أكتوبر 1844م	277
04	وثيقة تمثل رسم تخطيطي لأماكن استخراج الرصاص في تونس بتاريخ 08 أفريل 1844م	278
05	وثيقة حول التماس إنشاء بنك في مدينة تونس بتاريخ أكتوبر 1872م	279
06	رسالة موجهة للوزير مصطفى خزندار بشهر ديسمبر 1878م حول ضرورة التزام الصيارفة الاجانب بمراعاة وحسن التعامل مع أهل البلاد	280
07	مراسلة متعلقة بضرورة التزام التجار الاجانب والتقيد بالاسعار المفروضة في البلاد بتاريخ 29 ذي الحجة 1270هـ	281
08	رسالة مؤرخة في 29 اوت 1874م مرسلة من الباي الى القنصل الانجليزي ريشارد وود بخصوص اتباع اسعار السلع كما حدده البايلك لعموم الناس ونفس الامر ينطبق على الرعايا الانجليز في البيع والشراء	282
09	خريطة لأهم مناطق تمركز الجاليات الاوروبية في تونس خلال فترة الحماية	283
10	خريطة توزيع أهم الأنشطة الاقتصادية للعناصر الأوروبية داخل تونس خلال فترة الحماية	284
11	إتفاقية بخصوص الوضعية القانونية لايطاليي تونس مؤرخة في 19 جوان 1914م	285
12	رسم تخطيطي لمنزل من تصميم ايطالي بتونس العاصمة، من إنجاز المهندس المعماري بول باربيرا Paul Barbera1904م ( ) سنة	286
13	خريطة تظهر أماكن المظاهرات والمعارضات ضد عمليات دفن المجنسين في تونس بين (1932–1934م)	287

ب- فهرس الاعلام :

- أ -

إتيان بوثود235 ,
أحمد الصافي174 ,167 ,
احمد باي29 , 59
أحمد بن الصالح265 ,
إدوارد بيكرينغ57 ,
أرمان غيلون86 , 201
اكسموث40 ,
ألابتيت134 ,83 ,82 ,
ألفريد زيندر256 ,
إم .دي شيفيني247 ,
الأمين باي229 ,
أندري بيدي211 ,
أندري دوران انقليفيال178 ,176 ,
أنطوان ميليرو 24، 233 ,
أنور باشا184 ,
ايميلي ده قيالار68 ,

- ب -

الباهي الأدغم262 ,
البحري قيقة173 ,
برنارد لافيرجن244 ,
بسمارك70 ,
البشير صفر156 ,151 ,
بلقاسم القناوي185 ,
بن عياد169 ,
بورقيبة ,161 ,156 ,152 ,90 ,87 ,11 ,
162, 163, 172, 173, 174, 175,
176, 177, 179, 185, 186, 188,
190, 191, 192, 196, 203, 206,
209, 210, 211, 212, 214, 216,
218, 220, 221, 223, 226, 229,
230, 234, 242, 243, 244, 250,
251, 253, 254, 257, 258, 259,
261, 262, 263, 265, 266, 270,
274, 277, 301, 318
بول باربيرا141 ,
بول رينو238 ,
بول سيباغ 12 ، 70 ,
بول كامبون79 ,
بول هنري بنيامين73 ,
بومبو سيلميا67 ,
بيرثولون لوسيان77 ,
بيرم الخامس146 ,
بيليسيي45 ,
بيير فوزارد241 ,

- ت -

ترمسال260 ,244 ,
ترمسل252 ,
تشارلز سوماجن252 ,
توماس داركوس23 ,
توماس لونشيه18 ,
تينيس وباو207 ,

- ث -

الثعالبي169 ,168 ,167 ,166 ,

- ج -

دينيس داسو 50 ,
- ر -
رافوسين242 ,
رباح عاشور187 ,
روبرت جوتييه235 ,
روبرت سيسيل سالزبوري71 ,
روبرت شومان229 ,219 ,215 ,213 ,
روجر سيدوكس263 ,249 ,
روستان77 ,74 ,68 ,57 ,56 ,54 ,
روني56 ,
ريغنسبورغ128 ,
ريمون سلاي109 ,
- س -
سالم بوحجيب146 ,
ستيفان بيشون156 ,
- ش-
شارل أندري جوليان12 , 149
شارل كونت133 ,
شارل ماست207 ,
شارل نيسن52 ,
شوفالييه259 ,
شيشرون240 ,
- ص -
صالح بن صالح182 ,
صالح بن يوسف227 ,223 ,221 ,216 ,
صالح فرحات192 ,174 ,
- ض-
الضياف146 ,
- ط -
جان إميل140 ,
جان قانياج44 ,11 ,
جرانفيل71 ,
جمال الدين الأفغاني144 ,
جوف دي مورفيل106 ,
جول فيري74 ,73 ,
جون مونص208 ,
جيوفاني بيرسيون141 ,
- ح -
حبيب بورجب239 ,
الحبيب عاشور187 ,
الحبيب قزدغلي267 ,
حسن القلاتي170 ,167 , 169
حسون بن مصطفى146 ,
الحسين بن علي26 ,
حمودة باشا27 ,
- خ -
خير الدين149 ,148 ,58 ,35 ,31 ,
خير الله بن مصطفى167 ,156 ,
- د -
دان26 ,22 ,
دانتي أليغييري125 ,
دانيال غيران235 ,
دانيال ماير263 ,
دي هوتكلوك242 , 223
دي جاسبري248 ,247 ,
دي كارلنيير180 , 128، 129
دي لاتور249 ,
ديغول204 ,
ديميتري52 ,

فيليب توما119 ,

- ك -

كارلين ديدييه17 ,

كازانوفا252 ,

كاستلونفو28 ,

كامبينون35 ,

كرمال صموت165 ,

كريستيان بينو258 ,

كريميو159 ,

كمال ديب164 ,

كولونا259 ,243 ,220 ,213 ,204 ,

- ل -

لو فاشيه50 ,

لوسيان سان183 ,

لومبروزو28 ,

لوميتري198 ,

لويـجـي فيسكونتـي29 ,

لويز ميليت129 ,

لويس بيرلييه ,219 218,12 ,216 ,210 ,

223

لويس ماشويل127 ,

ليبي فيينو208 ,

ليبيسييه198 ,

ليو فون كابريفي98 ,

ليون جوهو182 ,

ليون روش51 ,

ليون مارتينود ديسبلات245 ,

- م -

ماريو فنقر202 ,

ماكيو ليكورغوو54 ,

الطاهر العجيمي134 ,

الطاهر بن عمار ,257 ,256 ,212 ,178 ,

258

الطاهر صفر192 ,173 ,

- ظ -

ظفر الله خان225 ,

- ع -

عبد الجليل الزاوش200 ,161 ,150 ,

عبد العزيز الثعالبي205 ,167 ,11 ,

عثمان23 ,

العربي زروف148 ,

علال الفاسي166 ,

علي القروي185 ,

علي باش حامبة165 , 153

علي بشوشة150 ,

علي بن خليفة النفاثي157 ,

علي بوحاجب174 ,

علي كاهية169 ,

- غ -

غابرييل بوا220 ,

- ف -

فرانس منداس257 ,252 , 253

فرانسوا بورجاد68 ,

فرانشيسكو دي غويدي140 ,

فرحات حشاد187، ,234 ,231 ,188 ,

240

فلاديمير لوتسكي45 ,

فورتوناتو فارينا141 ,

فوكون نارسيس87 ,

فيديل سوتر69 ,

- هـ -
هابنسترايت20 ,
الهادي شاكر236 ,
الهادي نويرة209 ,
هنـري فروديفـو17 ,
هنري لافروست245 ,
هنري ليفي273 ,
هنري مونتي215 ,
- و -
وود ريتشارد51 ,
ويلسون142 ,
ويليام هنري وادينتون71 ,
محمد الأمين222 ,
محمد الحبيب205 ,
محمد الصادق باي ,70 ,66 ,60 ,31 ,
75, 146, 152, 171, 205
محمد الصالح مزالي120 ,
محمد العزيز بوعتور147 ,
محمد المصمودي236 ,
محمد باش حامبه150 ,
محمد باي29 ,
محمد بدرة224 ,
محمد بن رمضان178 ,
محمد ديلاجي146 ,
محمد شنيق258 ,216 ,
محمد عبده145 ,144 ,
محمد علي الحامي185 ,182 ,
محمد علي180 ,
محمود الماطري261 ,192 ,173 ,
مراد كورسيكا18 ,
مسعود علي سعد187 ,
مصطفى الكعاك208 ,
مصطفى خزندار35 ,27 ,
المكي ابن عزرز149 ,
منداس فرانس249 , 254
موجني72 ,
موسوليني179 ,178 ,92 , 102
المونجي سليم226 ,219 ,
-ن-
نابليون38 ,
نوتردام دي سيون128 ,

بنزرت ,206 ,151 ,123 ,112 ,110 ,
247
بولندا108 ,48 ,
بون121 ,
بيار فينو206 ,
البحر الابيض المتوسط ,18 ,17 ,16 ,10 ,
19, 36, 47, 49, 70, 107, 247,
261, 315
البرتغال21 ,
البلقان108 ,48 ,

-ت-

تركيا168 ,
توزر131 ,
توسكانا21 ,
تولوز185 ,106 ,
تونس ,13 ,12 ,11 ,10 ,9 ,8 ,7 ,4 ,
16, 17, 18, 19, 20, 21, 22, 23,
24, 25, 26, 27, 29, 30, 31, 32,
33, 34, 35, 36, 37, 38, 39, 40,
41, 42, 43, 44, 45, 46, 48, 49,
50, 51, 52, 53, 54, 55, 56, 57,
58, 59, 60, 61, 62, 63, 64, 65,
66, 67, 68, 69, 70, 71, 72, 69,
70, 71, 72, 73, 74, 75, 76, 77,
78, 79, 80, 81, 82, 83, 84, 85,
86, 87, 89, 90, 91, 92, 93, 94,
95, 96, 97, 98, 99, 100, 101,
102, 103, 104, 105, 106, 107,
108, 109, 110, 111, 112, 113,
114, 115, 116, 117, 118, 119,

ج- فهرس الاماكن :

- أ -

2
إسبانيا ,109 ,92 ,53 ,37 ,21 ,18 ,
110, 137
الاتحاد السوفياتي256 ,
انجلترا ,94 ,69 ,65 ,60 ,39 ,32 ,22 ,
151
أوروبا ,32 ,27 ,25 ,22 ,21 ,17 ,16 ,
35, 36, 37, 38, 39, 40, 41, 42,
45, 47, 48, 59, 71, 76, 78, 140,
143, 142, 144, 146, 150, 170,
179, 190, 217, 238, 251, 276,
305
إيطاليا107 ,56 ,34 ,
ايكس لاشابال41 ,
الإسكندرية309 ,42 ,
ألمانيا184 ,108 ,40 ,38 ,

-ب-

الباب العالي76 ,52 ,43 ,36 ,34 ,
باب البحر19 ,17 ,
باجة116 ,
باريس226 ,106 ,
باكستان144 ,
باليرمو275 ,
بانتيليريا29 ,
بحر إيجة48 ,
برلين39 ,
بلجيكا53 ,

التربيونال176 ,

-ث-

ثيساليا48 ,

-ج-

الجزائر ,7, 10, 16, 20, 21, 23, 26
27, 33, 40, 42, 43, 44, 45, 48,
51, 61, 62, 69, 70, 71, 72, 73,
74, 75, 76, 82, 97, 100, 104,
109, 110, 115, 123, 126, 127,
132, 142, 147, 149, 150, 151,
154, 159, 160, 161, 162, 168,
174, 188, 196, 198, 201, 205,
207, 208, 211, 229, 232, 246,
249, 251, 254, 255, 266, 267,
268, 270, 272, 302, 304, 305,
306, 307, 308, 309, 310, 315,
316, 317
جربة273 ,224 ,131 ,77 ,17 ,
جندوبة116 ,
جنوة62 ,51 ,22 ,20 ,17 ,

-ح-

الحي اليهودي68 ,
حلق الوادي ,56 ,40 ,35 ,34 ,18 ,17 ,
57, 60, 69, 121, 297
حي الفرنجة24 ,

-د-

الدولة العثمانية ,33 ,31 ,25 ,19 ,16 ,7 ,
36, 37, 39, 42, 51, 61, 62, 66,
69, 71, 142, 143, 303, 307

120, 121, 122, 123, 124, 125,
126, 127, 128, 130, 131, 132,
134, 135, 136, 138, 139, 140,
141, 142, 143, 144, 145, 146,
147, 148, 149, 150, 151, 152,
153, 154, 155, 156, 157, 158,
159, 160, 161, 162, 163, 164,
165, 166, 167, 168, 169, 170,
171, 172, 173, 175, 176, 177,
178, 179, 180, 181, 183, 184,
185, 186, 187, 188, 189, 190,
193, 196, 197, 198, 199, 201,
203, 204, 205, 207, 205, 206,
207, 208, 209, 210, 211, 212,
213, 215, 216, 217, 218, 219,
220, 221, 222, 223, 224, 225,
226, 228, 229, 230, 231, 232,
233, 234, 235, 236, 237, 238,
239, 240, 241, 242, 243, 244,
245, 246, 247, 248, 249, 250,
251, 252, 253, 254, 255, 256,
258, 259, 260, 261, 262, 263,
264, 265, 266, 267, 268, 269,
270, 271, 272, 273, 274, 275,
276, 277, 278, 279, 276, 277,
278, 279, 280, 286, 287, 291,
292, 293, 295, 297, 301, 302,
303, 304, 305, 306, 307, 308,
309, 310, 311, 315, 316, 317,
318, 320, 315, 316, 319

صقلية ,58 ,47 ,46 ,29 ,22 ,17 ,16 ,
84, 93, 102, 103, 123, 140, 275

-ف-

فينيسيا22 ,
فرنسا ,32 ,30 ,28 ,22 ,19 ,17 ,8 ,
34, 37, 38, 39, 40, 41, 42, 43,
44, 45, 49, 51, 52, 53, 54, 55,
56, 57, 58, 59, 60, 61, 62, 64,
65, 67, 68, 71, 72, 69, 70, 71,
72, 73, 74, 75, 76, 77, 78, 79,
80, 82, 89, 92, 93, 94, 96, 97,
100, 101, 104, 105, 106, 107,
108, 112, 113, 115, 118, 128,
129, 130, 133, 139, 146, 147,
148, 149, 154, 156, 158, 164,
165, 166, 169, 171, 173, 174,
176, 177, 182, 184, 194, 195,
196, 197, 198, 199, 203, 204,
205, 207, 208, 209, 210, 211,
212, 213, 215, 216, 217, 219,
220, 221, 222, 224, 225, 226,
227, 228, 229, 233, 234, 237,
238, 242, 243, 244, 246, 247,
248, 249, 252, 254, 255, 256,
257, 258, 259, 262, 265, 267,
268, 270, 271, 273, 275, 276,
277, 279, 277, 281

-ق-

القارة الأوروبية42 ,39 ,
القصرين116 ,

-ر-

روسيا48 ,42 ,

-ز-

الزلاج161 ,
زغوان133 ,

-س-

الساحل110 ,
سان بيير40 ,29 ,
سردينيا40 ,
سوريا168 ,
سوسة ,135 ,123 ,112 ,111 ,57 ,13 ,
206, 229, 239
سوق الأربعاء116 ,
سويسرا256 ,
سيدي صابر68 ,
سيدي علي عزوز132 ,

-ش-

شمال إفريقيا ,198 ,144 ,133 ,71 ,16 ,
205, 226, 239, 244, 256, 267

-ع-

العالم العربي239 ,

-ط-

طبرقة236 ,63 ,62 ,29 ,18 ,17 ,
طرابلس ,168 ,161 ,108 ,100 ,62 ,48 ,
184

-ص-

صفاقس ,118 ,112 ,111 ,108 ,64 ,
119, 123, 127, 131, 135, 189,
206, 230, 239, 266

مرسيليا ,64 ,63 ,50 ,21 ,20 ,18 ,
106, 128, 182
مصر 168 ,144 ,108 ,48 ,
مقدونيا48 ,
-ن-
النمسا ,54 ,49 ,48 ,46 ,41 ,38 ,19 ,
60, 241
نابل23 ,
نابولي275 ,47 ,28 ,22 ,
نيوزيلندا107 ,
نيويورك235 ,232 ,
-ل-
ليبيا115 ,48 ,
ليفورن63 ,
-هـ-
الهند256 ,
الهند الصينية270 ,
هولندا53 ,
-و-
الولايات المتحدة الأمريكية109 ,
-ي-
اليونان119 ,
القيروان239 ,
قابس239 ,116 ,110 ,
قالمة121 ,
قبرص108 ,48 ,
قبلي116 ,
قصر الهلال175 ,
قفصة116 ,
قورينا23 ,
-ك-
الكاف206 ,135 ,116 ,
الكونغو109 ,
كالابريا22 ,
كريت108 ,48 ,
كورسيكا22 ,18 ,
كوينزلان107 ,
-م-
المجر48 ,
المغرب211 ,100 ,13 ,
الممالك الايطالية51 ,16 ,
المنستير194 ,151 ,131 ,128 ,
المهدية128 ,
مالطا54 ,47 ,22 ,

فهرس الموضوعات

العنـــــــــــــوان	الصفحة
الإهداء	/
الشكر	/
المختصرات	/
مقدمة	14-7
الفصل الأول : تاريخ الاستقرار الأوروبي في تونس	
1- جذور الاستقرار الأوروبي في تونس	16
2- عوامل توجه الأوروبيين نحو تونس قبل فرض الحماية	24
2 -1- سياسة بايات تونس	24
2-2- أوضاع دول حوض البحر الأبيض المتوسط	34
3- مظاهر نفوذ العناصر الأوروبية في تونس قبل فرض الحماية	46
3-1- التمثيل القنصلي	46
3-2- التغلغل الاقتصادي الأوروبي في تونس	57
3-3- النشاط التبشيري والتعليمي	61
4 - تعداد الجاليات الأوروبية قبل فرض الحماية	65
الفصل الثاني : تطور ونشاط الجاليات الأوروبية في تونس أثناء الحماية الفرنسية	
1- ظروف فرض الحماية الفرنسية على تونس	69
2- السياسة الاستعمارية الفرنسية بتونس	77
2-1- المشروع الاستيطاني وتكريس الهجرة الأوروبية	79
2-2- التجنيس بين الهدف السياسي والتأثير الديموغرافي	88
3- الجاليات الأوروبية ومحطات الهجرة بين 1881-1956م	95
3-1- الفرنسيون	98
3-2- الايطاليون	99
3-3- المالطيون	105
3-4- اليونانيون	106
3-5- باقي العناصر الأوروبية	107
4- نشاط الجاليات الأوروبية في تونس – مجالاته وتأثيره على	109

المجتمع التونسي –	
4-1- النشاط الاقتصادي	109
4-2- النشاط الثقافي	121
4-3- النشاط العمراني	136
الفصل الثالث: الحركة الوطنية التونسية والجاليات الأوروبية 1920-1949م	
1- إرهاصات النشاط الوطني التونسي ومظاهره	142
1-1- المتغيرات الدولية	142
1-2- الحركة الإصلاحية ودورها الفكري والسياسي	143
2- تأثيرات الأوضاع الداخلية :	156
2-1- فشل المقاومة الشعبية المسلحة	156
2-2- المسألة اليهودية	157
2-3- حوادث الزلاج 1911م	159
2-4- حادثة الترامواي 1912م	160
2-5- الحرب العالمية الأولى وأثرها على تونس	162
3- التنظيمات السياسية والنقابية	162
3-1- التشكيلات الوطنية	163
3-2- التنظيمات النقابية	177
4- الأوروبيين في برامج وأدبيات النشاط السياسي بتونس	188
4-1- الأراضي والسّلب المقنن	188
4-2- التجنيس الوجه الآخر للاستيطان	190
4-3- المؤتمر الافخارستي والاحتفال بخمسينية فرض الحماية	194
4-4- مسألة الأجور وأثرها الاجتماعي	196
4-5- مظاهر العلاقات بين التونسيين والأوروبيين	198
5- نهاية الحرب العالمية الثانية والتحولات الداخلية والخارجية	199
الفصل الرابع : الجاليات الأوروبية والمسار نحو الاستقلال 1950-1956م	
1 - مشاريع الإصلاح قبل 1950م وردود الفعل المختلفة	205
2- موقف الأوروبيين من إصلاحات 1950م	210

3- صراع الجبهات بين الأوروبيين والوطنيين التونسيين 1951-1954م	216
3-1- المناورة الدبلوماسية	216
3-2- موقف الأوروبيين من العمل المسلح التونسي	226
3-3- بوادر الانفراج السياسي وردود الفعل	245
4- موقف الأوروبيين من الاستقلال الداخلي لتونس 1955م	253
5- واقع الجاليات الأوروبية غداة الاستقلال التونسي 1956م	263
5-1- وضع الفرنسيين	266
5-2- وضع الايطاليين	269
5-3- وضع الأوروبيين الآخرين	271
خاتمة	276
ملاحق	283
قائمة المصادر والمراجع	297
الفهـــارس العامة :	
أ – فهرس الملاحق	320
ب- فهرس الأعلام	321
ج- فهرس الأماكن	325
فهرس الموضوعات	330

ملخص الدراسة :

عرفت تونس توافد للعناصر الأوروبية المتعددة الجنسيات التي وجدت في البلاد سبل العيش الكريم الذي افتقدوه في بلدانهم نتيجة لظروف سياسية واقتصادية مرت بها القارة الأوروبية. ومع مرور الزمن استطاعت الجاليات ان تحقق مكاسب اقتصادية داخل البلاد التونسية ما مكنهم من الولوج الى في الحياة السياسية وكان لهم دور في التدخل في السياسة الداخلية للبلاد لحساب منفعة و مصالح الأوروبيين .

إن هذا والدور والنشاط الذي اكتسبه العنصر الأوروبي في تونس قبل فرض الحامية الفرنسية استمر و ازاداد بعدها بفعل السياسة الاستعمارية حيث تدعمت الأنشطة الاقتصادية التي لطالما خدمت بشكل رئيسي ذلك العنصر على حساب التونسيين الذي عانوا من السلب والنهب لمقدراتهم، ما جعل التونسيين يقفون على تلك الممارسات التي احدثت تاثيراتها على المجال الاجتماعية للتونسيين ، فكان موقف الأوروبيين الوقوف في وجه كل محاولات التحسين ومنح الامتياز للاهل البلد .

ومنه قادت الحركة الوطنية والمتمثلة في الحزب الدستوري الجديد رحلة شاقة نحو تحقيق الاستقلال التونسي، حيث مرت بمرحلة الاصلاحات التي تعارضت بشكل كبير مع مصالح التونسيين اضافة الى الموقف المعارض للاوروبيين خاصة الفرنسيين منهم الذين قادو حملة شرسة ضد اي مشروع من شانه ان يقدم تنازلات على حسابهم، لتنتهي المواجهة السياسية والمسلحة بتراجع النفوذ الاوروبي الذي وجد نفسه امام الواقع العالمي الذي فرض نفسه و حركة التحرر التي طالت المستعمرات ما ادى الى منح الاستقلال لتونس.

Summary :

Tunisia witnessed an influx of multinational European elements who found in the country the means of decent living that they lacked in their countries as a result of the political and economic conditions that the European continent went through. With the passage of time, the communities were able to achieve economic gains inside the Tunisian country, which enabled them to enter into the political life, and they had a role in interfering in the country's internal politics for the benefit and interests of the Europeans.

This, and the role and activity that the European element acquired in Tunisia before the imposition of the French protectorate, continued and increased after that due to the colonial policy, as the economic activities that have always mainly served that element were supported at the expense of the Tunisians who suffered from the plundering of their capabilities, which made the Tunisians stand on those practices that It had its effects on the social field of Tunisians, so the position of the Europeans was to stand in the face of all attempts to improve and grant privilege to the people of the country.

From it, the national movement, represented by the new Destourian Party, led a arduous journey towards achieving Tunisian independence, as it went through a stage of reforms that greatly contradicted the interests of Tunisians, in addition to the opposition position of Europeans, especially the French, who led a fierce campaign against any project that would make concessions at their expense. Let the political and armed confrontation end with the decline of European influence, which found itself in front of the global reality that imposed itself and the liberation movement that affected the colonies, which led to the granting of independence to Tunisia.